

F-284

فتاویٰ عالمگیری (جلد ۱۲)

محی الدین محمد اورنگ زیب عالمگیر (وغیرہ)

المصنف ١
الاول في فقه الدين
في فقه الدين
في فقه الدين
في فقه الدين

المصنف ٢
ادمان في النجاة و...
ادمان في النجاة و...

المصنف ٢٨
في فقه الدين
في فقه الدين
في فقه الدين
في فقه الدين

المصنف ٣
في فقه الدين
في فقه الدين
في فقه الدين
في فقه الدين

المصنف ٧٩
في فقه الدين
في فقه الدين
في فقه الدين
في فقه الدين

المصنف ٨٣
في فقه الدين
في فقه الدين
في فقه الدين
في فقه الدين

المصنف ٩٤
في فقه الدين
في فقه الدين
في فقه الدين
في فقه الدين

المصنف ١٥١
في فقه الدين
في فقه الدين
في فقه الدين
في فقه الدين

المصنف ١١٦
في فقه الدين
في فقه الدين
في فقه الدين
في فقه الدين

كما في الفقه
في فقه الدين
في فقه الدين
في فقه الدين

المصنف ١٣٧
في فقه الدين
في فقه الدين
في فقه الدين
في فقه الدين

المصنف ١٥٣
في فقه الدين
في فقه الدين
في فقه الدين
في فقه الدين

المصنف ١٦٥
في فقه الدين
في فقه الدين
في فقه الدين
في فقه الدين

المصنف ١٦٣
في فقه الدين
في فقه الدين
في فقه الدين
في فقه الدين

الفصل ١٧٥
في التفسير في الاموال

الفصل ١٩٢
في ذلك من الاموال وما يتعلق به

الفصل ٢٥٥
في حصة العاصم ومواريثه

الفصل ٢٢٤
في الاموال
غير العاصم ومواريثه
في نسبه ونسبها ورثتها
وغيرها في حصة العاصم
والعاصم في حصة العاصم
والعاصم في حصة العاصم

الفصل ٢٢٤
في الاموال
في حصة العاصم ومواريثه

الفصل ٢٧١
في الاموال
في حصة العاصم ومواريثه

الفصل ١٧٩
في الاموال
في حصة العاصم ومواريثه

الفصل ١٩٣
في الاموال
في حصة العاصم ومواريثه

الفصل ٢٥٨
في الاموال
في حصة العاصم ومواريثه

الفصل ٢٣١
في الاموال
في حصة العاصم ومواريثه

الفصل ٢٤٠
في الاموال
في حصة العاصم ومواريثه

الفصل ٢٤٤
في الاموال
في حصة العاصم ومواريثه

الفصل ٢٧٣
في الاموال
في حصة العاصم ومواريثه

الفصل ١٤٩
في الاموال
في حصة العاصم ومواريثه

الفصل ١٦٦
في الاموال
في حصة العاصم ومواريثه

الفصل ٢٥٦
في الاموال
في حصة العاصم ومواريثه

الفصل ٢٤٤
في الاموال
في حصة العاصم ومواريثه

الفصل ٢٤٠
في الاموال
في حصة العاصم ومواريثه

الفصل ٢٦٩
في الاموال
في حصة العاصم ومواريثه

الفصل ٢٧٦
في الاموال
في حصة العاصم ومواريثه

الحمد لله
الذي جعل في
العلم نوراً
والعلم نوراً
والعلم نوراً

المعالي ٢٨٧
٢٢ وصوره اكله ٢٢

الفصل ٢٨٣
٢٨٣

الفصل ٢٩١ من الفروع
في الحنفية

الفصل ٢٨
في حكم القبر اذا وقع السرقة
المعروفة
الفصل ٢٩
في السرقة المعروفة

الفصل الثاني
 في بيان ما يجب للمؤمنين من
 وما لا يجب من
 الفصل الثالث
 في بيان ما يجب للمؤمنين من
 في الكفاية

رقم ٥٥
القسم ٥٥
٢٠٠٥

العصاة في الاول
في انهم القوم و
و انهم و سلم عليها و ذلك

الفصل الثالث
 في الرطوبة القسوة
 ورسيد كل العظم فيها
 الفصل الرابع
 في قسمة البركة في العظام
 أو قسمة اللحم ورسيد العظم
 في رطوبة البراز

المسألة الأولى
في بيان معنى القصة في قوله
ما لا يدرى بها ما هو من الخلق
أي ما لا يعلمها الله تعالى القصة على قدر
ووضع لاني

الركب او عظام الجبال الركب
القصص ٣٥٧
القصص ٣٥٧
القصص ٣٥٧
القصص ٣٥٧

الفصل في معرفة النسخ
في العروضة الفقهية
الفصل في معرفة النسخ
في أمهات

الفه
2 دى العلقه

القصاص من الدول
في سرخسها وخراسان وخراسان
وسراط خوارزم وخراسان

6/20/1912

919 3 10
2. 10 10 10
10 10 10
10 10 10

۹۱۹۳۹۵

عصا القمح
عصا القمح

۲. ماں مکی سے لکھا
میرزا علی محمد خاں
وہاں مکی سے لکھا

رسالة الى
الشيخ الاعلى
في رفع امره او العظم

عبد الله بن عبد الرحمن
العقيلي

ابن الفارض

المصر ١٨٨٣
في سنة ١٨٨٣
في سنة ١٨٨٣

في سنة ١٢٧٥ هـ
في القلعة على جبل عمان

الحمد لله
١٩٠٤
١٩٠٤

۳۹۹

المصدر: مذكرتي

2. اموالیه و اعیانیه

٤٢٥ الف

21/12/61

او انصاف و عدل و
او ایام و سوره و
ایمان و ایمان و

عص احمد وید علی
عص احمد علی

العصم
في الرواية
العصم

۱۸۹۸
۱۲ اساطیر عالم
۱۸۹۸

919-293

١٩٠٤
١٩٠٤
١٩٠٤

العدد ١٢١

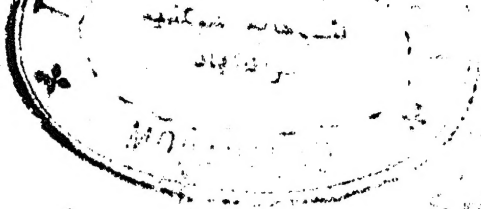
عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله
لواء القلم

العدد ٢٨٨
١٩٨٢

القسم ٢٢١
در اعظم الله الشكر

الدار من الحشر كم ورد
الحشر

ع



وفيه فصول الفصول الأول في تفسير الآية
وشرحها بيان شخصها ومقامها ومبداها
ومآلاتها والآذان الاعلام لغة وفك الحجر الثابت
بالرق شرعا ورفع المانع من التصرف واثبات اليد
للعبد في كسبه كذا في التاتارخانية فيصير بالآذان
كالأحوار في حق التصرف كذا في النهاية أما بيان عتبة
التصديت من قوله تعالى وابتغوا من فضل الله
وآذان العبد في التجارة طريق ابتغاه فضله
وروي أنه كان للعباس بن عبد المطلب شرف
عبد كل عبد منهم يتخذ بعشرة آلاف ولم يرو
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا واحدا
من أصحابه أنكر عليه ذلك كذا في المغني
وأما محاسنه بالاطلاق عن الحجر ظاهرة
اعتبارها بالاطلاق المحكي كما في الطلاق الأسب
ولأن فيه فتحا لباب التصرف لمن يصدر
منه التصرف، النافع وهو سبب لزيارة اهتدا
في التصرفات وربما يكون ذلك سبب الحصول
العق الذي هو راس المانع عند تخصيص

بجارات مرجحة للمولى فحينئذ يكتسب العبد بال
نفسه الفوائد الدينية التي لم يتمكن منها في حال
رقه ويحصل للمولى ثواب الفتح الموعود الذي
هو النجاة عن النار الكبرى كذا في النهاية وأما
سببه فما هو سبب في البيوع وسائر المعاملات
كذا في التاتارخانية وأما بيان شرطه جازمه
من جهة الأذن ان يكون الأذن ممن له ولاية
على الماذون فيما يذن له ومن جهة الماذون
ان يكون عاقل لا يوزن له كذا في المحيط النهر
وفي النابس ويشترط ان يكون الماذون عاقله
علما بالبيع والشرع ويعرف التجارة سواء كان
بالغا أو صبيا كذا في التاتارخانية ~~و~~ ودخل
تحت قولنا ممن له ولاية الأذن في التجارة
المكاتب والمماذون والمضارب والشركاء مضاف
أو عتانا أو الأب والجد الأب والقاضي أو الأب
وأما حكمه فما هو التفسير الشرعي كذا في النهاية ثم العبد
بعد ذلك يتصرف بحكم مالكه الأصلية حتى
ان عندنا الأذن بالتجارة لا يتخصص بتبوع دون
نوع بل يثبت في الأنواع كلها وكذلك لا يتخصص

بما كان دون مائة عندنا ولا يتخصص بزمان دون
ثمانين عندنا بل يثبت في الأماكن كلها وللإذنة
كلها كذا في المفتق وفي الإنبايع فان اذن له يوم ما في
النجارة او شهرا فهو ماذون ابدا الا ان يحجر عليه
لا اله كذا في التناذر خانية وكذلك اذن الفقهاء
الوصي بعد اليتيم وكذلك للصبي الذي يعقل كذا
في خزائن المفتين ثم الاذن بالتصرف انما لا يتخصص
لنا اذا اصادف الاذن عبدا محجورا اما اذا اصادف
عبدا مازونا يتخصص حتى ان المولى اذا اذن لعبده
في التجارة ثم رفع اليه مالا وقل اشترى به الطعام
فاشترى العبد به الدقيق يصير مشتريا لنفسه كذا في
في المفتي نص محمد رحمه الله في الماذون كذا في الكافي
وكان الثمن على الماذون فينفده من ماله نفسه
دون ماله ولاه مع هذا لو نقد من ماله ولاه
ليس للمولى ان يتبعه وان استهلك مال المولى ولو
يتبع البايع ويأخذه به كذا في الذخيرة وفائدة اهتداء
الصبي والعبد الى اصدار التصرفات والكتاب
الاسوال واسجد باب الارباح وقد نذب تعالى
بقوله وابتلوا اليتامى اى اخبروه بشئ تدفونه

٢٧
 مولى العبد بيمينه
 ولله فيه يصير العبد
 بانه ونا في التمام
 بركات المولى يحوز
 جميع المتاع باسمه

فأوجب على صاحب المتاع وبعضهم قالوا العهدة على
العبد كذا في المحيط البهائي وأما ما هو أولى به
كانت الهدة على صاحب المتاع كذا في شرح المبسوط
ولو رأى عبده يبيع متاعه في حانوته فسكت حتى يباع
أما كثيرا من ذلك كان أذنا ولا ينفذ على المولى
بيع العبد ذلك المتاع كذا في الذاتارخانية وإذا
عصب رجل عبدا محجورا عليه ولا يئنه للمولى
أما سترده وحلفت القاصب ثم تصرف العبد ومولاه
سألت ثم قامت البيت فاسترده لا يصير العبد
أذنا كذا في المغنى وإذا اشتتب العبد من رجل
متاعا فباعه ومولاه ينظر إليه فلم ينهه عنه فهو
البيع له في التجارة ولا ينفذ ذلك البيع سواء باعه
بأمر المولى أو بغير أمره كذا في شرح المبسوط ولو اشترى
عبدا على أنه بالخيار فراه يتصرف فلم ينهه فهو رضا
بالبيع بحقه دين أو لا يقبضه أو لم يقبضه لم يصير محجورا
من وقت البيع وفي نسخة إذا رآه المشتري بشرط
الخيار له يبيع ونيت تری فسكت كان ذلك إجازة للبيع
فيبطل خياره ويصير العبد مازونا ولو باع على أنه
بالخيار فراه يتصرف فلم ينهه فإن حقه دين فهو

نقض للبيع والافلا فان تم البيع فنجور عليه وقيل
يصير نجورا من وقت البيع والاصح انه يصير نجورا
من وقت الاجازة فان العبد كتب شيئا فهو للثمن
وما كتب بعد القبض فذلك طيب له وقبل القبض
يتصدق به وقيل هذا عندهما وعند أبي حنيفة
رحم الله الكسب البائع كذا في المظني ولوراي المولى
عبد يشترى شيئا بدراهم المولى او بدنانير
فله فيها يصير ما ذونا فان نقد الثمن من مال المولى
كان للمولى ان يسترد واد استرد لا يبطل ذلك
البيع ولو كان مال المولى مكيلا او موزونا
فاسترد المولى بطل البيع ان كان الشراء بمكيل
او موزون بعينه وان لم يكن بعينه واسترد المولى
لا يبطل البيع كذا في فتاوى قاضيان ولوراي عبد
يشترى او راى امته زوجت نفسها فسكت فالصح
انه لا يصير ما ذونا كذا في المظني فان اذن اذنا
عاما جاز تصرفه في سائر التجارات وذلك بان
يقول له اذنت لك في التجارة ولا يقيد بنوع وكذا
اذا كان بلفظ الجمع كذا في الكافي فان اذن
في نوع منها دون غيره فهو مازون في جميعها وسواء

هو عن غير ذلك النوع صريحا او سكنت عنه يكون
ما دوننا في جميع التجارات كذا في النجارة وفي مختصر
خواهر زاده ولوقال — اذنت لك في شراء البز
فلا تجده في غيره فهذا اذن في التجارات كلها
لان يتصرف فيها هاهنا عنه كذا في الثنايا وخاينة
وغير ذلك في بيعته لا يكون اذنا كما لوقال له اذ
واستأطعنا ما فكله او ثوبا فاليسه او ثوبا لاهل
كذا في خذ انة المغنيين ولوقال — لعبدك اذ الى الغلة
كل شهر خمسة دبراهم فهذا اذن منه له في التجارة
وكذا لك لوقال اذا اذيت الى الفافات حذر
وكذا لك لوقال اذ الي الفافات حذر اذ في شرح
المبسوط ولذا لك اذ اقبضت عليك كل
شهر كذا لوقال كل جمعة كذا حتى تودها الى بصير
ما دوننا له في التجارة كذا في المغني ولوقال —
اقد قصارا او خيالها او صبا غاصار ما دوننا
في التجارات كلها كذا في الذخيرة وكذلك اذا
له اذنت لك في النجارة في النخر بصير ما دوننا في
التجارات كلها كذا في المغني واذا رفع الى عبده
داوية وعمار اليسقى له ولعياله وبحيراته بغير ثمن

فهذا ليس باذن في التجارة وكذلك الطحان اذا
دفع الى غلامه حمارا لينقل طعاما اليه ليطبخه
فهذا ليس باذن في التجارة ولودفع اليه راوية
وحمارا وقول — اسمع على هذا وربه كان اذنا
في التجارة وكذلك لودفع اليه حمارا وامر
ان ينقل الطعام من اناس باجر وينقل عليه
كان اذنا في التجارة وكذلك اذا الم يقل من الناس
ولم يعين شخصا هو اذن في التجارة كذا في الحيط
البرهاني ولوقول — اعمل في القتالين او في الحمار
او قال اجد نفسك في القتالين او الخناطين فهذه
منه اذن في التجارة ولما رسل عبده ليشتري
له ثوبا او حمارا بهم لم يكن هذا اذنا له في التجارة
استحسانا وفي القياس هو اذن له في التجارة
كذا في شرح المبسوط وكذلك لو قال اشتري ثوبا
فاقطعه فميصا لا يصير ما ذونا والحاصل ان
الاذن بالتصرف في بعض الصور يعتبر اذنا
في التجارة وفي بعض الصور لا يعتبر اذنا في التجارة
بل يعتبر استخداما للضرورة كذا في المغني وبيان
تلك الضرورة ان الاذن بالتصرف لو اعتبر

اذنا في التجارة في جميع الصور نضاف الامر على
 الناس فانهم يمتنعون عن استخدام العبيد في شراء
 الاشياء التي يحتاجون الى استعمال العبيد في شراءه
 واستخدام المالك فيما بين الناس مقصود كاستعمال
 اهلهم في التجارة فيفوت عليهم مقاصد لهم لو جعل
 الاذن بالتصرف اذنا بالشراء في جميع الصور وفيه
 من المحرج ما لا يخفى فلهذه الضرورة جعلنا الاذن
 بالتصرف في بعض الصور اذنا بالتجارة وفي بعض
 الصور جعلناه استخداما كذلك في الثاقلانية
 والفاصل بينهما انه اذا اذن له بعقد مكررة مرة
 بعد اخرى يعلم ان مراده الربح يجعل ذلك اذنا في
 التجارة واذا اذن له بعقد واحد يعلم انه ليس مراده
 الربح لا يجعل ذلك اذنا في التجارة بل يعتبر استخداما
 عرفا وعادة كذلك في السلبية الاذن
 في الاجارة يكون اذنا بالتجارة والاذن بالتجارة
 يكون اذنا في الاجارة كذلك في الغيانية ولو قال له
 استرثوبا وبعه هو اذن كذلك في السراجية ولو قال
 بع ثوبين واسترثبته كذلك يصير ما ذنا في التجارة
 وعن هذا الاصل قلنا اذا قال لعهده اذهب

المعنى

وعلى هذا اذا قال له
 هذا لا يصير اذنا في التجارة

هذا لا يصير اذنا في التجارة

كل دين له على الناس او وكاله بالخصوصية في ذلك
فليس هذا باذن له في التجارة وكذلك ان امره ^{لقيام}
على زرع له او ارض او على عمال له في بناء داره
او ان يحاسب غرمائه او ان يتقاضى دينه على
الناس ويؤدى منه خراج ارضه او يقضى دينه
لميه لم يكن هو ما ذونا له في التجارة بشئ من ذلك
ان في شرح المبسوط اذا قال لعبد لا الهاء عن
التجارة كان اذنا له وكذلك اذا اذن له ان
يحتطب كذا في السريحية ولو امره بتدبيره له عظمية
ان يواجر ارضها ويشترى الطعام ويبيع فيها
ويبيع من الثمار ويؤدى خراجها كان اذنا له في
جميع التجارة كما في شرح المبسوط واذا ادخل الرجل
الى عبده مالا او امره ان يشتري له طعاما فقد
ذكر هذه المسئلة في المازون في موضعين ذكر في
احد الموضعين انه يصير ما ذونا وذكر في الموضع
الاخر انه لا يصير ما ذونا قال مشايخنا رحمهم الله
تاويل ما ذكر انه يصير ما ذونا ان يكون المالك
كثيرا بحيث لا يتهيأ له الشراء بمدة واحدة ويحتاج
في ذلك الى رات حتى يكون المفوض اليه عقودا

مشفقة وتاويل ما ذكرناه لا يصير ما ذونا ان يكون الكا
فبلا حيث يهيا له الشراء به برة واحدة حتى يكون
المفوض اليه عقدا واحدا واليه اشار محمد رحمه الله
في الكتاب فانه نص على المال العظيم في الموضع الذي
قال بصير ما ذونا في التجارة كذا في المغنى والتاثير خا
واد ارفع الى غلامه ما لاواه ان يخرج به الى
كناويد فعه الى فلان فيشترى به البزة شيد فعه
اليه حتى ياتي به الى مولاه فيفعله لم يكن هذا اذنا له
في التجارة كذا في شرح المبسوط واودع الى عبده
ارضا بيضاء وامره ان يشتري طعاما فيسره عندها
ويقبلها لا يبرأ فيكون انذارها ويسقون ردها
كذا في شرح المبسوط والمغنى والتاثير انية ويكرهها
كذا في شرح المبسوط ويوردى خراسان هذا اذن له في
التجارة كذا في المغنى وشرح المبسوط والتاثير خا
وقال ابو حنيفة رحمه الله اذا كتب لعبده بيع ثوبى هذا
لاجل الربح والنماء او قال على وجه الربح والنماء
هذا اذن له في التجارة كذا في المغنى واورق قد اذنت
لك في التجارة يوما واحدا فاذا مضى رايك راي
فهو ما ذونا له في التجارة ابدا حتى يحجر عليه في اهل

ولا اضافته الى وقت في المستقبل وروى ابن مسعود
عن ابي يوسف محمد بن محمد بن الله انه يجوز ثقلين الحجر
بالشرط كما يجوز ثقلين الاذن كذا في المعنى في شرح
الطحاوي اذا قال لعبد اذا جاء عند فقد اذنت
لك في التجارة صار ما ذونا له في التجارة اذا جاء
عند كذا في التنازع خاتمة ولو لم يعبد الماذون ان
جاء عند حجت عليك فانه لا يصح ولا يصير العبد
محجرا كذا في الجواهر الزينة في التامر واثباته
اذا مضى عند فقد حجت عليك لا يصح الحجر كذا في
التنازع خاتمة ثم العبد لا يصير ماذونا الا بالعلم
حتى لو قال المولى اذنت لعبدى في التجارة وهو
لا يعلم لا يصير ماذونا كما لو قال بايعوا
عبدى فقد اذنت له في التجارة فبايعوه والعبد
لا يعلم باذن المولى يصير ماذونا في رتبة كتاب
المماذون ومن اصحابنا من قال لا يكون ماذونا
من غير خلاف والحجر عليه لا يصح الا اذا علم
فان اذا لم يعلم لا يصير محجرا وان حجب عليه في سوق
وهو لا يعلم فان اخبره رجلان او رجل وامرأتان
عبد لهما او رجل عدل وامرأة عدلة صار محجرا

الإجماع صدقه أو كذا به كذا في الجوهرة النيرة ولو
 أوصل المولى إليه رسولاً أو كتب إليه كتاباً فبلغه
 الرسالة أو بلغه الكتاب يصير مازونا كيون ما كان
 الرسول أو الخبير فضولى من تلقاء نفسه فالمدكور
 في كتاب الكفالة أن الخبير إذا كان رجلين عدلين
 أو غير عدلين أو واحداً عدلاً يصير مازونا صادراً
 للخبر في ذلك أو لم يصد، وإن أظهروا صدق الخبر
 ونفى بظهور صدق الخبر أن يخبر المولى بعد ذلك
 بغير الإذن أما لو أنكر الإذن لا يصير مازونا
 وإن كان الذي أخبره واحداً غير عدل إن صدق
 الخبر بالخبر في ذلك يصير مازونا وإن كذبه لا يصير
 مازونا وإن أظهروا صدق الخبر عند أبي - بن قتيبة رحمه الله
 وعلى قولهما يصير مازونا إذا ظهر صدق الخبر
 وذكر الصدر الشهيد رحمه الله في الفتاوى الصغرى
 أن العبد يصير مازوناً إليه ما كان للخبر كذا في المعنى
 والخبرة فرق أبو حنيفة رحمه الله بين المحرم
 والإذن عنه لا يثبت الحجر بخبر الواحد إلا أن يكون
 الخبر عدلاً أو أخيراً ثانياً ويثبت الإذن بقول
 الفضولي الواحد على كل حال وذكر الشيخ الإمام

ما كان له من
 خبر أو خبره
 كان أو خبره
 كان أو خبره

الإمام المعروف بنحوه زاد رحمه الله عن أبيه
أبي بكر السليحي رحمه الله أنه لا فرق بين الإزار
والحج إنما يصير ما دونها إذا كان الخبز صادقا عند العبد
وكذا الحج لا يثبت بخبر الفضولي إلا إذا كان يكره
سداد قاعدة العبد والفتوى على هذا القول كذا في فتاوى

قاضيان
فإن أريدكم أن تكونوا مسلمين
أن يبيع ولتة كذا في الخزانة المشوية ما بدله من
أنواع الأعيان كذا في الكافي يعني بتل القيمة كذا في
الحج هو النيرة كذا واشترى بالغبن اليسيرة جائز
كذا في البتابة وكذا بالفاحش عند أبي حنيفة رحمه الله
كذا في الكافي سواء كان عليه دين أو لم يكن ولا يجوز في
قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله وكذا الخذف في المكاتب
والصبي والمعتق يازن له أبوه في التجارات نية من
بما لا يتغابن الناس فيه كذا في النهاية ما كان العبد
لما ذون في مرض موته يعتبر من جميع المال إذا لم يكن
عليه دين فإن كان ثم جميع ما بقي كذا في الحج هو
النيرة والكافي بعد الدين كذا في التبيين فإن كان
الدين محيطا بما في يده يقال للمشتري أجمع الحباة

والنفار دوابع كذا في الكافي راجح هو النيرة
ويقبل السلم كذا في الكافي
بالبيع والشراء كذا في البناء والجواهر نقد اوسية
كذا في المنة توكل العبد المازون بالحضومة له
وعليه جاز مثل امر كذا في شرح المبسوط خلاصة
وكذا ان كان العبد يمل مولا او بعض غرماه او
ابنه او ابن المدعي او مكاتبه او عبدا مازونا له
كذا في شرح المبسوط اذ ان اذا وكل المولى بالحضومة
مع الاجنبي جاز سوا كان العبد مدعيا او مدعى
عليه ففرق بين هذا وبين ما اذا وكل الاجنبي مولى
المازون حتى يجتمع مع المازون فانه لا يصح التوكيل
حتى لو اقر الموكيل على موكله لا يصح اقره سواء
كان العبد مدعيا او مدعى عليه فالمولى يصنع كذا
على الاجنبي عن عبده ولا يصح وكيد عن الاجنبي
على عبده كذا في المحيط البرهاني والمغني واقرار وكيله
عليه عند القاضي جائز وان انكره مولا او غنما
وان اقره عند غير القاضي فقدم خصمه الى القاضي
وادعى اقراره عند غيره سأل عن ذلك فان اقر
له انه اقر بذلك قبل ان يتقدم اليه الزمه ذلك

النيرة

وان قال اقررت به قبل ان يوكلني ونحوه ائتم اقر
به في الوكالة النذمة القاضى ذلك وان صدق
خصمه في ان افتد قبل الوكالة اخرج القاضى
من الوكالة ولم يقض بذلك الاقرار والموكل لو
جحد الوكيل الاقرار لم يستلطف عليه فاقام الخصم
البينة على اقراره قبل الوكالة او بعد ما اخرج
القاضى عن الوكالة لم يجز اقراره على الموكل لهذا
في شرح المبسوط ولو وكل به يما ذوت حوائج
مناعه فباعه من رجل له على المازون دين يدار
قصاصا عندهما خلافا لابي يوسف رحمه الله ولو
كان الدين عليهما صار قصاصا بدين العبد اتفاقا
كذا في المعنى ويجوز ان يتوكل للغير بالبيع والشر
كذا في الخلاصة المازون اذا توكل عن غيره
بشرى شئ فان توكل بالشرى بالنسيئة لا يجز التوكيل
قياسا واستحسنت انا كذا في التنازعانية وان توكل
بالشرى بالنقد يجز التوكيل استحسانا كذا في المعنى
واذا توكل عن غيره بالبيع يصح التوكيل قياسا واستحسانا
حصل التوكيل بالنقد او بالنسيئة كذا في التنازعانية
ثم اذا صح التوكيل بالبيع وباع المازون ما وكل ببيع

فقبل ان يقبض المشتري البيع فتمه الموكل انتقص البيع
ولاسبيل المشتري على عدوان قسمة الماذون وهو
الوكيل بالبيع لا ينتقص البيع هكذا ذكر في الاصل
كذا في الفقه على رواية الاصل اذا لم ينتقص البيع
بالمذون الماذون المبيع قبل القبض يقال لمولى الماذون
في الماذون في رواية او اذ به قيمة المقتول وائ
ما اخذار يتخير المشتري كذا في المحيط البرهاني
وان اخذار نقض العقد كان ما اخذاره مولى الماذون
نكح ان اخذار امضاء العقد كان ما اخذاره
مولى الماذون له كذا في المعنى ولو كان مولى العبد
هو الذي قتلها وعلى العبد دين او لادين عليه
فعلى عاقبته قيمتها الى ثلث سنين كذا في شرح المبسوط
ولو كان الماذون باع جارية او غلاما من نسبه
وقته قبل ان يقبض المشتري فان البيع ينتقص سواء
كان على العبد دين او لا يمكن كذا في المحيط البرهاني
وكذلك ان قتلها المولى ولادين على العبد وان
كان على العبد دين فالمولى منها من لقيمته كذا في
شرح المبسوط رجل وذكور ما ذونا بان يشترى
له شئ اسماء بثمن مسمى ولم ينقد الثمن جاز استحسانا

ولو كان بالشراء بثمن موحى فاشترى يكون للعبد
 لا للأمر كذا في فتاوى قاضي خان ولو كان المولى
 دفع إلى عبده جارية له ليست من تجارة العبد وأمره
 ببيعها فباعها ولم يقبضها المشتري حتى يولي العبد
 فالبيع منتقض وإن كان العبد هو الذي يولي فإن
 اختار المولى دفع العبد بالحدايق فهو باطل
 وإذا اختار الفداء انتقض البيع كذا في شرح المصنف
 وإذا تولى كل العبد المأذون عن غيره ببيع غيره متبايع
 ثم إن المولى محمد عليه ثمرة وجده المشتري بالمشتري حيا
 فالخضم هو العبد فإن رد عليه العبد بينة أو بآباء
 أو أئمة بن أو بافتداده بالعيب والعيب لا يحيد
 مثله ببيع العبد المردود في الثمن هكذا في الكتاب
 وقال فيما إذا رد عليه وهو مأذون إن المطالب
 يطالب المأذون بإيفاء الثمن ثم المأذون يرد
 العبد المردود على الموكل ويرجع عليه بالثمن
 كذا في المغني ثم إذا بيع العبد المردود ويقضى
 من ثمنه ثمن المشتري وإن انتقص ثمنه الثاني عن
 الأول هل يباع بذلك رتبة المحجور ينظر إن كان
 الموكل موسرا لا يباع وإن كان يقول للمحجور راجع بما

على الموكل وادفعه الى المشتري وان كان الموكل معسرا
باع رقبته المحجور ويكون من المحجورين المشتري وبين
عمرائه بالخصص فان بقي شيء من حق المشتري فانه
يرجع بماله هو كمال العبد وكذلك يرجع غرماء
المحجور الموكل مما اخذ بالمشتري من ثمن المحجور كذا
في التنازع طائفة اذا كان بين المازون وبين حرم
الامانة او بين بيعها فباعها العبد بالف درهم
ثم اقر بدين شركه قد قبض جميع الثمن او نصفه
من المشتري وصدقته المشتري وكن به الشريك
فاقرار العبد صحيح في براءة المشتري من نصيب
الثمن ثم يحلف العبد بدعوى الشريك فان حلف
اخذ من المشتري نصف الثمن فيكون بينهما نصفين
وان نكل عن اليمين غرم نصف الثمن للشريك
وياخذ من المشتري نصف الثمن فيسلم له ولا يمين
على المشتري في شيء من ذلك ولو كان الشريك هو
الذي اقران العبد قبض جميع الثمن وصدقته المشتري
وكذبه العبد بري بالمشتري من نصف الثمن ايضا
ولا يمين على المشتري في ذلك ويحلف الامر العبد
فان نكل لزمه نصف الثمن للامر وان حلف بري

من نصيب الأمر ولنقد العبد من المشتري نصف
الثلث لا يشارك فيه الأمر لو اقترا الأمران العبد
قبض نصف الثمن برئ المشتري من ربع الثمن فإذا
برئ من ربع الثمن بقي على المشتري - ما في خسران
درهما فما قبض العبد من ما قبله من ثمن العبد
نكثاه على قدر ما بقي من حقه ما في ثمن المشتري
ولو اقترا الأمران العبد أبرأ المشتري من ثمن
الثلث أو أنه وهبه له فاقتراده باطل - إلى كل
على المشتري وكذلك لو اقتر العبد بذلك على الأمر
وانكره الأمر ولو كان شريك العبد هو الثلث
ولي البيع بامر العبد فترافق على العبد بقبض الثلث
أو قبض حصته كان ذلك بمنزلة اقتر العبد عليه
لو كان العبد هو الذي يلى البيع ولو اقتر البائع
على العبد بالأبراء أو الهبة كان باطلا كما لو عاين
الأبراء أو الهبة من العبد وكذلك لو اقتر العبد
على البائع بأنه وهب الثلث أبرأ المشتري منه
بقيت دعوى المشتري على البائع الأبراء عن الثمن
فيحلف البائع على ذلك فإن حلف أخذ جميع الثمن
من المشتري وإن نكل برئ المشتري من جميع الثمن

واتعبد ان يضمن البايع نصف الثمن في قراب
 الى حنيفة ومحمد رحمهما الله ولا والله
 رحمه الله يبر من حصة البايع من الثمن خاصة
 كذا في شرح المبسوط وللعبد الماذون ولرجله
 في كل الزاد بهم فوكل الشريك العبد
 به لا يجزأ الوكالة وما قبض يكون
 مفين وان هلك هلك من مالها كذا في
 المعنى ولو كان الشريك وكل مولى العبد قبض
 نصيبه من الدين فان كان العبد لادين
 عليه هذا وكالة العبد سواء وان كان عليه
 دين جاز كذا في المعنى واذا وجب للماذون
 ولشريكه على رجل الف وعهم فمحمد هما
 فوكل العبد شريكه بخصوصته مولى العبد
 وعلى العبد دين او لادين عليه فاقر المولى عند
 القاضى باستيفائهما المال جاز اقراره عليهما
 وان جحد ه فان ادعى الشريك على المبد ان قبض
 نصيبه فان كان العبد لادين عليه فان الشريك
 يرجع في رتبة العبد بنصف حصته يباع في ذلك
 وان كان على العبد دين فلا سبيل له عليه

كذا في شرح المبسوط

واقبضو

فاذا اخذنا شاركة
الغريم فيه

الموافق

الشريك بعض غرماء العبد فاقرا الوكلاء ان الشريك
قد استوفى نصيبه من الغريم فاقرا له باطل
ولا يكون وكلاء في ذلك كذا في شرح المبسوط
او ادعى شريكه ان العبد قبض حقه فوكل العبد
منه / من غرمائه او بعض غرمائه فاقرا الوكلاء
فاقرا العبد والشريك ان ياخذ العبد بربع الدين
على الدين بربع الدين ليتم نصيبه
ان ادعى المقتضى اذا حضر الغريم وادعى ان العبد
قد قبض ما فوكل الوكيل لم يصدق على ذلك
لأنه لا كان العبد ان يرجع على الغريم بجميع دينه
الا ان يكون العبد لادين عليه ووكيل هو
المقتضى فصدق على عبده في ذلك كذا في شرح
المبسوط على / ان فوكل الغريم ابن العبد
كذا في المغني والابن حر كذا في شرح المبسوط
او اباه او عبدا بيه او كاتبه فاقرا في قولهم
جميعا الوكيل يقبض دينه صدق كذا في المغني في
قولهم جميعا واذا كان لرجلين على الماذون دين
الف فادعى العبد على أحدهما انه قد استوفى نصيبه
ومحمد المندار عليه فوكل المدعى عليه مولد العبد

بذلك قال ان كل باطل وافتر المولى به باطل سواء
 كان على العبد دين او لم يكن واذا حضر العويم
 الآخر فادعى ما اقر به المولى على شريكه فادان
 ياخذ به بصفه لم يكن له ذلك ولو كان احد الشريكين
 وكل صاحبه بخصومة العبد في ذلك فادان
 عند القاضي ان صاحبه قد استوفى من العبد
 حصته جاز ذلك عليه وعلى شريكه ^{فلا}
 منهيته ثم ما اخذ صاحبه من نصفه كذا في شرح
 المبسوط ولو كان على المولى دين لرجل فوكل من
 كذا في المغنى عليه دين ولا دين عليه بقبض
 له على مولى العبد فالتوكيل جائز فان اقبضه
 وهلاكه في يده فالقول — قوله مع مبيته كذا
 في شرح المبسوط وبرى المولى بين ابي بنى
 كذا في المحيط البرهاني فان نكل العبد عن ايمين
 لزمه المال في غنقه يجاض به الموكل غمما وه
 كذا في شرح المبسوط يباع به الا ان يفديه المولى
 كذا في التاثير خانية وان كان المولى هو الوكيل
 بقبض دين على عبده لم يكن وكيلاً في ذلك ولا يحسن
 قبضه باقراره ولا بمعاينة الشهود ان كان على العبد

الشريك في الدين
 المضمومة الناقية
 اخذت

واذا اصيل العبد وكيل
 الاجنبية بقبض دينه
 من مولاه لو دفعه المولى
 بغير ذلك
 الى العبد معاينة الشهود

المولى عن الدين كذا
 في المحيط البرهاني

فإن لم يكن ولا يبرأ العبد من الدين يدفع
المولاه كذا في شرح المبسوط وإذا دفع العبد
وكيلاً عن الأجنبي بقبض دينه من مولاه لو
دفع المولى بعد ذلك دين الأجنبي إلى العبد بغير
الشهر ~~في العبد~~ عن الدين كذا في المحيط البرهان
فإن لم يجد عياله أو تاجر أن فوكل أجنبي
بقبض دينه على العبد الآخر فاقبضه
بعد ذلك في يده فالقول قوله مع ميمته وكذلك لو
دفع الوكيل بغيرنا للمولى أو ابنه كذا في شرح
المبسوط فإن دفعه بيمينه لزمه ذلك في عفته
كذا في المقنع وإذا اخذ المازون لعبد في التجارة
فلم يوجبه كذا ~~في المقنع~~ إذا كان فوكل بعض غرماء
الأول ~~في المقنع~~ فاقبض دينه فاقبضه
جاء إقراره ونون بعض غرماء الآخر وكل الأول
أو مولاه بقبض دينه من الآخر لم يكن وكيلاً في
ذلك ولم يجز قبضه ولو رهن كل واحد منهما رهناً
بدينه ووضع على يد الآخر فضاء الرهنان
فوهن الأول يذهب بما فيه ورهن الثاني ^{بذهب}
من مال الدين ولو أن العبد المازون المدين

أحال أو غمها ثم يدبته على رجل فإن كان أحال
 بمال كان العبد على المحتال عليه فالحالة باطلة
 وإن لم يكن للعبد مال على المحتال عليه فالحالة
 جائزة فإن وكل الطالب يقبض الدين منه العبد
 أنذن كان عليه أصل الدين أو مولا أو محمد
 يقبضه وإن كان وكل يقبضه سيد أو أخو له
 أو مكاتبه أو ابنا للمولى أو عبد للعبد المالك
 الذي كان عليه الدين فاقتر يقبضه من المحتال
 عليه جازا استرادته فإن كان الدين على المالك
 فأحال به على رجل ثم إن أذن وكل عبد أو
 يقبضه فاقتر يقبضه من المحتال بماله كذا في شرح
 الملبوط العبد المحجور إذا أتى كذا في البيع
 من أعيان ماله فذلك جائز في البيع بغير
 وكان الثمن للأمر إلا أن العهد لا يلزم العبد
 كذا في المحيط البرهان ويلزم للأمر كذا في المغني
 فإن عتق العبد رجعت العهدة إليه وكان كالوكيل
 بالبيع إذا عاوض من الغيبة أو أفاق فإنه يلزمه
 العهدة ولو أن العبد لم يعتق حتى وجد المشتري
 بالمبتاع عيبا فأنقصم في ذلك مولا المبتاع لا العبد

كذلك في الغبن والخيانة والمحيط البرهاني فان اقام
المشتري البينة على العيب رده على الامر واحذ
التمن من الامر وان لم تكن له بينة استخلف
الامر على علمه بالله ما تعلم ان عبد فلان الفلاني
بما به هذا العيب فان حلف برئ عز الدعوى
من المحل رد عليه العيب واخذ منه الثمن ولو طعن
في حلفه عيب المتابع ولكن لم يقيم البينة على العيب
حتى عتق العبد والمخضم هو العبد يقيم المشتري البينة
عنه العبد ويحلف العبد ان لم تكن له بينة كذلك
الامانة وان المشتري اقام البينة على الامر
قبل ان يهدى العبد فلم يقض القاضى بها حتى عتق
العبد فان العبد وقضى القاضى على العبد
بذلك البينة لا يخدم المشتري باعادة البينة
على العبد بعد عتقه وكذلك اذا اقام المشتري
شاهدا واحدا على الامر قبل عتق العبد ثم عتق
العبد ثم يقيم المشتري شاهدا آخر على العبد
ولا يكاف اعادة الشاهد الاول على العبد ثم
اذا انقضى القاضى العقد بالعيب ينظر ان كان
الامر هو الذي قبض الثمن من المشتري ياخذ

الثمن من الأمر ولا يطالب العبد بشئ كذا في المحيط
 البرهاني، وأن كان العبد هو الذي أخذ الثمن من
 المشتري فالمشتري يأخذ الثمن من العبد فإن كان
 الثمن قد هلك في يد العبد ورجع المشتري عليه
 بالثمن وجع به على الأمر كذا في التآخير طارئة
 وإذا غصب المأذون من رجل زعم يبرأ منه
 منه رجل فلكه عنده ثم حضر صاحبها فافاد
 الأجنبي بربى العبد منها فإن وكل العبد أو هو
 بالقبض من الأجنبي جاز إقرار الوكيل بقبضه
 وكذلك إن اختار ضمان المولى ثم وكل الأجنبي
 بقبضه منه جاز ولو وكل المولى بقبضه
 توكيل المولى ولا إقراره بالقبض به
 عباءه المديون فاختار الغرض في ضمانه
 ثم وكلوا المدير بقبضها منه لم يجز توكيله ولا إقراره
 المدير بالقبض وكذلك إن اختاروا اتباع المدير
 وكلوا المولى بقبضها منه لم يجز أن يعتقه بعد التأخير
 لم يلزمه ضمانه مستانفاً فإن قبض شيئاً من المدير
 عن الوكالة الأولى لم يجز قبضه وإن وكلوه له
 بعد العتق جاز كذا في شرح المبسوط

و برتن كذا في الكافي و اذا ادان العبد الماذون
 ان يقضى دين بعض غرمائه او يعطيه به رهنا
 فلا خصم من ان ينعوه فان كان الغريم واحدا
 يدين به رهنا و ضعا على يد المولى فصلاح
 ضاع من مال العبد و الدين عليه بحاله
 و ما على يد عبيده اجدا او مكاتب او على
 فملكات في يد اعداء ذهب بالدين و كذا
 ضعا على يد عبد للعبد الماذون المديون
 و كذا في لوليع من هلاكه الا يقول العبد كذا في
 بسوط و ان يتقبل الارض كذا في النهاية
 و ما ان يرضى ان يتقبلها انسان فيقبلها الامام
 او يعطيها او يزرعها او مساقاة و درة الله
 الارض و الموات او ارض الصالح كما كان رسول الله
 صلى الله عليه و آله لم يقبل خيرة من اهلها كذا في الوسيلة
 اليوسعية قاله في المغرب و الاجرة و البيوت
 كذا في الهداية و ان ياخذ الاراضي مزارعة
 كذا في الذخيرة و في الخاينة سوله كان البذر منه
 او من غيره كذا في التاتار خاينة وله ان يشتري
 طعاما و يزرعه فيها كذا في التبيين و ليس ان يبيع

فمن زعم ان يتقبلها انسان فيقبلها
 الارض او يعطيها او يزرعها
 الامام او يعطيها او يزرعها
 او مساقاة كذا في

طعما ما الى رجل ليذرعه ذلك الرجل في ارضه
بالنصف ذكره في النهاية وقال ابو يوسف ومحمد
رحمهما الله ليس للمأذون ان يكفل بكفاة بنفس
او مال سواء كان عليه دين او لم يكن فان اراد
المولى بالكفالة فكفل ان لم يكن عليه دين
كان عليه دين لا يجوز وبيان شمس الامنة
رحمه الله يقول اذا كفند بالمال بغير اذن
او باذن المولى وكان عليه دين لا يواخذ به
انما يواخذ بعد العتق كذا في الذخيرة وان ضمن
السيد باذن مولاه لرجل نقلا له اربعة مائة
ولم يقض حقه فانما ضامن وعليه ان يدفعهم
حالة فباعه القاضى بالف دفعا لا يحل الى احد
المال وليستوثق منه وان مات ولم يقضه جمع
على العزيمة الاول بحصة ما كفند به ولو كفند
مولا به بالنفس حالة او موجهة فباعه المولى جاز
وليس للمكفول له ان ينقض البيع ويتبع العبد في
يد المشتري حيث وجده فياخذ في الكفالة وهذا
عيب فيرده المشتري به ان شاء واذا امر عبده ان يكفل
بالف على رجل على ان المطاوب ان مات ولم يولد

المال فالعبد ضامن فان باعه المولى من رب
المال جاز والثمن للمولى يفعل به ما يشاء وان
ما تـ المطلوب ولم يقض دينه رجع الطالب
عـ البائع بدينه في ثمنه فان كان دينه
من ثمنه بطل الفصل وان وجد به عيبا
واخذ ثمنه بباع العبد بدينه وان
من عند البائع فهو عند المشتري
بيروه عليه انشاء ولم يكن له عليه
من شيء وبباع العبد في ثمنه فان فصل
من ثمنه شيء اذ اذ من دينه كذا في القنى
وحجوزته ان ان يشارك غيره شركة عن
وليس له ان يشارك غيره شركة مفاوضة ولو
فعل ذلك بعد عنانا لا مفاوضة كذا في النافذ
حايه شركة العنان انما تصح منه اذا اشترك
الشريكان مطلقا عن ذكرى الشري بالنفد
والنسبة اما لو اشترك العبدان الماذون
لهما في التجارة شركة عنان على ان يشتريا
بالنفد والنسبة بينهما لم يحجز من ذلك النسبة
وجاز النفد كذا في النهاية فان اذن لهما

المولى بان في الشركة على الشري بالنقد والنسبة
 ولادين عليهما هو جائز كما لو اذن لكل واحد
 منهما مولاة بالكفالة او التوكيل بالشرارة
 بالنسبة كذا في شرح المبسوط فان اذن
 بشركة المفاوضة لا تجوز المفاوضة
 على سبيل العموم في التجارات كلها وانما
 المفاوضة على العموم بعد اذن المولى
 على الخصوص مرة واحدة لم يتركه
 هذه المسئلة في الكتاب قال شيخ الاسلام
 في شرحه ولقائل ان يقول لا يجوز كذا في الشرع
 البرهاني والمأذون يملك الاذن في التجارة
 وكذلك المحتات والشريك شركة كتمان فيما
 هو من شريكتهما واختلف مشايخنا رحمهم الله
 في فضل وهوان المضارب في نوع خاص
 اذا اذن لعهده من المضاربة في التجارة ان العبد
 يصيرها ذونا في ذلك كلها ام في ذلك النوع
 خاصة منهم من يقول يصيرها ذونا في ذلك
 النوع قال شمس الائمة السرخسي رحمه الله الاصح
 عندي انه يكون ما ذونا له في التجارات كلها

وتقابل ان يقول بخوضه

لذاني الثنا رخانية وله ان رفع الاراضى
 من اربعة كذا في المحيط البرهاني سواء كان البذر
 مده او من الاجد كذا في الصغرى ولما ذون
 ان يرفع المال مضاربة بالنصف وكذلك يحد
 مضاربة بالنصف كذا في شرح المبسوط
 به ان يضم كذا في الثنا رخانية وله ان
 دعه وان يستوعق وان يعبر وان يستعير كذا
 معنى وله ان يزرع في ارض نفسه كذا في الخيرة
 ان يواجر نفسه فيما بدله من الاعمال
 لوفى احد قولي الشافعي رحمه الله
 ليس له ان يواجر نفسه وله ان يواجر كسبه
 كذا في شرح المبسوط بخلاف كذا في الخيرة
 والاختلاف فيما اذا لم ياذن المولى فعليه ان
 يرد نفسه واما اذا اذن لعبد ان يواجر
 نفسه بالاجتماع كذا في المعدن والامة المازونة
 لها ان يواجر نفسه اظن كذا في الثنا رخانية
 وللعبد المازون ان يواجر امته ظمرا
 كذا في فزاوى قاضيان وليس له ان يتزوج
 كذا في الهداية ولو تزوج المازون امرأة حرة

تجوز الاجارة

1
 وليس له بيع نفسه
 كذا في السراج الوه

بغير إذن مولاه و قد خالها بغير إذنهما ولكن
 يذمه المهر بالدخول بشبهة العتد الا انه
 لا يواحد بالمهر حتى يعق كذا في شرح البسوط
 واما تزويجه لما ليك فان زوج عبده كذا في
 وان زوج امته فذلك لا يجوز ايضاً
 وقال ابو يوسف رحمه الله يجوز كذا في
 النيرة وعلى هذا التحريم الصبر المذكور
 والمضارب وشريك العنان كذا في
 قال ابو حنيفة و ابو يوسف محمد بن
 ليس للعبد المازون ان ينيب بده
 كان عليه دين او لم يكن كذا في المعنى فان
 كاتبه و اجاز مولاه جاز ان الماني عليه دين
 فلا سبيل للعبد على قبض المالك بل ذلك للمالك
 كذا في شرح البسوط فاذا دفع المكاتب الى
 لا يسر الا ان يوكله المولى يقبضها فحينئذ
 يجوز واعتق المكاتب وان كان المازون دين
 بعدما اجاز له المولى فالكتابة للمولى ليس للغلام
 فيها شيء كذا في الجوهرة النيرة ولو كان عليه
 دين كثير او قليل فمكاتبته باطلة وان اجاز

المولى فان لم يرد المكاتبه حتى اداها فان كانت
المولى لا يجزها لم يعتق ومرت رقيقا للماذون
فبيع في دينه وصرفت ما اخذ منه من المكاتبه
في دينه وان كان المولى اجاز المكاتبه وامر
باعتها وعلى العبد ان يحيط برقبته وبما
افادى المكاتبه المكاتبه فهذا هو الاول
وقياسه ان المكاتبه رقيقه الله وفي قولهما
هو حد المولى ضامن قيمته للعمران وكذلك
بأنه التي قبضها المولى يؤخذ منه فيصرف
بغيره وان كان دين الماذون لا يحيط به
وبما له عتق عندهم جميعا ثم يضمن قيمته للعمران
ويؤخذ العدماء المكاتبه التي قبضها المولى
والماذون من دينهم كذا في شرح المبسوط ولكن
للعمران حق ابطال الكتابة قبل ثبوت العتق
وان لم يبطئوا الكتابة حتى عتق بالاداء ضمن
المولى قيمته للعمران كذا في التاثيرا خانية
وان ادى المكاتب البذل الى المولى قبل الاجازة
فما اجاز المولى لا يعتق وسلم المقبوض للمولى
لانه كسب عبده كذا في التبيين وليس له ان يعتق

عبدا من كسبه على مال فان اعتق على مال
 مع انه ليس له ذلك واجاز المولى عتقه فان لم يكن
 على العبد دين عمل لجازته وقبض السبيل
 الى المولى ولو حق العبد بعد ذلك دين لافتر
 شئ من بدل العتق الى دينه وان كان دين
 دين ان كان الدين مستغنيا لا يعاين
 عند ابي حنيفة زجه الله وندما عمل لجازته
 وان لم يكن الدين مستغنيا عمل لجازته عند
 الكل وضمن المولى قيمته للغيراء على العوض
 كذا في المحيط البرهاني وليس بالادون
 يقرض كذا في الذخيرة ولا يهب بعوض ولا
 عوض ولا يتهمدق كذا في الهداية فان
 اجاز المولى هذه الترخعات منه فان لم يكن عليه
 دين فلا باس به وان كان عليه دين لم يحز شئ
 من ذلك كذا في شرح المنسوط وميلك التصديقات
 بالفلس والرغيف وبالفقه بما دون الدرهم
 نص على ما دون الدرهم في كتاب المكاتب
 وفي الاصل يقول ان تصدق وكانت الصدقة
 شئاً سوى الطعام وقد بلغ قيمتها درهما فصاعدا

وباسم الله تعالى

لا يجوز كذا في المعنى وفي الأصل لو وجب هبة
وكانت الهبة شيئا سوى الطعام وقد بلغت
نعمته بغيره ، افضا عدا فانه لا يجوز كذا في النهاية
له في اليسير من الطعام ويضيف معاملة
ما اراد في الضيافة الديرة وهي ما لا يعد لها
التجارة بمرافقه الصحيح كذا في شرح مجمع
البحرين ولا يملك الا هدايا ما سواها من الدماء
والذوات برك كذا في المعنى وليس له ان يتخذ
الضيافة العظيمة كذا في الناقار خانية ثم لا بد
من تحديد فاصلا بين العظيمة واليسيرة وهي
من محمد بن مسلم انه قال - ذلك على مقدار
مال تجارته ان كان مال تجارته مثلا عشرة
الاف فالتخذ الضيافة بمقدار عشرة كان يسيرا
وان كان مال تجارته عشرة مثلا فالتخذ
ضيافة بمقدار اثنى فذلك يكون كثيرا عرفا
كذا في المعنى ولا بأس باجابة دعوة العبد
الناحد واعادة ثوبه ودابته كذا في الخلاصة
ولا ضمان فيه على الرجل ان هلك شيء من
ذلك عنده كان على العبد دين او لم يكن

كذا في شرح المبسوط ويكره كسوته الثوب كذا في
الخلاصة وعن أبي يوسف رحمه الله أن المحرم
عليه إذا دفعه إلى قوت يومه فإن كان غريب
ورفقائه على ذلك الطوام فلا بأس به بخلافه
ما إذا دفعه قوت شهر ولا بأس المرأة أن
تصدق من بيت زوجها بشيء يسير كرهيت بخلافه
بدون استطلاع رأي الزوج كذا في البكافي
قال رحمه الله في عرفنا المرأة والأمة لا يكون ما دفع
بالتصدق بالمقد كذا في الثناينة عبيد
ما ذون عبيد بالف درهم ثمرة الثمن
شئام مثل ما يحيط التجار عيب فهو بائع وإن
من غير عيب لا يحط بالعيب ما لا يحيط بالتجار
مثله في العيب لا يجوز هذا إذا حط بعد البيع
كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان العبد
المأذون إذا وهب بعض الثمن أو وهب جميع
الثمن أو حط الكل قبل القبض وبعد القبض
من غير عيب فإنه لا يجوز كذا في المعنى وفي الثناينة
بالاجتماع كذا في الثناينة عبيد ولو اشترى
المأذون جارية وقبضها ثم وهب البائع الثمن

للعبد فهو جائز وكذلك لو وهبه للمولى وقبله
كان بمنزلة هبته للعبد ان كان عليه دين
او لم يكن وان لم يقبلها المولى في هذا الوجه
يقبلها العبد في الوجه الاول - كانت
الهبة بالمال والمال على العبد بحاله فان
ذهب البايع الثمن للعبد او لم يلاه قبل ان
يقبضه ثم رجع العبد بالجارية عيبا لم يكن
له ان يردّها وهذا استحسان وفي القياس
وهو ليس - زفر حمله الله يردّها بمثل ذلك
التمس وان كان الثمن عرضا بعينه فهو هب
بالمادون العرض لم يشترى قبل ان يقبضه
فتقبل المشتري فالهبة جائزة وان لم يقبل
المشتري الهبة فالهبة بالمال وان كانت
المشتري وهب الجارية قبل ان يقبضها
العبد فقبلها العبد جائز سواء كان على العبد
دين او لم يكن وكان ذلك فسخا للعقد
وان وهبها للمولى فان لم يكن على العبد
دين فهذا نقض صحيح ايضا وان كان على
العبد دين فقبلها المولى وقبضها فهذا ليس

نقص للبيع ولو تقابضنا ثم وهب العبد العرض
من المشتري فقبله فالهبة باطلة ولو وهب
المشتري الجارية للمازون أو لمولا
الهبة على سبيل البر ابتداءً فإن وجد المالا
بالعرض عيباً ولادين عليه فلا ينسب له العيب
بالعيب وإن كان عليه دين وقد وهب
المشتري الجارية للعبد فذلك وإن كان
قد وهبها لمولاه فله أن يرد العرض بالعيب
وضمنه قيمة الجارية يوم قبض المالا بشرط
المبسوط وإذا أذن الرجل لعبد في التجارة
فبإعارة العبد للمازون جارية بما في يده بفعلهم
وتقابضنا فحدثت بالجارية عيب عند المشتري
الجارية بافّة سماء أو بفعل المشتري أو بفعل
الاجنبي أو كانت ولدت له أو وطئها
المشتري أو صبى أو بكر أو وطئها رجل اجنبي
فإن المشتري الجارية وهب الجارية من المازون
أو من مولاه وعلى المازون دين أو لادين عليه
فإن المازون وجد بالغلط عيباً فإرادان
يرده كان له ذلك كذا في المغنى وضمنه قيمتها

في جميع ذلك كذا في شرح المبسوط قال واذا اشترى
العبد المازون له جارية من رجل بغير علم
مما في يده الف درهم بالف درهم وتقابها
من البائع وهب الالف التي قبض والغلام
من العبد المازون في التجارة وقبضها العبد
المازون ثم ان العبد المازون اراد رد الجارية
بسبب وجوب فيها فليس له ان يردّها كذا في المغنى
وورثني البائع بهذا الضم كان له ان يرد
هذه الالف من الجارية ويرجع على البائع
الالف كذا في الثنايا خانية وكذلك لو كان
المولى يردّه بن على العبد وان كان
عليه دين والهبة للمولى كان له ان يرد الجارية
بالعيب ياخذ من البائع الف درهم وقيمة الغلام
فان اخذت ان ثم اراد العبد من الدين
او وهبه له او للمولى او لورثة المولى لم يرد
على البائع شيئا مما اخذ منه كذا في شرح المبسوط
واذا ادن الرجل عبده في التجارة فوجب له
على حرا وعبد او مكاتب ثمن بيع او غصب او اجرة
العبد كذا في الثنايا خانية فاخر العبد فانه

يصحنا خبره استشهدنا كذا في المغني قال ولو كان
العبد صالحه على ان اخذ عنه ثلثا سنة وقطر
ثلثا وخط ثلثا كان الناحي خيرا ^{في} ^{المرج}
باطلا كذا في الثنا رخصة في المغني له
المال الذي وجب له قرضا او قرضه فاحرم
صاحبه كان له ان يرجع به عليه حال كذا
المغني وان رضى بذلك كان احسن ^{في}
في الثنا رخصة قال - واذا ^{الرجل} العبد
في التجارة فوجب له ^{الرجل} لرجل آخر على اخذ الف
درهم دينهما فيه شريكان فاحتر العبد نصيب
سنة وقد كان المار - ^{في} ^{الرجل}
باطل في قوله - ابي حنيفة رحمه الله والمال
حال على حاله ما يقبضه احدهما ايضا كان
يكون مشتركا بينه وبين صاحبه كذا في
المننى وعلى قولهما الناحي جائز وما اخذ
الساكن يكون له خاصة لا يشتركه العبد
ذلك حتى يحل الاجل كذا في الثنا رخصة فاذا
حل الاجل كان العبد بالخيار ان يشاء اخذ
من شريكه نصف ما اخذ، ثم يتبعان القديم

بالباقى وان شاء سلم له المقبوض واختار
اتباع ابيه في بيعه في الدين ولو اقتصى
العبد ميتا قبل حل الاجل كان شريكه ان
مات منه وكذلك ان كان الدين كله
منهما اشتيا منه قبل حله
وان يشاركه فيه ولو كان الدين
لانه حله العبد سنة ثم يقض الشريك
حصة بطل الغدير الاجل الذي احله
العبد برضا منه قبل مضيه فقد بطل الاجل
والى سبيل العبد على ما قبض شريكه في
قوله والى يوسف ومحمد رحمهما الله حتى يحل
والى فاذا حل الاجل شاركه في المقبوض
ان شاء وان لم يقض الاجل ولكن الغدير
مات فحل عليه شريك العبد شريكه فيما قبض
ولو لم ميتا ولكنهما يناقضا الاجل ثم يقض
الشريك حقه كان للعبد ان يشاركه ولو كان
المال حالا قبض الشريك حقه ثم ان العبد اخر
الغدير حقه وهو يعلم بقبضه او لا يعلم فناخره
جائز عندهما ولا سبيل له على ما قبض شريكه

حتى قبل الاجل فاذا احل اخذ منه نصف
ما قبض ان شاء ولو كان
فقبض الشريك عاجلا ثم ان العبد اخذ
للعبد سنة اخرى وهو عاقل
فتاخير جائز عندهما ولا

شريك حتى يمضي السنتان جميعا
حالا فاخذ الشريك حقه شيئا له
كان تسليمه جائزا عندهم حتى يتوى
العبد فان توى ما علي رجع على شريكه
فشاركه في المفضول ولو كان المفضل
الى سنة فاشترى العبد من العبد
بخصته فلا شريك ان ياخذ العبد نصف
من الدراهم فان اخذ منه نصف نصيبه
من الدراهم ثم وحده العبد بالمارية عيبا
فردها على ائبائع بقضاء القاضى عاد المال
الى الاجل واسترد العبد من شريكه ما اخذه
منه ولو كان رددها بغير قضاء او بلاقالة
لم يرجع على الشريك بشئ مما اعطاه ويكون
للعبد ولشريكه على الغريم الخمساية الباقية

الى اجلها وللعبد على الغريم خمسمية حالة
وكذا كان العبد اشترى الحارسة
مع الالف الا ان للشريك ان
يأخذ
العبد قضاء شرط عليه ان يبيع
بله كان الى احب له كذا في شرح
من يشتري الماذون عبدا على انه
سار قلائدا فابراه بايعه عن الثمن في مدة
له بانه يار صرح عنده كذا في الكافي
ما ورد في اقالة البيع كالحرفان اشترى
الماذون جارية فرأيت في يده حتى صار
الثمن اقل من قيمته الا يتغابن الناس في
مخله ثم اقول — البيع فيها فهو جائز في قول
ابي حنيفة رحمه الله ولا يجوز في قول ابي يوسف
ومحمد رحمه الله كذا في شرح الميسر ولو
اشترى الماذون امة بالثمن وقبضها ولم يتقد
الثلث حتى ابراه البايع ثم تقاضا بطلت الاقالة
عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله وعند ابي
يوسف رحمه الله يصح كذا في الكافي والناظر

ولو قال البيع بمئة دينار او بجارية احدة
او بالثمن درهم كانت الاقالة
قياس قول - اي حيفة وعد
ومحمد بن محمد بن الله هذا جائز
لم يقض الجارية حتى وهب
لها الاقالة قاله باطلة عن
لو قاله ثمن آخر في هذه المدة
البيع ولكن راي بالجارية عيبا قبل ان يفي بها
فلم يرض بها او لم يكن راها فليأوها
بها فنقض البيع وقد كان وهب
ونقضه باطل كذا في شرح المأثور
في المنتقى باع العبد المأثور عيبا في بئره
ثم حجب عليه المولى ثم وجد المشتري بالعبد
عيبا فانحصر في الرد بالعيب هو المأثور
اقر العبد بالعيب لم يلزمه وان سحر عن اليمن
فقضى عليه بالرد جاز كذا في النافارخانية
واذا باع المأثور شيئا او اشترى ثم ان
المولى اقال البيع فيه فان كان المأثور
لا دين عليه يومئذ فما صنع المولى من ذلك

على عبده جائز وار، كان عليه دين يومئذ فهو
بأنه كان عليه دين عند الاقالة فمضى
بأنه الدين او بالغرما العبد من دينهم
فإنه نفس الداعي الاقالة صحت الاقالة وان
والا فتر ابراء العسرما من الدين
فإنه ابيع عرضنا بنين وتقابضنا ثم
بغير عرض باق والثمن هالك قبل الاقالة
بعد ما قاله الاقالة ما ضية وان كان الثمن باقيا
فإنه عرض هالك قبل الاقالة او بعد ها
فقاله بالمللة كذا في شرح المبسوط قال
نعم رحمه الله اذا باع العبد المازون عينا
من كسبه وطعن المشتري بعيب به بعد ما قبضه
والعيب يحدث مثله ولا يحدث مثله وخاتم
الاذون في ذلك فقبله بغير قضاء القاضى
ولا بينة على العيب فقبوله جائز والبيع
منتقض وان لم يقبل حتى يرد عليه بقضاء
قاض اما بينة او بأبائين او افراد منه بالعيب
كان جائزا كذا في المغنى واذا باع المازون
جارية باللف وتقابضا ثم قطع المشتري يد ها

او وطها او رست عيها من غير فعل احد تم
تقائلا البيع ولا يعلم العبد بذلك في
ان شاء اخذها وان شاء ردها ولو كان
او القاطع اجنبيا فوجب عليه ازالة
ثم تقائلا البيع والعبد يعدم
قالا قاله باطله في قوله
صحيحة في قول ابي يوسف ومحمد
في شرح المبسوط قال ولوان عبد لما ذونا
باع من رجل جارية وقبضها منه المشتري
فوجد بها عيدا فخاصم العبد فيه الى القاض
واقام البينة ان العيب كان عند الماذون
فرد القاضى الجارية على الماذون
منه الثمن ثم ان العبد بعد ذلك وجد بالجارية
عيبا آخر قد كان عند المشتري ولم يعلم به
وقت الرد ولا علم للقاضى بذلك
بالخيار ان شاء نقض الشيخ ومرو الجارية على
المشتري واخذ منه الثمن الا حصه مقدار العيب
الذى كان عند الماذون وان شاء اجاز الفسخ
وامسك الجارية ولم يرجع على المشتري بنقصان

العيب الذي كان عند المازون بقليل ولا كثير
فإن لم يردها العبد حتى حدث بها عيب
فإن لم يردها ولو كان يرجع بنقصان
مثل الأول فحدثت عند المشتري من الثمن كل
مقتل الفسخ إن وجد بها عيبا
بغيره فإن شاك المشتري أن يأخذها
الذي رث عند العبد فلا ذلك فإن
حدثت من الثمن إلى العبد يرجع المشتري على العبد
فإن العيب الأول من الثمن ولم يكن له أن يرجع
سأله العيب الآخر وكذا ذلك إن كان العيب
أول من العبد أو وطيا وإن كانت جنابة
معدية اجبى أو وطيا في حب العقر أو الارش يرجع
العبد على المشتري بنقصان العيب الحادث عند
المشتري من الثمن ولم يكن للمشتري أن يأخذ الحادة
ولو كان المشتري رد الحادية على العبد أو لا بالعيب
فقبضها العبد ثم وجد المشتري قد قطع يدها أو
وطيها فلم يردها عليه بذلك حتى حدث بها عيب
عند العبد فالمشتري بالخيار أن شاء أخذها
و أعطى العبد جميع الثمن ثم يرجع المشتري على العبد

۷

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

العيب الذي كان عند الماذون بقدر ولاكثر
ولو باع الماذون جارية من رجل
وتقابضاهم تقابلا فلم يقبض العبد
يقطع رجل يدها او وطئها فنقصها
العيب بالخيار ولو اخذها
المشتري بالاعتداء والارش وان نقص
من الارش للمشتري ولو كان
فيها عيبه كالعبد بالخيار
المشتري المارخذ الجارية من المشتري واتبع الجاني
مقتضاه الارش والعقر وان شاء اخذ
من المشتري يوم قبضها وسلم له
الجارية وشها وعقرها للمشتري وكذلك
لو كان قتلها الجاني كان العبد بالخيار ان شاء
اتبع عاقله الجاني بقيمتها وان شاء اتبع المشتري
بقيمتها حاله لم يرجع المشتري على عاقله الجاني
بقيمتها في ثلث سنين وكذلك لو ماتت
الجارية بعد الاقالة كان للعبد ان ياخذ من
المشتري قيمتها ولو كان حدث بها عيب من
فعل المشتري بعد الاقالة بخير العبد فان شاء

ضمنه قضاها يوم قضاها منه وإن شاء أخذ الجارية
ورجع على المشتري بقصان العيب وإن
أخذ ثمنها المشتري قبل الأقالة
علم العيب بالعيب بخير وإن شاء ضمنه
يوم قضاها وإن شاء أخذها بغير
ذلك ولو كان العيب بعد
قبل الأقالة ثم قاتلانا الأقالة
للعبد على الجارية ولكتيبة إن
يوم قضاها لنا في شرح المبسوط ولو شاء
جارية من رجل جارية فتقتله أو يبيعها
حتى ولدت كل واحدة ولدت بعتة الجارية
كل واحدة ألف أخذ كل واحد منهما جارية ولدت
فإن لم يتقا بضا بعد ما نقتلها حتى ماتت الأم
وإذا أخذ الولدين أخذ كل واحد الولد
في يد صاحبه ونصف قيمة أمه ولو كانت قيمة
كل واحد خمسمائة أخذ كل واحد الولد الذي
في يد صاحبه وثلاث قيمة أمه ولو هلك الولدان
دون الامتين أخذ كل واحد جاريته ولم يتبع
صاحبه لشيء وإن هلك الامتان ولحق الولد

الحاصل قبل الدين او بعده في الدين كذا في شرح
مجمع البحرين بالإجماع كذا في الهداية ^{أربعة} ^{أربعة}
أن الديون على ثلاثة أوجه دين يت
اتفاقا وهو دين الاستهلاك ^{والتجارة}
والمعنى ودين لا يتعلق برقبة ^{الدين}
دين وجب بما هو ليس في معنى البيع ^{والتجارة}
بالتخام بغير إذن المولى ودين بخلافه ^{والتجارة}
دين بسبب التجارة وبما هو مثالا ^{والتجارة}
والاجارة والاستيجار ^{والتجارة}
والودائع والامانات ^{والتجارة}
من العقوبات المشتراة بعد الاستحسان
لاستناده الى الشراء فيلحق كذا في الرصيع
قاله في المعدن وان لم يكن في يده مال حاشي
الا ان له ما لا غائب يرجى وقدومه او دين
حال يرجى خروجه فانه لا يعجل القاضى في بيعه
بل يتلوم ويؤخر البيع حتى يقدم المال او يخرج
الدين ولم يقدر لمدة التلوم تقديرا من مشائنا
من قال بان تقديرا مدة التلوم موكول الى
راى القاضى كذا في المحيط البرهاني والاثبات ^{والتجارة}

وفي التحرير

الى المولى ان كان ثمة فضل وان لم يكن بالثمن
وفاء بالديون كلها يضرب كما عريم في الثمن بقدر
حقه كالتركة اذا اجتمعت فيها من مائة الف
وضاقت التركة عن ايقاد يضرب كل واحد
في التركة بقدر حقه كذا في الذخيرة ولا
لهم على العبد فيما يقو من ايهم حتى يعيم
كذا في المعنى والايام ثانيا كذا في
اقتضى العبد مولا الذي
للغرماء لم يتبعه الغرماء
قليل ولا كثير وذلك
من رجب الدين على العبد في بطله بذا في
هذا اذا كان الدين كله حالا ولو كان بعضه
حالا وبعضه مؤجلا فان بيعه ويعطى اصحاب
الحال قدر حصته منه وبك حصة اصحاب
الاحل الى وقت حلول الاجل وهذا اذا كان
الدين كله ظاهرا ولو كان بعضه ظاهرا وبعضه
لم يظهر ولكن سبب الوجوب قد ظهر كما لو حلف
العبد بيدا في الطريق وعليه دين فان الذي
يبيعه في الدين ويدفع الى المريم قدر دينه

من الثمن وان كان الدين مثل الثمن دفع كله
فيعد ذلك اذ هو وقع في البير رابة فملك
بيع ما في الدابة على الغدوة فيأخذ منه
يورسته من ذلك فيضرب هذا بقية الدابة
المال بغير بد منه فيقتسمان الثمن بأخصر
او حصة ثمانية ولو رفعه بعض الغدوة
او حصة من الثمن غائب فباعه القاضى
فوز ذبيعه جاز ببيع ثمر القاضى
حصة من الثمن ويسد حصة
الغائب قبل ان يباع ان لفلان
من المال كذا فصدق له المولى بذلك
لذبه وان غائب وكذبه الحضور من
ما له من صدق فيه وتوقف حصة المقر
في الثمن حتى يحضر ولو اقر بذلك بعد ما باعه
القاضى وصدقه مولاه لم يصدقا على الغدوة
ويدفع جميع الثمن الى الغدوة المعروفة فان
قام الغائب واقام البينة على حقه اتبع الغدوة
بجهته مما اخذوا من الثمن وان اراد القاضى
ان يستوفى من الغدوة بكفيل حتى يقدم الغائب

انما في شرح
الغدوة في قوله اخذ صدقه وان كان له سهم ما وثقه
في الغدوة من الثمن

عاني العذراء ان يفعلوا فانهم لا يجبرون
على شيء من ذلك ولكن اذا اعطوه ذلك وطأ
به اقمهم جاز فان قدم الغائب فان اليه البيعة
على اقرار العبد بدينه بقدر البيع عند ذلك
ايضا ثم ان كانوا اعطوا كفيلا وثبتت له
بالبيعة كان له ان يأخذ حصته ان شاء
وان شاء من الكفيل ثم يرجع به الى القاض
العذراء كذا في شرح الميسر
اذا باع العبد للعذراء ادبا
العبد للعذراء لا يثبت له

المشتري بالعبد عيبا فالمشتري لا يردده عن
ولاء على امينه ولكن القاض يبيع العبد
يرده عليه وكذلك لو قبض القاضى ارض امينة
التمن من المشتري وضاع من يده واسترد منها
العبد من يد المشتري فالمشتري لا يرجع على القاض
ولا على امينه وانما يرجع على العذراء ثم اذا
رجع المشتري على العذراء بالتمن والعذراء
لا يرجعون على احد فان عتق العبد لعبد
ذلك فالعذراء يرجعون بديوهم وهو

على العبد

ظاهر

المشتري

المشتري

على هذا ومل يجعون بما ضمنوا المشتري من
 الثمن فلا ذكر لهذا الفصل في شيء من الكتب
 ونلاحظ المشايخ فيه والاصح انهم لا يجعون
 المعنى وذكر شيخ الاسلام خواهر
 رحمه الله في شرح كتاب المازون ان
 العبد الامين يبيع العبد المازون
 ان يطلب الفرماء ان قل جعلتك امينا
 هذا العبد لا ينفقه العهدة واما اذا قل
 نيا العبد لم يرد فقد خلت المشايخ
 نعم الله فيه والصحيح ان لا ينفقه العهدة كذا
 في الزبير ترفي في رد العيب ان نصيب
 التامين الا بين خصم المشتري ورد المشتري
 العبد عليه بالعيب والقاضي يامر الامين ببيع
 له في كذا في الكفاية ان يبين العيب
 اذا باعه كذا في المعنى اذا باعه الامين ولخذ
 الثمن بداء بدين المشتري او لا بعد ذلك ينظر
 ان كان الثمن الاخر **فصل** من الثمن الاول
 غريم الفرماء للمشتري الاول الفصل على الثمن
 الاخذ ولا يغرم الامين ذلك وان كان الثمن

و يا صر ص

الثاني أكثر من الأول اعطى المشتري حقه وما
يقبض يكون للمدعي كذا في المحيط البرهاني وان
انقطع حق العتد ما عمن العبد بعد بيعه في
المغنى ولو كان العبد حين رد على امين
بالعبد مات في يده قبل ان يبيعه ثانية
يرجع بالثمن على العتد او في اخذ منهم الثمن و
على المشتري كذا في الذخيرة وتيسر
بالكسب المحاصل قبل الدين او بعد العتد
يقبل من الهبة والصدقة في المحرقة
او بعده ولا يتعلق بكسبه الا في انزعه الموحدين
يده قبل الدين بل سلم للمولى ما اخذ منه ذلك
الصافي وان كان المولى قد اخذ شيئا من ذلك
من العبد فان لم يكن على العبد دين حال ما اخذ
المولى ذلك فحقه دين لا يثبت على المولى ربما
اخذ ان كان قائما بعينه ولا ضمانه ان كان
استهلكه وان كان على العبد دين حال ما اخذ
المولى ذلك يجب على المولى رد ما اخذ ان كان
قائما بعينه وضمانه ان كان استهلكه كذا في المغنى
ولو كان للمولى اخذ منه الف درهم فاستهلكه

وعليه دين خمسمائة درهم يومئذ ثم لحقه
ببذل ذلك دين آخر ياتي على قيمته وعلى ما
قبحر المولى وان المولى يعيد الالف كلها فيكون
للمعسر مائة ويباع العبد ايضا في دينه ولو لم يلحق
العبد بدينه استند له بغير المولى الا النصف الا ان في
شحن الميسر اذا الحق العبد المازون دين
قيمته وما في يده والمولى باخذ

بدينه على وجهين اما ان

كان مع المولى غلة مثله لكل شهر او كان
الدين من غلة مثله في شهر فيمضي الى وجه الاول
يسلم المولى له استغسانا وفي الوجه الثاني يسلم
له مقبلا على مثله استغسانا ويرد الفضل
من الاستغسان من ذلك الا في التنازل خاتمه
والمولى ان ياحذ غلة مثله بعد الدين اي الفدية
التي ضرب المولى على عبده كل شهر عشرة دراهم
مثلا فهو ياخذها بعد الدين كما كان ياخذها
قبلا الدين وما زاد على العشرة كان للقدماء ولا
ياخذ المولى بعد الدين ازيد مما كان ياخذها
قبلا الدين وهذا الذي ذكرنا جواب الاستحسان

وفي القياس لا يجوز له ان ياخذ من العتلة
بعد الدين لا قليلا ولا كثيرا كذا في الترهات
ولو اقر العبد المازون بدين خمسينه ثم استناد
عبد يساوى الفا فاخذه المولى ثم كفى المازون
بعد ذلك دين ياتى على قيمته وعلى قيمته
ما قبضه المولى فان المقبوض لو اخذ من المولى
فبيع وقيم ثمنه بدين مائة الف

المولى الدين الاول لم يبع
وبيع الاخذين في دينهم ليس المولى ان
يخاصهم بما ادى من الدين الاول ولا
لم يورث المولى وتكره الغريم الاول
العبد من دينه بعد ما حقه الدين الاول
بيع العبد الذى قبضه المولى في دين الاول
وان كان ابراه منه قبل ان يلقه الدين
الاخر سلم العبد الذى قبضه المولى
ولو لم يبرئه حتى يحقه الدين الاخر ثم
اقر الغريم الاول انه لم يكن له على المادون
دين وان اقر العبد المازون له بالدين
كان باطلا سلم العبد الذى قبضه المولى

ولا تتبعه صاحب الدين الاخذ بشئ منه
بخلاف ما اذا ابراه الغريم الاول ولو كان
انسان اقرب الدين الاول كما اتقربه العبد ثم
قال في الغريم الاول لم يكن لي على العبد
دين واقره له لي كان باطلا فان الغريم الا
بالحق العبد نفسه المولى لبيع في دينه
لذلك سخر المولى وكما يباع رقبة العبد
في دين التجارة يباع رقبته فيما كان من جنس
تجاره كذا في الاغتني قلت ابو حنيفة والشافعي
في مدبرهم الله اذا اذن المولى لعبد في
تجارته بن دين تجارة او غصب او ودية
جدا او دابة عقرا او مضاربة او بضاعة
او عارية حمدا او ثوبا - احرق او احرقا
او مهر جارية استأجرها او وطئها فاستحققت ذلك
كله لازم له يواخذ به في الحال ويباع رقبته فيه
كذا في المحيط البرهاني قبل ما ذكر من الجواب
في ثمان عقرا لدابة واحرق الثوب فحمله
على ما اخذ الثوب او الدابة او لا حتى يصير
غاء مباحا لاخذ ثم احرق الثوب او عقرا

الدابة فاما اذا عقر الدابة او احرق الشارب
 قبل القبض فيدبغى على قول ابي يوسف رحمه الله
 ان لا يواخذ به في الحال ولا يباع رقبته وبه
 وعلى قول محمد بن محمد بن الله يواخذ به لو كان
 ويبيع رقبته كذا في المغنى وكذا في اذا اضممار
 من احد دابة الوهمكان معلوم وقد هب بها
 الى مكان اخر حتى صار غنائم ضامنا يسكن
 رقبته كذا في التناثر خانية واذا اترج او راة
 ودخل بها ان كان النخاع بادن المولى يباع
 بدين المصدر اشتراط الصحة بيع القاضى اذ
 الفراء بالبيع واذا المولى كان في ارض
 واذا اذن الرجل رقبته فليحقها دين شرهت
 لها بصة او تصدق عليها بصدقة او الكسب
 بالامن التجارة او غيره وانفرد بها احق
 بجميع ذلك من مولاها ولو ولدت ولدا وبها
 دين ثم كحفتها دين بعد ذلك اشتراك انفرما جميعا
 في ما لبثها اذا بيعت فاما ولدها فلا صحاب
 الدين الا ول خاصه ولو ولدت واديت
 احدهما اربل الدين والاخذ بعد الدين شحق

كذا في شرح البسيط اذا اذن لاصترة في التجارة ثم ولدت ولدا
 على يمين الدين الى ولدها حرة يرباها ولدها بالدين فالام بعد
 على يمين الدين الى ولدها حرة يرباها ولدها بالدين او ولدت
 على يمين الدين الى ولدها حرة يرباها ولدها بالدين او ولدت
 ان لم يمتها الدين ثم يوفى بها الدين بعد ذلك فان ولد له مولا
 فله الدين فان لم يمتها الدين الى ولدها حرة يرباها ولدها بالدين
 في الدين الا ان ولد له مولا فله الدين فان لم يمتها الدين الى

الدين بالولد

الدين الولد الاحد دون الاول كذا في شرح
المبوط ولا يتعلق دين العبد بما دفع اليه المولى
لتجدر به خلاصته كسبه في يده يتعلق به وان
قال المولى هو مالي عندك ليتجدر به كذا في
لننا خات ما اذا دفع الرجل الى عبده مالا
يعتبه به بشهود واذن له في التجارة قباع واشتر
ما منات وفي يده مال ولا يعرف
في تجمع ما في يد العبد بين غرمائه
منه الا ان يعرف شي للمولى
ون الضمراء ولذلك لو عرف
بالي المولى او باع بدمال المولى
ونه فقر العبد في حيوته
حقه الدين ان هذا المال الذي
في يده من المولى الذي دفعه اليه وقد عثر
دفع المال الى العبد بمعاينة الشهود الا انهم لا
يعرفون مال المولى بعينه لم يكن اقراره صحيحا
ولو كان اقرب ذلك لاجنبى يصح اقراره فان اقام
المولى بينة ان هذا المال هو المال الذي دفعه
الى العبد او اقتر غرماء العبد بذلك كان المولى

الحق به كذا في الفنى ولو كان على السيد دين حاله
ورين موجب ففنى المولى من ثمنه الحال ففنى
حل الاجل ضمنه المولى وسلم الاول وما بقى
وان لم يبعه الاول فبيع الثاني ولو طلب ما
الحال من الفاضى ببيعة فباعه انما حصته
ودفع الباقي الى المولى حتى يحل الاجل فان
هالك في دينه لم يضمن وسد لسان
فيما قبض ولو اشتهك المولى باقية
له ضمن الثاني فان توى ما بعد
الثاني الاول ثم رجع
قضاء المولى كذا في الثاني
العبد للغريم ولكن المولى
الدين الحال فبيعة
صاحب الدين الحال فبيعة المولى

فان احل الدين الاخذ صاحبه من المولى
نصف القيمة ولا سبيل له على الثمن فان توى
ما على المولى من نصف القيمة لم يرجع على الك
اخذ نصف الثمن بشئ كذا في شرح المبسوط
ولو باع المولى العبد بغير امر الغرماء وقبضه

المشتري ثلجاء العدماء فوجده في يد المشتري
 والمولى نائب او وجد والمولى والمشتري غائب
 فلهما خمسة بينهما حتى يحضر البائع والمشتري
 ثم يدين المفقود ولو كان المازون دين
 ان بائنه يبرهم وقصن الثمن وسيله
 انفقته قال العدماء بالخيار ان شاءوا
 في قيمة العبد وان شاءوا ضمنوا
 فان ضمنوا المشتري رجع بالثمن على البائع
 ثم البائع قيمته سلم البيع فيما بين البائع
 في الزوال المانع واليهما الخيار العدماء
 في المأخذ حتى لو توفيت القيمة على الذ
 ان لم يرجعوا على المأخذ حتى فان ظهر
 العبد بعد ما اخذوا وضمنوا احد مما فدا سبيل
 لهم عليه كذا في شرح المبسوط فان ضمنوا البائع
 في ثروته المشتري به عيبا فرده على البائع
 قال البائع بالخيار ان شاء سلم لهم القيمة وان شاء
 رجع عليهم بها وباع لهم العبد ولو كان سواه
 عليه حيبه حين باعه فرده عليه فان ضمنه
 العدماء قيمة العبد صحيحا كان له ان يرجع عليهم

ولو باع المولى لغيره ثم عيب المشتري
 فان شاء ضمنوا المشتري في ثروته
 البائع

بالقيمة وان كانوا ضمنوه معيبا لم يكن له ان
 يرجع عليهم وان ضمن الغرماء المشتري بيمينه
 رجع على البائع بالثلث والعبد المشتري على البائع
 وجهد المشتري به عبدا رده على البائع
 للمشتري الخيار ثلاثة ايام فخرج من خيار
 ضمن الغرماء البائع القيمة لم يكن له ان
 يرجع عليهم من القيمة بقليل ولا كثير
 ولو ان الغرماء لم يقدروا على ان يشتروا
 العبد لما ذون انما قدروا على ان يبيعوا

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

ان يضمنوا البايعة العبد فلهم ذلك وحيثما
البايع قيمة العبد اقسموها بينهم باحصاء
كل واحد منهم بجميع دينه في تلك القيمة قال
وجاز البيع في العبد وسلم الثمن المولى ولم يكن
للغرماء على العبد دين مما لم يفتق العبد كما
لو بيع بدنيهم ولو اجازوا البيع كان الثمن صوابا
البايع من القيمة كذا في المحيط البرهاني فان
هلك الثمن في يد البايع قبل ان يقبضه الغرماء
ومن البايع هلك من مال الغرماء وبرى البايع
من القيمة فاذا اعتق العبد اتبعوه بجميع دينهم

[illegible]

بان ادعوا ان قيمة العبد كذا وانكر الذي اختار
 العبداء لضميته فاقاموا البينة على ما ادعى
 من القيمة او استخلفوه ونخل لا يسير على
 العبد وان اخذوا القيمة بزعم مصاديقهم
 ادعى الضامن ان قيمته كذا
 العبداء وحلف على ذلك وريكتهم
 كان لهم ان ياخذوا العبد كذا في
 خاتية ثم اذا اخذوا اخذوا القيمة
 القيمة منه ثم ظهر العبد واطلع
 بالعبد ورده على المولى البائع بفضله
 فالمولى هل يرد العبد على العبداء او
 هذا على وجهين الاول رد اليك
 عالما بالعيب وقت بيعه من المشتري وفي هذا
 الوجه ان كان العيب عيبا لا يحدث مثله
 وقدره عليه بالبينة او بذكره او باقراره
 يرد على العبداء وان كان العيب عيبا يحدث
 مثله وقدره عليه بالبينة او بذكره او باقراره
 العبداء وان رده بحكم اقراره لا يرد على العبداء
 الا ان يقيم البينة ان هذا العيب كان والعبد

قبل شراء هذا المشتري ان يجهلهم على ذلك
فان اوجه الثاني ان يكون المولى البائع عالما
بوقت البيع من المشتري وهذا الوجه
بأن القاضى قضى عليه بقيمة العبد
يرد العبد على الغرماء وان
فيه قيمة بغيره صححاه
ما اذا كان العيب عيبا لا
يوجب رد الا انه رد عليه بالينة
في الخطيرين الى ما في معنى هذه المسئلة
بما حين اوردوا احدى القيمة من المولى
ان هذا العبد معيب بعيب كان به وقت
بيعه اياه من غير قصد فة الغرماء في ذلك
وضمنوه قيمته عيبا او كذبوه وقالوا لا
بل العبد صحيح وقت بيعك اياه من المشتري
وما حدث العيب في يد المشتري فلناحت
تضميدك قيمته صححا فضمنوه قيمته صححا
والحكم ما ذكرنا كذا في المغنى فان كان
الغرماء اخذوا القيمة من المولى وظهر العبد
فوق يد المشتري والطلع على عيب قديم بالعبد

فلم يردده على المولى حتى يعيب عنده بعيب أخذه
 لا يكون للشري حق الرد على المولى ولا أن يبيع مع
 عليه بنقصان العيب وإذا رجع المولى
 العيب ليس للمولى أن يرجع على المولى
 العيب ذكر المسئلة في هذا الكلام
 خذوا من بعض مشايخنا قالا
 رحمه الله أما على قولنا
 رحمه الله له أن يرجع على العبد
 العيب قالوا وقد نص على هذا
 بعض نسخ هذا الكتاب لكذا في التائمان
 وإذا باعه المولى بغير امر القاضى وإن
 فبيعه باطل فإن أجازنا البيع قضاءهم
 للمدنى الدين أو كان في الثمن فإدب بينهم
 فأعطاهم نقداً ببيع فإن لم يكن شيء من ذلك
 ولكن الغدراء وحيداً والمشتري والعبد في
 ولم يجدوا البائع لم يكن المشتري خصمه لهم
 في نقض البيع في قولنا أبي حنيفة ومحمد رحمه الله
 وقال أبو يوسف هو خصم لكذا في شرح الموطأ
 واختلف المشايخ في تفسير قوله أنه باطل قال

منهم اراد بقوله بالحل انه سيبتل ومنهم من
قالب اراد بقوله باطل انه فاسد كذا في النانا
خانية انما اباح العبد المادون المدبون بغير
منهم وما وسيله المشتري ثم جاء الغملة
بهم فخرج يوطهم فارادوا ان يفسخوا
المشتري حاضران كان
المشتري يبيع قلب مشا نحنا اذا كانوا
المشتري يبيع قلبهم فاما اذا كان يصل
منه فاما يد يوطهم فليس لهم
كان احدهما غائبا
البيع واما المشتري اجمعوا على ان المشتري
اذا كان يوطهم مع العبد انه ليس
للعبد ما ان يماضموه الباع و يفسخوا العقد
معه كذا في المعنى واما اذا كان المشتري حاضرا
مع العبد قلب ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله
لا خصومه لهم مع المشتري كذا في النانا رخصا
وان لزمته ديون تحيط بماله و مرقبته لم يملك
المول ما في يده كذا في الجوهرة النيرة ولو اعتق
المول رقيقا من رقيق المادون وعلى المادون

هذا

دين هل ينفذ عتقه شرعاً على وجهين اما ان يكون
الدين على الماذون مستغرقاً او غير مستغرق
فان كان الدين غير مستغرقاً كان لا ينفذ
رحمه الله يقول اولاً انه لا ينفذ حيث
رجع وقال - بان ينفذ عتقه في كل
مستغرقاً لا ينفذ عتق الماذون
رحمه الله قولاً واحداً قال ابن
رحمهما الله ينفذ عتقه على كل
المغني والخلاصين به
لمسألة اخرى وهو ان دين
وقوع الملك للمولى في الكتابه عند
رحمه الله يمنع اذا كان مستغرقاً
واذا كان غير مستغرق فله فيه قولان
على قوله الاول يمنع وعلى قوله الاخذ لا يمنع
وعلى قوله ابي يوسف ومحمد رحمهما الله لا يمنع
وان كان مستغرقاً كذا في الثاني رغبانية
ولكن يمنع المولى عن التصرف فيه كذا في المغني
اذ اثبت هذا فنقول اذا اعتق المولى عبداً من
عبده الماذون وعلى الماذون دين مستغرق

فانه لا يضمن المولى شيئا وعلى قوال ابي يوسف
 ومحمد بن جعفر من قيمته سواء كان موسرا او معسرا
 الا ان ياتي المولى الى معسرا كان للغريم اتباع
 العبد
 على المولى كذا في التاثير خاسية
 عتق المازون وسعى في قيمته
 المولى فانه لا يرجع بذلك
 في المعنى وفي التاثير
 هو اعند ابي حنيفة
 يريد به انهم لم يعطوا في حق الغلام
 لم يوفوا ربونهم من ثمنهم
 ففهم احرار بالاجماع حتى
 ان العتق لو ابرئهم من الدين او باعهم
 من المولى ففهم احرار واما ما عندهما
 فيقتد عتقه فيهم ويضمن قيمته للعتراء ان كان
 موسرا يسعوا في قيمتهم ان كان معسرا ورجعوا
 بذلك على المولى كذا في التاثير خاسية
 ولو حق العبد المازون دين كثير فاعتقه المولى
 واخذ ما في يده من المال فاستهلكه ثم اخذ

العبد

او قضي المولى

العبداء اتباع العبد واخذوا منه الدين رجع
 العبد على المولى في المال الذي رجع منه
 بما اذاه من الدين يضمنه ^{قائما} قائما
 في يد المولى اتبعه ^{بما رجع} بما رجع
 ما اوى وما فضل منه فهو له
 لو لم يوف العبد الدين ولكن اذاه
 منه لم يرجع على المولى ^{بما رجع} بما رجع
 وكذلك ان حركات ^{بما رجع} بما رجع
 منها مالها وولدها وانما
 الدين يحكمها قبل الولادة واجبة ثم
 فان المولى يجبر على ان يدينهم ^{بما رجع} بما رجع
 دينها ولا يجبر على دفع ^{بما رجع} بما رجع
 ولكن تباع فيقضى من ^{بما رجع} بما رجع
 الدين وان كان المولى اعطى ^{بما رجع} بما رجع
 ان يرجعوا عليه بقيمتها ثرياء وانما ^{بما رجع} بما رجع
 ايضا واخذون من المولى الارش ايضا ثم
 يتبعون الامة بما بقي من دينهم وان شأوا
 اتبعوها بجميع الدين وتركوا اتباع المولى فان
 اتبعوها بدنيهم فاخذوه منها سلم للمولى ولد

والا رجع

الامة وما اخذ من ارض يدها لم يكن لها ان
ترجع عني المولى بالولد والارض كما لا ترجع
بقية ثمنها فلو ان ترجع على المولى بما اخذ
من ماله وكذلك ان باعها للفرس ما ردهم
بها ^{الاشياء} اعتق المشتري الجارية فان شاء
انضم ^{الى} المولى واتبعوا الجارية بما بقي
من ثمنها او اتبسها بجميع دينهم فان
اخذ ^{من} المولى الثمن وكذلك
انها يا اذن العرماء كان لهم
ان ^{بهم} جميع ما يتبض المولى من المكاتبه
واليس ^{من} ان يرجعوا فيها بشئ من دينهم ما رامت
مكاتبته ان قبض المولى على جميع المكاتبه وعققت
فالعرماء بالخلاء ^{التي} واخذوا المكاتبه من
السيد ثم اتبعوا الامة بما بقي من دينهم وان
شاقوا اخذوا الامة بجميع دينهم فان اخذوا
منها سلمت المكاتبه للمولى لا في شئ الملبسوط
واذا اعتق العبد الماذون المديون مع
علمه بالمديون لا يصير مختارا للمديون وللت
يئزمه قيمه الماذون ولو اعتق العبد

المولى¹

انجاني مع العلم بصير مخناراً للفداء كذا
في المحيط البرهاني جامع الفوائد عليه
اربعة الاف درهم وارباع عشرة ثلثة
الاف فانلف المولى عليه ذلك واعتقه
العبد فالعبد ما بالخيار ان
اربعة الاف درهم ويتبع عن
الاف قيمة المتاع وان
اربعة الاف درهم وهو
شئ كذا في النافذة الثانية
بان في العبد ما فقال العبد هو
اعتقه فاننا عليه القيمة وقال
لم اعنقه فالقول قول أبي لهو
للعبد ما كذا في المحقق وانما اوسع باعتاق
العبد لا يتضمن براءة العبد وانما البقي ديونهم
على العبد بعد افتراءهم بالاعتاق يباع
العبد بديونهم ولا يلتفت الى قولهم كذا
في الذخيرة ولو كان مكان العبد
المازون عبد جاني فقال اصحاب الجناة
فداعتت العبد مع العلم بالجناية فلنا

عليك الاندية وة ا — المولى اعترقه فان
 العبد يهد للمولى على ماله ولا شيء
 الا في الحيا في مرفقة العبد كذا في المغنى
 ذون المديون اذا باعه المولى من
 غير ذن — وما واعترقه المشتري قبل ان يقبضه
 جاز العتداء البيع او قضى
 براء العتداء العبد
 من سقى امشترى فان الى الغرماء
 البيع والى المولى ان يقضى دينهم
 بعترقه ويباع العبد للغرماء بدلهم
 تحيط البرهاني ر ما اذا قبض العبد
 ثم اذ عتقه فانه ينفذ عتقه واذا نفذ عتق
 المشتري بعد القبض فالعتداء بعد هذا الخيار
 ان شاء واجازوا البيع واخذوا الثمن وان
 شاؤوا ضمنوا البايع القيمة كذا في المغنى وان
 ضمنوا قيمته ر العبد يبيع المولى ينفذ وليسلم
 الثمن للمولى كذا في التافارخانية ولو لم يعترقه
 المشتري ولكنه باعه او وهبه وسلمه فان
 تم البيع الاول — ببعض ما وصفنا جاز ما فعل

وليس لهم ان يطلبا المولى بالدية
 الا ان لقيوا على ذلك ميتة
 لهم ايضا ان يطلبا المولى بعيته
 وان تعذر دفعه مع قمار ملك
 في العبد اجاني كذا في الدرر

المشتري فيه وأول ما يبيع المولى ولكنه وهبه لرجل
وسلمه ثم ضمنه الغدراء القيمة فقدت الهبة فإن
رجع في الهبة يحكم أو يغير كمرسه المولى له
ولم يكن له على القيمة ولا للعقد ^{المولى}
سبيل فإن وحيد به عيباً يفتقر ^{القيمة}
التي عندها كان له أن يبيع
فإن كان اعتقه بغير
أن يعطى بالعيب أو بغيره أو وجد
بما بين العيب والصحة من القيمة
أن يردوا القيمة ويبعوا العبد في
في غير العتق والتدبير إلا أن يشاء
يطالبهم بالنقصان ويرضى به ^{أو إذا كان}
هذا في جارية قد وطئت أشبهه فوجب لها العتق
لم يكن للغدراء عليها سند ^{من أجل الزيادة}
المنفصلة ولو كان المولى باعه وعينه
المشتري فضمن الغدراء المولى ^{ثم رجع المشتري}
بالعبد عيباً لا يحدث مثله وحدث به عيب
أخر فرجع بنقصان القيمة على البائع لم يكن للبائع
أن يرجع على الغدراء بالقيمة ولكنه يرجع بحصة

العيب من القيمة التي عندها للخدمة كذا في
شرح المبسوط واذاباع العبد الاذون شيئا
من الكتابه من الله لي بمثل قيمته جاز ان كان
مديونا كذا في المحيط البرهاني مثل دينه ماله ودينه
اذاه في شرح الوقاية وان لم يكن مديونا
الاستة المعنى فان سلم العبد المبيع
في رقبته ان كان في الدين من المولى لا يقط
الشر من المولى كذا في المحيط البرهاني اذاباع
من المولى شيئا بنقصان لم يجز عند ابي حنيفة
في دينه فاشاك ان الغيب او يسير وعندهما
الغيب او يسير ولكن يحل للمولى
الغيب وبين ان ينقص البيع
كناية وهذا الذي ذكرنا قول بعض
العلماء والله والصحيح ان قوله كقولهما
كذا في الشك في وان باع من اجنبي وعليه
دين ففهم ان ابي حنيفة رحمه الله يجوز سواء
باعه بمثل القيمة او باقل بحيث يتغابن الناس
في مثله او لا يتغابن ولا يومر الا جنبي ان
يبلغ التمر الى تمام القيمة فالاصل عند ابي حنيفة

رحمه الله ان في نقص العبد مع الاجتناب تحمل
العبد اليسير والفا حش وعلى قول ابو يوسف
ومحمد رحمهما الله ان ياعه من اجنبي في القيمة
او اقل مقدار ما يتغابم الناس فيه يجوز ولا يوجب
المشتري ان يبلغ الثمن الى تمام القيمة ذلك في المعنى
واذا باع العبد الماذون بعض ما في
تجارته او اشترى ثمنه من المال الذي
تجارته وجابا في ذلك وكان ذلك من ماله
موت المولى الى ثمر مات المولى من ماله ذلك
فعل قول ابي حنيفة رحمه الله البيع للمولى
العبد يما يتغابم الناس في مثله او
الناس في مثله ما لم يجاوز الحد
المولى فاذا جاوز ثلث مال المولى
المشتري فان شاء رادى ما زاد على
شاء نقص البيع ولم يوز ما زاد على
ما لو كان المولى صحيحا وجابا العبد يمينه ابت
الناس في مثله او لا يتغابم الناس في مثله
او لا يتغابم الناس في مثله فانه يجوز عند ابي
عينة رحمه الله كيف ما كان جاوزت المحابة

ثلث المال امره بجاوزه ثلث ماله كذا في المحيط
البرهاني وهذا الذي ذكرنا كله قول الشيخ
رحمه الله وأما على قول أبي يوسف ومحمد
رحمهما الله أن باع وأشترى وحابا بما يتغابن
الناس في ثلث ماله يجوز وليس للمشتري إذا بد
أشجأ وثلث ماله وأن جاوز ثلث ماله خيرا
للمشتري كما هو باع المولى أو اشترى بنفسه وحابا
محاباة لغيره كذا في المغني وأن باع واشترى
وحابا بما لا يتغابن الناس فيه فإنه لا يجوز البيع
عند صاحبه إذا قل للمشتري إذا أودى
قد بر المحاباة ولا انقضى البيع لا يكون له ذلك على
قولهما كذا في التائنا وخاتمة هذا الذي ذكرنا
كله إذا لم يكن على العبد دين فاما إذا كان على
العبد دين يحيط بثبته وبما في يده أو لا يحيط
بذاع واستراحابا محاباة بغيره أو فاحشة
فأجواب من عندهم جميعا كالجواب فيما إذا لم يكن
على العبد دين كذا في المحيط البرهاني ولو كان
الدين على المولى ولادين على العبد فهذا على
وجهين أما أن يكون الدين محيطا بجمع مال

المولى او لا يكون محيط بجميع ماله فان كان
 محيط بجميع مال المولى فباع العبد واشترى
 وحابا فالمحابة لا يسلم لك شي سيرة كانت او
 فاحشة الا ان المشتري بخير اذا كانت المحابة
 لسيرة بالاجماع فان شاء نقض البيع وان
 شاء فاحشة فالمسئلة على الخلاف بخير لك
 عند ابي حنيفة رحمه الله وعند ما لا يخير
 المشتري ولو كان على المولى دين لا يثبت ماله
 فالباع من الماذون جائز بالمحابة اليسيرة والفا
 وليس لك ان لم تجاز المحابة تلك ماله
 بعد الدين وان جاوزت تلك ماله بعد الدين
 بخير المشتري ويجعل بيع العبد كبيع المولى وهذا
 عند ابي حنيفة رحمه الله وعند ما ان كانت
 المحابة لسيرة بخير الباع والشراء يعلم المشتري
 المحابة ان لم يجاوز تلك ماله
 وان جاوزت لم يسلم له وبخير وان كانت المحابة
 فاحشة لا يخير المشتري عندهما لذا في المغنى
 ولو كان على المولى دين يحيط برقبة العبد
 وبما في يديه وعلى العبد دين كثير يحيط برقبة

فان كان المحابة
 فان كان المحابة

المشتري

العبد وبما في يديه فان الحياة لا تسلم
للمشتري بسيرة كانت او فاحشة وبخير الشئ
ان كانت الحياة بسيرة عندهم جميعا وان كانت
الحياة فاحشة فلان الجواب عند ابي حنيفة
رحمه الله بخير المشتري وعندهما لا يخير
هذا الذي ذكرنا اذ احابا المازون
٨١ حتى انما اذا احابا البعض ومرتبة المولى
بان يباع من بعض ومرتبة المولى وحابا وقد
ما دعي المولى من مرقته ذلك كان البيع بلا خلاف
عند ابي حنيفة رحمه الله ولا يخير الوارث
وعندهما البيع جائز ويخير الوارث فيقال
ان شئنا نضمن البيع وان شئنا نبلغت
الظمن الى تمام قيمته لا يسلم لك شئ من الحياة
وان كان يخدع عن ثلث مال المولى الا ان
يخير بين مرتبة ويستوى الجواب بين
ان يركب بين المولى وبين اولاد دين على العبد
وكذا يستوى الجواب بين ان يكون على المولى
دين او لا دين عليه كذا في المحيط البرهان
وان باعه المولى شيئا بمثل القيمة او اقل جاز

كذا في الحوأمة النيرة فان سلم المبيع اليه قبل
فبعض الثمن بطل الثمن كذا في الحوائى واذا بطل
الثمن صار كانه باع عليه بغير ثمن فلا يجوز
البيع ومراوده بطلان الثمن بطلان تسليمه
والمطالبة والمولى استرجاع المبيع كذا في الحوائى
السيرة وان حبسه في يده حتى يستوفي الثمن
جاز كالتوباع من مكانه كذا في الحوائى وان
كان الثمن عرضا فليدلى ان يطلب العبد
بالعرض الذى اشتراه منه كذا في المعنى
ولتوباع المولى متاعا من عبده باكثر من قيمته
بقليل او كثير فالزيادة لا تسلم للمولى ويؤخذ
المولى بالخيار ان شاء نقص البيع وان شاء
حط الفضل عن القيمة كذا في الكافى عبيد
مازون له عليه دين باع المولى منه ثوبا
في يد المولى كان الثمن اربعمائة في المصنف
في التوبع يباع الثوب فدية في يده دينه
من ثمنه والفضل لعدمه وان فيه نقصان
بطل ذلك القدر كذا في التانار خاسية
ولو كان الدين على العبد لشيء يكن وبعضه

وبعضه موجب، فوهبه المولى لأحدهما وسلمه
إليه فليست تركه أن ينقص الهبة فإن نقصها
مع العبد فاستوفى الذى نقصن الهبة حقه
ومن الثمن ما بقى فهو للمولى ولا شئ للموهوب
له من المولى ولا على العبد ولا على الشريك
ولو باع المولى من أحدهما بالف درهم ثمينة
الباقي درهم فاطل الآخر البيع بعد القبض
أو قبله ببيع لهما وأقامت ثمنه ولم يطل من دين
المشتري شئ وإذا كان على الماذون دين
موجب فباعه المولى من صاحب الدين بأقل
من ثمنه أو بأكثر فالثمن للمولى وهو الحق
به حتى يخل الدين فيدفع الثمن إلى العديم
فإن قوى الثمن في يد المولى لم يكن للعديم
على المولى سبيل وإن كان على العبد دين
أخذه من غيره يشتري فخل ضمن نصف
القيمة لصاحب الدين الذى لم يشتري العبد
ثم سئل لذلك ولا يشارك المشتري فيه كان
شريكا في الدين الذى على العبد أو لم يكن
شريكا ولو شارك الآخر فيما يقبض من القيمة

لم يسلم له ولكنه يأخذه المولى منه فرباني الشريك
 الآخر في أخذ ذلك من المولى كذا في شرح
 الميسرة وأن اعتق المولى العبد المأذون
 وعليه ديون فعتقه جائز كذا في الجواهر البنية
 وضمن المولى للعبد ما قيمته إذا كانت من
 الدين أو اقل وساقى من الدين ما لم يسلم
 به بعد عتقه وأن كان الدين أقل من قيمته
 ضمن ذلك القدر فقط كذا في الشرح في ترتيب
 المولى الأقل من قيمة العبد ومن الدين علم
 المولى بالدين أو لم يعلم به ثم يضمن المولى العبد
 قيمة العبد بالغة ما بلغت وإن كانت قيمة العبد
 عشرة آلاف أو ما زاد إذا كان الدين أكثر من
 قيمة العبد كذا في المحيط الهادي ولم يكن عليه
 دين ولكنه قتل حراً جريحاً خطأ فاعتقه
 المولى فإن كان يعلم بالجرح فهو ذار للفداء
 والفداء الدية إن كان المقنوع حل وقيمة
 المقتول إن كان عبداً إلا أن تزيد على عشرة
 آلاف درهم فينقص منها عشرة فإن لم يعلم
 بالجناية عذر قيمة عبده إلا أن تبلغ قيمته عشرة

ولو كان دين العبد
 موطئ فبإعاده مولا
 قبل حصول الاجل
 جاز يجه كذا في
 فتاوى قاضيتنا
 ص

ألف فتقص منها عشرة كذا في شرح المبسوط
ولو كان عليه ديون محيطة وجنایات محيطة
وأعتقه المالك ولم يعديه عندم للعزماء قيمة
كاملة ولا ولا الجنایات قيمة كاملة إلا
إذا زاد على عشرة ألف فتقص عشرة كذا
في التهمة ب وإذا أذن للمدير أو لام الولد
في التجارة فلو كان أحدهما دين وأعتقه
المولى فأوصاه عليه يوم الدين ولا قيمة
للمدير وأما الولد كذا في الكافي ولو أن
المولى أعتق جارية عمده المأذون وعليه
دين محيطة ثم وطها المولى فجاءت بولد فأرعاها
فدعوتها جارية والولد أحد والمولى ضامن
بقية الجارية للدماء وأما جارية حرة بالعتق
السابق وعلى المولى العقر للجارية كذا في
الفناوي الغياث ولو أن أعتق المولى جارية
المأذون وعليه دين يحسب قيمته ومافي
يده فزوى العزماء الدين ورواها العزماء
أو بعضهم حتى صار في قيمته وفي مافي يده فضل
عن الدين جاز عتق المولى الجارية كذا في شرح

المدبوسط واذا دب المولى عليه الماذون المذوق
 فتدبيره جائز وليس للعنماء ان يتقضوا
 تدبير المولى كان لم الخيسار ~~ان~~ انما
 ضمن المولى قيمة العبد ان يماوا استعوا
 العبد في د يوضم واى ذلك ما انشئ
 بطل حقه في الآخذ كذا في المذوق فانه
 استوفى ذلك منه فلا سبيل لهم حتى
 كذا في شرح المدبوسط وبقي السيد ما ذوقنا
 على حاله كذا في التذات خانية فاذا استوفى
 اتبعوه ببقية دينهم وان اخذوا
 المدبر استعوه في جميع الدين كذا في شرح
 المدبوسط واذا بقي المدبر ما ذوقنا على حاله
 فان اشترى بعد ذلك وباع فالحقه دين
 كثر كان لا صحاح ~~مد~~ الدين ان
 يتبعوا المدبر واستفكروا بهم ولا سبيل
 لهم على المولى ~~لهم~~ استعوا المدبر لذا
 في المحيط البرهاني بخلاف اصحاب الدين
 الذين وجب لهم الدين قبل التدبير فان
 المولى ضمن لهم القيمة فاذا استعوا الفراء

ربيره واذا لم يكن العنماء ان يتقضوا

الأحذرون المديرون في دينهم فادى بهم
من سعائته لم يكن للعندماء الأولين
الذين ضمنوا المولى القيمة من ذلك
لإقبايل ولا كثير وأن بقي شئ من السعاية
مندماء بخضدين يكون للمولى
لا يترك للعندماء الذين ضمنوا المولى
شئ من ذلك لا قليل ولا كثير وأن
أول ما يتوجب قيمته فلا شئ للغرماء
أحداً من قيمته وإن كان القيمة للغرماء
ليستوفون من ذلك ديونهم
المعنى وإذا احتج العبد المأذون دين
بمئة ألف درهم لثلاثة نفر وقيمته ألف
درهم فترد برة المولى وأختار بعض الغرماء
اتباع المولى بالقيمة وبعضهم استعفاء العبد
فذلك لهم فأما إذا كان أختار ضمان المولى
اثنان منهم كان له ضمانا للقيمة وسلم
للمولى ثلث القيمة ثم الذي أثار السعاية
أن يأخذها من العبد قبل أن يأخذ الآخر
شئاً من القيمة لم يكن له ما حق المشاركة معه

فما تفضل واذا اراد الذي اخذ السعاية ان
ياخذ المولى بنصيبه او شارحه وما حبه
فيما يقضيان من القيمة لم يكن له ذلك وذلك
الاختيار ان بعد اختيارهما من المولى
وان اراد ان يبيعا المولى بينهما وما
تضمن المولى لم يكن لهما ذلك وان
ذلك لهما المولى فان اشترى المولى
وباع فليحقه دين آخر كارجح الاولين
بين صاحب الدين الذي
وبين اصحاب الدين الذي
لاحد منهم ان يأخذ منه شيئا دون
فان كان الاول الذي اخذ السعاية
تفضل شيئا من سعائته قبل ان يلقاه الدين
الاخر سلم ذلك اليه كانه قد شتر الميسر
ولم يعلم الغد ما يكن به المولى المأذون
حتى ادى المأذون جميع المكاتبه الى
المولى عتق ر على المولى قية العبد كما لو
يخذ العتق بعد هذا الغد ما بالخيار
ان شاؤا ضمنوا المولى قية العبد واخذوا

منه ما اخذ من المكاتب فيقسمونه بينهم بالخصص
 كذا في المغني وان فضل شئ من دينهم ابتعوا
 به بما بقي من دينهم كذا في المحيط البرهاني
 ان شأوا ابتعوا العبد بجميع دينهم فان ابتعوا
 العبد واخذوا منه ببيع دينهم سلم للمولى
 العبد المكاتبه ايضا ولا يرجع العبد على
 من ذلك لا يقليل ولا يكثير
 في المغني وان كان العبد ادى بعض
 الدين او بعضها فلهما الغرماء فانهم يطلون
 عليه ان شأوا وبيع العبد للغرماء بينهم
 كذا في المحيط البرهاني وياخذون المولى من
 المكاتبه فان اجازوا المكاتبه جازت وما كان
 قبض المولى وما بقي منها فهو بين العتدما كما
 لو كانت الكتابة بائنه فان كان ما قبض
 المولى منها هلك قبل الاجارة لم يكن للغرماء
 الا ما بقي من المكاتبه ولم اجاز الكتابة لبعض الغرماء
 دون البعض لم تجز كذا في شرح السبوح والنام
 اراد واد الكتابة فاعطاهم المولى دينهم
 او المكاتب لم يكن لهم رد الكتابة بعد ذلك

كذا في المعنى والمولى ان يستلزم العبد الماذون
 اذا كان دينه الى اجل ولو كان الدين حالا
 كان لهم ان يبعوه من ذلك وكذلك لو اراد
 ان يبيعه لم يكن لهم ان يبعوه اذا كان
 الدين موقلا ولو كان دين حلالا كان لهم
 ان يبعوه من ذلك وكذلك لو كان دين
 ويرهته اذا كان الدين موقلا فان
 قبل انقضاء مدة الاجارة كان له ان يبيعه
 ان ينقضوا الاجارة فاما الرهن فهو من
 جهة الراهن ولا يثبت للعهداء بعد حل الرهن
 نقض الرهن كما لا يثبت لهم حق نقض الرهن
 الذي نقض من المولى ولكنهم يضمنون المولى
 قيمته فاذا ارادوا تقميمه فافتكه من المثلثين
 ودفعه اليهم بربى من العتقان وان افتكه
 ما قضى عليه القاضي بغير خيار القيمة عليه والعبد
 له ولا سبيل للعهداء على العبد ولو ابي المولى
 ان يفكه فصى العهداء الذين يبيعونه في
 دينهم كان لهم ذلك كذا في شرح المبسوط عبد
 ماذون عليه دينه يباعه المولى من رجل واعه

فالقصة

بالدين فلفندماء ان يريدوا البيع وقاويله
اذا كانوا لا يصلون الى الثمن اما اذا وصلوا
الى الثمن وليس في البيع محاباة فليس لهم ان
يريدوا البيع والعصية ان يريدوا البيع اذا لم يفر
النعم يدونهم كذا في مجموع الجميع الصغار
وكان البائع غائبا فلا خصومة بينهم وبين
اذا انزل الدين عند ابي حنيفة ومحمد

هما الله في البيع ان يوسف رحمه الله المشتري
يضمن نعم يدونهم كذا في الكافي ولو صدق
في الدين كان لفندماء ان يريدوا البيع
بمعاد كذا في التبيين اما اذا كان المشتري
غائبا والبائع حاضر فلا خصومة بينهم وبين
البائع في رقبة العبد بلا خلاص حتى يحضر
ما يشترى الا ان لهم ان يضمنوا البائع قيمته
فاذا ضمنوا القيمة جاز البيع فيه وكان الثمن
للبائع وان اجازوا البيع اخذوا الثمن كذا في
النهاية واذا لم يكره على الماذورين فامره
مولاه ان يكفل عن رجل بالف فقال العبد
فكفول له ان لم يعطك فلان مالك عليه

وهو الف فهو على فالضمان جائز وكذلك ان
قال ان مات فلان ولم يعطه هذا المال
الذي له عليه فهو على فهو جائز على ما قال
فان اخرج المولى عن ملكه ببيع او هبة او ما
المكفول عنه قبل ان يعطى المكفول له الحق في
المكفول له يضمن المولى الاقل من قيمته
فيمتته ولا يبطل بيع المولى في العبد
كذا في شرح المبسوط وله الدار فان ساء
الدراك لو امر عبده ان يضمن الدار
باعها المولى ثم ان المولى باعه ثم اساء
الدار فلم يشتري ان يضمن المولى الاقل
قيمته ومن الثمن باعتبار انه فوات شيء
محل حقه فان لم يخرج المولى من ملكه حتى
يحق العبد دين يحيط بقيته ثم استحققت الدار
من يدينه فان العبد يلزمه ما ضمن مع
الدان في الغنى وفي عنفته كذا في شرح المبسوط
وذكره في شرح المولى اذا من عبده المأذون
ان لا يدين على العبد دين لا يكون بيعا او اذ
كان عليه دين فالبيع جائز فان كان الثمن

مثل قيمتها او اقل من الشفعة الشفعة وان اكثر من
قيمتها او البيع بالحل عند ابي حنيفة رحمه الله ولا شفعة
فيما بينك ابي يوسف ومحمد رحمهما الله يبطل
الزيادة ولاخذ الشفعين بالشفعة ان رضى به
المالك الثاني التاخر حلية ولا شفعة للموكل
بالباع رضى المالك او اشتراه اذا لم يكن
دين في ذلك لا شفعة للعبد فيما باع
شتراه وان كان على العبد دين فالشفعة
واحد منهما في جميع هذه الوجوه
بما واحد وهو ما اذا باع العبد دارا
من قيمتها بما يتغابن الناس فيه او بغير
المالك للموكل فيها الشفعة ولو باع العبد
من مولا له دارا ولا دين عليه واجتنبى
شفعها فلا شفعة له فان كان عليه دين وكلا
البيع بمثل القيمة او ايسر فله الشفعة وان
باعها باقل من قيمتها فلا شفعة للشفيع فيها في
قول ابي حنيفة رحمه الله وعند الشفعين ان
ياخذها بقيمتها او يتركها فان تركها الشفع اخذها
الموكل بتمام القيمة ان شاء كذا في شرح المبسوط

المولى اذا زوج عبده الماذون ميازا كذا فى التاتار
خانية عبده ماذون له فى التجارة اشتري جارية
ولادى عليه فروجها المولى اياه جازوه عنه
خرجت من التجارة وليس له ان يبيعها ولا يتاها
للقدر ما فيها يلحقه من الدين بعد البيع
فان اشتراها وعليه دين فروجها المولى
لم يحز لكان الدين وله ان يبيعها او يزوج
منه ولو قضى دينه بعد الزواج وجب
عليه فهو بمنزلة تزويج ولادى عليه
واذا اكمل الماذون عن رجل باعه
بامر مولاه ولادى عليه ثم باعه المولى
له ان ينقض البيع ولو كانت الكفالة بنفسه
لم يكن للمكفول له ان ينقض البيع ولكن يبيع العبد
بكفالة حيث كان وهذا عيب فيه للمشتري
ان يرده به انشاء فان كانت الكفالة على انه
كفيل بنفس المملوك ان لم يعط المملوك ما
عليه الى ان يرد ولذا لم يكن للمشتري ان يرده
هذه الكفالة قتل وجود الشرط فاذا وجب على
العبد لوجود شرط رده المشتري ان لم يكن

علم هاجين استتراه وان كان علم هاجين اشتراه
فليس اه ان يردده هذا العيب ايلا كذا في شرح
المولى اذا باع العبد الماذون باذن
اذا نزل ما يحوي الحق الى الثمن والمولى بمنزلة
الكييل حتى لو بقي الثمن على المشتري كانت
التريه له وما ولو قبض المولى الثمن
في يده فله عليهم ايضا ولكن لا يسقط
بين العبد والمولى العبد اذا عتق كذا
في الفتاوى الخاتمة والمولى عبد الماذون
فكذلك لو قتل بالثمن عن رجل على ان
تقدم ارضيات وتهدى المالك الى رب المال
فمن ثمن المال فهو جائز فان باع المولى
من ثمن المال بالمال او باقتل فبيعه جائز ويقبض
المن فيصنع به ما بالاه فان مات المكفول عنه
قتل ان يردى المال كان للذي اشترى العبد
من المولى ان يرجع بالثمن على المولى في اخذه
منه قضاء من دينه وان كان الثمن هالك من
المولى لم يقض المولى شيئا وان هلك بعضه لخذ
الباقى بدينه والهاالك صار كان لم يكن فات

هذه الثمن من المولى شوحيد اشترى بالعبد
عباده انشاء ولم يكن له من الثمن شيء على المولى
ولكن يباع له العبد المرد ورجعي يستوفى
ثمته الثمن الذي نقد الباي فان حصل شيء من
هذا الفضل من دينه الاول وان نقد من الثمن
الاخذ عن الثمن الاول — لم يكن له على البائع
شي من النقصان كذا في شرح المبيس

يجب ان يعلم بان الاذن يبطل باحجى لكن يشترط
ان يكون الحجر مثل الاذن ^{الله} حتى اذا بان الاذن
عاما بان علم بالاذن اهل سوق
الحجر اذا كان عاما بان علم بالحجر فهو ممل
السوق ولا يعمل اذا كان دون بيان حجره
في بيته او عند رجل واحد او رجلين او ثلاثة
علم العبد بذلك او لم يعلم وان كان الاذن
خاصا غير منتشر فيما بين اهل سوقه بان اذن
للعبد محض من رجل واحد او اثنين او ثلاثة
فاذا حجره محض من هؤلاء وعلم العبد بما

حجده كذا في المتن وأن كان الاذن بحضرة
العبد لا غير فحجده بحضرة منه بعمل حجده وان
من غير علمه لا يعمل بحجده كذا في النسخة
وإذا اذن له وعلم العبد به ثم حجده عليه
لم يعمل العبد بالحجج لا يعمل حجده كذا في المحيط
أذرها في وإذا اذن لعبد ولم يعلم العبد
لاذن ثم حجده عليه ولم يعلم العبد بالحجج
حجده كذا في المتن ولو حجده عليه في بيته
من أكثر أهل سوقه ثم حجده كذا في النسخة
وخرج العبد إلى سوق للتجارة فأتى المولى
أهل سوقه فأنهىهم عنه أنه قد حجده عليه والعبد
لم يزل ذلك لم يكن هذا حجدا عليه وكذلك
لو كان العبد في المصرو لكنه لم يعلم بالحجج
فليس هذا حجدا عليه بل ينقد تصرفه مع أهل
سوقه ومع غيره مما لم يعلم بالحجج فإنا علم
العبد بذلك بعد يوم أو يومين فهو محجور
عليه حين علم وما اشترى وباع قبل أن
يعلم فهو جائز كذا في شرح الميسر ولو راها
المولى يبيع وليشترى بعد ما حجده عليه قبل

ان يعلم العبد فلم ينهره ثم علم العبد بالحد
يقوم ما ذونا استحقاقا كذا في المعنى المماثل اذا
باع العبد الماذون ان لم يكن عليه دين
محجور اعلم اهل السون اوله لم وان كان
عليه دين لا يصير محجورا مثل فبين المشتري
الاول يصير محجورا بنفس البيع لان الثاني فانه
اذا لم يكن بارز العدماء الربا والقاض
اذا كان الدين حالا فان كان دين
مؤجلا لا يحجر المولى من بيعه وليس له
ان ينقضوا هذا البيع ولهم ان يضمنوا المولى
قيمته اذا حلت الديون ولو كان على العبد
دين حال فالبيع باطل الا ان يكون بالشرع
بالدين فاذا اقتضى الثمن ومضى دينه نقدا مع
السابق كذا في فناوى قاضيه ان وكذلك
لو وهب المولى العبد الماذون من رجل و
الموهوب له يصير محجورا فلو رجع في الهبة
لا يعود الاذن وكذا في فصل البيع لو ان
المشتري وحيدا بالعبد عينا ورده بقضاء غيره
لا يعود الاذن وان عاد اليه قد يملكه

كذا في التائنا رخصة واذا باع المولى عبده
او ابنته اليه يباعا فاسدا بحسن او خيرا وسلمه
الي المشتري فانه يثري في يده ثم رد الى
البايع فهو محجور عليه وكذلك لو قبضه المشتري
مد اباع بحضرة او بغير حضرته او قبضه
بغضت البائع بعد امره ولو قبضه بغير امره
بغير امره قاله ليس محجورا ولو كان البيع بميتة
او دمه لم يفسد محجورا عليه في جميع هذه الوجوه
كذلك في شرح الميسوط ولو باع بيا صحيحا على ان
يباع بالخيار ثلثة ايام فهو على اذنه ما لم ينفذ
الا انه لم يزل عن مثله ولو كان الخيار للمشتري
فهو على حجة ان في حذارة المفتين واذا حجب
البيع من يده بحضر من اهل سوقه وانعقد
غائب فارسد المولى اليه رسولا يخبره بالحجب
واجب يرد ذلك مد ان يعيد محجورا سواء كان الرسول
ميا او عبدا رجلا او امرأة عدلا او فاسقا
وكذلك لو كتب اليه كذا با او وصل اليه الكتاب
مد ان يحجورا سواء وصل اليه الكتاب على يده
وعبد رجلا او صبي او امرأة عدلا

او فاسق كذا في المعنى وان اخبره بذلك رجل
 لم يرسله مولا له لم يكن محجرا في قياسي قوله -
 ابي خنيفة رحمه الله حتى يخبره به ثم يعلا من روى
 رجل عدل يعرفه العبد وقال ابو يوسف
 ومحمد رحمهما الله من اخبره بذلك من رجه
 او امارة او صبي فمار محجور اعليه بعد ان يكون
 الخبر حقا كذا في شرح المبسوط ومضى من خبر
 ان يكون الخبر حقا ان يحصى المولى بعد ذلك ويقر
 بالحجدا ما لو انكر المحجور لا يصير محجورا كذا
 في التاتارخانية فان ات المولى او حرم
 جنونا مطبقا او حق بدار الحرب مرتدا
 الماذون محجورا عليه كذا في النجاشي والسير
 اما اذا لم يكن مطبقا ^{كان} كان محجورا وانما المحجور
 ثم اختلفوا في تحديد المحجورين المصطفى قال
 محمد رحمه الله اذا كان المحجور دون الثمن
 فليس بمطبق وان كان شهرا فصاعدا فهو
 مطبق ثم رجع فقال ما دون السنة ليس بمطبق
 والسنة فما فوقها مطبق وعن ابي نبيس
 رحمه الله ان اكثر السنة فصاعدا مطبق

فليس بمطبق كذا في النهاية ولو حن العبد
مطبق لا يصير محجورا عليه وأوجن
جنونا مطبقا صادر محجورا عليه وأن افادت
بعد ذلك لا يعود إذ نه كذا في السراج الوهاج
ولو أخذ من عليه لم يصير محجورا كذا في التناظر خا
في المحمدي أنه ارتد العبد صادر محجورا
عليه عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما
لا يصير محجورا فإما أنه الحق بدار الحرب صادر
محجورا عليه وقت الكوفة عند من بها وعند من
وقت الارتداد كذا في السراج الوهاج
أن اسر بعد ما حق بدار الحرب وأخذه
المشركون فالقول الحق به والدين الذي كان
عليه فهو بحاله عند أبي حنيفة رحمه الله
وقال الأمام كذا في التناظر خانية وإذا جرت
العبد المأذون من صادر محجورا عليه عند علمائنا
الثلاثة نعم الله فإن عاد العبد من الإباق
هذه يعود الأذن لمزيد كذا محمد رحمه الله
هذا الفصل في الكتاب وقد اختلف المشايخ
الصحيح أنه لا يعود كذا في المحيط البرهان

فان كان العبد باع واشترى في حال اباقة
لم يلزمه شئ من ذلك فان قال
العبد ان العبد لم يكن ابقا ولا
وقال المولى كان ابقا فالة
بايعه وعلى المولى البيعة ان عبد كان
وانه باع واشترى منه في حال اباقة
اقاما البيعة فالبيعة بينة الذي باعه
وان اتفق المولى والذي بايع العبد على
الاباق الا ان اذنى بايع العبد قال
بعث منه قبل الاباق وقال المولى
بعث منه بعد الاباق فالقول قول
البائع ايضا فان اقاما البيعة فالبيعة بينة
البائع ايضا كذلك في المغني في الخ
المدير اذا كان مازونا قال لا يصير مازونا
كذلك في التاثير خانية والعبد المازون
اذا اسره العدو لا يصير محجورا قبل الاحل
بدا الحرب وبعد الاحراز يصير محجورا
وان وصل العبد الى مولاه بعد ذلك
لا يعود مازونا كذلك في فتاوى قاضي

والعبد الماذون اذا غصبه انسان ان بقي
للمولى امكان الاحتياز ان كان الغاصب
معه او لا وان لم يبق حاضرة بقي العبد
ما ذوقه كذا عند الفتيان وفي الخائنة
العبد الماذون اذا غصبه غاصب لم يذكو
محمد بن عبد الله هذه المسئلة في الكتاب
الاصح انه لا يصير مجبوراً كذا في الغيبة
المولى ان اشترى عبد واذن
المولى ان يذوقه حتى يحل الاذن ثم ان المولى
يبيع على احد ما ان محمد على الثاني
لا يصح حجه سواء كان على الاول دين
او لا بل ان محمد على العبد الاول
لاشأنه ان الاول يصير مجبوراً وهل
يصير الثاني مجبوراً ان كان على الاول
دين لا يصير مجبوراً ان لم يكن على الاول
دين لا يصير الثاني مجبوراً ولو لم يكن شئ من
ذلك ولكن مات العبد الاول فالجواب
فيما اذا جحد المولى على العبد
ان ولو لم يمت الاول ولكن مات المولى

كان ذلك محبداً على العبد من سواه كان على
الاول دين او لم يكن كذا في العتق ولا يجوز
محبته على ملأ من مكاتبه كما لا يخبر في اذن
ما ذونه كذا في خزانة المفتين والاذن الموكف
لعبد في التجارة ثم عجزوا عليه دين اذ
عليه دين فهو محبذ على العبد وكذلك ان
مات المكاتب عن وفاء ارحم غيره طاعة
ولم يولد في المكاتب فان اذن
للعبد بعد موت المكاتب في دينه
اذنه وكذلك الحر اذا مات وعليه دين
عبد فاذن له وارثه في التجارة فاذنه باطل
فان قضى الوارث الدين من ماله لم ينفذ اذنه
ايضاً ابرأ اياه من المال الذي قضاه بعد
اذنه للعبد نفذ اذنه وجاز ما استمر
قبل قضاء الدين وبعده ولا يبين على المكاتب
دين وكان الدين على العبد فانه اذن الوارث
له في التجارة جائز وكذلك ابن المولى لو
اذن للعبد الذي تركه ابيه في التجارة
فما استقرض مالا من انسان فقضاياه

فان

لم يكن اذنه له في التجارة صحيحا ولو وهب رجل
لأبيه المائة ما لانقصا به الكتابة جاز اذنه
للعبد في التجارة كذا في شرح الميسر ولو اذن
الوصي لذات يمين أو لعينه ثمرات وأوصى إلى الخدم
بأن يحجز عليه وإذا اذن القاصي ثمر عزله
أو ماته اذن في كل شيء كذا في حذائفة
والأب اعبد الله ثم اشتراه الأب أو ورثته
طعن الأذن ولا يبطل اذن عبد الصبي
بمراكم وكذا بعوت الأب بعد مراكم
وسلوت الأب إذا رآه يقصر فاذن
أذا في التنازعانية ولو اذن المولى ثمر باع
العبد واشترى فإن قتل أو ماته أو كجحت
بذرا الحروب ورضي بيمينه فجميع ما صنع العبد
بعد ذمة المولى مال له وإن أسلم قبل أن
يلحق بها أو أبا بما حق بها قبل قضاء القاصي
ورجع فذلك كله جائز في قول أبي حنيفة
رحم الله وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله
جميع ذلك جائز إلا ما صنع العبد بعد كفاف

المولى بدار الحرب فان ذلك اذا رجع حتى
يقضى القاضى بلحاظه وان رجع قبل ذلك
جاز كذا فى شرح المبسوط وان كانت امرأة
فارتدت فما زولها على اذنها ولو حقت بدار الحرب
وقضى بلحاظها فهو محبوس على عيدها ولو رجع حقت
مقتل وقضاء القاضى ببلد اقل فهو على اذنه كذا
فى حذرة المفتين واذ اذنت المضارعة
لعبد من المضاربة فى التجارة فهو جائز على
رب المال فان حجب عليه رد المال فحظه
باطل كذا فى شرح المبسوط وان ولد له
الامة اما ذونة من مولاها فذلك حجب
عليها ويضمن قيمتها ان ركبها ديون كذا فى
الحواشي النيرة وان ولدت من غير المولى
لا يصير محبوسا عليها فتنظر اين انقضى من
الامر وليس عليها دين فالولد للموعدة وان
لحقها بعد ذلك ديون فلا حق لغيرها فيه
وان انفصل بعد ما لحقها دين يباع الولد مع
الام كذا فى التاتارخانية جارية كذا فى
فى التجارة فاستدان اكثر من قيمتها فبرها

الى ما ذونة لها على حالها والمولى ضامن
بقية العبد ما كذا في الجامع الصغير واذبح
عبد المذون ذواته جاز في يده
من المال عند ابي حنيفة رحمه الله ومعناه
ان يقدر بما في يده انه امانة لغيره او غصب
بيده او يقرب بينه وبين نفسه فيقضى بما في يده
وقال الا يصح اقراره ويؤخذ بعد الفتوى
وما في يده ككراه كذا في الكافي واذبح
ان على عبده المذون له في التجارة شمس
او لصداقة على نفسه فهذا على وجهين ان
المدين في يده كسب الاذن فانه لا يصح اقراره
للمان حتى لا يواخذ به للحال سواء كان عليه
دين الاذن او لم يكن عندهم جميعا فاما اذا
كان في يده كسب الاذن هذا لا يخلو من ثلثة
اوجه اما ان يكون كله فارغا عن دين
الاذن او كان كله مغفولا بدين الاذن
او كان بينهما فارغا عن دين الاذن وبعضه
مغفولا فان كان كله مغفولا بدين الاذن
فانه لا يصح اقراره في حق الكسب الذي في يده

حتى لا يشارك المقر بعد الحجر بغيره الاذن
في كسب الاذن بل يكون جميع ما في يد من الكسب
لغيره الاذن وان كان بعض ما في يده
من الكسب بعد المحذور فاعين دين الاذن
وبعضه مستقولا صح او تداره عند ابن حنفية
رحمه الله بقدر الفادح عن دين الاذن وهذا
كله اذا كان العبد بائنا في ملك الاذن
فاما اذا خرج عن ملكه بسبب من اياه
الملك كالبيع والهبة ويحوز ذلك فراق
لا يصح اتراره عندهم جميعا سواء كان في
كسب او لم يكن كذلك في الخط البرهاني
في السفن في فراق علم ان في هذا في هذا
مسائل اجماعية فلا بد من ذكرها لينكشف
المراد ومي ان اتراره هذا العبد الذي يجب
بعد الاذن لا يصح في استهلاكه وقد يبالا بقا
حتى انه اذا لم يف ما في يده بما عليه من الاقرا
لا يتبع رقبته فيه اجماعا وكذلك لو كان الذي
وجب عليه وقت الاذن مستقرا في يده
فاقر بعد الحجر بدين عليه سواء لا يصح في

العبد فيه بالاتفاق وكذلك لو كان الحجر ثابتاً
 عليه بسبب ان المولى باعه من آخر ثم اتر
 في يد المشتري يد من عليه لا يصدف فيه
 بالاتفاق وكذلك لو كان في يده مال حصل
 له بالاشتراك وخروج فاقربه لغيره لا يصدف
 فيه بالاتفاق وهذه المسائل الخمس كلها
 تصير مقبلاً عليها صما والقياس ان لا يصدف
 بعد الحجر في شئ في يده ولكن استحسنت
 في راحة الله فاقام اثر الاذن مقام
 النية في تصحيح اقراره وهذا لا يتر في المال
 الذي اقر في يده من الكسب الذي اكتسبه
 وقت الاذن الا في رقبته كذا في التنازع
 واذا حذر على عبده وفي يده الف درهم
 فاحذها المولى ثم اتر العبد انها كانت ودعة
 في يده لفلان وكذب المولى لم يصدف
 على ذلك فان استحق لم يلحق من ذلك شئ
 ولو كاد ان يغيب اخذ به اذا اعتق ولو حذر
 عليه وفي يده الف درهم فاتزان هذه الا
 ودعة عذبه لفلان او مضاربة او قرض

وعليه الف درهم

أوعصب فلم يصدق على ذلك وأخذها
صاحب الدين من حقه ثم عتق العبد وكانت
الألف ديناً عليه فوخذ بها ولو تخبر عنه
وفي يده ألف درهم فاقربين البت درهم
عليه ثم ائتران هذه الألف وديعة عند
فلان فالألف في قياس قول أبي حنيفة
رحمه الله لصاحب الدين فإذا أقرضت الدين
إلى المقر له بالدين ثم عتق أتبعه صاحب الدين
ولو كان افترا ولا بالوديعة كانت
لصاحب الوديعة ويتبعه صاحب الدين
بعد العتق وفي قول أبي يوسف ومحمد فإنه
أقرضه بالوديعة باطل والألف يأخذ المقر
ولا يتبعه صاحب الوديعة إذا عتق فأما المقر
له بأدين يتبعه بعد العتق بدليل هو لو أقرض
أقرضه متصلاً فقال فلان على ألف درهم
وهذه الألف وديعة فلان كانت الألف
بينهما نصفين في قول أبي حنيفة رحمه الله
وإذا عتق أخذه بما بقي لهما ولو كان بينهما
الافتراء المتصل بالوديعة كانت الألف

لصاحب الوديعة ولو ادعى جميعا فنال
صدقه تمامًا بامتثال الالف، بينهما نصقتين كذا في شرح
المبسوط. إذا حجب على عبد المأذون
ثم اذن له سورة أخرى فافترق في حال اذنه
الثاني أنه قد استر بعد الحجب أنه قد عصب
في هذا الحجب الف درهم في حال اذنه
في الأول يستقر من الف درهم فان
المقر في ذلك فان العبد لا يواخذ
الواحد يأخذ به بعد العتق وإن
العتق له وقيل أنا اقررت به بعد
الاذن والعتق يحول المقر له ويواخذ به
العبد للحال وهذا بخلاف ما لو اقر المأذون
أنه كان عصب منه الف درهم في حالة
الحجب فإنه يأخذ به في الحال صدقة المقر
له في ذلك أو كذب كذا في المفتي ولو
حجب على عبد وفي يده الف درهم فافترق
لرجل بين الف درهم أو بوديعة الف
درهم بعينها ثم ضاع المال لم يلحق العبد
من ذلك شيء حتى يعتق فإذا اعتق أخذ

كلها في بيع فيه الا ان يقضيه المولى وفي
قوله ابي يوسف ومحمد رحمهما الله خمسمية
من الاذن لصاحب الدين الاول وخمسمية
للمولى ويتبع صاحب الورعية فيه العبد خمسمية
درهم ويطلق من وديعته الخمسمية التي
انتهى بها المولى فان هلك من هذه الالف
بغير اذن في يد العبد كانت الخمسمائة الباقية
للمولى على ان خمسمية ويلزم رقية العبد
لا ان يستوفى خمسمية كذا في شرح المبسوط
وان كان المولى اسيد في التجارة ثم تجرد عليه
الاذن له فافتر بعد ذلك انه كان استقرض
عن هذا الف درهم في حال اذنه الاول
وقبضها منه او اقرضه هذا الرجل كان
استودعه في حال اذنه الاول ودعيه
واستهلكها وصدقه بذلك رب المال
فانه يراخذ به للحال وهذا بخلاف ماله
اقرضه في حالة الاذن بالقرض او باستهلاك
الورعية في حالة التجدد وصدق رب المال
حيث لا يول اخذ به للحال كذا في المغنى

وإذا أقر العبد المحجور عليه باستهلاكك الثمن
 بغيره لم يوجب له يوجب حذبه حتى يعتق فإذا اعتق
 أخذ بذالك وأن ضمن منه رجل عند الدين
 قبل أن يعتق أخذ به الكفيل حاله فإن اشتراه
 صاحب الدين فاعتقه أو أسكه بطل دينه
 عن العبد ولكم ياخذ الكفيل بالوقت
 عن الثمن ومما صحت ولو لم تشتريه ولكن مائة
 وهدية منه وسلمه إليه بطل دينه عن العبد
 وعن الكفيل فإن رجع في هبة أو كسبه
 أبدا وهذا قول محمد رحمه الله لا يبرأ من الدين
 رحمه الله يعود الدين برجوعه كذا في شرح المصنف

وأما العبد المأذون بالديون والعصوم
 واستهلاك الورائع والعواري والجنايات
 في الأموال جائز كذا في الخلاصة إن
 صدقه المولى أو لم يصدقه كذا في شرح المبسوط
 ولا فرق بين ما إذا كان عليه دين أو لم يكن
 إذا كان الافتراء في صحته وأن كان في مرضه

وإذا أذن العبد له في التجارة فمحمول عليه
 ويثبت له الف درهم يعلم بها نسب المأذون فأما إذا
 كان ودعيته لفلان أو اعتبها منه فلان ويثبت له المولى في ذلك
 فإنه يوجب أقراره عند الخصم به الدين
 لأنه إذا أقره الرهاوي يثبت له المأذون
 لا يثبت له المأذون في ذلك
 وإذا أذن العبد له في التجارة فمحمول عليه
 ويثبت له الف درهم يعلم بها نسب المأذون فأما إذا
 كان ودعيته لفلان أو اعتبها منه فلان ويثبت له المولى في ذلك

سواء صدقه للمساكين أو لغيرهم

به يتم دين الصحة كما في الحذف كذا في الهداية
في التجريد وإذا اقترع العبد بدين فهذا على
وجهين أن اقترع بدين التجارة صح اقترعه في حق
الموت ~~بما~~ بواسطته للحال وأن اقترع بدين
ليس هو من دين التجارة لا بواسطته للحال
تدبر به بعد العتق كذا في المعنى ~~المعنى~~
الأصل إذا اقترع العبد المأذون
بدين تجردها أو مضاربة أو بضاعة
أو غيرها أو دابة عقرها أو ثوب
بدين أجيرا ومهر جارية اشتراها
أو غيرها فاستحققت من يده قبل ذلك كله دين
يؤخذ به للحال كذلك في المعنى قالوا ما ذكر
من الجواب في الأصل محمول على ما إذا اقترع
بشرا وحذف قبل قبض القبض حتى يصير غائبا
لها بالاحذف فيجب الضمان من وقت الاحذف
وفي تلك الحالة المضمون مال فاما إذا خرت
قبل القبض أو عقر الدابة قبل القبض فإنه
لا يصح اقترعه حتى لا يؤخذ به للحال كذا في
الغياثية بخلاف ما إذا اقترع بدين جارية

بالنجاح حيث لا يظلم وعوب العقر في حق الرجال
وإنما يواخذ به بعد الحمدية كذا في النبيين
ولوا فترانه اقتض حدة الزامة بكرة يا صبيعه
فقدما لا يلزمه في الحال فانه لا يثبت له الحق
وهو افتراء يجناية وقال أبو يوسف رحمه الله

هو افتراء بالمال ويواخذ به في الأ

في الجواهر النيرة وإذا افتراء

انه اشترى جارية هذا الرجل

لزمه العقر كغيره من الديون

الجارية ويواخذ به في الحال كذا في

المفتين وكذلك لو غصب جارية بكرة

رجل في يده ثم هرب كان لمولاها ان

العبد بعقرها كذا في شرح المبسوط وأن

اقربا لاقتضا من بالنجاح بفترانه مولا

لا يلزمه ولو صدقه مولاها في الاقتضا

بنجاح فاسد بدأ بدين الغرماء فان عتي

اخذه مولى الامة من عقرها وند ابى

رحمه الله يلغى ان يضرب صاحب الجارية

مع الغرماء صدقة المولى او كذب به كذا في المغز

اذا اقترانه وطهر جارية من كسبه ولم تلتزم استحقاقا

عالم

عبد العبد هو مالك ينتفع
بما يشاء من مال غيره

أو له اقترانه اقيض امة رجل باصبعه غاصبا
كان اقترانه باطلا كذا في حذارة المفتين
الابتعاد في الموت كذا في السراحيه فان اراد
مولا العبد ان يبيع القصب فبطل اقترانه وان اراد
ضميمه بالاقصاف لم يكن له ذلك ولو غصب
بأمره ما كان له القصب بل هو وطئها فان ضمت المولى
حاله ان يرضى بالغصب ضمت في الحال
المأذون في المأذون ولو طوى لم يرضه حتى يعتق كذا في
مكره فاقترنه المأذون ان كان العبد اقترانه وطئها
مستحب في المأذون ان يكون اذن له في ذلك
يوحنا في المأذون حتى يعتق كذا في شرح المبسوط
العبد المأذون اذا اقترن العبد في يديه انه
ابن فلان فلان او دعه او قال انه حمد
لم يملك قط فاقول قوله كذا في الذخيرة
والاصل في حديث هذه المسائل ان المأذون
اذا اخرج بدين طارئة لما في يده لا يبيع اقترانه
ومتى اقترن بدين الاصل الثابتة بالظاهر
صح اقترانه وانما يكون مقرا بدينه لا بدينه
اذا فسر في العبد المقربا ما دات الرق وعلامة

قول

وذلك بان اقول الماذون بان هذا مملوك ^{مفت}
ومدحه المملوك في ذاك ان كان ممن يعبر
عن نفسه وان كان ممن لا يعبر عن نفسه
حتى كان القول الماذون انه مملوك ثم اقره
حرا الاصل فان افتداه هذا افتداه بحرية
طارية فلا يصح فاما اذا اظهر في بيده
به امارات الرق وعلاماته فاق الماذون بما يوافي
انه حرا الاصل فهذا افتداه بحرية
لا بحرية طارية فيصح من اماذونه ^{بغضب}
وفيما اذا قال هذا العبد ابن فلان او دعه
فلان لم يظهر في العبد المصرية امارات الرق
فاذا قال انه ابن فلان او قال انه حرا الاصل
كان هذا افتداه بحرية الاصل فيصح منه كذا
في التاتارخانية ولو كان الماذون اشتبه
عبد من رجل وقبضه بحض من العبد والعبد
ساكت ثم اقره ابن فلان او انه حرا الاصل
لم يملك قط لم يصدق كذا في الذخيرة ولو اقر
بشيء بعينه في يديه انه لفلان غصبه مدحه
او اودعه اياه وعليه دين كثيرين بالله

أقره بعينه كذا في شرح الميسوط وإذا أقر العبد
لما ذور من يديك كشيء فإن العدماء يشتركون
فيما كان في يده من الكسب وفي ثمن رقيقته
إذا لم يملك ولا يكون لا يكون المتقدم من العدماء
مما بها على الميت كذا في المحيط البرهان
في الميزان من رجل عبيد وفقده
في الدين عليه فمقتراة
هذا العبد قبل أن يبيعه أياه أو
له من قبل وأكلوا البايع ذلك فالعبد مملوك
على حاد وصك ذلك لو أقر بالتدبير من البايع
وكانت جارية وأقر بولا دها من البايع فإن
صدقة البايع انتقض البيع بينهما ورجع بالثمن
عليه كذا في شرح الميسوط ولو كان العبد لما ذور
لم يقر بشيء من ذلك ولكنه أقر أن البايع كان
باع هذا العبد من فلان قبل أن يبيعه مني
وصدقه فلان في ذلك وكذبه البايع فإن
المأذون لا يصدق فيما ادعى على البايع حتى
لا يترد الثمن من البايع ويصدق في نفسه
في يومه يدفع العبد إلى فلان وإن أقر البايع

بما ارضاه الماذون رجع الماذون على البائع
بالثمن كذا في العتاتار خايرة وكذا ان اقام
الماذون البيعة على ما ارعج على البائع او
الماذون البائع على ما ادعاه فمحل من
الماذون على البائع بالثمن كذا في المعنى
واذا كان على الماذون دين
يديه انه وديعة لمولاه ولا
لابيه او لعيد له فاحذر عليه
عليه او لمكاتب مولاه او لامر
لمولاه ومكاتبه وعبد وامر ولد له بالمال فانه
اقراره لابن مولاه او لابيه جائز ولو لم يكن
على العبد دين كان اقراره جائزا في ذلك
كله وان لحقه دين بعد ذلك لا يبطل حكم ذلك
الاقرار وان كان اقتديدين لاحدهم ثم
لحقه دين بعد ذلك لم يكن المستد له شئ ان كان
هو المولى او امر ولد او عبده الذي لا دين
عليه فان كان عليه دين او كان اقتد
لمكاتب مولاه او لابنه ثم لحقه دين اشتراكا
في ذلك واذا اقر الماذون لابنه رضوعا

اولاديه او لزوجته ومنى عدة او مكاتب ابنه
 او لعبد ابنه وعليه دين اولاد دين عليه وعلى
 المازون دين او لاديين عليه فاقتراده لهؤلاء
 باطل في فقهنا في حنفية رحمه الله وفي
 فقهنا اقتراده هؤلاء جائز ويشتركون الغريماء
 في دينه كالحق في شرح الميسر واما اذن المازون
 في دينه في الجارة . ههنا دين فاقترادهما
 واحدة مدين او ودعية ينظران اقر العبد
 لك ههنا . سؤالا كان عليه دين او لا
 في اثرت الجارية بالدين او بالعين للعبد
 ههنا . لم يجز وان لم يكن عليه دين فاقترادهما
 باعين جائز بالدين لا يجوز كذا في المغنى فان
 كان بعض غرما لها مكاتبها للمولى او عبدا مازونا
 في التجارة وعليه دين فان كان العبد المقتر
 لادين عليه فاقتراده لها بالدين والودعية
 صحيح بمنزلة اقتراده بذلك لغرما لها وان
 كان عليه دين فاقتراده لها باطل ولو كانت
 بعض غرما التجارية اب المولى او ابنه فاقتر
 لها لعبد بدعية او دين وعلى العبد دين

في فقهنا ان غرما المازون في دينه كالحق في
 المازون من غرما المازون في الدين
 في فقهنا ان غرما المازون في دينه كالحق في

فاقراره جائز ولو كان بعض غرما له الب
العبد او ابنه وعلى السيد ^{او وارثه} عليه فاقراره
في قياس فوق الب. ابي حنيفة رحمه الله بالمال
وهو جائز في قتلها واكرامها كان اجنب
غرما لها مكاتب الاب العبد المازون او لثبته
ولو كان بعض غرما له اخذ منه كانه اراده
لها جائزا كذا في ربح الميسر والراه
الغرماء من القاصي بيع العبد الميسر
في ديونهم فقبل ان يباع قال العبد
الغائب على كذا وصدوقته المولى والغائب
في ذلك او كذبوه قال العبد مضطرب
ذلك وبيع العبد ويوفى حصته الغائب
وان كان العبد لم يقر بذلك حتى يباعه
القاصي ثم اقر بعد ذلك لا يصح اقراره وان
صدقة المولى في اقراره ان كان عليه
دين اخذ لا يصح اقراره وان لم يكن عليه
دين اخذ صح اقراره فان قدم الغائب في
مسلتنا ان اقام بينة على حقه يتبع الغائب
ويأخذ منه حصته من الثمن والاخذ من

له كذا في المعنى وإذا كان على المأذون دين
كثير فاستدبر دينه ذلك ونحوه
كذا في حرج البسوط وإذا أوتر العبد المأذون
بأن يكون له دين عليه في حالة الحجر من
دين أو غصب أو ودعية استهلكها أو عارية
نارئة أو ملكا أصل يواخذ به للحال فيما
القرض بالدين في الحال صدقة المقر
أو إضافة الغصب إلى حالة الحجر أو كذبه
أو إضافة إلى حالة الحجر فقال لا يل غصب
في مأذون فيه فإنه يواخذ به في الحال
إلا أن يفديه المولى وفيما إذا فر
بالقرض استهلك الودعية والعارية
أو البضاعة فإن كان المقر له صدقة في
إضافة الاستهلاك إلى حالة الحجر وفي كونه
مودعا مستعيرا في تلك الحالة لا يواخذ به للحال
وأما يواخذ به بعد التيقن في قول أئمة
ومحمد وجمهورهم الله وإن كذبه المقر له في
إضافة الاستهلاك إلى حالة الحجر فإنه
لا يواخذ به في الحال كذا في المحط البرهاني

وكذلك الصبي او المعتوه الذي يعقل البيع
والشراء وقد اذن له في التجارة فقرحون ذلك
كذا في شرح المبسوط اقرار العبد
بالكفالة بالمال لا يصح كذا في شرح اجرة العبد
المأذون اذا افتد حراً لا يقبل شهادة العبد
له لو كان العبد حراً كزوجته لولا ان
فانه لا يصح اقراره كذا في اورد قاضي خا
وفي الايضاح لو اقر بجناية على عبده
او مملوك وجب عليه بيخاخ جوار او فدا
اي شبهة فان اقراره باطل لا يواخذ به
بعتق ماله او قربا يوجب القود يتحول
استيفاءه كذا في البناية
لعبد في التجارة ثم عجز عليه ثم اذن له فاقتر
بعد ذلك انه كان استقرض من ماله هذا
فيهم في حال اذنه الاول وثبتهما منه
او اقرار هذا الرجل كان استودعه
في حال اذنه الاول ودبعة واستهلكها
وصدقته بذلك ربح المال فانه يواخذ به
للمال كذا في المغني واذا اذن الرجل لغيره

في التجارة ثم حجب عليه ثم اذن له وفي يده
الف درهم علم انها كسب الاذن الاول فافتد
انها كانت ودية لفلان او اغتصبها من فلان
وكذبته اني في ذلك فانه يصح اقراره عند
الحقيقة والله وعلى قوله ابي يوسف رحمه الله
يجوز ان يصح اقراره كذا في المحيط البرهان
بنته المقررة في اقراره في رقبته فيدفع

عند يقر ذلك انما بعد ما يحقه الدية
يقض الاذن الا اني فاما لالت للمقر له في قوله
الويل حقيقته الله وعند سماي للويل
فما به في شرح الميسر واما اذا بيع وفي يده
سب وافتدنا القياس ان يجوز اقراره
ثم ايضا الا فانزكت القياس لنوع ضرورة
ان في الاسرار خانية واذا حجب على عبده
المأذون ثم اذن له مرة اخرى فافتد في
حال اذنه الثاني انه تدا افتد بعد الحجب
انه قد اغتصب من هذا الرجل الف درهم
في حال اذنه الاول او استقرض منه
ان درهم فان صدقة المقر له في ذلك

فان العبد لا يواخذ به للحال وانما يواخذ به
بعد العتق وان كذبه المقر له وان اذا اقررت
به بعد الاذن فالقول قول المقر له وانما يواخذ
به العبد للحال كذا في المعنى ولو كان العبد
صغيرا او كان صغيرا حرا او معتقا فاقادنا
بعد الاذن القصد قد اقرت واقرت في الاذن
كان القول قولهم كذا في المعنى
وان اقر العبد المأذون به من ماله
بدن من غصب او بيع او قر
قائمة بعينها او مستهلكة او مضاربة قائمة بدن
او مستهلكة او غير ذلك من ايجار او
على وجهين ان كان على المولى دين
وجب في صحته يحيط بماله ويرتبه العبد
وبما في يده فاقرار العبد في مرضه موثوق
المولى بالدين على نفسه وعلى المولى دين
الصحة لا يصح اذ لا يكون في مال المولى وفي
رقبة العبد وفيما في يده فضل على دين المولى
وان كان على المولى دين قد اقربه في مرضه
فاقرار العبد على نفسه بالدين في مرضه

المولى صحيح وان كان فى مال المولى وفى
رقبة العبد وقيم فى يد فضل على دين
الولى صحيح انما والعبد و يدين بين العبد المولى
والنفسه بغيره العبد كذا فى المحيط البرهان
ان كان مال المولى غائبا وبيع العبد وما
وقضى به دين المولى ثم حضر مال المولى
بدينه الى شئ فان القاضى
مال المولى حضر ما بقى من دين
شئ من ذلك نظر القاضى
منه مقلد ومن العبد ومثله
حي من دين العبد كذا فى المغنى
وان كان دين العبد اكثر من ذلك فما زاد
على ثمن العبد ومالية كسبه من تركه المولى
لمكون لو اريت له لاحق فيه لغير العبد كذا فى
شرح المبسوط هذا اذا كان على المولى دين
الصحة ولم يكن العبد دين حتى اقر فى مرض
المولى بدين على نفسه فاما اذا كانت
على كل واحد منهما دين وجب فى صحة
المولى . اقر العبد على نفسه بدين فى مرضه

موت المولى فلهذه المسئلة على وجوه احده
ان يكون في رقبة العبد وفيه افي يده فضل
عن دين العبد الذي وجب عليه في صحة
المولى ولا يفضل عن دين المولى وفي هذا
الوجه لا يصح اقرار العبد ويبدل من ك
العبد ومالية رتبته بدله العبد الذي
كان في صحة المولى ثم يقضى من
دين عند المولى الوجه الثاني
في رقبة العبد وفيما في يد
المولى والعبد الذي وجب
المولى وفي هذا الوجه لا يصح اقرار
بقدر الفاصل عن دينهما فبذلك
المولى ثم يقضى دين العبد الذي وجب
في حال صحة المولى ثم يصرف الفاصل
الى الذي اقرب به العبد في مرض المولى
الوجه الثالث ان لا يكون في رقبة العبد
وفيما في يده فضل عن دين العبد وفي
هذا الوجه لا يصح اقرار العبد هكذا
ذكر محمد بن عمه الله هذه المسئلة في

الكتاب كذا في التناذر خانية ولو لم يكن
على المولى دين وعلى العبد دين وجب
في صحة المولى يحيط برقبته وبما في يده
فاقرأ العبد في مريض مولاة يدين ترض
لربيع او غير ذلك من انواع التجارات
ثم ان المولى مات من ذلك المرض
فان العبد يبيع القاضى رقة
القاضى الى يده ويضم الثمن بدينه غدا
العبد لا يقضى اليه من المرض على
المولى المحيط البرهان وكذا لو
مات العبد في يده بعينه لاسان في مرض موت
المولى ولادين على المولى صح افتداه ويبدل
بالمقتداه بالعين فالعبد بمن من المولى انما
يصير محجبا عن الافتداد بالدين او بالعين
اذا كان على المولى دين الصحة اما اذا لم
يكن على المولى دين الصحة لا يصير محجوبا
بمن من المولى عن ذلك كذا في المغنى ولو
لم يقتد العبد بذلك في مرض مولاة ولكنه
التزمت بسبب عاتقه الشهود ازمه ذلك

مثلاً بالزمنه في صحة مولاه كذا في شرح
المبسوط وإذا كان على المولى دين الصحة
يحيط بما له وبورقة العبد وما في يده فانه
العبد في مرض المولى من رجل ألف
درهم وقبضها بمعاينة الشهود أو اشترى
شئاً وقبضه بمعاينة الشهود ثم مات المولى
فإن القاضى يبيع العبد وما في يده
بدين العبد فإن فضل ماله ذلك
به دين المولى كذا في المعنى
العبد في التجارة وقيمته ألف
له غير العبد فمرض المولى واقرضه
بدين ألف درهم ثم اقر العبد على نفسه
ايضاً بدين ألف درهم ثم مات المولى فإن
القاضى يبيع العبد ويقسم ثمنه بين القرض
لهما نصفان ولو كان العبد اقرضه ولا في
مرض المولى بدين ألف درهم ثم اقرض
المولى على نفسه بدين ألف درهم ثم مات
المولى فإن القاضى يبدل بدين العبد
فيقتضيه فإن فضل شئ يكون لغريم المولى

كذا في المحيط البرهاني ولو يده المولى فاقرب بين
الف ثم بالفت اقرار امتصا او منقطعاً ثم اقر
العبد بدین الف ثم مات المولى فان الغرماء
الثلاثة يتقاضون في ثمنه فيكون الثمن بينهم
اقله ثلثا وكذا لو كان العبد اقرب بالف ثم
مات اقرار امتصا او منقطعاً ضربوا بجميع
الثلث في ثمنها المولى كذا في شرح المبسوط
وان ثمن المولى اقرب بالف درهم ثم اقر بالف
درهم ثم اقر بالف درهم وكان الاقارب
كلهم من المولى في مرضه ثم اقر العبد بالف
درهم فالقاضي يبيع العبد ويقسم الثمن بين
غرماء المولى وعند المولى العبد على اربعة اقسام
ولو كان المولى اقرب بالف درهم في مرضه
ثم اقر المولى على نفسه بالف درهم ثم اقر
المولى بالف درهم ثم مات المولى فان القاض
يقسم ثمن العبد بين غرماء المولى وبين غريم
العبد باحصى اقلها كذا في المغني ولو كانت
قيمة العبد الف درهم ثم اقر العبد بدین
الف في مرض المولى ثم اقر المولى بدین الف

على نفسه ثمرات المولى فالقائمى يبيع العبد
ويعطى عنده العبد الف درهم ثم يعطى عنده
المولى الالف الباقية فان تراجع سعر العبد
الى الف وخمسة مائة وبيع القاضى العبد يعطى
عنده العبد الف درهم والباقى اعز به المولى
وان تراجع سعره الى الف درهم فتم العبد
كله لعنده العبد وان كان العبد ثلثين
الف درهم فتراق المولى بدين الف درهم
على العبد وقيمة العبد الفاد درهم وثلث
الاقرارين ثم تراجع سعره ثلث الف درهم
الثلث بين العندمين لدا فى الحيط البرهانى
ولو كانت قيمة العبد الف درهم فاقتر العبد
فى مرض المولى بدين الف درهم ثم اقتر
المولى بدين الف ثم اقتر العبد بدين الف ثم
اشترى العبد عبدا يساوى القابا الف
وقبضه بمعاينة الشهود فمات فى يده ثمرات
السيد ولا مال له غير العبد فبيع بالف درهم
اقتسم غرما العبد الثلث بينهم ولا شئ
فيه لعنده المولى فلولم يشتر العبد الماذون

عبد ولكن المولى هو الذى اشترى عبدا
 لياوى الفان فتمت به بمائة الشهود فمات
 في يده ثمرات المولى من مريضه والمسلة
 بحاله او بيع العبد بالف درهم فانه يبداء
 بدين البائع وما بقى بعد ذلك فهو بيت
 غرمه العبد ويستوى ان كان الاذن
 في صحة المولى او في مريضه كذا في شرح
 مبسوط وان اقر العبد بدين الف ثم المولى
 بالف ثم العبد بالف وقيمته الف فبيع بالعبد
 بعد موت المولى لم يكن لغريم المولى شئ ويحاسب
 غرمه العبد ولو اقر العبد بالف وقيمته
 الفان ثم المولى بالف ثم العبد بالف فبيع
 بالدين يحاسب الثلث بالسوية فان باعه
 القاضى بالف وخمسة في بينهم على خمسة
 لغريم المولى سهم من خمسة وان بيع بالف
 لم يكن لغريم المولى شئ ولو اقر العبد ناقولا
 بدين الف ثم اقر المولى بثلثة الاف لثلاثة
 اقوال متصلا او منقطعاً ثم اقر العبد بالف
 وقيمته الفان فبيع بالف ثم اقر المولى

كذا في المغني
 بدين الف ثم بالف

ثم اقر المولى
 ثم اقر العبد
 ثم اقر المولى

ما يخرج من غرماء العبد بالفى درهم وعندهما
المولى بالف كذا فى المقتضى ولو بيع بالف وخمماية
ضرب فيه غرماء العبد بجميع دينهم وغرماء المولى
كلهم بخمماية فيكون الثمن مقسوما بينهم
اخماسا لكل واحد من عدي العبد خمساء
وذلك ستمائة ولعند المولى خمسة وذلك
ثلثمائة فان اقتسموه حتى ذلك لم يخرج بعد
ذلك دين كان للسيد على الناس لم يخرج
الف واو الفان وخمسمائة فغرماء المولى
احق بذلك ولا حق لعند مراء السيد فى ركة
المولى وهم ما ضربوا مع غرماء العبد فى
ثمنه بقدر الفين وخمسمائة فلهذا كانوا احق
بجميع ما خرج منه فان خرج منه ثلاثة
الاف اخذ غرماء المولى من ذلك الفين
وسبعماية واخذ غرماء العبد من ذلك
ثلثمائة فان كان الذى خرج من ذلك الفين
وستمائة ياخذ غرماء المولى من ذلك
الفين وخمسمائة وخمسين واخذ غرماء العبد
من ذلك خمسين ولو كان العبد لم يقرب بالدين

الاول والمسلية بحالها اخذ عتقها السيد
جميع ما خرج من دين السيد وهو الفان
بثمانية ثرياع العبد فان بيع بالقت ضرب
فيه غرها المولى بما يفي لهم وعمره العبد بجميع
دينه وهو الفان فكان الثمن بينهم اسباع خمسة
اسباع لعتق العبد وسبعاه لغرماء المولى كذا
في نسخة مشيورة قلت فمدرجه الله واذا اذن
اعل عتق في الخاره فواتر عليه بدين اكثر
مروفتة ولم ين على العبد دين وكذا العبد
في ذلك لزمه ذلك كله واذا صح اقذار المولى
عليه بالدين كان للعتق الخيار ان شاؤا
باعوا العبد بدينهم وان شاؤا استمعوا وكذلك
لو اقر عليه بكذا له ماله فقال قلت لفلان
عنى بكذا وانكر العبد بذلك يلزمه كله كذا
في التافارخانية ولو اقر عليه المولى بدين
عشرة الاف وانكرها عتقه العبد فبيع في الدين
واقتسم الغرماء ثمنه فلا سبيل لهم على العبد
عند المشتري فان اعتقه المشتري فجمع الغرماء
على العبد بقيته ولو ابيع في الدين حتى دبره

092

ولولم يفر عليه الدنيا ولكن اوق عليه يد بخلاف
 خطا فانه يد فخر بها او يندركه كذا في قوله عليه
 في يد اجد او عسله يد يد (وحياته كذا في
 اقراري على اجد يد كذا في اجد فخر العبد كذا في
 كذا كذا حسن اعتقادكم العبد يد كذا في اقراري

كذا في التاتارخانية واذا ضمن العتق ما الف
دمهم ذكر ان العتق ما يرجعون على العبد بالف
احدى كذا في المحيط البرهاني ولو كان العبد
اقرب الدين ايضا لزم به الدين كله كما لو لم يجد
الا فتراد من المولى به اصلا كذا في شرح الميسر
وفي الخاتمة العبد الماذون اذا باع شئ ما
في يده في مخرج من ماله ولا دين على
المولى في صحته ولا على العبد وانما العبد
ببعض الثمن ولا يعلم من لك الا بقوله صح اقارده
واكره ان كان على العبد دين مستغفرت
او غير مستغفرت وان كان على المولى دين
يحيط بقربه السيد ويماني يده فانه لا يصدر
العبد في اعتقاده استيفاء الثمن اصلا الا
ببينة ان كان دين المولى دين الصحة وان
كان دين المرض فاقتراد العبد بالاستيفاء
في حق براءة المشتري عن الثمن لا يصح اما يصح
في حق الا فتراد له حتى يكون المشتري اسوة
للعتق ما فما عليه كما لو افترا المولى بذلك الا
ان يقوم البينة على الاستيفاء كما في حق المولى

كذا في شرح

ولا العبد دين كثير محظ
برقبته وبحبس ماله برة
ولا دين على المولى

كذا في الفائية ولو كان المشتري من العبد
في هذه الصورة بعض ودية المولى فاقتراد
العبد بقبض الثمن لا يجيز وكذلك اذا كانت
على المولى دين ايضا من دين العبد لا يصح
اقرار العبد باستيفاء الثمن من طريق المولى
كذا في التاخر خانية ولو لم يقدر عليه بالدين
ولكن افتد عليه بجنابة خطائه فانه يدهمه
لها او يقدر به وكذلك لو اقر على شيء
في يدي العبد او عيده في يديه يدايت
او جنابة كان مثل اقراره بدين العبد لل
فان اعتقهما بعد ذلك فبني بمنزلة ما ذكرنا
من اعتاقه بعد الافتراء عليه بالدين
كذا في شرح المبسوط اذا اقر المأذون
في مرض موته يدين بدين او ورثة بعينها
او عارية او مضاربة او اجارة بعينها
او غصب بعينه او غير ذلك من التجارات
ثم مات من مرضه ذلك فان اقراره بجميع
ذلك جائز اذا لم يكن عليه دين الصحة
وان كان عليه دين الصحة لا يصح اقراره

الا فيما فضل عن دين الصحة فيباع ما في
يد ويد يد بين الصحة كذا في المغن
ولو كان الغصب الذي اقر به في الرض
والعائنة الشهود وكذلك العارية والوديعة
اشياءهم ما فان عروث الشهود عين
الغصب وعان الوديعة والعارية كانت
القرائن بالعين وان كانوا لا يعرفون
عين الغصب وعان الوديعة وانما اينزل
الغصب والاعادة والايداع كان المقدر
له اسوة لعنماء الصحة وكذلك كل دين
نظمه في حالة المرض بمعاينة الشهود
كان صاحب دين المرض اسوة لعنماء
صحة كذا في المحيط البرهاني واذا لم يكن
عليه دين في الصحة فافترق مرضه على
نفسه بدية الف درهم واقربا ستيفاء
الف درهم ثم سبع وجب له في مرضه
على رجل لرصدت على قبضه ولكن يقسم
ما كان عليه بينه وبين الفرع الآخر
وصفين واذا مرضت المازون وعليه دين

الصحة ففرض بعض عند ما نه دون بعض
لم يحفظ كذا في شرح الميسر وإذا افتد
المأذون في مرضه يدين الله له ثم
بوديعة ألف درهم هو له رجل خضر فمات
وليس في يده إلا الألف التي اقترعها
فإن الألف الودعية تقسم بين صاحب الودعة
وبين القدر ليمسكها بما في كسده إذا حضر
العبد المأذون وعليه دين الصحة ويدين
على رجل خضر وجب في حاله الصحة فافر
باستيفاء ذلك الدين صحافة له حتى يبرأ
من عليه الدين كذا في الغياثية وكذلك
إذا اقترع باستيفاء دين وجب له في حالة
الصحة وعليه دين المرض صحافة له بالبر
هذا إذا اقترع المأذون باستيفاء دين وجب
له في حالة الصحة فأما إذا اقترع باستيفاء
دين وجب له في حالة المرض أن كان عليه
دين الصحة لا يصح إقراره بالاستيفاء لأنه
حق براءة عن دينه ولا في حق
الإقرار له بالدين حتى لا يصير أسوة لغرماء

الصحة وأن كان على المأذون دين المروض لا يبيع
أقاربه بالاستيفاء في حق براءة عنده حتى لا يبيع
عنده عن الدين ولكن لا يبيع في حق الاقتدار
الدين حتى يصير المقر له بالاستيفاء أسوة
أبيه يمانه فيما عليه فيسقط عنه من الدين
الذي عليه مقدار ما بحصته ويؤدي الباقى
الى ثمراته كذا في الفنى وأذا مرض المأذون
فبيع له عن رجل ألف درهم من ثمن ببيع
أخيه وأما الاستيفاء منه ولا دين على المأذون
والأمال له غير ذلك الدين ثم اقترب ذلك
على نفسه يدين الثمن ثمرات فاقترده بالاستيفاء
بالباقى له بعت الدين وأكنت حقه دين بعائنه
اليهود بطل اقتارده بالاستيفاء كذا في شرح
المبسوط وأرباع المولى تجارية عبده المأذون
وتوى الثمن فأقر السيد أنه أمر مولاه ببيعها
لمرضى أموال يمتها ولو أنكر ضمن هذا إذا كانت
تجارية قائمة أولاً تدريجاً وإن كانت هالكة
بالتصحيح أنه لا يصدق ولو كذب به العبد ضمن
المولى قيمته فإن قال لم أمره ولكن اجترأت

البيع ان كانت الجارية قائمة جاز ولا يضم
المولى والا لم يحذو ضمن ولو محمد عليه ثم
قال العبد كنت امرته بالبيع لم يقبل وبقي
المولى ضامنا وكذلك لو اقترع ما
العندوا لم يصح اقتراده كذا في المغنى واذا
على الماذون دين كثير غباغ جارية له من
ابن مولاه او ابيه او مكاتبه او عبد زاحد
عليه دين اربعة دين عليه بالقر من مئةها
ودفعها الى المشتري ثم انة يشبع الثمن منه بزيادة
مع اقتراده بذلك الا في العبد والمكاتب
ووكيل العبد في ذلك بمنزلة العبد وكذا
ابن العبد حرا فاستهلكه ^{المالك} ^{الذبح}
هو ابوه او امراته او مكاتب ابيه او عبده او
دين او لادين عليه فاقر العبد الماذون
انه قد قبض ذلك من المستهلك لا رددت
على ذلك في قول ابي حنيفة رحمه الله سواء
كان على الماذون دين او لم يكن وهو مستهلك
في قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله ولو كان
المستهلك اخاه كان اقتراده بالقبض منه جائزا

والأعين على الأخ بعد إقرار العبد بالقض
منه كذا في شرح الميسور وأوامر مولا به بيع
عبد فباعه ثم إقراران العبد بمقتضى الثمن
شترى بحلف المولى على ما يقول فان
لم يضمنه وأن نخل ضمن الثمن لعبد كذا في
المعنى وإذا أذن للعبد في التجارة وقيمته
الف درهم فإذ ان ألف درهم ثم إقرار المولى
على يدين ألف درهم هو تحدد ذلك
فان كان الغدير الذي أذن
العبد بالتجارة أن شاء ضمن المولى قيمة العبد
وإن شاء أخذ دينه من العبد فإن ضمن
المولى لم يكن له أخذ على المولى ولا على العبد
فإن اختار الغدير أخذ دينه من
العبد فله مقدره أن يأخذ المولى بقيمة العبد
ولو كان المولى أقر على العبد يدين ألف درهم
ولادين عليه سواء وجده العبد ثم صار
على العبد ألف درهم بإقرار أو بينة فانه
يباع فيضرب كل واحد منهما في ثمنه بجميع دينه
ولو كان إقرار العبد أو لا يدين به وكذلك

بيع بالقي درهم فخرج منها الف و بقيت
العبد كان الخراج منها للذي اقترله العبد
فان كان العبد اقرب بالف ثم اقر عليه المولى
بالف ثم اقر العبد بالف و اقر ببيع و بقي
في ثمنه اللذان اقرهما العبد و ان بقي

ثمنه شيء بعد قضاء دينهما كان للذي اقتر
له المولى ولو لم يقر العبد على نفسه شيء و اقر
عليه المولى اثنى الف درهم فدين الف درهم
درهم في كلام منقطع بالدينين في كلام
فان بقي شيء كان للثاني و ان كان واصل كلام
فقال افلان على عبيد هذا الف درهم و افلان
الف درهم تحاصا في ثمنه ان صدقة العبد
في اخرهما و الكلام متصل او منقطع تحاصا
في ثمنه و ان صدقة في اولهما مدني به و هذا
اذا كان افتراء المولى و بعد بهما منه معا فانها
متصلا تحاصا في ثمنه كذا في شرح المبسوط
المولى اذا افتد على عبده بالدين صحيح و ان
كذب به العبد وليس على العبد دين حتى كان
لهم الاستيفاء من العبد بالغلة من قيمته

فان عتق العبد لا يضمن الا الاقل من قيمته
ومن الذين كذا في الصغرى ولو كانت قيمة العبد
الناوي خمسمائة فاقتر العبد بدين الف درهم
ثم يبيع عليه بدين الف درهم ثم اقر العبد
بدين الف درهم ثم يبيع العبد بالف درهم فانه
يضمن كل واحد من عندى العبد في قيمته
بجميع دينه ويضمن الذى اقره المولى في
قيمة الخمسة فكذلك الثمن بينهم اخماسا ولو ابيع
واعتقه المولى وقيمته الف وخمسمائة كان ضمانا
لهما بدينه بالاعتاق ثم هذه القيمة بدل مالبة
والرق كالثمن لو بيع العبد فنقسم بينهم اخماسا
ثم كل واحد من عندى العبد خمسمائة
ويجمع كل واحد منهما على العبد بما بقى من دينه
وهو اربعة اية ويرجع الذى اقره المولى على
العبد بمائتين وان شاء العبد ما ترك المولى
واستعمل السيد بالثابت من دينهم فان اتبعوه
أخذ منه العبد بدين الفان افتراضا العبد بجمع
دينهما الف درهم واخذ منه الذى افتراه
المولى خمسمائة ثم يرجع على المولى خمسمائة درهم

اذا كانا وام كانت قيمة العبد الف درهم فاقرا العبد
بدين الف درهم ثم اقر المولى عليه بدين الف
درهم فاذا اوت قيمته حتى صار له الف درهم
ثم اقر العبد بدين الف درهم ثم بيع بالبر
فجميع الثمن للذين اقرهما العبد خاصة
اعتقه المولى ايمن قيمته ولو اخذ بالذات
اقرهما العبد بدين الف درهم واقر المولى
كان للذي اقر المولى ان ياخذ المولى بجميع
دينه كذا في شرح المبسوط العبد المأذون
اذا اقر لولا بدين لا يصح اقراره كان عليه بيع
او لم يكن وان اقر بعين في بيع انه مملوك ان لم
عليه دين صح اقراره وان كان عليه دين
لا يصح كذا في فتاوى قاضيخان ولو كانت قيمة
العبد الف وخمسمائة فاقتر عليه المولى بدين
الف ثم بالف في كلهم منقطع ثم بيع العبد بالف
فهو بين الاولين اثلاثا ضرب فيه الاول
بالف والثاني بخمسمائة ولو اعتقه المولى وقيمه
الف ضمن قيمته الف درهم ثم اقسيم الاولان
هذه القيمة بينهما اثلاثا على قدر الثابت من

دين كل واحد منهما ثم يرجعان على العبد خمسمائة
فاقتسماها اثلاثا وان طلبا او لا احده عبد
اختاره بالف درهم مقدار قيمته وفيه مائة
الدين اثلاثا على قدر الغائب من دينهما ثم
رجعان على المولى بجميع قيمته ايضا ولو
كان المولى او عبد هذا الدين اقرارا متصلا
كانا شريكتين في الدين وان اعتقه المولى
لحقه في المولى بالقيمة ثم يرجعان على العبد بقدر
قيمتها مما بقي من دينهم وما زاد على ذلك فهو
تأدي ولو كانت قيمة العبد الف درهم فاقتر
عليه الدين الف ثم اقر بعد ذلك بدين الف
ثم ازدادت قيمته حتى سادت الفين ثم اقر
عليه بدين الف ثم بيع العبد بالف درهم فهو
بين الاول والاخذ نصفان ولا شيء للاوسط
وان بيع بالفين وخمسمائة استوفى الاول
والاخذ دينهما وكان الفضل للاوسط ولو اعنته
المولى وقيمتها الفان اخذ الاول والاخذ
قيمتها من المولى ولا شيء للاوسط فان اعتقه
وقيمتها الفان وخمسمائة اخذ الاول والاخذ

المولى صح

من المولى الفين وكانت الخمسمائة الباقية للأو^{سط}
باعت ربح المولى ولا شئ له على العبد فان
توى بعض القيمة على المولى كان التاوى من
نصيب الاوسط خاصة كذا فى شرح العبد
ومن استرى عبدا فافقر عليه دين قبل
لم يجز كذا فى التاثر خاصة ولو كانت قيمة
العبد الف وخمسمائة فافقر عليه المولى بذات
الف ثم بالف ثم بالف ثم بربع العبد ثلثة آلاف
ذال الاول يستوفى الف درهم تمام دينه وكذلك
الثانى ويبقى الف درهم وهى للثالث فان
خرج من الثمن الف درهم وتوى الباقى كان
ثلثا الالف للاول وثلثا لثانى فيقسمان ما
يجزى من الثمن على قدر الثابت من دينهما فبكون
الخارج اثلا تا بينهما حتى يستوفى الاول كما
دينه الف درهم ثم يكون الخارج للثانى حتى
يستوفى تمام دينه وان استوفى الثانى جميع
دينه ثم خرج شئ بعد ذلك كان للثالث
ولو كان الافتدار كله متصلا كان الخارج
بينهم على قدر دينهم والتاوى بينهم جميعا

بمنزلة ما لو حصل الافتراء لهما كلام واحد
 ولو كان الافتراء منقطعا لافتر العبد
 ذلك بين الف درهم بثلاثة آلاف فان الغريم
 الاول - والذي اقر له العبد ياخذ كل واحد
 منه ما جميع دينه وكذلك الثاني الذي اقر له
 المولى ياخذ جميع دينه مما بقى من الثمن ولا شيء
 للثالث وان بقى من الثمن الف درهم وخرجت
 اقرارا كانتا بين الاول والثاني والذي اقر له
 العبد الخامس الاول خمسة والذي اقر له العبد
 السادس والثاني الذي اقر له المولى خمسة وانا
 اذن بعبد في التجارة وبعته الف درهم
 فاسترى وباع حتى صار في يده الف درهم
 فاقرا العبد بين الف ثم اقر عليه المولى بالف
 فالألف الذي في يده بين العبدتين نصفان
 ولو كان المولى اقر عليه بالفين معاهتم ثمن
 العبد وماله بينهما نصفين ولو كان المال في
 يد العبد خمسة فاقرا العبد بين الف ثم
 اقر عليه المولى بين الفين فاقرا العبد بين
 الف لا يضرب الذي اقر المولى في ثمن العبد

هكذا في شرح البسيط

وكسبه مع غنومه الا بحماية ولو كان الافتراء
المورد بطل افتراء العبد بالدين الاول كانت
ثمن العبد وما له بينهم ارباعا سهمان من ذلك
للذي افتراه المولى وكلوا حد من غنوى العبد
سهم كذلك في شئح المبسوط اذا افتراه وحررت
جارية من كسبه ولم يلد ثم استحقها رجل
لا يكون على السيد منها كذا في التاتار خاتمة
ولو باع العبد جارية من رجل وقبضه انك
الرجل محض من الجارية ولا يدري صاحبها
فادعى رجل انها ابنته وصدقه بذلك للبشر
والعبد فالجارية بنت الرجل ترد اليه ولا ينقض
البيع فيما بينهما ولو كان اشتراها من رجل
وقبضها منه فافترا البائع بذلك ايضا انتقضت
البيع كلها وتراجعوا بالثمن ولو كان المازون
اشتراها من رجل محض منها وقبضها وهي ساكنة
ولا تنكر ثمنها من رجل وقبض الثمن فادعى
رجل جنبى انها ابنته وصدقه في ذلك المازون
والجارية والمشتري وانكر ذلك البائع من العبد
فالجارية حرة بنت الذي ادعاهما بافتراء

المشتري ولا يطل البيع الذي كان بين العبد
وبين المشتري إلا عند ذلك لو ادعى المشتري
الأحزان الذي باعها من العبد كان اعتقها
قبل أن يبيعها أو يبرها أو ولدته له وصدة
العبد بذلك وانما اراد المشتري من العبد بذلك
مصحح ويقصد من العبد إياه بذلك باطل فإن
كان أمثرا لحرية فهي حرة موقوفة الولاء
ولو كان اتقنها بتدبير أو ولادة فهي موقوفة
على ذلك المشتري إلا عند فإذ أمارات البائع إلا
عتقت ولا يرجع بالثمن على العبد حتى يعتق
فيرجع به عليه وكذلك لو كان المازون
منكرا بجميع ذلك إلا أنه لا يرجع عليه بالثمن
في هذا الفصل بعد العتق أيضا ولو كان المشتري
الأحزان عي أن الذي باعها من العبد كان
كاتبها قبل أن يبيعها وصدقة المازون في ذلك
أو كذبه وادعت الأمة ذلك لم يكن مكاتبة
وهي أمة للمشتري يبيعها إن شاء كذا في شرح المبسوط

الأصل ان اذن احد المولين صحيح في نصيبه
من السبد غير صحيح في نصيب صاحبه وانما
الاذن في نصيب الاذن دون نصيب ساكت
فان ارد الساكت ان يفسخ الاذن في نصيبه
ليس له ذلك فترك وجب من جميع الشرعيات
وبيعاته هكذا ذكر في الكتاب واذن
الشرعية وبيعاته في الحل فحقه دينه وفيه
كسب هل يصرف جميع الكسب الى دين الدين
اد لا فالمسئلة لا تختلفون ثلثه اوجه اما ان
يكون الدين على العبد واجبا بسبب الكسب الذي
في يده بان كان كسب تجارة وقد حققه الدين
بسبب التجارة وقد علم ذلك او كان الدين
واجبا عليه لاسبب الكسب الذي في يده
بان تحقه الدين بالتجارة وكان الكسب
الذي في يده مستقارا له من الهبة او الاحتط
وقد علم ذلك او كان لا يعلم ان الدين الذي
وجب على العبد وجب بسبب هذا الكسب
او لم يجب بسببه فان كان الدين ادا وجب
على العبد بسبب الكسب الذي في يده بان كان

كسب تجارة وقد كلف الدين بسبب التجارة وعلم
ذلك فالقياس ان يصرف الى الدين من
الكسب نصيب الاذن ويعطى النصف للذي
له ياد ان في الاستحسان يصرف الكل الى غرضه
نصيب الاذن ونصيب الساكن وعلى هذا القياس
والمال من ان كان العبد كله محجورا وقد اشترى
وجعل في يده كسب بسبب التجارة وكلفه
ديون بسبب التجارة فان ما في يده من الكسب
الذي سبب الدين بسببه يصرف الى دينه استحيانا
وفي القياس لا يصرف ويكون كله ثلوى ويتأخر
حواله الى ما بعد العتق كذا في المفتي هذا اذا
كان السبب مستفادا بالسبب الذي وجب به الدين
فاما اذا كان الكسب مستفادا بالسبب الذي
وجب به الدين يصرف بالدين نصيب الاذن
ولا يصرف غير الاذن واما اذا لم يعلم حال الكسب
الذي حدث بالسبب الذي وجب به الدين او بسبب
آخر غير السبب الذي وجب به الدين وقد خُلف
الموليان في ذلك فقال الساكن حصل الكسب لا
بالسبب الذي وجب به الدين بان قال ^{استفاد}

نصيب

بالحجة لا بالتجارة وانه بيننا نصفان قول - الاذن
مع العبد لا يدل استفادته بالتجارة التي هي
سبب وجوب الدين والكل مصرود الى الدين
فالقول قول المولى قياسا وفيه ان الشخصان
قول - العبد كذا في المحيا البرهاني وان كان
في يده مال اصابه من تجارته فقال له
له انا اخذ نصف هذا المال فليس له ذلك
يعطيه منه جميع دين العبد له ان يقر
شي اخذ كل واحد من المولين نصفه ان زاد
الدين على ما في يده كانت تلك التجارة في نصيب
الذي اذن له خاصة من الرقبة ويدل عليه ما قر
به العبد من غصب او استهلاك مال اذن عبده
ولو استهلك ما لا تثبت بينه كان ذلك في جميع
رقبته بمنزلة ما لو استهلك قبل اذن احدهما
كذا في شرح المبسوط واذ كان العبد بين رجلين
اذن له احدهما في التجارة فاشترى وباع ومولا
الذي لم ياذن له يواه ولم يهبه كان هذا اذنا
في التجارة فان كان الذي لم ياذن ابي اهل سنة
ونهاهم عن مبايعته وقال ان بايعتموه فهو في

نصيب صاحبه ثم رآه بعد ذلك يشتري ويبيع
 وسكت فاهتاس ان يصير نصيبه مازونا وفي
 الاستحسانه لا يصير نصيبه مازونا وهذا بخلاف
 ما لو كان له كل مجبور وقد لحن اهل السوق
 عنه المباحة ومعه رآه يخبر فكت فانه يصير
 مازونا كما في البيع جائز ولو اذن له احد
 المولى في التجارة واني الاخذ الى اهل سوقه
 فانه يصير له نصيبا ثم ان الذي لم يات
 به صاحبه منه فقد صار العبد
 مجبورا على ان رآه المشتري يبيع ويشترى
 دون سنده له في التجارة كذا في شرح
 الملبس قال احدهما الشريك اذنت له
 في نصيبه قال في نصيبه ففضل فهو اذن في
 جمعه كذا في التافارخانية ولو كان العبد
 بين رجلين فاذن احدهما لصاحبه في ان يكتسب
 نصيبه فمات به فهذا اذن منهما للعبد في التجارة
 ولكن الكتابة تقتضي على نصيب المكاتبة في
 قول ابى حنيفة رحمه الله حتى ان نصف كسبه
 للمولى الذي لم يكتسب وكذلك لو كان احدهما

التجارة
 وان سبوا هذا
 وهذا بخلاف ما لو سرح بالاذن
 بعد الفسخ فانه يصير مازونا
 وان تقدم هذا الاذن
 ما يوجب في الاذن

صاحبه ان يجانبه نصيب فما ألتب العبد ذلك يكون
نصفه للمكاتب ونصفه للوكيل ولو اذن أحدهما
للعبد في التجارة فالحق دين ثم اشترى نصيب صاحبه
منه ثم اشترى بعد ذلك وباعه في الأجل
به فالحق دين فان الدين الأول والأخير كله
في النصف الأول ولو كان يشتم عليه في
بعد ما اشترى نصيب صاحبه كان
منه للنصف الذي يملكه في البيع من الدين
الأول في النصف الأول نصيب
في جميع العبد كذا في شرح المبسوط هذا اذن
لعبد أحد مولييه في التجارة
لذي اذنه اذ دينه والابتناء
في السراجية ولو كان العبد يبيع بين مكاتب
أحدهما نصيب منه فهذا اذن منه لنصيبه في
التجارة والأخضران يبطل الكتابة فان لحقه دين
ثم أبطل الأخضر الكتابة كان ذلك الدين في
نصيب الذي كاتب خاصة وان لم يبطل الكتابة
حتى رآه يشتري ويبيع فلم يدر له يكن ذلك منه
إجازة للكتابة وله ان يبطلها وكان هذا اذنا

منه له في التجارة فان رد المكاتبه وقد بحق العبد
دين بيع كل في الدين الا ان يقدر به مولاة كذا
في شرح البيوط شريكان شركة مائة اذنا
لعبد
واذ ان كان له كل واحد منهما
مائة واذا كان اجنبي مائة درهم او بلاء
مائة درهم شبع العبد بمائة او مات
مائة مائة نصفها للاجنبي والنصف
للعبد ولو لم يكن اذانه الا
مائة درهم والمسئلة بحالها كذا
مائة اجنبي اثلاثا للمولود الذي
لا اجنبي ثلثاها وهذا عند الجنيفة
ابو يوسف ومحمد رحمهما الله
ربيعا والا اجنبي ثلثه ارباعها كذا في
شرح الوهاج واذا كان رجلا ان شريكين شركة
مفاوضة او شركة عنان وبينهما عبد ليس
من شركتهما فاذا كان احدهما مائة درهم من
شركتهما واذا كان اجنبي مائة فمات العبد
وترك مائة اربعمائة فلا اجنبي ثلثاها وللشريكين
ثلثها ولو كانت شركتهما شركة عنان والعبد من

شريكهما فادناه ، مائة درهم من غير شريكها وادناه
 اجنبي مائة درهم كان ثلثا المال للاجنبي
 وثلثه بين الموليين نصيبا ولو ان العبد
 شريكهما فادناه او ادناه احد
 وادناه اجنبي مائة والمائة للموليين
 للاجنبي ولا شيء لواحد من الموليين
 كذا في شرح المبسوط في جامع الفقهاء
 بين رجلين ماذون له في كسبه
 الف درهم فغاب احدهما فادناه
 رباع نصيبا بسبع مائة واربعة
 وارباع نصيبا بخمس مائة يربى الى
 ثلثمائة تمام دينه بفى مائتان
 بيع ستة بسبع مائة حتى يستويا في العدم كذا
 واذا اذن الرجلان لعبد بينهما في التجارة
 ادناه احدهما وادناه اجنبي مائة ثم ان الرجل
 الذي لم يدن العبد شيئا غاب حضر الاجنبي
 فاراد بيع نصيب المولى الذي ادان العبد
 دينه بيع له فان بيع بخمسين درهما اخذها الاجنبي
 كلها فان حضر المولى الاخذ انه يباع نصيبه للاجنبي

مائة ص

وللمولى الذى اذانه فيفسدان ذلك نصفين
 ولو كان ثلثين نصيب المولى الذى اذانه للعقد
 نوى على الشترى سبع نصيب الذى اذانه
 او ياكثروا بياقل فان ذلك
 ثمانية ثمان للاجنى وسهم للمولى
 فابره كتمناه كذلك ثم خرجت
 لا اولى اخذها للاجنى كلها وكذلك
 له كالمائة بين درهمين درهمين حتى تزيد
 عشرة على المائة تكون الزيادة للمولى الذى
 اذانه ولا يرجع واحد من المولىين على صاحبه
 لانه اذا كان العقد بين رجلين فاذا ناله في
 القارة ان كل واحد منهما اذانه مائة درهم
 له بالخذل بامر صاحبه واذا اذانه اجنى مائة
 فتبيع بمائة درهم فالمائة بين الاجنى
 والمولىين اتلوا كل واحد منهم ثلثها
 المال الذى اذانه المولىين كل واحد
 بين المولى الذى اذانه وبين اجنى مائة
 امره باذانه واندسلة بجالها فان المائة تقسم
 على ستة اسهم اربعة للاجنى الذى

١٢
 ٧٣٦
 ١٢٣٦

اذا ان العبد واربعة للاجنبيين الذين
شتراهما المولى ان في المائتين لكل واحد منهم
مئة مائة. لكل واحد من المائة مائة. وان كان
العبد بين رجلين وقيمتها مائة مائة
اجنبى مائة فحضر الغريم ولد

احد المولى فان نصيبه كان
اثنى حتى يحضر فان بيع بمائة مائة
الغريم كلها فاذا حضر الثاني سهمه مائة مائة
نصيبه ان يتبعه خمسين في نصيبه حتى يبلغ مائة
او يقضيه وكذلك لو كان رقيقه قتل فاخذت نصف
نصف قيمته كان للغريم ان ياخذ مائة مائة
منه في نصيب شريكه اذا حضر رقيقه كذلك في

شريح المبسوط الفصل في العبد
ان يخرج بين العبد المأخوذ وفيه قولان فيهما في العبد
وعنه في العبد وان شريح وان كان في يده العبد لما زو
له مال فقال المولى هو مالى وقال العبد هو مالى
فان كان على العبد دين فالقوله قول العبد كذا
في الذخيرة ولا يصدق المولى حتى يقضى دين العبد
كذا في التافارخانية وان لم يكن على العبد دين

فالقول قول المولى كذا في الذميرة فان كان المولى
 في يدي العبد وفي يد المولى ان كان عليه
 دين فلهذا ان يمسها فيقضي بينهما ان لم يكن
 رعا ^{في} يدي المولى فيكون للمولى
 ما كان هذا ^{في} يد العبد وفي يد المولى
 وكل واحد منهما يد عده لنفسه
 بين دين فهو بين المولى والا
 العبد دين فالمال بينهم اقل
 الذي يدهي ^{في} يد حد وعبد
 اذون وكل واحد منهما يد عليه وعظمه في يد
 احدهما الامتد يستعلق بطرفه فهو بينهما نصف
 فان كان احدهما ميتا رايه او ميتا او لا بسا
 الا حد متعلق به او كانت دابة فكان احدهما
 راكبا عليها والاخر متمسكا بالجام ففي الراكب
 والله اس ولو لم يكن هذا راكبا وكان الاخر
 متعلقا بها لا يستحق الثلج جميع متعلق بها ولو كانت
 هذا راكبا ولو لم يكن الاخر متعلقا بها كانت
 الراكب اولى فاذا كان احدهما سبي يستحق
 به من الانف اذ وليس الاخر مثله كانت

ان كان علي

هو اول كذا في شرح المبسوط ولو ان عبدا
انزونا او مكانا او حدا اجر نفسه من خياط
يخيط معه او يبيع له ويشتري مكانا في يد
الاجير هو لى وقال المستاجر
الاجير في حانوت له او في غيره
فالقول قول المستاجر و

توب فقال
الاجير

في السكة او في منزله والفرق
كذا في المعنى ولو كان الاجير
وباقى المسئلة مجاها فالقول
في منزل المستاجر او في غيره كذا في المعنى
البرهان على حكي عن الشيخ الامام ابن سبر
محمد بن الفضل رحمه الله انه كان يقول اذا كانت
المتابع فيه شيئا هو من آلة العمل بقوله
الاجير وان كان الاجير في حانوت المستاجر
او في منزله كذا في المعنى وفي التفسير في يد
المازون عبد فقال المولى هو لى وقال العبد
هو لى فالقول للعبد وفيه نص خاهر
فانه ولا يصدق المولى عليه حتى يقضى الدين
كذا في التاتارخانية ولو ان عبدا محجرا عليه

في يد
الاجير
الحليل

أجره مولا من رجل وكان مع العبد ثوب
فقال المستاجر هو لي وقال مولا هو لي
كان المستاجر من كان في السكة أو في السوق
أو في غيره المستاجر كذا في شرح المبسوط
ومعنى المسئلة أن أجره المولى لعمل من
الأيام باليسرى البيع والشراء حتى يبقى مجورا
إذا أراد أجره للبيع والشراء يصير ما ذونا في التجارة
وكان له من الأجر ما شاء الله كذا في الفتى
ولو كان المحجور المستجير فالحقول قول المولى
كان العبد المحجور إذا كان على
الأيام وقع الأجر فلا بد بين المستاجر والمولى
في الدايه حيث كان القول قول المستاجر
كذا في التحذير ولو كان على العبد قصير
أو قبا فقول المستاجر هو لي وقال المولى هو
لعبدى فالحقول قول المولى ولو كان العبد
في منزل مولا وفي يده ثوب فقال المستاجر
هو لي وفي أي المولى هو لي فهو للمولى كذا
شرح المبسوط ولو كان العبد ما ذونا في التجارة
وفي يد العبد متاع وهو في منزل مولا

فقال المولى هو اى وقال العبد هو اى فانت
 تارة ذلك من تجارة العبد فمن للعبد وان
 لم يكن من تجارة العبد فهو له بل لم يكن
 محمد رحمه الله فى الاصل ما اريد ان المتاع
 من تجارتهما وحكى عن الفقيه ابي بكر بن محمد
 انه ينبغي ان يقضى للمولى ولو كان المالك
 لا يسا للثوب او راكباً على الدابة ووقع الخيل
 بين المولى والعبد فى ذلك وقتى المولى
 سواه كان من تجارته اوله ^{هذا فى الخط}
 البرهاني وفى الجامع رجب ^{العبد اشارة}
 هبة ثم اراد الرجوع فى امره ^{من العبد}
 انا محجور ليس لك ان ترجع فى الهبة وقال الواهب
 انت ما ذون فاقام العبد الهبة على اقرار
 الواهب انه محجور يقبل بدينته عبد باع من
 رجل شيئاً ثم قال هذا الذى بعثك لمولاه
 وانا محجور وقال المشتري بل انت ما ذون كان
 القول قول المشتري ولا يقبل قوله العبد كذا
 فى الغياشة قال محمد رحمه الله العبد اذا
 باع واشترى ولم يقبل وقت ايباعه او يارونه

لم ياذن لي مولاي
التجارة صح

او محجور فحقه ديون ثم قال انا محجور وقال الغرماء
لا بل انت ماذون فالقول قول الغرماء لا بل
استحقاقا لا يثبت على الغرماء كذا في التنازع
واذا جعله محجورا قول الغرماء وجعلناه ماذونا
او كان العبد اقرب بالاذن صريحا فالقياس
ان لا يباع ما في يد من الكسب بدينه ماله يحضر
الموكل وفي الاستحسان يباع كسبه بدينه
فان فصل شيء من دينه بعد ما بيع كسبه لا يباع
رقبة بذلك او لا واستحقاقا ماله يحضر الموكل
فان العبد لم ياقموا البينة ان العبد ماذون
له في التجارة والسيد محجور والمولى غائب
فانه لا يقبل بقتلهم حتى لا يباع رقبة العبد
بالدين وان اقر العبد بالاذن وباع القاضى
تسبه وقضى دين الغرماء ثم جاد المولى وانكر
الاذن فان القاضى يشل الغرماء البينة على
الاذن فان اقاموا بينة على ذلك والا
ردوا على المولى جميع ما قبضوا من ثمن كسبه
ولا ينفك عن البيع التي جرت من القاضى كذا
في المعنى فان اقر السيد دين يدي القاضى

ان كان محجور عليه وقت البيع فان القاضى
يد البيع فان حضر المولى بعد ذلك وكذب المولى
فيما قال لـ وقال كنت اذنت له بدين البيع والشر
حاز النقص الذى جبرى بينه وبين العبد وبات
المشترى فان اجاز المولى بعد ذلك البيع المولى
كانت اجازته باطلة ولو كان القاضى ابيض
البيع حتى اقر العبد بكونه محجور عليه حتى حضر
المولى واجاز البيع جاز ذلك في الحرة
البرهاني واذا كان الزوج يكره دينه فانه
ديون ولا يبرى حاله انه لا يبرى الا بحد ثمن
بعد ذلك انا عبد فلان بدين فلان في
ذلك وقال هو عبيدى وانه محجور عليه وقت
الفرقة هو حر فان هذا الرجل رمدى في وقت
نفسه حتى يصير عبد فلان ولا يمدق في
حق الفرقة حتى لا يتاحد ريوهم الى ما بعد
العتق ثم قال ويبيع هذا العبد، ويأخذ
الفرقة ريوهم من ثمنه كذا في اثباتها
عبد اشترى من رجل شئ فقال الباي لا اسلم
الدين البيع لانك محجور وقال العبد اذا اذن

كان القلب قول العبد كذا في الشهادة فان اقام
 الباع بنية على ان العبد امراته محجور قبل
 ان يتقدم الى القاضي بعد الشراء ليقرب بينته
 كذا في المتن واذ اوجب للعبد المازون
 على دين من بيع او اجارة او قرص او
 استهلاك او كان او دفع عند رجل ودية
 ثم حجب عنه المولى فأنضم في ذلك كله العبد
 وان دفع المهرم الدين الى العبد يرى سواء كان
 على العبد او لا يكون وان دفع الى المولى
 لم يكن له بعد دين يرى عن الثمن استحسانا
 وان كان على المولى دين لا يبرئ عن الثمن
 كذا في المحيط اليرباني وان مات العبد بعد
 ما حجب عنه كان للمولى ان يخاصم في ديونه
 سواء كان على العبد دين او لم يكن وهل له
 ان يقبض ديونه ان لم يكن على العبد دين له
 ان يقبض وان كان عليه دين ليس له ان
 يقبض كذا ذكر المسئلة في مازون الاصل
 وذكر في وكالة الاصل ان له القبض بعض
 من الخنا قالوا ليس في المسئلة اختلاف القضاة

كذا في المتن

فما ذكر في المأذون محمول على ما إذا لم يكن
موقوفاً به فقدر على التقاضي وما ذكر في المأذون
محمول على ما إذا كان موقوفاً به وإن لم يكن
العبد بعد ما حجب عليه المولى أن يخرج المولى
عن ملكه فالخصم في ذلك المولى وهذه الآية
فالمسألة على التفصيل الذي ذكرنا فإنما هو
المشتري العبد فالخصم فيه هو المالك كذا في المصنف
وإذا كان العبد في التجارة فبإذن رجل يبيع
وقبض الرجل منه العبد ودفعه إلى المشتري فإن
المولى حجب على عبده فوجب له الرجوع إلى المولى
عقبا فالخصم في ذلك العبد ~~في رقبته~~ المشتري
المشتري البينة على العبد رد عليه وللمشتري أن
يحجب المشتري إلى أن يستوفي الثمن وإن لم يكن
في يد العبد المحجور عليه مال رد عليه ويرتد
بدئاً بالعبد المردود فيبيع ويعطى ثمنه
للمشتري فإن فضل من ثمن العبد المردود شيء
فهو لغرماء المحجور وإن نقص شارب المشتري
غرماء المحجور في رقبته فيبيع لهم جميعاً كذلك
في التنازل خاينة ولو أن المشتري لم يحبس العبد

المشتري بالثمن بل دفعه الى المحجور ثم جاء بعد
ذلك يطلب الثمن فهو اسوة لعندما المحجور في
رتبة العبد المردود وفي رتبة المحجور المردود
للمشتري بيته فذهب يمين المحجور حلف القاض
المحجور على البتات بالله لقد سلمه بحكم هذا البيع
ومائه هذا العيب كذا في المحيط البرهاني ولو ان
العبد المحجور لم ينكر العيب بل اقتربه بين يدي
المبايع فان كان عيبا لا يحدث مثله رده
القاضي على المحجور وان كان يحدث مثله
لا يصح لا رد عليه بقدره الا ان العبد
بعد من العيب لا يبقى خضا للمشتري فيجاء
المشتري المولى ويقم عليه البيعة بالعيب ويرد
العبد عليه كذا في المعنى وان لم يكن للمشتري
بيته واولاد ان يحلف المولى حلفه على العلم
فان نكل او اقترع عيب رد العبد على المولى
فبعد ذلك ينظر لكان العيب عيبا لا يحدث
مثله يصح الرد في حق عتق المحجور وان كان
عتيبا يحدث مثله وكذب عتق المحجور المحجور
والمولى فيما اقترابه من العيب يصح الرد في حقهما

دون العتق او ويباع العبد المردود في دينه
واعطى ثمنه للمشتري فان فضل شئ على ثمنه
الاول كان لغرماء المحرر كذا في التناظر خاتمة
وان نقص كان النقصان في رتبة المحرر الا
انه اذا بيع المحرر بدين من ثمنه لغرماء المحرر
فان فضل من ثمن المحرر شئ بعد قضاء دينه
كان الفاضل للمشتري وان لم يفضل فلا شئ
للمشتري وان لم يكن على العبد دين كان ثمنه
المردود في رتبة المحرر والراي يباعان
منه وان حلف الولي على العتق لم يرد الا
فاذا عتق المحرر الآن رد العبد ^{في الغن}

في الشهادة على العبد المازون برئيه او بغيره
العبد المازون خضم فيما كان من التجارة بل
الشهادة عليه ولا يعتبر حصة الولي كذا في
فناوى قاضيتان واذ اشترى شاهدان على
عبد مازون بغصب اغتصبه او بورعية
استهلكها او جدها او شهد واعليه باقراره
بذلك او شهد عليه ببيع او شراء او اجادة

والمرء العبد ذلك ومولاه غائب قيلت الشهادة
على العبد وفق القاضي عليه بذلك كذا في
المعنى ولو كان مكان العبد المازون عبد
محمود عليه وشهد شاهدان باستهلال
مال أو نقض اعتصبه حال غيبة المولى لا
شهادة ما ولا يقضى على العبد بشئ قالوا
المسئلة ان الشهادة لا تقبل في حكم يرجع الى
رجوع رتبة العبد اما قبل في حق حكم يرجع
الى السيد حتى اخذ به بعد العتق وكما يشترط
حضور المولى ههنا يشترط حضور العبد كذا
في الخبرين يرهاني ولو شهد الشهود على عبد
محمود بغير اوثان ودبغة ان شهدوا بمائة
ذئب الا بالاقبال وقبل الشهادة عليه ويقضى
بالنقص ان احضر المولى وفي ضمان اوثان
الوديعة والمضاربة لا يقضى حتى يعتق في قول
ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله كذا في فتاوى قاضي
وان كان الشاهدان شهدا على المحجور باقرا
بذلك والمولى حاضرا او غائبا لم يقض عليه
بشئ من ذلك حتى يعتق فاذا اعتق لزمه ما شهدا

كذا في التنازعانية ولو شهد واعليه بقتل
 رجل عمدا او قذفت او زنا او شرب خمر والعبد
 جاحد لا تقبل هذه الشهادة عند ابي حنيفة
 ومحمد رحمهما الله حال غيبة المولى وعند الجاهل
 رحمه الله تقبل ولو شهد واعلى اقرار العبد
 بهذه الاشياء حال غيبة المولى نعم لا يعمل فيه
 الرجوع عن الاقرار لا تقبل هذه الشهادة
 وفيما لا يعمل فيه الرجوع عن الاقرار كالشهادتين
 وحاد القذف تقبل كذا في المصنف ^{المع}
 والصبي الذي اذن له ابوه في التجارة يثبت
 ابيه بمنزلة العبد الماذون لسمع عن البيعة
 فيما كان من ضمان التجارة وان كان الاذن
 غائبا وكذا لك الخواب في المعتوه الماذون
 كذا في المصنف ولو شهد واعلى في ما ذون
 او معتوه ماذون بقتل عمدا او قذفا او شرب
 خمر او زنا ففي القذف والشرب والزنا لا تقبل
 شهادتهم وان كان الاذن حاضرا وفي القتل
 ان كان الاذن حاضرا تقبل شهادتهم ويقضى
 بالدية على العاقلة وان كان غائبا لا تقبل

ابو حنيفة

وَأَنْ كَانَ الشَّاهِدُ شَهِيدًا عَلَى إِقْرَارِ الصَّبِيِّ وَالْمَعْتُوهِ
بِبَعْضِ الْأَسْبَابِ الَّتِي ذَكَرْنَا لَا تَقْبَلُ الشَّهَادَةُ
سَوَاءً كَانَ الْأُذُنُ حَاضِرًا أَوْ غَائِبًا كَذَا فِي الذَّخِيرَةِ
وَأَوْ شَهِدَ عَلَى الْعَبْدِ الْمَازُونِ بِسُرْقَةِ عَشْرَةِ
دِرَاهِمٍ أَوْ أَكْثَرَ وَهُوَ مُجَدِّدٌ فَإِنْ كَانَ مَوْلَاهُ
حَاضِرًا قَطَعَ عَنْهُمْ جَمِيعًا وَإِنْ كَانَ غَائِبًا مِنْ
السَّرِقَةِ وَلَا يَطْعُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ
فِي الْمَقْنَى وَلَوْ شَهِدَ بِالسَّرِقَةِ أَقْلَ مِنْ عَشْرَةِ قَبْلِ
دِرَاهِمٍ كَانَ مَوْلَاهُ حَاضِرًا أَوْ غَائِبًا كَذَا فِي فَنَاءِ
رِشْتِمْزٍ وَعَلَى أَقْرَدِهِ بِسُرْقَةِ عَشْرَةِ
دِرَاهِمٍ أَوْ أَكْثَرَ وَالْعَبْدُ بِمُجَدِّدٍ قَضَى الْقَاضِي
عَلَيْهِ بِالضَّمَانِ وَلَا يَقْطَعُهُ وَإِنْ كَانَ الْمَوْسُ
حَاضِرًا كَذَا فِي أَمْنِيٍّ وَلَوْ كَانَ الْعَبْدُ مُجَرَّدًا عَلَيْهِ
بِشِبْهِ الشَّهَادَةِ عَلَيْهِ بِسُرْقَةِ عَشْرَةِ دِرَاهِمٍ أَوْ أَكْثَرَ
وَالْمَوْسُ غَائِبًا لَا تَقْبَلُ الشَّهَادَةُ وَلَا يَقْضَى
عَلَيْهِ إِلَّا بِالْقَطْعِ وَلَا بِالْمَالِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ
وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ كَذَا فِي لِحْطِ الْبَرْهَانِ حَتَّى
يَحْضُرَ مَوْلَاهُ فَيَقْضَى بِالْقَطْعِ وَرَدَّ الْعَيْنَ إِنْ
كَانَتْ قَائِمَةً وَلَا يَقْضَى بِالضَّمَانِ كَذَا فِي فَنَاءِ

قاضيان ولو شهدوا على اقراره بذلك فالتقاضي
لا يقبل هذه البينة ولا يقضى عليه بالقطع ولا
بالمال وان كان المولى حاضرا يريد بقوله
لا يقضى عليه بالمال في حق المولى حتى لا يتابع
رقبته فيه اما لو اخذ العبد به بعد العتق
كذابة في المحيط البرهاني ويقبل الشهادة على
الصبي المأذون وابعثوه المأذون لسرقه
عشرة دراهم وان كان المأذون غائبا وثلاثة
الشهادة على اقرارهما بالسرقه اصلا كذا
في التاتارخانية والعيانية
واذا اذن المسلم لعبد الكافر في
فاشترى خمر او خنزيرا فهو جائز ان كان
عليه دين او لم يكن ولو اشتهر به
او بايع كافرا بربوا فهو باطل ولو شهد عليه كان
بغصب او دعيته مستهلكة او بيع او اجارة او شهدوا
على اقراره بذلك وهو ومولاه يتكرن ذلك
فشهادهما جائزة استحضانا وكذا ذلك الصبي
الكافر ياذن له وصيه المسلم او جده اب ابيه
في التجارة وان كان العبد المأذون مسلما

ومولاه كافرا لم تجز شهادته الكافرين على العبد
بنتى من ذلك وان لم يكن عليه دين وان
شهد الكافر ان على العبد المحجور والوافر غصب
ومولاه مسلم قتها دهما باطله فان كان مولاه
كافرا قتها دهما جائزة واذا اذن المسلم لعبد
الكافر في التجارة فشهد عليه كافران بحضارة
خطا او بقتل عملا او بشرب خمر او بقذف
او شهد عليه اربعة من الكفار بالزنا وهو
ومولاه منكرا ان لذلك فالشهادة باطله وكذلك
ويكون اذا شهدا والمولى كافرا واذا اذن المسلم
لعبد في التجارة فشهد عليه كافران
بشرع عشرة دراهم او اقل قضى عليه بثمان
قتم وان كان المولى حاضرا او غائبا لم يقطع
ونحو ذلك العبد مسلما والمولى كافرا كانت
شهادتهما باطلة واذا اذن المسلم لعبد الكافر
في التجارة فشهد عليه كافران الكافر والمسلم
بدين اربعمائة درهم والعبد بمائة درهم
درهم دين للمسلم او كافرا قتها دهما عليه
جائزة وان كان صاحب الدين الاول مسلما

وَأَن كَانَ أَحَبُّ الدِّينِ الْأَوَّلِ كَافِرًا سَعَى فِي
الدِّينِ وَأَتَى كَانَ سَلَامًا بَعْدَ الْعَيْدِ وَمَا فِي يَدِهِ
فِي الدِّينِ الْأَوَّلِ حَتَّى يَسْتَوِيَ جَمِيعٌ بَيْنَهُ قَابَتْ
فَضْلُ شَيْءٍ هُوَ الَّذِي شَهِدَ لَهُ الْكَافِرَانِ لَكَ أَنْ
شَهِدَ الْمُسْلِمُ شَهِدَ الْمُسْلِمَ مُسْلِمًا عَلَى عَيْنِ وَافٍ
تَأْجِرَ بِالْفَرِيقِ وَالْمُسْلِمَ كَافِرًا بِالْفَرِيقِ الْعَيْدِ
وَيَدَى يَدَيْنِ الَّذِي شَهِدَ لَهُ الْمُسْلِمَانِ كَذَا فِي
الْمَقْنَعِ فَيَقْضَى دِينُهُ فَإِنْ بَقِيَ شَيْءٌ كَانَ الَّذِي
شَهِدَ لَهُ الْكَافِرَانِ وَلَوْ صَدَّقَ الْعَيْدُ الْأَوَّلُ
لَهُ كَافِرَانِ أَشْتَرُ كَانِي كَسِبَهُ وَتَمَرَّدَ كَانِي
شَهِدَ الْمُسْلِمُ وَلَوْ شَهِدَ الْمُسْلِمَ كَافِرًا سَعَى فِي
مُسْلِمَانِ تَحَاضًا وَلَوْ كَانَ أَرْبَابُ الدِّينِ ثَلَاثَةً
مُسْلِمَانِ وَكَافِرُ شَهِدَ لَكَافِرٍ مُسْلِمَانِ وَلَا
الْمُسْلِمِينَ كَافِرَانِ وَلَا أَحَدٌ مُسْلِمَانِ فَيُحِبُّ الْعَيْدُ
بَيْنَ يَدَيْنِ الَّذِينَ لَهُمَا بَيْنَةُ سَلَامَةٍ وَتَقَبُّلَانِ
بِضْفَيْنِ ثُمَّ أَخَذَهُ الْكَافِرُ بِنَاصِفِهِ الْمُسْلِمَ
الَّذِي لَهُ بَيْنَةُ كَافِرَةٍ كَذَا فِي الْمَقْنَعِ وَأَبْرَكَاتِ
أَحَدُ الْفَرَادِ سَلَامًا شَهِدَ لَهُ كَافِرَانِ وَالْآخَرَانِ
كَافِرَانِ شَهِدَ لِكُلِّ أَحَدٍ مِنْهُمَا كَافِرَانِ يَدَى

من المسلم فان بقي شيء بعد دينه كان بين الكافر
ولو كان العبد مسلما والمولى كافرا والعنبراء
رجلين احدهما مسلم شهد له كافران والاخر
كافر شهد له مسلمان والعبد يحسد ذلك
فان القاضى يطل دعوى المسلم الذى شهد
له كافرا ويبيع العبد للاخر فى دينه فيوفيه
حده فان بقي شيء من ثمنه فهو للمولى وكذلك
ان كان العبد مملوكا عليه فى هذا الفصل لذا فى
شرح الميسر ولو كان المولى مسلما والعبد
كافرا يحسد عليه فشهد له كافران لمسلم انه
عبد درهم وسهد مسلمان لكافر
ان يخصم له درهم قضى للكافر بالف درهم
ان كان المولى كافرا وبقي دين المسلم على العبد
باعت منه بوجاهة القاتل كذا فى المتن واذا اذ
المسلم لعبد الكافر فشهد عليه كافران
بدن له درهم لمسلم او كافرا قرارا وغضب
وتنبيه القاضى بذلك فباع العبد بالف درهم
فقضاهما التزوير ثم ادعى على العبد دين الف
درهم كانت عليه قبل ان يباع فان اقام على

ذلك شاهدين مسلمين فان القاضي يلخذ الالة
 من الغريم الذي شهد له الكافران فيدفعها الى
 هذا الغريم الذي شهد له المسلمان ولو كان
 الثاني كافرا اخذ منه نصف ما اخذ الاول
 قال ولو كان الاول كافرا وشاهد مسلمين
 والثاني مسلما او كافرا وشاهد كافرين
 فانه ياخذ من الاول نصف ما اخذه قال وانا
 اذن الرجل لعبد الكافر في التجارة مباح
 واشترى ثم اسلم فادعى عليه رجلان دين
 فجاء احدهما بشاهدين كافرين والآخر
 دينه كانت عليه في حال الكفر وميامه
 مسلمين عليه بثلث ذلك والمدعيان مسلمان
 او كافران والمولى مسلم او كافرا فثمها
 جائزة ولا شيء للذي شهد له الكافران
 العبد مستثنى ومولاه كافرا او مسلما وان
 العبد عن الاسلام والعياذ بالله ونشهد
 عليه مسلمان لكافرا او لمسلم بمال ونشهد عليه
 كافران لمسلم او كافرا بمال فثمها دة المسلمين
 جائزة وثمها دة الكافرين باطلة واذا اذن

الرجل لعبد الكافر في التجارة وهو مسلم أو في
شهادته عليه مسلمان لمسلم يد بين وشهد عليه بيان
لمسلم يد بين وشهد عليه مستان لمسلم يد بين
فان القاضي يبطل شهادته المستانين ويقضي
عليه بشهادة الذميين والمسلمين ثم بيع العبد
فبيده يد بين الذي شهد له المسلمان فاذا
أخذ المسلم حقه وبقي شيء كان للذي شهد
له الذم بين فان بقي شيء بعد دينه كان
للمولى كذا كذا لو كان المولى حربيا ولو كان
أهولا لمحمد حريين في المسئلة محالها فقص
بالرخصة على السيد وبيع فيه فيده بالذي
شهد له المسلمان ثم بالذي شهد له الذميين
أفضل بآية للذي شهد له الحربيان
من آيات أصحاب الدين كلهم امل ذمة والمسئلة
محالها لخاص في ثمنه الذي شهد له المسلمان
والذي شهد له الذميان فان فضل شيء فهو
للذي شهد له الحربيان ولو كان أصحاب
الدين كلهم مستانين لخاصوا جميعا في بينهم
ولو كان المولى مسلما أو ذميا والعبد حربيا

دخل بامان فاشتره هذا المولى من مولاه
واذن له في التجارة والمسئلة بحالها لم تجز
شهادة الحديبين عليه بشئ وانما دخل
الحرف دارنا بامان ومعه عبد فاذن له
في التجارة جازت شهادته المسامنين عليه
بالدين كما يجوز على مولاه كذا في شرح الميسر
ولو شهد لمسلم حريان بدين الف درهم
على عبد واحد حربي دخل دارنا بامان
وشهد لذمي ذميان بدين الف وشهد
لحزبي مسلمان بدين الف تتبع بان يكون
بين الحزبي والذمي نصفين فربما يند
المسلم نصف ما اخذه الحزبي كذا في المغني ولو
كانت شهود الذمي حديبين وشهود
ذميين والمسئلة بحالها كان الثمن بين المسلم
واخرى نصفين فربما اخذ الذمي نصف ما اخذ
الحزبي كذا في شرح المبسوط ولو شهد المسلمان
للذمي والذميان للحزبي واخرى بين المسلم
بين الذمي والحزبي نصفين فربما اخذ المسلم
نصف ما اخذه الحزبي كذا في المغني وازالحوا

العبد دين فقال مولا هو محجور عليه وقال القراء
 هو ما ذون له فالقول قول المولى فان جاؤا
 بتأهدين على الاذن فتشهدا أحدهما ان مولا
 اذن له في شراء البز و شهد الآخر انه اذن
 له في شراء الطعام فتشهدا جائرة وان كان
 لدي من غير هذين الصنفين كذا في شرح
 المدرط وكذا لو شهد أحدهما ان المولى
 قال لي اشتري البز و شهد الآخر ان المولى
 قال لي اشتري الطعام وبع تقبل الشهادة كذا في صريح
 القضاء بان شهد أحدهما انه اذن له في شراء
 البز يستند الآخر انه اذن له في شراء
 الطعام له ما باطله ولو شهد أحدهما انه رآه
 يشتري البز فلا يثبت فيه وشهد الآخر انه رآه
 يشتري الطعام فلم يثبت فيه فتبادلتا باطله ولو
 شهد انه رآه يشتري البز فلم يثبت فيه كان الشراء
 جائزا وكان العبد ما ذون له في التجارة

البز

المسوط

كذا في شرح المسوط
 في البيع العاقل انما يكون في البيع
 قال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمته الله عليهم

إذا اذن الرجل لعبد في التجارة فبائع جارية
أو غلاماً أو متاعاً غير ذلك بغير فاسد أو مقصود
المشتري فاعتق الجارية أو الغلام أو بائع ذلك
كله قد لك جائز به يغي من المشتري وعليه
القيمة في ذلك كله وكذلك ما اشترى
العبد من جارية أو غلاماً أو متاعاً غير فاسد
فاسد فقبضه فباعه من غير جاز كذا في الموطأ
البرهاني وإذا اشترى العبد من جارية
جارية أو غلاماً ما بغير فاسد أو مقصود فاعتق
الغلام أو الجارية عند الماذون فله ثبات
أجر العبد نفسه أو وهبت له هبة بغير ما
هل سلم للماذون قال إن تقدر ملك الماذون
في العبد والجارية بان بائع من غيره أو من
عنه حتى ضموا القيمة للبائع فإن الغلة تسلم
للماذون كذا في المغنّى سواء كان عليه دين
أو لم يكن كذا في شرح المبسوط وإن لم يتردد
ملك الغلام والجارية عنده بان رد العبد
أو الجارية على البائع ذكر أنه ترد الغلة على
البائع من مشايخنا من قال ما ذكر في الكتاب

انه زارد المازون الجارية او الغلام على البائع
 ثم غلة على البائع على قول ابى يوسف
 وعنه رحمهما الله قوله اعلى قول ابى حنيفة رحمه الله
 تسلم الغلة المازون ولا يرد لها على البائع
 لذات المعنى ثم على البائع ان يتصدق بها ولو
 كان العبد هو الذى باع الجارية او الغلام
 بيعا واسدا ثم اغل غلة عند المشتري ثم باعها
 المشتري بعتة له وعليه ان يتصدق بها
 ولو رد لها مع الغلة على المازون لم يتصدق
 المازون بشئ من الغلة وذلك فى المسئلة الاولى
 كذلك يشرح الميسوط واذ لم يتصدق بذلك
 المازون فذكر انه ان كان عليه دين
 فتمت من ذلك دين العتراء طاب للعتراء
 ذلك وان لم يكن عليه دين اخذه المولى
 قال الحب الى ان يتصدق بها كذا فى المعنى
 ثم هذا الذى ذكرنا اذا اجر العبد المشتري
 نفسه او وهب له هبة حتى كان من كسبه
~~فانما اذا اجره المازون فان الكسب~~
 يسلم للمازون على كل حال كذا فى التامر

ان شاء الله تعالى

البيط البرهانى

مكتبة جامعة القاهرة

وإذا اذن الرجل لعبد في التجارة فباع العبد
 تجارية سباعا فاسدا من رجل وقبضها الرجل ثم إن
 المشتري باعها من غيره ودفعها اليه فله هذه المدة
 لا يتخلو من أربعة اوجه اما ان باعها المشتري
 من الاجنبي او باعها من العبد المأذون ان
 اشترى ودفعها اليه ارباعها من المولى ودفع
 اليه او من عبد اخ ما ذون للمولى وعلى
 العبد دين اولاد من عليه فان باعها من الاجنبي
 ودفعها اليه فان البيع الثاني يكون جائزا
 ولا يكون نقضا للبيع الاول ويجب للمشتري
 من المأذون الثمن على الاجنبي وعلى غيره
 من المأذون القيمة لا اذون فاما اذا باع
 من العبد المأذون الذي اشترى من غيره
 اليه كان هذا نقضا للبيع الاول حتى لا يجب
 للمشتري على المأذون ثمن ويبرأ من ضمان
 سواء كان على المأذون دين اولاد من عليه
 كذا في المحيط البرهاني واما اذا باعها من مولى
 المأذون ودفعها الى المولى فهذا على وجهين
 اما ان يكون على العبد المأذون دين اولاد من

سواء كان على العبد
 دين اولاد من عليه
 كذا في التاتارخانيه
 ص

عليه فان لم يكن على المازون دين كان
نقضا للبيع الاول حتى لا يجب للمشتري
على المولى التهرب ويدين المشتري عن الضمان
فاما اذا كان على المازون دين فان البيع
الاولى من جائز حتى يجب الثمن للمشتري
على المولى وبغض المشتري من المازون فبما
الحاجة للمازون كذا في المعنى فاما اذا باع
من عبد احد المولى مازون ودفعها اليه
هل يكون نقضا للبيع الاول فهذا لا يخلو من
ثلاثة اوجه اما ان يكون عليهما دين او لا دين
عليه لا الى الاول ولا على الثاني او كان
عليه احد هما دين اما على الاول واما على
الثاني فان كان عليهما دين كان البيع جائزا
ولا يكون نقضا للبيع الاول وان كان على
احد المدين اما على الاول واما على الثاني
فانه لا يكون نقضا ايضا وان لم يكن عليهما دين
كان نقضا للبيع الاول متى دفعه الى العبد الثاني
الا انه متى دفعه الى العبد الثاني لا يبيح
المشتري من المازون عن الضمان ما لم يدفعه

الى المازون الاول او الى المولى وان لم يرد
العبد للاتحاد الجارية الى المازون ولا الى المولى
بقي المشتري ضامنا حتى لو هلكت الجارية في يد
العبد الثاني ضمن المشتري من المازون وفيما
الجارية وان باعها من المازون بحسب
له يد فيها اليه بقي ضامنا كذا في العاد
واياعها من مضارب المازون البانيه و جائز
وكذلك ان باعها من مضارب المولى وعلى
العبد دين او لادين عليه ولو باعها من ابن
المولى او ابيه او مكاتبه او ياعها ~~من المولى~~
لا ابن صغير له في عياله فهو كانه مولى للملك
لو ان اجنبيا وكل المولى بشرائها واشترى
او وكل المازون بشرائها او ما اشترى ~~من المولى~~
الجارية والامه وكما ان الثمن على العبد المشتري
ويرجع به العبد على الامر وللعبد على المشتري
قيمة الجارية فيكون القيمة قصاصا بالثمن
ويرجع العبد على الامر بما ادى عنه من الثمن
ولو كان المازون البائع هو الذي وكل اساقا
بشرائها من المشتري له فضل وقبضها فهو

البع الفاسد فكانت استتراها بنفسه وان كان
 المولى هو الذي امر رجلا بشراها له فخذوا
 المولى بنفسه سواء في الفرق بينهما اذا كان على
 اليد او لادين عليه وان قتلها الما
 في يد المولى فانه نقض للبيع وكذلك لو كان
 حذرا في اي قبيل البيع او بعده فوقع
 الجار او حدث بها عيب من ذلك وله
 منه حق مائت من مائة فهو في
 المولى هو الذي فعل ذلك
 ولاديه هو كذلك فان كان عليه
 دين فالموت غير متمكن من استردادها في هذه
 الامة فيكون هو كاجتي آخر فيما فعله عاقلة
 قيمة من ثلث سندين وان كان حدث العيب
 من فعله والموت من غير مائة المشتري
 قيمتها بسبب القبض وتضمن الرد عليه ويرجع
 على المولى بنقصان العيب في ماله حالاً وان
 وقعت في يد حفرها الما دون في دار من تجارة
 فمات او في يد حفرها المولى في ملكه لم يكن
 ذلك نقضا للبيع كذا في شرح المبسوط قال ابو حنيفة

فعلى

اذا حدث الموت
 من فعله صح

وابوابه عن رحمة الله اذا جاء الرجل بعبد الى
السوق وقال هذا عبيدي فبايعوه فقد اذن
له في التجارة فبايعه اهل السوق وكفارة
ثم ظهر بعد ذلك انه كان حراً او اسقته
كان على الذي امره بالمبايعه ان يرضيه
العبد ومن الدين كذا في المحرم
وفي شرح الطحاوي فان اقر الله انه كان
اذن له في التجارة فان العبد
وباع في الدين وان انكر الله
العبد في الدين شيء في الحال
عليه يخدم الاقل من قيمته ومن الدين
للعنماء كذا في التاوارخانية بخارفت
مالوقا هذا عبيدي اذنت له في التجارة
ولم يقتل باي من ذلك اهل السوق
انه كان حراً او عبيداً غير حتى يقتل عليهم
البيع بالدين فافهم لا يبرجعون على الامر بشي
وبخلاف ما اذا قل بايعوه هذا اذنت له
في التجارة ولم يقتل هذا عبيدي فبايعوه وكفارة
دين ثم اسقى او وجد حراً فانه لا يكون لهم

عن الجمع على الامن شي كذا في المحيط البرهاني
ثم في حكم العترة ولا فرق بين من سمع هذه المقالة
وعلم بها وبين لم يسمع ولم يعلم اذا كان الامر
غالب في ذلك في عامة اهل السوق كذا
في التمهيد لابنه ولو ان هذا الرجل متى جلد
في السوق قال هذا عبيدي فباعوه
نقد اربنت له في ذلك فباعوه اهل
في غير البن ثم طهرانه حرا و مستحق
ان يبيعه في غير البن ان يضمن المولى
الا في بيعة ومن الدين وكان قوله
في البن لغو من الكلام كذا في المحيط البرهاني
وان اذن لعبد في التجارة ولم يامر بمبايعته
ثم ان المولى امر بجل بيعته او فومبايعا ثم
بمبايعته فباعوه و قوم اخذوه او وقد علموا
بامر المولى فلحقه دين ثم استحق او وجد حرا
او مدبرا فللدين امرهم المولى بمبايعته عليه
الاقل من حصتهم من قيمة العبد ومن
دينهم واما الاخذون فلا شيء لهم على المولى
من ذلك ولو كان امر فومبايعا لهم

عبايعته في البر فبايعوه في غيره او فيه فهو
سواء الصمان واجب لهم على الفاروان
اقتبه الى السوق فقال بايعوه ولم يقل هو
عبدى فلحقه دين ثم استحق او وجد عبد
او مديرا لم يكن على الامر شي ولا كان الى
الى السوق فقال هذا عبدى فبايعوه
دبره ثم لحقه دين لم يضمن المولى
الغلام يسعي في الدين وكذلك لو كان
بعد الاذن ثم لحقه الدين
الاذن ثم بايعوه فلحقه دين ثم لم يضمن
منه شيء ولو جله به الى السوق فقال هذا
عبدى فبايعوه وقد اذنت له في التجارة
فبايعوه ثم استحق الزوجه حلا وانتهى
امرهم بمبايعته بعد ما ذون لم يكتب او
صبر ما ذون له في التجارة فلا ضمان على الامر
في ذلك ان علم الذين بايعوه بحال الامر
او لم يعلموا فان كان الامر مكتوبا جله بامته
الى السوق فقال هذه امسى بايعوها
فقد اذنت لها في التجارة فلحقها دين ثم علم

لها فذولدت في مكاتبته قبل ان ياتن لها
فلما قدم ما ان يضمنوا المكاتب الاقل من قيمته
منه ومن دينهم كذا في شرح المبسوط واذا
قال لاهل السوت هذا عبيدي فبايعوه فقد
ازنت له في التجارة فبايعوه فليحقر دينهم
استحق السيد الرجل وقد كان المستحق اذن
له في التجارة قبل ان ياتي الذي كان
في يد به فان العبيد باع فيه الا ان يقد
ان كان مدبر للمستحق ما ذوقا في التجارة فلما
ان يضمنوا الامر باقل من قيمته فتناو من الذي
اذا في المحيط ابرهاني ولو كان عبد محجورا
عنده نفعه فاتي به هذا الى السوت وقا هذا
عبيتي فبايعوه ثم اذن له مولاه في التجارة
فليحقر دين بعد ذلك لم يكن على الفارضمان
ولو كان تحقر دين الف درهم قبل اذن مولاه
له في التجارة والف درهم بعد اذنه فان
عبد الفار الاقل من الدين الاول ومن
نصف قيمة العبد واذا اتى الرجل بعبد الى

السوف فقال هذا عبد فلان قد وكلني بال
أذن له في التجارة وإن أمركم بمبايعته وقد
أذنت له في التجارة فبايعوه فاشتري ويا
فلحة دين ثم حضر مولاه وأذكركم التوكيل فالوكيل
ضامن الأقل من الدين ومن القيمة ولو
وجد السيد حراً أو استحق رجلاً وكان
لمولاه فالوكيل ضامن أيضاً ^{بذلك}
الموكل أن كان اقرب بالتوكيل ^{إلى}
أنكر التوكيل لم يرجع عليه بشيء ^{فإن}
بالينة وإن قال — هذا عبد بني رموس
في عيالي فبايعوه فلحة دين ثم استحق أو وجد
حراً ضمن الأب الأقل من قيمة العبد من
الدين وكذلك وصي الأب والجد فأم الأم
والأخ وما أشبههم فإن فعلوا شيئاً من ذلك
لم يكن عندهم وأولم يلحقه ضمان كذا في شرح
المبسوط وإذا اتى الرجل يصيب إلى أهل
السوف وقال — هذا ابني فبايعوه فقد أذنت
له في التجارة والصبي يعقل البيع والشراء فهو
وكف من ذلك دين ثم إن رجلاً أقام بيعة

ان هذا الصبي ابنه ولم يكن المستحق اذن له في
التجارة فانه لا يلزم الصبي شيء لاني الحال
يأمر ببلوغ بخلاف العبد المحجور حيث يوا^{خذ}
بضممان القربى - بعد العتق الا ان الغنم يجوز
في امره بلباية بدلينهم كذا في التاتار^{خانة}
والتاريخ بعد الى السوق فقال هذا عبدك
وهو من فانيوه فالحقدين ثم اقام رجل
يس له بطل عن المدبر الذي
يمان على العار من قيمة رفيته
سببه ولو قتل المدبر في يدي الله
استحق ضمن العار قيمته مديرا للغنم ولو الى
بجارية الى السوق فقال هذا امي بنا يعوها
فما هم الذين يحيط برقبها ثم ولدت ولدا فاحتما
رجل واخذها وولدها ضمن العار قيمتها
وقيمة ولدها فان كانت قيمتها يوم استحققت
اكثر من قيمتها يوم امدهم بما يعنها او اقل
ضمن قيمتها يوم استحققت ولو اقام العنار
البينة على المستحق ان قد اذن لها في التجارة
وقبل ان يغز او بعد ما عذرهم قبل ان يلحقه

دين بى من الضمان كذا فى شرح المبسوط

المعنى

فى جنابة العبد المأذون وجنابة عده وجنابة
وإذا جنى المأذون على صراوة بعد جنابة خطا
وعليه دين قتل لمولاه أدفعه بالجنابة
فإن اختار الفداء فقد ظهر العدم من الجنابة
فبقى حق العدماء فيه فيباع فى دينه
بالجنابة اتبع العدماء فى أن

الجنابة فباعوه فى دينهم إلا أن

الجنابة كذا فى شرح المبسوط ثم إذا

للغرماء بعد ما دفع إلى أولياء الجنابة لا يكون

لا ولياء الجنابة بعد ذلك أن يرجعوا على

المولى بشئ بخلاف ما إذا كانت الجنابة مع

المأذون قتل بحوق الدين وبيع المولى للزوجة

بعد ما دفع إلى أولياء الجنابة حيث يكون

لا ولياء الجنابة أن يرجعوا على المولى بقيمة

المأذون كذا فى المحيط البرهانى ولو جنى

عبد من عبيد العبد المأذون فقتل رجلا

حرًا أو عبدًا خطأ فإنه يخاطب العبد المأذون

بالذبح أو الفداء لا المولى كذا في المغني وإذا كان
للمأذون جارية من تجارته فقتلت فتبطل
طأفان بتاء المأذون دفعها وإن ساء فداها
إن كان عليه دين أو لم يكن فإن كانت
الجارية لنفسه وثمة الجارية ألف درهم ففداها
المأذون بعشرة آلاف فهو جائز في قياس
قولك لا حيلة رحمه الله ولا يجوز في قولها
أن كانت أعناية غملا فوجب القصاص عليها
لأن المأذون عنها جاز وأن كان المأذون
هو القاتل فصالح عن نفسه وعليه دين الأمير
عليه دين الأمير يحجز الصلح كذا في شرح المسبوط
وإذا بطل القصاص صلح عن نفسه ليس
لأن القاتل أن يقتل العبد ولا يرجع عليه
بشيء برأيه حتى يعتق ذلك كذا في
التأثير خاتمة ولو قتل العبد رجلا عدا وعليه
دين فصالح المولى على أن يجعل العبد لأصفا
الجنة نية بحقهم له يحجز وليس لهم أن يقتلوه
وقد سقطت القصاص ويبيع في الدين فإن فضل
نحو كان لصاحب الجناية والإفلا شيء له كذا في المغني

Handwritten text in Persian script, likely a continuation of the letter or a separate note, written in a cursive style.

ان يعلم بالجناية فانه يصير مختاراً للارش
 وان كان لا يعلم بالجناية فعليه قيمة العبد لا
 يكون الارش اقل من قيمة العبد قال
 فان لم يبيع العبد من الغرماء حتى جلد
 الجناية في قضاء قاضى فالقياس ان
 قيمته الغرماء رضى الاستحسان لا يضمن
 الغرماء قسداً او اذاجاذا دفع ولم يضمن استحساناً
 ان الغرماء ان يبيعوه بدينهم الا ان يفديه
 رب الجناية بالدين كذا في المحيط البرهان
 وقاب ابراهيمة واليوسف ومحمد رحمه الله
 عليهم ان حضر الغرماء وطلبوا البيع بدينهم وهو
 عند مولاه لم يدفعه بالجناية ولم يحضر
 الجناية يطلب حقه وقد افتر المولى والغرماء
 بالجناية واحتبروا بها القاضى لم يبيع القاضى العبد
 لاصحاب الدين حتى يحضر اصحاب الجناية
 فيدفعه اليهم او يفديه ثم يبيع للغرماء بعد ذلك
 حتى يتوفوا دينهم وان راي القاضى ان يبيع
 العبد للغرماء واصحاب الجناية عيباً فليبيع
 بجائز ولا شئ لاصحاب الجناية على المولى

فدفعه المولى الى اصحاب الجناية

ولا على العبد وقد بطلت الجناية كذا في العنق
فان يباعه القاضى من اصحاب الدين او من
غيرهم باكثر من الدين كان الفصل
الدين لصاحب الجناية وان كان ذلك الفصل
اكثر من قيمته العبد الا ان يكون اكثر من
ارش الجناية فحينئذ حق او ليل الجناية في مقدار
الارش وما فضل عن ارش الجناية فهو للمولى
وكذا لك ان يباع المولى بامر الله تعالى فكذا
القاضى سواء كذا في شرح الميسوق
ما اذا باع المولى بغير امر القاضى باكثر من قيمته
العبد وهو لا يعلم بالجناية باذنه باع العبد
بخمسة الاف درهم وقيمة العبد ثمانمائة
الف درهم اذا قضى دينه الف درهم وبقي
في يد المولى اربعة الاف فانه يعطى لاميته
الجناية قدر قيمة العبد الف درهم وان كان
ارش الجناية اكثر من الف درهم والباقي
وذلك ثلثة الاف درهم يكون للمولى وبخلافه
ماله كان صاحب الجناية حاضرا ودفع العبد
الى ولى الجناية فرباع القاضى العبد بعد دفع

الى صاحب الجناية بدين الغنماء وكان المثل
أكثر من دين العبد وقضى من ذلك دين
العبد فان الباقي من الثمن لأصحاب الجناية
وان كان الباقي أكثر من أرش الجناية
فإن كان للمولى من ذلك شيء كذا في الثالثة
قال ابن حنفية والى يوسف ومحمد رحمته الله
بهم إذا كان العبد ما ذوقنا في التجارة فقتله
جل عبد المولى قاتله القصاص للمولى ولا شيء
للمولى سواء كان على العبد دين أو لا
دين عليه فإنه صاحب القاتل من الدم على
دراهم أو دينار أو شيء من العرض قليل
أو كثير في سلحة جائز فيمتوئى من ذلك يوم
رافق القصاص ما لا يعلق حق الغنماء
بالمال إن كان بدل الصلح دراهم أو دنانير
اقتضوه من دينهم لأنه ليس حقهم وإن كان
عرضا أو عبدا بيع لهم في دينهم إلا أن يفديه
المولى بجميع الدين هذا إذا قتل العبد المأذون
عما وعليه دين أو لا دين عليه وأما إذا
لم يقتل العبد المأذون ولكن قتل عبدا من

كتب الماذون فان لم يكن على الماذون
 دين فلمولى ان يستوفى القصاص ولا يكون
 للعبد ان يستوفى القصاص كذا في المعنى
 فان صالح العبد الماذون عنه ان يتصاص
 على مال مع القاتل هل يجب ذالصلح له ان يرضى
 رحمه الله هذا في ظاهر الرواية وحلى عن
 الفقيه ابى بكر البجلي رحمه الله انه قال
 يقول بانه يجب ان يكون المسئلة على رضى
 على قياس الوصى فان الرضى اذا اقامت
 قصاص وجب لليتم في الشجر به روايتان
 في رواية لا يكون له ذلك فعلى قياسه
 الرواية يجب ان لا يجوز الصلح به الماذون
 وفي رواية احتدى قال في الوصى له الصلح
 فعلى قياس هذه الرواية يجب ان لا يجوز
 الصلح من الماذون كذا في المحيط البرهاني
 فاما اذا كان على الماذون دين قل الدين
 او كثر فانه لا يكون للمولى ولا للمعتل ولا
 للعبد القصاص لا على الاثنا عشر ولا على
 الاجتماع كذا في المعنى وعلى القاتل فيه القصاص

كان على الماذون
 دين كثير او قليل فلا يصح
 على القاتل وان اجتمع على
 المولى والغرماء
 وعلى المعتل في كذا
 نص في

في الله في ثلث سنين الا ان يبلغ القيمة عشرة
 الاون، فحينئذ يتقص منها عشرة لئلا في شرح
 النبي وطه وقال اي يوسف ومحمد رحما الله
 اجني تبيد رجل جنابة فقتل رجلا خطأ
 له مولاه بعد ذلك في التجارة وهو
 يعلم بالجنابة او لا يعلم فاشترى العبد بعد
 ذلك وباع فحقه دين فانه لا يكون هذا من
 المولى احتيا للقاء ويقال للمولى بعد هذا
 اما ان تدفع او تقدي بالارش لأصحاب الجنابة
 بيع العبد بدينه الغرماء ولم يكن لاحد على
 المولى سيد وان لم يقدر وان لم يقدر ودفع العبد
 ان ائتمت الجنابة كان للغرماء ان يشعروا العبد
 شيعه يوم دينهم الا ان يقضى أصحاب الجنابة دينه
 الغرماء فان قضاوا دين العبد او لم يقضوا
 وبيع العبد كان لهم ان يرجعوا على المولى
 بالافضل من قيمة العبد ومن الدين كذا
 في المغني بخلاف ما لو استخدمه المولى وهلك
 من الاستخدم فان المولى لا يضمن الاولاد
 الجنابة شيئا ~~مما~~ الاولاد ما لو اذن له في التجارة

ويكون ذلك لغاير العبد

فان فني من
 من ماله من
 من ماله من

كذا في التمارين

فلهذا دين ترحي بعد حقوق الدين ووقع المولى
 العبد الى اصحاب الجناية شرع العبد بعد الدين
 بدين العتق وما لا يكون لاصحاب الجنابة
 ان يبيعوا على المولى بشئ وكل جناب عر
 فيما اذا جنى فاذن له المولى في الجنابة
 بعد الجنابة فهو الجنابة اذا جنى وهو ياتى
 ولا يمس عليه دين فلهذا يجزى الى حتى
 المدين ودفع بالجنابة شرع العبد بدين العتق
 كان لاصحاب الجنابة الرجوع على المولى
 للعبد كما لو اذن له في الجنابة بعد الجنابة
 وكحه دين وبيع بالدين لكذا في التاتارخا
 قال فان كان المولى اذن له في الجنابة
 وفيه الف درهم وكحه دين الف درهم
 ترحي جنابة فان المولى يدفع عتق ببلجنابه
 فاذا دفع وبيع بدين العتق لا يكون لاصحاب
 الجنابة ان يجمعوا على المولى بقيمة العبد
 بخلاف ما لو كانت الجنابة سابقة على الدين
 فاهم يجمعون على المولى بقيمة العبد لذلك
 المحيط البرهاني وان كان كحه الف درهم قبل

كذا في المغني
 وكذلك لو آراه بيع وشتر
 بعد الجنابة فلم يمس فكونه غنة
 الخى بمنزلة التصرح كذا بالاذن
 في النجاسة كذا في كذا

الجناية والتمرد هم بعد الجناية وبقيته الت
 درهم ثم دفع العبد بالجناية بيع الدينين
 جميعا فان بيع ارغلاه اصحاب الجناية بالدينين
 انهم يرون على المولى بصف القيمة وهو
 حاجة اصحاب الدين الاخذ كذا في شرح المبسوط
 ولذلك اجواب فيما اذا جنى العبد جناية خطأ
 ثم رآه المولى ثم ذلك يبيع ويشترى منك
 ولم ينهه كان الجواب فيه كاجواب فيما لو
 له الجاني في التاتار خانية واذا استل
 المازون او بجي رجلا خطأ ثم اقر عليه المولى
 بدين فهذا لا يكون منه اختيار للقاء وان
 كان عاا بالجناية وقت الافراد يقال اما
 لو تدفع او تقدر فان فدى لاصحاب الجناية
 بيع العبد بالدين للغير مائة ولا يبقى للمولى
 منها على المولى سبيل وان لم يفده ودفع
 الى اصحاب الجناية فان الغرماء يبيعون العبد
 بدينهم الا ان يفديه اصحاب الجناية كذا في المغني
 ثم يرجع وفي الجناية على المولى بقيته كذا في شرح
 المبسوط ولو كان المولى اقر عليه رجل خطأ ثم اقر

كذا في المغني

للمولى

يقتل

عليه يقتل رجل خرقا وكذب اولياء الجنا
الاولى في اقراره بالجناية الثانية فانه يقال
للمولى ادفع العبد اولى اولياء الجنا بقرنه او
افده بديتها فالادفع العبد اليها مع اولياء
الجناية الاولى على المولى بنصف ثمنه او بد
فرق بين هذا وبينها اذا كان على العبد رب
معروف او ثبت باقرار المولى المحيطين
فاقر المولى بالجناية على العبد او بدين احده
فانه لا يصح اقراره كذا في المحط الى
ولو قتل العبد رجلا عدا له دين فصح
المولى صاحب الجناية منه كما عتمة العبد
فان صلح لا يتخذ على صاحب الدين ولو
ليس لصاحب الدين ان يقتله بعد ذلك ابيع
العبد في دينه فان بقي من ثمنه شئ بعد
الدين كان لاصحاب الجناية وان لم يبق
من ثمنه شئ فلا شئ لصاحب الجناية على
المولى ولا على العبد في حال رقة ولا بعد
العتق ولو لم يصح ولكن عند احد وليي الدم
فان المولى يدفع نصفه الى الاخر او يقديه

١٠٠
 ثم يباع جميع العبد في الدين ولو اقر العبد
 انه قتل رجلا عمدا وعليه دين كان مصدقا
 في ذلك صدقة المولى او كذبه وان عفى
 عني اثم الجناية بطلت الجناية كلها فيباع
 في الدين ~~الا~~ ان ينفذ به المولى بجميع الدين
 فان فاته وقد صدق العبد بالجناية
 لم يدعوا له في الذي لم يعف عنه وان
 كان كذبا في ذلك فالعبد كله للمولى اذا فاته
 ما ذكره كذا في شرح المبسوط في شرح الطحاوي
 واذا قتل العبد لما ذون له في التجاره رجلا
 وكان عليه دين فان حضر الغرماء واصحاب
 الجناية ^{تتبع} اصحاب الدين في يدي
 اصحاب الجناية فيبيعونه في دينهم فياخذون
 قدر الدين وما فضل من الثمن يكون لاصحاب
 الجناية هذا اذا حضروا جميعا فان حضر
 اصحاب الجناية او لا كذلك يدفع اليهم
 ولا ينتظر اصحاب الدين ولو حضر اصحاب
 الدين او لا فان علم القاضي بالجناية فلا
 في دينهم وان لم يعلم فباعه بطل حق اصحاب

فان اتاخمى يدفعه الى المولى

خاتمة

الحناية ولا ضمان على المولى لذاني الثنا وختا
واذا وجد المازون في دار مولاه فقبلا فلا
عليه فذمه مديروا أن كان عليه دين كان
على المولى في ماله حالا الاقل من يمته وم
دينه بمنزلة ما لو قتل المولى القتيلا مديرا و
عبد من عبد المازون قتيلا في دار المولى
ولا دين على المازون فذمه مديروا و
على المازون دين يحيط بقيته وكسبه قبل الم
قيته في ماله في ثلث ستين في قيا
الى حنيفة رحمه الله وفي قولهما عليه قيمته حالا
وان كان الدين لا يحيط بجميع ذاك كانت
القيمة حالة في قولهم جميعا بمنزلة ما ان
المولى بيده كذا في شرح المبسوط اسر الم
العبد المازون واحذروه ثم ظهر المسلمون
عليه فاخذ مولاه وكان عليه حناية او دين
عاقبة الحناية والدين وكذلك لو اشتراه
رجل واخذ مولاه بالثمن وان لم ياخذه
مولاه عاد الدين دون الحناية واذا بيع
العبد بالدين قيل يعوض الذي وقع العبد

في سهمه من مال بيت المال كما لو كان العبد
 مدبرا او مكاتباً وقتل لا يعرض كما لو دفع
 العبد المدين بالجنابة ثم بيع بالدين ولو
 لم يشتريه كان العبد اسم وبطلت الجنابة
 دون الدين وكذا انك لو ادخل الكافر العبد
 دارنا بلمان عار الدين ولا سبيل لمولاه عليه
 لعائت تري به مولاه لم يعيد الجنابة وعاد
 الدين كذا في المغني ولو وجد المولى قتيلا
 في يد السيد المازون كانت دية المولى على
 عاقلة في ثلث سنين لو رثته في قياس قول
 أبي حنيفة رحمه الله وفي قولهما دمه هدر
 ولو وجد العبد قتيلا في دار نفسه ولاديه
 عليه فدمه هدر وان كان عليه دين فعلى
 المولى الاقل من قيمته ومن دية حاله في
 ماله بمئزره ماله وجد قتيلا في دار اخرى
 للمولى وذكر في المازون الصغيران هذا السحق
 سواء كان عليه دين او لم يكن ولو وجد الغريم
 الذي الدين قتيلا في دار العبد المازون
 كانت دية على عاقلة مولاه في ثلث سنين

وكذلك لو كان القتل عبد للغير كانت قيمته
على عاقلة المولى في ثلث سنين عبده في
ذلك كعبد غيره وإذا اذن المكاتب له في
التجارة فوجد في دار المادون قتل وعمل
دين أو لادين عليه فعلى المكاتب قيمة فيه
لأولياء القتل في ماله جالا بمنزله ما لو وجد
قتيل في دار أخرى من كس المكاتب
كان الذي وجد قتيلا في دار الغير
المكاتب كان دمه هديما كما لو وجد قتيلا
في دار أخرى له وأبو حنيفة رحمه الله يفرق
بين المكاتب والحر في ذلك ولو كان المادون
هو الذي وجد قتيلا في داره كان
المكاتب الاقل من قيمته ومن قيمة المادون
في ماله حالا اعتماد المادون كذا في شرح المبسوط
وإذا اذن الرجل لابنه الصغير في التجارة أو
حبس منها وهو يعقل البيع والشراء فهو ما ذوت
له في التجارات كلها مثل العبد المادون
عندنا كذا في شرح المبسوط والمنشبه

وإذا اذن الرجل لابنه الصغير في التجارة أو حبس منها وهو يعقل البيع والشراء فهو ما ذوت له في التجارات كلها مثل العبد المادون عندنا كذا في شرح المبسوط والمنشبه

١٠٤
 بالعبد المأذون بفيدان ما ثبت في العبد
 الاحكام يثبت في حقه فلا يتقيد تصرفه
 ببيع دون نوع ويصير باذنه بالسكوت كما
 كان في السيد ثلاثة العارية يريد به انه
 بيع بل معنى البيع والشراء بان عرفت ان البيع
 سالب للملك والشراء جالب وعرف الغبن
 الذي هو ان الذين الفاعل لا نفس العبارة
 في البيع وكذا الوصي اذا اذن للصغير
 في البيع هو يعقل البيع والشراء كذا في الفقه
 وفي المجدى يجوز للرجل ان ياذن لعبد
 ولائته بالغبن او غير بالغبن في التجارة
 بل ان يعقل البيع والشراء ويعرف التجارة
 كمثل في السراج الوهاج والتصرفات انواع ثلثة
 صار محض كالطلاق والعتاق والهبة والصدقة
 فلا يملك الصبي وان اذن له الولي ونافع محض
 او قبول الهبة والصدقة فيملكه بغير اذنه
 وداثر بين النفع والضرر كالبيع والشراء والاجارة
 والسكاح فيملك بالاذن ولا يملك بدونه كذا في
 الكفاية وولي ابوه ثم وصى الاب ثم المجد

والشيخ العبد المأذون بفيدان ما ثبت في العبد
 الاحكام يثبت في حقه فلا يتقيد تصرفه
 ببيع دون نوع ويصير باذنه بالسكوت كما
 كان في السيد ثلاثة العارية يريد به انه
 بيع بل معنى البيع والشراء بان عرفت ان البيع
 سالب للملك والشراء جالب وعرف الغبن
 الذي هو ان الذين الفاعل لا نفس العبارة
 في البيع وكذا الوصي اذا اذن للصغير
 في البيع هو يعقل البيع والشراء كذا في الفقه
 وفي المجدى يجوز للرجل ان ياذن لعبد
 ولائته بالغبن او غير بالغبن في التجارة
 بل ان يعقل البيع والشراء ويعرف التجارة
 كمثل في السراج الوهاج والتصرفات انواع ثلثة
 صار محض كالطلاق والعتاق والهبة والصدقة
 فلا يملك الصبي وان اذن له الولي ونافع محض
 او قبول الهبة والصدقة فيملكه بغير اذنه
 وداثر بين النفع والضرر كالبيع والشراء والاجارة
 والسكاح فيملك بالاذن ولا يملك بدونه كذا في
 الكفاية وولي ابوه ثم وصى الاب ثم المجد

وكذا اذا اذن للصبي في التجارة
 وهو محض النفع والضرر كذا في الفقه

اب الاب ثم وصيه ثم الوالي او القاضي او
 القاضي فاما الامم او وصي الام فلا يصح
 الاذن له في التجارة كذا في الكافي ولا يجوز اذن
 الام والعصم والامخ ووالي الشرط الى الذي
 لم يوك القضاء كذا في المغني واخته وعمه
 وخالته كذا في خزانة المقتين واذ اصح الاذن
 للمعي في التجارة يصير هو بمنزلة المالك
 يدخل تحت الاذن كذا في الذخيرة
 الفناوي الاب اذا اذن لابنه في التجارة
 فاشترى احدهما من صاحبه يجوز وفي الوا
 لا يجوز ان سماعة اذا اذن الرجل لابنه
 التجارة وهما صغيران ثم امر رجلا بان يتي
 من احدهما شيئا لا يصح اذا كان هو المعبر
 عنهما واذا عبر عن احدهما والانيف مجاز كذا
 في التاتارخانية واذا اشترى الصبي المأذون
 عبدا فاذن له في التجارة فهو جائز كذا في شرح
 المسبوط واذا باع الصبي شيئا من ماله او اشترى
 لنفسه شيئا قبل الاذن وهو يعقل البيع والشراء
 سيفقد تصرفه عندنا وينفذ باجازه الولي

يجوز ان يواجر نفسه ان سماعة
 اجبر ادان بيع ما درشت عقارا
 كان او منقولا كما يجوز ذلك للمحرر
 البائع كذا في التاتارخانية

وكذلك الصبي الذي يعقل البيع والشراء اذا قل
عن غيره بالبيع والشراء فباع واشترى جاز عند
علمائنا رحمهم الله كذا في المحيط البرهاني وهو
له ان يواحد نفسه وان يساخر نفسه اجزا وان
يسبع بما وراث عقارا كان او متقولا كما يجوز ذلك
للحد كذا في المغني وليس له ان يكاتب مملوكا له
كذا في الاثاار خانية وكذلك العتق على مال
لا يقع منه الصبي ولا من الولي ولو اجازة الصبي
بعد لم يجز وكذا لك لو فله اجني بخلاف
ما لزوج الوصي امته او كاتبة عبده فاجازة
الصبي بعد ما كبر فهو جائز كذا في شرح المبسوط
ولا يملك تبرع عبده كذا في الجوهرة النيرة
ولا يملك ابيه ووصيه وكذا لك لو كبر الصبي
فاجازة لم يجز كذا في شرح المبسوط وكذلك
ليس له ان يزوج امته عند ابي حنيفة ومحمد
فيهما اذ ذكروا عند ابي يوسف رحمه الله ذلك
كذا في المحيط البرهاني وان كان الاب والوصي
يملكان ذلك كذا في شرح المبسوط ولا يزوج
امته من عبده عند الحل كذا في فتاوى قاضينا

و ليس له الادوية الصغرى في
ورث عن امه كذا في الذخيرة

ولو زوج هذا الصبي عبده امته او فعل ذلك ابوه
او وصيه لم يحيد عنه فاولستوى في ذلك ان كان
على الصبي دين او لم يكن ولو كان للصبي امرأة
فخلعها ابوه او اجنبى او ظلمها او اعتق عبدا
ثم اجازة الصبي بعد ما كبر فهو باطل وان كان
حسن كبر قد اوقعت عليها الطلقة الذى اوع
عليها فلان او قد اوقعت على العبد ذلك
العتق الذى اوقعه فلان وقع الطلاق وانما
كذلك شريح الميسوط في السفناتى وفي
الاب والوصى يملكان في مال من يملك
العبد المأذون من اجتاز الضيافة السيرة
والصدق كذلك في التانار خانية وليس
اللام ولاية التجارة فيما ورث عن امه كذلك
المنحيرة واذا باع الصبي وهو يعقل البيع عبد
من رجل بالف درهم فقبض الثمن ودفع العبد
فرض من رجل للمشتري ما ادركه في اليد من
درهم فلا سحق العبد من يد المشتري فان كان
الصبي ماز وارجع للمشتري بالثمن ان شاء على
الصبي وامن شاء على الكفيل وان كان الصبي

محمدا عليه فالضمان عنه باطل وان كان الثمن
بدل ملك في يده او استهلكه وان كان قائما
اجيبه في يده اخذه المشتري وان كان الرجل
ضمن للمشتري في اصل الشراء وضمنه قبل ان
يدفع الثمن الى المشتري ثم دفع الثمن
على لسان الكفيل ثم استحق العبد من يده
فالضمان بمان ويناخذ المشتري ^{الفضل} الثمن كذا في
شرح المله ^{رجل} الصبي الماذون اذا باع عبدا
مورثا فهو على وجهه اما ان يباعه بمثل قيمته
او باكثر من قيمته مقدار ما يتغابن الناس في
مثله او لا يتغابن او باقل من قيمته بحيث
يتغابن الناس في مثله وفي هذه الوجوه جازية
عندهم جميعا واما اذا باعه باقل من قيمته
بحيث لا يتغابن الناس في مثله في هذا الوجه
اختلاف الروايات عن ابي حنيفة ذكر في
لسان الشيخ الماذون انه لا يجوز في قول ابي حنيفة
وابي يوسف ومحمد رحمهم الله وذكر في بعض النسخ
لا يجوز في قول ابي حنيفة رحمه الله ولا يجوز
في قول ابي يوسف رحمه الله فصار عن ابي حنيفة

رحمه الله في المسئلة روايتان كذا في المعنى و
باع من الاجبي باقل من قيمته مقدار ما لا يتفق
الناس فيه يجوز عند ابي حنيفة رحمه الله
باتفاق الروايات وعند ما لا يجوز كذا في
الناخير هذا باع من الاب واما ان يباع من
وصيه ذكر انه لو باع بمثل القيمة او بالكثر او
باقل مقدار ما يتغابره الناس فيه انه يجوز
قالوا يجب ان يكون الجواب ~~قوله~~ الفصل
وعلى الخلاف ان كان للصغير فيه منفعة
ظاهرة بان يباع بكثر من القيمة عند ما لا يتفق
الناس في مثله يجوز في قول ابي حنيفة وابي
رحمهما الله ولا يجوز في قول محمد رحمه الله
على الخلاف في هذه الصورة في الجامع النير
كذا في المحيط البرهاني وان لم يكن الصغير فيه
منفعة ظاهرة بان يباع بمثل قيمته او باقل
من قيمته بحيث يتغابره الناس في مثله فيقول
قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله لا يجوز كما
لو باع الوصي مال الصغير من نفسه واما على
قول ابي حنيفة رحمه الله يجب ان يكون المسئلة

في روايتين هكذا ذكر شيخ الاسلام رحمه الله
 المسئلة في شرحه كذا في الغنى وان اقر الصبي
 بفحص الثمن الذي وجب له على ابيه او على وصيه
 احيى الله الروايات في هذا الفصل ذكر في بعضها
 انه يجوز ذلك وفي بعضها انه لا يجوز قال
 شيخ الاسلام في شرحه يجب ان يكون
 اختلاف الرواية في الاقرار على قول ابي حنيفة
 رحمه الله على موطئهما فالأقرار للاب الوصي
 لا يجوز كذا في التتارخانية ويصح اقراره بما
 يدين من كسبه كذا في السراج الوهاج وفي
 ضاهر الرواية كما يجوز اقراره فيما اكتسبه يجوز
 يادونه عن ابيه وفي رواية الحسن عن
 ابي حنيفة رحمه الله لا يجوز اقراره فيما ورثه
 عن ابيه كذا في شرح المبسوط ولا يجوز اقراره
 بقبض ماله من الوصي ودفع الوصي ماله اليه
 بعد الاذن جائز كذا في التتارخانية
 واذا اقر بين التجارة صح اقراره كذا في الخيرة
 ولو اقر انصبي المأذون بقبض او استهلاك
 في حال اذنه او اضافته الى ما قبل الاذن

واذا باع من الابن باق من قيمته مقدار
 ما لا يتجاوز الكسب فيه يجوز له ان يبيع
 ما يتجاوز الروايات وعند مالك لا يجوز
 كذا في الخيرة ص

جاء أقراؤه بذلك وكان مواظبا به في الحال
كذا في شرح المبسوط في الغتابة ولو اذن له
الوصى فافترس على أبيه أو اقترع فيه
الأذن جاز وكذا لو تصرف في شركة
أبيه يجوز الأذن في رعاية كذا في التاتارخانية
وإن اقترع من أدور دبعة استرأ لها في حالة
في حالة الحجب فكذلك الجواب عند أبي إسحق
رحمه الله وعند محمد رحمه الله أن المقر
له في الإضافة وفي كونه مودعا لا يرد
به للحال كذا في فتاوى قاضيان والمعتوه
والمعتوه الذي يعقل البيع والشراء بمنزلة القابض
يصير ما ذونا باذن الأب والوصى والوصى
دون غيرهم وحكمه حكم الصبي كذا في خزانة
المفتين وإن كان المعتوه لا يعقل البيع والشراء
فإن له أبوه أو وصيه في التجارة لا يصح ولو
أذن للمعتوه الذي يعقل البيع والشراء في التجارة
أبنته كان باطلا كذا في شرح المبسوط وإذا
أذن لابنته الكسيرة المعتوه في التجارة فالجواب
فيه كالجواب في الصبي إن كان ممن يعقل البيع

ثم يصح الاذن وان كان ممن لا يقبل البيع
 والمسترا لا يصح الاذن وهذا اذا بلغ مئوفا
 وما اذا بلغ عاقلا ثم عده فاذا له الاب في
 الجادة قل يحج اذنه كان الفقيه ابو بكر السليحي
 رحمه الله يقول لا يصح اذنه قياسا وهو قول
 ابي يوسف رحمه الله ويصح استحسانا وهو قول
 محمد بن اسمعيل كان الفقيه ابو بكر محمد بن ابراهيم
 الميداقي يقول لا يصح اذنه قياسا وهو قول
 ابن رحمه الله ويصح استحسانا وهو قول علمائنا
 الثلاثة رحمهم الله وعلى هذا اذا بلغ عاقلا ثم
 جاز كذا في الدعوى وحاصل الخلاف راجع
 الى انه متى عده او جن بعد ما بلغ عاقلا هل
 يعز ولا يته الاب عليه ثانيا فعلى قول علمائنا
 على ما يقول الفقيه محمد بن ابراهيم الميداقي
 يعود وعلى قول زفر رحمه الله لا يعود وعلى
 ما يقول الفقيه ابو بكر السليحي رحمه الله لا يعود
 في قول ابي يوسف رحمه الله وانما يعود الولاية
 الى القاتن او السلطان وعلى قول محمد رحمه الله
 يعود الولاية الى الاب كذا في الغنى وهذا

كذا في الذخيرة ٢٠

المعيط ابراهيم

بخلاف ما ذهب اليه الا ان لا يثبت
 للاذن ولاية التصرف انما يثبت له ولاية الترويج
 لا غير كذا في المحيط البرهاني ما اذا اذن البحر
 لابنه في التجارة وهو صغير او معقود الا انه يملك
 البيع والقسط او اذن له وعيه ثم ان الاب او
 الوصي اقر على احد مما بين اوسع او ضراء او
 اجارة او ورثة او مضاربة في يد اذن من
 او غير ذلك مما في يد او جنابة فان الاب او
 لا يصدق ان على شيء من ذلك ان لا يملك
 الصبي او المعقود وكذلك الاب او الوصي
 على عبد ماذون لهذا الصغير التجارة
 بالدين او بالجنابة كان اقر له بالمال او
 الصبي الماذون او المعقود على عبد ماذون
 له في التجارة بالدين او بالجنابة اربعين فدية
 كان اقر له جائزا كذلك في التامار خانية
 وكل من له ولاية التصرف والتجارة في مال
 الصغير فله ولاية اذنه في التجارة وكذلك
 له ولاية اذن عبد الصغير اذا ثبت هذا فثبت
 الاب اذا اذن لعبد ابنه الصغير في التجارة

جائز وكذا وصى الاب بعد موت الاب
كذا في النخبة وأجد بعد موت الاب اذا اراد
ولم يكن له وصي من جهة الاب يصح اذنه وآما
اذا اراد الاب حيا فانه لا يصح اذن المجد وكذا
ان كان له وصي الاب لا يصح اذن المجد وهذا
عندنا لذا في المعنى واذا اذن القاضي لعبد
اليتم في التجارة وليس له ان يصير وصي الاب جاز
اذن المصطفى كذا في النخبة ومتى صح اذن
الاب ار الوصي او القاضي ولحق العبد دين
رباع رقبته في دين التجارة عندنا كذا
في التناذخانية ولو ان امرأة ماتت واوصت
ابن مملوك وتركته ابنا صغيرا ليس له اب ولا وصي
الاب ولا جد وتركته امرا لا ميراثا له ولا
الصغير فاذا اراد الوصي لعبد من عبده الذي
ورثه من الام لا يصح كذا في صفوان القضا
واذا قال القاضي لعبد اليتم اجتر في الطعام
خاصة اوقال يجتر في البز خاصة فانه يصير
العبد مملوكا ونال في التجارات كلها كما قال المولى
ذلك للعبد كذا في المعنى وكذلك لو قال

له القاضي الجهر في البرخامة ولا يقد الى
 فاني قد جهرت عليك ان تعدوه الى غيره
 ما دون له في جميع التجارات وقول القاضي
 ذلك باطل كذلك في شرح المسومة واول العبد
 تصرف فله بذكر ديون من التجارة التي
 له القاضي في ذلك ومن التجارة التي لم ياذن
 له القاضي في ذلك، وخاصة ارباب الديون
 الى القاضي فباطل ديون العبد التي حقت
 من تجارة لم ياذن له القاضي في ذلك فانه
 لا ينفذ تصرفاته بعد ذلك في ذلك النوع ولو
 قضاه بعد ذلك الى قاضي آخر لا يكون
 لذلك القاضي ان يبطل قضاءه كما في سائر
 المجتهدين وكذلك لو قضى القاضي تجارة
 في الانواع كلها واشتد ديون جميع القضاة
 نفذ قضاؤه ولا يكون لقاضي آخر بعد ذلك
 ان يبطله كذا في التاثير خاتمة واذ كان
 للصغير والمعتوب اوصى اوصيا واحدا بال
 فرائ القاضي ان ياذن الصبي او المعتوب
 في التجارة فاذن له وابي ابوه فاذن له جائز

٤
 ولو كان القضاة للصبي او المعتوب في التجارة
 لم يزل القاضي كان الصبي والمعتوب على اذنه
 في التجارة

دار كان ولاية القاضي موحدة عن ولاية
لاب و أوصى كذا في المحيط البرهاني ومجربها
عليه لا يصح في حياة القاضي كذا في المغني
فان محمد علي هذا الصبي واحد من هؤلاء
نحوه باطل كذا في النونية وأن مات القاضي
أو عزل ثم عُد عليه أحد من هؤلاء فنجزم بال
وكذلك لو عُد عليه ذلك القاضي بعد عزله
وأما ما عُد عليه إلى القاضي الذي يستقضى بعد
موت الأول أو عزله كذا في شرح المبسوط
وفي نوادر إبراهيم عن محمد بن حماد الله إذا أذن
القاضي لعبد الصفي في التجارة والوصى كاره
بما في ذلك كذا في التتارخانية وكذلك إذا أذن
القاضي لعبد الصفي في التجارة وأبوه حي كاره
جائز ذلك كذا في المغني ولو كان القاضي أذن
للصبي أو المعتوه في التجارة ثم عزل القاضي
كان الصبي والمعتوه على ذلك كذا في شرح
المبسوط وفي ما دون شيخ الإسلام القاضي
إذا رأى الصفي أو المعتوه أو عبد الصفي يبيع
وليس يملك لا يكون أذنا له في التجارة

وكان لك لو اشتري الابن الابن هو محجور عليه
 كذا في شرح المصباح وروى الاذن الابن لعبد
 ابنه الصغير في التجارة فادرك الابن طالبه
 في حقه على اذنه كذا في المعنى وكذا للمعتق
 اذ لا اذن له في ان ياتي بالتجارة خائفة وان مات الا
 لعبد ادرك الصبي واقام المعتق كان العبد
 على اذنه وان ادرك الابن بعد ما اذن
 لابنه الصغير في التجارة ثم حجب عليه ثم اسلم
 محجور جائز وان قتل على رده فذلك محجور
 ايضا بمنزلة ما لو مات وابنه صغير ولو اذن
 لابنه في التجارة بعد رده فباع واشترى
 وكذا لو لم يحجب عليه ثم اسلم فجميع ما صنع الا
 من ذلك جائز وان قتل على رده او مات
 كان اصنع الابن من ذلك باطلا وهذا
 عندهم جميعا والذي في اذنه لابنه الصغير
 او المعتق في التجارة وهو على بينه بمنزلة
 المسلمين في جميع ما ذكرنا ولو كان الولد مسلما
 بانه لا يملك نفسه بان عتق فاسلم كان اذن
 الابن الذي له باطلا فان اسلم الابن بعد

الطهرية

في فصل الموقوف

باسلام الله او

ذلك لم يحذر ذلك لانه اذا في شرح المبسوط
ومن مقدم مصر وقابل انا عید فلان فاشترى
والماع لزمه كل شيء من التجارة والمساة على و
احدهما ان يحذر ان مولاه اذره اربعة ابدان
استحسانا عدا لا كان او غير عدل وثانيهما ان
يبيع ويشترى ولا يحذر بشيء التماس فيه ان
لا يثبت الاذن وفي الاستحسان يثبت واذا
ثبت انه ما ذون صحت بصفاته ولزمته الدية
فستوفي من كسبه فان لم يكن في الكسب وفاء لم يبع
رقبته حتى يحضر سيده فان حضر مولاه واقر
بالاذن ببيع في الدين وان قال هو محجور فالقول
له كذا في الكافي من استاجده ليعمل
التجارة يعتبر العبد في عن المستاجر
حتى يراعى احكام الوكالة فيما بينه وبين المستاجر
ولا يراعى احكام الاذن بالتجارة حتى يرجع بالمهدة
على المستاجر وله ان يطالب المستاجر فدا ان
يطالب هو الى غيره من الاحكام ويعتبر في حق
المولى عبد مائة وما في التجارة حتى يراعى احكام

الاذن بالتجارة فيما بينه وبين المولى كذا في المغني
 رحمه الله تعالى رحمه الله تعالى رحمه الله تعالى
 شاهدة كل من هذا ما جزم ليبيع له ويشترى
 ما يبدله من التجارات جازت الاجارة فان
 اشتد المريد للاستاجر وباع كما امره فحقه
 دينه ان ينفق ما في رداءه لا يطالبون المستاجر
 بد يرضى وانما يطالبون العبد ويرجع العبد
 به لك على ان جزميل لاداء بنفسه وبعده
 فان كان المستاجر معسرا لا يقدر على شئ ولا
 في يد العبد كسب فالعبد يباع بد يرضى العزاء
 الا ان يفديه المولى فان فداه المولى رجع
 باخذى على المستاجر والمولى هو الذي
 يرضى له رجع على المستاجر لاسبيل للعبد عليه
 وان المولى الفداء وبيع العبد بالف يرضى
 ودية مائة مثالا عشرة الاف درهم قسم
 الالف بين العند مائة بالخصص ولا سبيل
 لهم على العبد ببقية دينهم بعد ما بيع العبد
 لهم حتى يعتق العبد فاذا اعتق اتبعوه ببقية
 دينهم كذا في المحيط البرهاني قال والمولى ان يرجع

على المستاجر ثمن العبد ذلك الف درهم
قال ويسلم ذلك للمولى ولا يكون للعبد
عليه سبيل قال وينصب القاضي وكيلًا للعبد
حتى يطالب المستاجر بقبض دينهم وفي كوفي
كتاب المازون ان المولى يخاضع المأجر
ويقبض ذلك منه ويسلم الى السراة الحاكم
عبد الرحمن رحمه الله هذا ليس باختلاف
في الرواية والولى هو الذي يخاضع المأجر
في المازون فان امتنع عن الخصومة فالقاضي
ينصب وكيلًا كما ذكره هنا كذا في المغني
فان مات المستاجر قبل ان يقضى ثمنه او ترك
خمسة الاف درهم يقسم ذلك بين المولى
والغرماء على عشرة اسهم سهم للمولى ثمانية
اسهم للغرماء كذا في التاتارخانية
العبد لم يبع بالدين حتى وهب له بيمينته
الف درهم والى المولى الفداء يباع العبدان
بالدين كذا في المحيط البرهاني وسوى في
الكتاب بينهما اذا وهب له عبد بعد ما لحقه
دين وبينهما اذا وهب له عبد قبل ان يلحقه

دين كذا في المعنى فانه لو بيع ببيع المولى بدين مع
انذار ون وبيع ابنا الفى درهم مثلاً يقسم ذلك
بين الغرماء بالخصص ويرجع المولى على
المستاجر ثمرة العبد ولا يرجع بتمن العبد الموهوب
قال وبتدب القاضى وكيداً ليطالب المستاجر
بقسمة الالف درهم ثمانية الالف درهم
بقية دين الغرماء والالف درهم تمن العبد الموهوب
ويعلم ذلك للمولى ولو ان المستاجر لم يود شيئاً
يعنى من تمن المازون وتمن الموهوب وما بقى
من دين الغرماء حتى مات وترك حصة الالف
درهم قسم ذلك على عشرة اسهم فما اصاب تمن
العبد المازون فهو للمولى وما اصاب ثمانية
الالف درهم فهو للغرماء وكذلك ما اصاب
تمن الموهوب فهو للغرماء لا يكون للمولى عليه
سبيل كذا في التاتارخانية ولو ان الغرماء
لم يقبضوا شيئاً من ديونهم حتى وهبوا ذلك
للعبد او ابرؤوه عنه بعد ما بيع العبد او قبل
ان يباع بعد ما مات المستاجر او قبل ان يموت
لا يسقط شئ مما كان على المستاجر ويرجع العبد

على المتاجر بدلك ان لم يبيع وان يبيع فالمولى
 يرجع على المتاجر بدلك ولا مكان المتاجر
 حين استاجره ليشترى له البر حاصلة ويبيع
 فاشترى البزوباع فارج فيه للمتاخر
 وما كان من وضعية فهو على المتاجر وله
 اشترى الخروباع ورج فيه فهو المولى
 لا يكون للمتاجر منه ذلك شئ وما كان
 من وضعية فهو في عنق العبد يباع ويه
 ولا يكون على المولى من ذلك شئ كذا
 في الحيط البرهاني واذا اشترى المأذون
 من رجل كوحطة يساوي مائة درهم
 ثمانين درهم فصب العبد ماء قبل
 ان يفتنه فافسده فصار يساوي ثمانين
 درهما ثم ان البائع يود ذلك فيه
 ماء فافسده فصار يساوي ستين درهما
 فلما ذون بالخيار فان اخذ اخذ الكر
 اخذه باربعة وستين درهما وان تركه
 المشتري فلا ضمان عليه لما افسده ولو كان
 البائع هو الذي صب فيه الماء او لا ثم

المشتري صب فيه الماء فان المشتري يجبر على قبضه
 كذا هذا الحكم في كل مكيد او موزون ولو كان
 الباع عرضا افنده المشتري او لا ثم افنده الباع
 فان ساء المشتري اخذه وسقط عنه من الثمن
 بحسب ما انقصه الباع وان ساء نقض البيع
 وان ساء من الثمن بحسب ما انقصه الباع وان
 ساء نقض البيع واذي من الثمن بحسب ما انقصه
 المشتري وان كان المشتري افنده بعد الباع
 ازمه ذلك وسقط عنه من الثمن بحسب ما
 انقصه الباع كذا في شرح المبسوط ولا في الاذن
 الجبل لعبد في التجارة وكذا دين كثير من ان
 العبد اراد ان يبيع من عبدا من عبده بعض
 غرامته وابي بقتهم فملك وما ان ينعوه من ذلك
 وكان كما روي ان اذا اتر بعض غرامته على البعض
 بالرهن او القضا فانه لا يقدر عليه ثم قال
 وهذا اذا كان الدين باع او اراد من العبد هذا
 اذا كان الدين كحماة فاما اذا كان الدين
 عليه لواحد من الناس فمن منه شيئا صح رهنه
 واذا صح الرهن فانه تراصيا على ان يفعلا الرهن

ويورد في رتبة وسبق درهما

في يد المولى فان المولى لا يصلح عدلا حتى لو هلك
الرهن في يد المولى كان الدين على العبد بحاله
كذا في التاتايخانية قال ولو كان الذي ضعا
الرهن على يده عبدا احذر للمولى او يحاكم للمولى
صح الموكيل وصار عدلا اذ اهلك الدين في
يده هلك بما فيه قال ولو كان العبد الذي
وضع الرهن على يده عبدا لما ذون له في الجارة
صلح عدلا حتى لو ضاع الرهن في يده ضاع بما فيه
كذا في المحيط البرهاني قال ولو كان المال للا
على المولى فزمنه به رهنا وضعة على يده
العبد الماذون له فضاع وزهد بما فيه برئ
المولى من الدين قال كذلك في العبد
قد هلك الرهن ولا يعرف المصنوع كالت
القول قوله ويرى المولى من الدين كما لو كان
العدل جنبيا كذا في المعنى واذا اشترى الماذون
كومتريه بعينه بكد روى بعينه فصب العبد
في الكرا الذي اشتراه ماء فاسده ثم صب الباع
فيه ماء فاسده فهو بالخيار ان شاء اخذه
ودفع الكروان شاء نقض البيع ولا يرجع وجر

وذكر في كتاب الاقرار انه يحلف وعلمه الفتوى
لذا في التاتارخانية والصبي الذي اذن له الوه

وذكر المولى

منها على صاحبها بقصان المكوفي، أو من جميعها
 ولو كان المشتري فيه الماء بعد البيع لزمه
 الكرج جميع الثمن الذي اشتراه به وليس له
 أن يردّه بحسب أن وجد قبل القبض أو بعده
 بالتعديب، أو أصل من المشتري بما صوب فيه
 من أن يرد في شرح المبسوط ولو اشتري
 أو يمين أو للصغير أو المعقود وهي ذات رحم
 محرم من الصغير أو المعقود لا ينفذ عليها
 إلا ينفذ على الأب والوصى كذا في الكافي
 وفي نوادرهم بإجماع عن أبي يوسف رحمه الله
 رجل اقترض صديقا فاستهلكه فلا ضمان عليه يرد
 به صديقا محض قال ليس هذا كالوديعة
 كذا في الكافي الحاشية أما الصبي المأذون أو المعقود
 المأذون إذا اقتربا بالنصب أو بالتهلك وإضافته
 إلى حالة العقد يواخذ به للحال صدقه المقر له
 المأذون به كذا في العبد كذا في فتاوى قاضي خان
 الحاشية رجل ادعى على ما ذون شتا فانكر اختلافوا في تخليفه
 كذا في كافي كتاب الاقراء انه يحلف وعليه الفتوى
 كذا في الكافي الثاني خاتمة والصبي الذي له أبوه
 كذا في الكافي الحاشية

وذكر المولى

في الجذوة ابو رباب بمنزلة العبد الماذون سميع
عليه البينة فيما كان من مصادم التجارة واث
كانه الاذن فاجابوا كذا في الجواب في الحق
الماذون ولو شهدوا على صبي ماذون ولم يسمعوه
ماذون يقتل عدل ووزن او شرب خميره زنا
ففي القذف والشرب والزنا فيبين ما دام
وام كان الاذن حاضر وفي القتل اربعة
الاذن حاضر يقبل شهادتهم ويقضي بالدية
على العاقلة وان كان غائبا لا يقبل ولا يبع
الشهود وشهدوا على اقرار الصبي او المصدق ببعض
الاسباب التي ذكرنا لا يقبل الا في ردة سوا كانت
الاذن حاضر او غائبا كذا في النهاية فهو اذا اشتر
الماذون من رجل عشرة اطلال ريت بدمهم
وامره ان يكيله في قارورة جامد ما فحال
البائع الزيت في القارورة فلما كان فيها رطلان
انكسرت والبائع والمشتري لا يعلمان فحال بعد
ذلك جميع ما باعه من الزيت فيها فسال الله
لم يلزم العبد من الثمن الاثن الرطل الاول
وان كان الرطل الاول لم يسد كله حين

مسب البايع الرطل الثاني في البيع ضامن
لما بقي من الرطل الاول في القارورة ولو كان
القارورة مكسورة حين دفعها اليه فامره ان
يكيل بينها ولا يعلم ان بذلك فقال البايع فيها
عشرة ارطال فسات كلها فالتمس كله لاذم على
المدعي في شرح المبسوط رجل اذن لمدبره
في التجارة فامر رجل هذا المدبر ان يشتري
له خبازية بخمسة الاون درهم فاشترىها وقد ذكرنا
قبل هذا ان المأذون اذا توكل عن غيره
شترى ما شئى لشيء لا يجوز قياها واستحسانا وان
توكل عن غيره بشيء شئ نقد يجوز استحسانا
واذا تكل على استحسانا فاشترى خبازية كما امره
ودفعها الى الامر فمات عنده او اعتقها واستولى
او ماتت في ربه المدير قبل ان يدفعها الى الامر
فذلك سواء هلك على الامر وكان للبايع ان
يتبع المدير بالتمس ولو اداد البايع ان يتبع الامر
ليس له ذلك لذاتي المغنى واذا اتبع المدير
كان له ان يستعيه في التمس والمدبر ان يرجع
على الامر بعد ان يوردي بنفسه وقبله زان

كتاب في التمارين

لم يكن عند المدبر ولا عند الامرشي فجاء عبد
وقطع يد المدبر ورفع العبد بالجناية والكتب
المدبر جارية بتجارة اوهبة فان العبد اخرج
بالجناية والتجارة المكسوبة بياعان بدين المدبر
الا ان ينفذها المولى فان هذا هو المولى يرجع جميع
الفداء على الامر والذى يلى الوجع هو
دون المدبر وان ابى المولى الفداء بها بالف
دينهم كل واحد منهما بالف دينهم واحذ السباع
جميع ذلك بدينه ويرجع المولى بدين العبد المدفع
على الامر ولا يرجع بدين التجارة المكتسبة ولكن
المدبر يبيع بدين التجارة المكتسبة ويبيع من
دين البائع على الامر وذلك اربعة الاف دينهم
يصرف ثلثة الاف منها الى البائع ببقية دينه
اذا كان دينه خمسة الاف دينهم وقد وصل
اليه الفاد دينهم فيصرف الالف الاخر الى
المولى فان لم يقض المدبر ولا المولى شيئا من
الامر حتى مات الامر وتلك الف دينهم يقسم ذلك
على خمسة اسهم سهم يصرف الى المولى واربعة
اسهم يصرف الى المدبر حتى يدفع ذلك الى البائع

ولو لم يقطع يد المذنب ولو لكتفه قتل خطأ وعزم
 افتاتل قيمته صرف ذلك الى البايع ويرجع
 المولى بقيمة المدين على الامر بخلاف من العبد
 الموهوب لذات في المحيط البرهاني واذا اشترى
 المازون جارية فتبعضها بغير اذن البايع
 قبل تذل النفس فماتت عنده او قتلها مولاه
 ولا دين على العبد او اعنتها لم يكن للبائع
 ان يضر من العبد ولا المولى قيمتها ولكن يطالب
 العبد بها الثمن فيباع له فيه فان نقص ثمنه
 عن حقه كان على المولى تمام ذلك من قيمة
 الجارية التي استهلكها ولو كان العبد وكل
 رجلا يقبضها فتبعضها فماتت في يده ضمن الوكيل
 قيمتها للبائع ثم يرجع بها الوكيل على العبد كذا
 في شرح آية الوطء واذا اذن الرجل لعبد
 في التجارة فالحق له دين كثير بما اقتراد منه خاله
 العبد احد الغنم بدينه على رجل خد
 من نصح الحوالة اهـ لا فهذا على وجهيت
 اما ان يكون الحوالة مقيدة او مطلقة مرسله
 فلم كانت الحوالة مقيدة بان قال المازون

وانما حكم العبد بغير اذن مولاه
 كان موكلا ان يجلبه واطاعه
 بغير اذن مولاه
 ان جلبه انما هو كالمولى

لصاحب الدين احمد بن علي فلاح بالدين الـ
وعلى فلاح فالحالة لا تفتح فاما اذا كانت
الحالة مرسلة بان قال احلتك على فلاح
بالدين هم ولم يقل بالدين الذي على
فلاح او لم يكن له على فلاح من دين فالحالة
جائزة كذا في التاتارخانية واذا كانت الحالة
المرسلة من العيد كان المحال عليه ضمانا
للمال ويرى العيد من الدين ولو ان الميثاق
للموكل العبد المحيل يقتضيه الله على المثلث
عليه من الدين فانه لا يقع التوكيل حتى لا يقع
المحال عليه الدين الى العبد بجملة الشبهة
واقرا العبد انه قبض منه فانه لا يرى المحال
عليه وان كانت الالف في يد القابض
ودها على صاحبها وان ضاع في يده
لم يكن عليه ضمان قال ولو كان الوكيل
يقبض الدين من المحال عليه عبد اخر
للمولى او كاتباً للمولى او اب المولى او ابنه
جاز ذلك في المضي ولو ان عبد بن جبرين
كلوا عبد منما لرجل اشترى كل واحد صاحبه

فان علم الجا اول وليس
عليه
صاحب خاتون الاول
فقد التتشي وصاد
التتشي وصاد
عليه خاتون الثاني
عليه خاتون الثاني

من مولاة باطل وان لم يعلم اي البيتين او اقاليع
مردود كله بمنزلة مالو حصلا معا وان كانت
على كل واحد منهما دين لم يجزئ في الاول الا
ان يجزئ ذلك غرماؤه كذا في شرح المبسوط
وتفسير هذه المسئلة وهو ان يكون لزيد عبد
يسمى باركا وهو مازون له في التجارة ولعبد
مازون له في التجارة يسمى بالما فاذا اشترى سالم
ماركا من زيد وقد علم شراءه او لا كان
شراؤه بالبارك جائزا فان اشترى ببارك
بعد هذا العلم فهو باطل الا كذا
في محيط البرهاني في المنتقى المعلى عن ابي سفيان
رحمه الله العبد المازون اذا وكل وكيله بقضه
او اقرضاه ثم حجب عليه المولى نقض
الوكيل او اقرضاه وهو لا يعلم بالحجب فهو جائز
قال سمعت محمدا يقول هو جائز علم بالحجب او لم يعلم
وزعم انه قول ابي يوسف رحمه الله وفيه عيب
مازون له في التجارة اشترى جارية ولا
يسمى عليه فروجها المتروك اياه جاز وقد خرجت
من التجارة وليس له ان يبيعها ولا يتابع للمفارقة

فيها لجه من الاربعين بعد ذلك فان اشتراها
 ببيع فتروجها للمولى منه لم يجز وله ان يبيعها
 ويبيع ولدها منه ولو نفق دينه بعد التزوج
 وصار لاربعين عليه فهو بمنزلة تزوج به
 دين عليه كذا في الذخيرة وفيه ايضا عند
 ما ذون عليه دين باع المولى منه ثوبا من
 المولى كان الثمن ديناً للمولى على العبد والثوب
 يباع المثب ويستوفى للمولى دينه هو بثمنه
 والفصل للغرماء وان كان فيه نفقة لم يطل
 فذلك القدر كذا في المغنى ومير العبد بحجر
 عليه اشترى ثوباً ولم يعثر المولى بين ذلك حتى
 باع العبد ثم اجاز شراؤه لم يجز وان العبد
 باع ثوباً من رجل ولم يعلم المولى به فباع العبد
 ثم اجاز البيع جاز كذا في التاثير خانية وفيه ايضا
 العبد الماذون المديون اذا رده المولى فللغرماء
 ان يبطلوا الرهن كذا في المحط البرهاني واذا احرم
 العبد بغير اذن مولاه كان للمولى ان يحمله
 ولان باعه بعد ما احرم باذن المولى كان
 للبشرى ان يحمله كذا في فتاوى تاجي خان

وان كان العبد جده على رجل يملكهم
ان مولى العبد وهب العبد للغير وقتنه
ات اهبة والدين لازم عليه لمولى العبد
على حاله ولو كان على العبد المازون دين
خمسماية وقمته الف فكفل لرجل عن رجل يالف
دراهم باذن مولاه ثم استدان الف اخرى
فكفل الف اخرى ثم بيع العبد بالف فتقول
اما الكفالة الاولى فيطل بضعها ويضرب صاحبها
بضعة في ثمنه واكفالة الثانية باطلة فيضرب
صاحب الدين الاول بخمسماية وصاحب الدين
الثاني بجميع دينه وهو الف وصاحب الكفالة
الاولى بخمسماية فبصيرت العبد وهو الف درهم
بينهم ارباعا اذن تجعل كل خمسماية مائة
مائتين وخمسين يسلم لصاحب الدين الاول
ومثله لصاحب الكفالة الاولى ومقدار خمسماية
لغير العبد الآخر على هذا جميع الوجوه وقياسه
كذا في شرح المبسوط وفي فتاوى النسخي سئل ابو
عمر باع عبدا واذن له ليس على عبده شيء
فتبين بعد ذلك انه كان باع من مال المولى

كتبه مكاف

فقال المولى كذبت له عبدى فالقول قول
 اذون فثبت الحدية للقيط بعد ذلك ^{عدت}
 بل كذا في الذخيرة واذا اشترى اناذون
 جارية بالف درهم على انه ان لم ينقد الثمن
 الى ثلثة ايام فلا بيع بينهما فهو جائز منه كما يجوز
 من الحر وكذا لو اشتراها وقبضها ونقد الثمن
 على ان البائع ان رد الثمن على المشتري ما بين
 ثلثة ايام فلا بيع بينهما فهو جائز على ما استدلنا به
 في رواية اشتراك البائع والبلع ولو اشتراها على انه
 ان لم ينقد الثمن الى ثلثة ايام فلا بيع بينهما فقبضها
 وباعها فذبحه فان مضت الايام الثلثة قبل ان
 ينقده الثمن فلا سبيل للبائع على الجارية ولكنته
 بيع المشتري بالثمن وكذلك لو قتلها المشتري او آت
 في يده او قتلها احبى اخذ حق غريم قيمتها في ايام
 الثلثة فان كان المشتري وطها وهي بكر او شيت
 في الايام الثلثة او حبي عليها اجنابة او اصابها
 عيب من غير فعل احد فمضت الايام الثلثة
 فقبل ان ينقد الثمن فالبيع بالخيار ان شاء اخذها
 ولا شيء له غيرها وان شاء سلمها للمشتري ولو كانت

بمنزلة اشتراط الخيار ثلثة ايام

الواطي او الحياض اجنبيا فوجب العقر او الارش
لو كان للبائع على الجارية سبيل ولو كان حده
فيها عيب من نقل الجاني الاجنبي بعد مضي
الثلثة فالبايع بالخيار ان شاء اخذ الجارية واثبت
الجاني بموجب ما احدثه فيها من وطى او حياض
وان شاء سلمها للمشتري بالثمن فان سفلها للمشتري
كان للمشتري ان يتبع الاجنبي بذلك وهذا
اذا كان الاجنبي وطها وهي بكر حتى تنكر بقصدها
في مائتها فان كانت يتبا فان بقصدها الوطى اخذها
البائع واخذ عقرها من الاكث من ولا خيار
في تركها ولو كان المشتري هو الذي تضع يد الجارية
او اقتضاها وهي بكر بعد مضي الايام الثلثة فالبايع
بالخيار ان شاء سلمها للمشتري بالثمن وان شاء اخذها
وانه من ثمنها في القطع وان كان اقتضاها لم ينظر الى
عقرها ولكن ينظر الى ما نقصها الوطى من قيمتها فيكون
على المشتري حصته ذلك من ثمنها في قول ابي حنيفة
رحم الله وعندنا ينظر الى الاكث من عقرها وما
نقصها الوطى من قيمتها فيكون على المشتري حصته
ذلك من ثمنها وان كان لم ينقصها الوطى شيئا

هذه البايع ولا تثنى على المشتري في الوطى
 في قول أبي حنيفة رحمه الله ^{عند} ما يقسم الثمن
 قبتهما وعلى عتدها فيأخذها البايع وحصة
 من ثمنها ولو كانت ولدت ولدا في الايام
 الثلاثة لم تصت الايام وما حيان ولم ينقد الثمن
 والبارية ولدها للمشتري بالثمن ولا خيار للبائع
 في رد العبد لو كانت ولدت بعد مضي الايام ^{الطاهر}
 ونقصها الولادة فالبايع بالخيار ولو ماتت بعد
 مضي الايام تروا وتنفق ولدها فللبائع بالخيار
 في رد العبد للمشتري واحده منه جميع الثمن
 ومن شاء اخذ الولد ورجع على المشتري بحصة
 الام من الثمن كذلك في شئ المبسوط عبيد مجرور
 عليه اذان دينافته مولاه الذي عليه الدين
 ان يدفعه الى العبد فقه ضاه المريم فان كان
 رد على العبد الدراهم التي اخذها منه باعيا
 فهو بري وان مضى غيرها لم يبرئ وهذا قول
 ابي يوسف رحمه الله وعلي قول أبي حنيفة رحمه الله
 يبرئ في الرجوعين مبيع كذا في المحيط البرهاني
 ولو كان اشترى الجارية بعرض بعينه على انه

١
 الثلثة ولم تلد فعلى المشتري الثمن
 ولو كانت ولدت بعد مضي
 الايام الثلثة

عينيها

ان لم يعط البايع ذلك الى ثلثة ايام فلا بيع بينه
فهو جائز بمثله ثم ط الخيار فان حدث ببيع اياه
عيب في يد المشتري او فقاها بينهما او وطها او
او ثيب او فعل ذلك اخفى ثم مضت الايام الثلثة
قبل ان يعطيه البايع فهذا وما وصفنا من الدماء
سواء ولو مضت الايام الثلثة قبل ان يعطى المشتري
البايع ما شرطه ثم هلكت الجارية في يد المشتري
او فقاها كان للبايع على المشتري قيمتها ورواسبها
على ثمنها ولو ذهبت عينيها او فقاها المشتري
البايع الجارية ونصف قيمتها ولا على البايع
ولو كان اجنبى فقاها عينيها او فقاها البايع
ان شاء اخذ قيمتها في القتل من يد المشتري
حالا وان شاء رجع لها على عاقلة القاتل
ثلث سنين فان اخذها من المشتري رجع لها
على عاقلة القاتل واما في فقا العين فان البايع
ياخذ الجارية ويتبع بارش العين المشتري او الجمل
اها ما شاء حالا فان اخذ من المشتري رجع به
المشتري على الجاني ورواسب البايع في شيء من
هذه الوجوه على الثمن كذا في شرح المبسوط

به ما ذور عليه دين خمسية يا عه المولى من
غريمه بالف درهم فالبيع جائز ويكون له خمسية
ويؤدى خمسية اخرى الى المولى فلم يحكم
يسقط دين الغريم هنا حتى قاله خمسية دينه
مع انه ملك العبد كذا في التاتارخانية ولو
ما الماده او الكرجارية بالف درهم فتقابضا
على ان البائع ان رد الثمن على المشتري الى ثلثة
ايام فلا يبيع بينهما ثم ان المشتري وطى الجارية
او نكحها في الايام الثلثة فان رد البائع
الثلث على المشتري كان له ان ياخذ جاريته
ويعتبر من المشتري بالوطى عقربا وفي الفقه نصف
قيمتها وان مضت الايام الثلثة قبل ان يرد
الثلث لم يبيع الاثنى على المشتري من النقص
والا رضى ولو كان اجنبى ففعل ذلك ثم رد
البائع الثلث في الايام الثلثة اخذ جاريته
ونصف قيمتها في فكا العين ان شاء من المشتري
ويرجع به المشتري على الفاني وان شاء من الفاني
وفي الوطى ان كانت بكر فلكذلك الجواب وان
كانت نكح لا ينقصها الوطى اخذها البائع واتبع

الواطي بعقها ولا سبيل له على المشتري ولو لم
البيع الثمن حتى مضت الايام الثلثة ثم البيع
المشتري الفاني او الواطي بالارش والعق
البيع هو الذي وطئها وفقا عنها عند استقص
البيع ان رد الثمن بعد ذلك او لم يرد رباخذ
جارية ولو فعل ذلك بعد مضى ايام الثلاثة
وله يرد الثمن فعليه الارش والعق للمشتري
كذلك في شرح المبسوط من الجامع المولي اذا اذن
لعبد الجاني في التجارة وكحقه دين او رخصته
او اجده لا يصير مخنارا للعبد الثاني في الذخ
سئل ابو بكر رحمه الله عن عبد مازون دفع
من مال مولاه او من تجارة شئاً لانسان هبة
فان قيل ان يقبل منه قل ان دفع شئاً لوبخ
مولاه كره ذلك لا يسه ان يقبل وان دفع شئاً
لويبلغ مولاه ولا يكره ذلك وسعه ان يقبل منه
كذلك في التاتارخانية ولو باع العبد جارية
من رجل وقبضها ذلك الرجل محض من الجارية
ولا يدري ما حالها فادعى رجل انها ابتداء ومثله
بذلك المشتري والعبد فالحجارة بنت الرجل

واليه ولا يقض البيع فيما بينهما ولو كان اشترى
 من رجل وقبضها منه فاقتر البايع بذات اليد ايضا
 في البيع كلها وتراجعوا بالثمن ولو كان
 انما ذون اشترى اها من رجل محض منها وقبضها
 وهي ساكنة لا تنكر فرباعها من رجل وقبض
 الثمن فزاد رجل اجنبي اها ابنته وصدقته
 في ذلك الماذون والجارية والمشتري وانكر ذلك
 الما من العبد فالجارية حرة بنت الذي اشترى
 اقرار المشتري ولا يبطل البيع الذي كان بين
 المشتري الآخر وكذلك لو ادعى المشتري
 الاخوان الذي باعها من العبد كان اعقبا
 قبل ان يبيع او دسها او ولدت له صدقة
 العبد بذلك وانما المشتري من العبد يدان
 صحيح ولقد كان العبد يبايعه بالمال باطل فان
 كان اقربا لم يجرى صحته في الولاد ولو كان
 اقربا يتركه او يولد له من غيره على ملك
 المشتري الا بعد فانه لا يملك الباع الاول فثبت
 الاثر مع باقي الثمن على العبد الذي يبيع به
 على غيره وكذلك لو كان العبد يملك

بجميع ذلك الا انه لا يرجع عليه بالثمن في هـ
الفصل بعد العتق ايضا ولو كان المشتري الاخر
معتق ان الذي يباعها من العبد كان كاتبها ب
ان يبيعها وصدقة المازون في ذلك او كذبه
وادعت الاسترقاق لم تكن مكانته وبيع
المشتري يبيعها ان شاء كذا في - المبيع طه
تماسب العصب

شرعي في شرا من مال احسنه في دارهم لا جارية

في فصول الفصل الاول في بيان القيمة
 وقيمة وسبب وشرطه ~~والتواضع~~
 انما انما في اللغة اخذ الشيء من الغير
 على وجه التهرم الا كان او غير مال كذا في التبيين
 وفي التبرع انما مال متقوم محترم علنا بلا اذن
 مالكه ~~يطلب~~ بل كذا في الشئ ان كان في يده او يقصر
 يده ان كان في يده كذا في الكافي واما مكنه فما هو
 تيسر كذا في المحيط لمسرحي واما سببه فهو الحرص
 على المال والى المتبع اذا كان مختارا او اذاعة دفع
 المصروف من نفسه وما يلحق به اذا كان مضطرا او
 غير عاقل كذا في النهاية واشتراط ابو حنيفة والي
 رحمه الله ان يكون المنصوب قابلا للنقل والتحويل
 على وجه تضمن تقويت يد المالك كذا في الاختيار
 واما حكمه شرعية فوجوب رد المنصوب ان كان
 قائما ومثله او قيمته ان كان هائكا كذا في المحيط
 منى في المثل نوعان كامل وقاصر فالكامل
 لصورة ومعنى والقاصر هو المثل ومعنى
 عفة المالية فيكون الواجب عليه هو المثل التام

والان ما ذكرنا من انما في اللغة اخذ الشيء من الغير
 على وجه التهرم الا كان او غير مال كذا في التبيين
 وفي التبرع انما مال متقوم محترم علنا بلا اذن
 مالكه ~~يطلب~~ بل كذا في الشئ ان كان في يده او يقصر
 يده ان كان في يده كذا في الكافي واما مكنه فما هو
 تيسر كذا في المحيط لمسرحي واما سببه فهو الحرص
 على المال والى المتبع اذا كان مختارا او اذاعة دفع
 المصروف من نفسه وما يلحق به اذا كان مضطرا او
 غير عاقل كذا في النهاية واشتراط ابو حنيفة والي
 رحمه الله ان يكون المنصوب قابلا للنقل والتحويل
 على وجه تضمن تقويت يد المالك كذا في الاختيار
 واما حكمه شرعية فوجوب رد المنصوب ان كان
 قائما ومثله او قيمته ان كان هائكا كذا في المحيط
 منى في المثل نوعان كامل وقاصر فالكامل
 لصورة ومعنى والقاصر هو المثل ومعنى
 عفة المالية فيكون الواجب عليه هو المثل التام

منقول وهو قول ابي حنيفة في المثل التام

الا اذا عجز عن ذلك فحينئذ يكون المثل الذي
 خلفنا عن المثل التام في كونه واجبا عليه كذا في
 شرح الميسر ثم انقصب على وجهين غضب بتعذر
 به الماتر وهو ما انفله مع العلم غوصا في غيبه
 الماتر وهو ما انفله على وجه الجهل بغيره انقصب
 غيره يظنه ماله والضممان يتعلق بهما - ^{علاوة على ذلك}
 الوماج والغضب انواع فان الغضب ب' ذممتوا اما ان
 يكون غير منقول كالدار والعقار ارب' لا وهو
 على نوعين اما ان يكون مثليا كالكيالي والوزن
 الذي ليس في تبعيضه مضرة والعددي الذي لا
 كذا في خزائنه المفتين كالجزر والبيض - انقصب
 والكثيري والشمش والحوخ والخمر والحل والعصير
 كذا في حسب المفتي وصغير البيض وكبيره
 بعد ان يكون من جنس واحد كذا في الفصول العبادية
 واما ان يكون غير مثلي كالحبوات والذرة عباد
 والعددي المتفاوت كالطبخ والرومان والو
 الذي في تبعيضه مضرة كالسواد والقمح
 في خزائنه المفتين وما يتفاوت احادها
 فهو عددي متفاوت فلا يكون مثليا وما

أما رده وإنما يتفاوتت أنواعها البارحان فهو متفاوت
 مثلي فعلي قياس هذا ينبغي أن يكون البصل والقمح
 متشبين كذا في الفصول المادية ثم إن متشابهين
 استثنوا من الموزونات الناطقة المبذرة والذين
 المُنزني فقالوا بضممان القيمة فهما كذا في النهاية
 وذكر في الإسلام على الأسس إلى في شرحه
 في كتاب الغصب الصحيح أن الخامس والصف
 مثليات في الفصول المادية الغصب جنس واحد
 وأن أحدهما لوانه واسماؤه وكذا الذئب
 لا يجوز مع البعض الأمانة لا يشل كذا في فتاوى
 قاضيان في باب الربا وذكر في شرح القدور
 وثمار التخل كلهما جنس واحد لا يجوز فيه التفاضل
 فاما بقية الثمار فكل نزع من الشجر جنس واحد
 بجمعه النوع الآخر كذا في الفصول المادية السلم
 مثلي كذا وقضية المنية وذكر في الذخيرة ولا يحفل
 الجبن مثليا مع أنه موزون قال لأنه متفاوت
 في نفسه متفاوتا فالحشا وما كان لهذه الصفة لا
 مثليا في ضمان العدو أن مع كونه موزونا وأن
 اعتبر مثليا في حوز حازر السلم ورايت في بعض

كتب الفقه الجنب مثلي وكذا الفصل وبعض المتأخرين
يقولون هذا في مغل خوارزمي فانه لا يخالطه الله
اما في فصل ديار فابيض ان يكون من ذوات النعم
لانها خالطه رفيق الشعر وقد يقل ذلك ويكثر
ويختلف المالية كذا في الفصول العمارية الفهم
مثلي كذا في قنية المنية وكذا في قنية المنية
والجص والنورة والبقص والصوف وعذله
والتين جميع الزاوية مثلي كذا في قنية المنية
الفضل مثلي وكذا المصوغ منه كذا في قنية المنية
والشبه والحناء والوسمة والرياحين اليابسة
كلها مثلي كذا في الفصول العمارية الا برسم مثلي
كذا في قنية المنية وفي بيع فناء في قاضي فلهي
الدين اللحم مضمون بالقيمة في ضمان العدة ان
اذا كان مبيع خبا لا اجتماع وان كان نيا فكذا
هو الصحيح كذا في الفصول العمارية والشحم
والالية والصقراط قنية كذا في قنية المنية
وفي فوائد صاحب الخط ان الماء من ذوات النعم
القيم عند ابي حنيفة وابي يوسف رحهما الله
كذا في الفصول العمارية والبر المخلوط بالشعر

وكان الدقيق
والسويق قال
في الأصل تجب السويق
قيمة إذا في
حسب المفت
ان بين سويق وسويق
تفاوتا كثيرا القنوت
القليل وغلط السمن له
فلم يبق سويق
حسب المفت

دم اسم للجمع هـ تم
الضم اجلة الترتيب هـ تم

١٣١

من ذوات القيم كذا في حجب المفتحة وذكر قاضي خان
في اول سماع شرح جامع الصغيران الحنبر من ذوات
القيم في ظاهر الرواية كذا في الفصول العبادية وفي اللين
روايتان كذا في قنية المنية والسفر جمل والقتال والقصد
والبطائح كلها، انقلبت احاده فيكون من ذوات
القيم والاصادين والسكجيين والحلثاء من ذوات
القيم في تناوي مرسيد الدين قال لكل موزونين
اذا اختلفت بحيث يمكن التمييز بينهما يخرج ذلك من
الديون مثليا يصير من ذوات القيم كذا في الفصول
العبادية والمعرفين من ذوات القيم كذا في الذخيرة
في مجموع النوازل الخطيب واوداق الاشجار كلها
من ذوات القيم وفي الفتاوى البسط والمحصر والبوار
وامثالها من ذوات القيم وكذا الادم والصرم واللبود
كلها من ذوات القيم كالتيات كذا في الفصول العبادية والابن قيمتي
والابن قيمتي كذا في قنية المنية في فتاوى مرسيد الدين
والابن الرطبة والبقول والحط من ذوات القيم
كذا في الفصول العبادية قال رضي الله عنه الفلق
المشيس اذا بلغ شميمها غايته مثلي وقبلها قيمتي كذا
في قنية المنية وقال بعض المشايخ روين ازدا

والابن قيمتي

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل الدنيا دار فانية
والآخرة دار باقية
والجنة دار المقام
والنار دار العقاب
والعالم دار الخلق
والنفس دار الشهوة
والقلب دار المعرفة
والروح دار القيامة
والجسد دار النسيان
والعقل دار الحكمة
والعلم دار النور
والإيمان دار النجاة
والعمل دار الجزاء
والقصد دار السعادة
والعدل دار المنة
والبر دار النعم
والصبر دار الثبات
والوفاء دار الميثاق
والصدق دار البينة
والحياء دار العفة
والشجاعة دار الشرف
والكرم دار الكرامة
والجود دار العز
والسخاء دار الجلال
والعفة دار النقاء
والزهد دار التوكل
والفقر دار الاعتماد
والعزلة دار الخشوع
والسكينة دار الطمأنينة
والإيمان دار النور
والعمل دار الجزاء
والقصد دار السعادة
والعدل دار المنة
والبر دار النعم
والصبر دار الثبات
والوفاء دار الميثاق
والصدق دار البينة
والحياء دار العفة
والشجاعة دار الشرف
والكرم دار الكرامة
والجود دار العز
والسخاء دار الجلال
والعفة دار النقاء
والزهد دار التوكل
والفقر دار الاعتماد
والعزلة دار الخشوع
والسكينة دار الطمأنينة

قال في تم است وقاضيان هو مثلي كذا في الفضول العمارية
مضى كون الاجتر واللين مثلياً روايتان عن الجني
كذا في قبة النية الها غدمثلي كذا في الفضول العمارية
قال النجدي اذ اغضب غير المنقول كالدار والعفا
فالخدمت الدار با فة سماوية اوجده سيل فذهب
بالبنة والاشجار او غلب السيل على الارض فبقية
تحت الماء فلا ضمان عليه عند الجنيمة والي ي
يحمي الله كذا في السراج الوهاج والصحة بقول الشير
كذا في جواهر الاخلاقي فان حدثت فيه لاسية
بفعل احد من الناس فضمانه على المتلف عندها
وقال محمد بن محمد بن الحسن القاصب والي س
صحة المتلف فان ضمن القاصب يرجع بما ضمن على
المتلف كذا في السراج الوهاج وان حدثت هذه
الاشياء بفعل القاصب وسكناه فالضمان عليه
بالاجماع كذا في التاتار خانية وكنالوقلغ الاشجار
ضمن ما قلغ بالاجماع ولو هدمه وجعل وقطع اشجاره
رجل اخر وان ملك ان يضمن القاصب دون القاصب
عند ابن حنيفة وابن يوسف وحمدا الله كذا في الخلاصة
استعمال عبداً الغير غصب له حتى لو ملك من ذلك العبد

و بعد مثلي كذا في الفضول
العمارة الترابية
التي هي القيم وقيل
مثلي كذا في قبة النية

وقال محمد بن يوسف

الينا بنو

كذا في الخلاصة فلو قلغ
على آخر او هدم البناء
الغير ضمن هو

العمارة

بن المستعمل فبقيته علم المستعمل اذ عبد النير او لم يعمل بان
 به وقولنا نحن فاستعمل وهذا اذا استعمل في امر
 من امير نفسه اما اذا استعمله لاني امر نفسه لا يصير
 عاصيا كذا في الذخيرة اذا قال لعل عبد النير او الصبي
 ادبني هذه الشجرة وانثر الشمس لنا كله انت ففعل
 وبقاى المستعمل كذا في السراجية ولو قال لا اكل انا
 باقى المستعمل بما لها ضمن كذا في المحيط البرصاني
 ولو قال الصبي انقض هذا الحائط ففعل وهلك لا
 انقضت بقصره فضمن اجماعا ولو قال الصبي ادبني
 هذه الشجرة وانقض لي ثمارا ففعل واكل الثمرة
 فبقيته الثمرة في حلقه ومات من ذلك لا ضمان
 عليه كذا في الاساية والاجرية لابي الفتح محمد بن
 محمود بن الحسين الاستروشي ومن استخلف عبد الله
 بغير اذنه او بعثه في حاجة او قاد دابة له او ساقها
 او ركبها او حمل عليها شيئا بغير امر صاحبه فهو ضامن
 لذلك فان عطي اتبع امصابه وهو في حذمة الذي
 استخلفه او في مضيقه في حاجته او مات حتف
 افعه في ذلك فالفاعل لذلك ضامن كذا في السراجية
 الرياح والاجر على الغاصب في سكنه اذا روى تحت

ولو قال لا اكل انا
 ففعل
 فخر الدين بن الحسين
 انقضت بقصره فضمن
 كذا في السراجية
 لانه استخلفه عليه
 بنفوسه ٩٨ انه المستعمل

العبد وركوب الدابة ونزاع الأرض ونحوها وعنده
 الشافعي رحمه الله يجب أجر المثل وفي الإقفا
 يجب أجر المثل بما كذا في التهذيب وفي الخزانة
 رجل بيت غلاما صغيرا في حاجة له فغير اذن اه
 الغلام فزى الغلام غلاما يلعبون فانهى البيع
 وارتقى بسطح بيت فوقع ومات من الذي بعث
 في حاجته كذا في القياسية وسئل شيخنا في سلا
 عن استعمال عبد الغير اوجارية الغير فان في حاله
 الاستعمال فهو من بمنزلة العبد وبهذا في الظن
 ومن استعمل عبدا مشتركا او حاددا مشتركا ببيت
 وبين غيره فغير اذن شريكه يصير غاصبا نصيب
 شريكه وفي اجناس الناطقي في الحنابلة
 من كتاب الدعوى ان في استعمال العبد المشترك
 بغير اذن شريكه روايتان عن محمد رحمه الله كذا في
 المحيط البرهان في الدابة يصير غاصبا في التذ
 ركونا وحلا كذا في الظهيرية وورد في مماننا
 من هذا الجنس فتوى من بعض البلدان وصدر
 رجل كان يكسر الخشب فباع غلاما رجل وقال اعطني
 القدم والخشب حتى اكسر انا انابي صاميا الخشب

الغيبة
 الشك
 في

روى هشام عنه انه يصير غاصبا
 نصيب من حقه
 وروى ابو حنيفة
 عنه انه لا يصير غاصبا

فاني به

فأخذ العلام القدر ومنه وأخذ الحطب وكسر
 بعضه وقال أيت يا خرجني كسر فاني صاحب
 الحطب آخر فكسره العلام وضرب بعض
 المكسور من الحطب على عين العلام وذهب عنه
 فانفق مشايخ زماننا انه لا يكون على صاحب الحطب
 شيء الا ان يخرجه ويسئل ابو بكر عن وجهه جاز
 الى الخناس ليبعها فبعثتها امرة الخناس في حاجة
 فخرت فمضى قول ابي حنيفة الضمان على امرة الخناس
 بشيء وعلم قولهما وان شاء ضمن الخناس ايضا كما
 روي في الاخبار المتشرك وفي الكبرى وكذلك
 في دلائل النباب كذلك في التاج والحانية في فتاوى
 ابي الليث جارية جازت الى الخناس بفيران
 من لاهها وطلبت البيع فذهب ولا يدري اين ذهبت
 قال الخناس مررها على الولي فالقول قول الثمار
 ولا ضمان عليه ومعنى ذلك ان الخناس لم يأخذ
 الجارية ومعنى الرد انه امر اياها بالذهاب الى
 منزل المولى وكان الخناس منكرا للفضب اما اذا
 اخذ الخناس الجارية من الطريق او ذهب بها من
 منزل مولاه فببرامه فلا يصدق كذا في الحديث

والكسر بعض كذا في فضيب المنسب لهم

كذا في التاج والحانية
 وقال لا يخرج صاحب الجارية
 بين تضمن الخناس
 وازد قريش كذا في
 وغير ذلك

كتاب في معرفة ما في الدنيا والآخرة
 مكانها يضمن على قواعدها الثاني والاربعين
 انه لا يضمن عند الامام كذا في وجبة الارز
 ومن الغيب

ركب دابة غيره فماتت محاطا فالصحيح انه لا يضمن
 ما لم يحولها عن موضعها عند الامام ذكره في الشارح
 كذا في وجبة رجل قد عد على ظهر دابة رجل ولا يضمن
 ولا يحولها عن موضعها حتى جاء رجل اخر وعقد
 الدابة فالضمان على الذي عقروا الذي
 ركب انما هو هلاك من ركوبه واربعين
 ركب الدابة مجددا ومنعها من صاحبها بل ان
 يعقروا لم يجدوها في آخر وعقدوا فاصحاب
 الدابة ان يضمن اليماشة لئلا في فتاوى قاضية
 قال وكذلك كل من اخذ متاع الانسان في دار
 صاحب المتاع ثم جده فهو ضامن وان لم يخرج
 من الدار وان لم يجد فلا ضمان عليه الا اذا
 هلك من فضله او اخذ جده من الدار وهو احتسب
 كذا في الذخيرة وان اخذ المتاع من بيت حوله
 الى بيت آخر من تلك الدار او الى صحن الدار وصحن
 الدار مع غلمانه ليسكن في تلك الدار فهلك المتاع
 ففي القياس يكون ضامنا وفي الاستحسان ان يدار
 هذا الوضع في الحوزة مثل الاول لا يضمن وتكفل
 في المياخية وفي الكبرى فان كان بين المتزاتين

الدرر

في معرفة ما في الدنيا والآخرة
 كتاب في معرفة ما في الدنيا والآخرة

في الحذر فتاوت ضمن كذا في التاثير خائبة
 اجل قتل رجلا في مغارة ومعه مال فضاء المال
 من المال كذا ذكر في العيون وآفتي ظهير
 الدين المرغباني هو انه لا يضمن وهذا البيت
 بقول ابي حنيفة رحمه الله كذا في السراجية
 ان يمسك بين اثنين لعل واحد منهما فيه
 نية في احدكما الا صطل ويشد بقرع صاحبه
 بيد يضرب بقرع فحراك الشجر يفتك بالحبل
 ان لا ضمان عليه اذا لم يجعلها من مكان
 ان كان اخذ كذا في خزانة المفتين رجل دخل
 منزله رجل باذنه واخذ اذنه من بيته بغير
 اذنه لينظر اليه فوقع من يده فانكسر فلا ضمان
 الا اذا كان لهاه صاحب البيت عن الاخذ
 قبل ذلك الا يرى انه لو اخذ كذا ماء وشرب منه
 فسقط من يده وانكسر لا ضمان عليه كذا في الفقيه
 وفي الفتاوى في البيوع سئل ابو بكر عن اخذ
 الفخاع كذا الشرب الفخاع او قدما فسقط من
 يده فانكسر فلا ضمان عليه كذا في التاثير خائبة
 وفي فتاوى اهل سمرقند رجل تقدم الى خزانه

في الحذر فتاوت ضمن كذا في التاثير خائبة
 اجل قتل رجلا في مغارة ومعه مال فضاء المال
 من المال كذا ذكر في العيون وآفتي ظهير
 الدين المرغباني هو انه لا يضمن وهذا البيت
 بقول ابي حنيفة رحمه الله كذا في السراجية
 ان يمسك بين اثنين لعل واحد منهما فيه
 نية في احدكما الا صطل ويشد بقرع صاحبه
 بيد يضرب بقرع فحراك الشجر يفتك بالحبل
 ان لا ضمان عليه اذا لم يجعلها من مكان
 ان كان اخذ كذا في خزانة المفتين رجل دخل
 منزله رجل باذنه واخذ اذنه من بيته بغير
 اذنه لينظر اليه فوقع من يده فانكسر فلا ضمان
 الا اذا كان لهاه صاحب البيت عن الاخذ
 قبل ذلك الا يرى انه لو اخذ كذا ماء وشرب منه
 فسقط من يده وانكسر لا ضمان عليه كذا في الفقيه
 وفي الفتاوى في البيوع سئل ابو بكر عن اخذ
 الفخاع كذا الشرب الفخاع او قدما فسقط من
 يده فانكسر فلا ضمان عليه كذا في التاثير خائبة
 وفي فتاوى اهل سمرقند رجل تقدم الى خزانه

في الحذر فتاوت ضمن كذا في التاثير خائبة
 اجل قتل رجلا في مغارة ومعه مال فضاء المال
 من المال كذا ذكر في العيون وآفتي ظهير
 الدين المرغباني هو انه لا يضمن وهذا البيت
 بقول ابي حنيفة رحمه الله كذا في السراجية
 ان يمسك بين اثنين لعل واحد منهما فيه
 نية في احدكما الا صطل ويشد بقرع صاحبه
 بيد يضرب بقرع فحراك الشجر يفتك بالحبل
 ان لا ضمان عليه اذا لم يجعلها من مكان
 ان كان اخذ كذا في خزانة المفتين رجل دخل
 منزله رجل باذنه واخذ اذنه من بيته بغير
 اذنه لينظر اليه فوقع من يده فانكسر فلا ضمان
 الا اذا كان لهاه صاحب البيت عن الاخذ
 قبل ذلك الا يرى انه لو اخذ كذا ماء وشرب منه
 فسقط من يده وانكسر لا ضمان عليه كذا في الفقيه
 وفي الفتاوى في البيوع سئل ابو بكر عن اخذ
 الفخاع كذا الشرب الفخاع او قدما فسقط من
 يده فانكسر فلا ضمان عليه كذا في التاثير خائبة
 وفي فتاوى اهل سمرقند رجل تقدم الى خزانه

واخذ منه عضادة بازنه لينظر فيها فوقت
من ياء على عضادات اخروا انكسرت الفضا
فلا ضمان في الماخوذة ويحجب الضمان في البانيا
كذلك الظهير يجمع في بيت انسان اخذ
واحد منهم سراقة ونظر فيه ودفع الى آخر فظهر
فيه نقص لم يضمن احد قال مربي لرجل من الاولاد
في مثله دلالة حتى لو كان شيئا يجري الشئ في است
يكون غصبا كذلك فنية المنية شئ في الحصة
واخذ طاسا واعطاها غيره فوقع منه من ياء
وانكسرت فلا ضمان على الاول كذلك في الغياحة
دخل على رب دكان بامرته فتعلو بنحو به مشاء وكا
وكان فسقط عنه لا يضمن تاويله اذ الربك سقوطه
بفعله ومدة كذلك في الاموال وفي الحاي ولود
على صاحب الدكان واخذ شيئا بغير اذنه لينظر
اليه فسقط لا يضمن استحسانا فان لم يدخل ولكن
اخذ شيئا من متاعه بغير امره ونظر اليه ليشربه
فسقط فانكسر فهو ضامن كذلك في التاثير خانية
في المنتقى رجل عنده وردية لرجل وهي ثياب
تجمل المودع فيها ثوبا له ثم طامها صاحب الوردية

الله ص

رفع كلها اليه فضاء ثوب المودع فضايب الوديعة
 ما من له قال ثم كل من اخذ شيئا على ان
 له ثم ركب له فهو منا من كذا في المحيط البرهاني
 رجل اضف رجلا فلتني الضيف عند ثوبها
 فاتبعت المضيف بالثوب فغصب الثوب غاصبه
 في الثوبين ان غصب في المدينة فلا ضمان
 على المضيف وان غصب خارج المدينة فهو من
 في خزانة الثوبين رجل ضرب رجلا حق
 ما من مع المضروب مال فوق المال
 ولـ محمد الضارب ضمان للمال الذي كان
 مع المضروب وكذلك يضمن ثيابه التي عليه كذا
 في الطهارة تعلق رجل برجل وخاصمه فسقط
 عن المتعلق به شيء فضاء قالوا يضمن المتعلق قال
 رضى الله عنه وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل
 ان سقط بقرية من صاحب المال وصاحب المال
 يراه ويمكته ان ياخذه لا يكون ضامنا كذا في فتاوى
 قاضي خان بعث الى قضاة لياخذ ثوبه فدفع القضاة
 بالخط ثوبا آخر وضاء عند الرسول ان كان
 ثوب القضاة لا يضمن وان كان ثوب غيره

في الثوبين
 في الاخرة ص

كذا في الثوبين

ماله بين يمين التصاوير والرسول واهلها
 لم يجمع على الاخذ كذا في وجيز الكردي
 وكذا ليسكن عن بعثه الى ما شئت في كتاب
 باب الامور فغلبت في الطريق قال ان كان
 بينهما البساط في ان يفعل في ماله مثله ذلك
 وان لم يكن ضمن كذا في الحاشية
 غصب فتاوى الى اليفاد من خاتما
 خاتما فغلبت في خنصره فضاغ في خاتما من
 البني والبري سواء هل الصبي كذا في
 والجواهر الاصلاح في خلافت الوسطى والبدن
 والابهام كذا في الامور وان جعله في البني
 قبل الاضمان عليه وتبدل عليه الضمان والاول
 اصح كذا في جواهر الاصلاح وفي تجنيس الناصر
 وكذا من خاتما فقال تختم به ففعل فذلك فالدين
 على حاله اما الى اخرجه من الاصبع ثم هلك هلك
 بالدين ولو امر ان يختم في اصبع غير الخنصر لا يكون
 عارية كذا في التمار خانية وان جعله في الخنصر
 وجعل الفص من جاب الكف هل يكون استمرا
 وتبيننا اختلف فيه انه كذا الامام خا هـ ر ذ هـ

اخذ احد الثمانيين حمارا صاحبه الخ من وطنه بغير اذن
 فاكل الحمار الحنظل في الرحا ومات لم يضمن لوجع الاذن
 دلالة قال يبيح فلم يضمن ذلك اعتفاء العرف بخلافه لكن عرف بجوابه
 انه لا يضمن فيه وجوب الاذن دلالة وان لم يوجد حمار حتى لو فعل الاذن
 ذلك وعلا انعكس او احوال من يمين بجوار الاخر ومات لا يضمن للاذن دلالة ولو ارسل

جارية ذ زوجته في ثمان نفقة نفوا ذ نفيا
 والبقي لا يضمن كذا في قسمة الحبس

كون استعلا ولا تزينا وعليه الفتوى كذا في
امرا الاستدلال فان ارجل على خاتم في
خاتم ان كان معروفا بان يلبس خاتمين
للتزين يكون ضامنا والا فهو حفظ كذا في الصغر
ولو كان الرهن او المستودع امرأة ففي اي اصبع جعلت
الامر في امر ضامنة كذا في الذخيرة وان كان
بها فقدره صار ضامنا وكذلك ان كان مقلدا
افقلا لم يذوا وان كان متقلدا بسيفين فقلد
لا ينجين من الاجماع كذا في المحيط البرهان
في الفتح فمربى رجل فان لم ياخذه لا يضمن
وان اخذه لم يردك فان كان المالك حاضرا
لا ضمان عليه وان كان غائبا يضمن وكذلك
ان اراى ما وقع من كمر انسان كذا في الفصول العبادية
ايخل بآية في راد عنده فاخرجها صاحب الدار
فهلك لا ضمان عليه كذا في خزنة المفتين
وصع نوباني راد رجل او قلنسوة على راسه
فخرجها والمالك غائب ضمن وفي الدار لا يضمن
ان في الحاوي للفتاوى الفصل الثاني في
حذر الغصب والحكم الاصل الثابت بالغصب

وجوب بد العين على المالك كذا في شرح اللب
 ما دام على حاله ولم يتغير كذا في الذخير
 ومثله او ثبت ان كان حاله كذا في البطلان
 ليس حتى في المثل في حاله كامل وواحد فالحال
 هو المثل صورة ومعنى والقاصر هو المثل معنى
 اي في صفة المالبة فيكون الواجب عليه
 المثل التام الا اذا عجز عن ذلك فيكون المثل
 القاصر خلفا عن المثل التام فيكون له واه
 كذا في شرح المبسوط والتغيير في حاله قد يكون
 من حيث الزيادة وقد يكون من حيث النقص
 وقد يكون بفعل الغاصب وقد يكون بغيره
 كذا في النهاية قال ولو غصب ثوبا رجل فصنفه
 بعصفرا وزعفران او بصنع نريد في الثوب فصا
 الثوب بالخيا او ان شاء اخذ ثوبه ومن الغاصب
 ما زاد الصبغ فيه وان شاء سلم الثوب الى
 الغاصب ومن في حقه ثوبه وقت الغصب
 ابيع كذا في شرح الطحاوي وان شاء ركب الثوب
 فيضرب في ثمنه بيمينه ابيع ويضرب اليمين
 بما زاد الصبغ فيه كذا في شرح المبسوط وازرع

ولو نقص الغصب في بطلان الغصب ضمن القصاص ويؤدى على الغصب
 مع ضمان النقصان الا ان يكون النقصان بخلافه غير الغاصب فالأكثر
 بالخيار في ضمان النقصان ان شاء ضمن الغاصب ويرجع الغاصب على المالك
 ولا يرجع الجاني على الغاصب
 فلان الزيادة مع الزيادة في بطلان الغاصب
 فلا يكون بطلان الغاصب

ذكر

الغاصب

في حقه ثوبه

كذلك الثانية خافية ولو غصب صاحب الثوب
 عصفرا وصنع به ثوبه ففليه مثله كذلك في المحيط للشر
 ولو اغتصب من رجل ثوبا من الاثني عشر صبغه
 به ضمن صاحب الصبغ صبغا مثل صبغه لانه اثلث
 صبغه حيث صبغ به الثوب وصار بعد ذلك كاداه
 صبغ بصبغ نفسه مما يزيد في قيمته فله اجر الثوب الذي
 بين ان يحبس الثوب ويفرم لصاحب الصبغ ما زاد
 الصبغ فيه وبين ان يتركه عليه فيضمن في
 ابيض وان اتي ذلك بيع الثوب المصبوغ بغير
 فيه صاحب الثوب قيمة ثوبه بغير ويضرب
 الصبغ بغيره ما زاد الصبغ فيه فيقسمان الثمن على ذلك
 كذلك يخرج الطحاوي ولو غصب انسان ثوبا من رجل
 وصبغه بعصفور لاخذ ولو غصب ثوبا بعصفرا
 من رجل ولصد صبغه به كان للمالك ان ياخذ
 الثوب مصبوغا بربى الغاصب من الثمن وان شاء
 ضمنه قيمة الثوب وعصفرا مثله كذلك في المحيط للشر
 ولو كان العصفور لرجل والثوب لآخر فرضيا ارجح
 الثوب مصبوغا فليس له اذ لك ولكن لصاحب الثوب
 ان ياخذ الثوب ويرد على الغاصب ما زاد الصبغ

ان قدر عليه
 وان لم يقدر فله الا
 الغصب فذكرنا فيه
 ان يبيع الثوب
 من ذلك

ثم ذهب الفاعل ولا يجر
 فالقد افع فيه كما لو غصب
 بغير فعل احد اتحان

رفعت الثوب أقصر قصرا رقت
منه سمي القصر وقصرت الذر يوقر
مركله ١٢٤٩

١٣٨

فيه ويتبع صاحب العنبر الغاصب بثمن كذا في
سراج الوهاج ثم ذهب الغاصب ولا يعرف بالقول فيه
كما لو كان قد بين قولا جذا سخنا كذا في الغاصب
ولوات صاحب الثوب غضب العنبر وصغفه
بأعه في لاحق لصاحب العنبر على المشتري كذا
في التناظر خانية ولو غضب ثوبا فصيغه لنفسه
ثم ياء مضطرب وحضر صاحب الثوب فإنه يقصر
المشتري وليتوثق منه لصاحب العنبر
يخص بيعه بين الباع والمشتري كذا في السراج الوهاج
مؤد غضب من آخر ثوبا وقصره كان لصاحب الثوب
ان ياخذ الثوب ولا يضمن للغاصب شيئا كذا في
الزخيرة ولو غضب ثوبا فقتله أو غسله فله صاحبه
ان ياخذ ثوبا لا شيء للغاصب كذا في السراج الوهاج
وقصارة الثوب بالنشاب سيجو الغر تصغفه ووشمه
بالطاهر يغه وبالجفن تقبض كذا في قية المنية
وانا غضب سويقا فقلته لبين فضا حبه بالخيار ان شاء
خبره بقة سويته وان شاء اخذ سويته وضمن
بغضه ما زاد السهم فيه كذا في شرح المبسوط
ذكر القصر في السويق مع ان السويق من ذوات

القيمة ص

ولو ان ثوبا من جنس
الراهن بوقصر من الرهن
وضمن قيمته ولو كان الثوب
والقصر من الرهن كان للرهن
ان يضمن قيمة الثوب
وعوضا من ثوبه وان
رضي بالثوب لم يضمن
فيكون الرهن في يده كذا
في المحرر للسراج

وانما القصر فراد اذا كان
بغيره كقصر الهدايا
بعضها بعض اما بالحرر
فهو زيادة كالصنف
كذا في السراج الوهاج

ولو ان ثوبا من جنس
الراهن بوقصر من الرهن
وضمن قيمته ولو كان الثوب
والقصر من الرهن كان للرهن
ان يضمن قيمة الثوب
وعوضا من ثوبه وان
رضي بالثوب لم يضمن
فيكون الرهن في يده كذا
في المحرر للسراج

الامثال في شغلنا، قالوا المريد من القيمة المذكورة
في الكتاب المثل وان كان المراد حقيقة القيمة
فهو محمول على ما اذا قطع السويين مع ايسويين
ان كان المراد حقيقة القيمة فهو محمول على الواية
انني لا يجوز بيع السويين بمثله فان في بيع ايسويين
بمثله روايتين كذا في المحيط البرهاني وكذا في الشارح
اذا خلط به مسكه وهذا اذا كان دهنيا طبيبا
بالمسك فان كان دهنيا مثنا كدهن البذر
صاحبه ولم يقين للفاسد شيئا انما في بيع
ومن عصب من رجل ثوبا فقطعه ولم يخطو فانه قيمه
ان كان القطع لا يورث عيبا فاحشا فلصاحبه
ان لقيمة نقصان القطع وليس له خيار الترتيب
على الفاسد وان كان القطع اودت عيبا فله ثا
من حيث يكون ستهلكا له وان صاحب الثوب
بالخيار ان شاء اخذ ثوبه وضمت قيمة النقصان
وان شاء ترك له بقيته صحبا وخاطبه بعد القطع
يد صاحب عنه وضمت قيمة الثوب وقت الفصد
كذا في شرح الطحاوي هذه المسئلة يتنى على سنة
اخرى ان من خرق ثوبا فغيره ان كان المحرق

اخذه
50

لمحتصا صاحب الثوب بالخيار ان ترك
 الثوب عليه وضمنه جميع قيمة الثوب وان شاء
 اخذ الثوب وضمنه النقصان وان كان المخرق
 يسيرا كان المالك ان يضمن النقصان لا غير كذا في
 الذخيرة والصحيح ان الفا حش ما يفوت به بعض
 العين وجنس المنفعة ويبقى بعض العين وبعض المنفعة
 ان وقع الثوب قيما فان فات جنس المنفعة لانه
 لا يصلح للبقاء وغايته وبقي منفعة القيصية
 ان في جامع المضايقات وفي السير من الخرق ما لا
 سوت به شيء من المنفعة وانما يفوت الجودة
 ويدخل بسببه نقصان في المالية كذا في المحيط
 البرهان قال الشيخ شمس الائمة السرخسي رحمه الله
 والحكم الذي ذكرنا في الخرق في الثوب من تخيير
 المالك اذا كان المخرق فاحشا وامساك الثوب
 اخذ النقصان اذا كان المخرق يسيرا فهو الحكم
 في كل عين من الاعيان الا في الاموال الربوية كذا في التتارخانية
 وان التخيير من مال فاحشا كان او يسيرا كان لصاحبه
 اختيار بين ان يمسك العين ولا يرجع على الفاسد
 بشيء وبين ان يسلم العين ويضمنه مثله او قيمته

لا تضمن النقصان بتقدير انه يسيرا
 كذا في التتارخانية

كذا في كتابه في غيبة و غصب ثوبا ففرض غصب
 او اصغر اخذه المالك وما نقصه وهذا اذا كان
 النقصان يسيرا فاذا كان كبيرا يخير بين الاخذ والترك
 وان كان الغصب مكيلا او موزوا ففرض غصب
 الغاصب فعليه مثله وهذا الفاسد للغاصب
 وان شاء اخذ الطعام العفن ولا يثمن عليه كذا في
 المحيط البرهاني ولو قطع احدى قوائم الدابة انت
 لم تكن ما كوله للحكم ضمن جميع قيمتها كذا في حاشية الفتاوى
 اذ الم يكن للدابة منفعة به لا يقطع طرفها بوجوب
 الاستهلاك من ذلك وجه اما اذا كان لما بقى
 قيمة فله ان يمسك وياخذ النقصان كذا في الكفاية
 وقال محمد رحمه الله ان كان له قيمة بعد قطع اليد والرجل
 ان شاء ضمنه جميع القيمة وان شاء امسك الدابة وضمنه
 النقصان والا عتاد على قول ابو حنيفة رحمه الله
 كذا في فتاوى قاضخان وان كانت الاكولة للحم
 ان شاء سلمها اليه وضمنه القيمة وان شاء امسكها وضمنه
 النقصان وعليه الفتوى كذا في واقعات كبيرين كبر
 الدين بخلاف ما اذا كان الغصب بغير الجارية
 فقطع يد الجارية او رجلها ونحوه ان لصاحبها ان يضمن الغاصب

من على ص ٩٠

تتأوى ويدفع اليه المفضولة وان شاء صمد نقصان ~~و~~ خفة
مقطوعة كذا في خزانة المفتين وفي النواصير اذا قطع
اذن انه لا رية او بعضها يضمن النقصان وجعل قطع
الاذن من الدابة نقصانا سيرا كذا في الذخيرة وكذلك
اقطع ~~في~~ يضمن النقصان وعن شيخ رحمه الله ان
فدلمع ركب انا القاصي يضمن جميع القيمة وان كانت
لغيره يضمن النقصان كذا في النهاية وفي فتاوى المولانا
جل جلاله شعر كلف دابة وانفق شعر فيهما يوجب
سنة ثم شعر الا دمي فان نبتوا لا يقوم مع الشعر
يقوم من غير ~~شعر~~ وفي جمع بنقصان ما بينهما كذا في
واقعات كبير بن كبير الدين ولو قطع رجل حمار او يده
فزوجها صاحبه لا شيء لصاحبه على القاطع في قول
ابي حنيفة رحمه الله ازان في فتاوى قاضيه خان ضرب ثور
غير فكري اضلاعه ضمن قيمته عند ابي حنيفة رحمه الله
عنده ~~من~~ انقصانه كذا في قنية المنيعة لوفقاء عيين برقة
او بغل او حمار عليه ربع قيمته وكذا كل ما يعمل عليه
من البقر والابل وما لا يعمل عليه ما انفص وقال
في الجاهل الصغير وفي عيين بقره الحزاز وجزوره
ربع القيمة وفي عيين شاة التصاب ما انفصها والحمل

والطير والحب والكلب ما نقصه كذا
 الاختيار سند الحنار ولو غاب عني جاد قال ابن حنبل
 رحمه الله ان شأنا من الحبة هو ضمن جميع القيمة ولا ير
 له ان يمسك الحبة ويضمن النقصان وسى - له الحبة
 العمياء كذا في الظهيرية زيج شاة انسان ظلم الفصاح
 بالخيار ان شاء ترك المذبح وضمنه فتيها والى شاة
 اخذ المذبح وضمنه النقصان وكذا اذا سلمت جعلها
 عضوا عضوا وعن الفقيه اني جعفر اذا اخذها ليس
 ان يضمنه والفتوى على ظاهر الرواية كذا في جواب
 الاخلاطى ولم يذكر محمد رحمه الله مسألة الشاة
 ما اذا اراد المالك وان يخذ الشاة بعد الذبح
 ولا يضمنه النقصان هل له ذلك كذا في الخط اليرها
 قال شمس الائمة الحلواني وهو الصحيح انه ليس له ذلك
 كذا في الذخيرة ولو ذبح حمار غيره ليس له ان يضمن النقصان
 ولكن يضمنه جميع القيمة عند أبي حنيفة رحمه الله
 قول محمد رحمه الله للمالك ان يسأله ويضمنه النقصان
 وان شاء ضمنه كل القيمة ولا يمسك المذبح وان قتله
 فلا فليس له ان يضمنه النقصان كذا في التاميين
 رجل غصب شاة فمكت في يده ثم ذبحها كذا في التاجا
 فسننته

هذا هو
 في التاميين
 في التاجا
 في التاميين
 في التاجا
 في التاميين
 في التاجا

آخر وهو يباع وزنا فالملك به بالخيار
 ان يملكه ملك الطست ولا شيء له وان شاء
 دفع الملك به ولو قد قيمته يوم التسليم وكذلك
 كل آخره - وغ وان كان لا يباع وروفا كالسيف
 كبره انسان كان عليه قيمته ما نقصه فاق
 يهلك السيف المكسور آخر كان عليه حديد
 مثله كذا في خزانة المفتين واذا استهلك ثلثه
 ضة عليه قيمته من الذهب مصوغا عندنا
 ان وجد صاحبه وكسر ما فرضي به لم يكن له
 ضل ما بين المكسور والصحيح وله ان يضمن القابض
 قيمته مصوغا من الذهب ريبه اليه سواء كان
 انقصا بالكرسي او فاحشا وكذلك كل اثناء
 صوغ كره رجل وان كان من فضة فعليه
 قيمته مصوغا من الذهب وان كان من الذهب
 فعليه قيمته مصوغا من الفضة كذا في شرح المبسوط
 وبعد ما قضى عليه بالقيمة من خلاف الجهر
 يفرقا قبل التقاض من الجانبين فانه لا يبطل
 القضاء كذا في شرح الطحاوي وكذلك انية
 الصف والخاس والتشبه والرواص كذا في التتار

القابض ما مضى
 سواء المرأة

كذا في شرح المبسوط
 وبعد ما قضى عليه
 بالقيمة من خلاف الجهر
 لو تفرقا قبل التقاض من
 الجانبين فانه لا يبطل القضاء
 كذا في شرح الطحاوي

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

الكتاب الرابع

في معرفة ما يباح في
القيمة وان شاء اخذ ولا يضمنه شئ وان كانت
يباع عددا فله الخيار ويضمنه النقصان كذا في الكسور
لو كسر درهمان او دينار فخلطه مثله بالاشياء
والكسور الكاسرة اذا ضمن مثله وان شاء صاحبه
اخذته ولم يرجع عليه شئ وليتوى ان انتقص
بالثبته بالكسر او لم تنتقص كذا في النهاية وان
دبره مساو دينار فخلطه مثله والكسور الكاسرة
شيخ الاسلام قال مشافهة بحم الله هذه اذا كان
الكسر ينقص من ضرب قطعا اذا كانت الكسور لا ينقص
من ضربها فيلحق الا ذلك الكسر وهذا كما قلنا فحين
كسر غنيم انسان ليس لصاحبه الا المكسور لنا
في الخط البرهاني ولو كسر درهم الوصل وتبين انه كان
سوقا او رة ما صار قبل الكسر كان يرجع فلا ضمان
له على الكاسر كذا في شرح الطحاوي غصية بما صغر
فكبر او جارية صغيرة فكبرت اخذها مالك ولا شئ
للمغاصب من النفقة لانه متبرع ولو كان شايا او نجا
سجنا او شاة فصادت عجزا ضمن النقصان لانه
في الخط السرخسي وهذا اذا كان النقصان يسيرا

قال شيخ الاسلام رحمه الله
عليه من ان شاء اخذ
اخذته ولم يرجع عليه شئ
سواء انتقصت ثلثه او
بالكسر او لم تنقص

ان كان
دفعه
الشيء

داود

مهم ٥٥

فاحشايخي المالك بن الاخ التراك

عليه الله المشايخ هم الله كذا في التارخانية ولو
عصا امرونا الخو بهذا الغاصب اخذ المولى ولا
صمان عليه كذا في السراج الوهاج رجل غصب
بداقاريا او خبازا او خوذك فثني العمل عند
الغاصب قالوا يقيم العبد خبازا او قاريا ويقوم
خبازا وغير قاري فيضمن الغاصب فضل ما بينهما
لذا في القياسية وفي اخاينة رجل غصب عبدا
من الثوب فتغصونه عند الغاصب كان له
نقصان وان كان العبد مغنيا فثني ذلك عند
الغاصب لا يضمن الغاصب كذا في التارخانية
تغيب جارية زاهدة فانكسر ثديها عنده فهذا عيب
ويضمن النقصان كذا في خزائن الفتاوى وان
خلق جعد غلام فثني ولكن لم يثبت كما كان
لا يضمن ثوبا كذا في المحيط للسرخسي وان غصب
فضة وبيعها بدينار او صاعها انا او غصب
ذهبا فغصبه ودينارا وصاعه انا قال ابو
حنيفة رحمه الله لا ينقطع حق المالك بل اخذ
الذهب والفضة ولا اجر للغاصب وقال

الغاشية ص ٥٥

ابن يوسف محمد رحمه الله ينقطع حق المالك

مثل ذهبه ونفضته كذا في المحيط البرهاني و

غصب ثوب ذهب او فضة فصاغه حليا او اذنا

فغزبه صراهم فللمالك ان ياخذ ولا يعطيه

شيئا كذا في المحيط للخصي الا اذا جعل الفض

او الذهب ومقام من اوصاف ماله من حيث

يكون في نزع مضيق كما اذا جعله عروقة ارفع

في سققت او ما اشبه ذلك فانه ينقطع لصاحبه

ليتم عنها ويضمن التماسه مثلها وقت الغصب

وهذا قول ابن حنيفة رحمه الله ونزها ينق

يد صاحبها عنها بالضياعة ويضمن مثلها وقت

الغصب كذا في السراج الوهاج واما اذا ^{يضمها} ~~اشبهها~~ ^{عنه}

او جعلها مطولا او مربعا او مدورا فلا ينقطع يد صاحب

عنه بالاجماع كذا في شرح الطحاوي وان غصب دماغ

وسبكها ولم يغزبه ~~عنه~~ شيئا فانه لا ينقطع حق المالك

بلا خلاف كذا في المحيط البرهاني ولو كان المعصوب

غير الذهب والفضة من الصفر والخراس وغير

ذلك فانه ينظر ان اخذه بالضرب والعيقة

عن حد الوزن وصار عمدا لا ينقطع يد صاحبه

يد صاحبها

سبكت

عند بائع جماع وفضله لصاحبه وان لم يخرج
 من حد الوزن فعلى الاختلاف الذى ذكرنا
 في الذهب والفضة كذا في شرح الطحاوى عقب
 صفى او صفة كوزا ينقطع حق المالك وقيل هذا
 اكان بعد الصنعة لا يباع وزنا اما اذا كان
 مع وزنا يلغى ان لا ينقطع حق المالك عند
 هذا الامام قال الامام الحنفى والصحيح
 ان الجواب مطلق كذا في جواهر الاخلاص
 لاقتضاها من حيث الحيوة رحمه الله وان كس
 احب الصفه الكوز بعد ما ضمن له القاصب
 قيمة صفه قبل ان يقضى له بالقيمة قال عليه
 قيمة الكوز صحيحا ياخذ الكوز قال شمس الائمة
 رحمه الله ولا يقع المقاصة بين الضامين قال
 في الكتاب الا انه يحاسبه بما عذبه بعض
 من المختار رحمه الله قالوا مراده من هذا اذا
 اصطلحوا على ذلك فيكون استبدلا لا فيجوز
 الا بدون ذلك فلا يجوز وبعض مشايخنا قالوا
 تاويله ان اكان المقصوب صفه ليس له مثل حتى
 وجب قيمة الصفه فيقع المقاصة كذا في المحيط البرهان

المالك

المثل لانه
 صفات
 حرم الصفه على الغايب
 حرم الصفه من الصفه
 يقتضيه مثل وزنه من الصفه
 حرم الصفه ضمان القيمة
 حرم الصفه الكفر وكافه
 وهو قيمة الكفر
 جنبين فلا تقع المقاصة
 بينهما في المحل

المراد

غزاهم ثم بقوا في المالك ولو غضب قطنا وغزاه
 ثم شجبه فقيه اخذت الشايع رحمهم الله انه ينقطع
 في الزيادة ولو غضب من رجل كذا ما فطر له
 ونحو فعله مثله او قيمته ان كان لا يوجد
 له ولا يميل له على الثوب كذا في شرح المبرور
 رجل غضب حنطة فظنه اقل من الدقيق يكون
 القاصب وعليه حنطة اصاحبها كذا في فتاوي قاضي
 القاصب الدقيق ينقطع حق المالك كذا في قيمة
 الدية غضب دقيقا وجوز ان يحاقتوا او سميا
 مصره ينقطع حق المالك في ظاهر رواية اصحابنا
 كذا في المال والخانية وكذلك اذا غضب ساجدة
 فجعلها بابا او حديدية وجعلها سيفاً ينقطع حق المالك
 ويضمن قيمة الحديد والساجدة وجميع ذلك للقاصب
 كذا في الخط البرهاني وكذلك لو غضب ساجدة
 او خنجر او زينة لها في بنائه او احداً فادخله في
 بنائه او حديدية في فعله في كل ذلك قيمته عندنا
 ولا يلزم للقاصب منه نقص بنائه كذا في شرح المبرور
 ومن غضب ساجدة وبني عليها لا ينقطع حق المالك
 ولكن له ان ياخذها كذا في الفصول العبادية

والصحيح هو

واذا لم يكن القاصب الحنطة
 فعليه مثله والدقيق له
 عندنا كذا في شرح المبرور
 ٩

فقال الكرخي وابي جعفر ~~المعتمد~~ واليها ~~الاستمرو~~
البناء اذا بني حالي الساجدة وان بني على نفس
الساجدة ~~وطني~~ ينقض البناء والملاقي الكد
ورد ذلك وهو الاصح وفي شرحه كان الحسن يقول
ان بني عليها نقض البناء ورد هاوان بني حواها
لم ينقض وغترم قيمتها والصحيح انه لا ينقض
بني عليها او حواها كذا في السراج الوهاج ولم يذكر
في الاصل ما اذا اراد الناصب ان ينقض
ويرد الساجدة هل ~~من~~ نه فانه وعد على وجه
ان كان القاضي قضى عليه بالساجدة لا يحل له
البناء واذا نقض لم يستطع ~~البناء~~ ان كان
القاضي لم يقض عليه بالقيمة اجتمع الشايع ^{الشايع} جميعهم
فيه بعضهم قالوا يحل وبعضهم قالوا لا يحل كذا في
التاتار خانية ولو غضب النجار خشبة وادبر حافى
بناء غيره بنى اذن المالك له يملك النجار لادب
الدار في قبة المسية ولو غضب لوجها ~~مختلف~~
السفينة او ابريسا وخاطبه بطن نفسه او عصب ~~مقطع~~
حق المالك كذا في وجين الكوردي ومن غضب ارج
ففرس فيها او بني مثل له اقلع البناء والغرس ورد

سنة ١٠٠٠

كذا في المداية، وإن كان كذا الأرض تنقص بقلع ذلك
 فلا إلتزام يضمن له قيمة البناء والغرس مقلوباً ويكون
 له ومعهناه قيمة بناء أو شجر يؤمر بقلعه لأن حقه
 في حقيقته الأرض بدون الشجر أو البناء وتفقدها
 شجر أو بناء أمر بقلعه فيضمنه فضل ما بينهما كذا في
 النكاحي أعلم أن هذا الذي ذكره من الحكم ما
 إذا كانت قيمة البناء أقل من قيمة الأرض وأما إذا
 كانت قيمة البناء أكثر من قيمة الأرض فلا يقال
 بنفاصه - أتله البناء وذر الأرض بل يضمن الغاصب
 قيمة الأرض وهذا أوفق بمسائل الغصب على أصلنا
 الدليل على هذا الذي ذكرته ما ذكره في النخبة
 والخطوط الغني فقال ولو غصب ساحة وبني عليها
 لا ينقطع حق المالك وكان له أن يأخذها متى شاء
 وكان القاصي الإمام أبو علي النخعي يكره الكرخ
 رحمه الله أنه ذكر في بعض كتبه تفصيلاً فقال إن كانت
 قيمة الساحة أقل من قيمة البناء ليس له أن يأخذها ولو
 كانت قيمة الساحة أكثر من قيمة البناء لا يأخذها ولو
 كانت قيمتها أقل من قيمة البناء لا يأخذها ولو
 كانت قيمة الساحة أكثر من قيمة البناء له أن يأخذها

كذا في

كذلك في القيمة وان كانت قيمة السادة والبنات
 فان اضطررها على شيء جاز وان تنازعها ببيع البنا
 عليها في قسم الثمن بينهما على قدر ما لهما الكافي وخذ
 اللدري قال ~~مشافنا رحمهم الله وهذا القرب~~
 من مسائل خطه عن محمد بن محمد بن الله ان من كان فيه
 لولوة فمقطت اللولوة فاتباعها وجاجة الساب
 ينظر الى قيمة الدجاجة واللؤلؤة فان كانت قيمة
 الدجاجة اقل بخير حاجبة اللؤلؤة ان شئ أخذ
 ومن قيمتها للمالك وان شئ ذلك اللؤلؤة ومنه
 الدجاجة قيمة اللؤلؤة كذا في الخط ابراهيم بن
 العدة ان بعض المتأخرين اخذوا يقول الكوفي رحمه
 وانه حسن وخن نفي جواب الكتاب اتيما لم تحت
 رحمهم الله فالحق كما لا يري كون جواب الكتاب كذا
 في الفصول العمادية قال هناك مالك بن محمد رحمه الله
 عن رجل غصب ارضا وعن من فيها اشجارا فمقطت
 وبلغت قول ان كان قلع الاشجار في الارض فقتل
 الارض بالخيار ان شاء اعطاه فارلدا الاستحباب
 في ارضه بالعصا بلغت وان شاء أخذ بطلها
 وضمة النقصان وان كان قلع الاشجار لا يمسك

ذكر في العدة اليه بعض المتأخرين ان
 يقول الكوفي في لولوة حسن وخن نفي جواب
 الكتاب اتيما لم تحت ابراهيم بن محمد بن الله فانه كافوا
 لا يترك كون جواب الكتاب كذا في الفصول العمادية

لا يجوز ولكن انقصها شأنا فانه ياخذ الارض ويعلم
 ان لا يجازي بغير النقصان وليس لصاحب الارض
 ان يقول انما اخذ لا شأنا ولا اقلها واعطيه
 قيمتها انما ان تعطيه قيمتها اذا كان القلع يفسد
 الارض كذا في التارخانية رجل كسر غصنا اجل
 من النقصان ولو كان الكسر فاحشا بان صار خطبا
 او وثلا لا ينتفع به منفعة العصاله ان يغمى
 القيمة التي يدرى الحسن انه لا شيء له مع الامساك
 في التارخانية ما يغيبه الا انك من الخبز
 والعراض رسا في الخشب ويكسر لها كسر متفلسا
 وينقطع حق المالك وان ازاد قيمتها بالكسر كذا
 في نسبة المنيه ولو غضب دار فخصصها بقليل صاحبها
 اعطه ما زاد التخصيص فيها الا ان يرضى صاحب الدار
 ان ياخذ جبه الغاصب حصه كذا في السراج الوجع
 وكذا لو نقشها بالاصابع فان شاء صاحبها اخذها
 واعطى الغاصب قيمة ما زاد الاصابع فيها وان
 ابي جعلت الدار للغاصب بقيمتها اذا كان يبلغ الاصابع
 شيئا كذا في حشام عن ابي يوسف رحمه الله ان
 ابي صاحب الدار عن اعطاء قيمة ما زاد الاصابع

وان غصب ارضا وبنى فيها
 فجاو صاحبها واخذ الارض
 فارد الغاصب النقص
 ان يبنى الحائط من تراب هذه الارض
 ليس له النقص ويكسر لها كسر
 والا له النقص
 وغير ذلك من كذا
 فليس من آخر دار الارض
 فبني فيها بناء او زرع فيها
 زرع فقل له ما جازي
 وهدم البناء لا يضمن له
 ان لا يملك البناء ولا يضمن له
 ولا يضمن له ولا يضمن له
 كذا في حشام عن ابي يوسف

كذلك في المحظ
المسحوق
والباب بـ
ح

فيها امرت به بقلعه وامننته ما نفق القلب واذنك
لوقش الباب المنصوب بالاصابع وان كان نفقته
لهذا من تلك الباب عليه فينته وكذلك لو نقش
انا فقتبنا التقر كذا في المحظ للمحظ وفي الدبير
مشرى الدار من الغاصب اذ اهدمها وادخلها
في بنائه ثم حضر المالك فان كان البناء عليه
تيسر رفعه ورفع ويرد على المالك وان كان كثيرا
يتقدم رفعه ويمتد الزمان في رفعه فللمالك ان
ان شاء لا يرفعه بل يتركه ويضم بالامر في قوله
مع البناء الاول قال الفقيه ابو جعفر هذا قوطم و
غيره من المشايخ هذا قول محمد رحمه الله خامته كبر
في التامضية مسلم غصب من مسلم خمر او نلها
فلربما اخمر ان ياخذ **هـ** هكذا ذكر محمد رحمه الله في
الاصل واختلف المشايخ رحمه الله فيه قال بعضهم نكح
المسلة ما لا يظلمها بشئ لا قيمة له بان قتل من الشجر
الى المحل الظل او من المظل الى الشمس او المعنى فيها
شايئ من الملح او الكحل بحيث لا قيمة له فاما اذا القى
فيها الحما او خلل به قيمة فعند ابي حنيفة رحمه الله
يصير الكحل ملكا للغاصب ولا ينق عليه واما على قول

عند الخليفة
فلا ضمان عليه
أداني شيء
م

قطعاً ان يستر بها الخليل ما كان عليه الورود ويستر
 به يوم القيمة ولو قاضى الى القاضى يتامل في حاله
 ان علم منه ان يسترها الخليل ما يقف في ردها
 فان علم انه يسترها ليشربها ليامر العاصب بالادارة
 ومذاكر في يده سيف لرجل فجاد مالاً ليد
 منه ان علم صاحب اليد انه باخذه ليقبض به
 لم يكن عليه ان يده اليه بل يسكه وان علم صاحب
 اليد انه ترك الراي الاول وان يستره لينتفع به على
 مباح كان عليه ان يده اليه وسد عنه وجهه
 ليس له عليه دعوى في الدنيا وعليه من نصب لاي
 ان يجل الخمر حتى لا يلبس وكان اخذ العنب
 الخمر اما اذا كان قد اخذها حصل للشرب فانه
 لا حق عليه في الاخذها وانما على الشارب ان يستر
 الخمر لا غير كذا في جواهر الفقه فصح في دارنا
 خمر فالق في فيها لمحا فضا خلا قوله وان لم يستر
 الدين عن مكانه قال رضى الله عن ابن ابي عمير
 القائل الخمر كذا في حنية المنة ولو غصير
 عصير فضا وخمر والمفطور منه مسلم كذا في
 الوهاج قل الله يفتي خله ان يفتي مثله ان كان

كذا في جواهر الفقه

كذا في جواهر الفقه

كان ص

حسب المفتي

14A

غير حينه ولو اراد ان ياخذ الحمر ولا يضمنه
 دل له ذلك اخفف المشايخ فيه قال شمس الائمة
 الحلو اني وانصحك انه ليس له ذلك كذا في المحيط البرهان
 ولو غصب عصي اقضار جلا او لبنا فساد فحضا
 نيا فساد زيبيا كذا في التهذيب او دطبا فساد
 اما مالك بالخيار ان شاء اخذ عينه لا غير وان
 سار ضمنه مثله كذا في خزانة المفتين واذا غصب
 سكر ميتة وربعه بالاقية له فانه ياخذ مجانا
 اني وان ربه بشيء له قيمة كالقرط

والعسر صاحبه وعزم ما زاد الدباغ فيه

نـ: السرية والاختلاف والافاض

جب لبدل الزمان فان هلك بعد حبس لم يقين

شیئا و یسقط قيمة الزیارة کذا فی المرتبائی فاراداد

الملك ان يترك الحلاء الى الغائب ويضمه له قيمة

لقد قلتم له ذلك كذابة في البناية وقيل ليس له ذلك

عند الى حنيفة رضى الله عنه فقال لها ذلك كذا في الكتاب

لو كان الله معكم

التأديب الخائفة وهذا أخذ المستقيم بمنزلة صاحبها

مدخله ما فاما اذا الف صاح المست في الطلوع

المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

النسخة رقم ١٠٠٠

وین حکم الشریعۃ

1950

ان تجلس احب الي من يرضى الي
 قمت ما له لدا في
 النقا رفاة

مزلگی صو
اذا صو

50. The 1st
The 1st

20

1770

الفرقة

فأخذ جلد جلد هافد بغه فقدا وان لا يبيع
 له على الجلد كذا في البناية هذا اذا كان الجلد
 قائما في يد الغاصب فاما اذا هلك الجلد في يد
 الغاصب من غير صنع احد فلا ضمان على الغاصب
 سواء دفعه بشئ له قيمة او لا قيمة له كذا في النسخ
 وان استهلك الغاصب بعد الدباغة ان كان
 دفعه بشئ لا قيمة له ضمن قيمته لصاحبه ما وجب
 وان كان دفعه بشئ له قيمة لم يكن لصاحبه على
 شئ من الضمان عند ابي حنيفة

يعظم وذكر في ظاهر الرواية ان
 المدعي يوعا ويعطيه صاحب الجلد بان
 الدباغ فيه كذا في شرح الطحاوي ذكر في السير الكبر
 ذكر في سبل الكبر على سبل الاستنهاد ان من اخذ
 جلود ذكية لرجل مدبغها وجعلها فراقا ينقطع حق
 المالك عن الجلود وكان الفرو للعامل وعدم
 الجلود لما لكها و لو اخذ جلود ميتة وجعلها فراقا
 لم تدبغها لا ينقطع حق المالك عن العير ويقوم الفرو
 بجلدها غير معمول ويقوم معمولان شاة الواحد
 اعطاه قيمة جلود ذكيا غير معمول وان شاة باع الفرو

تمت

كذا في السراج
 وقد طحاوي يعطى
 الدباغ فيه حتى يزداد
 فجلدها من اجنس باق
 وضمان لا حد لها بالدرهم
 ولا قدر بالذناير من
 عند اتحاد اجنس في جلود
 عن الغاصب قدر ما زاد الدباغ فيه
 ولو غدا منه الباقى كذا في التبيين ص

وسمي ثمنه على قيمة الجلد ذكيا غير معمول وعلى
 قيمته فزوا معمولاً فما اصاب الجلد كان لصاحبه
 وما اصاب العمل كان لصاحب العمل كذلك القيمة
 وفي القدر دي لو ان الغاصب جعل هذا الجلد
 ثوبا او زقا او دفرا او حبرا با او فزوا لم يكن
 ثمنه عليه على ذلك سبيل فان كان الجلد
 ذكيا فله قيمته يوم الغصب وان كان الجلد جلد
 سته فلا شيء له كذلك في النهاية واذا غصب
 ابا ولية او رجلا ابيه فان كان له قيمة فهو
 مثل الخنزيرة اذا لطمها وان لم يكن له قيمة فهو له ولا
 شيء عليه من الضمان كذلك في التادخاينة اخذ
 كوزا من تراب غيره فالكوز للتمخذ ويضمن قيمة
 التراب فان قال انا امرته باخذ الكوزي
 فالكوز له كذلك في جبر الكرومي وفي كل موضع يقطع
 حتى يملك فالمغصب منه احق بذلك الشيء من
 بين سائر الغرماء حتى يستوفي حقه فان ضاع ذلك
 ثمنه من مال الغاصب ولا يكون هذا بمنزلة الرهن
 هذا لان الرهن المنقضي وفي القدر دي ان المغصب
 منه يكون اسوة للغرماء في الثمن ولا يكون احض شيء

من ذلك كذا في الخط البرهاني غف غلاما ميت
خسامة فخصاه فصار يساوي الفاعل فله فيه روي
عن محمد بن ابي ان صاحب الفلام بالخيار
ان شاء قضت قيمته يوم الخصاء خمسمائة وان شاء
اخذ الفلام ولا شيء له كذا في الظهيرية وقا
بعض المتأخرين يقوم الفلام بكم يشترى للعمل قبل
ويقوم بعد الخصاء فيرجع بفضل ابنتها كذا في التاتار
قال الصمد بن الشهيد حاتم الدين ٢٠ وعنه ان
خلد بن الحظي في المسائل المختارة فيها قال
فيها ان صاحب الفلام بالخيار ان شاء ان
على الفاعل بـ وضمنه ثم خصاها وان اوداه احد
العبد يقوم العبد قبل الخصاء للعمل ويقوم بعد الخصاء
للعمل ويرجع بنقصان ما بينهما لان هذه الزيادة حث
بناء على رغبته فاسد فبما مل للفقوي كذا في الخط
البرهاني ومن غصب شاة مثل كالميل وارزق
هلك في يد غفليه مثله كذا في الهاربة فار
انقطع المثل بحيث لم يجد في الاساق كافي الزكاة
وغيره ان لم يجد اصلا كافي شرح الطحاوي قيمته
عند أبي حنيفة لا يوم ينجح صمان اي يقضى وهو الا

قيمة

في الخزانة وهو الصحيح كما في التحفة وعند
 أبي يوسف يوم الغصب وهو عدل الاقوال
 كما قال المصنف وهو المختار على ما قال صاحب
 النفاية وعند محمد يوم الانقطاع وعليه الفتوى
 كما في خيرة الفتاوى وبه اتفق كثير من المشايخ كما
 في مصنف الكفاية كذا في جامع الرموز وما لا شك
 له كالحولان والعدوى المتفاوتة والمزروع قالوا
 في يوم غصب بالاجتماع كذا في الصبي شرح المتن
 من ألف على آخر حيثه فغلبه قيمة الجبن كذا
 في التنازع خافية ولو غصب منه عينا ثم لقيه
 في يد آخر العين في يد والقيمة في هذا المكان
 مثل القيمة في مكان الغصب أو أكثر فلفصوب
 منه ان ياخذها وليس له ان يطالبه بالقيمة
 وان كان قيمة سعر اقل من السعر في مكان
 الغصب فالمفصوب منه بالخيار ان شاء اخذ القيمة
 على سعر مكان الغصب وان شاء انتظرها حتى ياخذها
 في المكان ارزى بغصب كذا في الخلاصة ولو تغير السعر
 في مكان الغصب ياخذها لا القيمة كذا في وجيز الكرم
 ومودته غصب من آخره ايا بالكوفة ورواه عليه

بخراسان فلان كانت قيمتها بخراسان مثل قيمتها
 امر المصوب منه بلخدا وان كانت قيمتها بخراسان
 اقل من قيمتها بالكوفة فالمصوب منه بالخيار ان شاء
 اخذها وان شاء اخذ بقية الكوفة قال وكذلك
 الحاكم في كل ماله حل ومرة الى ذلك الموضع قال
 وكذلك ما يكال ويوزن الا الله لهم والذين
 فانه ياخذها حيث جدها وليس له ان يطالبه
 بالقيمة وان شاء اخذ المطالبة لافا حقه لدا المصوب
 المصوب من رجل غصب من رجل حظه بمائة وحملها
 بغداد قل عليه قيمتها بمائة ولو غصب الاما بمائة
 فبما به الى بغداد قل ان كان صاحبه من اسر
 ملكه عليه قيمته وان كان من غير اهل مكة اخذ
 غلامه كذا في فتاوى قاضيهان ولو كان العبد
 المصوبة هالكة وهي من ذوات الامثال فالسعر
 في المكان الذي التقي فيه مثل السعر في مكان
 او اكثر براء العاصب به المثل وان كان السعر
 هذا المكان اقل فهو بالخيار ان شاء اخذ قيمة العبد
 في مكان الغصب وان شاء انتظر وان كان القيمة
 مكان المصوبة اكثر فالعاصب بالخيار ان شاء اعير

كذا في المحیط
 في

كل ص

كذا في الظاهر
 انما قيمة العبد في مكان
 في وقت الغصب وان
 انتم تلو ولو كانت القيمة
 في مكان المصوبة اكثر

بخير الغصب ان شاء اعطى بماله
 في مكان المصوبة وان شاء اعطى قيمته
 حيث غصب صح

له كذا في الظهيرة وفي النجريد حيث خافهم
 وان شاء اعطى قيمته حيث غصب وفي الخائفة
 الا ان يري الغصب منه بالثاخير وان
 كانت القيمة في المكانين سواء كان للغصب منه
 ان يظالم بالمثل كذا في الثاخير خائفة وفي الشقة
 غصب من اخن كرا من طعام يساوي مائة ثم صار
 يساوي مائة وخمسين ثم انقطع عن ايدي الناس
 ثم يذرع وصاد لا يدين علي مثله وصاد يساوي مائة

كذا في فناء قاضي ضيبي

ثم استهلكه القاض

بالمغصب منه يفتنه ما في درهم قيمته استهلكه
 القاض كذا في المحيط الي هائي ولو كان غصب الكثر
 وهو يساوي مائتين ثم صارت مائتين ثم صارت
 قيمته مائة وخمسين ثم انقطع عن ايدي الناس ثم
 صارت قيمته مائة ثم استهلكه القاض فلم يغصب
 منه ان يفتنه قيمته مائة وخمسين اخن ما كان
 مما يجوز في ايدي الناس وليس له ان يفتنه اكثر
 من ذلك كذا في الذخيرة ولو اذلت قيمته في
 سوق بدين او انتقصت ثم هلك عنده ضمن قيمته
 في الفرب في قولهم جميعا ولو هلك وردده على
 صاحبه ان كان النقصان في البدن ضمن قيمة
 النقصان

وان كان النقصان في السعر لا يضمن كذا في الخبر
وان انكف بعد النقصان فبئس وقت الغصب
كذا في وجبة الكرمي ولو استهلكه بعد الزيادة فهو
ان يبيعه ويسلمه الى المشتري فذلك وقت المشتري
فالمغصوب منه بالخيار ان شاء ضمن الغاصب بئس
وقت الغصب وكان البيع جائزا والتمن للغاصب
وان شاء ضمن المشتري قيمته وقت القبض وبطل
البيع ويرجع المشتري على الغاصب بالتمن ولو لم يرد
ان يضمن الغاصب قيمته وقت التسليم عند البيع
حينئذ وعندهما له ان يضمن قيمته وقت الذبح
ان شاء كذا في شرح الطحاوي وان كان عبدا او مملوكا
وقبضت يدوم القتل للفان ويوم الغصب الفقتله او
غيره فان شاء المالك ان يضمن الغاصب الفاحالة
في ماله وان شاء عاقلة القاتل في ثلث سنين كذا
في المحيط للرحبي فان كان العبد هو الذي قتل نفسه
في يد الغاصب ضمن الغاصب قيمته الفذوم يوم
غصبه ولا يضمن قيمته يوم قتل نفسه كذا في السراج
الوهاب ولو كان المغصوب حيوانا فهو مملوكا
الغاصب بعد الزيادة فعند ابي حنيفة لا يضمن الا
ولو غصب عبدا او مملوكا يضمن قيمته يوم
فقد وهو كالولد استهلكه كذا في الغنيته

فان ضمن الغاصب الف
في الفقتله او
القاتل باليمن والقدر
بالفضل صح

ولو غصب عبدا او مملوكا يضمن قيمته يوم
فقد وهو كالولد استهلكه كذا في الغنيته
ضمن بالاجمعي ٩

١٥
 في الغصب وعندما الغصب منه بالخيار
 كذا في الفتاوى الحانية ولو غصب عور أو فديس
 البياض ثم ضربها فعاد فهو كالولد استهلكه كذا
 في الفتاوى رجل حرق كذا سائر رجل قال محمد
 ان كان قيمة البر في السبيل اقل من قيمته لو كان
 خارجا عن السبيل كان عليه قيمة الكدس وانما
 قيمة البر اكثر السبيل كان عليه مثل البر وعليه
 قيمة الجبل كذا في الظهيرية رجل غصب كذا سائر
 مد له ثوب عليه قيمة الجبل وهو غصب الزرع اذا
 حصد وعليه البر كذا في حين الكورى عن محمد
 بن رجب من اخرجه حنطة فلا تثنى على الغاصب
 لانها لا قيمة لها كذا في الذخيرة ولو ان رجلا
 غصبوا من رجل حبة حبة من الحنطة فبلغ ذلك
 قفيز حنطة قال ابو يوسف اذا غصب قوم لرجل شيئا
 له قيمة ضمنتهم قيمته ولو جابر رجل بعد رجل لم اضمنه
 شيئا كذا في فتاوى قاضيان وفي فتاوى الصغرى
 اذا اهلك الغاصب في يده الغاصب ان كان يبيع
 في السوق في السوق بالدرهم يقوم بالدرهم
 ان كان يبيع بالدينار يقوم بالدينار وانما
 كذا في الذخيرة ع

الجبل قصبة الذخيرة
 فأنظر

اذا استهلك الغاصب
 وضمت الغاصب القيمة
 ينظر ان كان الشيء
 يباع ص

كان الراي الى الترضي

باع بها ما للعاصي بالخيار كذا في الخلاصة وفي الخاتمة

قضي عليه بما كان انظر للمصوب منه كذا في التاج

عن ابي يوسف رجل غصب بضة وانفقها فعليه

مثله وهذا اخذ قوله وكان قوله الاول القبة

كذا في المحيط البرهان وفي غصب خمسة الف دينار

غصب شاة وحلبها ضمن قيمة لبنها كذا في حجب المفتاح

ولو غصب جارية وارضع ولدا له لا يضمن شيئا

لبنها كذا في العينة وان غصب كحما فستواه

فان ابا حنيفة قال لا يبيل لصاحبه عليه

ابو يوسف له ان ياخذ اللحم المشوي بعير شوي

وياخذ المطبوخ ويعطيه ما زاد الطبخ فيه لذو

الوهاب اراق زيت مسلم او سمنه وقد رقت فيه

فارة يضمن قيمته والعهد للعلم واليازي المعلم للمسلم

اتلفه مسلم يضمن قيمته عندنا السرقين القاه مسلم

في ارضه او اتلفه انسان يضمن قيمته كذا في حجب

الكرديري ولو دخل داره بعير اذ نهو وليس في الدار

احد لم يكن غاصبا

كذا في التاج خانية وكذا لو سكنها كذا في السراج

الوهاب اذا امتهلك فرد فعل رجل يضمن الا في

الغيبات

في قول

لم

استلذ

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

الاستهلاك ولا يدفع اليه الاخرى وضمنها جميعا وكذلك ١٤٣

للأحد مصراع الجبل أو أحد خفيته كذلك في الذخيرة

کسیضه اوجوه فوجید داخلها فاسد المرصنها کذا

في اللمة ولو كسر في هذا الجمل وتبين انه كان مستوقا

اور صاصا و قتل الکسر کان یروج فلا ضمان له علی

ارباب اسرار کے فی شرح الطحاوی و رجل افسد تالیف حصیر

و حال اونیع باب داره من موضعه او حل سرج انسان

ما کان مولفا فنقض تالیفه بنظران اعلیّه

اعادة قه الى ما كان يوم الناقض بالاعادة وان يكون

اعدته اليماكان ضمن قيمته صحيحا مولانا وسلم

المفقوض له كذا في المحيط للسحني واذا حل شرك

فصل غيره فان كان النحل من النحل التي يستعملها العامة

لا شيء عليه وإن كان النحل عسيرة فإن كان لا يقصر

سيرة ولا يدخل عيب الواعد يوم بالاعادة

ولا يضمن شيئا وان كان ينقص سيراو يدخلها

اعيب لو اعيد ضمن النقصان كذا في الذخير

واراد استسائة ذهب كان عليه قيمتها من الفضة

کذا الرجل اذا شد اسنان عبده بذهب فرمى بها عليه

للقبائل

كذلك في مفاوي قاضخان حل سدي الحائك ولنت
قال بنظر الى قيمته سدي والى قيمته غير سدي فعليه
فضل ما بينهما كذا في الحاوي هدم الحائط غير خيرا لكنه
بين تضييق قيمة الحائط وتسلیم النقص له وبين ان
ياخذ النقص وقيمته قيمة النقصان وليس له الخبر
على البناء كما كان لانه ليس من زوايا الامثال
وقيل ان كان الحائط جديدا امر باعدته والاول
كذلك في وجز الكرد يرى في طريق معرفة فيه الماء
ان تقوم الدار وحيطاها ويقوم بدون الحيطار
مفضل ما بينهما قيمة الحائط كذا في النجاشي هدم
حائط مسجدين يوشى بتسويته واصلاحه كذا في نسب
المنية هدم جدار وهو رجل ثري بانه كان لا يفتات
عليه يكن فوق حائط انسان في حائط كذا في خزائن
الفتيان وكذلك اذا كان الجدار من خشب وبناه بتلك
الخشب على نحو ما كان فقلبي من الصبيان وانت
بناه من خشب آخر لا يدرى لان الخشب في نفسها متعا
حتى لو علم ان الخشب الاصل موجود يدرى من الصنائع
كذا في التاثير خاينة الاكار اذا تركت البقرة حتى
فقد الفروع يفسد نصيب رب الارض ويعبر فيها

يوسر

الحاوي قبل
ان يضمن القيمة
التي بينه

ان كان الجدار من الخشب
فبناه ثانيا من الخشب
على نحو ما كان فقل
برك من الصنائع

يدرك البصر حق فساد الزرع وان لم يكن للزرع
 قيمة في ذلك الوقت يقوم الارض مزروعة وغير
 مزروعة فيضمن ما فيها لذات خزائن القتاوي فساد
 الخياط الثوب فاحذر صاحب الثوب وليس عالما
 بالفساد ليس له النفيين كذا في وجيز الكوردي
 ان ارفع التراب من ارض الغير اذ لم يكن للتراب
 قيمة في ذلك الموضع ان انتقص الارض برفعة
 من النقصان وان لم ينتقص فلا شئ عليه ولا يؤمر
 به وان قال به بعض العلماء وان كان
 للتراب قيمة في ذلك الموضع ضمن قيمته تكن النقصان
 وهو من او لم يتمكن كذا في الذخيرة حفرة حفرة في ارض
 غير ~~المزروعة~~ الارض فساد علما يلزمه النقصان
 وقيل يؤمر بالكيس كذا في قنية المنية وان علم
 المضرة لا شئ عليه كذا في وجيز الكوردي الصير اذا
 انتقد الدماهم باذن صاحبها فغمر درهمه منها
 فانكسر لا ضمان عليه والخيار للفتوى ان صاحب
 الدماهم ان كان امره بالفسخ فلا ضمان عليه وان
 لم يجر به ارباب الناس انما يعرفون الدماهم
 بالغم فلا ضمان عليه ايضا والا فيفسد كذا في السراج الوهيج

فاضرح

وهذا في المصاحم الذي يضره الكسر وان كان
لا يضره لا يضمن كذا في خزانة الفتاوى اذا لم يضر
لحم غيره بغير امره ضمن ولو جعل صاحب اللحم اللحم
في القدر ووضع القدر على الكانون ووضع تحتها
الخطب فله آخر فاوقد النار فطبخ لا يضمن استحقاقا
كذلك التاتادخانية ومن هذا الجاس جنس مسائل
احدهما هذه المسئلة الثانية اذا طحن حنطة غيره
بغير امره ضمن ولو ان صاحب الحنطة جعل الحنطة
في الذوق وربط عليه الحمار فجاءه آسن وسد
الحمار فطحن لا يضمن للمسئلة الثالثة اذا رفع حجرة
غيره بغير امره فانكسرت يضمن ولو ان صاحبها
رفع الحجرة واما لها الى نفسه فجاء انسان واعانة على
الرفع فانكسرت فيما بين ذلك لا يضمن كذا في الخط
البرهاني المسئلة الرابعة من حمل عرج دابة غيره
بغير امره حتى هلكت الدابة يضمن ولو حمل النالك
على دابته شيئا ثم سقط في الطريق فجاء انسان وحمل
بغير اذنه فهلكت الدابة لا يضمن المسئلة الخامسة
اذا زج اصحبة غيره بغير امره ان زج في غير ايام النحر
لا يجوز ويضمن التاج وان كان اتبع في ايام النحر

يجوز ولا يضمن كذا في الذخيرة ومن حبس هذه المسألة
ما ذكر في شرح المزارعة في باب المزارعة التي يشترط
فيه المصالح أن من احضر فقلة لهدم دار فجاها آخر
وهو يغير أذنه لا يضمن استحقاقا فصار الأصل في
حبس هذه المسائل وإن كل عمل لا يتفاوت فيه الناس
يثبت الاستعانة فيه لكل واحد من أحاد الناس
دلالة فاما إذا كان علا يتفاوت فيه الناس لا يثبت
الاستعانة لكل واحد من أحاد الناس كما لو علق الشاة
للدنح للمسلح فجاء انسان وسلخه بغير أذنه يضمن
لذنه في التنازعانية فصراب اشترى شاة فجاء انسان
ونزعها فان كان أخذ القصاب وشدها لجلها للدنح
لا يضمن الدنح وإن لم يكن شدا يضمن كذا في الصقر
نزع عن رجل من يده لغيره ولكن لا ضمان عليه كذا
في الذخيرة راية رجل دخل زرع انسان واخرجها
صاحب الزرع فاكلها الذئب ان اخرجها ولم يسقها
بعد ذلك لا يضمن وعليه أكثر المشايخ وهو المختار
للمتقوى وإن ساقها بعد اخرجها أكثر مشايخنا على
انه يضمن سواء ساقها الى مكان يأمنها فيه على ذرع
او أكثر من ذلك وعليه الفتوى كذا في جواهر الاختلاف

استحقاق

يعذر صاحب

الرسالة
منه

وان ساقها بعد اخراجها او فترها باشارة عليها بيد
او بحشية فوقعت في بيد فغطيت بضمين قيمتها في قوام
جما كذا في الحاوي للفتاوى وان ساقها وادار دوما
على صاحبها فغطيت في الطريق او انكسرت رجله ايضمن
ايضا قال الفقيه ابو الليث وكذا نأخذ انما نأخذ
بما روى عن محمد بن الحسن انه قال لا يضمن كذا
في الظهيرة وكذلك الراعي اذا وجد في الصواء
بقعه فغيره فطردها قدر ما يخرج من بين يديه
لا يضمن كذا في الحيط للسرخسي وان ساقها
ضمن فاما اذا وجد بقره في زرعها فاحذر صاحبها
فاخرجها صاحبها فافسد الدابة الزرع ان ارمها
الزرع صاحب الدابة بالاخراج لا يضمن صاحب
الدابة شيئا وان لم يارعه يضمن كذا في التاخير
اذا وجد دابة في زرعها فحمل عليها فاسرعت ضمن
بما صابته كذا في خزانة المفتين وان اخرجها
اجنبى قال صغيرا رجلا لا يضمن وعن ابي سلمة
انه يضمن كذا في الفصل العاوية الراعي اذا قادها
في يام من الذرع بحيث لم يثقلت تتاولت ضمن الراعي
الذرع كذا في خزانة المفتين دابة رجل ذهب

تسن

الفصول العمارية

ساقها رغيره غير اذن
واكل الذئب
وضاع الجحش وادار الحمار
ان كان ساق الجحش يملك
يضمن وان انساق الجحش يملك
بلا سوت وضاع لا يضمن الجحش
كذا في الذرع الكراير

ليلا او فدا بغير ارسال صاحبها فافسدت ذرع
 رجل فلا ضمان عليه عندنا كذا في الحيط للسرخي
~~و~~ رجل في ذوجه ثورين ليلا فساوئهما الى مربي
 فلانا انهما لاهل قريته فاذا اتما الغنم فاذ دخل
 واحد مربي وفرا الشافي فبعه فلم يضر به فلول
 يقتدر ان يشهد على نفسه انه اخذ ليرده على
 صاحبه لم يضمن الا ان يكون اخذ لمصلحة صاحبه
 بعبية ضمان كذا في المقتضى فان كان
 له من الثمار ان كان الشور لغير اهل قريته
 كان حكمه حكم اللقطة ان ترفع الاشتهاد مع القدرة
 على اخذه ليرده على صاحب صموم وان عجز
 عن الاشتهاد كان عندنا كذا في التاتارخانية
 وحكم ثورين القديمة هما الا يكون حكمه حكم اللقطة
 وانما يكون ذلك ليلا اباها فادخله حكم غصب
 اشهد او لم يشهد كذا في المقتضى الخراج اذا دفع
 البقر الذي دفع اليه رب الارض مع البذر والافر
 من ارضه الى الراعي فضاء لا ضمان على احد كذا
 في حيط البرهان رجل اراد سقي ارضه فضع
 انسان حتى سند ذرعه لم يضمن كذا في الخلاصة

المعجم

دفع الى رجل ارض
 وبذر او بذر ارض
 فسلم المزراع البقر
 الى الراعي فضاء
 لا ضمان عليه ولا على البقر
 كذا في خلاصة المفتي

وفي الفتاوى الصغرى قال ابو نصر الدين بن يحيى من هي
في ضيقه دابة فاخرجها منها الا يضمن وان اخرجها
وساقها الى ضيقة اخرى فعطبت ضمن كذا في الظاهر
فغصب من يطاوشد فيه دابة فاخرجها من ذلك
المربط صار ضامنا كذا في الفصول العارضة مدلى
رفع الداهم الى رب دينه وامره بان ينقدها
فهلك من يده هلك من مال المديون فكون ذلك
على حاله ولو دفع اليه ولم يقبل شانه الطالب
الى المديون لينقدها فهلك من يده هلك من
الطالب كما لو دفعها الى اجني لينقدها كذا في خاتمة
الفتاوى وفي الفتاوى العتابية ولو وطى امر
غير فمات من الجماع ضمن قيمتها كذا في التاتار
سئور قتلت حمامة الانسان لا ضمان على صاحبها
السنة كذا في جامع المقننات الفصل الرابع
في كيفية الفضي قال ابو يوسف رحمه الله رجل حرق
طليسانا بالرجل ثم فاه قال اوقته صحبا واقومه
مرفوا واخمته فضل ما بينهما كذا في المحيط للشريفة
رجل حفر بئر في ملكه فطها رجل بئر اقل
اقومها محفورة وغير محفورة ففاضت فضل ما بينهما

في ضمنه كذا

الفصل العاشر

لا نرى غير مطلق فريضتين
فصل في بيانها

كان في الفصل العاشرية وان طرح فيها ترايا اجبرته
على ان يخرج كذا في المحيط البرهاني وان كانت
في المحمد فان لم يخرج الماء فليس على من طمها
شيء ان يخرج الماء فقد استحقها كذا في المحيط للشيخ
رجل خرق منك رجلا ودفتر حسابيه يتكلموا فيما
يجب عليه واضح ما يتل فيه انه يضمن قيمة الصك
مكتوب بالكذا في فتاوى قاضيخان ولا يضمن المال
كذا في السراج الوهاج ومن كسر لمسلم بربط او طيل
او زيل او دفا او شيا من المعازف او اوراق له
سكرا او منقفا فهو ضامن كذا في الكافي وهذا
في ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يضمنها كذا في التبيين
وذكر في الجامع الصغير على قول — ابي حنيفة رحمه الله
يضمن الا اذا فعل باذن الامام قال القاضي
الامام صدام الاسلام رحمه الله في شرح الجامع
الصغير والفتوى على قولهما لكثرة الفساد فيما بين
الناس كذا في الذخيرة وقيل الخلاف في الدف
واطلب للذين يضربان لله ما طبل الغزاة او الدف
الذي يبلع من به في العرس فانه يضمن بالانكاف
اجماعا من غير خلاف كذا في السراج الوهاج

والطبل الذي يضرب
للصبيان يضمن بالانكاف

من غير خلاف
التأخير في نسخة

قال صدر الاسلام ثم عند الجنيفة ، ان اوجب

الضمان يجب على وجه الصلاح لغير التلويح على

ارنى وجه يمكن الانتفاع بذلك كذا في المحيط الهام

وفي الكبرى يظهر بكم يشترى لذلك ان لا يضمن

ذلك حتى لو لم يصلح الا لعل الله لا يضمنه وفي

التجديد ضمن قيمته خشبا مخوتا وذكر في المنقوش

خشب الواح كذا في التاتارخانية وعلى هذا الاختلاف

الزرد والقرنج لا يمكن ان يجعل هذه الاشياء شيئا

الميزان كذا في الذخيرة وقال في المصنف اختلاف

ايضا فيما اذا كسر طبل مسلم او يربطه ما اذا كانا

لذي يجب الضمان اجماعا كذا في السراج الوهاج

قال محمد مسلم اختلف صليبا منقوشة يضمن قيمته

غير منقوشة بتماثيل كذا في المحيط للسرخس وقال

هشام قلت لحمد اذا احرق بابا مخوقا عليه تماثيل

منقوشة قال في قول يضمن قيمته غير منقوش

بتماثيل فانهان صاحبه قطع دوس التماثيل ضمن

قيمتها منقوشة تماثيل منقوشة شجرة كذا في المحيط

البرهاني هدم حدارا فيه صور جمال مصبوغ

بالوان يضمن قيمة الحبلاد والاصباغ بلا صورة

فدنيا و
سابق
رند تلف
ضمن قمت
مصدر الكذا في السراج
الوجه ٢٢٥

١٥٨

لأنه حذر ولو اصرق ساطا فيه تماثيل رجال
بضمن قمت مصورا كذا في وجيز الكردي اتلف
انه فضله عليه تماثيل فعليه قيمته غير منتقش
ولو لم يكن للتماثيل روس فعليه قيمته منتقشا
كذا في الامم القتادى المسلم بضمن غضب موقودة
الجوى واتلافه بض السفناتى له هو الصحيح كذا
في جواهر الاخلاطى غضب جارية مغبية واستلها
فعليه قيمتها غير مغبية كذا في حسب المقتضى الا
ان يكون الغناء ينقص فاقومها على ذلك كذا في التناوذا
وان كانت الجارية حسنة الصوت الا انها لا تقف
فمن على حسنة الصوت كذا في الشخصية الذخيرة
وهى مثل فاخته او حمامة تفرق فعليه قيمتها موقودة
كذا في الخلاصة ولو غضب ببغداد حمامة تحب من
واسط تحب قيمة الحمامة ولا يقدر تلك الصفة
كذا في وجيز الكردي والفرس اذا كان يسبق
عليه فهو على السابق قيمته كذا في المحيط البرهان
لو اتلف حمامة طيارة بضمن قيمتها غير طيارة
كذا في السراجية وكذلك لو اتلف كبش او نحرى
او ديك او قاتل لا بضمن لهذه الصفة لانها محرومة

واذا ذكر لو اتلف كبش
نظروا او ديك او قاتل
لا بضمن هذه الصفة
لانها محرومة
كذا في المحيط البرهان
٩

غير متقوية كذا في المحيط للمحني وكذا في كذا
يكون بغير تعليم كذا في المحيط الرهاني وانه ذوق
الخاص بالارض من المفضية فالخارج له وبغير نقصان
الارض في قولهم جميعا كذا في السراج الوهاج
واذا انتقص بالزراعة نقصان النقصان وبأخذ رأس
ماله ويتصدق بالفضل قال رضي الله عنه وهذا
عند الحنفية ومحمد رحمه الله قال ابو يوسف لا يتصدق
كذا في الهداية واختلفت في معرفة النقصان فيتم
ينظر لكم تواجر هذه الارض قبل الزراعة وبكم تواجر
بعد ما يتفاوت بينهما نقصان الارض وقيل لكم
تشتري هذه الارض قبل الزراعة وبكم تشتري
بعد ما يتفاوت نقصانها والقول الاول
اقرب الى الصواب كذا في حواشي الاختلاف الى رجله
شجرة الحوزا خرجت الشجرة حوزا صفارا وطبقة
وانت انت انسان تلك الجزرات كان عليه نقصان الشجرة
كذا في فتاوى قاضيان فينظران هذه الشجرة بغير
تلك الجزرات بكم تشتري ومع تلك الجزرات بكم تشتري
فيضع فضل ما بينهما كذا في خزنة المفتحة واذا له
غصنا من شجرة وقيمة الفص قليلة ان شاء الله

بنقصان الشجرة جميعا والغصن للحاس وان شاء
 ضمنه بنقصان الشجرة الا قدم الغصن والغصن
 تربي الشجرة كذلك الملتقط رجل قطع غصنا الرجل
 فكأنه اخرى لا يبر عن الشمان وكذا الوحد زرع
 او يقطع فبنت مكانه آخر لا يبر عن شمان المحسور
 المقطوع كذلك الفصول العارية رجل قطع اشجارا نسا
 في كرمه يضمن القيمة كذا وجين الكردي وطريق
 معرفة القيمة ان يقوم الكرم مع الاشجار القائمة
 ويقوم مملوع الاشجار فابنيها تكون قيمة الاشجار
 كذلك فتاوى قاضيان فبعد ذلك صاحب الكرم
 اشجارا ان شاء دفع الاشجار المقطوعة الى القاطع
 وضمنه تلك القيمة وان شاء امسك ورفع من تلك
 القيمة قيمة الاشجار المقطوعة ويضمنه الباقي
 كذلك في الظهيرية وكذلك الشجرة اذا نهرت
 في البيع فنقصها انسان حتى تنال ثمنها كذلك
 الغصن العارية رجل قطع شجرة في دار رجل
 بغير امره فان شاء رب الدار ترك الشجرة على
 القاطع وضمنه قيمة الشجرة وطريق ذلك تقوم الدار
 مع الشجرة قائمة وتقوم بغير الشجرة فيضمن فضل

وفصل في
 بيع الدار

الشجرة ص ٥

ما بينهما وان شاء امسك الشجرة ونسبها قيمة النقص
وطريق ذلك ان تقوم الدار مع الشجرة قائم وتقوم
بغير الشجرة فيكون فضل ما بينهما قيمة الشجرة
ثم ينظر الى ذلك وقيمة الشجرة المقطوعة فيفضل
ما بينهما قيمة نقصان القطع كذا في السراجية وان كان
قيمتها مقطوعة وغير مقطوعة سواء فلا شيء عليه
كذا في المحيط للسرخسي رجل قطع شجرة من بستان
آخر او من داره او من ضيخته واستهلك ما يلزمه
في ما قطع من البستان والدار يلزمه نقصانها
وما قطع من الارض فعليه قيمة الخطب كذا في الفصول
العمارية لو تدلت الخضار بشجرة دخلت داره
فأخذت هوارة داره فقطع صاحب الدار لانه مات
فان كانت تلك الاغصان بحيث يمكن لصاحب الشجرة
ان يبيع هوارة داره من غير قطع بان يجمع وينقل
جبل فانه يضمن القاطع والا فان كانت الاغصان
غلظا فان قطع صاحب الدار الاغصان من الموضع
الذي كان يقطع الحياكم لو دفع اليه لا يضمن وان قطع
اكثر من ذلك يضمن كذا في خزائن المختار ولو قطع
شجرته وقد دخل عدو فقا حث بنار رجل فنفد

حاجب البتة من قطع المروق ضمن لصاحب الشجرة
فمن عروق شجرة كذا في اللقط جله الى تنوير رأس
وقد سجد بفضب فصب فيه الماء ينظر الى قيمة التنور
كذلك والى قيمته غير مسجور فيضمن ما بينهما كذا في اللقط
الدهان قال روى الله تعالى في غاسية في بيد
خاصة بضم النقصان زود النخ وفي البئر الصلابة
فيه بنخها كذا في قبة الميتة فتح رأس تنوير فبره
فعلبه قيمة حطب قدر ما سجد به قال فخر الدين
خان الصحيح انه يضمن قدر ما يحتاجه التنور للبحر
ليستع به قبل ان يسجد ثانيا او تفاوت ما بين
ممرته مسجور الى اجرة غير مسجور كذا في اللقط
هذا الرجل اذا تقصير انما ينظر الى قيمته
محيطا وغير محيط فيضمن الفضل كذا في فتاوى قاضي خان
الفصل في الخس في خلط بالي رجلين
او بال غيره بماله وخلط احد الغالبين بالآخر غير خلط
القاصب او المودع اذا خلط القصوب او الوردية
بما لى ثقبه او بمال غيره فهو على ضربين خلط ممازجة
وخلط مماودة اما خلط الممازجة فهو على ضربين
خلط لا يمكن التمييز بينهما بالقصة وخلط يمكن التمييز بينهما

فضل

ولو القصة

ولو القصة بخس في غير فاهمة
يضمن النقصان دون النزع
وان البئر الحارة او البركة
كذلك في قيمة المنيب

المؤن

بالقصة فما لا يمكن التمييز بينهما بالقصة كخلط ودهن الجوز
 بدهن البذر ودينق الحنطة بدقيق الشعير فالحال
 ضامن ولا حق للمالك في الخلط بالاجماع وان لم يكن
 التمييز بينهما بالقصة كخلط الجبس بالجبس مثلاً الحنطة
 بالحنطة واللبن باللبن فكذلك عند ايجيفة رحمه الله
 وعند مالك المالك بالخيار ان شاء ضمنه مثل حقه
 وان شاء شاركه في الخلط واقتسم على قدرهما
 ولما خلط الجاودة فهو على ضربين كذا في المعيط الشرح
 خلط لا يتاني معه التمييز الا يضرب كلوه لونه مشتق
 كخلط الحنطة بالشعير والجواب فيه كالجواب في خلط
 لا يتاني معه التمييز اصلاً هكذا ذكر شمس الاثر
 في شرح كتاب الذهب وذكر الشيخ الامام الشهيد
 في شرح كتاب القسيان في هذا الخلط اختلاف
 المشايخ بعضهم قالوا ما ذكره شمس الاثر فيهم قالوا
 بان الجواب عند ايجيفة في هذا الخلط نظير الجواب
 على قولهما بخلاف خلط الحنطة ولما شبهه وشبه
 من قال على قول ايجيفة رحمه الله قياس واستحسان
 والقياس واستحسان القياس ان يصير الخلط ملكاً
 للخالط في الاستحسان لا يصير وخط يتاني مع التمييز

الخلط
 في هذا

المختار في القواعد
 على قولهم

من غير كونه منسحقه كخاط البيض والسود وفي هذا الكو
 لاضمان على النجاسة بالاتفاق كذا في الذخيرة ولا يصير
 الخلو طمأنت الخياط بالاجماع كذا في القاتار جانية وآت
 غضب من رجلين من كل واحد منهما القاطن لهما
 لا يبيعه ان يشتري لهما ما اكله ولا يحل له اكل
 التمر حتى يودي عوضه قال الشيخ ابو الحسن
 اروي يرد به انه لا يحل له التصرف فيما يملك
 اما ان اكل مشتري لهما فاحل لهما قالوا فيمن غضب لهما
 فاشترى لهما في با وسعه ان يبيعه لان الشراء لا يقع فيها
 وان اشترى لهما في الذخيرة كذا في السباع وفي المشتق قال
 جازم من التمر لثمن رجل غضب من رجل الف درهم
 فخلط به ادر يذهب من ماله قالوا يذهب الى ابن سفيان
 في هذا الباب ان دراهم الخياط اذا كانت اكثر
 فهو متملك منها من الدرهم الغصوبية وان كانت
 دراهم الخياط اقل فالغصوب منه بالجواز ان شاء
 ضمنه دراهم وان شاء شارك في الخلو بقد
 ميراهم قلت فان كانا سوا فما مذهب ابى يوسف
 قال لا ادرى فاما في قولنا فالغصوب منه بالخيار
 على كل حال ان شاء ضمن الغاصب دراهم وان شاء

ولا يخلط حنطه رجل بشئ آخر وفانما
 اصطلح على ان ياخذ الخلو طمأنت
 مثل كبد او قمته جاز لان الخلو طمأنت
 ويجوز ان اصلا الشرايين يغيبه من الخلو
 وان ايبا باعاه فاقسمناه
 فيضرب صاحب الخلو
 بقيمة حنطه مخلوط بالتعير
 وصاحب التعير بقيمة التعير
 غير مخلوط بالخنطة كذا
 في الحوط لغيره

في شاة

شريكها كذا في الفياضة وفيه ايضاً هشام عن محمد
اذا كان مع رجل سويق ومع رجل اخضر من اوزيت
فاخذ ما كان نصيب ذيت هذا الوست في سويق هذا
فان صاحب السويق يضمن لصاحب السم او الوست
مثل كيل مثله او ذيته كذا في الخط البرهاني
وان كان مع احدهما سويق ومع الاخر بوزيرة ^{صسط}
فان نصيب سويق هذا في بوزيرة هذا فان شاة صاحبه
السويق اخذ سويقه ناقصاً واعطى الآخر من
بوزيره وان شاة ضمن صاحب البوزيرة مثل كيل سويقه
وسد له سويقه وضمن صاحب السويق لصاحب
البوزيرة مثل كيل بوزيره لانه يتولى احد منهما جاز
وان حصل ذلك غريب ذهب فليس له احباله
على صاحب السويق يضمن والسويق لصاحب السويق
كذا في الذخيرة وفي الكفاية ولو اختلط بوزيرة رجل
بدقيق اخضر بغير صنع احد يباع المختلط ويضمن كل
واحد منهما بقية مختلطه لان هذا نقصان حصل
لا يصحل احد فليس احدهما بايجاب النقصان عليه
بالى من الاخذ كذا في الفياضة صب ردياً على
جيد ضمن مثل الجيد وان كان قليلاً كان شريكاً

بقدر ما صب الحسن عنه صب ما في دهن آخر فنقص
 جرة وزادوا في بعض قيمته قبل الصب. ولو غضب
 ثم صب ضمن مثل كيله كذا في التناوخانية وفي القدر
 صب ما في طعام فاضله وزاد في كيله فاصاص الطعام
 اذ لم يضمنه قيمته قبل ان يصب فيه الماء وليس له
 ضمانه مع ما استل كذا في المحيط البرهاني رجل في
 يده درهمين ينظر اليها وقع بعضها في درهم غيره
 فاختلطت كان الذي وقع الدرهم في يده من ص
 غاصبا فاما هذه جناية منه وان لم يمتد لها يتعمدها ص
 كذا في الظهيرية دجاجة ابتلعت لولوة آخر
 رطل الى قيمتها فخر ذيب اكثر مما قيمة فلو كانت اللولوة
 اكثر حجته قبل لولوها اعطى قيمة دجاجة وخذها
 فاذبحها او تربص حتى يخرج منها اللولوة ولو كانت
 قيمة دجاجة اكثر قبل لولوها اعطى قيمة لولوة واخرها
 من دجاجة كذا في اللام وكذا الجواب في الارزجة
 اذا دخلت في قارورة انسان كذا في خزانة المغيرة
 رجل ادخل اترجة غيره قارورة رجل وعظمته
 الارزجة وتعد من اخراجها فان الذي فعل ذلك
 يضمن لصاحب الارزج قيمة الارزج ولصاحب القارورة

منه

فيها ربيع القار و زده و الاتجة ملكا له بالفضا كذا
 في القار و القوا خا كذا كذا البعير ان التبع لولوة و قيمة
 اللولوة اكثر كان لصاحب اللولوة ان يدفع اليه قيمة البعير
 فان كان من اللولوة شيئا يسيرا فلا شيء على صاحب البعير
 كذا في المعاشية بخبرة القرع اذا بنيت في ملاءم حل
 فصادرت في حبس حل خدر و عظم القرع فتعذر راحله
 من غير كسر يجب ان ينزله اللولوة اذا احسب ان يربط
 ينظر الى اكثر المالين يقال لصاحب الاكثر ان سئلت
 الاخر قيمة ماله فيصير لك كذا في فاقوى قاضيات
 وان باعها الحب مع القرع جاز و يصرب في التمر كل واحد
 منهما بقيمة سلعت كذا في خزانة المفتين كتابه طاب
 دخل قرن الشاة في قدر الباقلا و يقفن اخراج
 ينظر ايها كان اكثر قيمة من الاخر فيؤمر صاحب اكثرهما
 قيمة يدفع قيمة الاخر الى صاحبه و يملكه مال صاحبه
 و يكون محبوس بعد ذلك يتلف ايها شاء كذا في المحيط
 البرهاني بقص عن ابي يوسف في طاب التبع لولوة
 فاداد صاحب اللولوة ان يأخذ الطائر قال اجبر
 صاحب الطير ان يعطيه الطائر و ياخذ قيمة الطائر
 و كذلك كل شيء يتبع اللولوة و قيمة اللولوة خير منه

الغيا شيهية
 في ص

في ص

و كذا اذا كان المستاجر
 حبس في الدار المستأجرة
 لا يمكن اخراجه الا بعد
 من الحارط ينظر الى
 الترفيقية و يمنهم من الحارط
 باخراج الحبس له الحبس

كذا في التاتارخانية ولو وقع درهم اولولة في محله حبرة ص
 وكان لا يخرج ان ينسرها ان كان ذلك بفعل صاحب
 الحبرة وكان اكثر قيمة من الحبرة كسرت ولا غرم على صاحب
 الشيء المراقع فيزدوان وقع بفعل صاحب الشيء او بفعل
 من له كسرت ايضا وعلى صاحب الشيء قيمة الحبرة
 ان شاء والا صبر حتى يحكم كذا في الحبرة المستقرة تنكسر ص
 ما دخلت ما يقر رجل ناسها في قدر اخر ولا يكر
 الا خداج الابا الكسر كان لصاحب الدابة ان يملك
 القدر ببيت ونظائر ها كثيرة لصاحب اكثر المالكين
 ان يملك الا خد ببيت فان كانت قيمتها على السواء
 يبيع عليها ويقسمان الثمن كذا في الصياغة لولة في
 في اقبى رجل ان كان في قلب الدقيق ضد لا
 اقبى وانتظر حتى يباع الدقيق الاول وان لم يبت
 في قلبه ضربه الموت قال بئس داء يقبله الذي له
 طلب اللولة كذا في فتاوى قاضيان رجل اصنع
 دمه ومات فان ترك ما لا يعطى الضمان من تركه
 ولم يبيع ما لا يشق بطنه كذا في فتاوى قراخنة
 بخلاف ما اذا لحامل وفي بطنها ولد يقطرب فانه
 يشق بطنها ولو ابتلع دمه وهي حية يضمن قيمتها فلا
 الى ان يجرد منه كذا في التاتارخانية

تنكسر ص

قيمة ص

الغنى شعبة
 وعلى هذا ان كل اجل
 ما عليه من الحديقة ولا
 حديقته رجل في اسفل
 اجبل يرد اقل قيمته
 صاحب الامر علام حرام
 ويشترط كذا في اليوم
 الكرايس
 الى يوسف

رجل اودع وجلا فصيلا واودخله المودع في بيته
حتى عظم فلم يقدر على اخراجه الا قلع باب
فله ان يعطى قيمة الفصيل يوم صار الفصيل في حيز
لا يستطيع الخروج من الباب ويملك الفصيل رخوا
لنصر عن نفسه وان شاء قلع باب وورد الفصيل
كذلك في الحيط البرهاني ويجب ان يكون تاريخ المدة
اذا كان قيمة ما ينعدم من البيت باخراج
اكثر من قيمة الفصيل اما اذا كان قيمة الفصيل
اكثر واتي المودع قلع الباب لاخراج الفصيل
يجب ان يوم صاحب الفصيل يدفع قيمة ما ينعدم
الى المودع واخراج الفصيل لذلك في خزائن الفصول
ولو استعاد المودع يثبته ودخل الفصيل فيه فسلم
الفصيل يوم صاحب الفصيل باخراجه ان امكنه
او نحره ويجعله قطعاً وطعاً وان كان حماراً او غلاماً
فان كان ضربه قد دم الباب فاحسب ذلك ثوباً
يسيراً فله ان يقطع الباب ويخرج مقتلاً ما انسده
من الباب فاحسب ذلك في الحيط للشرحى وفي
واقعات الناطقي رجلان كل واحد منهما شجرة
فاخذ احدهما من شجرة صاحبه ثلجاً وجعله
في شجرة نفسه فهذا على وجهين اما ان اتخذ الاخر

الشرحى

منه موضعاً يجمع فيه الثلج من غير ان يحتاج الى
 الحجم فيه او كان موضعاً يجمع فيه الثلج ففي الوجه
 الاول له ان ياخذ من مثله ان كان تميزاً
 او ياخذ من قيمته يوم خلطه ان خلطه بغيره وفي
 الوجه الثاني المسئلة على قسمين اما ان اخذ من الحجر
 الذي في حد صاحبه لا من المثلية او اخذ
 من مثله ففي القسم الاول هو للذي وفي القسم
 الثاني الجواب بالجواب في الوجه الاول كذلك
 القاتار غائبة ومن خلط ماله بماله غيره ضمن
 الربا به ما دون عليه دين دفع مولاة الف درهم
 اليه ليشتري له ساعة فخلط بهما درهمه ثم اشترى
 بجميع ذلك متاعاً فالبائع يبيع دين مولاة ذكره
 ابن ساعه عن محمد وقل محمد رجل دفع الى رجل
 درهمين ودفع درهم آخر واره ان يخلطهما
 ففعل ثم وجد فيهما درهمين استوقفاً للقول قول
 الامين فيه فان قل الامين لا ادري لمر هذا
 قل اضمنه الامين وان خلط بهما كذلك في

اخذ من

المحيط للحسنى
 وما يمتنع من ذلك

قال الكوفي اذا احدث

الغصب منه في الغصب حد يمين غاصبا

ان لو وقع في ملك الغير صار مسترا للغصب ويبرأ

الغاصب به عن ضمان الغصب وذلك لان نسخة

المفغوب او يلبس المفغوب كذا في المحيط البصري

ويستوي فيه ان يعرف ذلك او لا يعرفه ولا يكون

الغاصب غاصبا بالغصب الاول الا ان يثبت

غصبا مستقبلا كذا في الذخيرة اذا غصب ثوبا

فكساه وب الثوب يبرأ عن الضمان كذا في زكاة الفقير

وكذلك المكيل والموزون اذا غصبه منه ثم طعم

اطعم اياه بعينه او وهبه فاكله ولم يعرفه فالغاصب

برئ عن الضمان عدنا كذا في شرح المبسوط وكذا

اذا جلد المفغوب منه الى بيت الغاصب واكل لل

الطعام بعينه وقد عرفه او لم يعرفه برئ الغاصب

من الضمان وان كان الغاصب خيرا لدين او شرب

اللحم ثم اطعم لم يبرأ عن الضمان كذا في التاتارخا

وانا اعوزت المفغوب او سقطت منها في رد

الغاصب ثم ردها على المالك ثم زال العوض

السن في يد المالك برئ الغاصب عن ضمان ذلك

من العرش
لا يبرأ عنه نوبل
و من دوا واره
قبل لا
ستقل
بدن مضرب
قل العرش

وإذا أخذت في عمل الحياض برى عن الضمان كذا في
 فتوى قاضيان إذا قال المالك للغاصب أو
 المصوب ثم هلك في يد بعض كذا في القصول العمد
 ولودرج المصوب منه الجارية من الغاصب برى
 في قياس قول أبي يوسف ولم يبدل في قياس قول
 أبي حنيفة كذا في النبايع وقد قالوا في المصوب
 منه إذا زوج الجارية المصوبة برى من ضمانها
 في الحال في قياس قول أبي يوسف ولم يبدل في
 قياس قول أبي حنيفة وهذا من عمل إمامهم
 في البيع أنه هل يصير قابضاً بالتزوج أم لا أما هو
 وطها الزوج فان الغاصب يبرأ جاعلاً كذا في السراج
 الوهاج ولو كان المصوب منه استأجر لعمارة
 ليعلم المصوب علام من الأعمال قد الشجائن وهو
 في يد الغاصب على ضمانه أن هلك قبل أن يأخذ
 في ذلك العمل أو بعد ضمن كذا في المحيط البرهاني
 ولو استأجره ليفعل الثوب المصوب لم يبرأ كذا
 في السراجية وفي الشقي رجل خان رجلاً خطبة
 تردفها بعينها إليه وقال لطنها فطنها ثم علم أنها
 خنطرية من الضمان كذا في التاتارخانية وكذا

وحفظ
 في الجارية وقيل على كذا
 عن الضمان بنفسه لا بد
 وقيل لا يبرأه عن الضمان
 وهو كذا إذا ذكر البيع الدائم
 المعروف بخلافه
 البخاري
 في الجارية
 المحيطة للمصوب

لو غضب غزلا لم يرفقه الى المنصب منه وقل
 النبي في فتيحة ثم عليه كذا في فتاوى قاضيان
 وفي المنفى رجل غضب من اخذ دابة وصاحب
 الدابة ان ابن صاحب الدابة استعار الدابة من
 الغاصب فاعادها اياه وعطيت تحته برى من
 الصمان كذا في الذخيرة المعلقة عمر ابى يوسف
 قال ابو حنيفة رجل غضب من رجل ثوبا فاحرقه
 وجعل في يده فاعطى المحرق الغاصب قيمة الثوب
 وقال ابو يوسف ليس على المحرق ان يعطى الغاصب
 قيمته - اعطى لا يبرأ الا اذا كان لا يعطاه
 بقضاء القاضى ولا ينبغي للقاضى ان يعطى على اعطاء
 القيمة ان علم ان الطالب غاصب لكن يضعها على
 يده رجل عدل حتى يحضر بـ الثوب فيختار
 ضمانا اليه ما يشاء قال ابو الفضل هذا الجواب
 خلاص ما ذكر في الاصل كذا في المحيط البرهان
 غضب من اخذ ثوبا ودراة ان الغاصب
 استأجرها من الغصب منه والله ليت يحضر لها
 فبيع استأجرها ينظر ان كان هو ساكنها او لم يكن هو
 ساكنها الا انه قادر على سكينتها برى من ضمانها

ما ت ص

بجبره ص

فتيحة ص

غضب دارا ثم استأجره
 والله ليس من المالك
 والدار ليست
 بحضرتها لا يبرأ
 وان كان هو ساكنها
 او كان قاررا على ساكنها
 على كذا في
 عليه كذا في

كذا في التاجار حاشية الغاصب ان ابيع المصوب بامر القاض
 يبرأ عن الضمان كذا في خزائن الفقهاء واذا امر المالك القاض
 ببيع العبد للمصوب صح ويعتبر وكذا لا يخرج
 ضمانه بمجرد الامر بالبيع وكذا لا يخرج عنه انه بمجرد
 البيع حتى لو ملك العبد قبل التسليم ينقض البيع ولزم
 الغاصب قيمة العبد وكذلك المصوب منه اذا ابيع المصوب
 بنفسه فقبل التسليم الى المشتري لا يخرج عن ضمان الغاصب
 كذا في الذخيرة ولو امر المالك الغاصب ان يضي بائنة
 المضروبة فقبل التضيحة لا يخرج عن ضمان الغاصب كذا
 في الفصول العارضية قال تميم الائمة السخى رد القا
 المصوب على المصوب منه في اب الكتاب ان يبرأ مطلقا
 قال الشيخ المعروف بنجره زاده في كتاب الافراد المملة
 في الحاصل على وجه ان كان الماخر منه كبيرا بالغا
 فالجواب ما قل في الكتاب وان كان صغيرا ان كان ما ذوا
 في التجارة فذلك كذا في الغياثية وان كان مجورا
 ان كان صبيا لا يعقل القبض والحفظ لا يبرأ عن الضمان
 اذا رده عليه بعد ما اخذ منه ويحول منه وان رده عليه
 قبل ان يحول عن مكانه لا اخذ يبرأ استحقاقا لزمات
 الجواب فيه كالجواب فيما اذا اخذ لقطه وردها الى مكانها

كذا في حاشية
 ختمه في التاجار حاشية
 في حاشية التاجار حاشية
 في حاشية التاجار حاشية
 في حاشية التاجار حاشية

الغياثية حاشية

ان ودينها تحول لا يدين وان رد قتل التحول يرى
استحسانا فان كان محبب يعقل الحفظ والقبض فيه
اختلاف المشايخ به كذا في المحيط البرهاني غضب رجا
من قضاة الذمة ثم اعاده الى ظهورها لا يبدل عن الضمان
كذاته وحينئذ لكدري فان استهلك الدرهم ودره مثله
على صبي وهو يعقل فان كان ما ذونا يبدل وان كان
محمولا لا يبدل عن الضمان كذا في المحيط للسري غضب
خطاب الله تعالى لمضرب منه فيطبخ حلة قدما فاوقد الحطب
تحت القدر قال المشايخ لا رواية لهذا والصحيح
انه يبدل . فمان كذا في جواهر الاخلاطى سئل قال
بيدع الدين دفع الدلال لمن يبيع فباعه ثم جاد وجب
يدعيه على الدلال ان البيع كان ملكا ودية عند
وقد خالفه وانكره انت غاصب الفاضل فراجب عليك
وتمثله لا اهل يبيع قال نعم ولو كان القطن قائما فلا
كذاته في الفيات رجل باع اثوابا ومات قبل استيفاء
الديون ولم يدع وارثا ظاهرا فاخذ السلطان ديونه
من الغنمية ثم طهر له وارث كان على الغنمية اداء
الدين الى الوارث ثانيا كذا في فتاوى قاضيهان
رجل مات وعليه دين وله دين على رجل فاخذ ما

مرف

مقدم

بان
الرواية المذكورة
كانت مشهورة
الرواية المذكورة
كانت مشهورة
الرواية المذكورة
كانت مشهورة

دين الميت من المديون مثل حقه اختلف المشايخ فيه
قال الشيخ الامام ابو يوسف صاحب دين الميت يكون غاصبا
ويصير ما اخذ قضا صايد بينه وقال بعضهم لا يكون غاصبا
وهو الصحيح كذا في التاتارخانية من اهل علم اهل دين
واخذ من ماله مثل حقه صايد غاصبا ويصير ما اخذ
قضا صايد اياه عليه قال الصدوق الشهيد المختار ان
لا يصير غاصبا ولو اخذ ذلك غير صاحب الدين او لا
تدفعه اليه قال محمد بن سئمة المفسر منه بالخيار ان شاء
ضمنه لا اخذ وان شاء ضمن صاحب الدين فان اخذ
تضمن الاول لم يصير قضا صايد بينه وان
الدين قضا صايد قال نصير لا خيار للمفوض منه ويجعل
الاخذ كالمعين لصاحب الدين على اخذ حقه وما
قاله نصير اليق بالقول المختار الذي ذكرنا وعليه الفتوى
كذا في الغرائب رجل نزع خاتما من اصبع نائم فاعاده
الى اصبعه قبل ان يفتبه النائم يري عن الضمان في
قولهم ولو انتبه النائم فاعاده الى اصبعه لا يبار
في قول ابي يوسف ويبرأ في قول زفر كذا في فتاوى
قاضيخان والهاصل ان في اعاده الخاتمة الى اصبع النائم
والخف الى رجله والقلنسوة الى راسه الامام الشافعي

يعتبر اتحاد النعم في ازالة الضمان كما ذكرنا ومحمد رحمه الله
يعتبر اتحاد المجلس حتى اذا اعاده في المجلس يدل على الضمان
ولو في النومة اخذ في ذلك من مذهب الامام الصحيح
من مذهبنا انه يعتبر من الخويل للنوم فاذا لم يحمله
عن مكانه واعاده الى اصبعه اي اصبع كان او وجهه
اذ ان الضمان عنه وان حوله ثم اعاده في تلك النومة
او غيرها لا يبرأ ما لم يرد به اليه حال اليقظة اثنان في وضو
الكرامة اذا ليس ثوب غير بغير ابره حال غيبته
في نومه واعاده الى مكانه لا يبرأ عن الضمان قال
مشايخنا وهذا اذا ليس كما ليس الثوب عادة كذا
في المحيط البرهاني فاما اذا كان ثوبا فوضعه على
عارفته ثم اعاده الى مكانه لا يبرأ في قوله كذا في
الغياثية وفي المنتقى ابن سبعة عن محمد في رجل اخذ
ثوب رجل من بيته بغير ابره فلبسه ثم رده الى بيته
فوضعه فيه فذلك لا ضمان عليه استحسانا وكذلك لو اخذ
داية غير من مملوكها بغير ابره ثم ردها الى موضعها قد
فلا ضمان عليه استحسانا وان اخذ الدابة من يد
الملك بغير ابره ثم ردها فلم يجد صاحبها ولا خادمه
فربطها في دار صاحبها على مملوكها فمضوا من تحت يده

كذا في وجبة الكرد
ولم يذكر في هذه المسألة
قول ابي حنيفة رحمه الله
قالوا الصحيح من مذهبنا
انه لا يبرأ الا بالثوب
كذا في الزنا فانتهت
٦

فمنها لامية السرحى في شرح كتاب العارضة كذا في الكذا
ولو في كتيبه العه اخذ رجل منها ثمر رد النصف الى
الكليس بعد ايام يفسد النصف الماخوذ المردود لا غير
ولا يبرأ بردها الى الكليس كذا في وحده اكرهتها ولو
جاء الغاصب بالمغضوب ووضعه في حقد المالك هو
لا يعلم بان سلكه فجاء انبان حمله ذكر الوالديت خاف
ان لا يبرأ من انفسان والاصح انه يبرأ كذا في المحط
للسرحى وفي التجميع اذا وضع المغضوب بين يدي المالك
يبرأ وان لم يوجد حقيقة القبض وكذا الوديعه من
ما اذا استهلك المغضوب او الوديعه ثم
بين يده المالك فانه لا يبرأ الى يجد حقيقة القبض
كذا في اصول العارضة وان اطلقه اعطاه القبة
بلا نقضه فلم يقبل وضع بين يديه لا يبرأ الا ان يرضيه
في يد المالك او في حقد كذا في حقد الكلداني ولو
رد المغضوب الى احد من ورثة المغضوب منه لم يبرأ
عن نصيب الآخرين اذا كان الوديعه مقبلاً كذا في السرحى
الغاصب اذا رد المغضوب منه فلم يقبله خله القاص
الى منزله فضاع عنه لا يضمن كذا في خزانة التناق
ولا يجرد النصب بالكل الى منزله اذا لم يرضه عند المالك

"الفه ومضمونه"

قال وضعه بحيث إذا لهدته تمحله ثانيا إلى مثل له وضع
 ضمن أما إذا كان في يده ولم يضعه عند المالك فقال
 للمالك خذها ولم يقبله صار أمانة في يده كذلك في جيز
 الكرومرى وفي الأمانة سئل الوعامة عن رجل غصب
 من كليس ر. ر. ر. هم ما نفقها ثم أعادها في كليس
 ثم إذا كان أحد من غير أن يعلم صاحبه وخطها
 برأيه فقال الأمر موقوف حتى يعلم أن صاحب
 الكليس انفتح جميع ما في كليس أو حمل الكليس من موقعه
 فليس عليه الفسخ كذلك في الفياضة وفي الفتاوى
 ر. ر. ر. إلى أخذ الموضع من الكليس بعض الدراهم
 ثم نهايه فقد روي أنه لا يبرأ ولو أنفقها ورثها
 ولا يبرأ فتأواو عن نصيبي إذا رأى دابة واقفة في
 الطريق فتحاها ضمن وعن ابن سلمه إذا وقعت ثم سارت
 بعد ذلك لم يضمن كذلك في التاتارخانية وجل له كتمان
 من حنطة غصب جلا خذها ثم أودع المالك القاء
 الكرا لا خذ فخط الغاصب بالكرا المصوب ثم ضاع
 ذلك كله ضمن الكرا المصوب ولا يضمن الكرا الوردية
 كأنه في الخط للسرحني رجل غصب من رجل سفينة
 بماديتها وبلغ وسط البحر فلحقه صاحب السفينة

ليس له ان يستردها من القاسم ولكن يواجرها من ذلك
الموضع الى الساحل كذا في الخلاصة وكذلك لو غضب
طابة وحققها صاحبها في المفاضة في موضع المهلكة لا
يستردها منه ولكن يواجرها منه من ذلك الموضع الى
موضع الا من كذا في الذخيرة ميت كبر ثوب غصية
واهيل التراب عليه ومضت ثلاثة ايام اوله من
ترجاء صاحب الكفن فان كان للميت تركة او لم تكن
لكن اعطى رجل قيمته فعلى ذلك ان ياخذ ولا
يندش القبر استخفافا وان لم يصل اليه العشرة
فهو بالخيار ان شاء تركه لا خورقة وان شاء
القبور واخذ الكفن والاول افضل لديه
وقيل بعض مشائخنا هذا اذا كفن من غير خياطة
اما اذا خاطه فليس لصاحب الثوب ان يندش ويأخذ
ثوبه كذا في الظهيرية فان يندش القبر واخذ الكفن
فوجد قد انقص فله ان يعين الذين كفنوه ودفعه
اليهم ما رواه صاحب كذا في المحيط الزهاني وفي
تجنيس المتنجس ولو اهدم جدار الميت فظهر للميت
مال فاخذه القاصي فعلم بذلك الظلمة فدفعه اليهم
اليهم ضمن كذا في الساقار خانية غضب ربه اربو

افتد قتل او اتلفه فإبراه المالك فهو ابراه عن
 الدين فيصح ويبراه عن الضمان وان كان قائما و ابراه
 فهو ابراه عن الضمان وينقلب امانة عند الغاصب
 كذا في وجيز الكردمي وكذا اذا احتله من ذلك سواء
 كان قائما او مستهلكا ان كان مستهلكا فهو ابراه عن
 الدين وان كان قائما فهو ابراه عن ضمان الغصب
 كذا في الظهيرية وفي فتاوى الشافعي غصب من آخر
 سائر ما دخلها في برائه او غصب من آخر تالة
 في ضمانه وكبرت حتى القطع حتى المالك
 ثبت لك قال للغاصب وهبت لك البهاجة
 والتالة مع وهذا البراه عن الضمان كذا في القيلقية
 وفي النوازل هشتم ابريق فضة لانسان ترجما احد
 وهشتم هشتم برى الاول من الضمان وضمن الثاني
 مثلها كذا في الفصول العمادية وهكذا روى عن محمد
 فمن صب الماء على حطة رجل فتقصت ثم صب آخر
 ايضا حتى زاد في النقصان فالضمان على الثاني
 يورث عليه الثاني ويبراه الاول كذا في المحلوه
 للمتنوي اذا كسر ناء فضة لرجل واستهلكه صاحبه
 قبل ان يطيحه اياه فلا شيء على الكاس كذا في المحلوه

رجل قطع غصبا لرجل فثبت مكانها
 اخرى للبراه عن الضمان وكذا
 حصه ثانيا او بقلا فثبت مكانه
 آخر لا يبراه عن ضمان المحلوه والمقطوع
 كذا في الفصول العمادية

المخطوط لا يبراه

ولو غصب حمارا فجاء به وأدخله في اصطبل الملك
 وأخبر به فقال نعم ما فعلت لا يبرأ عند الخليفة
 رحمه الله ومبرأ عند محمد كذا في قصة المينة و
 الفتاوى العتابية ولو غصب ثوبا واستحقه إنسان
 بطل الضمان عن الغاصب ولو خالطه فمضا فاستحقه
 إنسان فمضا فالضمان على الغاصب بحاله كذا في
 الثاني وخاتمة من غصب من آخر ثوبا وقبضه فاجاز
 الملك قبضه برئ من الضمان وأما أنه إن غصبه
 فأمره بالخط لا يبرأ عن الضمان فالعقود كذا في
 خزانة المفتين ولو غصب من آخر ثوبا فغاب لمحمد
 عنه فجاز الغاصب إلى القاصي وطلب منه أن
 يأخذ منه أو يفرض له النفقة فالقاضي لا يأخذ
 ولا يفرض النفقة فإن كان الرجل محق فامثلا
 فافرائ القاصي أن يأخذ منه ويبيعه لا بأس به
 لأن هذا النوع من وجود الشرع وهو كان للقاء
 في ذلك رأى كذا في الظهيرية الفصل السابع في الغصب
 في المأكل شرب قال محمد في كتاب القطة إذا
 دابة مربوطة لرجل ولم يذهب بها فذهب الدابة
 فلا ضمان على الذي حملها عند الخليفة وأبي سفيان

صنفه كذا في

وعلى هذا إذا أوقع الرجل حال
 الغير وأجاز المالك يبرأ عن
 الضمان كذا في وجيز الدرر

سواء ذهبت الدابة على الفور أو بعد ذلك بزمان
كذلك في الذخيرة وكذلك إذا فتح باب دار انسان
وفي الدار دواب فذهبت الدواب كذلك في المحيط
البرماني ولو فطر طير انسان من رجل لا يضم ولو
قصد تنقية كذلك في خزنة المفتين ولو دنا منه
ولا يقصد تنقية لا يضم كذلك في الفصول العمادية
وإن فتح رجل باب تقصص فطار منه طائر لم يضم
إلا إذا نقر كذلك في الجوهرة النيرة أو باب اصطبل
وخرج الفرس أو فتح الزق والسمن جامد فذاب فخرج
لا يضم عندهما خلا فالحمد وكذلك لو حل قبل عبد
في ابن خلا فالحمد قال السرخسي هذا إذا كان
جنونا فإنه كان عاقلا لا يضم اتفاقا ولو فتح باب
تقصص وقال للطير كتن كتن أو فتح باب اصطبل وقال
للفرس هتن هتن أو قال للحمار بعد فتح الباب ههه
يضم اتفاقا كذلك في حين الكرديرة وقال أصحابنا
رحمهم الله يضمن حل براط زرق فيه زيت ذائب ضمن
كذلك في النابيع وفي نسخة الإمام السرخسي وفي الفتاوى
رجل من أضياف سفينة متدودة فحلها في يوم الريح
الشديد ففرقت السفينة إن مكثت بعد الحل وإن قل

يضم

لا يضمن وإن لم تنكث وغرقت على الفور ضمن كذا سنة
 الخلاصة فتح راس مجذبا غير بغضه إذ نذرته كما مفتوحة
 فإذا جازى النفس لا يضمن كذا سنة فنية المنية ولو أن
 رجلا أخذ مملوكه الألبق وقيدته وأغلق عليه
 الباب فخل رجل قيدا وفتح الباب ونسب المملوك
 قول لا ضمان على الذي فتح الباب وحل القيد لأن
 بنى آدم طبع عنصرية في الذهاب فهو الفاعل والبهمة
 ليست لها عنصرية فإن كان المملوك ذاهبا العقل لا يؤمن
 أن يلقى نفسه في السرو نحو ذلك قال هو ضامن له لأنه
 لا يعقل وأما أبو حنيفة يقول لا يضمن في المملوك
 أيضا كذا سنة فتأدى قاضيان رجل في حب العبد
 وشد يد العبد فحالة الديك وقتلته به ضمن
 الفاضل قيمة العبد كما لو قتله غير العبد عند اتفاق
 كان له أن يضمن الفاضل كذا سنة الضمانية وكذا
 لو مات من غير الضرب عند كذا سنة الحاي للفتاوى
 ولو فتح باب دار فغرق منه أحد متاعا لا يضمن الفاضل
 سواء سرت عقيب الفتح أو بعد وكذا إذا حل ديلط
 دابة ففترتها إنسان أو فتح باب القفص وأخذ الطير
 إنسان آخر لا ضمان على الذي حل وفتح كذا سنة

كذا في مخرجه المفتين

بالاتفاق

ثم انه المقتضى نقب حائط انسان بغيا ذن صاحب
الحائط فراق الناقب فدخل سارق من ذلك
وسرق شيئا يجب ان لا يضمن الناقب لان الناقب
سبب والسارق مباشر وصار كما فتح باب القصر
وما را الطين ويجوز ان يكون بين المسلمين فرق في الفتق
في الناقب انه لا يضمن كذا في الحيط البرهاني وذكر
في المفتي رجل نظره في دن دهن متاع لغيره فوقع
قطرة من الدم من انفه في الدن وتجنس الدن
صار ضامنا اذا كان النظر بغير ذن المالك ثم
ماذا يضمن ان كان الدهن مأكولا يضمن مثل
ذلك قذرا وزنا وان كان الدهن غير مأكول يضمن
النقصان كذا في حسب المفتي ولو اوقف الدابة
في سوق الدواب لاضمان على صاحبها ان تلفت
شيئا ولو اوقفها على باب السلطان يضمن ما اصابته
وكذا لو اوقفها على باب المسجد الاعظم او المسجد
الاصغر الا اذا جعل الامام للمسلمين موضعاً
يوقفون رواهم في لا يضمن كذا في خزانة المفتين
اوقف دابة في ملك الغير فجالت في رباطها فاصاب
انسانا او شيئا فانلفه فلا ضمان عليه لانه ممسك

للأب في أي موضع قد صلب مادامت في موضع ديار
كذلك في الفصول العمارية أوقف دابته على الطريق
ولم يشد ما فارت عن مكانها فأنلفت تسأل بضمير
كذلك سفلتة كذلك ألم ولو كان سفينة واقفة
على الشط فجارت سفينة وأصابته هذه الواقعة
وانكسرت الواقعة كان الضمان على الجارية وانت
انكسرت الجارية فلا ضمان على الواقعة كذلك
الذخيرة ~~وجعل~~ على الطريق فوقع عليه أناس
ولم يره فمات الجالس لاضمان عليه قال الفقيه
ابو الليث روى عن اصحابنا مخرجات ذلك كذا
لوافق مفتح بما قال هذا القائل فلا بأس بـ
قال الصدوق الشهيد ما ذابفتي المفتح في هذا الموضع
ابن الوائى للقاضي كذلك الظاهر في انقطاع
رجلا والقاه في البحر وتركه حتى مات فانت
غرق من ساعته بضم ديه وان سح ساعده
ثم غرق لم يكن عليه شيء كذلك خزانة المفيد
طمان خرج بالليل من الطاحونة ينظر الى سبي
الماء حين قل الماء فدخل السارق وسرق احد
الناس فالطمان ضامن ان بعد عن الباب

بعد بعد به مضيقا كذا في المحيط البرهاني رجل غصيب
عجولا واستهلكه وبس ابن امير قل الفقيه ابو بكر البجلي
يفض الغاصب قيمة العجل ونقصان الام وان لم يفعل
الغاصب في الام فعلا لمكان التسيب كذا في قراخاني
الحاجة على تلته اوجه احدها ان يكون بحق بان كان
يؤذيه فلا يمكن دفع الاذى الا بالرفع الى السلطان
حتى يزجره او يفسده فلا يشتع بالامر بالمعروف ففي هذه
الصورة لا ضمان على الساعي بالاجماع كذا في خذانة
الفتاوى الوجه الثاني ان يقول للسلطان ان فلانا
وجيد كثر في داره او قتل غطارف فان كان السلطان
يعزم الناس جزافا لا محالة ففيه ضمان وان كان قد عزم
الناس جزافا وقد لا يقدم الناس فلا ضمان كذلك
التاثير خاتمة وذكر الامام عمران كان السلطان
معه فبا بالظلم فصاد به سبع فعلى الساعي الضمان
وان لم يكن معه فبا بالظلم فلا ضمان عليه ولا حاجة
الى التمسيد في هذا الشأن والفتوى اليوم بوجوب
الضمان على الساعي مطلقا حكينا عنه وان كان المذكور
من النوازل عن ابي تاسم الصفار ان لا شيء عليه من
الدنيا وانما الوز اعليه في العقبى كذا في حبل المفتي

قلت صح

الزمان صح

الوجه الثالث ان يكون السعاية بغير حق وفي هذا الوجه
لا ضمان على الساعي في قول ابي حنيفة وابي يوسف
خلاف المحمد وجعل هذه المسئلة مع مسئلة فتح باب
القبض قال في الفتوى على قول محمد في ضماننا
لكثرة السعاية وجبر المهم صيانة لاموال الناس كذا
في المحيط البرهاني ولو سعى رجل الى اسلطان ظالم
وقال له ان افعلان ما الاكثر اوانه وجد مالاً او اما
يؤاخذوا قل عنده مال فلان الغائب او انه يريد العفو
باهلي فان كان السلطان ممن ياخذ المال هذه الاسباب
كان ذلك سعيًا موجبًا للضمان اذا كان كاذبًا فيما قال
فان كان صادقًا فيما قال الا انه لا يكون متظلمًا ولا
محتسبًا في ذلك فكذا ذلك وان قال انه ضربني او ظلمني
وهو كاذب في ذلك كان ضامنًا كذا في فتاوى قاضينا
وفي فتاوى سيد الدين رجل قس من طالع فاحذه انما
حتى اذكره الظالم فاحذه واحضر او ظلم ظالم رجلا
ليقبض منه جباية فذلحيل عليه فاحذه منه ما لا يقع
فيما سن قول محمد فيضمن الاخذ له والدال عليه لانه
سبب لاخذ ماله والفتوى على قول ابي حنيفة لانه لا
كذا في الفضول العمادية سئل شيخ الاسلام عن العلماء

المرتضى عن الساعي الذي سعى عند السلطان
في حق أخ حتى عزم شيئا لم يضمنه قال له ذهب
السلطان لدفع ظلمه عن نفسه أو استغفار حقه مثل أن
يقبل قدقن أو ضربني أو مثل ذلك ثم أخذ منه لاجب
ذلك لا يجب الثمن عليه لأنه دفع الأمر إلى السلطان
لأنجل الألفان منه ولم يرفع الأمر إلى السلطان لا
لأجل حق له عليه ثم أخذ منه شيء بسبب ذلك يجب
الثمن على الساعي كذا في حسب الحق رجل سعى
إلى السلطان رجلا فأخذ منه ما لا ثمات السك
فلما ظلموا أن يأخذ قدرا الخشرا من تركه الساعي هكذا
ذكر وهو الصحيح كذا في جواب الفتاوى رجل قال عند
سلطان أن فلانا فرساجيد أو جارية جيدة والسلطان
من يأخذ فأخذ يضمن ولو كان الساعي عبدا يطالب بعد
العتق سواء أخضر الساعي عند السلطان أو عند غيره
إن كان ذلك الفرساجال يتقدم على أخذ المال منه
ولا يمكن دفعه كذا في خزائن الفتاوى شكى عند الوالي
بغير حق وأتى بقاءيد فضرب المشكوع عنه فكسر سبته أو يده
بضمن الشاكي أو شبه كالمال وقيل إن من حبس بسببانية
فهرب وأتقو رجلا في السجن فأصاب بدنه تلفت بضمن

الساعي فكيف مهنه فبقيل انفق بالثمان في مسلة الهرب
قال لا اولومات الخ كمنه بضرب القايد لا يضمن
الشاكى لان الموت فيه قايض فسماعته لا يقضوا اليه
غالباً كذا في قبة الحنية رجل ادعى على آخر سرقة
وقدمه الى السلطان فطلب منه ان يضربه حتى يقتل
فضربه مره ومرتين وحبس به فحان الحبوس من التغد
والضرب فضعف السطح لينفقت منه قطا عن السطح فمات وقد
كانت لحقه غرامة وفي الحادثة فظمرت السرقة على يد
غيره كان للورثة ان ياخذوا صاحب السرقة بدية
ايهم وبالفراية التي اداها الى السلطان كذا في القصور
العمارية ولو اشترى رجل شيئاً فبقيل له انك اشتريت
بشئ غالى منى المشتري البايع عند طاله واخوه ان
صدقا لا يضمن وان قال كذا باضمن كذا في خيانة المقيمين
اشترى جارية بلا تخاسية فاخذ رجل الخاسية
فاخذ من المشتري الخاسية فمثل المشتري الحب كذا في جنة
الكرورى اخبر الظلم ان للفلاح حنطة في مطون
فاخذوها منه فله ان يرجع بها على الحب وكذا اذا
علمها الظالم لكن امره الساعي بالاخذ يضمن كذا في قبة
المنية وفي البر هانية الظالم اذا اخذ من غنم الهية

من حال الميت عليهم فدايرون الميت عليهم باقية كذلك
 المتأثر عاينة استعار مشرق المصير من ياييه
 سوار الجمل عليه المصير فقال له السباع خذوا لا تخجل
 عنانه فانه لا يستسك الا هكذا فلما سار ساعة خلا
 غصون ناسع المتى فسقط فانكسر قول ضمان الحمار وجب
 على المشتري كذا في المحيط للشرحي قوم الدلال للمتع
 للخبينة السلطانية او الامراء بما لا يتغابن فيه فاخذ
 منه بذلك القدر يضمن الدلال اذا علم تمام قيمته
 كذلك قنية المنية تسئل ابو جعفر عن هدم بيوت
 والغى قبلها كثيرا في جانب الحائط حتى يال الحائط
 او وضع اللابن بجنب الحائط وقد وصل ثقل ذلك
 الى الحائط حتى اوردت فيه وهذا يضمن كذا في الحمار
 للفتاوى وكودش الماء في الطريق فسقطت به دابة
 او انسان يضمن ومثل في الارضى اذا دس كل الطريق
 بحيث لا يجد طريقا يمر فيه وهذا تاويل حسن كذا
 في خزنة المفتين ففي هذا الوجه الراش ضامن كذلك
 الجواب في الخبنة الموضوعة في الطريق ان اخذ الطريق
 كلها فمر عليها اوعشرين مات فالواضع ضامن كذا في المتأخر
 وذكر محمد في ديات الاصل ان على عاقلة الفضا

مؤخر

مقدم
 مقدم

وعشر

من غير قصد كذا في الذخيرة وأما إذا ارش بعض الطريق
فإن إنسان على الموضع الذي ارش إن لم يعلم بذلك بان
كان ليلاً وعشر ومات من ذلك وجب الفداء على
الارش وأن علم بذلك وتر على موضع الرش فلا ضابط
على الارش وكذلك الجواب في الخشبة الموضوعة في
الطريق إذا أخذت بعض الطريق فمعلمها إنسان ^{مستقلاً}
كذا في المحيط البرهاني وإلى هذا أشار محمد في مسألة
خض البير وصورتها إذا أحقرها على قاعة الطريق
فإن إنساناً وثب من إحدى جانبي السير إلى الآخر
خطر بذلك ووقع في البير ومات فلا ضمان على الجافر
كذا في الذخيرة وسئل أبو القاسم عن طرح على باب
داره خشبة في إحدى جانبي السكة فساق صحت
الحمار في جانب الخشبة فبقي رجل الحمار في الخشبة
فانكسرت قال إن لم يضر الخشبة بالمادة ولا صنف
عليهم الطريق فتعذر الصبي سوق حماره في ذلك الموضع
على استغناء عنه وجبت إن لا يضمن واضع الخشبة كذا
في الحماوى للفتاوى ولو صب الماء على الطريق
فإنجد قولك به إنسان ضمن وإن ذاب ثم زلق فضمن
أيضاً كذا في خزانة المفتين وأما إذا مر غيره بالرش

ان امره بالوش على فنه الدكان يعني دكان الامور والاشياء
ضامن ولا ضمان على الراش. ان كان بخلافه فالراش
ضامن والمحارس اذا دس فهو ضمن كيف ما كان كذا
في الذخيرة واودس الماد في الطريق وجادل جمارين
مقدم صاحب المحاربين الى احدهما يقوده فتبع المحارب
الاخر فزلق فانكسرت رجله فان كان صاحب المحارب
سابقا اياهما لا ضمان على الذي دس كذا في الظهير
وتيسق الثاني ضمنه الراش كذا في الم واستغنى عن الله
عمن وضع ميزابا الى الطريق فقال الماد منه الى الطريق
فزلق انسان بذلك قل ينبغي ان يضمن لان ذلك جناية
منه فيل له اليس هو يسر مع علمه بكون الارض طبا
قار هو يقصد السير على الارض دون الماد بخلافه
ما اذا القى قشا البطيخ على الطريق فمن انسان لم يعلم
يضمن الملقى وان علم لا يضمن كذا في فتاوى ابي
الفتح محمد الاستدشني ولو القى قشا الرمان او البطيخ
على قارعة الطريق فزلق بها دابة انسان فتلفت
يضمن كذا في الفصول العمارية وفي الدرر رجل
الماد في الاسواق هل يضمن الختار انه لا يضمن
الغبار فلما الزيادة على ذلك لا يحل كذا في التبادر

وإذا أصبنا في الميزان ونعلم ان بحجب الميزان
 متاع وجب يقيد بذلك ضمن وان لم يعلم لا يضمن
 كذلك فخرانة المقيمين اذا ربطت حمالاتي موضع حمالة
 آخر وربط حمالة على ذلك الموضع أيضا ففصل أحد
 الحمارين الآخر فان ربطا في موضع كان لهما ولاية
 الربط بان لم يكن ذلك الموضع طريقا ولا ملكا لأحد
 فلا ضمان وان ربطا في موضع ليس لهما ولاية الربط
 بحجب الضمان على صاحب آثار العاقل كذلك في المحيط
 البرهان في كونه أوقف الدابة في السوق واصابت
 الدابة شيئا كذلك في المحيط للرجل في الطريق دابة في
 الطريق صاحب رجله آخر وارسل دابته فنقر دابة الثاني دابة
 الأولى ان غلب على القوي ومنه والآخر لا يكون له ضمان
 الضالوي أو الشق راوية دخل فهو ما بين ما شق
 من الراوية ولا سال منها ولما عطي بما سال منها
 ما لم يسبقها صاحبها فان سألها صاحبها وهو يعلم
 بذلك ضمن صاحبها ما عطي بما سال منها بعد سوقا
 أياها ولا يضمن الشاق ذلك وكذلك لا يضمن
 الشاق ما سال منها بعد سوقه الا اذا كان الشق بحال
 يمكن لصاحبها دفع ذلك فاما اذا كان بحال لا يمكن

وان كان ذلك في طريق
 لأحد هاتين الدابتين على صاحب
 المحيط ويضمن الآخر كذا في المحيط

دفع ذلك فان الضمار على الشاق كذا في الذخيرة اذا
شقق راوية رجل فسال ما فيها سنى مال الى الجانب
الاخر فوقع وتخرقت وسال ما في الزق الاخر
ضمن الشاق الا انه اذا ساقا قرب الراوية مع علمه
بالثلاث لا يمان على الشاق في كل حال كذا في الفصول
العمارية وفي الايانة وكذلك لو شق ما حمله الحمال
قال يضمن فان ذهب الحمال وهو يعلم بذلك لا يضمن
الشاق ما سال بعد ذلك كذا في التاتارخانية
وفي النقيمة وسالت والبرقي عن رجل شق ذق
آخر والدهن فيه جامد ثم سال بعد ذلك فقال
لا يضمن الدهن ويضمن الزق كذا في التاتارخانية
واجمعوا انه لو شق الزق والدهن سائل او قطع
الحبل حتى سقط القنديل يضمن كذا في حين الكرد
ساق جارا عليه وقد حطب وكان في الطريق رجل
وافق او ليس فقال صاحب الدابة بالفارسية
كوشن فان لم يسمع الواقف ذلك او سمع ذلك الا انه
لم يتهيا له التحي لصيق المذقة حتى اصابه الحطب
فخرق ثوبه ضمن السائق لانه تخرق بسوقه وكان
التلف بجنايته فان سمع الواقف وهتأ له التحي

الدابة

موز

قد

مقدم

اربعين

لكن لم يتخ حزن أصابه الخطيب فخرق ثوبه لاضيق
 السابق لأن التذنب وان حصل بسوق الساق
 لكن الواقف رضي بذلك الجناية كذا في الظهيرية
 ذكر المسئلة في فتاوى أهل سمرقند ولم يذكر ما اذا
 كان الحمار يمشي والرجل ياتي امامه ومن ياتي عليه
 الخطيب وتخرق ثوبه فاجاب فيه ان الرجل لا
 ان لم يكن غافلا واسكن ان يتخ عن الطريق
 فلم يتخ فلا ضمان على صاحب الخطيب وان كانت
 الرجل الآن غافلا وحصل له الخرق بذهاب
 الحمار ومجيء الرجل تحب ان يكون على صاحب
 الخطيب نصف الضمان على قياس حمله المكوي
 واجناسها كذا في الذخيرة ولا فرق في هذا بين
 الاصم وغيره ولو سان حمار الخطيب ان كان للسيا
 لا ينادى برت او پوشت حتى تعلق الخطيب بثوب
 رجل فتخرق يضمن ان مشى الحمار الى صاحب الثوب
 اما اذا كان صاحب الثوب يمشي الى الحمار وهو
 يراه ولم يتباعد عنه فلا يضمن كذا في خزانه
 الفتاوى قصار اقام حاراً على الطريق وعليه
 ثياب فجاء ركب ومزق الثياب التي عليه

فإن كان الرأكب ينصرف الجمار والثوب يضمن وإن
لا يصير ذلك لا يضمن كذا في خزانة المفتين
لوضع ثوباً في طريق فمر عليه الناس فتخلف
ولا يصرونه لم يضمنوا كذا في الدر وكذا في حل
جلب إلى الطريق فوقع عليه انسان ولم يبره
فما من الجالس لا ضمان عليه قال الفقيه أبو الليث
وروي عن أصحابنا خلاف ذلك لكن توافق
يفتح بما قال هذا القائل فخر عباس به قال المصنف
فإذا بقيت الفتوى في هذه الموضع ان الرواية للقاضي
كذا في الظهيرة وفي التيمم سئل ابن عطاء عن رجل
سقى باده فاهدم بيت جاره قال فاهدم من
البنو وده من غير ان يتصل به الماء لا يضمن وإن
وصل به الماء فاهدم يضمن كذا في التلخيص خاتمة
قدم رادة فاهدم من ذلك بناء جاره لا يضمن
كذا في وجيز الكردي ولو أن سكة فيها دور
لقوم فرجى بعض اصحاب السكة مثلجهم فماتت
البيان لو دابة فاهدمت قال محمد ان لم يكن السكة
فاهدم الاضمان فيه وان كانت نافذة وجب الضمان
قالوا هذه جواب القياس وفي الاسحان لا يضمن

العلم العامي كانت السكة دائمة او لم تكن كذا في فتاوى
ناضحان اصطلح شريك يوم اثنين لكل واحد
فيه بقره وخل احد هما الاصطيل وشدة بقره صلحه
كلا يضرب بقره فتحرك البقره وتختبئ بالحبل وتسا
لاضمان عليه اذ الم يقلها من محاور الى محاور آخر
كذلك خزانه المقتين خوفت احدي المراتين اذ
الاخرى في الشجرة فسقط منها المتروك فقتل
لم تضمن كذا في قنية المذيلة ولو فقد في الطريق للبيع
فلت فيه شيء ان فقد بان ان السلطان لا يضمن وان
وقد تبين ذلك يضمن كذا في الفصول العاديه
صل و ضرب خديدا على خديده يعني قطار و خراوة
من خزينة من تحت على ثوب رجل يرمى في الطريق
وا حرقته لثوبه كذا من الخلد كذا في الفصول
وذكر ان اطلق خلد في حلقه في ذلك و اعتد في جوفه
كثيرا يمل به و الما تولى الى جانب الطريق العامة فلو
الخلد في كبر ما اطلق على خديده ثم اخرج الخديده
فوضعا على مذلاته و ضربها بطرقة فتطير ما يبطش
من الخديده الحماة وخرج ذلك من حلقه و تعلق خلد
او قتله عين رجل او اخر في ثوب انسان او قتل دابة

في ارض المملكة في يوم الاربعاء
ووردت النوايا الى الاكلاس

الفصل الثامن في

الفصل الثاني

في الدعوى الواقعة في الغصب واختلاف الزمان
والمغصوب منه والشهادة في ذلك قال محمد في الأصل
إذا ادعى رجل على رجل أنه غصب منه جارية له وإقام
على ذلك بينة يحبس للمدعى على حتى يحضر بها ويرها
على صاحبها قال شمس الأمانة الحلواني ينبغي أن يحفظ
هذه المسئلة لأنه قال إقام بينة أنه غصب جارية
له ولم يبينوا جنسها وصفها من المشايخ من شرط بيان
الحبس والصفة والقيمة وأول ما ذكره الكتاب على
هذا كذا في الذخيرة وحكي عن أبي بكره الا تمتش ناول
المسئلة أن الشهود شهدوا على إقرار القاصب أنه غصب
منه جاريته فثبتت غصب الجارية بإقراره في حق خبر
والقضاء جميعا والصحيح أن هذه البينة تقبل في حق
الحبس من غير بيان الجنس والصفة والقيمة كذا في المحط
البرهاني وفيه أيضا وإذا حبسه القاضي وأحضر المحبس
جارية فإن اتفق القاصب والمغصوب منه أن الجارية
هذه يقضى بها للمغصوب منه وفيه أيضا وإذا أنكر القاصب
أن يكون هذه الجارية للمدعى وأدعاها المالك لا تقضى
بها للمغصوب منه ما لم يقيم البينة أنها هي الجارية التي

عصياناً منه كذا في الفياضة وفي الاقضية هذا كله اذا
ادعى ان الجارية قامة اما اذا قال هي هالكة يشترط له
الدعوى بيان القيمة بالاتفاق كذا في التمرقاشي وان
قال الغاصب قد ماتت الجارية او بعها ولا اقدر
عليها ان عذر المصوب منه في ذلك خلي سبيله
وقضو عليه بالقيمة ان اراد المصوب منه كذا في
التارخانية وان كذبه مجلس مدقة يقع على غائب
راى القاضي انه لو كان قادراً اخراجها فخر عليه كذا في
التمرقاشي وهذا التلوم ان المريض المصوب منه بالفضل
بالقيمة له واما اذا رضى بذلك او تلوم القاصى فلم يقدر
على الجارية فان اتفقا على قيمتها على شئ او اقام المصوب
منه البينة على ما يدعى من قيمتها قضى القاضى بذلك
كذا في النهاية ان لم يكن له بينة فالقول قول الغاصب
مع بيمينه فان استخلف فنكل كان له نكولاً بمنزلة اقراره
بما يدعيه المالك وان خلف قضى له بما اقر به الغاصب
فان ظهرت الجارية بعد ذلك فان كان القضاء بالقيمة
بالبينة او بالنكول او الاقرار من الغاصب بما ادعى
المالك فالجارية له لاسبيل للمصوب منه عليها
وان كان القضاء بالقيمة بزعم الغاصب بعد ما يحلف

بغير المنصب منه فان شام استردها وردها مقبض على الغا
 وان شام امسك تلك القيمة ولا سبيل له عليها قال
 الكرخي هذا اذا كان قيمتها بعد ما ظهرت اكثر مما ج
 الغاصب فاما اذا كانت قيمتها مثل ما قال الغاصب
 فلا خیار له في استردادها وفي ظاهر الرواية الجواب مطلق
 وهو الصحيح كذلك في شرح البلد و لو ادعى الغاصب جوار
 شاهدین شهد احدهما على الغصب وشهد الآخر
 على اقرار الغاصب بالغصب لا يقبل الشهادة كذلك في
 المحیط البرهانی ولو شهد احد الشاهدين له بالملك و
 الآخر على اقرار الغاصب له بالملك لا يقبل الشهادة
 ولو شهد شاهد انه لهذا المدعى وشهد الآخر لها
 كانت له قبلت شهادتهما كذلك في التاثير خاتمة وان ادعى
 وشهد الآخر لها كانت جارية جارية في يدي رجل لها جارية غصبها هذا منه وشهد
 قضيت بهالة كذا في شرح البلد احد الشاهدين بذلك وشهد الآخر لها جارية وشهد
 غصبها هذا منه يقبل الشهادة كذلك في المحیط البرهانی
 وان شهد احدهما انها جارية اشتراها من فلان
 وشهد الآخر لها جارية ورثها عن ابيه لم يجز ان
 شهد احدهما بالشرع من رجل والاخر بالشرع من
 رجل اخر او جهة او صدقة لم يجز الشهادة وان شهد

وان شهد احدهما انها جارية

وشهد الآخر لها كانت جارية

قضيت بهالة كذا في شرح البلد

احد الشاهدين بذلك

وشهد الآخر لها جارية

غصبها هذا منه يقبل

الشهادة كذلك في

المحیط البرهانی

وان شهد احدهما

انها جارية اشتراها

من فلان

وشهد الآخر لها جارية

ورثها عن ابيه لم

يجز ان

شهد احدهما بالشرع

من رجل والاخر

بالشرع من

رجل اخر او جهة

او صدقة لم

يجز الشهادة

وان شهد

احدهما انها

جارية

اشتراها من

فلان

وشهد الآخر

لها جارية

ورثها عن

ابيه لم

يجز ان

شهد احدهما

بالشرع من

رجل والاخر

بالشرع من

رجل اخر او

جهة او

صدقة لم

يجز

الشهادة

وان شهد

احدهما انها

جارية

اشتراها من

فلان

وشهد الآخر

لها جارية

ورثها عن

ابيه لم

يجز ان

شهد احدهما

بالشرع من

رجل والاخر

بالشرع من

رجل اخر او

جهة او

صدقة لم

يجز

الشهادة

وان شهد

احدهما انها

جارية

اشتراها من

فلان

وشهد الآخر

لها جارية

ورثها عن

ابيه لم

يجز ان

شهد احدهما

بالشرع من

رجل والاخر

بالشرع من

رجل اخر او

جهة او

صدقة لم

يجز

الشهادة

وان شهد

احدهما انها

جارية

اشتراها من

فلان

وشهد الآخر

لها جارية

ورثها عن

ابيه لم

يجز ان

شهد احدهما

بالشرع من

رجل والاخر

بالشرع من

رجل اخر او

جهة او

صدقة لم

يجز

الشهادة

وان شهد

احدهما انها

جارية

اشتراها من

فلان

وشهد الآخر

لها جارية

ورثها عن

ابيه لم

يجز ان

شهد احدهما

بالشرع من

رجل والاخر

بالشرع من

رجل اخر او

جهة او

صدقة لم

يجز

الشهادة

وان شهد

احدهما انها

جارية

اشتراها من

فلان

وشهد الآخر

لها جارية

ورثها عن

ابيه لم

يجز ان

شهد احدهما

بالشرع من

رجل والاخر

بالشرع من

رجل اخر او

جهة او

صدقة لم

يجز

الشهادة

وان شهد

احدهما انها

جارية

اشتراها من

فلان

وشهد الآخر

لها جارية

ورثها عن

ابيه لم

يجز ان

شهد احدهما

بالشرع من

رجل والاخر

بالشرع من

رجل اخر او

جهة او

صدقة لم

يجز

الشهادة

وان شهد

احدهما انها

جارية

اشتراها من

فلان

وشهد الآخر

لها جارية

ورثها عن

ابيه لم

يجز ان

شهد احدهما

بالشرع من

رجل والاخر

بالشرع من

رجل اخر او

جهة او

صدقة لم

يجز

الشهادة

وان شهد

احدهما انها

جارية

اشتراها من

فلان

وشهد الآخر

لها جارية

ورثها عن

ابيه لم

يجز ان

شهد احدهما

بالشرع من

رجل والاخر

بالشرع من

رجل اخر او

جهة او

صدقة لم

يجز

الشهادة

وان شهد

احدهما انها

جارية

اشتراها من

فلان

وشهد الآخر

لها جارية

ورثها عن

ابيه لم

يجز ان

شهد احدهما

بالشرع من

رجل والاخر

بالشرع من

رجل اخر او

جهة او

صدقة لم

يجز

الشهادة

وان شهد

احدهما انها

جارية

اشتراها من

فلان

وشهد الآخر

لها جارية

ورثها عن

ابيه لم

يجز ان

شهد احدهما

بالشرع من

رجل والاخر

بالشرع من

رجل اخر او

جهة او

صدقة لم

يجز

الشهادة

وان شهد

احدهما انها

جارية

اشتراها من

فلان

وشهد الآخر

لها جارية

ورثها عن

ابيه لم

يجز ان

شهد احدهما

بالشرع من

رجل والاخر

بالشرع من

رجل اخر او

جهة او

صدقة لم

يجز

الشهادة

وان شهد

احدهما انها

جارية

اشتراها من

فلان

وشهد الآخر

لها جارية

ورثها عن

ابيه لم

يجز ان

شهد احدهما

بالشرع من

رجل والاخر

بالشرع من

رجل اخر او

جهة او

صدقة لم

يجز

الشهادة

وان شهد

احدهما انها

جارية

اشتراها من

فلان

وشهد الآخر

لها جارية

ورثها عن

ابيه لم

يجز ان

شهد احدهما

بالشرع من

رجل والاخر

بالشرع من

رجل اخر او

جهة او

الهاجانية غضبها اياه هذا وقد باعها الغضب من
 رجل فسلمه رب الجارية البيع بعد ذلك قال يجوز
 فان كان الغاصب قد قبض الثمن فملك عنه هلك
 من مال رب الجارية وكل ما حدث للجارية عند
 المشتري من واد او كسب او ارض جناية وما شابهها
 فهو للمشتري وان لم يسلم البيع واخذها اخذ جميع ذلك
 معها وان اعتقها المشتري لم ينفذ عتقه قبل ان يحيز
 المالك البيع عندها فان اجاز المصوب منه البيع
 بعد ما اعتق المشتري الجارية جاز البيع ولم ينفذ
 عتق المشتري في القياس وهو قول محمد وزفر وسفيان
 الا سحنان ينفذ عتقه وهو قول الجعفي وابي ثوبان
 هكذا يرويه محمد عن ابي يوسف عن ابي حنيفة
 كذا في نهج المبسوط وان رجلا من اختصاصا جارا في
 جارية فاقام احد المدعين البينة ان ذاليد
 غضب منى الجارية في وقت كذا واقام المدعى
 الاخر ان ذاليد غضب منى هذه الجارية ووقت
 كذا لذلك وقتا بعد وقت الاول قال هي للشاني في
 القياس قول الجعفي وعلى الغاصب قيمتها وقت
 قياس قول ابي يوسف الجارية الاولى ولا يضمن

القاصب للثاني ثلثا كذا في فتاوى قاضيان أدعى
 على عمر وإنه غصب منه جارية مملوكة له فقال عمر
 الجارية التي أرحاها أنا انشيتها منه بماية درهم
 وأقاما البينة فبليت بينت عمر كذا في جواهر الخلد ط
 وإذا ادعى ردا أو ثوبا أو عبدا في يدي رجل وأقام
 البينة أنه له وقال الذي هو في يديه هو عنده
 ودعية فهو خصم وأن أقام البينة أن فلانا استوفى
 إياه أو أعارها أو أجزها أو رهنها منه لم يكن
 بينهما خصومة وأن أقام المدعي البينة أن هذا
 اليد غصبه منه لم يدع الخصومة عنه وأن أقام
 المدعي البينة على أنه قربه غصبه منه فقد انقضت
 الخصومة عن ذي اليد بما أقام من البينة وأن
 قال المدعي هذا ثوبي سرق مني فالجواب كذلك
 في القياس وهو قول محمد وزفر ولكن استحسن
 ابن حنيفة وابن يوسف وقال لا تثبت في الخصومة
 عن ذي اليد كذا في شرح المبسوط أدعى جارية في
 يدي رجل أقاله غصبها صاحب اليد من هو المشهد
 شهود المدعي بالغصب وإنما شهد وأله بالمالك فأراد
 القاضي أن يقضي بالجارية والذي أقام البينة

اذن له في الشيء كسمي اذن
بالكسر واذن ابا عبد الله

١٨٢

فل يحلفه بالله ما بعثته ولا اذنت له فيه قال لا اله الا
بيد عي صاحب اليد شيئا من ذلك وعن ابي يوسف
انه يحلفه وان لم يطيب الخصم يكون احكم للقضاء
وابرم واجمع ان من ادعى دينه في التركة قالوا
يحلف مع اقامة البينة انك ما استوفيت الدين ولا
ابراته وان لم يدع الخصم ذلك وهذه المسئلة تشهد
لابي يوسف كذا في المحيط البرهان واذا اختلفت القضاة
والغصوب منه فيما غصب او في صفته او في قيمته
فالقول قول الغاصب مع يمينه كذا في السراج الوهيج
قال الغاصب غصبت منك هذا العبد وقال الغصوب
منه بل عبد اخر وجارية فالقول للغاصب وللغصوب
منه ان ياتخذ العبد المقرب ولو قال غصبت وهو عوب
وقال المالك بل عوب عندك فالقول للغاصب كذا
في التهذيب ولو غصب من رجل ثوبا فغصب عنه رجل
قيمته واختلفوا في القبة فقال الكفيل عشرة وقال
الغاصب عشرون وقال المالك ثلثون فالقول للكفيل
ولا يصدق واحد منهما عليه لان المكفول له مدعى
على الكفيل زيادة وهو ينكر والغاصب يقر بزيادة
عشرون واقراد كل معتز يصح في حقه ولا يصح في حق غيره

فإنه عليه عتق أخرى دون المكفيل كذا في المحيط
للسرخي ولو أقر الغاصب فجميع هذه الوجوه بأدنى
المغضوب منه ثم قل قد مررت بذلك عليك أو رد
ما زلتني من الضمان وقضته مني لم يصدق على ذلك
والقول قول المغضوب منه أنه لم يقنع منه وأمر به عليه
مع ميبته إلا أن يقيم الغاصب بيته ولو أقر الغاصب
أنه مضى به ثوبا صحيحا أو عبدا صحيحا وإن المغضوب
منه جنى عليه وأحدث ذلك في العبد بفعله
فإنه لا يصدق ويضمن ما انقضى العبد وأشوب بعد
أن يحلف المغضوب منه ما فعل ذلك كذا في السراج
الوهاج برهن المالك أن قيمة العصب بكذا والغاصب
على أنها كذا فيينة المالك أولى وإن لم يكن للمالك
بيته فأراد الغاصب أن يبرهن له ذلك برهن
المالك فشهد له بما أن قيمة العصب كذا وشهد
الآخر على أقرار الغاصب به لا يقبل كذا في جين
الكردي و... إذا ماتت الدابة المغضوب ودفع
الاختلاف بين الغاصب والمغضوب منه فقال
الغاصب مررت الدابة عليك وثقت عندك
وقل زب الدابة لا بل نفقت عندك من ذكرك

وذلك يمكن لو اُحد منهما بينة فالقول قول رب الدابة
كما لو قل اكلت مالك باذنك وانكر صاحب المال
كان القول قوله فان اقام جميعا البينة اقام رد
الدابة البينة الها نفقت عند القاصب من زكوة
واقام القاصب البينة انه قد رد ها عليه فوطت
في رد ها وان القاصب يضمن قيمتها فرق بين هذا
وبين ما اذا اقام البينة انه رد ها على المالك
واقام المصوب منه بينة الها نفقت عند القاصب
لشهادتها وان نفقت من زكوة قل لاضمان
على القاصب كذلك الذخيرة والامام السجسي
اعاد المسئلة في اخر الكتاب وذكر فيه الخلاف
فقال لو اقام المالك البينة انه غصبها ونفقت
عنده واقام القاصب البينة على انه رد ها عند
محمد لا يضمن وعند ابي يوسف يضمن كذلك
الخلاصة وكذلك لو شهد شهود صاحب الدابة
ان القاصب قتلها وشهد شهود القاصب انه
قد رد ها اليه فعلى القاصب القيمة كذلك في السراج
الرواج وان كان المصوب دارا واقام صاحبها
البينة ان القاصب هدم الدار واقام القاصب

نفقت

بينه انزرد هاعلى صاحبها كانت بينة صاحبها او
كذابة التاتار خانية واذا اختلف رب الثوب والفاص
في قيمة الثوب وقد استهلكه الفاصب فالبينة بينة
رب الثوب والقول قول الفاصب مع يمينه اذ البر
لرب الثوب بينة فان اقام الفاصب بينة ان فيه
ثوب كانت كذابة يلفت الى بينة ولا ية على اليمين
بما بينه كذابة في شرح المبسط قال مشايخنا ينبغي ان يقبل
بينة الفاصب لاسقاط اليمين عن نفسه وقد نقل
البينة لاسقاط اليمين الا يرى ان المودع اذا له
رد الوديعة يقبل قوله ولو اقام البينة على ذلك
قبل بينة كذابة في المحيط البرهاني ومن الشايخ
من فرق بين مسألة الوديعة وبين هذه المسئلة وهو
الصحيح كذابة في الذخيرة وان لم يكن لواحدهما البينة
فاردت ان تخلف الفاصب على ذلك فقال انما
ارد اليمين على رب الثوب وعطيه ما حلف عليه
فليس له ذلك ولا ارد اليمين ولا احولها عن
موضعها الذي وضعها فيه رسول الله صلى الله
عليه وسلم وكذلك ان رضى رب الثوب بذلك
وقول انا احلف فتراضهما على ما يخالف حكم الشرع

يكون لغوا فان جاء الغاصب بشوب زحى فقال
 هذا الذى غضبتك و قال رب الشوب كذبت بل
 عن ثوب هروى او موى كان القول قول الغاصب
 مع عيته كذا في شرح المبسوط و قال مشايخنا رحمهم الله
 والى ابي ما ذكر في كتاب الاستبصار بان يقره
 ان يقر ما غضبت هرويا كما يدعيه المالك كذا
 في التاتارخانية فاز اختلفت فقيت لصاحب الشوب
 ما للشوب و ابراءت الغاصب من دعوى رب الشوب
 و ان نكل عن اليه ويقضى عليه بما ادعاه المدعى فانه
 شاء الملقى اخذه وان شاء تركه فان جاء بشوب
 هروى خلق و قال هذا الذى غضبتك وهو على حاله
 و قال رب الشوب بل كان ثوبى جديلا غضبتك فالتقد
 قول الغاصب مع عيته فان اقاما البينة فالبينة بينة
 رب الشوب انه عصيه جديلا وان لم يقر واحد منهما
 بينه وحلف الغاصب فاخذ رب الشوب ثم اقام
 البينة انه عصيه اياه جديلا ضمن الغاصب فضل
 ما بينهما كذا في شرح المبسوط قال سئل لامية هذا
 ان كان النقصان سبيل فان كان فاحشا فرب الشوب
 بالخيار ان شاء اخذ الشوب و ضمن النقصان وان

ويكلف باعه ان هذا
 ثوب الذى غضبت اياه
 وما غضبت ثوبا هرويا

ضمن

واقام على ذلك حتى

ترك الثوب عليه وضنه قيمة ثوبه كذا في المحيط البرهاني
لو ادعى ان الثوب له وان صاحب اليد غصب منه و
اقام صاحب اليد بينة انه وهبه له او باعه اياه او
اقربه له فانه يقضى به لذي اليد ويجعل كان ^{حسب}
اليد غصب او لا ثم وهب المدعي او باعه كذا في جواهر
الاخلاطي وان كان في ايديهما جميعا فاقام كل واحد
منهما البينة انه ثوبه غصبه الاخر اياه قضيت به
بينهما نصفين فان اقام رجل السنة انه ثوبه استقر ^{دعوى}
الميت الذي هذا وارثه واقام اخى السنة انه ثوب
غصبه اياه الميت قضيت به بينهما وان جاء بالبينة
على درهم يعينها انها ماله غصبها اياه الميت فهو
احق بضمها من غريم الميت كذا في شرح المبسوط
ولو ادعى رجل ان الثوب له وان صاحب اليد غصب
منه واقام على ذلك منه واقام رجل اخر بينة اخرى
اليد اقترله بهذا الثوب فانه يقضى به للميت اقام السنة
ان الثوب له كذا في المحيط البرهاني ادعى عليه انه
غصب منه تجب فقال الظهارة لك لا غير فالقول له
فلن قال غضبت منك الكعبة ثم قال انحشولي والبطانة
لي او قال غضبتك الخاتم او العصر لي او هذه الدار والبيتا

او هذه

واذا قال لزيد لا غصبتي هذه البيت المحشوق
والا فاعصب ما غصبتكما ولتو غصبتك الظهار
فالقول في الغصب مع البينة انما يدعى
بغير بينة الظاهر في المسألة

او هذه الارض والاشجار الى المصيد وفي الكل كذا
 في وجيز التكريرى وان قال غصبتك هذه البقرة
 ثم ان عجولها الى اوقال هذه الجارية ثم قال ولدها
 الى قال لقول قوله كذا في شرح المبسوط فرق بين الاقرا
 والشهادة فانه اذا شهد شاهدان لرجل ان هذه
 بقرته ولما ولد فان المشهد له يتحقق البقرة مع الولد
 كذا في المحيط البرهاني واقام المالك البينة ان القنا
 غصبه يوم النحر بالكوفة واقام الغاصب البينة ان القنا
 يوم النحر ملكه هو ان العبد فالضمان واجب على الغاصب
 كذا في المحيط البرهاني وفي القدوري واذا شهد
 شهود المدعى بغصب العبد وموت عند الغاصب
 وشهد شهود الغاصب ان العبد مات في يده ولا
 قبل الفسخ لم ينفع هذه البينة يعنى الغاصب كذا
 في المحيط البرهاني قال محمد في الاقلام اذا شهد
 شهود الغاصب ان مات في يد المصوب منه وشهد
 شهود المصوب منه انه مات في يد الغاصب فالبينة
 بينة الغاصب وفي الخانية وقال ابو يوسف
 بينه صاحبها اولى كذا في التاتارخانية وحدث
 المالك عبدا فاخذ من الغاصب وفي يد مال

في الاقلام

للسرخس

فقال ان اصاب المال وقل ما لك لا بد هو لي ان كان العبد
 في منزل الفاصب فوجد المال في يده فهو للغاصب
 وان لم يكن في منزله فالمال لمالك العبد كذا في
 وسيل الكردري بشرع من ابي يوسف ^{ان} انا قال في باب
 الثوب صبغت الثوب انا وقل المعضوب منه غصبه
 مصبوغا فالقول قول المعضوب منه وتولى ^{هذا}
 اذا اختلفا في بناء الدار ^{طيفة السيف} وهكذا
 عمرو بن ابي عمرو وعن محمد ^{ان} البيت في بيعة الغاصب
 قال في رواية عمرو بن محمد ^{لو} اختلفا في متاع موضوع
 في الدار المعضوبة او في آخر موضوع او في باب
 موضوع فالقول قول الغاصب والبيتة بينة راب
 الدار كذا في الذخيرة رجل غصب عبد رجل رباعه
 وسلم العبد وقبض الثمن ومات العبد في يد
 المشتري فقال انا امرته بالبيع فالقول قوله وارق
 لم امره ولكني اجزت البيع ^{بين} بلفظي لم يثبت
 الى قوله ولا سبيلك ^{على} الثمن الا ان يقيم البيعة
 انه اجاز البيع قبل موت العبد كذا في الخط البرهاني
 هشام في تراجمه سألت محمدا عن رجل اتى سرقا
 وصبت لانيان زيتا او سمنا او شيئا من الادهان

كذا في الذخيرة قال في اقام
 البيعة فالبيتة
 بينة الغاصب
 كذا في المحيط البرهاني

او اخل وماتت البينة ذلك وشهد راعده فقال
 الجاني صبيته وهو خيس قد مات فيه فارة فالقول
 قوله كذا في التناور خانية ابراهيم عن محمد رجل القدر
 من طين رجل لبنا او جد او قول عليه قيمة الطين
 وان قال رب الطين انا امرته ان يتخذ قال هو رب
 ارضه كذا في الحيل ابراهيم عن عصب جارية ثم اختلفت
 او دبرها او استوى اياها ثم اقرانه غضبها من فلان
 وليس للمدعى بينة ضمن قيمتها ولا يبطل ما فعل
 ولا يضمن قيمة الولد فان اقام المدعى البينة يقضى
 له بها وبولدها كذا في الحيل للسرخي رجل اعتصبنا
 من فلان الف درهم وكنا عشرة قضى عليه جميع الا
 كذا في التناور خانية الفصل في بيع من ملكه من
 الموصى به في بيعه ولو غضب كما فطنه
 او خبطة فطنها كان عليه الضمان وصار ملكا له هو قل
 له اكره في قول ابي حنيفة رضي الله عنه وقول محمد
 في العيوض لا يحل له حتى يرضى المالك وهو قول
 ابي يوسف كذا في المضرات غضب طعنا فضا
 بالمضغ يستهلك فذا ابتلع ابتاع حلالا كذا في خزائن الفقهاء
 حكى عن الشيخ الامام الزاهد نجم الدين عمر السقفي

قال

واذا تغيرت العين الموصولة
 بفعل الناصب حتى زال
 او غاب فان زال الموصولة
 هيئ ومالك الناصب وممن
 ولا يحل الا ان يرضى
 حتى يرضى به طعا

كذا في الحديث
 وشروط الطيب منه
 وجوب البذل والفقير
 اذاؤه وعلم الفقير
 كذا في الحديث
 كذا في الحديث

أدكاه لا يخرج ما ذكر عن الخليفة، وكان يقول الصحيح عند
الحقيرين من مشائخنا على هذا هب أصحابنا أن ألفاظ
الملك المفضوب لا ينداد أدار الضمان أو قصه التاض
بالضمان أو برضد الخصمين على الضمان فانما هو من رتبة
الأشياء الثلاثة ثبت الملك وما لا فلا يرد وجه
نفي من هذه الثلاثة إذا ثبت الملك لا يجب أن يرد وجه
تناوله لأنه لا يند استقاده بفقر لا من فصار كما يملوك بالبيع
الفاقد عند القبض إلا أنه يحجر صاحبه في حل حيث
يباح تناوله لاقطاع ذلك السبب كذا في المحيط البرهان
والجواب بالاعتماد للفتوى قول الامام عمر والنفي
كذا في جواب الاخلاطي وفي القدر في غضب حنطة
ورنر عما عليه مثلاً ويقصد بالفضل وبكاه الأ
باحتوى من صاحبها وهذا قول الخليفة رحمه الله
كذا في التمار حانية وإنما يقصد بفصله عنه إذا
بعد انفقاده الحب تمكن الحبث ما للوضع قبل انفقاده
الحب طالب له الفضل بالاجماع وعند أبي يوسف لا يقصد
بالفضل في جميع الأحوال ولا بأس أن يستفاد به عن
قبل أن يرضى صاحبه كذا في السراج النوراني وعلى هذا
الأصل قال أبي يوسف إذا اغصب من آخر ثوب وغرسه

فليخذه منه بخلافه فلا يس بالانقاع ذرا ان يرضى
 صاحبه ولو غضب ثأله وغرسها حتى صار عداوة
 الا فتاح به قبل ان يرضى صاحبه كذا في الذخيرة ولو
 ان رجلا اخذ ثأله لرجل بغير اذنه فذبحها وطبخها
 او شواه كان لصاحبها ان يرضى القيمة فان كان ثأله
 في ارض او حاضرا لارضى ان يرضى له لسبع للذي ذبحها
 وبتواها ان ياكله او لا يطعم منها احدا ولا يسع احدا
 ان ياخذ ما منها في يمين الذي صنع بها ذلك قيمتها
 لصاحبها فان رضيت صاحبها قيمتها بقسط رفا من او غير
 قضاء قاعن وسعه ان ياكل منها وان لا يطعم من احب
 اذا ادى القيمة او كانت دينا عليه وان لم يرضى القيمة
 فليتهمدق بها وان ابنى صاحبها ان ياخذ القيمة
 واداره ان ياخذ الحكم وهو مطبخ او مشوي لم يكن
 له ذلك لذات السراج الوهاج ولا ينفع به حتى يوجع
 ياله واذا ادى يد له او ابراه المالك جاز له الانقاع
 به ويجوز بيعه وهدية مع الحرمة كذا في خزانة الفقير
 ولو غضب خذ ميا فضاغه انا وادسيفا او سكيما ملكه
 وعليه مثله واكثر لو غضب ساجدة فادخلها في بيت
 ملكها بالقيمة ولو غضب كما فطخه مرقاة ملكه وعليه

رجل قلع ثأله من ارض انسان
 وابنتها في ارض رجل فكم
 والمرث في ارض رجل فكم
 لانه يستحق ارضه في ارض
 ان يامر به بالقلع
 الفارس في البرية ليتقن
 فانه لا يمكن ان
 صاحب الارض ان يرضى
 من ارضه فانه يتركها
 الفارس في ارضه فكم
 لانه يستحق ارضه في ارض
 ان يامر به بالقلع
 الفارس في البرية ليتقن
 فانه لا يمكن ان
 صاحب الارض ان يرضى
 من ارضه فانه يتركها

او الحق على اختلاف ولو غضب شيئا فذهبوا جميعا
 اربا اربا ملكها وعليه قيمها حية ولو غضب حمارا او بعلا
 وقطع يده او رجله ملكه وعليه قيمته صحيحا كذلك في الفحل
 العامرية ولو غضب بيضة فحضر فخرج فباعها لاسوان
 ينتفع بما قبل ان يودي ضمان البيض وفي الجريد وكذلك
 لو غضب دينا فحمله في يد كثير حتى غلب عليه او ازيد
 كذا في التاتارخانية ولو غضب من اسن و صفر و عيغ
 به ثوبا او غضب سمنا و لبت به سرقا لربعة ان ينتفع به
 حتى يرضى بالربعة من المتقى و فيه ايضا وكل ما غاب
 عنه صاحبه من ذلك ويخاف عليه الفساد فلا يملك
 بان ينتفع به بعد ما يشهد على قتل بغيته و ليس بحجة
 ذلك من ان الغضب كذلك في المحيط البرهاني وفي جامع
 الجوامع اشترى الزوج طعاما او كسوة من مال خبيث
 جاز لك ان تأكله و لبسها و الا لا على الزوج و عن محمد
 غضب عشرة دنانير فالق بها دينا ثم اعطى منه
 رجلا دينا و اجاز ثم دنارا آخر لا كذلك في التاتارخانية
 رجل غضب جارية و غيبها و اختلفا في القيمة فقال
 صاحبها كما تستقيمها العيون و قل العاصم قيمتها الف
 فحلف على ذلك فقضى القاضي على العاصم بالف

مختصر

كذلك في المحيط البرهاني

لا يحل للغاصب ان يتخذها ولا يطار او لا يسعها
الا ان يعفيه فيها فانه فان اعتقها الغاصب بعد
التجارة بالقيمة الناقصة يجوز عتقها وعليه تعلم القيمة
كما لو اعتقها في الشراء الفاسد ولو ادعى رجل على رجل
انه وهبه له هذه الحارية وانه قبضها منه واقام على
تسليمه فزعم فتنع القاضي له بها لا يحل له ان
يطاها ولا يستخذها ^{انما} فتاوى قاضيان ولو قام
بينه زوجه على من ان يباع منه هذه الحارية بالثمن
فهم فتنع القاضي به وانه بقدر الثمن ودرع
الحارية اليه فان كان قيمة الثمن او اقل منها مما ينبغي
الناس فيه لم يحل له ان يطاها كذلك في الحيط للشرع
وعمره ابي يوسف في السبل يذهب بحطه لرجل فيقع
في ارض رجل فبنت قال ان كان للحطه ثمن فان جميع
ما يخرج منها المصاحب الحطه ويتصدق بالفضل ولا
عليه من نقصان الارض كذلك في التافار خانية وان
اشترى حارية بالعرض المفصوب لم يطاها حتى يودي قيمته
المفصوب كذلك في الفياض وكذا ان اشترى طعاما بشرا
مفصوب لا يحل له اكله قبل اداء الثمن كذلك في الخقيق
ولو تزوج امرأة على الثوب المفصوب حل له وطها

كذلك في البيع وذكروا ما لا سلام في اجماع الصنفين
ولو اشترى بالالف المفصولة طعاما حل يباح له الاكل
ولو اشترى بها جارية حل يباح له الوطى الصحيح شرعا
له الوطى والاكل لان في السب نوع غشت كذا في التها
ولو اشترى بالالف المفصولة جارية او ثوبا او دمع الا انه
في الثمن الى البائع ثم يباع الالة او الثوب

بالبرج وان دفع الالف الى غيره فباع الالة او الثوب
بفضل طاب له الفضل كذلك التارخانية وقالوا لو
اشترى بالدرهم دنانير لم يحل له ان يتصرف في الدنانير
كذلك في التاسع فان بقي على غاصب الدرهم بنتها حلت
لها الدنانير كذلك في الذخيرة وقالوا لو زوج بالدرهم
امراة وسعة ان يطأها كذلك في السراج الوهاج غصب
الفا فاشترى بها جارية فباعها بالدينار ثم اشترى بالدينار
جارية فباعها بثلاثة الاف زانه يقصد بجميع البيع
وهذا عند ما خلافا لا يبيح بيعه كذا في الغياض
ولو غصب الفاء واشترى بها طعاما يابى العين فاكله
او وهبه لا يصدق بالبيع لاجتماع كذا في وجز الكرد
وفي الذخيرة اشترى بدينارهم مفصولة او بدينارهم كسيرا
من الحرام شيئا هذا على وجوه اما ان دفع الى البائع

ثم لم يستحق الدرهم
لم يطل شراؤه ونكاحه
والمستحق الثوب
لزم رد الالة
كذا في اللام ص

تلك الدراهم أو لاقه بشيء منه بتلك الدراهم
أو اشترى قبل الدفع درهم بتلك الدراهم ودفعها أو
اشترى قبل الدفع بتلك الدراهم ودفع غير تلك الدراهم
أو اشترى مطلقا ودفع تلك الدراهم أو اشترى بدراهم
أخرى ودفع تلك الدراهم كذا في النهاية وقال مشايخنا
العلماء بكل حال إن يتناول من المشتري قبل أن يضمن
وكذا بعد ضمان لا يبيح البيع بكل حال وإطلاق الجواب
ههنا وفي المضاربة وفي الجامع الكبير دليل على هذا
القول وهو المختار كذا في الجامع الصغير قال أبو الحسن
الكرخي هذا الجواب صحيح في الوجه الأول والثاني أما
في الوجه الثالث والرابع والخامس يطيب له قالوا اليوم
الفتوى على قول أبي الحسن لكثرة الحرام دفعا للحرج عن
الناس على هذا تقرّر رأي الشيخ الإمام لأجل التمهيد
أما في الذخيرة وهذا كله على قولهما وعند أبي يوسف
لا يصدق بشيء منه وهذا الاختلاف بينهم فيما إذا صار
بالثقل من جنس ما ضمن بان ضمن دراهم مثلا وصار
في يده من بدل المضمون دراهم وإن كان في يده من بدل
خلاف جنس ما ضمن بان ضمن دراهم وفي يده من بدل
طعام أو عروص لا يجب عليه المصدق بالاجماع كذا في

اولا انما هو
فمنه بعد ان
نشره في
البحر

منه
فانما هو
الاجتماع
الحقيقى
بين
الاشياء
والاعراض
والتجارب
والاكتشافات
والاكتشافات
والاكتشافات

الناس فله ذلك وينبغي ان يرفع الامر الى الحاكم حتى يامره
بالفعل كذلك في التاتار خاينة اراد الوهم من هنر مغضوب
او الشرب فلوله تحول غاصبه عن موضعه جاز و لوجه
كره كمنه في ارض مقصوبة كذلك في الم نصيب طاحونة
وانما ما هاتي ارض غير بطيب من نفس صاحب
الارض لا يحل للمدين الانتفاع بهذه الطاحونة
اذا علموا بذلك لا تشاء ولا اجارة ولا طحنا باجرة
ولا عارية لانه استعمال ملك الغير كذلك في خزائن المفتين
غصية حانوتاوا تحريفه ورجع يطيب الرج كذلك في حني
الكردي بيت او حانوت بين شريكين سكته احدهما
لا يجب عليه الاجر وان كان معدا للاستغلال كذلك
في خزائن المفتين هنر العامة حفرة ارض آخر يجنبه
حتى صادرة نرافار اذ ان ينصب في ارضه دحي فله
ذلك ولو اراد ان ينصب في هنر العامة فليس له
ذلك كذلك في الم الاكل من ارض الجور وهي التي يسمى
بالفارسية زمين ميان دهي يطيب للاكوة اذا اخذوا
مزارعة او اجارة كذلك في الخلاصة وان كان الجور كودما
والشجار يعرف اربابها لا يطيب للاكوة ولا يجوز لاحد
ان ياكل منها كذلك في الملتقط وان لم يعرف اربابها

طالب لم يلا ان يتدبير المعاملة أو السلطان فصار بمنزلة
ارض من بيت المال وينبغي للسلطان ان يقصد قائله
بالنصف وان لم يفعل فلا اثر عليه ونصيب الاثره عيب
لهم ومن اكل من ذلك كذا في الحماوى للفتاوى هذا
الذى ذكرنا طريق الحكم واما طريق الاحتياط فارجو
عن خلف ابن ابي بانه كان لا يراى اكل من طوام بلخ الا
في وقت يباح له الميتة وكان لا ياكل قدر الشبع لان
السلطان اخذ ضياع على بن عيسى لنفسه ولكن في هذا
الزمان الاجتناب عن هذه الشهات قلما يذكره حتى روى
علي بن ابراهيم انه سئل عن هذه الشهات فقال ليس
هذا زمان الشهات اتقوا الحرام عيانا فابقوا اجتناب
الحرام كفان كذا في الظهيرية الشهية الى الحرام اقرب
كما قال ابو يوسف واما المكروه فكلوا فيه ولا تهاونا
ابو حنيفة وابو يوسف انه الى الحرام اقرب كيف
وقد روى عن محمد بن صالح كل مكروه حرام ما لم يقم دليل
بخلافه كذا في السراج الوهاج سئل ابو بكر عن امرأة تزوجت
في ارض الجور وله مال اخذه من قبل السلطان وهي تقول
لا افقد معك في ارض الجور قال ان اكلت من طعامه
ولم يكن عين الطعام غصبا من انسان ففي سعة من كله

وكذا ان اشترى لها طعاما او كسوة من مال اصله ليس
 بطيب فلا يسهل سعة من تناول ذلك الطعام والثياب
 ولا ينفق على الزوج كذلك الحماوى للفتاوى في كتاب
 الخطر والاباحة غضب دود القتر واوراق التوت
 ورياه افا الفيلق لصاحب البذر ووقا برهان الدين
 ترخانى الفيلق للفداء ذكرنى فتاوى الى الفصل
 الكرماني غضب دود القتر فرباها فاف الفيلق للعاصب
 ولا شئ عليه عند الى حنيفة به وعليه قيمتها عند
 محمد بن قاسم بن الله والفتوى في زماننا بقى ل محمد
 كذلك شئ علف دود القتر من اوراق الغرغصيا
 بقدره بالفضل عما تيم دودة يوم بيع الفيلق كذا
 في حيز الكردى في المنتقى قال ابو يوسف اذا
 غضب رجلا اضا ويناها حوانيت وحامها ومسجد فلا
 يباسى بالصلوة في ذلك المسجد فاما الحمام فلا يدخل
 ولا يستاجر الحوانيت قال ولا يباس بان يدخل الحوانيت
 اشترى المتاع قال هشام وانا اكره الصلوة فيه حتى يطيب
 ذلك اربابه وكره شري المتاع من ارض غضب او
 حوانيت غضب ولا ادى ان يعقل شهادة الذم
 يبيع في حوانيت الغضب اذا علم ان ذلك غضب كذا
 في الخط الرها

الحنية

اراد رجل ان يمر في ارض غير فان كان له طريق اخر
 لم يكن له ان يمر وان لم يكن فله ان يمر بالتيعة
 لانه راض بكونه فاما ما سعه ليس ان يمر فيها وهذا
 في حق الواحد اما في حق الجماعة فليس لهم ان يروا
 من غير رضاه كذا في خزانة المفتين واما ان يمر
 في الطريق المحدث ان كان له صاحبه هو الذي حمل
 ملكه طريقا جازاه المروء وان لم يعلم ذلك لمن
 انه غضب كذلك الجواب كذا نقل عن مشايخ بلخ بنا
 على ان المروء في ارض النيران لا يمكن فيه حمل
 يباح اختلاف المشايخ فيه كذا في الخلاصة فان ائتمنه
 ان علم ان المالك احداثه حل وان علم انه غضب
 حرم وان لم يعلم لم يحل وعن الامام الاعظم انه اذا
 كان له حائط او حائل لا يحل المروء ان ينزول
 وان لم يكن لا بأس به وعن ابي القاسم ان اخفى عليه
 الطريق يمشي في الارض المزروعة ولا يطأ الزرع فيه
 كذا في وجيز الكرومي رجل يمشي في الطريق وكان في
 الطريق ماء فلم يجبه مسلما الا ارض انسان فلا بأس
 بان يمشي فيها كذا في الظهيرية اذا ابتلى بين ان يصلي
 في طريق او ارض غير فلو كانت مزروعة فالأفضل

كتابي وحيي الكرومي في طريق الكسبي والخبر وهذا الباب
 عاودت انما نس كذا في السالكين والحق في المسالك

ان يوصل في الطريق ولو كانت غير مودعة وهي لم يوصل
 او ينهر اني فكذا لك الجواب ولو كانت سلم فالأفضل
 ان يوصل في ارضه كذا في اللزوم وان اراد ان يوصل
 في بيت جل في صلاة ان استاذنه كان احسن
 فانه لم يستاذنه ووصل لا بأس به كذا في خزائن المفاتيح
 ولو اجتمع قوم في دارها آجروا مستاجر فادخل
 ان يوم فيها فانا يوم باذن المستاجر كذا في الظهرة
 رجال حفروا قبور فجاء آخر ودفن في القبر لا ينشر القبر
 ويجب تربة حفرة وهذا اذا كان في ارض مباح
 اما اذا كان في الملك يتبع كذا في الخلاصة
 الفصل العاشر في الامور المتداولة وما يتعلق به
 اذا امرت به ما خذ مال الغير فالضمان على الاخذ
 ولا رجوع ا على الامر لان الامر يصح في كل
 موضع لم يصح الامر بالضمان على المأمور من غير وجه
 كذا في الذخيرة الجاي اذا امر العوان بالاخذ في اعتبار
 الظاهر لا يجب الضمان على الجاي وباعتبار السع
 يجب عليه فيما مل عند الفتوى كذا في وجيز
 الكردري قال الامام قاضي فخر الدين خان
 الفتوى على ان لا اخذ ضامره على كل حال ثم

سلطان امر عاملا نفسه في البلا
 كذا در هكتا فكتب العالم الاسامي ودفع
 الاعوان حقي اخذوا من المسلمين
 فالظلمة والمواخذة لا راي الا الي
 على السلطان امر على العالم واعلى الا
 فان على العوان راد الا على ولا يظلموا
 الكل في الدنيا والاخرة كذا في حلي النبي

على رجوع بذلك على الأمران كان دفع الماء غداً إلى
الأمر يرجع وإن هلك عنه أو استهلك لا يرجع كذا
في الأصول العمدية وإن أنفق في حاجة الأمر
بأمرة فهو بمنزلة المأمور بالانفاق من مال نفسه
في حاجة الأمر ويرجع من غير شرط الرجوع
على الأصح وفي المحيط في له الجاني والمضار
أنه لا يجب الضمان على الجاني لذاته خزانة للمفقر
الجاني إذا أرى العوان بيت صاحب الملك
ولم يأمره بشئ أو الشريك إذا أوى العوان بيت
الشريك حتى أخذ المال أو أخذت من بيته دهنًا
بالمال الذي طرب به لأجل ملكه وضاع الوهن
فالشريك والجاني لا يضمنان بلا شبهة كذا في المحيط
البرهاني إذا أمر الرجل غيره أن يبيع له هذه الثاة
وكانت الثاة لجارده ضمن المذبح علم أن الثاة لم يبيع
الأمر ولم يعلم وهل يرجع بالضمان على الأمر
أن علم أن الثاة لغیر الأمر حتى علم أن الأمر
لم يبيع لا يكون له حتى الرجوع وإن لم يعلم حتى ظن
صحة الأمر يرجع كذا في الذخيرة رجل أمرى لا
يبيع ثاة مملوكة أنه ثمران الأمر باعها قبل أن

يذبح المأمور فذبح المأمور ضمن قيمتها للمشتري
 سواء علم بذلك أو لم يعلم وليس له أن يرجع على الأمر
 لشيء علم أو لم يعلم كذا في الظهيرية مرض عند بقاء
 ثمن لا يرجع حيوة فجاربه فلا يحيد باللكه فسلمه
 الإمام المالك فأموت قضائاً فذبحه بخير المالك في
 تضمن أي التلاية شاء أن لم تكن تكون الأمر في
 عيال الأبن والآفلا ضمان على البقاء جاء بدابة
 إلى نهر ليغسلها فقال لرجل واقف ثم أدخل هذه
 الدابة النهر فادخلها ففرقت وبانت وكان الأمر
 سايبا لرجل ولم يعلم المأمور بذلك فلو كان الماء
 بحال يدخل الناس فيه دوابهم للفعل والسقي لضمنا
 على المأمور ولا على سايب كذا في العلم وإن لم يكن
 الماء بحال يدخل الناس فيه دوابهم فلصاحب الدابة
 الخيار إن شاء ضمن السايب وإن شاء ضمن المأمور
 هكذا ذكر ههنا وفيه نظر ينبغي أن لا يجب الضمان
 على الأمر وهو السائب فإن ضمن السائب لا يرجع
 السايب على المأمور وإن ضمن المأمور إن كان
 المأمور لم يعلم أن الأمر سايب الدابة حتى ظن
 صحة الأمر رجوع على السايب كذا في المحيط بها

لأن الأمر لم يذبح في ذلك

كذا في قضية المسئلة

ذكر في غصب العدة من قال لغيره حرق ثوب فلان فالفهم
 على الذي حرق لا على الأمر والذي يفهم بالأمر
 المسلطان أو المولى إذا امر عيده كذا في الفصول
 العارضية رجل قال لأخذه حرق ثوب هذا والله في الماء
 ففعل لا يفهم لأنه فعل بأمره لكنه يات كذا في إثارة
 المفتين رجل قال لأخذه حرق ثوب، بابا في هذا الحائط
 ففعل فإذا الحائط لغير يفهم الحائط لأنه أتت ملك
 الغير ويرجع به على الأمر ولو قال له احفر في هذا
 الحائط بابا أو لم يقل يات في حائط لم يسمع عليه البناء
 وإن كان الأمر ساكتا في تلك الدار أو استأجره على
 الحفر رجع بالضمان عليه كذا في المحيط للشيخ زيني مودعا
 كفت كه ابن خال خاتمه بين و ن انذا فالفهم الرجل الذي
 ثم حضر رفح المواة فقال اني وضعت ثوبا ذهبيا في ذلك
 الثوب فلو غبت انه وضع فعلى من يجب الضمان كانت
 واقعه الفتوى وقتل جيب برب بين و ن انذا ذنوب والاعظم
 اجابها جلال الدين والدار الامام محمد الدين الاشعري
 كذا في الفصول العارضية الفصل الحادي عشر في زيار
 الارض من المخصوص غصب من أخذ
 أرضا في زعمها وبنت فإصاحبها لا يأخذ الأرض ويأمر

القاصب بتفريغ الارض من كذا في حذارة المفتين فان
ان يفعل فله نصيب منه ان يفعلها الورع الى الحاكم
كان الحاكم ان يفعله كذا في الظهيرة فان لم يحضر اليه
حتى انك الزرع فالزرع للقاصب وهذا معروف ولما
ان يرجع على القاصب بنقصان الارض ان انقصت
الارض بسبب الزيادة فمران المشايخ، اختلفوا في معرفة
النقصان قال بعضهم يطربكم بواجب قبل الزراعة وبكم
بواجب بعد هاتقدار التفاوت نقصان الارض وقا
بعضهم ينظر بكم بشرى، تلك الارض قبل الزراعة وبكم
بشرى بعد هاتقدار التفاوت نقصان الارض قال
سمر الايمه، في باب العشرة من اربعة المعاملة ان
القول الاول اقرب الى الصواب كذا في الذخيرة
وان حضر مالك والزرع لم ينبت بعد فان شاء صاحب
الارض تركها حتى ينبت الزرع ثم يامره بقلع الزرع
وان شاء اعطاه فبها بذهب لكن مبد وداعي ارض
غيره وهو ان يقوم الارض غير مبد ود ومبد ود
فيضمن فضلها بينهما كذا في التاquad خاتمة غضب ارضا
فزرعها بترانا اختصا ولم ينبت بعد فلربها حيا
ان يترك حتى ينبت ثم يقول اقلع زرعك او يعطيه

ما زاد البذر فيه ولو اختار ادله ضمان كيف يضمن كذا في اللام
 والاختار انه يضمن قيمة بذور سيدور في ارض غيره وهو
 ان يقيم الارض بذورته بذور لغيره حتى القلع اذا ^{ثبت}
 وغير بذورته ففصل ما بينهما قيمة بذور سيدور في ارض
 غيره كذا في الظاهر مثل صاحب المحيط عن غصب ارضا
 وزرع فيها القطن فاثار المالك لمارضه وزرع شئ اخر
 هل يضمن المالك للغاصب شئ اجاب لا يضمن كذا في
 الفصول العارضية التي حب القطن في ارض الغير غصباً
 فرباه مالك الارض فليجوز له للغاصب وعلمه بنقصان
 الارض ولا يكون نصيبه رضاءه الا اذا ظهر له تعمد
 للغاصب كذا في القينة واقعه الفتوى زرع ارضا مشتركة
 بينه وبين غيره هل للشريك ان يطالب بالربع ^{الثلاث} او بالثلث
 بحصة نفسه من الارض كما هو عرف ذلك الموضع
 انه لا يملك ذلك ولكن يعزى له نقصان نصيبه من الارض
 ان دخل فيها النقصان كذا في الفصول العارضية ارض
 بين شريكين زرعها احدهما ونبت الزرع فتراضيا
 ان يعطى الذي لم يزرع الذي زرع مثل نصف البذر
 الذي بذره ويكون الخارج بينهما جازوا ان كان البذر
 لم ينبت لم يجب كذا في السراج الوجاه وان كان الزرع

المنية ص

قد لم تفاد الذي لم ينزع ان يقطع الزرع فان الا
 يقسم بينهما نصفين فما اصاب الذي لم ينزع من الارض
 قام ما فيها من الزرع ونسب الزرع له ما دخل ارضه
 من نقصان القطع كذا في فتاوى قاضيه ارضين
 رجلين فتاب احدهما فشرى به ان ينزع زرع الهون
 الذي كان زرع كذا في خزنة المفتين والفقهاء على انه
 لم يعلم ان الزرع ينفع الارض ولا ينقصها فله ان ينزع
 كلها واذا حضي الغائب فله ان ينتفع بكل الارض
 مثل تلك المدة لان رضا الغائب في مثل هذا ثابت
 دلالة وان علم ان الزرع ينقصها والترك ينقصها وينبغي
 قوة فليس للحاضر ان ينزع فيها شيئا لان الرضا غير ثابت
 كذا في الظهيرية ومن زرع ارض الغائب بغير اذنه
 ويعين عقد من اذنه ان كان عرفت اهل تلك القرية
 هم ينزعون ارضه من الغير على وجه المزارعة من غير
 عقد واذن لصاحب الارض ان يطالب بحصة
 الارض كذا في خزنة المفتين واستفتي جدي
 عن زرع ارض غيره بغير امره فقال مالك الارض
 لما اذا زرع فقال الزارع ادفع الى ما بذرت و
 اكون لك اكاد او الزرع بيننا كما هو الرسم فدفع اليه

نصف الارض ولو اراد
 في العام الثاني ان ينزع

مثل ذلك البند هو ان يزرع الزرع يكون بينهما امر يكون الكل
 لاحد مما احاط به يكون الكل لصاحب الارض وللزارع
 اجر مثله كذلك في الفصول المعادية رجل قلع ثالة من رشت
 حل ورض سها في ناهية اخرى من تلك الارض فكيف كانت
 كانت الشجرة للغارس وعليه قيمة الثالة لم يقطع الثالة
 ويوفر الغاصب بقطع الشجرة كذلك في الغياض وكذا لو
 غرس ثالة نفسه في ارض غيره من صاحب الارض ان
 ياخذها بقلعها فان كان القلع بغير ارض اعطاه صاحب
 الارض قيمة شجرته ولكنه مقطوعة كما قيل وعلى قياسه
 الزرع التي تقدم ذكرها يمكن ان يقال اعطاه صاحب الارض
 قيمة شجرة لغيرها من القلع كذلك في الحطب البرهاني وفي القيمة
 سالته عن غرس في ارض الغير سها فكتب هل لصاحب الارض
 ان يقول انفع لك قيمة ولا تقبله فقال لا انما للغارس
 ان يقبله ويدفع نقصان الارض ان ظهر منها نقصان
 وانما لصاحب الارض الامر بالقلع فحسب وسئل عنها على
 بن احمد فقال للغارس قيمة الاغصان حين غرسها اذا
 كان في قلعها ضرر بالارض وان لم يغير من قيمته وقت
 القلع او وقت الغرس وسئل المحمدي عن غرس في ارض
 غيره فكتب هل للغارس ان يقبلها فقال له اذا لم ينقص الارض

في سبل من الارض اعطاه بن حزم عن زرع ارض انسان
 في ارضه بغير اذن صاحب الارض هل لصاحب الارض ان
 يظلمه بحصصة الارض قال نعم ان حرم العرف في تلك القرية
 انهم ينفذون على الخبز الارض بثلث الخارج ان يوجبوا نصفه او ثلثي
 او ثمنه من ذلك القدر الذي حرم به العرب وقيل اصله في رواية قال زعم

كذا في التنازعانية رجل ألقى البذر في أرض فجاء
آخر فالق فيها زهرة وسقى الأرض أو ألقى البذر
وقلب الأرض بقل ان يثبت بذر صاحب الأرض
عقدت البذر ان جميعا فالزراع للأخذ عند الحقيقة لان
خلط الجنس بالجنس استهلا ان عنده وعليه للمالك قيمة
بذر مبدور في أرض من ملكه فان جاء صاحب الأرض
والق فيها بذر لنفسه تالفة وقلب الأرض بقل ان
يثبت البذر ان أو لم يقلب وسقى فما ثبت من البذر
كلها فهو له ويضمن الناصب قيمة بذر المالك مبدور
في أرض نفسه ثم يضمن المالك قيمة البذر من جميعا مبدور
في أرض غيره كذا في المحيط للسرخسي وهذا اذا لم يكن الزرع
نابتا فاما ان انبت زرع المالك فجاء رجل وألقى بذرة
وسقى فلولا يقلب حتى نبت الثلث فالجواب كما قلنا وان
قلب فان كان الزرع النابت اذا قلب نبت مرة أخرى
فلجواب كما قلنا وان كان لا ينبت مرة أخرى فما ثبت فهو
لناصره ويضمن الناصب للمالك قيمة زرع نابتا كذا في الخيرة
وسئل نصير عن زرع نفسه برأ فجاء رجل فزعهما صغيرا
على صاحب الشجر قيمة بذر مبدور ادوى ذلك محمد بن سماعة
عن محمد بن الحسن قال الفقيه أبو الليث هذا اذا رضى صاحب

بقية به من ذر وافر الذي من يذ لك فهو بالحق وان شاء
 تركه حق قيتك فان ائنت ياخذة بالقلع وان شاء اهلك
 عن الضمان فان اذا استحصه الرعي وحصل له فهو بينهما على
 مقدار نصيبهما كذا في الظهيرية وسئل ابو جعفر عن رجل
 كرم ما ساملة فانثر الكرم وكان الدافع واهل ما دريد من
 الكرم وياكلون ويحملون منه والها مل لا يدخل اه فليد
 على الدافع ضمان قال ان اكلوا وحملوا بغير اذن الدافع
 فلا ضمان عليه والضمان على الذين اكلوا وحملوا وان كانوا
 اكلوا باذنه فان كانوا ممن يجب نفقتهم عليه فله ضمان
 نصيب العامل وصار كانه هو الذي اكل وان كان ابو خذو
 باذنه وهم ممن لا يلزمه نفقتهم فلا ضمان عليه نصار
 دل على استهلاك مال الغني كذا في التاتارخانية رخص شيخ
 الاسلام عطارد بن حمزة عن ذراع من ارض ابن بيدر نفسه
 يغرا من صاحب الارض هل يصح له ان يطالبه
 بحصة الارض قال نعم في اخر المزارعة كذا في الظهيرية
 قال القدر في زكاة عتق في بني حاطط في كرم وجعل يغني امره فان لم يكن للتراب قيمة
 عند او جارية فبقي مريض ^{الغني} فالحايط لصاحب الكرم واللباني مؤمن وان كان له قيمة فلي
 ولم يكره ان قيل ذلك او زنت لللباني وعليه قيمة التراب لانصار عاصبا للتراب نصار
 او زنت ولم يكره فقلت ^{فكذلك} ضامسا كذا في خزانة المقيمين وان غصب ارضا وهي حاطا
 فعلى الغاصب ان ينقص من ثمنه ^{الربوة}
 واللباني وعيب الرزنا كذا في المخطط الكرم في صح

[illegible]

من وقت الغضب أما لو زناها ثم غصبها وماتت ومن
قيتها فليقل القول بالحنيفة من محمد لا يسقط الحد وعلى قول
أبي يوسف سقط كذا في التاتارخانية ولو حمت من يد العاصب
أو ابتغى عيناها فزدها ورد ضمان النقصان ~~وذهب~~
الحجى والبياض يرد المولى ما اخذ من ضمان النقصان
كذا في المحيط للسخنى وإن حبلت عند العاصب من الزنا
فزدها على المولى كذلك فإنه يرد معها النقصان فينظر
إلى ارش عيب الزنا وإلى ما نقصها الجبل فيضمن الأكره
ذلك ويدخل لا قل في الأكره وهذا سخى من اخذ به
أبو يوسف والقياس أن يضمن الأمرين جميعا وهو قول محمد
كذا في المحيط البرهانى فإن ولدت في يد المالك وسقط من
الولادة فالمرى عن أبي يوسف أنه ينظر إلى ارش الجبل
وإلى ارش عيب الزنا فإن كان عيب الزنا أكثر لا يرش شيئا
وإن كان ارش الجبل أكثر يرد الفضل عمر ارش عيب الزنا
كذا في التاتارخانية ولو زدها علما لها حاملا لماتت عند
من الولادة وبقي ولدها ضمن جميع قيمتها عند الحنيفة
وقال لا يضمن إلا نقصان الجبل ختمه كذا في السراج الوهاج
ولم يخبر شي من الأم بالولد ولو ماتت في يد العاصب من
الولادة وبقي ولدها في يد ردها بالولد ومن قيمتها يوم الغضب

كذا في السراج الوهاج
والمخبر شي من الأم بالولد
كذا في وصية الكدرا

فإن نقصان الام بالولد كذا في الوحي الكدر في عند أبي خنيفة
وقال أبو يوسف: لا يضمن الامانقصها الخيل وهو قايض كذا
في الشائع رجل غصب جارية فولدت غنم فماتت الولد فعلى
الغصب رد الحارثية مع نقصان الولادة وإن كان الولد حياً
ففيه ردها وموتة الرد في الولد على الغاصب وإن لم يكن
مضمناً عليه فإذا ردها ويقيم قيمة الولد وذا ينقصان الولادة
الضمن الغاصب من نقصان الولادة شائع كذا في شرح
البرهان وإن لم يكن وفاربه يسقط بحسبه كذا في التبرير
فإن نقصان الام ولد فالحق يد الغاصب قال أبو يوسف
يضمن قيمة الام يوم قبضها ولم يضمن قيمة الولد كذا في الشائع
ولو استهلك الغاصب مضمناً بالاجماع ويخبر نقصان الولادة
عند عثمان الثلاثة بقيمة الولد وعند ذر لا يضمنه
الغاصب ما انقص من الام بالولادة وإنما يحل النقصان
بالولد عندنا إذا رد الولد على المضمون منه فاما إذا
هلك الولد في يد الغاصب فلا يضمن بالاجماع كذا في شرح
الطحاوي ولو كان الغاصب قتل الولد أو باعه ضمن
القيمة مع قيمة الام فإن نقصها الولادة مائة والولد
مائة يري مائة ضمن قيمة الام يوم الغصب ونصف
قيمة الام كذا في التاتادخانية رجل غصب جارية وذل

يخبر به

يخبر به

يخبر به

قبضها

فإن نقصان الام بالولد كذا في الشائع

فإن نقصان الام بالولد كذا في الشائع

بها ورد ما على المولى فظهر جيل عند المولى فولدت وماتت
 في الولادة أو في النفاس فان على قول الحقيقة ان كان
 ظهر الجبل عند الاقل من ستة اشهر من وقت رد الفص
 ضمن القاصب قيمتها يوم الفص بخلاف بالوزن تحرق بمات
 وماتت في الولادة أو في النفاس فان ثمة لا يضمن الزاني شيئا
 كذلك فتاوى قاضيهان ولو من وقت او زنت في يد القاصب ثم
 رد ما على المالك فقطعت عنده او جلدت فنت، ابي حنيفة يضمن
 القاصب الاكثر مما انفصها الضرب وما انفصها الزنا وفي قطع اليد
 يضمن نصف قيمتها وعندهما يضمن نقصان الرقعة والزنا فلا
 ما انفصها الجبل كذلك في الخطأ حتى ولو رد ما حاملا على المالك
 فجلدت فانت بالجلد يضمن النقصان بالاجماع كذلك في الخلو
 فان كانت زنت في يد المولى او سرقته غصبها فاحد سجد
 الزنا والسرقة فانت من ذلك فلا ضمان عليه لانهما تلفت
 بسبب كان في يد المولى كذلك في الجهرق الزنا ولو عملت الجارية
 في يد القاصب من زوجها او من مولاها فلا ضمان على القاصب
 كذلك في التابيع وكذا لو كان المولى احبها لغصبها فانت في
 يد القاصب من الحمل لانها على القاصب لان التلف بسبب
 كان في يد المولى فهو كالوقت لها في يد القاصب فان القاصب
 غصبها وهي حيلة من غير احوال من المولى ولا من زوج

في حد الزنا

كان لها في يد المولى فانت في يد الغاصب من ذلك ضمن
قيمتها الا انها تلت في يد الغاصب بغير فعل المولى ولا بسبب
كان في يد كذا في الجهة النيرة ووعصب جارية محمية
او مالا او مرفقه او مخرجة فانت من ذلك في يد الغاصب
قيمتها فجاد لك العيب كذا في الخط للسخف ولو حجت الجارية
في يد الغاصب الا ما نقصتها الحي في قسهم جميعا كذا في الخلاصة
ولو جرح الناصب المضروب ثم رده على المالك ومات من
سمن الغاصب قيمته كله والحاصل ان ضمان الجناية
ولا استهلاك لا يسقط بالرد على المالك وما حدث من
النقصان في يد الغاصب لا يفصل الناصب لظارده القاتل
الى المالك لان من الغاصب المالك الا قدره بالنقصان كما
في رواية الحي في قسهم جميعا كذا في حيا المفتى واذ ائبت
العبد المضروب من يد الناصب فالمالك بالخيار ان شاء
المظهر مريده فياخذ ان شاء لم ينتظر ومن الغاصب قيمته
فلو ظهر بعد ذلك فانه يظن ان اخذ صاحبه القيمة التي سماها
ورضى بها اما يتصا دقهما عليه واما بقيام البيعة او بنكول
الغاصب عن الميراث فلا سبيل له على العبد عندنا وعند الشافعي
ان ياخذ عديرة بعينه ولو اخذ القيمة بقول الغاصب وبميسره
على ما يدعيه المالك من الزيادة فان المالك بالخيار

مردا على المولى في ت
في يده من تلك الحمى
لم يضم الغاصب دمه

ان شاربين القيمة وروى بها وسلم العبد الى القاصب بثمان
مئة وقيمة التي اخذها وستره العبد والقاصب ان يجلس
العبد حتى يواخذ من القاصب القيمة كما في شرح المحامد
ولو قتل انسان عن القاصب بغيره وادى الضمان العبد
له ولو مات العبد عن القاصب قبل رد القيمة عليه فلا
يرد القيمة ولكنه ياخذ من القاصب فقل القيمة ان كانت
في قيمة العبد فقل عما اخذ وان لم يكن فيها فقل
فلا تسئ له سوى القيمة الماخوذة وروى عن ابي
انقل ان اظهر العبد وقيته مثل ما قال القاصب فلا يرد
للقاصب منه ولا يبيل له على العبد وفي ظاهر الرواية
له الخيار من غير تفصيل كذا في التاتارخانية ولو قتل
العبد المقترب في يد القاصب قبلا حل او حيد او
جناية فيما روى النفس بخير المولى بين الدفع والقدر
يرجع على القاصب بالاقول من قيمة ردمه او من الجناية
وان استهلك العبد المقترب مالا وجوب المولى
بالباع والقتل يرجع بالاقول من قيمته وما ادى عنه
من الدين كذلك الخط البهائي وان غصبه وقيته
الف درهم فضاو قيمته بعد ذلك التي يدرهم ثم قيمته
قاتل في يد القاصب فالمولى بالخيار ان شاء ضمن

الغاصب قيمته يوم الغصب الف درهم ويرجع الغاصب على عاقله
 القاتل بالحق درهم ويتصدق بالالف الواحدة وان شاذ ضمن
 القاتل قيمته يوم القتل الف درهم ولا يرجع القاتل على الغاصب
 شيئا وتوقل العبد نفسه في هذه الصورة فهو الغاصب قيمته يوم
 الغصب الف درهم ولا يضمن قيمته يوم القتل كذا في التاتارخاني
 ونوابق المبدس يد الزايب فاجعل على المولى عبد ابن
 ولا يرجع به على الغاصب ويرجع عليه بانقضاء الاباق اذا لم يكن
 وقت ذلك ولا يجد به يرجع المولى بالجعل على الغاصب كذا

الرابع فصل في غاصب الموروث
 غاصب الغاصب اذا استهلك الغصب او هلك عنده فادفع الفدية
 الى الاول برى عن الضمان وعن ابى يوسف لا يبرأ ولو رد عن
 الغصب على الاول برى عن الكل ولو اقر الغاصب الاول
 انما اخذ القيمة من الثاني لم يبرأ منه على الغصب منه وكان
 للغصب سنة ان يضمن الثاني الا ان يقيم الثاني بيعة على ما
 ارعى وكذا لو كان مكايا ابى غاصب الموروث كذا في فتاوى قاضيان
 وان غصب من الاول غصب ثان وتلف عنده او تلف في المالك
 بالخيار وقراد الضمان على الثاني كذا في وجين الكردي واذا
 من المالك احدها اما الغاصب واما غاصب الغاصب او
 مورده يبرأ الآخر من الضمان كذا في الخط البرهاني ولو
 اختار المالك تضمين احدهما فليس له تضمين الاخر عندها

وقال غفر الله له: لا مال غاصبها مع الضمان كان ابراهم
 رده الى المالك ببراءة وان كان اقر الضمان في موروث الغاصب
 اذ اقره على الغاصب واثبت الضمان اقرى به كذا في وجين الكردي

غاصب

وكذا في تحفة
 وبين تضمين بين تضمين
 وفي جايه اجوابه وللادب
 تضمين الغاصب الثاني
 لم يخير المالك تضمينه
 كذا في التاتارخاني

وقال ابو يوسف انه ذلك ما لم يقض الفئان منه كذا في المحيط
فان ضمن الغاصب الاول جمع الغاصب الاول على الغاصب الثاني
وان ضمن الغاصب الثاني فالغاصب الثاني لا يرجع على الغاصب
الاول كذا في الذخيرة ولو اودعه عند رجل وهلك عند الموع
فالملك بالخيار ان شاء ضمن الغاصب ولا يرجع الغاصب على
المودع كذا في السراج الوهاج ولا يضمن مودعه الغاصب ان
لم يعلم المودع يكون المال غصبا يرجع بما ضمن على الغاصب المودع
وان علم ذكر شيخ الاسلام انه لا يرجع من كثر من الالية الحكماء
ان فيه شبهة اختلاف الرواية كذا في الذخيرة ولو اودعه

المودع فالجواب على ضد ذلك ويستقر حاصل الفئان على الموع
كذا في شرح الطحاوي ولو اعاره الغاصب خيرا للمالك فلهما
ضمن لا يرجع على صاحبه ولو اتلفه المستعير فقرار الفئان عليه
كذا في وجيز الكرمي ولو وهب الغاصب الغصب من انما
اداعاره هلك في يده ضمن المالك لا يرجع على الغاصب كذا

في المحيط للسخي ولو باعه الغاصب فالملك ان ضمن المبيع
بالحيز
رجع عليه ضمن الغاصب مجازيعة والتمن له وان ضمن المشتري
رجع بالمخبر على المبيع وبطل البيع ولا يرجع بما ضمن عليه كذا
في السراج الوهاج ولو باع غاصب الغاصب واخذ الثمن
لا يكون للغاصب الاول ان ياخذ الثمن منه ولا يكون له اجارة
البيع كذا في خزنة المفتين وكذلك لو اجرة الغاصب او رهنه

ان باعه ولم يسلم
لا يضمن كذا في الوجيز
الكردي

هلك كان المضروب منه بالجوار ان شاء الله تعالى ان ضمن
 الغاصب لا يرجع على المستاجر والمؤمن ولكن سقط دينه بهلاك
 المؤمن في يد المؤمن فان ضمن المؤمن او المستاجر يرجع على الغاصب
 برأيه الا ان استهلكه ولا يرجع به على احد كذا في شرح الطحاوي
 وفي المنقذ ابن سماعه عن محمد اذا اختار المضروب منه تضمن
 الغاصب الاول ورعي به الغاصب الاول ولم يرجع الا ان
 القاضي قضى له بالقيمة على الاول فليس له ان يرجع عن ذلك
 ويضمن الثاني وان لم يرض به الاول ولم يقض القاضي بالقيمة
 للمضروب منه على الاول كان له ان يرجع عن ذلك ويضمن
 الثاني كذا في التاتارخانية فان اختار تضمن الاول فله
 الاول شيئا وهو معدوم فالقاضي يأمر الاول لا يضمن له
 عن الثاني ويدفع ذلك الى المضروب منه فان ابي الاول فملك
 في العبد اذا حضرها قبلت منه البينة على الغاصب الثاني
 للغاصب الاول حتى يرخص ذلك من الثاني فبقية المضروب
 منه كذا في المحيط البرهان وان اراد المالك ان يضمن احدها
 بعض القيمة المقتضية او الثلث او الربع كان له ان يضمن الاخذ
 الباقي كذا في الذخيرة وفي الجامع الصغير باب غصب الصبي
 قبل الجمع عن محمد بن سماعه وفي النوادر عن محمد ان تضمن احدها
 انما يوجب البراءة لا الاختار اذا رضى من اختار وتضمنت به ذلك

كذا في المحيط البرهان ان يضمن الثاني فملك
 للغاصب الاول ويأخذ ذلك من الثاني فيقتضيه كذا في راجع الكفاي

او قضي العاصي عليه ما يدون القضاء والرضا لا يبرأ القاتل
 كذا في المداينة وذكر الصمد الشهد في شرح كتاب الرجوع
 ان من غصب من آخر جارية وغصبها رجل آخر من الغاصب
 وهلك او ابلت من يد الثاني والمالك لم يعلم بالثاني
 الثاني فضمن الغاصب الاول ثم علم الغاصب الثاني فله ان
 يضمن الثاني في انة الجامع الكبير رجل غصب من آخر جارية
 قيمتها الف درهم فغصبها من الغاصب رجل آخر قيمتها يوفى
 الغصب الثاني الف درهم فغصبها من الغاصب رجل آخر
 وقيمتها يوفى الغصب الثالث ايضا الف درهم فابقت من العا
 فلاول ان يضمن الثاني قيمتها وان لم يضمن المالك الاول
 كذا في الذخيرة فاذا اخذ الغاصب الاول القيمة بى الثاني
 عن الضمان وتكون القيمة الماخوذة من الثاني مضمونة على
 الغاصب الاول حتى لو هلك في يد الغاصب الاول كان
 لنفسه بمنه ان يضمنه قيمتها بالغصب فاذا حضر المالك كان له
 الخيار ان شاء اخذ من الغاصب الاول القيمة التي اخذها
 من الغاصب الثاني ونقص الجارية مملوكة للغاصب الثاني
 من جهة المالك وان شاء ضمن الاول قيمتها ابتداء بالغصب
 ونقص الجارية مملوكة للغاصب الاول من جهة المالك ونقص
 للغاصب الثاني من جهة الغاصب الاول كذا في المحيط البرهان

في فضل المتفرقات من الغصب فان كانت قيمة الجارية يوم الغصب
الاول الف درهم ويوم الغصب الثاني الف درهم تارقت
من يد الثاني واخذ الاول من الثاني الف درهم وهلك
في يد الاول لم يكرم للمالك ان يضمن الاول الف درهم وانما
يضمن قيمتها يوم الغصب الف درهم ولو ان المولى حضر والقيمة
في يد الغاصب الاول قائمة عليها لها وقد ظهرت الجارية
فالمالك بالخيار ان شاء اخذ جاريته حيثما وجدت وان شاء
خذا القيمة التي اخذها الغاصب الاول من الثاني وان شاء
ضمن الغاصب الاول قيمتها يوم الغصب فان اختار المولى
اخذ الجارية ربيع الغاصب الثاني على الغاصب الاول بالقيمة
لانه اخذها كذا في التاخير وانه فان هلك في يد الاول
ضمن مثلهما للثاني ولا يرجع الاول على المولى بشئ كذا في
الحيط للرخي وان اخذ المولى من الغاصب الاول القيمة
لانه اخذها من الغاصب الثاني سلمت الجارية للغاصب
الثاني وان ضمن المولى الغاصب الاول قيمة الجارية
يوم الغصب الاول سلمت القيمة التي اخذها الغاصب الاول
الا ان الاول يتصدق باحد الالفين وهو الفضل على
القيمة التي اداها الى المالك وهذا قول الجنيبة ومحمد ع

والله اعلم قول الى يوسف لا يقصد قتيلى بل يطيب له واصل المسئلة
 المودع اذا باع الوديعة وخرج ثم غنم هل يطيب له الرجح فهو
 على هذا الاختلاف كذلك الذخيرة وفي الفتاوى العنابية
 ولو ولدت المعضوبة في يد الغاصب فغصبها اخرون
 الاول قيمة الامم رجع الاول في الثاني بقيمتها وتصدق
 بقيمة الولد وهذا رواية تملك الولد بضم الامم ولو
 صاح المعضوب منه الغاصب بائنا من قيمة المعضوب
 رجع الاول على الثاني بتمام القيمة وتصدق بالقيمة
 كذلك الثاني في خانية ابن سماعة عن النبي الى يوسف عن
 رجل غصب من اخيه عبدا فقتله قاتل في يد الغاصب
 فاختار المالك تفعين احدهما لا سبيل له علم الاخذ
 وقال ابن يوسف له ان يضمن الاخرى لم يقصن القيمة
 من الذي اختار تفعينه قل فان ابراهيم الغاصب فهو
 بري ولا يرجع عليه بعد الابرايمتي وان ابراهيم القاتل
 فله ان يعود فيها ابراهيم منه وياخذ منه قيمة عبده ولو
 ابراهيم الغاصب على انه ان لم ياخذ القيمة من القاتل رجع
 على الغاصب فله ان يعود ويقتنه كذلك الحيط البره
 عن ابن سماعة انه كتب الى محمد بن الحسن عني في رجل غصب
 من اخيه عبدا وقتله في يد قاتل خطأ واختار الاولى اتباع القا
 التقاتل

خنة
 لا يبرئ
 منه على كل حال
 الا يبرئ ان المولى اودا
 ابراهيم القاتل كان
 للغاصب ان يضمن
 القاتل

بصفه قيمة العبد حاله واتباع عاقله القاتل بصفه القيمة
الموجلا فاجاب انه لذلك كذا في التاثير خاتمة غايه
الغاصب ان اردوه على الغاصب فالأكثر ومن على الجبهه
يبدون له خلفه و ابو مطيع لا و قال صاحب الجامع الأصح
انه كان يرجو رده الى المال كيدرا والا لا وكل المختلف
في مودع الغاصب ان اردوه على الغاصب وابن الفقله
افتى ببرأيتهم كذا في وجيز الدرر وان كان المستوع
في غيرا الى انفسهم بامر الغاصب كان المقصود منه ان
يضمنه كذا في المحرر ابن هاني رجله على اخذ دين
فاخذ من ماله مثل حقه الحياض انه لا يصير غاصبا
لانه اخذ باذن الشئ كذا في خزائن القيمين ولو كان
على رجل دين فاخذ غير صاحب الدين من المديون
ودفع الى صاحب الدين اخذت المشايخ فيه قال
محمد بن سلمة المديون بالحياض ان شاء ضمن الاخذ وان
شاء ضمن صاحب الدين لان الاول غاصب والثاني
غاصب الغاصب فما ان اخذت قيمين الا اخذ لم يصير
قصاصا بدنه وان اخذت قيمين صاحب الدين
يصير قصاصا و قال نصير بن يحيى لا خيار له ويصير قصاصا
لان الاخذ بمنزلة المعين له على اخذ حقه والفتوة

تختبئ في غمر الخضر

عَلَيْهِمَا الْقَوْلُ كَذَلِكَ فِي فتاوى قاضيه ان رجل غصبا لا

فمنه ذلك المال غرم الفصيص منه فالحق ان

المضروب منه بالخيار ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن

کذا فی الظہیریۃ

الثاني فان ضمن الاول لم يمس الثاني وان ضمن الثاني لم يمس

سُكَّهْ اِنْفِ حَسْبِ الْمَقِيَّامِ

الاول في غيبه عبد وعنده اخيه

وابن وقال المالك كانت قيمته الفامد عصبته ثم عفا

التالى وقيمته الفان وقال الزاوية الاول لابل

عَصْبَتُهُ وَ قِيَمَتُهُ حَسْبَابُهُ وَ زَادَ الْفَرْقُ وَ رَضِيَ عَنْهُ

فَالْقَوْلُ لِلْمَلِكِ فِي حَقِّهَا وَلَوْ بِقَتْلِ الْفَاصِيَةِ الْأُولَى إِذَا

عندي فالقول له فان ظهر وقيمته زائدة فلما كان

يرد ما اخذوا عند عبده فاذا اختار اخذ العبد فقهه

الغاصب الثاني يخبر ان شاء الله صلى الله عليه وآله وسلم وابتع العاقلة

وان شاء نقضه واتبع الاول بقيته مدغصيه لذاته الهاء

ولو غضب من الغاصب فابق فالمالك بالخيار في تضمين

الهما شاءوا هما اختار بى لأخض وعن أحنيفة له ٢

يضمن الآخر ويجمع عن الأول قبل القضاء والرضا والملك

ان بعض نصفه الاول ونصفه الثاني لذاتي الغنائ

شاهية ولو ضمن الاول الثانى او ابراه لم يكن للمالك

تضمين الثاني ولو عاد العبد من الأبار قبل تضمين

الثاني فهو الاول ان ضمنه المالك فان اخذ الاول
قيمة زائدة عن الثاني فهلكت ضمنه المالك القيمة الاولى
ومن الزيادة وان اقر بجدولها فالقول للمالك ان
الزيادة كانت الا ان يقول الاول حدثت في يدي الثاني
فان كانت القيمة الزيادة قائمة في يدي الاول فظهر الاول
المد الا انه ليس بجاز فالمالك ان شاء اخذ القيمة
القائمة وان شاء انتار العبد وان شاء ضمن الاول
القيمة الاولى والصحيح ان له ذلك ايضا وان كان حاضرا
على ما ذكر في الجامع فان اخذ العبد رد الاول على الثاني
ما اخذ وبقيها ان هلكت في يده سواء كان اخذها
من الثاني بقضاء او بغير قضاء ولا يقبل اقراره بالقبض
من الثاني في منع المولى عن تضمين الثاني الا ان يتم
بينة ويبدل الثاني من تضمين الاول باقراره اذ اجتا
المالك تضمين الاول وكذا لو اقر بقبض العبد ويرجع
عليه الثاني ان ضمن كذا في التافا وخاينة والله طالع
في بعض كتب الفقه رجل فصب عبدا فغصبه منه اخذ
فما عنده فالمولى بالخيار ان شاء ضمن الاول ويشع الا
وان شاء ابراه الاول واتبع الاخذ بالقيمة ولا شيء له
على الاول كذا في الفصول العبادية ولو غصب عبدا

الاول ص

واودعه فابن من يده فاختار المالك تفين المودع ملكه
 غاصبه ففقد عتاقه ويرجع المودع على الغاصب قبل اداء
 الضمان بنفسه ولو عاد العبد من الاباق الى يد المودع
 للمودع ان يحبسه لاستيفاء الضمان ولو هلك في يده قبل
 منعه لهلك امانته وكذا طرفه وان ملك بعد فثبت بالقيمة
 والمهرقن والمستاجر في هذا كما للمودع كذا في الحامى وله
 للغاصب ان يملكه او يستخدم او يبيعه من غير حتى اختار
 المولى فان اختار اخذ القيمة استألف الاستبراء واختار
 اخذها بطرما فعل من التصرف الا اذا استولدها ثبتت
 النيب لبيحانها والولد رقيق كذا في التاتار خانية وليس للغاصب
 الثاني ان يملكه الجارية حتى يختار المولى اخذ القيمة التي
 اخذها الغاصب الاول او يختار ضمان الغصب الاول
 فان كانت الجارية حاضت حيضة بعد ما اخذ الاول
 القيمة من الثاني قبل ان يختار المولى شيئا من ذلك ثم اختار
 شيئا من ذلك لا يحصى بتلك الحيضة ولو كان الغاصب الاول
 اتى بقبض القيمة من الغاصب الثاني فها هو ما وثبت
 اخذ القيمة باقامة البينة سواء عيّل بينهما فواس
 وجه آخر ان في هذه الصادرة كان المولى ان يضمن الثاني
 وفيما اذا ثبت ذلك بالبينة ليس للمولى نصيب في الثاني

يحبسه

يملكه

يملكه

وكذلك الجواب فيما اذا قضى القاضى بالقيمة ثم اقر
 الغصب بقبض القيمة وكذلك لو اقر الاول بقبض الجارية
 من الثاني واقرباها ماتت بمذمة لا يقبل قوله حتى كان
 للمالك ان يضمن الغاصب في هذه الوجوه كلها كذا في الدرر
 غضب فريضة وعرضه من آجر وسرقه المالك من الغاصب
 الثاني ثم ان الغاصب الثاني استرده منه بالعينة وعجز
 المالك عن خاصة الثاني ليس له ان يخصمه مع الاول
 لانه لما وصل الى المالك فقد برى الاول عنه كذا
 في وجيز الكردري كذا الحكم في الودائع اذا وصلت
 الى مالها بطريق الملك ارتفع الاليداع كذا في حب المفتي
 رجل غصب مال الاخر واخذ منه اخر ليرده على المالك
 فلم يجد صاحبه الا طريق الخروج عن العهدة لكن لو
 قصد في لجانه ان صاحبها يرصني بثواب الصدقة
 رجل اخراج العين المفقودة من يد الغاصب ليردها
 الى المالك ولم يجد فهو يتاصب الغاصب بردها الى
 الغاصب الاول يخرج عن العهدة ولو ردها الى الغاصب
 الاول وهلك في يده فقد خرج غاصب الغاصب عن
 العهدة كذا في جواهر الفتاوى غاصب الغاصب اذا تزوج
 بغير اهرام الغصب اراه او اشترى بها شئ عن محمد انه

ويرجع الغاصب الثاني
 على الغاصب الاول بالقيمة

نقطة غصبها رخص صاحبها
 وغصبها اخر من الغاصب
 المالك غاصب الغاصب الثاني الى المالك
 استرد منه مالها بالصدقة والاعقاب
 على من غصبه المالك صدقة مع غارادال
 في غاصب الغاصب الاول

يحل له الوطى والانتفاع به كذا في فتاوى قاضيات
 ودرى عن ابى يوسف لو عصب آخر من العاصب وعلم
 القاضى بذلك واخذ من العاصب المال وصنعه على
 عيادى عدل حتى يحضر رب المال فيختار من
 ايها شاء اذا ضاع المال وذكرين. اعه عن عمر بن اوس
 سارق وعلم القاضى بذلك والمالك غائب فالقاصم
 ياخذ المال ويحفظه على العاصب والقاضى ان يتصرف
 في مال الغائب فيما يودى الى حفظه لا فيما يرجع الى
 ابراء حقوقه وكون المال مضمونا على العاصب والشارع
 من حقوق الغائب فلا يسقط بالابرار من جهة القاصم
 كذا في المحيط للسرخى الفصل الرابع عشر في عصب
 الاموال وام الولد خلع امراة رجل او ابنته الصغيرة
 واخرجها من منزل زوجها او ابنتها فانه يحبس حتى ياتي
 بها او يعلم عن حالها كذا في العاصم عن ابى يوسف
 رجل سرق صبياء فارق من يده ولم يستن له موت
 ولا قتل لا يضمن ولكن يحبس حتى ياتي به او يعلم بما
 كذا في المحيط البرهان اعصب صبياء من اهل
 فروع فمات في يده فان اباه حنيفة قال لا ضمان عليه
 وان لم يرض ولم يمت ولكن عقره سبع فقتله او خشه

الفتاوى

حية فمات فان علماء عاقلة الغاصب الدية وحجة هذا
ان المحر لا يضمن بالغصب صغير كان او كبيرا كذا في
السراج الوهاج وكذلك لو وقع عليه حايط او وقع في
بئر كان على عاقلة الغاصب الدية وفي التجريد ورجع
الغاصب على صاحب الحايط اذا كان اشهد عليه
والمراد من هذا رجوع عاقلة كذا في التاتارخانية
ولو عصب سوا صغيرا فارق او احرق او قتله قاتل ضمن
الا اذا مات خفف انفق كذا في خزانة الفقيين ولو قتل
هذا الصبي رجلا خطا في يد الغاصب فلا اولياء الصبي
ان يتبعوا عاقلة ايهما شاؤا فان ضمنوا عاقلة الغاصب
وجعلوا على عاقلة القاتل كذا في المحيط البرهاني
وان اتبعوا القاتل لم يرجع على الغاصب كذا في السراج
الوهاج وادى قتل الصبي نفسه فديته على عاقلة الغاصب
ولا يرجع ابناء على عاقلة الصبي وكذلك لو اتى على
شيء من نفسه من اليد او الرجل وما اشبه ذلك وكذلك
اذا ركبت دابة فالتي تقسه بها وهذا كله قول ابي يوسف
وقال محمد لا ضمان على الغاصب بجناية الصبي على نفسه
كذا في التاتارخانية ولو قتل رجلا كان اولياءه
بالخييار ان شاءوا قتلوا القاتل برى الغاصب وان شاءوا

استعمل الغاصب بالدية على عاقلته ويرجع عاقلة العاقل
 في مال القابل عهدا ولا يكون لهم القصاص ولو ان
 الصبي قتل رجلا في يد الغاصب فمن دونه على ابيه فضمن
 عاقلة الصبي دية الرجل لم يكن لهم ان يرجعوا على
 الغاصب بشئ كذا في السراج الوهيج من غصب حرا وعليه
 ثياب فانه لا يوجب على الغاصب ضمان ثيابه اما لو غصب
 عبدا وحليه ثياب فانه لا يوجب على الغاصب ضمان
 ثيابه اما لو غصب عبدا وعليه ثياب فانه يجب ضمان
 الثياب كما يجب ضمان عينه وكان ضمان ثوبه تبعا
 لضمان عينه كذا في الفصول العمدية وفي الجامع الكر
 يضمن المكتاتب والمدبر وامن الولد في الجنائيات
 والغصب والبيع الفاسد هو المختار وبه يفتى كذا في
 حاشية المفتي ولو غصب مديرا فمات في يده ضمن نصف
 قيمة القرن هكذا اختيار حاشية الدين كذا في السراجية
 وبه يفتى كما في الصغرى كذا في جامع الرموز باب العتات
 ولو كان المصوب مديرا وابق عند الغاصب فانه
 ضمن القيمة لان المديرا بالغصب ولكن لا يصير
 ملكا للغاصب حتى لو ظهر يده على المولى وليتدبر منه
 القيمة وليس للغاصب حبه لاجل اقيمة كذا في شرح الطحاوي

ضمن

رجل غضب مديراً قيمته ألف فزادت قيمته في يده
فصار ألفين فغضب منه آخر فابق من يده الثاني
أومات فمالك يضمن أيما شاء من غضب أي له
أن يضمن الغاصب الأول الفاضل والغاصب الغاصب
الغير فان ضمن الأول الفاضل فراجع الأول على الثاني
لأنه وطاب له الألف ووقف الألف الآخر فان
ظهر ورد على ملك المولى ويجب عليه رد الألف
على الغاصب الأول ويجب على الغاصب الأول
رد الألفين إلى الثاني كذا في الحكاية ثم المالك
إذا ضمن الأول وعاد المدبر إلى يد الثاني بعد
اتباع المولى الأول الألف قبل الاستيفاء فمات
في يده لا يضمن الثاني لأنه برى عن ضمان غضبه
حيث اختار المولى يضمن الأول ولم يحدث بعد
ذلك من حتى لو طلب المولى ومنعه ثم مات يضمن
وكذا إذا قتل الثاني خطأ فللمولى أن يرد الألف
إلى الأول ويتبع عاقلة الثاني بالف درهم كذا في
الثانادخانية ولو لم يضمن المولى الأول شيئاً
حتى قتل الثاني ثم ضمن الأول وهو يعلم بقتل
الثاني أو لا يعلم برى الثاني وحيز الأول فان شاء

ضمن الغاصب الثاني وان شاء غيره عاقلة صحتها
الجناية كذا في الحاشية وان غصب مدية فماتت في
يده ضمن قيمتها كذا في السراج الوهاج

في المشتريات واذا باع الغاصب الشيء من رجل واجاز المالك
بيعه صححت الاجازة اذا سمعت الاجازة بشرطها وبى قتاد
والمشتري والمعقود عليه وان يكون الاجازة قبل الخصومة عند الخصم
ولا يشترط قيام الثمن في ظاهر الرواية اذا كان البيع بالتمام او
بالدنانير وان كان المالك قد خاصم الغاصب في المعصية ^{طلب}
من القاضي ان يقضى له بالملك ثم اجاز البيع فعلى قول الجبينة
لا يصح اجازته هكذا ذكر شمس الائمة الحلواني وشيخ الاسلام
خاهر زاده وذكر شمس الائمة السرخسي في شرحه ان الاجازة
صححة في ظاهر الرواية وذكر في القواعد انها لا تنفع كذا في المحط
البرهاني فان كان لا يعلم قيام البيع وقت الاجازة بان كان
قد ابق من يد المشتري ذكر في ظاهر الرواية ان الاجازة صححة
وروى عن ابي يوسف انها لا تنفع فان كان الغاصب قد قبض
الثلث وملك في يده ثم اجاز المالك البيع هلك الثمن على ملك
المعصوب منه اعتبار الاجازة في الانتهاء بالاذن في الابتداء
كذا في التناوخانية اذا باع الغاصب العبد المعصوب وقبض المشتري

فاعتقه ثم إن المالك أجاز البيع جاز عتق المشرى استخاراً والقبض
 أن لا يحجز وهو فاسد محذور كذا في السراج الوهاج ولو أن المقتري
 من الغاصب باعه من شتر ثم أجاز له المالك لا ينفذ البيع الثاني وإنما
 ينفذ الأول ولو باعه الغاصب من رجل ثم اشتراه ثم أجاز المالك البيع
 الأول لا ينفذ البيع الثاني بالإجماع وكذا البيع الأول هنا ولو لم
 يجر المالك ولكن ضمن الغاصب جاز البيع ولا ينفذ العتق كذا
 في وجيز الكردري ولو ملك الغاصب المقصوب من جهة
 المقتري منه ببيع أو هبة أو ارث بعد ما باعه من غيره
 بطل البيع بطلان الملك البات على الملك الموقوف كذا في المحل
 المشرى على أن الخيار للبائع لو باع أو اعتق لم يحجز البيع ولم ينفذ
 العتق بالإجماع كذا في وجيز الكردري وفي الجامع الصغير للحسائي
 رجل غصب عبداً فباعه ثم ضمنه نفذ بيعه ولو كان اعتقه ضمنه
 لم ينفذ عتقه كذا في التاتارخانية ذكر شيخ الإسلام في أول
 مصلح الجامع إذا قال الرجل لغيره ها سلك هذا الطريق فإنه
 أمره وأخذ الموص لا يضمن ولو قال إن كان محي فإخذ
 مالك فإنا ضامن به وبأقرب المسئلة بحالها يضمن وصار الأصل
 في جنس هذه المسائل أن بالغزوه ما لم يمسح حتى الرجوع للغزوه
 فإذا حصل ذلك في ضمن عقد معاوضة أو ضمن الغار للغزور
 صفقة السلامة إنما كذا في المحيط البرهاني ولو قال كل هذا لظنهم

فما هو

يشبه

فانه طيب فانه من موم لا يضمن كذا في خزانة الفتاوى ولوان
رجلا اراد ان يثبت حرق نفسه فاختارها اخر فتخلل في يده
كان الخلل للاخذ كذا في فتاوى قاضي خان حل عداية
غيره ولا امره فتورم ظهر الحمار فشقه مالكة ان اندر من مخرج غير
نقصان لا يضمن وان انتقص او مات ان كان النقصان
من الشق فلا ضمان وان كان من الورم يضمن الحامل وان
اختلفا فقال المالك مات او نقص من الورم وقال الحنفية
من الشق فالقول للغاصب الحامل لا نكاهه الضمان كذا في
وجيز الكردية وفي الخانية ان حلف برف عن ضمان الدابة
ولا يبرأ عن ضمان انتقصان كذا في التاثير خانية بخلة لرجل
في ملكه خرج شفعها الى جهاده فاراد جهاده ان يقطع ذلك لبيع
هواه كان له ذلك هكذا ذكر محمد قال الناطق في واقعاته
ظاهر لفظ محمد يفيد ولاية القطع بغير اذن القاضي وقيل هذا
على وجهين ان كان يمكن تفريق الهواء بعد السقف الى الخلة والشدة
عليها ليس له ان يقطع ولو قطع يضمن ولكن يطلب من صاحبه ان
ان يمد السقف الى الخلة ويشد عليها بحبله ويلزم القاضي
ذلك ان لم يمكن ذلك اذا امكنه مد بعض السقف الى الخلة والشدة
عليها ليس له ان يقطع ذلك البعض كذا في المحيط البرهاني واما
اذا لم يمكن تفريق الهواء الا بالقطع فالاولى ان يستأذن صاحب الخلة

حتى يقطع بنفسه او ياذن له بالقطع وان استاذن والي يرفع
 الامر الى القاضي حتى يجبره على القطع فان لم يفعل الجار شيئا
 من ذلك ولكن قطع بنفسه ابتداء فان قطع من موضع لا يكون
 القطع من موضع اخر اعلم منه او اسفل انفع للمالك لا يضمن
 هكذا ذكر شيخ الاسلام في كتاب الصلح كذا في الذخيرة وذكر
 شمس الائمة المحلوي في شرح كتاب الصلح ايضا انه اذا اراد
 القطع فامنها يقطع في ملك نفسه ولا يكون له ان يدخل في بيت
 جاره حتى ~~يخرج~~ ^{يخرج} لرحمة الله وقد قال مشايخنا انما يكون له
 القطع من جانب نفسه مثل قطع من جانب صاحبه في الضمة اما اذا كان
 وقعه من جانب صاحبه اقل من ذلك ليس له ان يقطع ولكن يرفع الامر
 الى القاضي ليامره بالقطع فان حج وابي بعث القاضي نائبا
 حتى يقطع من جانب صاحب الخلة ثم في الموضع الذي لا يضمن
 اذا قطع بنفسه لا يرجع على صاحب الخلة بما انفق من مؤنة
 التطعم كذا في النازخانية اطراف جزوع شواخصه
 على جدار جاره وهي جان لا يتحمل ~~محمل~~ قطعها صاحب الجدار
 فان اعلم صاحب الحزوع بان قال ارضها والا اقطعها
 لا يضمن لانه رضى بقطعها وان يعلم يضمن كذا في خزائن الفقهاء
 رجل غصب من آخر ثوبا فقطع قميصا وبنطالا واستحق رجل
 القميص بنجم المفصوب منه بقيمة الثوب على الغاصب وكذلك

يقلعه

شده

ان يغصب خطه فخطها فاستحق رقيقا رجع الغصب منه على الغاصب
 بخبطه مثلهما وكذلك لو غصب كحاشا لانا استحق الثمن فلم يقص
 ان يرجع على الغاصب بقيمة اللحم ولو كان الخمر اقام البينة ان
 اللحم كان له قبل ان يشويه او كان الثوب له قبل ان يخطه او كان
 الخطم له قبل الطحن لم يرجع الغصب منه على الغاصب شي كذا في الخط
 البرها ومن غصب ثوبا فقطعه ولم يخطه او غصب شاة فذبحها
 حتى لم ينقطع حتى المالك ثم استحقها رطل بل يراه الغاصب على الفأ
 كذا في الفصول العمدية غلام حمل كوزة ماء لينتقل الى بيت مولاه
 باذنه فذبح اليه رجل كوزة ليجل ماء له من الحرم بغير اذن ^{الولي}
 فذلك العمد في الطين يضمن كل قيمة العبد كذا في خزانة الخنزير
 ومن حال بيته وبين ملكه لم يضمن لانه ليس بغصب ومن منع ماله من
 حفظ ماله حتى هلك لم يضمن كذا في السباع وفي جماع البزور
 يجب على ائمة المسجد ما يجب في ائمة الاموال كذا في وجيز الكوفة
 ولا مسك رجلا حتى جاء آخر فاخذ منه مالا يضمن المسك كذا
 القنية المسلم يضمن بغصب موقوفة الخبيسي واتلافه ^{نفسه} السقنا
 له هو الصحيح كذا في جواهر الاخلاطى ولو قطع شجرة وقد دخل
 عروقها تحت بناء رجل فنفه صاحب البناء من قطع العروق ضمن
 لصاحب الشجرة قيمة عروق شجرة كذا في الملتقط وفي الكس
 رجل مرش المدة في الاشواق هل يرضى المختار انه لا يأس به

المسوات

لنكس

لستكين العباد فاما الزيادة على ذلك لا يحل كذا في التاثير
رجل يتبع درة وما في فان ترك ما لا يعلى الضمان من تركه وان
لم يبع مما لا لايتى بطنه كذا في الفتاوى القراخانية بخلاف
اذا مات الحامل وفي بطنها ولد يضرب فانه يشق بطنها ولو ابتلع
الدره وحي حيه تبصر فيه فلا ينظر الى ان يخرج منها كذا
في التاثير خاتمة وفي البرهانية الظالم اذا اخذ من غير ما
الميت من مال الميت عايم فدين الميت عليهم باقية لذلك التاثير
غضب بعضين وجعل احدهما تحت رجاجة وحضنت الاخرى
رجاجة اخرى بنهها وافرختا فالفرختان للغاصب وعليه
بيضتان كذا في وجين الكردي ولو كانتا وديعة عند ذاك
حضنت المراجعة لصاحب البيضة كذا في خزانة المفتين ولو كان
احدهما غصب او لاخرى وديعة عنده فحضنتها رجاجة
فاخرجت فرختين فرخة الوديعة لصاحب الوديعة وفرخة الغصب
للمغاصب وهذا بمنزلة تغيري حنطة عند رجل احدها وديعة
والاخر غصب فثبت البيع بينهما والفرختان في الارض فثبتتا فالزرع
الذي نبت من الوديعة لصاحبها والزرع الذي نبت من الغصب
للمغاصب ويضمن تغير حنطة للمغصوب منه فان لم يبره احد
الفرختين من الاخرى فالقول قول الغاصب انما هي هذه
وان قال لا اعرف فالفرختان بينهما وعلى الغاصب بيضته

والقشر من

وفى المذنبية العالم اذا
 من غرضه الميسر من مال
 الميسر عليهم فلهذا
 عليهم باقية كذا
 التامة فانيست

كأنه الحيط للسخن بنى حيطاني كمن رجل بغير موه فان لم يكن
 للتراب قيمة فالحايط لمصاحب الكرم والباقي معين وان كان له
 قيمة فالحايط للباقي وعليه قيمة التراب لانه صار غلايا
 للتراب فصار ماسا كذا في خزائن المفتين وان غصب ارضا
 وبني حائط فخار صاحبها واخذها الارض فاراد الغاصب
 النقص ان بنى الحائط من تراب هذه الارض ليس له النقص
 ويكون لصاحب الارض والاله النقص كذا في رجين الكرد
 زوايد الغصب امانة متصلة كانت او منفصلة كولد المنصوب
 وبنائها وثمره البستان المنصوب وان هلك في يد الغاصب
 لا يضمن الا ان يتعدى فيها او يطلعها مالها فيمنعها ولو باع
 الغاصب الاصل والزيادة وسلم والزيادة متصلة فان كان
 قائما اخذها صاحبه وان كان هالكا فهو بالخيار ان شاء ضمن
 الغاصب قيمته يوم الغصب وان شاء ضمن المشتري قيمته
 يوم القبض وليس له ان يضمن البايح قيمته زائدة بالبيع
 والتسليم عند الجحيفه وقال له ان يضمن البايح بالبيع
 والتسليم قيمته زائدة كذا في الحائض ومنافع الغصب غير
 مضمونة ~~الحائض~~ او عطلها كذا في المختار والفتوى وصورة غصب
 المنافع ان الغاصب عبد وميكه شمرا ولا يستعمله ثم يرد
 سيده وفي المنافع صورته ان يستعمل العبد اياما ثم يرد

استوفى في
 ومنافع الغصب سواء استوفى فيها الغاصب او عطلها لا تضمن عذرا
 وعند الشافعي فله ان يضمن في الوجهين وعند مالك فله ان يضمن
 وفي الرابعية اذا سكن دارا معدة للخدمة من غير
 سبب يوجب كسرها فعلى وعليه الفتوى كذا
 في نسخة في المذنبية

عالم

ومنافع الغصب سواء استوفى فيها الغاصب او عطلها لا تضمن عذرا
 وعند الشافعي فله ان يضمن في الوجهين وعند مالك فله ان يضمن
 وفي الرابعية اذا سكن دارا معدة للخدمة من غير
 سبب يوجب كسرها فعلى وعليه الفتوى كذا
 في نسخة في المذنبية

عنه مولاة كذا في التناور خانية منها المسلة على نكتة او صوفي وجب لا يضمن
منافع العين اتفاقا بان كان العين من قبله تلك اصله كالحق فانه
لا يضمن منافع عنه لغيره وفي وجب يضمن اتفاقا بان كان العين
منه فانه يجب عليه ما جاز المشاغل عند نكته ذره في الذخيرة في التنا
خلون ومن لم يكن يملوكا كذا في المعدن وفي السنفحة في التنا
ان كان غاصب الدار باعها وسماها فاقرب ذلك وليس لرب الدار رتبة
فاقارده في حقه اشترى بطل ثم لا ضمان للعاصب على المالكين في قول
الحنيفة ومالك بن يوسف والاشعري كذا في التناور خانية جعل على اخذ رتبة
فلقد من الله مثل مقلته انه لا يصير غاصبا لانه اخذ باذن الشرع كذا في
خراتمة المفتين اذ اجاز الرجل بالحنطة الى الطحان ووضعها في صحن الطاحونة
وامر صاحب الطاحونة ان يرد خلتها بالنيل في بيت الطاحونة فلم يرد خلتها حتى
الحاط بالنيل ورسق الحنطة فان كان صحن الطاحونة محفورا بحائط مرتفع
مقدار ما لا يرتقى الا بسل فلا ضمان وان كان بخلافه وجب الضمان كذا
في المحيط البرهاني وفي الكبرى دفع الى اسكان خفا الخبز فوضع الاسكان
في حانوته الخارج وذهب الى الصلوة وترك باب حانوته مفتوحا ثم
حافظ من الحنفية ضمن الاسكان كذا في التناور خانية جعل القصار
في الثوب الذي دفع اليه الخبز او ان ذهابه الى القصاره وسرق الثوب
ان له فيه كما يلف المذيل عما يجعل فيه يضمن وان جعل الثوب تحت
اليد ودرس الخبز فيه فلا يضمن كذا في وجيز الكرد في اجمال نزاعها

لا يصح
 اما اذا كان المالك معه
 فلا ضمان كذلك المحيط
 البرهان في صح

مقتضى له الانتقال فلا ينفصل حتى يند المانع بحظر او سرق يعرض اذا كان المالك
 والموقوف في المانع غير في شرط المانع ان يكون صاحب المانع معه كذا في قضية
 السينة دفع حمله اني يحال ليحمله الى بلدة فاني قد اعطيت فيه حمله
 فيه كما يكون في ^{الشيء} فرب الحمال جلا او دخل الماء والحمال دخلت في
 اتوه نفر جل منها مجديان حمد فسقط في الماء فلو هلك الناس في مثل
 فدا ولا ينكرون حمله لم يعرض كذا في الم والموجاء الى تطار ابل حمله
 بعضها لا يعرض لانه لم يعصب ابدا كذا في الفصول البارية يجعل دفع
 فلامه الى اخرج مبدل بالسنة الله وقال له اذهب الى بيتك مع السلة
 فذهب بدون السلة فابتاع العبد لا يعرض كذا في خاتمة القتات
 جزعنا بفيران من صاحبها وجعل صورها ابن دافا للبند له لانه حصل
 بضمه فبعد ذلك ينظر ان كان جز الصور لا يعرض من قيمة الغنم
 شيئا فعليه مثل ذلك الصور وان كان يعرض من بالخيار ان شاء
 ضمنه مثل ذلك الصور وان شاء من مصاد دخل التقصان في الغنم
 كذا في المحيط البرهان في فتاوى آهس غصب بارية وزوجها وحل
 به ان المالك له حبه حتى وجب على الفروج العقر قال القاضي رحمه الله
 الذين العقول للمالك بخلاف الاجازة فانه يشبه يكون للغاصب
 كذا في التاتار خانية وجعل غصب من جعل حيلة اعدائه وغاب
 المفصوب منه فظهر الغاصب من القاضي ان يقبل منه الفصوب
 او ياذن له بالانفاق ليرجع بذلك عو المالك لا يجيبه القاضي

١١
الى ذلك ويتركه عند الغاصب ونفقته يكون على الغاصب ولو نفقه
القاضي بالانفاق على الغاصب لا يجب على الغاصب منه شيء وان
كان القاضي ان يبيع العبد او الذابة بان كان الغاصب مخوفاً وسك
النس لصاحبه ففعل ذلك كذا في فتاوى قاضيخان ذكر شيخ الاسلام
المعروف بخزاهر زاده رحمه الله في آخر كتاب العروة انه اشترى قلب
فضة بدينار ودفع الدينار ولم يقبض القلب حتى جرد انسان وقطرت
ثم اجاز المشرك تبنيه فملك في يده لا يضمن القايض كذا في الذ
رجاله هدية في دارة فرمى الى الهدية فجاء وزممه دارة فافسد شئ
في دار رجل آخر اقل ثمنها كان ضامناً ويكفي ضمانه المال في مال الرا
ودية القتل على عاقلة الراي كذا في الظهيرية سنن ابي القاسم عن موص
في قرية مع وقر من قصب وقد اوقد الصبيان ناراً في السكة والقبول
منها شيئاً فاخذته النار فدخل الحمار تحت سطح كاه فوقه حطب فاد
النار من القصب الى الحطب والقوا ذلك الحطب على الحمار فاحترق الحمار
قال ان كان هذا الحطب الذي القى عليه توقد مع القصب فلقى
النار ويلقى الحطب ضامنان جميعاً كذا في الحاوي للفتاوى
حرق وقع في محلة فهدم دار غيره بغير امره فافقطع الحريق ضمن
لولا يفعل باذن السلطان لكن لا يات كذا في اللام وهو بمنزلة الجاع
في مفازة ومع صاحبه طعام فله ان يأخذ ما عليه على كره منه
ثم يغفر مرقمته ولا اثم عليه كذا في الظهيرية سفينة حملت عليها

احوال فاستقرت السفينة على بعض الجبلين فرفع رجل بعض الاحمال ليخفف
 السفينة في امان وذهب بالاحمال التي اخرجت هل على الذعر -
 اخرج ضامن فهدى الى وجهين اما ان لم يخف الغرق يضمن لانه ان ^{صبا}
 وان سحقت الغرق فان ذبح بسببه انسان بقل ان يأس عن قتل ^{بشيرة}
 وان ذهب بها بعد ما امن غرقا يضمن كذا في الظهيرية رجل او قد
 في تنويم نارا فالقى فيه من الخطب ما لا يحتمل التور فاحترقت بيته
 وتعدت النار الى دار جاره فاحترقتا يضمن - اسباب التور كذا
 خزانة المفتين في فتاوى الشافعي عن او قد النار في ملك غيره
 اذنه فتعدت الى كدس حنطة او شيئا آخر من الاموال فاحترقه
 هل يضمن قال لا ولا تحترقت شيئا في المكان الذي او قد فيه
 قال وقرى اصحابنا بين الماء والنار قالوا اذا او قد النار في روض
 نفسه فتعدت الى ارض غيره فاحترقت شيئا لا يضمن ولو اسال الماء
 الى ارض نفسه وسال الى ارض غيره فاحترقت شيئا يضمن لأن طبع النار
 ان تجرد والتعدى انما يكون بفعل الريح ونحوه فلم يضمن الى فعله فلم يضمن
 ومن طبع الماء السيلان فاضيف السيلان والافلاك الى هذه كذا في
 الفضول العمادية رجل سقى ارض نفسه فتعدى الى ارض جاره الى
 ان اجري الماء في ارضه اجراء لا يستقر في ارضه وانما يستقر في ارض جاره
 كان ضامنا وان رآه الماء يستقر في ارضه لم يستدئ الى ارض جاره
 ان تقدم اليه جاره بالسكرو والاحكام وبفعل كان ضامنا ويكون

فاحترقتا

اليه صم

هذا منزلة الاستعداد على المايط المحلل وان لم يقم اليه سعي بعد
 الميضم وان كان اردنه صعودا وارض جاره هبوطا يعلم انه اذا
 ارضه يتعدى الى ارض جاره كان مناسا ويبرقع المسافة كذا
 في منزلة المفتين وابل القاسم كان يتولى في النار والماء ونحوه
 ان ارسل واوقد قدما مجتهدا لم يضمن وان كان لا يبرق خلافا
 ضمن ومن شاعنا من قال ان اوقد النار يوم ربح وهو يعلم
 ان البرق يجب بها ان يبرق غيره ضل فيه ولو اعمل الماء في ارضه وهو يعلم
 ان ارضه مملوءة لا يضمن كذا في التاذا خاينة رجل حفرة في
 قرية وارقد اخا فيها اذا وقع فيها حماره فخرج في الضمان على
 الحمار على قياس ما قال اصحابنا في كتاب الديات ان من
 حفرت على قاعة الطريق ودلفي فيها رجل حمارا وقع في البئر
 دخل واصابه الحجر الذي في البئر فمات ان الذي على الحمار كذا
 في حب المفتي وان ادخل في دار رجل بعيرا متعلما وفي الدار
 صاحب الدار وقع عليه المتعلم اختلفوا فيه قال بعضهم لا يضمن
 صاحب المتعلم وقال الفقيه ابو الليث ان ادخله باذن صاحب
 الدار لا يضمن وان ادخل بعيرا اذنه يضمن وعليه الفتوى والبعير
 المتعلم هو الذي سكر من فوط شقوت كذا في الظهيرة وسئل الدار
 من الارض اذا عنت وصارت يحمل ثم نضيت المدا عنها او حرت
 برجه آخر وجعلها الكاد مالا وربة لم يجاد انسان وعمرها

فتشلفه
 صمرا
 فاحترق

قال فيه اختلاف المتقدمين قال بعضهم مملوكة لذلك القديم وقال
 ابن ابي ابيات بن يحيى الله عنه وذكر في كتاب الروضة للناسخ ان
 عند ابى يوسف ثبت الملك لمن احيها وعند محمد لا يثبت ~~ثبت~~
 وسئل ابو يوسف عن سفيان بن عيينة فلم يستثن في سد الثقب حتى اوصل الماء
 وذهب بجارده فدل عليه صمان قال ان كان النهر يمشى كانه مناس
 اذا تمر في سد ثقبه كذا في التارخانية اذا غرقت المرأة بقر
 زوجها مضى على وجهه اما ان اذن لها بالغسل فمعاها عن الغسل او
 لو اذن ولم يسه واكتفى بكت او لم يعلم بفعلها فبأية اذن لها بالغسل
 فهو على وجهه اربعة احوال ان يقول لها اغتسلية يا ابيتيك غلبه
 لنفسك او يقول اغتسلية ليكون الثوب لي قلت او قل اغتسلية ولم
 يزدني الوجه الاول وهو ما اذا قل اغتسلية لي كان الغسل للزوج
 ان كان قال اغتسلية لي باجمد كذا كان الغسل للزوج ~~في عليه الاجر~~
 المسمى للمرأة وان لم يذكر الاجر كان الغسل للزوج ولا شيء عليها
 متطوعة من حيث الظاهر وان اختلفا فقاب المرأة غرقت باجمد
 الزوج لم يذكر الاجر كان القول قول الزوج مع اليقين ولو كان قال
 لها اغتسلية لنفسك كان الغسل لها ويكون الزوج واحبا للقطر
 وان اختلفا فقال الزوج انما اذنت لك لغتسلية وقالت المرأة لا بل
 قلت اغتسلية لنفسك كان القول قول الزوج مع اليقين ولو كان الزوج
 قال لها اغتسلية ليكون الثوب لي وندى ان الغسل للزوج ولها عليه

امرئ مثل هذه استاجبها ببعض الخارج فيفسد ما لا جارة ويجب
 اجر المثل كالودع غرلا الى حائل لينجيه بالفسد ان الثوب
 يكون لصاحب الغرل وعليه اجر المثل ولو كان الزوج
 قال لها اغرليه ولم يذكر شيئا ان القول للزوج ولا شيء
 عليه الا انها غرلت برعا من حيث الظاهر هذا كله اذا
 لما بالزول وان لهاها عن القمل فغرلت بعد ان كان الغرل
 لها وعليها ان تزيج مثل قطنه لانها صارت غاصبة مستهلكة
 فضمن كمن غصب حنطة فطحنها فان الدقيق يكون للغاصب
 في قوله بحقيقة وعليه مثل الحنطة وان لم ياذن لها ولم يسه
 ثبت فهو على وجهين ان كان الزوج بايع القطن كان الغرل
 لها وعليها القطن للزوج لانه يشترى القطن للتجارة وكان
 الله ثلثتا من حيث الظاهر وان لم يكن الزوج بايع القطن
 واشترى قطنه وجاءه الى منزله فغرلت المرأة كان الغرل للزوج
 ولو شئ لها من الاجر وعن ابي يوسف في الشقي رجل اشترى
 ثيابا امراته ان ينزل فغرلت كان الغرل لها ولا شيء عليها
 وهو بمنزله طعام وضعه في بيته فاكلت وذكر هشام في
 ابيه رجل غرل غيره فاجتبتها فقال صاحب القطن
 غرلت باذي والزلها وقال الاخر غرلته بغير اذنك فاعطى
 لي ولان على مثل قطنة ان كان الثمن قول صاحب القطن
 اكل في فتاوى قاضي خان العبد المذنب اذا مات في يد الغاصب

المبتجزة

قطن

واقوال الغاصب انه كان غصبه من فلان يوم تسليم القيمة الى امرائه
فان جملته آخر واقام البينة انه عبد وغصبه منه فالتقاضي
يقضي بالقيمة لصاحب البينة فاذا قضي بالقيمة لصاحب البينة
واخذها لا شئ للقرلة عن الغاصب فانه وصلت تلك القيمة
بعينها الى الغاصب من جهة انقصى اياه بالهبة او بالارث
او بالوصية او بالمبايعه يوم مردها الى المقر له ولو
وصل الى الغاصب الف آخر من المقضي له سوى الماخوذ
منه فان وصل بالهبة او بالمبايعه لا يوم مرى بل على المقر له
وان وصل بالميراث او بالوصية يوم كذا في الذخيرة اذا اقر
انه غصب من فلان شيئا لم يبره فالتقاضي قوله ولا بد له
ان يفسر شئ يبايعه الناس ويتقصد بالغصب حتى لو ركن
كذلك فان بين بالتراب ونحوه لا يصدق ولو بين بشئ
يقصده الناس ولا قيمة له بخوان بقرا انه غصب حرا او جليدا
ميتة قبل قوله وهو اختيار من شيخ عراق واختيار مناج ما
انه لا بد ان يفسر شئ اه قيمة كذا في التاتارخانية وهو ان
خوار خنير او كان المتلف مسلما كان على المتلف قيمة المتلف
كذا في شرح الطحاوي ولما استدلوا بمسلم لم يفرحوا
في السراج الوهاج وكذلك اذا استدلوا بما في مسلم لا يفرحوا
عليه ايضا كذا في الجوهر النيرة ذي الف خنزير ذي ضمن مثله
ولو تلف خنزير ذي ضمن القيمة كذا في السراجية الخنزير

لا يجوز ان يكون المسلم او الذمي فان كان لمسلم فلا ضمان ^{عليه}
 متلفها سواء كان المتلف مسلما او ذميا وان كان ذميا يجب الفسخ
 على متلفها سواء كان المتلف مسلما او ذميا غير ان المتلف ان كان
 ذميا يجب عليه مثل الخمر في الخمر وان كان المتلف مسلما يجب عليه
 قيمة الخمر وفي الخمر يجب القيمة عليهما جميعا كذا في الشرح ^{الاصح}
 الطحاوي قال الخمر اذا استهلك ذميا اذمي محتذرا ثم اسلم
 المطلب او ما يرب او اسلما جميعا فلا يبرأ المستهلك من الضمان
 الذي اذمه وان استهلك ذميا لثمن خمر وجب عليه مثلها
 ثم اسلم المطلب او اسلما جميعا مع اسقط الخمر عن ذمته وبرى
 وخبرهم جميعا كذا في الشرح الوهاج ولو اسلم المطلب وحده او
 اسلم مطلقا ثم الطالب فعلى قول ابي يوسف وهو رواية عن
 ابو حنيفة فالجواب كذا اي فلا شيء للمطالب على المستهلك
 العمان وفي قول محمد وهو رواية عن ابو حنيفة على المطلق
 يفتى الخمر كذا في النهاية وروى عن عمر رضي الله تعالى عنه احول
 البت الذي فيه الخمر ولم يرد ذلك عن اصحابنا انما روى عنهم
 هدم البيت على صاحب الخمر فانهم قالوا له يدم عليه بيته وكانهم
 عند ذلك من الحديث كذا في المحيط البرهاني فاما كسر الدنانير
 ذكر في السير الكسرية ان فعل ذلك باذن الامام او فعل الامام
 بنفسه فلا ضمان وان فعل غير الامام بخلاف الامام فعليه ^{الضمان}

وفي سيرة العيون مسلم شق زرق حمر لاسلم لا يضمن الخمر وضمن النية
ان يكون اما يرى ذلك فحينئذ لا يضمن لانه مختلف فيه كذا في التاثير
والذي اذا اظهر بيع الخمر في المصنع عنه فان اختلف ذلك انما
يضمن الا ان يكون اما ما يرى ذلك لانه مختلف فيه كذا في الخطط
وفي الفتاوى الخلاصة من ادب في نحو خمسين راس الزمعة وكبر دنانها
وشق زرقاها اذا اظهرها فيما بين المسلمين امورا بالمعروف والاضمان
عليه كذا في التاثير خاتمة وفي الجامع في الفتاوى ثبت بثوب رجل
فجذبه المتشبه من يده لمحه حتى تحرق يضمن تمام النية وان جاز
صاحبه من يد المتشبه ثبت ضمن المتشبه نصف القيمة كذا في الفصل العاشر
ولو جلس رجل على ثوب رجل وصاحب الثوب لا يعلم به فقام صاحب
الثوب فالتقى الثوب من جلوس الجالس كان على الجالس نصف
ضمان الشق وعن حماد في رواية يضمن نقصان الشق ولا يضمن
علاظا من الرواية اذ لانه فتاوى قاضيان وعلى هذا وضع رجل زله
على كعب غيره فرفع رجله فتحرق المذهب كذا في نسخة ابن ابي اسود
وفي نوادر ابن رستم ان الحائك اذا عمل لرجل فجاد الطالب لخذ
الثوب وابي الحائك ان يدفع حتى ياخذ الاجر فقد صاحب ثوب
الثوب فتحرق ان تحرق من مد صاحبه لا يضمن الحائك
وان تحرق من مد اصن الحائك نصف قيمة الخرق بينه
نصف النقصان المتكسر به لانه كذا في الخطط ابن راسي رلال

فمع ثوب أحد إلى غير على سقم الشرع في نسبه لا يصح له وهذا إذا
 كان ما ذوقنا من المال بالدفع على سقم الشرع فان به زنه به
 ضمنه كذا في الفتاوى الغياثية ذكر ابن الفضل الدمامي رحمه الله
 في مشارقات الجمع ان غيب الشئ لا يتحقق وذكر في الاقضية
 انه يتحقق وعليه ان ياتي كثر من رجلين الذي يري رجل يدخل بيت
 رجل واذن له صاحب البيت بالجلوس على وسادة فجلس عليها
 فاذا احتما قارورة دهن لا يعلم بها فانفذت القارورة فذهب
 الدهن فضمن الدهن وضمان ما تخرجت من الوعاء والقارورة
 على الجالس ولو كانت القارورة تحت ملأه قد غطها فاذن له
 الجلوس على الملأ لا يضمن الجالس قال الفقيه ابو الليث في الواسطة
 لا يضمن عند البعض ايضاً وهو اقرب الى القياس لان الوسادة لا
 كذا في كذا لا تسكن الامره وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيهان
 واذن له بالجلوس على السطح فيقع السطح على مملوك الاذن
 صرح كذا في الخلاصة دفع حينا الى دلال ليدبته فيه دلال
 على صاحب دكان وتركه عند فقير صاحب الدكان وذهب
 ذكر في فتاوى النسفة انه لا ضمان على الدلال وهو الصحيح كذا في
 ١ ثوب الهادية واذا كان في يد الدلال ثوب يبيعه فظهر انه سرق
 بوقد ان رده الى من دفع اليه فطلب منه السرقة منه الثوب فقال
 الدلال ودوته الى سرقة من دفع اليه ثوب كذا في الحيط البرهاني

فان دقت صر

٨٠
وسلخهم الدين من اهل بكت من الصبيان مع العلم اصحابهم يريدون
الحديد كوة رجة فقال المفلح لوالده من اله بيان عند القطة التي
مع ذلك الصبي وسد بها الكوة لدفع اليه يدفعون ثم ضاعت القطة
هل ينسب العلم او الصبي الذي اخذه اقل لالان جعلها في الكوة
وهم حاضرون ليس بتضييع وقتهم او سئل ايهم قوم يتخذون
ويسافون كرم في ارضهم لتعظيمهم فاخذت فخامة من غير امر منهم
لتاخذ بها شيئا من المعصر وكانت في غاية الحسرة ففرضت العجا
على الارض وانكرت هل تعلم قال نعم لانها القمها وان سقطت
لنفس كذا في الظهيرة وسئل ايهم مات وانهم بعد موته
جدار داره فظهرت نفوسهم القاصي بذلك فقال احضروها
حتى اقيم بين الورثة فجاءوا بها اليه وكانت عند ايلما حو بنت
امير الولاية اليه فقال ابغتها الى حق اقسما بين الورثة فبعث اليه
ولم يدفعها الامير الى الورثة هل للورثة ان يقتلوا القاصي ربه
فقال نعم كايه التا تاريخية في مجمع النوازل بآية وانفس
جارية اخرى فذهبت عندها قال محمد بن الحسن عليها صداق
شكها قال بلغنا ذلك عن عمرو بن عيسى عن الله تعالى عنه لذي الحظيرة
قتل ذيبا او اسد الرجل لم يمت وان قتل قوطه فخراس لان
له قيمة لان القدر حيزهم في البيت فصار بمنزلة العقب كذا في الظهيرة
للشخص عن محمد بن عيسى بن ابي نضر بن ابي شعيب بن ابي سعيد

البرهان

الى شراطينه لم يدخل الخ صاحب اي ان لم يدفعه اذ عليه الف وقية
 العبد محضون فيها ولم يدفع الاصاب اليه عدا ايم كاس قيمته
 محضون ومنهما ويطل الفضل لذاته الفتاوى العياينة فالت
 في قيمته فالقول قول العود من منه مع يمينه فيما بينه وبين الف
 كسهم القول قال الكليل فيما راد في قول الجعيفة والي سفت
 واما في قوله فالقول قبل الغاصب في القيمة وضمان الالف
 باطل فان عمن القيمة وسماها فطوري ذلك فاذا هي اكثر من قيمة
 العبد بايتناين الناس فيه فذلك قيمة العبد فيلزم له
 وان كانت اكثر من قيمة العبد بما لا يتناين الناس فيه بطل الفضل
 على ما يتناين الناس فيه كذا في المحيط اليه اني ولو قال صاحب الشئ
 وذي ثوب نفسه فذلك لا يمد به ثوبه من شئته فتخرج منه
 الاضمان على الغاصب اي ولو مد كما يمد الناس عادة فتخرج
 من الغاصب نصف القيمة ولو كان الشئ مملوفا لم يمس به
 فيه ان لا يمد به او يمد به ثوبه فتخرج في الخارج القيمة
 كذا في الفضل العارية رجل رخص في ارض مفسدة فليس له مدقة
 ان يعوده فيها ولا يحل الدخول فيها كذا في التاخر خائنة وعين
 ان يرى ان كان يدخل على اصحاب الصواني ويا كما معهم قال الفقيه
 لاخذ كذا في الملقطه ايت العضوية وكريت ووهبت لهما و
 يدها ووطت لشهته فماتة وقضى بالائمة يوم الغصب فالولد والهة

اذا غصب الرجل ثوبا من غيره
 جاءه صاحبه الثوب ومن الثوب
 لم يعلم ذلك ولم يطلب صاحبه الثوب
 تخلف الثوب من ذلك فلا شئ على الغاصب
 كذا في الامانة

والكتب للرباعية واللات للغاصب ولو صاح على نيتي لا يلا
قضاء مني لا كذا في لنا دار غانية خباب ارجل خشبة
في منزل في سكة غير نافذة فاراد اهلها منه فلو كان يرعها
عوم الظمر الدواب ويضعها فيسير لهم منه ولو كان يطرحها
لرحا يضر بينا ثم فلم منه لانه انتم الغاصب على
ما صنع ولم يظفر بالمالك قال مشائخنا انك المنصب الى
ان يطع عبي صاحبها فاذا اسر تصدق به بشرف انه يضمن ان لم
يجز صدقة الاولى ان يرفع الامر الى القاضي لان الامر
في اموال الغيب اليه كذا ذكره الشيخ ابو تمام المعروف بخوارزمي
وفي السير الكسيرة قال العبد يعني هذا نفر وان كان ذرعهنا
لا يما يخذون في مثل هذه الحوادث مجانا ويخافون الا
استد لا لا على انهم احد والعقلاء بالمال ويودون الى ارباب
الدوران وكل ذلك باطل لظهور ظلم قضائهم هذه البلاد ووريم
الى وان سند كذا في القاضى العينية وقيل به في الجامع
الصغير رجل غضب عهده واجر العبد نفسه وسلم من العلاء صحت الحاجة
عامة من فان اخذ العبد الاجر واخذ الغاصب الاجر منه
والله لا ضمان عند الحقيقة ولا لعب عليه القان وان
الاجر قايما كان الا انك بالاجماع كذا في المحيط بالبر
الدين الشيخ عن امتداد نكثت رفع عامة مندوبه عن

4
6
7

方

24

فالدرهم الباقى انما اعطاه فاستيسر له ان يخرجه الى الجنبه
ويعاد الى حوائطه في المستودع القريب من ذلك الموضع

تسبب في ان النمل اختلطت مع الحشرات حيث لا يميزها ولا يفرقها
الذرة تلك الحشرات والذرة تلك الحشرات والذرة تلك الحشرات

(Handwritten note at the bottom of the page)

الملك فقه والند امرى فقهه شاعر عالم السيد بابكر بن بديع بن عبد الله بن الشيخ

اشترى فان حلف عليه على ان يترك كل ما كان يملكه من الذهب والفضة وال

قد مات الميرزا في السنة الحالية خالها جليلي واحد من آل
الشيخان فان الميرزا قد اعيد في كل سنة الميرزا في كل سنة

من مضمون فقال الغصون لبك يا فاعلم بحسن
الذي قلنا في البديع لو كان العاصم والعبد في الحال

[illegible]

منه انما كتب في حوله لغير الله انما كتب في حوله لغير الله انما كتب في حوله لغير الله

四

[illegible]

فقال يا حيي يا قيوم لا يجوز له الانتفاع بما لا يوجب عليه رده
 فهو من حق عليه قال رضي الله عنه انما اجاب هذا لانه لو كان
 مساقا لكان الناس ايسا وسلك الطلوني مع من لا يملكه فكل حكم الله
 قوله او المخرج الانتفاع به والاراد ان يرد الى الغاصب لم يجد الغاصب
 يرد الى المالك اهل الصنف ولا يفي الا ان يحل الغاصب ان يرجع الى الغاصب
 كيف يفعل فقال ايسر من ذلك حتى اذا خاف على اكله او اكله من غيره
 وبيع الى غيره كذا في النكاح ما بينه وبين اهل الصنف
 وجوز عند ابو يوسف كذا في من يملكه لو كان في يده
 الناس لم يزل في ذلك الى الورث فافضل ان يكون الغائب
 الاخره للورث في الله من حقه في ان يملكه في الدين ثم
 الورث والغائب كان التاخير في فيه اكله فان لم يعلف ما التوقى
 لا يجر والارث فيه فافضل ان يكون كذا في الفسوق الصمانية ما بين
 بينه وبين اخذ يوم القيمة ان كان الدين رحمة للتجارة يجر ان لا يؤخذ
 بين ان الدين من الغصب يؤخذ كذا في الفسوق الصمانية ما بين
 بينه وبين الا بعل به فانه يملكه وان يجره وان كان له
 يجره الاخره كذا في الفسوق الصمانية ما بينه وبين اخذ في الاخره
 بين الدين وهو ضمان للدين في النقل اليه انما اقرانه من على
 المستند كذا في الفسوق الصمانية ما بينه وبين اخذ في الاخره
 من الغائب صاحب الدين انما في الفسوق الصمانية ما بينه وبين اخذ في الاخره

الذات في الذات

19

[illegible]

قديري معي زعماء كايكسطيني فجا عروهم قال اعاضد القوم
من بعض المذاهب ان كانا خذ الغمام الغدا من اخذ الحصى كعضوف
الانطاقي صا الحبيب ذكنا خذ الغمام الغدا من اخذ الحصى كعضوف

5

من صلحته قبل ان يصير له كبره فجهاد آخر ووجهها فاجب الداله ان
بها الفهم الجبر المشاء وكن اذا خرد ان السكا واحد متاعا ووجهها فاجب الداله ان
ان لم يحول له فله كبره فله صلحته عليه ان لم يكن لغيره او غير حقه اليه
فوان يتلوه واني في ذلك خل وادخل فاحر منها ثوابا ووجهها فاجب الداله ان
الضمان في التوفيق ان كان من المذنبين في الحزم تفاوت بين والافلا الداله
الكبريت خل خل في مغارة من مال فاعمال المال ضمن المال الماد كوني
العيون في صلحته الداله في الداله لا يصح هذا اليقيني القوي اليقيني
لذا في الداله اجماعا من صلحته بين اثنين كما وجدتهما في بقية ذلك
الاصح وادله من كبره في القوة فله كبره في القوة فله كبره في القوة فله كبره
عند ان يتلقى من كان ان كان خرا في خرا من المصلي السطار ان اخذ
عينا من اعيان خل ووجهها فاجب الداله ان كان في خرا من المصلي السطار ان اخذ
يكون لها كبره في صلحته بين السلطان والمؤمن من على هذا الجاني اليقيني
يقال له بالكار اذا اخذ من ثلثه سائر موطوعه من ان المصرا اذا كان
يضمن المصروف والي ان يخرج من حاله الشهادة كذا في المصلي فله كبره في
الايض في يمينه فله كبره ووجهها فاجب الداله ان كان في خرا من المصلي السطار ان اخذ
لكن بالخير الداله في النكاح والايض في فتاوى من تعدي اذا اصاب القسوة
راس راس ووجهها على راس خل ووجهها الاخره في راسه فله كبره في
الداله في صلحته بين اثنين كما وجدتهما في بقية ذلك
وان كان خرا في ذلك فله كبره في القسوة بالخير الداله في النكاح والايض في فتاوى من تعدي اذا اصاب القسوة
الطاح كذا في الداله في راس راس خل ووجهها الاخره في راسه فله كبره في

[illegible]

2

فيها وهي

في تفسير الشفعة وشرعيتها

وفصول

في شفعة وشرطها وكذا وصفها وحكمها وفي ما يجب في الشفعة وما لا يجب

ومنه شفعة النبي صلى الله عليه وسلم كذا في التبيين في الشفعة

عبارة عما يملك المورث على المشتري حين اشتري العقار من شرك

الشفعة كذا في خزائن المفيد أما مشر وعيتها فلقوله عنه السلام

الحاد الحق سقيبه وفي رواية يمتدح به الصاد كذا في المحيط للسرخسي

أما حسب الشفعة في واحد وهو اتصال ملك الشفعة بملك السبع

كذا في المحدثين وشرطها ان يكون للمحل عقداً اسفلاً كان أو علواً

احتمل القسمة أو لا وإن يكون العقد عقداً بوضعة مال بمال

كذا في التبيين وأما دكتها فنحن نأخذ الشفعة ما اشتراه المشتري

من البائع أو من المشتري عند وجود شرطها وبها كذا في التبيين

وصفتها ان لا اخذ بالشفعة بمنزلة شراء مبتدأ فكل ما ثبت

للمشتري من غير شرط نحو الارتفاق والروية يثبت للشفعة

وما لا يثبت للمشتري الا بالشرط كذا في خزائن المفيد وأما

حكمها فنحو رطب الشفعة عند تحقق سببها كذا في البيان

الاصحابنا الشفعة لا تجب في المنقولات مقيوداً وإن

انزى في ذمة

وكانت

وكانت

وكانت

فيها وهي
في تفسير الشفعة وشرعيتها
وفصول
في شفعة وشرطها وكذا وصفها وحكمها وفي ما يجب في الشفعة وما لا يجب
ومنه شفعة النبي صلى الله عليه وسلم كذا في التبيين في الشفعة
عبارة عما يملك المورث على المشتري حين اشتري العقار من شرك
الشفعة كذا في خزائن المفيد أما مشر وعيتها فلقوله عنه السلام
الحاد الحق سقيبه وفي رواية يمتدح به الصاد كذا في المحيط للسرخسي
أما حسب الشفعة في واحد وهو اتصال ملك الشفعة بملك السبع
كذا في المحدثين وشرطها ان يكون للمحل عقداً اسفلاً كان أو علواً
احتمل القسمة أو لا وإن يكون العقد عقداً بوضعة مال بمال
كذا في التبيين وأما دكتها فنحن نأخذ الشفعة ما اشتراه المشتري
من البائع أو من المشتري عند وجود شرطها وبها كذا في التبيين
وصفتها ان لا اخذ بالشفعة بمنزلة شراء مبتدأ فكل ما ثبت
للمشتري من غير شرط نحو الارتفاق والروية يثبت للشفعة
وما لا يثبت للمشتري الا بالشرط كذا في خزائن المفيد وأما
حكمها فنحو رطب الشفعة عند تحقق سببها كذا في البيان
الاصحابنا الشفعة لا تجب في المنقولات مقيوداً وإن
انزى في ذمة
وكانت
وكانت
وكانت

فيها وهي
في تفسير الشفعة وشرعيتها
وفصول
في شفعة وشرطها وكذا وصفها وحكمها وفي ما يجب في الشفعة وما لا يجب
ومنه شفعة النبي صلى الله عليه وسلم كذا في التبيين في الشفعة
عبارة عما يملك المورث على المشتري حين اشتري العقار من شرك
الشفعة كذا في خزائن المفيد أما مشر وعيتها فلقوله عنه السلام
الحاد الحق سقيبه وفي رواية يمتدح به الصاد كذا في المحيط للسرخسي
أما حسب الشفعة في واحد وهو اتصال ملك الشفعة بملك السبع
كذا في المحدثين وشرطها ان يكون للمحل عقداً اسفلاً كان أو علواً
احتمل القسمة أو لا وإن يكون العقد عقداً بوضعة مال بمال
كذا في التبيين وأما دكتها فنحن نأخذ الشفعة ما اشتراه المشتري
من البائع أو من المشتري عند وجود شرطها وبها كذا في التبيين
وصفتها ان لا اخذ بالشفعة بمنزلة شراء مبتدأ فكل ما ثبت
للمشتري من غير شرط نحو الارتفاق والروية يثبت للشفعة
وما لا يثبت للمشتري الا بالشرط كذا في خزائن المفيد وأما
حكمها فنحو رطب الشفعة عند تحقق سببها كذا في البيان
الاصحابنا الشفعة لا تجب في المنقولات مقيوداً وإن
انزى في ذمة
وكانت
وكانت
وكانت

فيها وهي
في تفسير الشفعة وشرعيتها
وفصول
في شفعة وشرطها وكذا وصفها وحكمها وفي ما يجب في الشفعة وما لا يجب
ومنه شفعة النبي صلى الله عليه وسلم كذا في التبيين في الشفعة
عبارة عما يملك المورث على المشتري حين اشتري العقار من شرك
الشفعة كذا في خزائن المفيد أما مشر وعيتها فلقوله عنه السلام
الحاد الحق سقيبه وفي رواية يمتدح به الصاد كذا في المحيط للسرخسي
أما حسب الشفعة في واحد وهو اتصال ملك الشفعة بملك السبع
كذا في المحدثين وشرطها ان يكون للمحل عقداً اسفلاً كان أو علواً
احتمل القسمة أو لا وإن يكون العقد عقداً بوضعة مال بمال
كذا في التبيين وأما دكتها فنحن نأخذ الشفعة ما اشتراه المشتري
من البائع أو من المشتري عند وجود شرطها وبها كذا في التبيين
وصفتها ان لا اخذ بالشفعة بمنزلة شراء مبتدأ فكل ما ثبت
للمشتري من غير شرط نحو الارتفاق والروية يثبت للشفعة
وما لا يثبت للمشتري الا بالشرط كذا في خزائن المفيد وأما
حكمها فنحو رطب الشفعة عند تحقق سببها كذا في البيان
الاصحابنا الشفعة لا تجب في المنقولات مقيوداً وإن
انزى في ذمة
وكانت
وكانت
وكانت

بها للعقار كذا في التاتارخانية وحب الشفعة في العقار فيما
 بينهم وفيها لا يقسم كالبحار والرحى والبرق والنهر وازور والضماء
 كذا في المحيط للمسحوق واما تجب في الاراضي التي ملك وقاها
 حق ان الاراضي التي حازها الامام لم يثبت له ملك ويذبح او
 الناس من ذرية نضالهم فيها كدار كالبنا والاشجار والحد
 اذا كسبها بتراب اقلوها من موضع يملكونها كذا في المحيط
 فلو بيعت هذه الاراضي فبيعها بدار وبيع الكرواد او كان
 معلوما بغيره لكن لا شفعة فيها كذا في المحيط
 اذا كانت الاكوة يدعوننا فبيعها لا يجوز واما تجب بحد
 الملك حتى لو بيعت دار بجانب دار الوقف فلا شفعة للدار
 ولا ياخذ المستولي وفي فناء الشفعة الى البيت وكذلك اذا كانت
 هذه الدار وقفا على جبل لا يكون للموقوف عليه من الشفعة
 فيب هذه الدار كذا في الذخيرة وجبل له دار في ارض وقف
 فلا شفعة له لو باع هو عمارته فلا شفعة لجارها ايضا كذا في
 السراجية وفي التجديد ولو جعل بيتا من داره مسجدا وافرز
 وجعل بابا الى الطريق فبيعت دار الى جنب المسجد لم يكن
 جبل المسجد ان ياخذ الشفعة لجارة المسجد فان محمد اذا كان
 بغلة داره ابدل في الساكنين وجعلها وقفا فبيعت دار الى جوارها

قال والشفقة في العوض
 والشفقة في العوض

اكراد بكسر الخاء
 وهو من البناء والبناء
 هو الكسب او الكسب
 فله بكان كاد وملكه
 ومنه كور ومارك ودار
 رعو وروا ومارك ومارك

وفيه الكرواد اذا كان معلوما بغيره
 كذا في فناء اولي ارضي ومارك ومارك

في الاراضي التي ملك وقاها
 حق ان الاراضي التي حازها

ولا قال امرأة على ان يكون
 عليها الف على هذا المذهب

فلا شفعة لورثة الميت اهذه المدار كانه التاتار خاينه وفي
 الجريد لا يجوز بيعه من العقار كما لا وقت لا شفعة
 في شيء من ذلك عند من يرى جواز البيع في الوقت كذا في
 زوجل داره مسجد او وقفها سجلا ببيت دار جنبه لا ينبغي
 الشفعة كذا في شرح الجامع لكفايخان ولو اشترى دارا وله
 حتى بيت يحنها دار اخرى فله الشفعة كذا في الخط للسرخسي
 ولما جيب الشفعة فيما اذا ملك العقار بعض هو مال حتى لو ملكه
 بغير عوض كالهبة والوصية والصدقة والميراث او ملك
 بعوض ليس به ال كبدل الخاج والخنوع والصلح عن دم العبد
 لا يجب الشفعة كذا في خزائن المفتين ولا يجب الشفعة في دار
 جعلت اجرة بان استأجر دابة وجعل لغيرها دارا او عوض متق
 بان اعطى عبد على دار وهذا عندنا كذا في المعدن وفي

وقفا

وكان في بيت يحنها دار اخرى فله الشفعة كذا في الخط للسرخسي
 ولما جيب الشفعة فيما اذا ملك العقار بعض هو مال حتى لو ملكه
 بغير عوض كالهبة والوصية والصدقة والميراث او ملك
 بعوض ليس به ال كبدل الخاج والخنوع والصلح عن دم العبد
 لا يجب الشفعة كذا في خزائن المفتين ولا يجب الشفعة في دار
 جعلت اجرة بان استأجر دابة وجعل لغيرها دارا او عوض متق
 بان اعطى عبد على دار وهذا عندنا كذا في المعدن وفي

الفتاوى العتبية ولا شفعة في دارى بدل عن سكتى دار او
 خدمة عبد وان تزوجها على درهم ثم اعطى لها دارا فيها
 الشفعة كذا في التاتار خاينه ولو تزوجها على الدار او على مهر
 مسمى ثم قبض الدار منها فلا شفعة كذا في خزائن المفتين
 واد اربع اشياء اية بغير مهر وفرض لها داره مهر او ثلث
 ما كان على ان اجعلها لك مهر او قال اعطيتك هذه الدار
 مهر ولا شفعة في الشفيع في هذه الفصول كذا في الظهير وكذا في
 جلي تزوج امرأة ولم يسم لها مهر ثم دفع اليها دارا فله الشفعة كذا في
 امرأة على دار على ان تزوجها

الشفعة كذا في التاتار خاينه ولو تزوجها على الدار او على مهر
 مسمى ثم قبض الدار منها فلا شفعة كذا في خزائن المفتين
 واد اربع اشياء اية بغير مهر وفرض لها داره مهر او ثلث
 ما كان على ان اجعلها لك مهر او قال اعطيتك هذه الدار
 مهر ولا شفعة في الشفيع في هذه الفصول كذا في الظهير وكذا في
 جلي تزوج امرأة ولم يسم لها مهر ثم دفع اليها دارا فله الشفعة كذا في
 امرأة على دار على ان تزوجها

ولا شفعة في الشفيع في هذه الفصول كذا في الظهير وكذا في
 جلي تزوج امرأة ولم يسم لها مهر ثم دفع اليها دارا فله الشفعة كذا في
 امرأة على دار على ان تزوجها

وكان صلح من كذا في خمس جمل على دار
 في حقهم فيها لان هذا الصلح باطل فانه لا
 عوض الكفر بالشر لا في العمل بشيئا على علم
 فوضوا ان كان هذا الصلح صحيحا لم يصح له
 ان الكفار لم يتركوا ما كان في كفاهم

في النفس ليس بال
 نفس رجل في نصوص او صورا وان
 في علم السوء وطلان الصالح في الحلال
 ولو علم من ان الله انى يظلمت فان قال
 على ان يبرأ فقل من ان الله انى يظلمت فان قال
 في النفس منها السوء وان قال انفسكم
 فانها باطله لانه في كماله فهو جابر

في النفس ليس بال
 نفس رجل في نصوص او صورا وان
 في علم السوء وطلان الصالح في الحلال
 ولو علم من ان الله انى يظلمت فان قال
 على ان يبرأ فقل من ان الله انى يظلمت فان قال
 في النفس منها السوء وان قال انفسكم
 فانها باطله لانه في كماله فهو جابر

لو قد جاء على من سمي له انها بذلك لا احب للشفيع فيها
 المفعول وكذلك ان انزواها ما فيه من فرض لما القادوس
 من ان بلعها وان ايد ذلك المفعول من حب للشفيع فيها الشفعة
 كذا في الخط البرهاني ولو صالح من الجناية التي توجب الاداء
 على الدار دون التي توجب القصاص تجب الشفعة كذا في خوله
 المنفيس ولو شئ وجلا شجته من احديهما عمد والاخرى خطأ وهما
 موضعتان فصالحه منها على دار فداشفقة فيها عند ايجبة
 وعند ما ياخذ الشفع نصفها بحسبه كذا في السريح الوصلح
 رجل تزوج امراته ولم يسم لها من ثم دفع الامداد انما عدا
 وجبين ان قول الزوج جعلتها من قبل لا شفقة فيها وان
 قال جعلتها بمرك فيها الشفعة كذا في الذبيحة وفي الفتار
 العتابة ولو باعها دارا بمهر مثلها او صالحها على دار او صالحا
 عن مدعى حق في دار على دار فيها الشفعة والعقل قول
 للمصالح في قيمة ذلك او في قدره كذا في اثباته لانه اذا صالح
 في دارها على ما يشاء هو جابر لا شفقة فيها فان اقام
 الشفع البيعة انما الذي عدا عاما فكل الشفعة كذا في السراجية
 اعلم ان الموهوب على ثلثة اوجه احدها ان يشترط فيه
 الشفعة وهو الا عوض له وفي الثالث خلاف ذلك
 المحذور ولا تجب الشفعة في الهبة على ما لا يتقيد به

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين
 أجمعين

وهذا قولنا ما بيننا وبينكم كات الهبة على غير عوض
 لا يجب فيها الشفعة ولو وهب له مقداراً على غير شرط العوض
 فهو عوض له بعد ذلك فلا شفعة في الهبة ولا في عوض عنها
 لأن العوض المعلق بالهبة ليس بعوض من الموهوب وإنما
 هو لا سقاط الرجوع كذا في السراج الوهاج وفي الفتاوى العتبات
 ولو شرط في الهبة عوضاً لم يسمه كالدين ونحوه ففيه الشفعة
 وكذلك العرض الشفعة لو كان عقاراً افتقاراً أيضاً وصدق
 بما عوض عن قيم الشفع بينه على الأقل كذا في التاليفات
 وهو لا يجوز رتبة غير عوض كالدين في مال ابنه وكالمالك
 وانعبد أن جازاً دار هب بعوض لا يصح ولا يجب الشفعة
 عند أبي يوسف وعند محمد يصح ويجب الشفعة كذا في المحيط
 للسرخسي وإن وهب دار الرجل إن أبراه من دين له عليه
 ولم يسمه وقضى كان للشفيع فيها الشفعة وكذلك لو وهبها
 بشرط الأبرار ما يدعي في هذه الدار الأخرى وفيها فهو
 مثل ذلك في الاتقان بالشفعة كذا في شرح المبسوط
 وأما ملك الدار بدلاً عما هو عين مال والمال ليس بالقطعة
 من الجيفة لا شفعة للشفيع أصلاً وعلى قولهما في الشفعة
 في حصص المال من الدار هم صوره ولو تزوج امرأة على دار
 على أن رد الدار عليه الف درهم أو صاوح عن الف درهم على

وإذا جاز دار هب بعوض لا يصح ولا يجب الشفعة
 في الدار التي دار الهبة ولا في داره
 كذا في البدائع هو ولو وهب
 في المحيط للسرخسي

ولو على ان يرد صاحب المهر عليه ان يرد المهر وصالح المرأة
 على دار على ان يرد الزوج عليها الف درهم كذا في الذم
 واذا اوصب دارا من انسان بشرط ان يعرضه منها كذا وكذا
 فلا شفقة فيها للشفيع ما لم يتقابضا وبعد ما تقابضا فيها
 الشفقة كذا في المحيط البرهاني في اخذ الشفيع بمثل العرض
 ان كان العرض مثليا ان لم يكن فبقيته كذا في فناء
 قاضيان واذا ذهب لرجل دارا على ان يهبه الآخر الف درهم
 شرط فلا شفقة للشفيع فيه ما لم يتقابضا كذا في شرح
 وبعد التقابض يجب للشفيع فيه الشفقة كذا في المحرر
 واذا اوصب شقة باسم في دار غير محوذة ولا مقسوم على
 الميعوضه كذا وكذا منو باطل ولا شفقة للشفيع فيه
 والجواب في الصدقة والخيل والعمرى والعطية نظير الجواب
 في الهبة كذا في الذم فاما الوصية على هذا الشرط اذا
 قبل الموصى له ثبات الموصى منو مع لازم له وان لم يقض
 وهو على وجهين ان قل قد اوصيت بداري بغير الفلانة
 بالف درهم ومات الموصى فقال الموصى له قد ماتت فللشفيع
 الشفقة كذا في شرح المبسوط وابن القتيبة في البزاة نصية
 بشرط العرض وهذا اذا اوجب الوارث او الوصى البيع بعد موته
 وقتل الموصى له كذا في المحيط للشرح والاركان اوصيت بداري
 على عيني الف درهم فهد او ما لو ما بزر اهدته شرط الوصي لو ادنى الحكم كذا في المحرر
 واذا اوصى بداري بغير درهم ولا درهم على ان يهبه كذا في المحرر
 منه والجواب في الصدقة والخيل والعمرى نظير الجواب في الهبة كذا في المحرر

والشفقة
 بعد الموت
 كذا في المحرر

مع اسم المولى دى كان الحق "ديان الحق"

ولا شفقة فيما اذا صالح من در باطل و باطل و باطل
وان صالح عنها باقرار او صالح باطل
او سكوت او اذ الحار و الشفوة
واذا ادعى حقا و دارضا عليه
فلا شفقة فيها الشفوة لان في اعم ال
ملك هذه الارض عرضا عمه
بالصلح والصلح على الملك
في حق ملكه فيها الشفوة
الاقرار في قول مدعي المصالح
او اقراره في قول المدعي
مقدار الشفوة فان التوبة او كسرها
لا اقرار بهبوط وواضح على ان
لا اقرار بهبوط وواضح على ان
لا اقرار بهبوط وواضح على ان
لا اقرار بهبوط وواضح على ان
لا اقرار بهبوط وواضح على ان

ان يكون نصيب المدعى له خاتمة كان لم الشفعة في ذلك
وان كان الصالح عن انكار الشكر كما فلا شفعة وان كان
الصالح سقرا بن المدعى وانكر الشكر كان الاخذ ان حقه

٢٨٧
 كتاب في السراج الوهاج ودر المنهج
 من محمد بن أبي الفرات الطائفي
 دار اسرار و اسرار النسخ

فلما عني بساؤل الشريك المصالح البينة على ما ادعاه الله
واذا اقام البينة على ما ادعاه المدعى قبلت بينته واذا
ادعى حقا في دار ومصلحة المدعى عليه على سكنى دار اخرى
فلا شفيع للشفيع في الدار التي وقع الصلح عنها الا في الخط

[illegible]

أبرهاني ولا شفعة في البيع بشرط الخيار للبايع حتى يتم البيع
ولو كان الخيار للمشتري وجبت الشفعة واخذها البائع
سقط الخيار كذا في المحيط للمرخي وكذا إذا اشترى وشروط
الخيار لغيره وذلك الغير يضيع فاختار البائع فله الشفعة وكذا إذا

دو کمان او بیضا و دو دهن
او بیضا و خط و رضا علی در او
از در میان خط و رضا علی در او
او بیضا و خط و رضا علی در او
و از او در میان خط و رضا علی در او

بلغ وشط الحينار في هذه فاستغنى عن البيع والشراء في البيع والشراء
 ولا يشترط له كذا في البيع والشراء وإذا اشترى ما دام على ابن المشرق
 والله اعلم بالصواب وقد ذكرنا في هذا الكتاب ما كان على منعه من البيع والشراء
 فيما بالحيوة تلك الأيام فالتفتيح التفتيح في قولهم جميعا وان لا
 الدار مملوكة للمشتري عند أبي حنيفة كذا في النسخة وفي القافية

عبدالله بن عبدالمطلب
ابن عبدالمطلب
بن عبدالمطلب

ان خياد الروية وحياد العيب لا يمنع بثوث حق الوجود
المشترى من الخياد نفسه مثل اوسا الشبه فثبت ولا يشقة
من ابيينة فبان ابلل المشري خيار عقل معنى فثبت اجابا
حق انقلب البيع محجوا وجب التسعير انفسه لكذا المحط ابرر

[illegible]

ان يكون نصيب المدعى للخسارة كان لهم الشفعة في ذلك
وان كان الصالح عن اخار الشريك فلا شفعة وان كان
الصالح متفريق المدعى وانكروا الشريكان الاخذ ان حقه
فلما عني ببال الشريك المصالح البينة على ما ادعاه الله
واذا اقام البينة على ما ادعاه المدعى قبل بيئته واذا
ادعى حقاني دار وماله المدعى عليه على سكنى دار اخرى
فلا شفعة للشفيع في الدار التي وقع الصلح عنها الا انه لم يخط
البرهان ولا شفعة في البيع بشرط الخيار والبيع حتى يتم البيع
ولو كان الخيار للشري وجبت الشفعة واخذ
سقط الخيار كذا في المحيط للشرعي وكذا اذا اشترى وشوط
الخيار لغيره وذلك الغير يرفع فاختار البيع فله الشفعة وكذا اذا
باع وشوط الخيار لغيره فاختار البيع فله الخيار والبيع وحق
الشفعة له كذا في المحيط للشرعي واذا اشترى دار على ان المثل
يملكها بالخيار او ان يملكها بالبيع فله الشفعة في كل واحد
الدار مملوكة للشري عند أبي حنيفة كذا في الذخيرة وفي القواعد
ان خيار الردية وخيار العيب لا يمنع بثوث حق الشفعة
للمشري بشرط الخيار نفسه بشرط انما الشفعة فلا شفعة
عند أبي حنيفة فان كان المشري خياره قبل ثبوت البيع
حق الشفعة البيع محجوب للشفيع ان شفعه كذا في المحيط للبرهان
في قوله ان خيار الردية وخيار العيب لا يمنع بثوث حق الشفعة
للمشري بشرط الخيار نفسه بشرط انما الشفعة فلا شفعة
عند أبي حنيفة فان كان المشري خياره قبل ثبوت البيع
حق الشفعة البيع محجوب للشفيع ان شفعه كذا في المحيط للبرهان

ولو كان لا يرد له ما يعني المبيع والمشتري فلا شفعة للشفيع
 لا يرد له المبيع ولا الأصل في المبيع والمشتري كذلك في النهاية
 وفي الفتاوى العتابية ولو باعه بخيار ثلاثة أيام ثم زاده
 ثلثه أخرى وقد كان الشفيع طلب الشفعة وقت البيع ولم يرد
 إذا انقضت المدة الأولى وإذا ردّها أحد الجارين على
 الأصل أخذها الجار الآخر كذا في التاتارخانية
 وإن المشتري إذا عيّد له بينه وبين من بعينه وشرط
 فيه الخيار لأحد ما أن شرط الخيار لبائع الدار فلا شفعة
 للشفيع قبل تمام البيع سواء شرط الخيار في الدار وفي العبد
 وإن كان الخيار للمشتري الدار فإنه يجب للشفيع الشفعة
 قبل أن يبيز البيع سواء شرط له الخيار في الدار أو شرط
 له الخيار في العبد كذا في المحيط البرهاني ولو كان الخيار
 للمشتري فبيعت داره بها هذه الدار وكان له فيها الشفعة كما
 في المحيط للبرهان ولو كان الخيار لبائع الدار فبيعت الدار
 يجب الدار المبيعة فللبائع فيها حق الشفعة ولو شرط
 الخيار للشفيع فإن كان المبيع هو الذي شرط له ذلك
 فإنه لا يرد له المبيع ولا الشفعة وإن كان المشتري هو الذي شرط
 له ذلك فإنه لا يرد له المبيع ولا الشفعة كذا في التاتارخانية وكل من باع أو بيع
 له فلا شفعة وكل من اشتري أو اشتري له فلا شفعة

[illegible]

[illegible]

وحيث انك من محسنين
فبنيها بينا ولسر اذ اذ وقع
الجميع فاسلوا في الامور

في البيع والشراء
 من قبل المالك
 في البيع والشراء
 من قبل المالك
 في البيع والشراء
 من قبل المالك

قبل المالك بالمال
 الثاني على انك كذا في الهدية ولو اسلم دارا في ساية فغير
 خطه وسلم فللشفيع الشفعة كذا في الشفعة النية اسلم
 دارا في ساية فغيره فخرقا قبل قبض الدار بطل اسلم والشفعة
 للشفيع فان لم يخرقا حتى تناقضا اسلم فخرقا فللشفيع فيها
 الشفعة كذا في خزانة المفتين واذا اشترى دارا فاسدا وبني
 فيها او غرس فيها او انجزها فللشفيع ان ياخذها بالشفعة بقية
 الدار وهذا قول بعض الفقهاء كذا في الذخيرة ولهم المشرى بده كذا في السراة والاولى وهذا قول جمهور
 وقول المشرى بده وقول ابو يوسف ومحمد يرد الدار على البايع
 وهدم المشرى بده ولا شفعة فيها كذا في السراج او هاج
 في السراة ويري فان باع المشرى ما استواه شر او فاسدا
 بعاها من رجل لم يكن للبائع نقض البيع والشفيع بالجار
 ان شاء اخذ بالبيع الثاني بالثمن المذكور وفيه وان شاء نقض
 البيع الثاني واخذه بالبيع الاول بقيته كذا في المحيط البرهان

كذا في الذخيرة
 فان اخذت من المشرى مسجدا فغير
 هذا اخذت وتقبل سقطت
 بجان كذا في الافاق ص

في البيع والشراء
 من قبل المالك
 في البيع والشراء
 من قبل المالك
 في البيع والشراء
 من قبل المالك

واوصى له بدار ولو يعلم حتى بيعت دار بجنتها ثم قبل الوصية
 فلا شفعة له واوصات قبل ان يعلم بالوصية ثم بيعت الدار
 جنتها في الورثة شفعتها فلم ذلك كذا في المفقير ولو
 وصى بدار لرجل وبقية لآخر فبيعت دار بجنتها
 فشفعتها صاحب الرقبة كذا في المحيط للشرحى واذا بيع رجل

في البيع والشراء
 من قبل المالك
 في البيع والشراء
 من قبل المالك
 في البيع والشراء
 من قبل المالك

عقار و من علوه او مع علوه يذوت غله او به المجر اجبت
 الشفعة كذا في الحقا وخاينه سفل لرجل وفوقه علوه لغيره
 باع صاحب السفل سفل فله صاحب العلو الشفعة ولو باع صاحب
 العلو علوه فله صاحب السفل الشفعة فبعد ذلك ان كان طريق
 العلو في السفل كان حتى الشفعة بسبب الشركة في الطريق
 وان كان طريق العلو في السكة العظمية كان حتى الشفعة
 بسبب الجوار فان لم ياحد صاحب العلو السفل بالشفعة
 حتى اهدم العلو فعلى قول ابي يوسف يبطل شفعته
 وعلى قول محمد لا يبطل كذا في الدنيا وان كان به السفل
 لرجل وعلوه لآخر فبعت دار بينهما فالشفعة لهما كذا في
 ولو بيع السفل والعلو سهدم فعلى قول ابي يوسف
 لا شفعة لصاحب العلو وعلى قول محمد له الشفعة كذا
 في المحيط البرهاني رجلا ان اشترا دارا واحدا شفعها
 فلا شفعة للنفيع فيما صاد للاجنبي كذا في فتاوى
 قاضيان رجل آخر داره مدة معلومة ثم باعها قبل
 مضي المدة والمستاجر شفعها فالبيع موقوف في حق
 المستاجر لقيام الاجاره فان اجاز المستاجر البيع نفذ
 في حقه فكان له الشفعة لو جرد سببها وان لم يحد
 البيع لكن طلب الشفعة بطلت الرجاء كذا في المحيط
 للرخي

اما الشغل فله في كل سنة غنما واما العلو
 يردون السفل تحت هذه السموة او كان
 ان يكون غنما السخر ان لان من البناء على
 الر من مغلقة على كل التي يدرها من غنما
 على من الشفعة كذا في الفتاوى

وإذا اشترى العبد نفسه فلا يفتنه
 وإذا اشترى العبد نفسه فلا يفتنه
 وإذا اشترى العبد نفسه فلا يفتنه
 وإذا اشترى العبد نفسه فلا يفتنه

وفي جامع النور... ما إذا ضمن الدرك
 أو ضمن الثمن حيث لا شفعة له كذا في الثاني...
 وإذا باع من آخر على أن يتكفل فلا بد بالثمن...
 شتمها فتكفل بالثمن لا يثبت الشفعة كذا في الظهيرة
 إذا اشترى دلو العبد واستحق العبد لأحب المبيع
 الشفعة كذا في الذخيرة ولا شفعة في العوض ولا في
 المفض ولا شفعة في المنقول كذا في الجوهرة البيرة
 وفي الدرر إذا اشترى أرضاً فيها نخل أو شجر فيه
 ثمروا بشرط ثمرة في البيع ثم جاء الشفع والتم قائمة
 في النخل والشجر وله أن يأخذ ذلك أجمع استحساناً
 فإن جاء الشفع وقد جوزه البائع أو المشتري أو اجبى
 فلا شفعة في الثمرة ويأخذ الأرض والنخل بالحق
 من الثمن أو شاء ويسقط عنه حصّة الثمرة وليقسم الثمن
 على قيمة الأرض والنخل والثمن يوم العقد فما أصاب
 الثمرة سقط عن الشفع ويقل له خذ الأرض والنخل
 حصته أو شئت كذا في السراج الوهاج وإذا اشترى
 موضعين بسبب ونخل وأشجار ثم باع المشتري شجرها
 وبخلها لم يقطع ثم جاء الشفع وقد قطع بعضهما فله أن
 يأخذ الأرض والنخل ويقطع من الشجر حصّة من الثمن

فإن أخذها الشفع...
 ولا خلاف أن...
 أو يفتن في بيرة...

والنخل ص

وله يلزم ان ياخذ ما قطع من كذا الشئ البسيط
رجل اشترى من آخر ارضاً فيها نخيل بالثمن درهم ولم
المشتري حتى اثمر النخل ثم حضر الشفع فله ان ياخذ الكل
بالشفعة فان قال الشفع اخذ الارض بحصتها وترك
الثمر او قال المشتري اعطيك الارض والنخل بحصتهما
ولا اعطيك الثمر لالتمس الى قوله كذا في المحيط البرهان
ولو ان الشفع حين حضر ولم يقض القاضى له بالشفعة
حتى جبر البائع الثمر اخذ الشفع الارض والنخل وترك
الثمر ثم ياخذ الارض والنخل بحصتهما من الثمن وسقط
حصته الثمر هذا اذا جبر البائع الثمر اما اذا ملك الثمر من
غير وضع احد فالشفيع ياخذ الارض والنخل بجميع الثمن
هذا اذا اثمر النخل قبل قبض المشتري كذا في الذخيرة فان
كان المشتري جبر البائع او الكفري او المدة حضر الشفع ياخذ
الشفيع الارض بجميع الثمن وترك كذا في المحيط للشيخ
ولو كان المشتري قبض الارض والنخل ولا ثمر فيه ثم اثمر
في يده ثم جاء الشفع والثمر متعلق بالنخل فله ان ياخذ
الارض والنخل والثمر بالثمن الذي وقع عليه البيع لا يرد
عليه شئ فان كان المشتري لما حدثت الثمرة في يده
وجزها ثم جاء الشفع وبى قائة او قد استملكها المشتري بيع

والنخل ص

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

رب الارض من الزرع ثم ان الشفع فلا شفعة في الارض
 وفي حق الزرع لكن لا ياخذ حتى يدرك الزرع كذا في
 خزائن المشتين اذا اشترى البناء ليقلقه فلا شفعة للشفع
 فيه وان اشترى باصله فليس فيه شفعة وعلى هذا
 اذا اشترى الزرع مع الارض فليس فيه ان ياخذ الزرع
 بالشفعة ولو اشترى الزرع يحضه لم يكن فيه شفعة كذا
 في الذخيرة ولو اشترى بيتا ورعى ما فيه ولفرها
 وساعها فليس فيه شفعة في البيت وفي جميع ما كان من
 الآت الرعي المركبة بيت الرعي لانها تابعة لبيت الرعي
 وعلى هذا اذا اشترى الحمام فليس فيه ان ياخذ بالشفعة
 الحمام مع الاثاث المكية من القدر وغيرها ولا ياخذ ما كان
 من الاثاث البيت في المسئلة الاولى ومن الحمام في المسئلة
 الثانية الا الحجر الاعلى من الرعي فانه ياخذ بالشفعة
 استحسانا وان لم يكن مركبا كذا في الظهيرية واذا اشترى
 اجرة فيها قصب وسك يوحنا يبيد صيد اخذ الاسمة
 والقصب بالشفعة ولم ياخذ السمك واذا اشترى عينا
 او فورا او بيرا باصلها فليس فيه شفعة كذا في شرح
 المبسوط وفي التقديد وللشفيع ان ياخذ ما دخل في البناء
 والكتبة وكل شيء اما الظلة ان كان مقفيا في الدار عند

واذا اشترى ارضه فليس فيه شفعة في البيت
 وكان فيها زرع فليس فيه شفعة في الزرع
 بالكتبة ان ياخذ في يده

واذا اشترى نخلا لقطعها ثم اشترى يجر ذلك النخل
 ترك النخل فيه لقطعها ثم اشترى يجر ذلك النخل
 لو اشترى النخل لقطعها ثم اشترى يجر ذلك النخل
 ليكره لشفعة الشفعة الا في الارض خاصة كذا في شرح

واذا اشترى ارضه فليس فيه شفعة في البيت
 وكان فيها زرع فليس فيه شفعة في الزرع
 بالكتبة ان ياخذ في يده

يظهر عند أبي حنيفة على استنبط ان قال بكل حق هو لها
 بدخل والا فلا والتمسوا الشجر والزرع لا بدخول الا بالشرط
 والعتاس ان يدخل في التمر موه غير الذكر كذا في التنازع
 واذا اشترى عين فتر او تقط او موضع لم يحل اخذ جميع ذلك
 بالشفعة كذا في المحيط البرهاني اشترى كوما وله شفيع غائب
 واشترى الانجاء فاكلها المشتري ثم حضر الشفيع الغائب واخذ
 الكرم بالشفعة فان كانت الانجاء وقت قبض المشتري
 ذات ورد ولم سيد والطلع من البوابة لا يسقط بقدر ذلك
 ويعتبر فيه يوم قبض المشتري للكرم كذا في الذخيرة وكذلك
 ان كان المشتري يملكها زرع لا قيمة له فادرك الزرع
 وحصد المشتري ثم جاء الشفيع واخذ الارض لا يسقط شيء
 من ذلك الثمن كذا في المحيط للرخي وفي الايضاح والمغني
 فلو باع المضارب دارا من المضاربة ورث المال شفيعها فلا
 له سواء كان في الدار ربح او لم يكن وهذا بخلاف ما اذا
 اشترى المضارب دارا ورث المال شفيعها بدار له او
 منه ان راخذ الشفعة كذا في النهاية ولو باع المضارب
 دارا من المضاربة كان لو رث المال ان ياخذها
 بالشفعة بدار من المضاربة فان كان فيها ربح فله اربع
 ياخذها بنفسه بالشفعة وان لم يكن فيها ربح فلا ياخذ

في التنازع ان كان تميز الظاهر
 في المشتري بقطعة

١٠٩٥
 ١٠٩٦
 ١٠٩٧
 ١٠٩٨
 ١٠٩٩
 ١١٠٠
 ١١٠١
 ١١٠٢
 ١١٠٣
 ١١٠٤
 ١١٠٥
 ١١٠٦
 ١١٠٧
 ١١٠٨
 ١١٠٩
 ١١١٠
 ١١١١
 ١١١٢
 ١١١٣
 ١١١٤
 ١١١٥
 ١١١٦
 ١١١٧
 ١١١٨
 ١١١٩
 ١١٢٠

١١٢١
 ١١٢٢
 ١١٢٣
 ١١٢٤
 ١١٢٥
 ١١٢٦
 ١١٢٧
 ١١٢٨
 ١١٢٩
 ١١٣٠
 ١١٣١
 ١١٣٢
 ١١٣٣
 ١١٣٤
 ١١٣٥
 ١١٣٦
 ١١٣٧
 ١١٣٨
 ١١٣٩
 ١١٤٠
 ١١٤١
 ١١٤٢
 ١١٤٣
 ١١٤٤
 ١١٤٥
 ١١٤٦
 ١١٤٧
 ١١٤٨
 ١١٤٩
 ١١٥٠

١١٥١
 ١١٥٢
 ١١٥٣
 ١١٥٤
 ١١٥٥
 ١١٥٦
 ١١٥٧
 ١١٥٨
 ١١٥٩
 ١١٦٠
 ١١٦١
 ١١٦٢
 ١١٦٣
 ١١٦٤
 ١١٦٥
 ١١٦٦
 ١١٦٧
 ١١٦٨
 ١١٦٩
 ١١٧٠
 ١١٧١
 ١١٧٢
 ١١٧٣
 ١١٧٤
 ١١٧٥
 ١١٧٦
 ١١٧٧
 ١١٧٨
 ١١٧٩
 ١١٨٠
 ١١٨١
 ١١٨٢
 ١١٨٣
 ١١٨٤
 ١١٨٥
 ١١٨٦
 ١١٨٧
 ١١٨٨
 ١١٨٩
 ١١٩٠
 ١١٩١
 ١١٩٢
 ١١٩٣
 ١١٩٤
 ١١٩٥
 ١١٩٦
 ١١٩٧
 ١١٩٨
 ١١٩٩
 ١٢٠٠

١٢٠١
 ١٢٠٢
 ١٢٠٣
 ١٢٠٤
 ١٢٠٥
 ١٢٠٦
 ١٢٠٧
 ١٢٠٨
 ١٢٠٩
 ١٢١٠
 ١٢١١
 ١٢١٢
 ١٢١٣
 ١٢١٤
 ١٢١٥
 ١٢١٦
 ١٢١٧
 ١٢١٨
 ١٢١٩
 ١٢٢٠
 ١٢٢١
 ١٢٢٢
 ١٢٢٣
 ١٢٢٤
 ١٢٢٥
 ١٢٢٦
 ١٢٢٧
 ١٢٢٨
 ١٢٢٩
 ١٢٣٠
 ١٢٣١
 ١٢٣٢
 ١٢٣٣
 ١٢٣٤
 ١٢٣٥
 ١٢٣٦
 ١٢٣٧
 ١٢٣٨
 ١٢٣٩
 ١٢٤٠
 ١٢٤١
 ١٢٤٢
 ١٢٤٣
 ١٢٤٤
 ١٢٤٥
 ١٢٤٦
 ١٢٤٧
 ١٢٤٨
 ١٢٤٩
 ١٢٥٠

١٢٥١
 ١٢٥٢
 ١٢٥٣
 ١٢٥٤
 ١٢٥٥
 ١٢٥٦
 ١٢٥٧
 ١٢٥٨
 ١٢٥٩
 ١٢٦٠
 ١٢٦١
 ١٢٦٢
 ١٢٦٣
 ١٢٦٤
 ١٢٦٥
 ١٢٦٦
 ١٢٦٧
 ١٢٦٨
 ١٢٦٩
 ١٢٧٠
 ١٢٧١
 ١٢٧٢
 ١٢٧٣
 ١٢٧٤
 ١٢٧٥
 ١٢٧٦
 ١٢٧٧
 ١٢٧٨
 ١٢٧٩
 ١٢٨٠
 ١٢٨١
 ١٢٨٢
 ١٢٨٣
 ١٢٨٤
 ١٢٨٥
 ١٢٨٦
 ١٢٨٧
 ١٢٨٨
 ١٢٨٩
 ١٢٩٠
 ١٢٩١
 ١٢٩٢
 ١٢٩٣
 ١٢٩٤
 ١٢٩٥
 ١٢٩٦
 ١٢٩٧
 ١٢٩٨
 ١٢٩٩
 ١٣٠٠

۴۴۴

الشفعة وهو الشريك الذي له قاسم فان سلم شفعة اوله
يطلب عند سماعه بالبيع فان الشفعة لارباب المساكن
او لو لم يطلبوا عند السماع بالبيع فان الشفعة لاهل الزقاق
كلهم وليستوى في ذلك الملاصق وغير الملاصق ولو سلموا
جميعا لو لم يطلبوا عند السماع بالبيع فالشفعة حينئذ للجار الملاصق
كذات السراج الوهاج قال محمد في الاصل والجار الذي
له الشفعة عندنا الجار الملاصق الذي داره لزيد الدار
التي وقع فيها النهر كذات الذخيرة وفي التمر يد ولا يعتبر
الابواب وقتها كذات التاياتار خاينه وهذه المسئلة في
الحاصل على وجهين اما ان يكون الدار التي وقع فيها النهر
في سكة نافذة وفي هذا الوجه الشفعة للجار الملاصق واما
ان يكون في سكة غير نافذة وفي هذا الوجه جميع اهل السكة
شفعة الملاصق والمقابل في ذلك سواء كذات خزانة الفين
وان كان فناء منفردا عن الطريق الاعظم زائعا عن الطريق
او زقاق او دربد غير نافذة فيه دو ربيع دار منها فاصحا
ان دو وشفعة جميعا ان سلم هو لاد الشفعة فالجار الملاصق
احسن منهم بالشفعة وقد قال بعض اصحابنا فناء الدار
ملوكة لصاحب الدار والاصح انه حقه وليس بمملوك له
كذات خرج البسط قال الشيخ الامام الزاهد عند الاحتساب

[illegible]

هذا ان كان الفناء متبعا فانما اذا كان مدورا فالتسعة
للمجار الذي ~~كان~~ ^{في} صورة الفناء المدور والربع
بيع قال المراد من غير اخذ سكة داس
ضيق واخرها واسع منها دور بيعت دار فيها واسككها فاذ
كذلك الخيط البرهاني وليس للشريك في الطريق والشرب والمجان
تتضمن الخيط يعني به الشريك في نفس البيع فان سلم
فالتسعة للشريك في الطريق فان سلم اخذها المجار وهذا
ايضا اذا طلب يوم البيع والاصل في هذا الترتيب في ايجله
السلام الشريك اثنى من الخلية والخيط اثنى من النبيع
فالشريك في نفس البيع والخيط في صفق البيع والتسعة
هو المجار كذلك الساج والماح وحقن الى يوسف اربع وعبد
الشريك في الرقية لا الفضة لغيره وسلم او استوفى والشريك
في البيع قد يكون في بعض منها في غير من المداد
او حذر معين منها وهو مقدم على المجار في الاول وكذا
على المجار في بقية الدار كذلك الخاوية اصح الروايتين عن
ابي يوسف ثم لا بد ان يكون الطريق او الشرب خاصا
يستحق التسعة بالشركة فيه وفي الفتاوى العتابية ولو كانا
شريكين في الطريق ولا أحد بما جوار استويا ولو صالح
الشريك في الطريق على اخذ النصف اخذ المجار النصف

الاخر كذات التناظر خاصة ولو كان احد مملوطينا من وجه
 كان مقدما على الجار حتى ان الجار المقابل الذي هو شريك
 في الطريق احق من الملاذون الذي لا شركة له في الطريقين
 ولو كان كل واحد منهما ملاذقا ولا واحد منهما شركة في الطريقين
 فهو احق من الاخر كذات الجامع الصغير وقد قيل الشفعة
 ثبتت على اربعة مرات ^{بما يملك} ذلك في مسألتين احدهما
 في بيت في دار في سكة غير نافذة والبيت الاثني والدار
 اقوم ببيع احدهما يكتسب نصيبه من البيت فالشفعة
 او لا تثبت للشريك في البيت فان سلم فلشريك في الدار
 فان سلم فلشريك في الطريق ^{فان سلم} فلجار الذي هو ملاذق
 بالبيت خلف البيت كذات خزانة الخطين ذكر المسألة في
 ادب القاضي للنصاف فان كان لهذا الدار التي هذا المملوك
 الذي هو بيع فيه حيران ملاذقون فالذي هو ملاذقون
 هذا البيت البيع والذي هو ملاذقون لا نصيب الدار لا
 لهذا البيت البيع في الشفعة على السواء كذات ~~المسألة~~
 والمسألة الثانية ان ارادت احدى شركتي في سكة غير
 نافذة ببيع احدهما يكتسب نصيبه من الدارين انسان
 فالشفعة ~~تثبت~~ او لا للشريك في الدار ~~وهو الشريك في الدارين~~
~~فان سلم~~ فلشريك في الحايطة المشتركة الذي ^{يملك} الدارين

فله من السكة المملوكة في ذلك
 فان سلموا على الجار المملوك
 الذي على ظهر هذا المنزل
 وداره في سكة اخرى في شفعة

المحيط البركاني

كنية الظهيرية فان سلم فلا من اسكة الكل في ذلك على
 السواء انه سلم فليجاد الذي يكون ظهر هذه الدار الى اداره
 وباب تلك الدار في سكة اخرى كذات النهرية في ادب
 القاضي للخصم تراجاد الذي هو من خد عن الشريك في
 الطريق ان لا يكون شريكا في الارض التي هو تحت الحائط
 الذي هو مشترك بينهما اما اذا كان شريكا فيه لا يكون خذ
 بل يكون مقدما وصورة ذلك ان يكون ارض بين اثنين
 غير مقسوم بنيا في وسطها حائطا تراه الباقى فيكون الحائط
 وساحت الحائط من الارض مشتركة بينهما فكان هذا الجدار شريكا في
 بعض المبيع كذات النخيرة اما ان اقتسم الارض وخطا خطا في
 وسطها تراه على كل منها شيئا حتى بنيا حائط او كل منها جار
 لصاحبه في الارض والشركة بينهما في البناء فانه لا واجب
 الشفعة كذات وجزا الكردري وكذا على الجار في بقية الدار
 اي الشريك في الجدار مع عارضه مقدم على الجار في بقية الدار
 في اصح الروايتين عن ابي بن عثمان ان في الرواية الاخرى
 منق والجار سوا او ذكر في النخيرة والمعنى وذكر القدر
 ان الشريك المسمى تحت الحائط يستحق الشفعة في كل المبيع
 بحكم الشركة عند محمد واحمد الروايتين عن ابي يوسف فيكون
 مقدما على الجار في كل المبيع وفي لحدى الروايتين عن ابي
 في الارض التي

يستحق الشفعة في الحائط بحكم الشفعة ولو سيجن الشفعة في بنية
الدار بحكم الجواز فيكون ذلك مع جارا آخر بينهما كذا في النهاية
ومع الاختلاف في ظاهره فمسألة الشفعة وفي كل موضع سلم الشريك
الشفعة إذا كان الجار قد طلب الشفعة حين سمع البيع أما إذا
لم يطلب الشفعة حين سلم الشريك الشفعة فلا شفعة له
كذا في الفوائد شامية دار كسيرة فيما عا صير باع صاحب الدار
منها مقصورة أو قطعة معلومة فقصرها الشفعة لجار الدار
أنكرته كان جاراً أي نواحيها فإن سلم الشفعين الشفعة ثم
باع المشتري ما اشترى به يكون الشفعة لأجل ذلك القدر
البيع كذا في الذخيرة ولذلك لو اشترى رجل بيتاً من دار والدار
كلها لوحد فالشفعة لجار الدار وإن لم يكن جار ذلك البيت
المشتري فلو أن الشفعين سلم الشفعة ثم باع المشتري البيت
ذلك البيت فلا شفعة للشفعين الذي سلم الشفعة أن لم يكن
جار ذلك البيت كذا في خزائن المفتين صاحب العلم مع
صاحب السفل إذا لم يكن طريق العلوي السفل بمثل
جارين صاحب الطريق أولى بالشفعة من صاحب مثل
الماء إذا لم يكن موضع سيل الماء ملكاً له وصورة هذا إذا
بيع داره ليجعل فيها طريقاً ولا خلاف فيها سيل ماء فصاحب
الطريق أولى بالشفعة من صاحب سيل الماء كذا في المحيط
برهاني

ان الشفعة في الحائط او في بنية الدار
منه جازاً في الدار
فانما هي الجار في الشفعة

كذا في آراء آراء
الحق بعلوم من أي الدار
إذا لم يكن منهم شركة في الطريق
كذا في وجيز الكدرى
وفي القدوري أنها شركان
فيها كذا في الدار

دار بين ثلثة شيوخ فيها بئر وطريق بين اثنين منهم خاصة فنج
 من له شركة في الدار والبئر والطريق نصيبه من الدار
 فالشفعة لمن له شركة في الكل لا من له شركة في الدار
 خاصة كذا في المحط للسرخسي قال الشيخ الامام الاجل شمس
 الائمة السرخسي لا شك ان الذي له شركة في البئر والطريق
 احق بالشفعة في البئر والطريق والكل في حكم شئ واحد فاذا
 صاد احدهما احق بالبعض كان احق بالجميع ويعبر عن هذه
 المسئلة كثيرا من المسائل وعلى قياس هذه الشركة في ارض
 الحائط الذي تقدم ذكره يجب ان يكون في هذه المسئلة دوا
 عن ابي يوسف كذا في الذخيرة وصاحب السفل ^{العلو} من
 الجار للملاصق له اذ لا يكون بينهم شركة في الطريق كذا في وجيز
 الكرمي ~~ولو ان رجلا اشترى دارا وهو له فيها رجل واحد شفع~~
~~سأله قضي له القاضي بضمها وان جاز شفع لول منه قضي للجميع~~
~~الدار وان جاز شفع دونه فلا شفعة له كذا في السراج الوهيج~~
 وسئل المجتهد عمر بن باع عمارة داره في ارض مسجلة هل شيت
 للجار حق الشفعة فقال لا كذا في التتار خاينه واد منها ثلث
 بيوت بيت في اول الدار ثم البيت الثاني ثم البيت الثالث
 بحسب اتفاق كل بيت لرجل واحد باع واحد منهم بعه ان كان
 طريق البيت في الدار كانت الشفعة للباقيين بحكم الشركة في الطريق

بغير البيت صم

قاله بك في البيت اولى باب البيت وهو مع الجوار سواء في بقية
 الدار كذا في المحيط البرهاني في كتاب هشام سالد محمد بن حبان
 بين دارين على حطب لهما في هذه الدار ولصاحب الدار
 الاخرى فبيعت احدي الدارين في ارض صاحب الدار ~~المحيط~~ المحيط
 يدعى الشفعة وجاء الجار يدعيها ولا يعلم ان المحيط بينهما الا
 بالحطب الذي عليه لهما قال محمد اسدل المدعي للشفعة
 البينة ان المحيط بينهما فان اقام بينة فواجب من الجار
 وان لم يقيم بينة لم اجسد شريكاً كذا في البناية في احمد لو اقر
 البائع قبل البيع ان المحيط بينهما ~~احد~~ احد الشفعة بمنزلة دار
 في يد رجل اقراها الاخر فبيعت اوج جنبها دار وطلب المقلد
 بالشفعة فلا شفعة له حتى يقيم البينة ان الدار داه كذا في التاقد ^{خاصة}
 وروى عن ابي يوسف فيمن اشترى حائطاً بارضه ثم اشترى
 ما بقى من الدار فطلب جوار المحيط الشفعة فله الشفعة في المحيط
 ولا شفعة له في بقية الدار كذا في المحيط للرجل رجل سابع
 ارضين ولو رجل ارض واحدة في هذه الارضين الشفعة ~~ان يملك~~
 الارض التي تلازم ارضه دون الاخرى وطلب الشفعة كذا في
 الكور في اذكار ان الشفعة الاخرى يطلب شفعة ما كان لزيد
 وهو يطلب فقال الطالب اما ان تأخذ الكل وتدع ارضي
 للشري بشفعة في الصفة فياخذ من الشري كذا في التاقد ^{شعة}

دوزخ الحرام في ارضي الحق في الجوار
 حاضر وهدى الصنف في حصر الطلاق
 كذا في البرهان في

٢١
 ضرب غير ذلك فيه در انوم باع رجل من ارباب ذلك
 الدوديت ثار دعا في السكة العظمى ولم يبع طريقه
 في الدار على ان يفتح مشرو البيت بابا الى الطريق
 الاعظم فلا صاحب الدرب الشفعة لشركتهم في الطريق
 وقت البيع كثر في النخبة فان سلموها ثم باع المشتري
 بعد البيت ذلك فلا شفعة لهم وانما الشفعة للمجار الملا
 كثر في الخطا حصى وكذلك لو باع قطعة من الدار بعير
 طريق لها فلهم الشفعة فان سلموها ثم باع المشتري
 فلا شفعة فيها الا لم يجرها وها كثر في شرح المبسوط
 ضرب غير نافذ في ائتمار مسجد ~~ظهر او طهره~~ الى
 الطريق الاعظم هذا ضرب نافذ لو بيع داد لا شفعة
 الا ليجار وهذا اذا كان المسجد حطة وانما اذا احدث
 اصل الدرب وجبت لهم الشفعة وان كان ظهرا وجوز
 الى دور الناس فلا اصل الدرب الشفعة كذا في المصنف
 ولو كان حول المسجد دور يحول بينه وبين الطريق
 الاعظم كان لاهل الدرب الشفعة بالشركة لان
 هذا الدرب لا يكون نافذا ولو لم يكن المسجد المحطة
 في الاقصى لكنه كان في اول السكة فان كان من اول
 السكة لم يوضع المسجد نافذ لا يثبت فيه الشفعة الا ليجار

لاهل الدرب لا يفرام شركتهم في الطريق
 وقت البيع الثاني فكل الشفعة
 للمي والملازق وهو صاحب
 الدار كذا في النخبة
 حطة واما المسجد في الدرب فظهر
 المسجد او شبه الاخر
 واما المسجد فخطه الذي خطه
 الامام حين قسم بين الغائبين
 وهذا لان المسجد اذا كان حطة
 وطهره الى الطريق الاعظم ويحول
 المسجد يحول منه ومن الجاني
 الاعظم فهذا الدرب غير نافذ

وما ورد ذلك يكون غير نافذ في تلك السكة
 حكم الشفعة كذلك في الخط البهائي ولو لم يكن المسجد خطه
 بان يشتري اهل الدرب من رجل من اهله دارا في
 اقصى الدرب فظهرها الى الطريق الاعظم وجعلوها سجدا
 وجعلوا في الدرب بابا ولم يجعلوا له الى الطريق الا
 بابا او جعلوا ثرباع رجل من اهل الدرب داره فلا زال
 الدرب الشفعة كذلك في الذخيرة رجل ليخان فيه مسجد
 مزره صاحب الخان واذن للناس بالتأذي وصلوة
 الجماعة فيه ففعلوا حتى صار سجدا ثرباع صاحب الخان
 كل حجرة في الخان من رجل حتى - اوتوا وباتت شيعت منها
 محروقة لعمدة الشفعة جميعهم كذلك فتاوي قاضي خان
 في اقصى الدرب وهذه الدار نافذة الى طريق
 العامة فان كان هذا طريقا للعامة وليس لاهل الدرب
 ان يخصصهم فلا شفعة لهم وان كان الطريق لصاحب الدار
 او لاهل الدرب بان احدثوه ولم يمنع العامة فلهم
 الاخذ بالشفعة كذلك في الظهيرية لال الصد والشهد
 فعل هذا سكتنا وسائر السكك لو كانت في خطه نافذة
 فلا شفعة لهم ولو اصد ثوانفو ذها فله شفعة كذلك
 في اللم واما الزمقات التي ظهرها وادى لا يخر من

كل واحد كان موضع المشي دارا بها طريق الى الدرب
 يخرج من بابها فمنا الى الطريق الاعظم فان كان
 طريقا للناس ليس لاهل الدرب ان يخصصوا فله لاهل
 الدرب الدار وادى كان طريقا لاهل الدرب خاصة
 فاهل الدرب شفعة في الطريق كذا في الترمذ

كل واحد من غير فخر في انصاف دار وادى من الدار الى الدرب او في الدار
 في الدار من غير فخر في انصاف دار وادى من الدار الى الدرب او في الدار
 ان يخصص هذه سكة نافذة لروح فرد لا يملك السكك بالجار وادى كان طريقا للناس
 لاهل الدرب لو كان خاصة بان احدثوه ولم يمنع العامة فله لاهل الدرب
 فله لاهل الدرب من غير فخر في انصاف دار وادى من الدار الى الدرب او في الدار

٢٣٨
وجهين ان كانه يؤمنع الواردى مملوكا فى الاصل ولحدوثا
الواردى فهذا والمجد الذى احدثوا فى اقصى السكة
سواء وان كان فى الاصل واديا كذلك من مسجد الخطه
سواء هكذا حكى عن الشيخ الامام الزاهد عبد الواحد الشيبانى
وكان رحمه الله يقول الرقيقات التى على ظهرها وارى ينجوا
اذ ابيع فى رقيقه منها دارنا هل الرقيقه كلام شفعا ولا يحمل
ذلك كالمطهرين الناقد مكانه عرفت انه مملوك كذا فى المحيط
البرهاني وكان الشيخ الامام الاجل شمس الائمة السرخسى
يعمل حكم هذه الرقيقات حكم السكك الدافد قتل ويعوز
ان يوتاس السكك التى فى اقطابها الواردى ينجار على ما تقدم
وينبى امر الشفعة على التقادى الحادوث وعلى التناز الخطه كذا
في الذخيرة سكة غير نافذة اذ ابيعت دارينها فالشفقة
كجميع اهل السكة ولا فرق بين المدورة والمعوجة والمستقيمة
كذا في الملتقط سكة غير نافذة فيها عطف مدور يريد
بالعطف الذى يقال بالغازسية خم كرد وصورة العطف
المدور هذا  وفى العطف مادل فباع رجل
منزلا في اعلى السكة او اسفلها ارفى العطف فالشفقة
كجميع السكك كذا في المحيط البرهاني وان كان العطف مربعا
بان يكون سكة مدورة في كل جانب منها ذقيقة وفي السكة

دور في الزمقين دود و صودنه هذا

دور في الزمقين دود و صودنه هذا **باب** بيع
 في العطف متر لا فالشفقة لأصحاب العطف دون أصحاب السكة
 كذا في الذخيرة و لو كانت سكة في سكة كلها غيرنا فذا إذا
 دار في العطف فلا اهل السكتين الشفقة ولو بيعت دار في العطف
 فاهل العطف اولي كذا في الجواهر الا خلاط و اصل ان
 بالعطف المدد ولا يصير السكة في حكم السكتين الا يرى ان يبا
 الدور في هذا العطف لا يتغير كما في سكة دهقان اما في العطف
 المربع **بقي** في حكم سكة اخرى الا يرى ان يبا في الدور
 هذا العطف يتغير فيصير منزلة سكة في سكة كذا في التناوذا
 ولو نزع من هذا النهر فدا آخره ان حنون او بباين
 و كروم فيبيع ارض او بستان شرب من هذا النهر النازع قال
 هذا النهر احق بالشفقة من اهل النهر الكثير كذا في البايع
 ولو بيع ارض على النهر الاول كانت الشفقة لأصحاب النهرين
 جميعا كذا في تاون قاضيها و يمكن اذا كان فيها بايع و كذا
 في غير ذلك فيها شرب قوم فيبيع ارض من الزريعة
 فالشفقة الزريعة ولو بيعت من غير الزريعة او اعلى النهر
 فالشفقة بين الكل كذا في قبية المنيه سكة يذهب طولا في حكا
 اسفل سكة اخرى **بقي** بينهما حاجز دري و اراحت لاهل السكة
 الاولى في **بقي** في بيعت دار من السكة العتيقة **بقي** في اهل

واحد النهر النازع الزريعة و اهل
 ولو سطر على النهر الكبير كان احد

الشفقة

٢١٩
 في السقف الشفة كذلك التثنية في المشتق ابن سبابة
 عنه الى يوسف عن ابي حنيفة في ضرب فيه ذابغة مستديرة لجميع
 الدرب سجت دار في هذه الزاوية التي عليها الدرب فهم شركاء
 في الشفة واذا كان درب سطيح فيه ذابغة طبت على او
 لك ولها ثمن السكة فاهل تلك الزاوية شركاء في دورهم
 ولا يشركهم اهل الدرب في الشفة وقال ابو يوسف ذلك
 كله ساء وهم شركاء في ذابغة دور اهل الدرب كما في الذ
 في نوار هشام قال ابو يوسف المدورة والمربعة والمستطيلة
 سواء واذا بيع دار في ذابغة فاهم ولا اهل السكة فيها الشفة
 الا اشترأهم في طريق السكة كذلك لخط البرهاني وكذلك
 تقوم غيب منها ساقية لعدم بيع رجل من اهل الساقية
 ارضا ثلث من الساقية كانت الشفة لاهل الساقية
 سجت ارض على النهر الاول كانت الشفة لاهل النهر الثاني
 جميعا كذلك في قاضيتان هشام عن محمد رجل اشترى
 بيتا من دار الى جنب داره وفتح بابه الى داره ثم باع هذا
 البيت وحده في ارجاء هذا الرجل وطيب هذا البيت يا
 قال ان كان سد باب البيت من ذلك الدار وفتح في هذه
 الدار حتى عد البيت من هذه الدار فله الشفعة فيه كما في التار
 لدار بابا في ذابقتين بيعت فلو كانت في الاصل دارين

٩٥٨
 ٩٥٩
 ٩٦٠
 ٩٦١
 ٩٦٢
 ٩٦٣
 ٩٦٤
 ٩٦٥
 ٩٦٦
 ٩٦٧
 ٩٦٨
 ٩٦٩
 ٩٧٠
 ٩٧١
 ٩٧٢
 ٩٧٣
 ٩٧٤
 ٩٧٥
 ٩٧٦
 ٩٧٧
 ٩٧٨
 ٩٧٩
 ٩٨٠
 ٩٨١
 ٩٨٢
 ٩٨٣
 ٩٨٤
 ٩٨٥
 ٩٨٦
 ٩٨٧
 ٩٨٨
 ٩٨٩
 ٩٩٠
 ٩٩١
 ٩٩٢
 ٩٩٣
 ٩٩٤
 ٩٩٥
 ٩٩٦
 ٩٩٧
 ٩٩٨
 ٩٩٩

ما بكل واحد في زقاق فاستراهما احد فرفع الحاد
 فصادقا دار واحدة فلا اهل كل زقاق اخذ جانب عليه
 كذا في اللام وفي الشقة للحم بن زياد سكة غير نافذة فيها
 عطفة منفردة فغذت هذه العطفة من جانب آخر الى هذه
 السكة التي فيها العطفة بيعت دار في هذه العطفة ولا شفقة
 فيها الا لمن داده لزيق الدار المبيعة ولو لم ينفذ هذه العطفة
 الى السكة كانت الشقة لجميع اهل هذه العطفة فان سلموا
 ليس لاهل السكة الشفقة فيها كذا في المحيط المسمى دار الحما
 في الاصل دار واحدة ولها بابان فالشفقة لاهل الرقا من
 في جميع الدار بالسوية كذا في المحيط المسمى دار الحما
 في اسفلها زقاق אחד الى جميع الجانب الآخر فرع المحيط
 بينهما حتى صاد الكل سكة واحدة كان لاهل كل زقاق
 شفقة في الزقاق الذي لهم خاصة ولا شفقة لهم في الجا
 الآخر كذا في المحيط للبحر حتى وكذا سكة غير نافذة فرع الى بط
 من اسفلها حتى صادت نافذة وهم فيها شركاء كذا في الحادية
 وفي آخر شفقة الاصل دار فيها حجر وحجرة منها بين رحلين
 ينبع احدهما لضييفه من الحجرة فهذا على وجهين ان كان
 الحجرة مقسومة بينهما فالشفقة للشركاء في طريق الدار لا للشركاء
 في الحجرة فان سلم شركاء الطريق في الدار الشفقة كانت الشفقة

من كان في دار واحدة

الشفقة لاهل الرقا من في جميع الدار بالسوية

المحيط المسمى دار الحما

للملاد في الدار كذا في الخط البرهاني واذا اشترى قوم
 ارضا فاقسموها دورا وتكون امتهام سكة بمسكني ام وح
 سكة مدودة غير نافذة فيست دار من اقضاها فهم
 جميعا ثم كما في شفقتها ~~كذلك~~ ومن كان دارة اسفل من الدار
 البينة او اعلى في الشفقة هنا سوا وكذلك ان كانوا ورثوا
 الدور عن اباؤهم كذلك ولا يعرفون كيف كان اصلها هذا
 والاول سوا كذا في شرح المبسوط قال محمد بن ابي الاصل
 والشرطي في الفناء احق من الماد قال شمس الامة السرخسي
 فان كان مراده فناء مملوك كانه ملكا خاصا هذا ظاهر وان
 كان المراد فناء غير مملوك فوجه انهم اخضع بالاشغاع بذلك
 الفناء ولهم ان يبيعوا غيرهم من الاشغاع وهو بمنزلة
 الطريق الخاص بينهم في استحقاق الشفقة كذا في الدخيرة
 انفسى بينا علوه لاجل وطريق البيت في دار اخرى في الشفقة
 لمن في دارة الطريق كذا في الخط للسرخسي وهذا اذا كان مفتوح
 العلو خارج الدار اما اذا كان مفتوحا الى الدار فصاحب العلو
 وغيره في الشفقة من سبب الفكرة في الطريق كذا في الخط البرهاني
 سفلى بين دجلين ولا حد ماعلو بينه وبين آخر بناء الذي
 له فميد في اهلوه والسفلى نفسيه من دجل فليس يركب في السفلى
 الشفقة في السفلى ولا شفقة في العلو وشرطه في العلو الشفقة
 العلو ولا شفقة في السفلى كذا في السراج النفاة

واذا اشترى قوم ارضا فاقسموها دورا وتكون امتهام سكة بمسكني ام وح
 سكة مدودة غير نافذة فيست دار من اقضاها فهم جميعا ثم كما في شفقتها
 ومن كان دارة اسفل من الدار البينة او اعلى في الشفقة هنا سوا وكذلك ان كانوا ورثوا
 الدور عن اباؤهم كذلك ولا يعرفون كيف كان اصلها هذا والاول سوا كذا في شرح المبسوط
 قال محمد بن ابي الاصل والشرطي في الفناء احق من الماد قال شمس الامة السرخسي فان كان مراده
 فناء مملوك كانه ملكا خاصا هذا ظاهر وان كان المراد فناء غير مملوك فوجه انهم اخضع بالاشغاع
 بذلك الفناء ولهم ان يبيعوا غيرهم من الاشغاع وهو بمنزلة الطريق الخاص بينهم في استحقاق
 الشفقة كذا في الدخيرة انفسى بينا علوه لاجل وطريق البيت في دار اخرى في الشفقة لمن في دارة
 الطريق كذا في الخط للسرخسي وهذا اذا كان مفتوح العلو خارج الدار اما اذا كان مفتوحا الى الدار
 فصاحب العلو وغيره في الشفقة من سبب الفكرة في الطريق كذا في الخط البرهاني سفلى بين دجلين
 ولا حد ماعلو بينه وبين آخر بناء الذي له فميد في اهلوه والسفلى نفسيه من دجل فليس يركب في السفلى
 الشفقة في السفلى ولا شفقة في العلو وشرطه في العلو الشفقة العلو ولا شفقة في السفلى كذا في السراج
 النفاة

على السطوح لا شفعة في السفلى كذا في السراج الوهاج ولو كان لرجل
 علو على داره طوبى فيها وبقية الدار لأخيه فباع صاحب العلو
 بطريقه فالقياس أن لا شفعة لأصاحب السفلى في العلو وفي الآيات
 يجب ولو كان طريق هذا العلو في دار رجل آخر فباع العلو فباع
 التي فيها الطريقين أولى بشفعة العلو من صاحب الدار التي عليها لأنه
 وقد قالوا بيت عليه عز فتان أحدهما فوق الآخر في كل غرة
 طوبى للطريقين أخرى ليس بينهما شركة في طريقين بناءً صاحب البيت
 الأوسط بينه ولو طبقت الشفعة صاحب الطريقين فالشفعة لصاحب
 العلو ولصاحب السفلى جميعاً وإن باع صاحب العلو كانت الشفعة لصاحب
 الأوسط ولا شفعة لأصاحب السفلى كذا في شرح القدرودي دار
 بيعت ولها شفعان بالجواد وطلبها الشفعة من المشتري فرفع
 أحدهما المشتري إلى الحاكم لا يرى الشفعة بالجواد فقال له الحاكم
 لا شفعة لك ثم عزل الحاكم عن القضاء وولى آخر يرى الشفعة
 بالجواد فجاءه الشفع الآخر نقض هذا القاضي الثاني بالشفعة
 لم يكن للأول أن يشاركه في الشفعة كذا في فتاوى قاضيه
 ولو كان القاضي الأول قال أبطلت كل الشفعة التي تعوق
 لهذه الدار لم تبطل شفعة الغائب كذا قاله محمد بن حجاج
 كذا في البدائع دار دورتها جماعة عن أبيهم مات بعضهم
 بينهم وترك نصيبه ميراثاً بين ورثته وهم ثلثة بنوه باع

كذا في البدائع فإن سلم صاحب الطريقين الشفعة وللعلو جاز مدقق
 أصح ما يشعور مع صاحب السفلى لا يشعور باني الجوارح أن يترك

وهذا كان مدار جازاً أصحها ما بين الدارين فافهم
 أحضر إلى قاضي الدرعي الشفعة بالجواد فبطلت
 ثم حضر الغائب لأصحب إلى قاضي الدرعي
 الشفعة فبطلت الشفعة

المقدم نصيبه منها فشاركوه في ميراث أبهم ومم ابن الميت الثاني
 وشاركه الأب ومم أولاد الميت الأول شفعاء فيها ليس بعضهم
 بأولاد من البعض كرامة التنازع غايته قوم وورث إذا دافعها
 ما ذل واقتسموها فاصاب كل واحد منها منزلا فرثوها فيما
 بينهم الطريق فيأب بعض من صار له منزل منزله وسلم الذين
 من الميت ذل الشفعة كان للحار الشفعة إذا كان لزيد المنزل الذي
 بيع وإن كان لزيد الطريق الذي بينهم وليس بغيرين المنزل
 كان له أن يستأجر المنزل بطريقه بالشفعة وإن لم يكن الذين المنزل
 ولا لزيد الطريق الذي بينهم وكان لزيد منزل آخر من الدار
 فلا شفعة كرامة الذخيرة دار منها ثلثة ابديات وكل بيت لزيد
 إلى جلة وطريق كل بيت في هذه الدار وطريق هذه الدار في
 دار أخرى وطريق تلك الدار في سكة غير نافذة بغير بيت
 من البيوت التي في الدار المحلة كان صاحب البيت
 أولى بالشفعة من صاحب الدار الخارجية فإن سلم الشفعة
 فالشفعة لصاحب الدار الخارجية فإن سلم هو أيضا فالشفعة
 لأهل السكة كرامة المحيط البرهاني أرض بين قوم اقتسموها
 بينهم دفعوا طريقا بينهم وجعلوا نافذة ثم سادوا دوايمة وسيرة
 وجه البواب الدور ثم رجعوا إلى السكة فباع بعضهم دارا فالشفعة
 بينهم سواء إن قالوا جعلوها طريقا للمسلمين فكذلك الجواب
 أيضا قالوا نعموا واشتد هو المختار كرامة جواهر الاخلاط
 ولو كان لغير خاص بين قوم لبيع من سائر أرضي معدودة

او كرم صدقة شفت من اعلاه واحناه ارض او كرم بالشفقة
لجميعهم لو كان الشفعة مائة شفعة ليجاز الملاك كذا في ابيع
ووافع الجوزع على الخايط الذي ياتي في الحبرة تكون على حائط
الدار كذا في الشفعة ثم لا بد ان يكون الشرب والطريق شاهدا
حتى يحق الشفعة بالشركة وفيه الطريق الخاص ان يكون غير نافذة
والثب بالخاص ان يكون خيرا لا يجري فيه الشفعة بان ياتي
فيه من عام وهذا عند ما وقار - ابو يوسف الخاص ان يكون
خيرا يبقى منه قرا حان او ثلثه وما زاد على ذلك فهو عام
كذا في السراج الراج سالت ابا حامد عن رجل باع الحقوة
من داره مائة دينار ففصل بالجانب الذي لم يبيع هذا الحمار
شفقة فقال لا وهذا اذا كانت السكة نافذة كذا في ان توافقه
ولو ان رجلا اشترى دارا في سكة غير نافذة ثم اشترى دارا
اخرى في تلك السكة كان لاهل السكة ان ياخذوا الاول
بالشفقة ثم صار هو شفعام اهل السكة في الدار الثانية
كذا في التطهير دار بين ثلثة نفر فاشترى رجل نصيبهم وحده
بعد واحد فللجار ان ياخذ الثلث الاول وليس عد اثنين
الباقيين سبيل لو كانت الدارين اربعة نفر فاشترى
رجل نصيب الثلثة واحدا بعد واحد الرابع ثاب ثم
حضر فله ان ياخذ نصيب الاول وهو في نصيب الاخرين يكره
ولو اشترى احد الاربعة نصيب الاثنين وحده بعد ثم حضر الرابع

كان شرب كل من الصبيبين جميعا كذا في المحيط السرخسي وفي الهادوة
دارين ثلثة نفر اشترى رجل نصيبا لخدمته ثم جاءه رجل آخر اشترى
نصيب آخر ثم جاء الثالث الذي لم يبع نصيبه كان له ان ياخذ
النصيبين جميعا بالشفعة فان لم يحضر الثالث حتى جاء المشتري الاول
او المشتري الثاني فطلب منه الشفعة كان له ذلك ويقضى له بها
فيصير في النصيبين جميعا فان جاء الثالث بعد ذلك وكان غائبا
وطلب الشفعة منذ جميع ما اشتراه الاول ونصف ما اشتراه الثاني
كذا في المحيط البركاني ولو لم يقض القاضى للمشتري الاول بما اشتراه
الثاني قضى لثالث النصيبين جميعا كذا في المحيطية قال والشركاء
في النهر الصغير كل من له شرب الحق من الجار الملاذق وان كان
كبيرا يجري فيه السفن فالجار هو كذا في شرح المبسط قال الشيخ
الاشمام الزاهد عبد الواحد الشيباني اراد بالسفن هنا السماريا
التي هي اصفر السفن وذكر الشيخ الامام سمس لاية السرخسي
في شرحه ان المذهب عند ابي حنيفة ان المعنى الكبير الذي
يجري فيه السفن كرجلة ونوات وكل ما يجري فيه السفن
من الانهار يكون في معنى الرجلة والفرات وما لا يجري
فيه السفن من الانهار يكون في حكم النهر الصغير كذا في الذخيرة
وذكر شيخ الاسلام المعروف بجواهر زادته ان المشايخ اختلفوا
في حد النهر الصغير والكبير فقالوا النهر الكبير ما يفرق ملوه بين

المحط الرمانى و لو كان

وَمَا رَا دَعَا ذَكَرَ لِيَوْمَ كَذَانِي الْخَفِي
بِقَعْنَةِ فَرَاخَانِ أَوْ تَلَكَّةَ أَوْ بِنَا أَوْ تَلَكَّةَ
وَمِنْ أَبِي يَوْفَعَةَ هَالَةَ أَخِي صَالِي أَوْ تَلَكَّةَ
كَذَانِي النَّصِيفَةِ وَهَذَا عَدْلٌ وَمَعْدُ الْعَامِلَةِ

وله منفذ الى القفا وزالتى هي جماعة المسلمين والصغرى ^{تفرق}
 ماؤيين الشركاء ولا يكون له منفذ وعامة المشايخ على ان الشركاء
 على النهر اذا كانوا لا يحصون فهو شرك كبير وان كانوا يحصون
 فهو شرك صغير كذا في الظهيرية لكن اختلفوا بعد هذا في حد
 يحصى وما لا يحصى بعضهم قد رآنا لا يحصى بحسابة وبعضهم بما يـ
 وبعضهم بآراءيين وبعضهم مشايخ قالوا الصح ما قل انه مقرون الى
 راي كل مجتهد في زمانه ان رايهم كثير كانوا كثيرا فلان رايهم
 قليلا كانوا قليلا وكذا في النهاية في عامة المشايخ فزوا بين النهر
 والسكة حيث جعلوا الشركة في النهر اذا كان بين اعرام يحصون
 خاصة وان كان ينقد في معاو ذى لجماعة المسلمين وله
 الشركة في الطريق الذي له منفذ الى طريق العامة شركة
 خاصة وان كان اهل السكة مما يحصون كذا في المحيط البرهاني
 رجل ميل ما في دار ^{ماؤيين} رجل ميل ما في دار ^{ماؤيين} رجل ميل ما في دار ^{ماؤيين}
 التا قارحية ^{ماؤيين} لا بالشركة وليس المسئلة كالمشرب كذا في ^{ماؤيين} واذا كان لغير
 لرجل في ارض لرجل عليه رضى ما في بيت فباع صاحب النهر
 النهر والرجا والبيت فطلب صاحب الارض الشفعة في رضى
 كله فله الشفعة وان كان بين ارضه وبين موضع الرضى ارض
 لرجل لغيره وكان جانيب النهر الآخر لرجل آخر فطلب الشفعة
 فلهما ان ياخذ ذلك بالشفعة وان كان بعضهم اقرب الى ^{الرجل}

كذلك في شرح الميسر في خواص لو جبل في ارض رجل وعليه
عالم صاحب النهر ينبع صاحب النهر النهر مع الزهاء فقصا
الميز في ان ياخذ النهر مع الموراء بالشفقة وان لم يكن اتصال
بالبحر قال جميع جبال النهر في الشفقة في النهر في الزهاء في السوا
ولا يفتش الملازم للزوى بالبحر كذا في النهر في كبر
كجدة بحري لقوم من هذه صغيرة مضارت شرب باراضهم
من هذا النهر الصغير ينبع رجل ارضه بشرها كان للذين شربهم
من هذا النهر الصغير ان ياخذوا تلك الارض بالشفقة اقسام
واوفاهم بها سواء فان كانت الارض التي بيعت قطعة اخرى
لواحدة لهذه الارض المبيعة وشرب هذه القطعة من النهر الكبير
فلا شفقة لصاحب القطعة مع الذين شربهم من النهر الصغير وفي كتاب
هلال البصري في خسر مدق بيع فيه ارضون خلف الالتواء
او قبله فان كان الالتواء او قبله فان كان الالتواء ببيع فهو
كثيرين فيكون الشفقة للشركاء في الشرب الى موضع الالتواء خاصة
فان سلموا في البيتين من اهل النهر قال وهو كمنه صغير
اخذ من كبريين ينبع ارض على هذا النهر الصغير كان اهل النهر
الصغير ان يأتوا بالشفقة فان سلموا كانت الشفقة لاهل النهر
الكبير وان كان الالتواء باستداره وان كان كانت الشفقة
لهم جميعا وجعلوه كالنهر الواحد كذا في المحيط البرهاني

قال هشام بن ابى يوسف في الساقية الصغيرة تسقى البساتين
 او الثلثة وتسقى قطعتين او ثلثة او نحو ذلك فاحب الارض
 والبساتين له الشرب في الساقية احق مما يبيع من الجوار الذي
 ليس له شرب في الساقية كذا في البناية فان اخذ واسره تلك
 الارضين والبساتين دورا واستغنى عن ذلك فانه ياراه
 لا شقة بينهم الا بالجوار بمنزلة دور الامصاد وان يجرى
 هذه الارضين ما يزرع ويبقى منها سائتين يحتاج الى السقى
 فم شربا في الشرب على حالهم وشربا في الشقة كذا في التارها
 لغيره شربا لغيره وارض النهر لغيره فباع رجل ارضه والماء
 منقطع في النهر فلم الشقة في قول محمد وفي ذيل قول
 ابى يوسف لا شقة لهم حتى الشرب اذا كان الماء مقطوعا كما
 في العلل المندم كذا في فتاوى قاضيان وفي الفتاوى المصنوعة
 صاحب الشرب له الشقة في الارض وان انقطع الماء كذا في
 التارها فانه لغيره ارضه ارضه ولا يزرع ارضه عليه
 ولا شرب لهم عليه فبيع النهر خاصة فم شربا في الشقة استلوا
 في جوار النهر وان بيعت الارض خاصة فللملاذق لها اولاهم
 بالشقة ولو بيعت الارض والنهر جميعا لم شربا في النهر
 ملاصق الارض بالشقة كذا في الخط المستحق في حيازة
 لم يبيع من ارضه لغيره الا ان كان غير يابغى الطرين

١١١

هذا من طريق ابى يوسف في الارض فبايع الطريق
 وهو خاص فبايع الطريق والطريق والارض
 طاردا لارضه فبايعه ١١١ بد قول ابى يوسف
 ارضه لارضه فبايعه فبايعه فبايعه فبايعه
 الارض دون البويعه فبايعه فبايعه فبايعه

انما شفقة من الله وكذلك ان كان شريكاً في النهر احسن
 حصته من الارض وكان احسن باسما جريها من جيران الارض
 والحق والحق في كل شئ كذا في شرح الميسر واذ
 اشترى الرجل نهر ايا صله ورجل ارض في اعلاه الى جنبه
 ارض في ارضه الى جنبه فلهما جميعا الشفعة
 جميع النهر من اعلاه الى اسفله كذا في شرح الميسر
 وكذا القنطرة والعين واليس لاها في العقارات يستحق فيها
 الشفعة وكذلك القنطرة مفتحة في ارض ويظهر ما فيها في ارض
 اخرى فغيرها القنطرة من مفتحة الى مصبتها شكا في الشفعة
 دخل له نصيب في احد فمواحق بالشفقة ممن يجري النهر
 في ارضه كذا في فتاوى قاضي خان واذ كان نهر اعلاه رجل
 اسفله لاحد ومجراه في ارض رجل آخر فاشترى رجل نصيب
 صاحب اعلى النهر فطلب له صاحب الارض وصاحب اسفل النهر
 الشفعة فالشفقة لهما جميعا بالجوار كذا في فتاوى الميسر
 وجار نصيب صاحب اسفل النهر فالشفقة لصاحب الاعلى
 الجوار كذا في فتاوى كذا لو كانت فتاة مفتحة بين رجلين الى مكان
 من نهر و اسفل من ذلك لاحد ما فباع صاحب الاسفل ذلك
 الاسفل فالشريك والجيران فيه سواء كذا في شرح الميسر
 وفي الشرب لابي عمر والطبري في قطعة ارض لرجل لها شرب

في الشرب

باجوارهم
 كذا في سر الميسر
 وان كان من اجل فطلب من اجل كذا في
 من الى ارض باي اسم الاول والثاني في
 كذا في فتاوى صاحب الارض في الشفعة

[illegible]

(1951)

وعليه الغرض كذا في كتب الفقه ان طيب ثبت حقه وان لم يثبت
وسكن شبهة بطلان اليه ذهب مشايخ وعامة مشايخ بخلاف كذا
الحظ البرهان بطلان الشفعة في حق الشفيع عندنا وقال مالك والشافعي
والحنابلة لا بطلان حتى يكون ولاية فيما اذا مات الشفيع بعد البيع
قبل القضاء بها اما اذا مات بعد قضاء الشفعة في حق الشفيع فثبت
لا يثبت الشفعة بالاجماع كذا في المحدثين وان مات المشتري
لم يثبت الشفعة متى لا يباع في دين المشتري لان حق الشفيع كان
مقتضا على المشتري فكذلك يكون مقتضا على من تلقى اجزا من ثمنه
ولو بيع فلا شفعة بنفسه وان باع القاصي كذا في شرح مجمع البحري
ودوى هشام عن محمد انه موقوف بمجلس علمه ان طيب في مجلس
علمه يتأكد حقه فان قام عن مجلس علمه بطلان وهو خلة ياد الكرخ
كذا في شرح الجامع الصغير لقاصيخان وهو اصح الروايتين بعد محمد
ولا بطلان بالسكوت الا ان يوجد منه ما يدل على الاعراض
كمناد القتل ومناد الخيرة كذا في السراج الوهاج وفي الفتاوى
العتابية وكذا اذا سكنت مكرها ولو لم يوفى شئ من المكة او يفسد
طبا لموانية والصحيح انه اذا اتى باني لفظ ما اتى بالماضي
او بالمتقبل او بالماضي لفظا يفهم منه طلب الشفعة انه يحوز كذا
في التاثير خاينه ~~موقوف~~ طلبة الشفعة او اخصها او
اناطها بها بيع كذا في الملقط اليه ذهب الفقيه ابن عطاء

وهو رواية الاصل وعلم الفقيه في مجلس
كذا في كتب الفقه

وفي الروايات الصحيحة ان الشفيع
يطلب كذا في مجلس علمه
لان كذا في مجلس علمه

والله اعلم
بالحق

والشيخ الإمام الخليل أبو بكر محمد بن الفضل البخاري والشيخ الإمام محمد بن أبي بكر محمد بن أبي شهيد السرخسي كذا في الذخيرة ولا بد من طلب العارية
لغيره من الناس فحينئذ يرضى عنه من الناس ما يرضى عنه من الناس
قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل الرستاقى إذا سمع
بيع أرض بحسب أرضه فإن شفعه شفعة كان ذلك منه طلبا كذا
في الحاشية والاستشهاد ليس بشرط لصحة هذا الطلب وكذلك حضور
واحد من الشبهة البائع أو المشتري أو الدار ليس بشرط لصحة هذا
الطلب ~~وإنما ذكرنا هذا~~ الاستشهاد عند هذا الطلب
حتى وإن كان المشتري أو البائع هذا الطلب فالشهادة يشهدون بها
ذلك كذا في النسخة ~~فإن لم يجد~~ الطلب الموثقة يحتاج إلى طلب
الاستشهاد وانقر يروانا يصح هذا الطلب عند حضرة أحد الشبهة
الثلاثة الدار أو البائع أو المشتري ومدة هذا الطلب مقدم بان
من الاستشهاد عند حضرة أحد هذا الاستشهاد بعد الفراق طلب الشبهة
حتى لو تمكن ولم يطلب، بطلت شفعته كذا في الذخيرة فإن حضر
المشتري يقول اشتري هذه الدار التي يابها فلان أحد هذه
والتاني والثالث والرابع كذا وأنا شفعها بالجور لا بد والي
أحد هذه كذا وكذا وكنت طلبت الشفعة وأطلبها الآن فاشهدوا
على ذلك وإن حضر البائع يقول إن هذا باع من فلان دأده
في حدود هالكا إلى الحسن فاذا ذكرنا فاشهدوا على ذلك وإن حضر الدار

والشيخ الإمام الخليل أبو بكر محمد بن الفضل البخاري والشيخ الإمام محمد بن أبي بكر محمد بن أبي شهيد السرخسي كذا في الذخيرة ولا بد من طلب العارية
لغيره من الناس فحينئذ يرضى عنه من الناس ما يرضى عنه من الناس
قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل الرستاقى إذا سمع
بيع أرض بحسب أرضه فإن شفعه شفعة كان ذلك منه طلبا كذا
في الحاشية والاستشهاد ليس بشرط لصحة هذا الطلب وكذلك حضور
واحد من الشبهة البائع أو المشتري أو الدار ليس بشرط لصحة هذا
الطلب ~~وإنما ذكرنا هذا~~ الاستشهاد عند هذا الطلب
حتى وإن كان المشتري أو البائع هذا الطلب فالشهادة يشهدون بها
ذلك كذا في النسخة ~~فإن لم يجد~~ الطلب الموثقة يحتاج إلى طلب
الاستشهاد وانقر يروانا يصح هذا الطلب عند حضرة أحد الشبهة
الثلاثة الدار أو البائع أو المشتري ومدة هذا الطلب مقدم بان
من الاستشهاد عند حضرة أحد هذا الاستشهاد بعد الفراق طلب الشبهة
حتى لو تمكن ولم يطلب، بطلت شفعته كذا في الذخيرة فإن حضر
المشتري يقول اشتري هذه الدار التي يابها فلان أحد هذه
والتاني والثالث والرابع كذا وأنا شفعها بالجور لا بد والي
أحد هذه كذا وكذا وكنت طلبت الشفعة وأطلبها الآن فاشهدوا
على ذلك وإن حضر البائع يقول إن هذا باع من فلان دأده
في حدود هالكا إلى الحسن فاذا ذكرنا فاشهدوا على ذلك وإن حضر الدار

يقول اشترى فلان هذه الدار وانا شفيها الى اخيه كونا
 فاستفدوا على ذلك كذا في الحيط البرهان والطلب من المشي
 صحيح على كل حال فثبت الدار او يقبض والطلب من ابياب
 صحيح اذا كانت الدار في يده وان لم تكن في يده فاشترى الاسلام
 خواهر زاده لان الطلب صحيح استساغ غير صحيح يا ساور ذكر
 الحق وروى في شرحه وان طعن في احبائه وعصا
 انه ليس بصحيح من غير ذكر القياس والاستحسان كذا في مصدريه
 الاشترى وشي وبه احدث الصدور الامام الاجل الشهيد حاتم الله
 كذا في الغيات الشافعية والحق في البيع والشرع في البيع
 الموضع الذي فيه الدار فليس على الشفيع ان ياتيها وكذا في طب
 الدار ويشهد عليه كونه الباطل وهو ابن سنان بن الشفيع
 طالب الشفعة من على شفعة ابن سنان لم يدان في قول الحنفية
 وفي قول محمد يطالب بكل شئ ومن ابن سنان انه لو لم يمسك
 من ماله الشفعة ولو لم يمسك يطالب بالشفعة الا ان يكون عند الدار
 في الحاقه وكان ابو بكر الرزوي يقول ان يبلغ البيع وليس بحقيقة
 من يشهد به قال اني مطالب بالشفعة حتى لا يسقط فيها بانه
 وبين الله ثم يخص الى من يشهد وان كان الشفيع حين علم
 بالبيع فالبا عن البطلان فان اشهد حين علم او وكل من يمسك
 له بالشفعة فهو على شفعة ولا له ان يشهد ولو وكل حين يباينه

فلو لم يطالب بها ونحوه الى القاضي
 بطلت شفعة لو جرد الدار عن طلب
 هذا اذا كان قادرا على الطلب
 او الباطل او عند الدار صح
 ان يصل اليه فهو على شفعة صح
 فلو كان حين بين الدار طالب فليست

لذلك قدرته عليه وكنيت ساعة بطلت شفعتها كذا في الجوهر
 والحال بينه وبين الاستعداد لطلبه وان لم يتطوع به بل عليه ان يتطوع
 بطلبه كذا في الحراج الوهاج وبعد ما طلبت شفيع طلب المواثبة
 او وعلمه بالبيع يحتاج الى طلب الاستعداد وانما سمي الثاني طلب
 الاستعداد لانه ان الشراة من قبله ينتمى الى اثبات الطلب عند
 محله ان كان الشفيع حاضر في مجلس البيع فطلب الشفيع
 بجملة البائع او المشتري كفاه ذلك عن الطلب الثاني وان لم يكن
 كذلك وذهب الى البائع او الى المشتري او الدار بطلب الاستعداد
 فالمسئلة عن وجوه ان كان البائع والمشتري والشفيع والدار
 في مصر واحد والدار في يد البائع فالى ايهم ذهب الشفيع
 وطلب الشفيع هو طلبه ولا يعبر فيه الاقرب ولا بعد كذا في فتاوى
 راجية ان رواية هذا الطلب مقدرة بالملكة من الاستعداد عند
 هؤلاء الثلاثة وانما يحتاج الى طلب المواثبة ثم الى طلب الاستعداد
 بعده اذ لم يمكنه الاستعداد عند طلب المواثبة بان سمع الشراء حال
 غيبته عن المشتري والبائع والدار اما اذا سمع عند واحد هؤلاء
 فطلب طلب المواثبة واستند على ذلك ذلك ليكنه ويقدم ذلك
 مقام البائع كذا في خزائن اللغتين فان قصد الا بعد من هذه
 الاستعداد الثلاثة وترك الاقرب فان كانوا جملة في مصر واحد
 بالقياس ان يطل شفيعه وفي الاحتسان لا يطل وذكره الشفيع

صام الدين في شرح ادب القاهني للمفتي وتوفي واقفاده
انه اذا اختار على الاقرب ولم يطلب منه بطلت شفيعته ولو كانت
الشفيع بحضرة احد هذه الاشياء الثلثة والاخران في مصر ولقد
اثنى رستم في هذا المص الذي الشفيع فيه وقصد الانعبد وترك
الطلب ممن هو بحضرة بطلت شفيعته سيما واسما واستحسانا كما في الذ
ولو كان كل واحد من هذه الاشياء الثلثة في مصر على حدة مع
في مصر على حدة ذكره عصام في محضره ان الشفيع يذهب الى اقرب
وذكر الناطق في اجناسه انه اذا ذهب الى الابل لا يضل شفيعته
وبعض مشائنا اخذوا برواية عصام وبعضهم استدلوا بآية
الناطق واليه اشار محمد في كتاب الشفقة كذا تلخيص البرهان
وعلى هذا اذا كان للاقرب طريق فترك الطريق الاقرب
وذهب في الطريق الابل فخطا قياس ما ذكره صام بطلت شفيعته
وعلى قياس ما ذكر الناطق لا يبطل ثم اذا حضر المص الذي فيه
الاقرب بنية طلبة الطلبة لان يكون العلي بحضرة ذلك
المداد والبائع والمشتري في ذلك على السواء المعروف والمشهور
وكان القاضي ابو زيد الكبير يقول في البائع او المشتري ليس في
الطلب بحضرة وفي الدار لا يشترط بل اذا طلب واشترى في
تأخير في اي مكان استشهد في المص الذي الدار فيه مع وعلى
هذا اذا كانت الدار في مصر الشفيع لا يشترط الطلبة عنده

عما اختار ما لقاضى الامر ولو كان البائع او المشتري في صفة الشفع
 يشترط الطلب عند حضرته بالافتاق كذا في الفضل الاستروخ
 وذكر في الاصل ان الشفع اذا كان محضرة الدار والمثقل
 في السواد نكح يشترط عند ما وشخص اليه اشهدتليم منه وكن لك لو كان
 محضرة ما وشخص اليه الدار كذا في البائع ولو كان في غير مكانه
 البائع والمشتري والدار والي المقيم شخص لم يطل شفقة كذا في الشفعة
 وان كان الشفع في موضع الدار والبائع والمشتري في السواد او كان
 الشفع مع احد المتبايعين في مصر ولحد واحد المتبايعين والدار
 في مصر فقصده الشفع الا بعد اطلب الشفعة وترك الاقرب
 اليه بطلت شفقة وان كان البائع سلم الدار الى المشتري فان
 طلب الشفعة من المشتري واشهد صح طلبة وكذا لو يكن الدار
 في يد المشتري فطلب من المشتري صح طلبة وان طلب من البائع
 واشهد لا كانت الدار في يد البائع صح طلبة والا فلا يصير
 كانه لم يطلب كذا في فتاوى قاضيان ثم بعد طلب المواثبة
 وطلب الاشهاد يحتاج الى طلب التملك وهو اطلب عند القاض
 ان لا يسم المشتري الدار اليه وصورة ذلك ان يقول الشفع
 لخاصي ان زنا ما اشتري دارا وبين محلتها حدودها
 وانا شفعي بداري وبين حدودها فمضى بتسليمها اليه
 هذا المطلب ايضا لا يثبت المدعي شفيع في الدار المشفوعة

الاجم القاضى او تسليم المشتري الدار اليه حتى ان يعد حلا
 قبل حكم القاضى بما ادار له وقبل تسليم المشتري الدار اليه لو بعت
 دار اخرى بحسب هذه الدار حكمه الحاكم او سلم المشتري
 الدار اليه لا يستحق الشفعة فيها كذا في الذخيرة وكذلك لو مات
 الشفع او باع داره بعد الطلبين قبل حكم الحاكم او تسليم المشتري
 يبطل شفעתه ذكر الخصاوص ذلك في ادب القاضى وللشفيع ان
 يمنع من الاخذ بالشفعة وان يدل له المشتري حتى يقضى القاضى
 له بها كذا في المحيط البرهاني وان ترك الشفع الطلب الثالث
 يعني بعد ما طلب الطلبين ولو لم يرفع الامر الى القاضى حتى يتبين
 له بالشفعة هل يبطل شفעתه اجمعوا على انه اذا ترك هذا الطلب
 بعد من مرض او حبس او غير ذلك ولم يمكنه التوكيل بهذا الطلب
 انه لا يبطل شفעתه وان طالت المدة وان ترك هذا الطلب اخير
 عذر فاعل قول ابي حنيفة لا يبطل شفעתه وان طالت المدة وعما
 قولهما لا يبطل اذا طالت المدة كذا في النهاية واجتلت الروايات
 عنها ففي رواية عن محمد انه قد رده بيئته ايام وفي رواية اخرى
 انه قد رده لشهر فقال اذا ترك المرافعة شمل يبطل شفעתه وهو
 احدى الروايتين وعن ابي يوسف قال شيخ الاسلام الشفعة على هذا
 كذا في المضار وعن ابي يوسف اذا ترك الخاصة اختيارا في محله
 من مجالس الحكم يبطل الشفعة وتوهم انه لم يكن في البلد قاض

لا يطل شفعة بالتأخير. الا ان كان كذا في رواية اخرى
 قال اذا ترك المخاصمة الى القاضي في زمان يقدر فيه على المخاصمة
 بطلت شفعة ولم يثبت فيه وقتا ودوى عنه انه قد رد بما يراه
 القاضي كذا في البدائع واذا رجع الامر الى القاضي فان القاضي
 لا يسمع دعواه الا بضرورة الخصم فان كانت الدار في يد البائع
 ينتظر طالساع الدعوى ضرورة البائع والمشتري كذا في فتاوى
 قاضيه. وان كان المشتري اشتراه بغير مسوة وبقين فهو خصم
 للمشتري بطلت ضرورة ما است الدار في يده كذا في الفتاوى وخلافه
 اذا جاز الشفع وان ارد ان ياحد الشفعة ينبغي ان يقول الشفع للقا
 ايها القا ان هذا اشترى دارا بكذا او الشفعها فيقول له القا مني
 ايوم الدار التي تريد شفعتها بدين موضعها واحد ~~منها~~
 المحرم ~~بديل~~ له القا مني ايها الشفع باني سبب طلب الشفعة
 كذا في الظهيرية قال محمد في الاصل واذا كان الشفع من
 فاعلم بالشراء فانه ينبغي ان يطلب طلب المواثبة ثم له من الاجل
 على قدر المسير الى المشتري او البائع او الدار المبيعة لطلب الاستهاد
 والشفعة يرد فاذا مضى ذلك الاجل قبل ان يطلب هذا الطلب او
 من يطلب فلا شفعة له كذا في الذريعة فان قدم المصل الذي فيه
 الدار فيقول المشتري لطلب الشفع طلب الاستهاد والتقريرون
 البائع اذا كانت الدار في يد رعد الدار ثم ترك الطلب لاخير

ان الشفع يطلب القضاء بانك والبيع
 والمشتري من راد البيع في زمان
 وان كانت الدار في يد رعد الدار

من ان الشفع يطلب الشفعة
 من ان الشفع يطلب الشفعة

17

19

10

10/19/59

12

عن

۱۳۹۹ و ۱۴۰۰

بالسنة

ادرا

في عسكر اهل العدل فان كان لا يقدر عليه ان يفت وكيد لا ولا
ان يدخل نفسه من شفعته ولا يضرب ترك طلب الاستهادقا
كان يقدر على ان يفت وكيد لا او يدخل بنفسه عسكرهم فلم يطلب
الاستهاد بطلب شفعة كذا في المحيط البرهاني الشفيع اذا كان في عسكر
الخوارج او اهل البغي وخاف على نفسه لو دخل عسكر اهل العدل
فلم يطلب طلب الاستهاد بطلب شفعة كذا في المحيط البرهاني اذا
البايع والمشتري ان الشفيع علم بالشراء منذ ايام ثم اخذت بعد
ذلك في الطلب فقال الشفيع طلبت منه علمت ان المشتري
ما طلبت فالقول قول المشتري وعلى الشفيع البيعة كذا في خزائن
المنين ولو قال الشفيع علمت الساعة واذا اطلبها وقال المشتري
علمت قبل ذلك ولم تطلب فالقول قول المشتري وفي نوادر الى
اذا قال الشفيع طلبت الشفعة حين علمت فالقول قوله كذا في التمهيد
ولو قال علمت امس وطلب او قال كان البيع امس وطلبها في ذلك
الوقت لم يصدق الا ببيعة كذا في المحيط البرهاني وحكي عن الشيخ
الامام عبد الوحد الشيعاني انه قال اذا كان الشفيع علم بالشراء
وطلب طلب المواتبة ثبت حقه لكن اذا قال بعد ذلك علمت
منذ كذا وطلب لا يصدق على الطلب كذا في الدخيرة ولو قال
ما علمت الا الساعة يكون كما ذبا فاما بيعة في ذلك ان يقول
لا انسان اخبرني بالشراء ثم يقول لان اخبرت بكه صدق وان

كان اخبر قبل ذلك ان انة الظيرية ونظيره البكر اذ ازوجت
فله باخر وقت فاختصا الى اللوامضى فقال الزوج سكت وقال للمرأة
دعيت فان قالت ردت حين علمت ان قولها وان قلت
علمت يوم كذا اوردت فالتقل قول الزوج كذا سفلط للمخرجه
وذكر محمد بن سنان قال لو ادمر اذ كان الشفيع قد طلب الشفعة
في البيت في الوقت المقدم ويحتمل انه لو اقرب ذلك بمحتاج الى
قال الساعة علمت وانا اطيب الشفعة ليعلم ان يقول ذلك ويجعل
في ذلك ويستثنى في بيته كذا في جامع المضرات اذا قال الشفيع
مشت طلبت الشفعة امس حين علمت بالبيع وانكر المشتري ذلك
وطالب الشفيع بين المشتري ذكر كونه المهادوني واوب القاضى للحفا
انه يجعل المشتري ما يعلم انه طلب الشفعة ولم يدرك منه خلافا
كذا في الحيط البرهان وذكر الفقيه على الرازي ان هذا قول الى
وقال محمد بن حنبل في البات بالله ما طلب شفعة حين يلقاه
كذا في اللوامضى فان قال المشتري للقاضى حلفه بالله لعنته
طلب هذه الشفعة طلبا صحيحا ساعة علم بالشر من غير استوفى ولا
اجب حلف القاضى عما ذلك كذا في خزانة المفتين فان اقام
المشتري بيته ان الشفيع علم بالبيع منذ زمان ولم يطلب الشفعة
اقام الشفيع البيته انه طلب الشفعة حين علم بالبيع والبيته
بين الشفيع والقاضى يقضى فيه في قول الى حنيفة وقال

الشافعية كذا في المحط الرامى

اعلم انه اذا تقدم الشفع الى القاض وادعى الشراء وطالب الشفعة
 يسأل القاضى الدعاء عليه فان اقر بملكه الذى يشفع به والا فله
 اقامة ابينة وقال ذو قرد الشافعى يجوز الشفعة بظاهر الملك
 باعتراف البائع ولا يحتاج الى اقامة ابينة وهو رواية عن ابي
 كدنة النخاسى اذا ادعى الشفع اسفقه واحضر للمشتري عند
 فاضى قال القاضى ينظر فى دعواه اهل صحيح ام فاسد وانما
 يصح توافقه بين موضع الدار المستفوعة الهافى الى مصر وفى
 الى حلة وفى اى سكة وبين حدودها فاذا بين هذه الاشياء
 صاد للمدعى به معارفاً له الهافى ان المشتري هل يقصر الدار
 من النابيع واذا ذكر القبض علم ان المشتري وحده حضم ثم بعد
 ذلك ينبغي ان يسأله باى سبب تدعى الشفعة ثم اذا بين ذلك
 عرف القاضى ان ما ادعاه سبب وان المدعى ليس بمحجوب
 بغير سبب متى علمت بالشر او كيف صنعت حين علمت كذا فى الدار
 قال مشافى الصريح ان القاضى يقول متى اجريت بالشراء
 فكيف صنعت متى اجريت بالشراء ولا يقول له متى علمت فكيف صنعت
 حين علمت وانما يسأله عن وقت العلم بالشراء او عن وقت
 الاجتناب متى يرى القاضى الى المدة هل يطاولت من وقت
 تعلم او من وقت الاجتناب الى وقت المرافعة الى القاضى فان
 عند ما اذا تطاولت اندى بالقاضى لا يلتفت الى دعواه

هكذا ذكر صاحب الاقضية

عن ابي حنيفة

عليه الفتوى

الذخيرة

كذلك ان ما رخصته نزلت به عن طلب المباشرة فقال طلبت
حين علمت ان ذلك حين اجبرت من غير ايت ولا مكنته سألته
طلب الاستهاد بها بحسب طلب الاستهاد بعد ذلك من غير تأخير
وتقصير فان قال نعم سألته ان الذي طلبه بحضرة هل كان
اترب اليه من غير قول نعم ومن ان الاستهاد قد صح كذا في النهاية

فان صح

وان لم يكن اترب اليه سألته عن موضعهم فان كانوا في مصر
كفاه ذلك على طريق الاستحسان وان كانوا في ارض مختلفة
فالحكم على التخصيل التي ذكرناها كذا في التاخر وانما كذا

النفصل

يتبين ما يصح عنه الطلوع في صح دعواه وبعد ذلك القاء
يسال المدعى عليه عن دعوى المدعى فان انكر ان يكون شفيعها
وانكر سبب شفيعته بان كان المدعى ادعى الشفيعه بسبب الجوار
والمدعى عليه انكر ان يكون المدعى جارا للدار المشترية وان
يكون الدار التي بحسب الدار المشترية ملك للمدعى فالقول قوله
كذلك النهاية بان انكر المشتري جوار الشفيع قال ابو يوسف ومحمد
بالقولين البين ان هذه الدار هي الدار المشترية بل ان
يشترى المشتري هذه الدار ويبيعها الى هذه الدار لا يعلمها
خرجت عن ملكه لا بد من الشفيعه ولو قال ان هذه الدار
الجوار لا يكفي كذلك السوى الغرضي فان كان ذلك
ولم يحل بشئ من شروطه فهو مؤثر وقبل على المدعى عليه

فناشد عن الزوال في شفعها من في تلك الشفع أم وادان كانت ١٩١٣

سی سید الشقیع و می تدل علی ملک ظاهراً و باطناً

ما قاله يقول المدعى أم البينة أم لا لك فان عجز عن البينة

وطلب عليه استوى من الشيء انه ما تعلم انه مالك للذي

نکره میانشفع به خداوند آری بنصف و عند محمد خلیف علی

ليأت كل من العبيد ان آمنوا الهدى عليه حق من الدين على طوط

باب الإهداء فقد ثبت أرواحه كذا في المصنفات ثم الشفيع

فإن البيع بالبيع إذا كان كراه المحرم رسولاً ثبت البيع إذا بلغ المثل

مولا كان الحبيب والحد او اثنان حران او عبد اصغر كان و

فما حتى لم يك طلب الموائمة عند ذلك او اخ طلب الاشهاد

صل شفقتهم وان لم يكن الخ رسولاً وان اخذهم من قبله انفسهم

ان كان الخضر رضى الله عنه لم يرد عليه السلام او كان الخضر رضى الله عنه

الماء لا تشرب السوء ثم بالاحياء سوا من وقت السهو

ذلك اذا نزل اذ اظهر صدق الخبر وروى الخبر عنه بحقيقة

لشروط الوعد والعاقبة التي تليها السورة بحرف حاء

صلواتهم عنى الله أو صل على من اراد ان يخلص نفسه

رضی علیہ السلام وادعی شفعہ... وادعی شفعہ... وادعی شفعہ...

رحلا واحدًا عن الأربعة الشفعين في الشفعين

و غنم بالبحر - اءال - و ذلک الاشهر السبعه

بسم الله الرحمن الرحيم

وان ظهر صدق الخبر عند الحقيقة فعند ما ثبت البيع بخبر اذا
ظهر صدق الخبر وعاد فباس دواية الخبر عنه الى حقيقة لا زالت
البيع بخبر الواحد كذا في الزخيرة فان اراد ان يكتبوا في ذلك بعض
الدعوى يكتب على هذا المبدأ والله اعلم سبحانه الله الرحمن الرحيم
حضر عند القاضي فلان فلان في يوم كذا من شهر كذا سنة كذا
واحضرنه فلانا ان كان القاضي يحضر فتمسا وان كان لا يفتح
يكتب حضر رجل ذكر كذا ليسي فلان واحضر رجلا ذكر كذا
بن فلان فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضر معه
ان هذا الذي احضر منه استر دواية بلد كذا في محلة كذا
يعرف بكذا احد حدود هذه الدار كذا والثاني والثالث
والرابع كذا بحرودها وحقوقها وجميع مرافقها الداخلة فيها
والخارجة عنها من حقوقها بكذا درهما وزن سبعة نقد كذا
وانه قبض هذه الدار وصارت في يده وان هذا الذي حضر من
لهذه الدار من المشتري هذا الشفعة فيها بداه التي في جوار هذه
المشاة احد حدودها كذا والثاني والثالث والرابع كذا
علم ان فلانا اشترى هذه الدار والمحدوده في هذا الكتاب
التي هو احق بشفعتها فيها في ساعة كذا من يوم كذا من شهر
كذا من سنة كذا وان طلب شفعتها كما علم بشراها اطلب موافقة
من غير لبث والى فلانا المشتري عذا وان كان اقرب الد

من الدار المستأجرة التي هو اسق يشفعها فيها من غير تاخير
ولا تقصير وطلبها منه لشفعة فيها واشهد على ذلك شهيدا
فقال القاضي المدعي عليه هذا الذي لمضره معه فمن سمي
بوصفه في الكتاب ، وذكر انه اشترى هذه الدار التي ادعى
المدعي هذا انه اسق يشفعها لحدودة الموصوفة في هذا
كتاب يكاد درهما وزن سبعة نقد كذا عجد ودها
وتعريفها الداخلة فيها والخارجة منها وقبضها وصار
مؤدبه وملكه فيعد ذلك ان كان يريد الكتابة على قوله
بني يوسف يكتب والله لا يعلم ان لا ناستفيعها بالدار
حدودها وصفها في كتابنا هذا ولا بما ادعى من شدة
الشفعة وان كان يريد الكتابة على قول محمد يكتب ان
قد رنا ليس شفعها بالدار التي حدودها وصفها في كتابنا
هذا ولا بما ادعى من طلب الشفعة كذا في التا تاريخا حسنة
فان كان للمدعي بينة يكتب فيسأل المدعي فلان هذا
الذي حضر القاضي الاستماع من بينة على ادعواه فاجابة
القاضي الى ذلك فاحضر عنده من الشهود منهم رجل ذكر
ان فلان ورجل ذكر انه فلان ورجل ذكر انه فلان يعرفهم
القاضي بالاسم والنيب والحياة وهم يعرفون به من التجارة
يركبت وشهد هؤلاء الذين حضروا ان الدار التي في موضع

كذا حدودها كذا ما ذكر المدعي ملك هذا المدعى الذي
 حضر لم يأت عن ملكه ويدع بل ان يشترى المدعى عليه
 هذا هذه الدار المدعى المدعى الموصوفة في هذا الكتاب
 والى هذا الوقت لا يعلمون خروجها من ملك المدعى هذا
 المذكور فيه وان ذكر اشهد ملك المدعى على البينة
 بان قالوا لم يزل قبل هذا الشراء الى يومنا هذا عن
 وان هذا المدعى احق بشفعة هذه الدار الشراء حكم
 الجوار بالدار التي حددناها ووصفناها فدلنا
 ايضا وان اشاروا الى محضر الدعوى فقالوا ان الدار
 التي يليت ووصفت حدودها وموضعها محض
 هذا الدعوى واساروا الى محضر الدعوى كقائم فيه
 ذلك يظهر ان كان المدعى عليه مقر ان المدعى طلب
 طلب المواثبة ولاشهاد ولا حاجة الى اقامة البينة
 عليه وانكر طلب المواثبة وطلب الاشهاد يكتب شهدوا
 ان فلان المدعى هذا حين اخبر بشراء هذه الدار ان
 ادعى انه احق بشفعها المحدود في هذا الكتاب وشم
 به في يوم كذا من سنة كذا طلب الشفعة لهذه
 الدار من غير ليت ولا منك ثم ذهب الى المشتري هذا
 اذا كان هو اقرب اليه من الدار المشتراة من غير

وتفسير طلب منه الشفعة ثانياً شهدنا على طالبه الشفعة
لهذه الدار المحروقة الموصوفة وأنه اليوم ثابت دائم على شفعته
وأنه أنزل هذه الدار من هذه المدعى عليه الشفعة فيها وأن
إنكر المدعى عليه الشفعة والقض واتفق بأسوى ذلك من حارة
التفحيج وطلب الشفعة طلبتين بحيث جاز التفتيح إلى اثبات الشراء
المبض عليه وله ذلك كداسة الذخيرة فيكتب في المحضر سؤال
القاضي فلان المدعى عليه عما ادعى عليه فلان من هذه
المدعى الموصوفة في هذا الكتاب من الشراء والقض وغير ذلك
وإنكر فلان الشراء والقض على ما ادعى المدعى فسأل فلان
المدعى القاضي الاستماع من شهوده على دعواه فاجابه القاضي
أن ذلك واحضر من الشهود فلان وفلان وفلان فلان
بن فلان المدعى عليه لهذا الذي احضر المدعى هذا معه شتر
من فلان بن فلان الفلانة الدار التي حدودها كذا بحدودها
وحقوقها بكذا درهمها ودين سبعة وأنه قبض هذه الدار المحروقة
والها اليوم في يده وإن هذا المدعى أحق بها شفعته بداره التي
مجنب من الدار المحروقة في هذا الكتاب فإن إنكر المدعى
عليه أن يكون المدعى طالباً بطلبه واتفق بأسوى ذلك فإن
القاضي يسأل المدعى متى علمت بالشراء فاعلم وقول طلبت منذ
قال القول له مع يمينه وإن قال لم يثبت بالشراء وكذا وطلب الشفعة

حين علمت وقال المشتري لم يثبت فالقول للمشتري كذا سنة
القادر خاتمة ثم اذا بين المدعى مدة الطلب فقال علمت
منذ شهر مثلا وطلب من الطالبين طلب مثوبة وطلب تقرير
على وجهه فالقاضي يقول له لم تركه خصوصتك فان قولا
ان القاضي كان غائبا عن المصرفان كان ذلك معروفا
فالقاضي يعذره في ذلك وان كان في البلد قاضي قادر
القاضي لا يعذره في ذلك على قوطه ساد عليه الفتي ران
بين مدة فريضة بان قال علمت بالله ام منذ عشرة ايام
حين علمت وقال المشتري لم يطلب حين علم فالقول قول
المشتري وعلى الشفيع البينة فان لم يكن للشفيع بينة حلفت
المشتري على العلم وبعض مشايخنا قالوا ان ادعى الشفيع
الطلب مطلقا حلف المشتري على العلم وان ادعى الى حصة
الى المشتري وطالبته بالتسليم قلت له سلم الدار الى قاره
المشتري حلف البينات وان قال الشفيع للقاضي يا
بينة فاسمع من شهودي احياه الى ذلك اكتب في المحضر
فدعاه القاضي بالبينة على ذلك فاحضر من الشهود فلما
وقلنا اليهم ونهرهم ولغيرهم بالغير فون به من ال
فشهدوا ان فلان المدعى هذا لما علم بجريان البيع بانه
المشتري المدعى عليه هذا وبين دافعه فلان في الدار

الحمد لله الموصوف في هذا الجنس فيم كذا طلب طلب الموائبة
من غير لبث ثم ذهب الى المشتري المدعى عليه ان كان هو
اقرب اليهم غير تاخير فطلب الشفعة ثانيا بحضرة واثمه
على ذلك وانه اليوم نائب قايما عن الشفعة وانه حق لهذه الدار
المشترقة بسبب هذه الشفعة من المشتري المدعى عليه فان قال
المشتري انه قد علم قبل هذا الوقت الذي طلب الشفعة ولم ^{يطلب}
فانقلبه له كذا في الذخيرة وان انكر المدعى عليه جميع ذلك
فان قال لا شفعة له قبلي فالقول له ويسال القاضي المدعى
هل له حصة على ما يدعى فان قال لا بيت على وطيب يمين
الدار عا عليه حلفه القاضي على السبب بالله ما اشتريت الدار
لتي بين صدورها ووصفت في هذه الدعوى ولا يحلفه
في الحاصل بالله ما لهذا فلك شفعة من الوصية الذي ادعى فان
اقر المدعى عليه بالشراء او الكوفا الا انه قال لم يطلب المدعى
الشفعة حين بيعه شراء هذه الدار وطيب يمين الشفعة المدعى
في كذا في كتاب الاستحالات ان القاضي حلف بالله لقد طلبت
شفقة هذه الدار واشهدت على ذلك بحضرة المشتري او الدار
في هذا انما يستقيم اذا ادعى اندي عليه انه باينه حين الشراء
فوقه من الفاس واما ان لم يكره عذره من يشهد على ^{شفقة}
في الامتداد وبذلك الاستعداد لا يبطل شفعة كتابه الثاني
خاتمة

وازا القابل المدعى عليه انه لم يكن عنده من سيده حين بلغه
 خبر الشراء والقاضي يحلف بالله فقد طلبت الشفعة حين علمت
 بالشراء وخرجت الى اسمعيل بن حسان فذكرت وطلبتهما مرة اخرى
 عند حضرة للشيء الذي ادعى في الشفعة فان ادعى الشفعة
 انه بلغه الحق ليللا وانه طلب الاستهاد حين اصبح فانه حلف
 بالله ما بلغه شراء الدار الا في الوقت الذي يدعى وانه طلب
 الشفعة واشهر عليها حين اصبح ولو ان المدعى عليه لم يكن
 جميع ما ادعاه المدعى وحلف القاضي وكل يكتب في المحضر بعد
 جواب الانكار من المدعى ليدعى فلان المدعى القاصي
 ان يحلف المدعى عليه كذا في الذخيرة ثم يكتب فله القاصي
 فلان المدعى عليه على ما ادعاه فلان فله حليف فغير من
 عليه القاصي فلان اليامين عليه ثلث مرات واعلم انه ان
 لم يحلف الزمه القاصي بنكوله عزم اليامين فله حليف ثم يكتب
 والزمه القاصي فلان المدعى عليه ما ادعاه عليه ما عني يوسف
 في الكتاب وقضى بذلك عليه بنكوله كذا في الساتار خاتمة
 الفصل الرابع في استحقاق الشفعة لكل من اشتراها
 ابن سماعة في قوله من ابى يوسف دار بريد قوم اقتدروها
 واصاب كل واحد منهم احية منها معلومة الا ان لم يقربهم
 ولحد رجل دار ملاصفة بنصيب بعضهم فباع احدهم لغيره

من ربيع وسلم شركاؤه في الطريق الشفعة فلما اراد المداصق لبعض
نصيب هؤلاء الشفعة في المبيع وان لم يكن لزيقته كذا في المحيط
وكذلك القريبة والارضون بين قوم شرعيا من ههنا اقصى في
مثله بالشفعة بعدتها منها الفرجة سفرة او مجتمعة ولرجل ارض
ملازمة لبعض هذه الارضين فاني اقضي لهذا الجار الملازمة
بالشفعة فيما بيع من جميع هذه الارضين وان لم يكن ملازمة لانها ارض واحدة
ولو كانت اراضى كثيرة ودعى شرعيا من ههنا لا اقضى في مثلها
بالشفعة فبيع من هذه الارضين شئ فلا شفعة للجار الا فيما
يلازمة كذا في النخبة واما الذي بيع منها قراحين يلى
احدهما صاحبه وعلى كل قراح حائط محيط هو لاصد القراحين جار
ملازمة فله الشفعة بينهما وان كان الذي بيع بسايتين وعلى كل
حائط محيط به وله باب على حدة ولرجل ارض يلى احد البائتين
فان له الشفعة في البستان الذي يليه ولا شفعة له في الآخر
ودرى ابيه سماعة عن ابي يوسف الجواب في مسألة البستان
مخلوفا هذا فقال له الشفعة في البساتين جميعا قال في هذه
الرواية ولا يشيب البساتين جميعا قال في هذه الرواية ولا يشيب
البساتين في القري والمدور في الايمان ارمكان لرجل ودولى
بعضها بعضا فله شفيع الشفعة في ارض التي يليها قال ايضا في هذه
الرواية والبساتين في المصنعة لانه لا يكون كذا في التاخر خاينة

له داران وارض في قرية باع الكل جملة وله جدار على هذا الشكل
 فله ان ياخذ الكل وان كان لا يملك الاخذ لو باع وادرس
 منفردا الا التي يليه وعمل بيع الدارين بمنزلة بيع القرية كذلك
 وجيز الكردي رجل له بيتان عنده حائط وبابان باع بيتا
 وارضين خلف البستان ورجل قطعه ارض الى جانب الحائط الذي
 على البستان فالشفعة له في البستان والارض المتصلة به وعنده
 اذا كان لرجل روضه وهدما وجعلها دارا واحدة ارجع له الارض
 وباعها فله شفيع الشفعة في جميع ذلك كذلك المحيط البرهان
 وعن محمد حوايت ثلثة بلي بعضها بعة ناد بلب كل واحد الى البلي
 الاعظم ورجل الى حيز حانوت منها حانوت صنعت الحوايت
 الثلثة فله ان ياخذ كلها وبي كالبيوت في دار واحدة
 فاذا باع الحانوت الاوسط منها وهو لا يلي حانوت الجدار له
 اخذها بالشفعة للشركة في الطريق كذلك وجيز الكردي صورة
 مسلة البيوت في دار واحدة وجعل له بيتان في دارين احدهما
 البيتين الآخر ولا طريق لها الا في الدار وبلي احد البيتين
 دار رجل فباع صاحب البيتين البيتين فله صاحب الدار
 ان ياخذها جميعا وان كان البيتان منفردتين احدهما في
 ناحية من الدار والاخر في ناحية اخرى من الدار ولا
 بلي احدهما الاخذ فباع صاحب البيتين البيتين فله الشفعة

للتفيع في البيت الذي يلبه دون الإختار كذا في التارخانية
 زيل هشام ايضا سالت محمد عن دار فيها بستان وطريق البستان
 في هذه الدار ليس للبستان طريق آخر وعلى الدار والبستان
 حائط واحد محيطة بهما فباع الدار والبستان صاحبهما قائلهما
 بمتولة الدارين من يبي البستان فله الشفعة في البستان
 دون الدار ومن يبي الدار فله الشفعة في الدار ودون البستان
 كذا في الخط البرصاني قال هشام قتلته محمد ما تقول في عشرة
 اربعة تلامعة لرجل يبي واحد منها ارض انسان فبيعت العشرة
 الا فرقة قال للتفيع ان ياخذ القراح الذي يلبه وليس
 في بقيتها شفعة كذا في السراج الوهاج وكذلك لو كانت قرية
 خالصة لرجل باعها بدورها وكرومها وادامنها وناحية
 منها يبي ارض انسان فالتفيع ياخذ القراح الذي يلبه كذا
 في التارخانية اذا اراد التفيع اخذ بعض المشتراة دون
 الباقي يجب ان يعلم ان الروايات اتفقت عن اصحابنا ان
 المشتري اذا كان واحدا والبائع واحدا وقد اشترى الدار
 بضميمة واحد انه ليس بالتفيع ان ياخذ البعض دون البعض
 كذا في الذخيرة في التجريد او ياخذ سائلي من الدار دون
 الباقي كذا في التارخانية وان كان المشتري واحدا
 والبائع اثنين او ثلثة وقد اشترى الدار بصفة واحدة

وهنا شمس محمد العبد

والم يقضها كذا
في كذا الطهي و
عالم الا خلاط

في كذا الطهي و
عالم الا خلاط

كذا في الجواهر الا خلاط في كذا وليس الشفع المهر في كذا نصيب له
الباعين دون الالف كذا في الخط البرهاني ولو كان المشتري
اشترى والبائع وحده وقد اشترى باجمعا صفقة واحدة او صفقتين
كان الشفع ان ياخذ نصيب احد المشتريين انهما اشترى اوراق عليه
سواء كان قبل قبض الدار او بعد قبض الدار كذا في شرح الطحاوي
وروي الحسن بن علي بن فضال ان كذا البائع اشترى فللشفع ان ياخذ
نصيب احد الباعين قبل القبض وليس له ان ياخذ نصيب الباعين
للمسخرى سوى اسمي كل نصيب ثمة معلوما او كان الثمن جملة واحدة
ان يكون البيع صفقة واحدة وكذا اذا كان الشراء بوكالة فكل
رجل رجلين بشراء دار ولها شفيع فلا شفيع ان ياخذ نصيب
احد المشتريين وان كان الموكل رجلين والوكيل رجلا واحدا
لم يكن له ان ياخذ نصيب احد الموكلين كذا في السراج الوهاج
والحاصل ان ظاهر الرواية يقتضي مثل هذه المسائل الى المشتري
فان كان المشتري واحدا اشترى الدار لنفسه او بائعة بتوابعه
ايامه والبائع وحده وقد اشترى بصفقة واحدة فليس للشفيع
الا ان ياخذ الكل او يدع الكل كذا في النهاية وادوات
البائع اشترى والمشتري واحد فطلب نصيب الباعين
ليربط بينهما تلك الصفقة ولو ان ياخذها كلها مقسومة كانت
او غير مقسومة كذا في شرح البسيط ورجلان باعوا دارا فاشترى

قال القدر في كذا
خلاف هذا فانه
في كذا نصيب
ان المشتري اشترى
في كذا نصيب
والم ان ياخذ نصيب
في كذا نصيب
في كذا نصيب

بينهم رجل لا يمكن الشفع ان ياحض البعض كذا في بناء وقاض
 ولو كان المشتري جماعة اشترى الاشتم او لو حذر بتوكيله اياهم
 صفقة واحدة او متفرقة فللشفع ان ياحض نصيب احد منها ^{لشفقة}
 كذا ^{في الشفع} ولو اشترى عشرة لرجل واحد كان للشفع
 ان ياحض من واحد او اثنين او ثلاثة او اكثر كذا في ملحوظ للس
 واذا كان المشتري واحدا والبائع اثنين وطلب الشفع نصيب
 احدهم مع انه ليس له ان ياحض نصيب احدهما وله الاحتد
 هل يكون على شفقة بها صنع ذكوة آخر شفقة الاصل انه
 على شفقة قال بعض مشايخنا هذا الجواب محمول على ما
 اذا وجب منه طلب المواثبة وطلب الاشهاد في الكل ثم اراد
 ان ياحض نصيب احدهما فاما اذا اطلب طلب المواثبة
 وطلب الاشهاد في النصف يبطل شفقة وقال بعضهم هذا
 الجواب على اطلاقه فاذا اطلب طلب المواثبة والاشهاد
 في النصف لا يبطل شفقة كذا في الذخيرة فان كان المشتري
 بعضهما زاعن البعض بان اشترى دارين صفقة واحدة فارد
 الشفع ان ياحض احدهما دون الاخرى فان كان شفعهما
 جميعا فليس له ذلك ولكن ياحضهما جميعا او يدعهما وهذا قول
 اصحابنا الثلاثة وقال زفر له ان ياحض احدهما وسواهما استلذا
 مثلا صفتين او متفرقتين مصر واحدة او مصرية وهو على الا

كذا في البداية وكذلك لو كانت ارضيه او قرية او غيرها او قرية
 واراضيها وهو شفيع ذلك كله فانما له ان ياخذ جميع ذلك او يدعه
 كذا في المحيط البرهاني ولو ان رجل اشترى ارضين او ارضين
 والدارين او الارضين مثلا اصفين في قرية واحدة او في قرية
 وشعبين او رجل واحد كان له ان ياخذ ما جاورهما او يدعه
 ولو كان شفيعا لهما كان له ان ياخذ احد من الشفيعين ان ياخذ
 الارض التي هو شفيعها والدار التي هو شفيعها كذا في المحرر
 وان كان الشفيع شفيعا لاحدهما دون الاخرى ووقع البيع
 صفقة واحدة فهل له ان ياخذ الكل بالشفعة روى عنه ابي حنيفة
 انه ليس له ان ياخذ الا التي يتجاوره بالمحصلة كذا روى عن محمد
 بن الدارين الملاصفين اذا كان الشفيع جارا لاحدهما انه ليس له
 الشفعة الا بما يليه كذا في البداية وروى عن ابي حنيفة رواية
 شاذة انه ليس له ذلك اما ان ياخذها او يتركها وعلى هذه
 الرواية قال ابو حنيفة لو اشترى المشتري الدار مع متاع بينهما
 صفقة واحدة فالشفيع ياخذ الدار مع المتاع او يدع الكل
 كذا في المحيط البرهاني وذكر مسالمة السمرقاني في شرحه
 كان ابو حنيفة يقول او لاله ان ياخذها جميعا او يدع
 ثم يرجع وقال لا ياخذ واحدة منهما ثم رجع وقال ياخذ البيع
 هو شفيع خاصة وهو قول ابي يوسف ومحمد وفي الشفعة

ولو كان شفيعا لهما كان له ان ياخذ
 ان ياخذ شفيعه كذا في المحرر

وكذا قال محمد بن النضر الملاصفين ورواه
 علي بن ابي رافع وليس من الاثر طوق
 ولا انه انما هو شفيع لهما انه لا يملك الا في القول
 الذي يملكه خاصة

للمحرر

لحسن بن زبادان الشفيع ان ياخذ الكل او يبيع الكل وهو قول
 الرضا عليه السلام في قوله كذا في الذخيرة وفي الفتاوى العتبية
 ولو اشترى دارين ورفع الحايطة عن الدار الاخرى وجعلها
 دارا واحدا اخذ الشفيع كلها وان كان ذلك الباب بماله
 واو فتح باب البيت الذي اشترى الى داره وسد الباب الاول
 صار موقفا لهذه الدار اخذ البيت معها بالشفقة كذا في التباخر
 في الحكم بالشفقة بالكلية
 والقاضى بالشفقة يقول له انت اشترى الدار وكذا في الذخيرة
 وذكر في الامم السرخسي في شرح كتاب الشفقة ان القاضى يقض
 بالشفقة ان لم يحضر الشفيع الثمن في قول الرضا عليه السلام في قوله
 ويكون للشري حق الاسالك الى ان يشتري الثمن كذا في الظهير
 وعن محمد بن ابي يعقوب حتى يحضر الشفيع الثمن كذا في الجوهري في السير
 وقدم في الشيباني عن الامام انه لا يقضى بها قبل احضار
 الشفيع من الامام روايان كذا في جواهر الاطلاعي لا ينبغي
 للقاضى ان يقضى بالشفقة حتى يحضر الشفيع الثمن وان قضى
 لا يفسد قضاءه وكان المشري ان يحبس الدار عن الشفيع
 حتى يقضى الثمن كذا في السراجية قال محمد ولا ينبغي للقاضى
 ان يقضى بالشفقة حتى يحضر الشفيع الثمن وان احتمل الشفيع
 الشفيع املاه يمين او يملكه ولم يقض بالشفقة فان قضى

وكان رجلا اشترى دارين
 والداران ادا الارضان مثلا فقال
 واحدة او في فرتين و...
 في احد كان له ان ياخذها جميعا او...
 ولو كان شفيعها مختلفا كان...
 واحد من الشفيعين ان ياخذ...
 التي هو شفيعها والدار التي...
 شفيعها...

بالشفعة نفذ ذنبه ولا ينقض حتى لو ابي الشفع ان ينقذ الثمن
جاءه كذا في الظهور فان قال الشفع اقول لي بالشفعة و
على حالها ولا تسلم حتى اتيت بالثمن قال نعم لا يصح له ان يبايع
الى ذلك كذا في فتاوى قاضيخان اذا قال ليس عندك ثمن
احضره اليوم او غدا او ما اشبه ذلك فالقاضي لا يلتفت
الى ذلك فيبطل حقه في الشفعة وان قال الثمن عندك ميراثي
فاذهب معي حتى اعطيك او قال الثمن في بيتي فاذهب معي
بالثمن فان القاضي يمهله هذا المقدار كذا في الذخيرة
واذا رفع الشفع الامر الى القاضي وطلب منه ان يرضى له
بالشفعة في ذلك على وجهين ان كانت الدار في يد البائع فالقاضي
لا يسع خصوصته ولا يقضي له بالشفعة الا بحسب البائع

وہو کہ علیہ السلام رحمہ اللہ کہ ان کے ہموں ان کا فخر و
باعتبار و ان کی خطرہ الشفعہ المؤمنین فی قوالہ اعلموا انی ہوں ہوں
حکومت و حکومت میں رہتا ہوں کہ اس کی حکومت میں رہتا ہوں
کہ ان کی طبیعت و قدر و ان کی طبیعت نوعیہ اللہ اعلم انہیں بعض ہستی

اخضر الشمس هاهنا في اللاحق
 روايتان كذا في جواب اللاحق
 وهذا عند ليس خلاف على
 الحقنم والفقصان نقض
 بالشمس قبل اخضر الشمس
 بلا خلاف لان لفظ ثم
 وليس معنى له اخضر الشمس
 بالشمس في كذا الفصح
 لا يدل على انه ليس له ان ينف

و اخيرا انك لا بد ان
لا تفتن في القلوب الا في مثل

وَقَدْ فَضَّلْتُ فِيهِ
عَلَيْهِ كَرَامَةً
الْقَضَى وَأَفْضَلُ
بَيْنَ النَّاسِ وَفَضَّلْتُ
بَيْنَهُمَا

وعهدته على البايع فلو ان الشفيع في هذه العمدة وحيد
 بالدار عيبا فزدها على البايع او على المشتري بقضاء القاضي
 كذا في الظهيرية فان اراد المشتري ان يأخذها بشرطه و اراد
 البايع ان يدها على المشتري بحكم ذلك الشراء فالمشتري ^{بالحق}
 بالخيار ان شاء اخذها وان شاء تركها فان اخذ الشفيع الدار
 من المشتري و اراد ان يكتب كتابا على المشتري ليكوره و يهتبه
 للشفيع على المشتري له ذلك و يحكى في الكتاب شراء المشتري اولا
 ثم يثبت عليه الاخذ بالشفعة ثم اخذ الشفيع من المشتري
 كتاب شراء الذي كتب على البايع و ان ابي المشتري ان يدفع
 اليه ذلك فله ذلك كذا في الظهيرية ^{و لكن} ينبغي للشفيع
 ان يحيط لنفسه فيشهد قضا على تسليم المشتري الدار اليه بالشفعة
 و ان كان الشفيع اخذ الدار من البايع يكتب كتابا على البايع
 يحكي ما يكتب لواخذه من المشتري و يكتب في هذا الكتاب
 اقرارا بشري انه سلم جميع ما في هذا الكتاب و اجازته و اقر
 انه لاحق له في هذا الدار و لا في غيرها كذا في الظهيرية
 و اوافق القاضي للشفيع او سلم المشتري يثبت بينهما احكام البيع
 من حيث روية و خيار عيب و الرجوع بالتمسك عند الاستحقاق
 الا ان الشفيع لا يرجع بضمه ان الغد و حتى لو بني في الدار الشفعة
 ثم استحق الدار و ام سقض البناء كان له ان يرجع بالتمسك على

كذا في الظهيرية

المؤلف الركناني
 و ان شاء الله الكتاب
 عليها بتسليم الدار الشفيع
 اليه و قد عرفت البايع
 ان شاء و هناك البايع الدار
 كذا في الظهيرية

أخذ منه الداد بالشفعة ولا يرجع بقيمة البناء في أنه ورد من إرواية
وعن أبي بصير عن أبي بصير عن المشتري كذا في التاتارخانية وأدفع
التمن ثم وجب إلى سنده مثلاً فحضر الشفع فطلب الشفعة إذا رضى بها
إلى ذلك الأصل فليس ذلك إلا برضاء المأخوذ منه ولا يجوز له أن يرضى
له إذا لم يرض المأخوذ منه أما بقدر التمر حالاً أو قسماً حتى يحل الأصل
وإن فقد التمر حالاً أو كان الآخر من البائع سقط البيع عن
المشتري وإن فقد التمر حالاً أو كان الآخر من المشتري سقط الأصل
في حق المشتري على حاله حتى لا يكون للبائع ولاية مطالبته المشتري
قبل حل الأصل وإن صبر حتى حل الأصل فهو على شفوعته كذا في المحط
البرهان هذا إذا كان الأصل معلوماً وأما إذا كان مجهولاً لم يخص
والدياس وأسبابه ذلك فقال الشفع أنا عمل التمر وأضها بكم
له ذلك كذا في النهاية وفي المتن داد بيعت ولها شفيعان قارب
أحد ما غاب فخاصم المأخوذ المشتري إلى قاض لا يرى الشفعة
بالحوافزة إلا لا شفعة لك أو قال بطلب شفعتك فترجم الشفع
الأخر خاصم المشتري إلى قاض يرى الشفعة بالحوافزة فانه يقتضي له
جميع الدارين طلب الأول القضاة من هذا القاضى فالحق في
قبضه بجميع الدارين طلب الأول القضاة من هذا القاضى فالحق في
لا يقتضي له بشئ فإن كان القاضى الأول قبل الشفع الأول وأبدت
شفعتك وتثبت بآثار الشفعة في هذه الدارين فالحق في هذا

فلو حضر من فقهاء القاب كذا في الغيات الشاهية، لشفعوا
 ان اطلب الشفعة بالحوار فاقصني يسأله هل ترى الشفعة بالحوار
 الا ان قال نعم فيقضى بالشفعة والا فلا كذا في السراجية وجب
 ان ترى ان اخذ ارباب درهم وباعها من اخذ بالف درهم
 وسلمها ثم حضر الشفع وادان باخذ الدار بالبيع الاول قال
 ابو يوسف ياخذها من الذي هي في يديه ويدفع اليه الف درهم
 ويقال لا اشع ببعك الذي باعك فخذ منه الف اخر وهذا قول
 ابي يوسف خاصة وقولهما اذا اراد ان ياخذها بالبيع الاول
 يشترط حضرة المشتري الاول كذا في الظهيرية وروى الحسن
 بن زياد عن ابي حنيفة اذا حضر الشفع وقد باع المشتري الدار
 وسلب او غاب واراد ان ياخذها بالبيع الاول فلا خصومة ^{بها}
 وبين المشتري الآخر فالمراد ان الشفع لو اراد ان ياخذها
 بالبيع الاول يشترط حضرة المشتري الاول عند ايجبة وهو
 قول محمد وفي قول ابي يوسف لا يشترط حضرة وان اراد ان ياخذها
 بالبيع الثاني لا يشترط حضرة المشتري الاول بالاختلاف كذا في
 المحيط البرهان الذي انتهى القاصي للشفعة وضرب له اجلا واما
 في المثلث بالثمن الى وقت كذا فلا شفعة لك فلم يأت به
 شفعة كذا في الذخيرة وكذا ان اقبل المشتري ذلك الشفع
 فلم يملك بالثمن في ذلك المثلث واما قول البعض لا يملك شفعة

على الشفعين بالجلد أو كونه المقرات وإن اشتراها بمكيل أو موزون
أخذها الشفع بمثله وإذا باع عتقاً أو عقداً أخذ الشفع كل واحد
منه ببقية الاختار كذا في السراج الوهاج ثم يعقب قيمة ذلك الشيء
وقت التملك وقت الاختار بالشفعة الشفع إذا الشفع له المشقة
والمستعمل مثله فانه مستعمل من ذلك مع وجوه كذا في الذخيرة
فصل في سائر ما في الشفعة من شرائعها
إذا كان للدار شفعان فلم أحدهما فإن كان قبل قضاء الفاضل
بالشفعة بينهما نصيبين أخذ الآخر قبل الدار وترك ليس له غير ذلك
كذا في الخط الإبراهيمي يجب أن يعلم بأن الشفعاء إذا اجتمعوا فحق كل
واحد قبل الاستيفاء والقضاء ثابت في جميع الدار حتى أنه إذا كان
لدار شفعان سلم أحدهما الشفعة قبل الاختار وقبل القضاء كان
لآخر أن يأخذ الكل وبعد الاستيفاء وبعد القضاء يبطل حق
كل واحد منهما عما فرضي لصاحبه كذا في الذخيرة فانه إذا كان للدار
شفعان وقضى الفاضل بالدر بينهما ثم سلم أحدهما نصيبه لم يكن
للآخر أن يأخذ الجميع هذا الذي ذكره عند استواء الشفعاء في
باب الشفعة وكذا إذا كان لوضفهم أقوى من البعض فانه إذا
كان لبعض الشفعاء أقوى من البعض فقضى القاضي بالشفعة للمعطي
بطل حق الضعيف حتى أنه إذا اجتمع الشريك والمجار وسلم الشفعة
الشفعة قبل القضاء له كان للمجار أن يأخذها بالشفعة ولو قضى القاضي

وذلك ما في الشفعة من شرائعها
عامة موزون أو مكيل أو موزون
بأخذ عتقه وإذا وقع بما هو
زوات القيمة الشفعة بأخذ
بقية ذلك الشيء وبقية
ذلك الشيء وبقية الشفعة
الأخذ بالشفعة

بالدلالة الشريفة ثم سلم الشريك الشفعة فلا شفعة للجار كذا في النهاية
وإذا كان أحد الشفعين قائما كان الحاصل يأخذ جميع الدار وإن
أراد أن يأخذ النصف ورضي المشتري بذلك فلا ذلك ولا يتقارن
المشتري لا أعطيتك إلا النصف كان له أن يأخذ الكل كذا في
شرح المبسوط وإن كان الحاضر قال في غيبة الغائب
أخذ النصف أو الثلث وهو مقدار حقه لم يكن له إلا أن يأخذ
الكل أو يدع كذا في السراج الوهاج وإذا قضى القاضى الحاضر كل
الدار ثم حضر آخر وقضى له بالنصف ثم حضر آخر وقضى له بثلث
ما في يد كل واحد منهما حتى يصير مساويا لهما فإن قال الذي
قضى له بكل الدار أو لا للثاني إذا سلم للثالث الكل فإما أن يأخذ
الكل أو تدع فليس له ذلك وللثاني أن يأخذ النصف كذا في المطالبات
ولو حضر واحد من الشفعاء أولا وأثبت شفعته فإن القاضي
يقضيه له بجميعها ثم إذا حضر شفيع آخر وأثبت شفعته فإن القاضي
ينظر إن كان للثاني شفيعا مثل الأول فإنه يقضى له بنصف الدار
وإن كان الثاني أولى كما إذا كان الأول جارا والثاني خليا
فإن القاضي يبطل شفعة الأول ويقضى بجميع الدار للثاني
وإن كان الثاني دون الأول فإنه لا يقضى له بشيء لذات الشفع
الوهاج وكذلك حكم الشراء لو أن رجلا اشترى دارا وهو شفيعها
فجاء وسفح مثله قضى القاضي ببنه غيرها وإن جاءه شفيع آخر

فلا يجوز

الاول من فان القاضى يقتضى له جميع الذاد وان جاء شفيع دونه
 كذا في الطحاوى ولو وجد هذا الحاضر بالذاد عينا بعد الحكم له فزده
 حتى لا يطعير وقتا وتصل القرض او بعد ثم قدم الغائب فليس له
 ان ياحظه بالبيع الاول الا نصف الذاد ولو اراد الغائب
 ان ياحظه بالشفعة برد الحاضر عليه ويبيع البيع الاول فان
 كان الذاد غير قضا فله ذلك ان كان يقضا فليس له ان ياحظه
 بالذاد او كان الشفيع الاول علم بالعيب قبل الحكم له فلم الشفعة
 ثم حضر المئاثب فان شاء اخذ الكل وان شاء ترك ولو رد
 الشفيع الحاضر بعد الحكم ثم حضر شفيعان آخران احدا تلتى
 الثاني بالشفعة والحكم في الاثنين والثلاث وحده ليقط حتى
 الثالث بقدر حصته الحاضر كذا في التاتارخاينه ولو كان
 المشتري الاول شفيعا للدار فاشترى اها الشفيع الحاضر منه
 ثم قدم الغائب فان شاء اخذ نصف الدار بالبيع الاول
 وان شاء اخذ الكل بالبيع الثاني كذا في الذخيرة وفي الفتاوى
 العتابية ولو اشترى دارا ولها شفيعان مباع احدهما
 بداره اخذ الآخر نصف ما اشترى كما قل البيع وكذلك دار
 بين ثلثة اشترى الاول نصيب الثاني ولم يعلم الثالث حتى
 اقتسموا فوقع بيع نصيب البائع بين الاول والثالث فمن بينهما
 ولو وقع مع المشتري والطريق بينهما من الثلثة كذا في التاتارخاينه

ووقفنا بالدار الى اخره
 ثم قدم الغائب فليس له ان ياحظه
 الا نصف الدار او كان قبل القرض
 او غير قضا وسواء كان قبل القرض
 ولو اراد الغائب ان ياحظه
 بداره الحاضر بالبيع ويبيع البيع
 ان كان الذاد غير قضا فله ذلك
 بغير قضا ويطلق في كل ما
 في حق الشفيع ما في حق المشتري
 بالبيع المبذول وهذا في كل ما
 اجواب ولم يفسد في الغائب
 بينما او كان الرد بالغائب
 او بعده من قبل المشتري لان الرد
 اجواب مما هو على بعد القرض لان الرد
 من نصيب الشفيع فله ان ياحظه
 انما رقت القرض لا يجوز على احد
 وانما رقت القرض لا يجوز على احد
 على كل من ياحظه لان الرد بالغائب
 في غير ما يكون بداره الحاضر
 في ما لا يجوز واما كان ياحظه

ولو كان المشتري الحاضر بالدار
 او كان المشتري الحاضر بالدار
 او كان المشتري الحاضر بالدار
 او كان المشتري الحاضر بالدار

او كان المشتري الحاضر بالدار
 او كان المشتري الحاضر بالدار
 او كان المشتري الحاضر بالدار
 او كان المشتري الحاضر بالدار

شفعنا أحدهما حاضر بطلب المحاضر الشفعة وقضى لها صبي بذل
ثم حضر الشفع الآخر فان الشفع الثاني بطلب الشفعة من الشفع
الذي قضى له القاضي كذا في الظهيرية هذا اذا طلب الشفع
الحاضر جميع الدار بالشفعة فان طلب النصف على من لا يملك
الا النصف بطلت شفعة وكذا لو كانا حاضرين فطلب كل
واحد منهما الشفعة في النصف بطلت شفعة ما كان
قاضيان الفصل السابع في النكاح بالشفعة
قال هشام سالت محمدا عن الشفع اذا طلب الشفعة بدار
يد يريه نعم انما له فقال المشتري ليت هذه الدار لك قال فاجاب
ان ابا حنيفة كان يقول على الشفع البينة يعني العاصم ^{يقض}
للشفع بالشفعة ما لم يقسم البينة ان الدار التي في يده
داره وقال ابو يوسف اذا كان في يده فله الشفعة بها
هشام قلت لمحمد ما قولك قال القياس ما قاله ابو حنيفة كذا
في المحيط البرهاني وعن ابي يوسف رواية اخرى ما قاله
ابو حنيفة وفي الاجناس بين كيفية الشهادة فقال
ينبغي ان يشهدوا ان هذه الدار التي حول الدار المبيعة
ملك هذا الشفع قبل ان يشتري هذا المشتري هذه الدار
هي له الى هذه الساعة لا تعلمها من سبب عن ملكه من
قال ان هذه الدار لهذا الجار لا يكتفي كذا في الذخيرة

الشهدان الشفع كان اشترى هذه الدار من ذلان وهي في يد
 او وجبنا منه فذلك يكفي فلو اراد الشفع ان يحل المشتري
 باليه فله ذلك كذا في التا تاريخية فيلح على البتات عند محمد
 وعند ابى يوسف على العلم وعليه الفتوى كذا في السراجية
 عن ابى يوسف لو ادعى رجل دار او اقام بينة ان هذه الدار
 كانت في يدي ابيه مات وصي في يديه فانه يقضى له بالدار
 ولو بعت دار مجنبا فانه لا يلحق الشفعة حتى يقيم البينة على ذلك
 دار في يدي رجل ارادها الاخر فبعت مجنبا دار فطلب المقر له
 الشفعة فلا شفعة له حتى يقيم البينة ان الدار داره كذا في
 الحيط لا يرضى رجل اشترى دارا ولها شفع فافر الشفع ان
 داره التي لها الشفعة لاخر فان كان سكت عن الشفعة ولم يطلبها
 بعد فلا شفعة للمقر له وان كان طلب الشفعة فلمقر له الشفعة
 كذا في الحيط للبرهان وذكر الحضاف في اسقاط الشفعة
 ان الباع اذا اقر به من الدار للمشتري ثم بعت الدار فالجار
 لا يستحق الشفعة وكذا ابو بكر الخوارزمي يحل الحضاف
 في هذه وفي يفتي بوجود الشفعة للجار والله اعلم كذا في الذريعة
 في فروع الشريعة في فروع الشريعة في فروع الشريعة

باع منه

رجل اشترى دارا وقبضها وبني فيها بنا دارا وغرس فيها اشجارا
 ثم حن شفعها فالتا مني يقضى له بالشفعة وبها مو المشرك

الرجل فاداهدم بناءها او هدمها اجنى او الهدم او قلع
 شجر ثمار الشفيع قسم الثمن على قيمة البناء وعلى قيمة الارض
 فما احساب الارض اخذها الشفيع بذلك في المسئلة اذا
 الهدم البناء وبقي النقص على حاله كذا في التنازل
 وكل ذلك لو نزع باب الدار من باعها والهدم بنفسه قسم الثمن
 على قيمة البناء وسند ما وى قيمة الارض كذا في الخياط
 وراحتروا البناء او ذهب به السيل ولم يبق على من الشفيع
 يلقى الشفيع الساحة بجميع الثمن كذا في الحيط البري حاله واطاربه
 واذا الهدم من الدار او احس رتبها وها او جفت شجر البستان لغيره
 فعل الجسد فالشفيع بالخيار ان شاء اخذها بجميع الثمن وان شاء
 ترك كذا في اشراج الوهاج وان تقصر المشتري البناء قبل الشفيع
 ان شئت فخذ العشرة بصرتها وان شئت فدع وليس له ان ياخذ
 النقص وكذا اذا هدم البناء اجنى وكذا اذا الهدم بنفسه كذا
 في الجوهرة البيرة ولو لم يهدم المشتري البناء ولكنه باعه لغيره
 او ضره فحصر الشفيع كان احق بالبناء والارض في اخذه ونقص
 البناء بالبناء كذا في البيع وفي جامع الفتاوى ولو اشترى
 او خاف من ردها فقصها الزاوية فحصر الشفيع بقيمة الارض
 في نفسه وعلى يمينه ان يشر بها في اخذ الشفيع بذلك الثمن انا
 في التنازل وخافه وكان البيع الامام ابو بكر محمد بن حاتم

الرجل فاداهدم بناءها او هدمها اجنى او الهدم او قلع
 شجر ثمار الشفيع قسم الثمن على قيمة البناء وعلى قيمة الارض
 فما احساب الارض اخذها الشفيع بذلك في المسئلة اذا
 الهدم البناء وبقي النقص على حاله كذا في التنازل
 وكل ذلك لو نزع باب الدار من باعها والهدم بنفسه قسم الثمن
 على قيمة البناء وسند ما وى قيمة الارض كذا في الخياط
 وراحتروا البناء او ذهب به السيل ولم يبق على من الشفيع
 يلقى الشفيع الساحة بجميع الثمن كذا في الحيط البري حاله واطاربه
 واذا الهدم من الدار او احس رتبها وها او جفت شجر البستان لغيره
 فعل الجسد فالشفيع بالخيار ان شاء اخذها بجميع الثمن وان شاء
 ترك كذا في اشراج الوهاج وان تقصر المشتري البناء قبل الشفيع
 ان شئت فخذ العشرة بصرتها وان شئت فدع وليس له ان ياخذ
 النقص وكذا اذا هدم البناء اجنى وكذا اذا الهدم بنفسه كذا
 في الجوهرة البيرة ولو لم يهدم المشتري البناء ولكنه باعه لغيره
 او ضره فحصر الشفيع كان احق بالبناء والارض في اخذه ونقص
 البناء بالبناء كذا في البيع وفي جامع الفتاوى ولو اشترى
 او خاف من ردها فقصها الزاوية فحصر الشفيع بقيمة الارض
 في نفسه وعلى يمينه ان يشر بها في اخذ الشفيع بذلك الثمن انا
 في التنازل وخافه وكان البيع الامام ابو بكر محمد بن حاتم

انما هو في قوله ردها فقصها الزاوية فحصر الشفيع بقيمة الارض في نفسه وعلى يمينه ان يشر بها في اخذ الشفيع بذلك الثمن انا في التنازل وخافه وكان البيع الامام ابو بكر محمد بن حاتم

هو الشيخ الامام الواحد ابى حفص الكليل ند كان يقول يسلم الله
 الارض الى الشيخ ثم ياتي بمراتب معلومة يعلم ان الزرع يزرع
 في مثله فلهذا الشفع والمفسر في مكان الشيخ ابو بكر محمد بن حماد
 يقول ساءل الشيخ لا يصح هذا قبل ان يردوا ما يصح هذا الجواب اني قلها
 لا يصح هذا الجادة العاقبة قبل ان يرضى جازر ومن هذا الجواب
 في قوله في الفقيه ابى الليث وصورتها وهل اخذت ارضا من روية
 مفورم باعلى اصاد الزرع قبل الا شترق المزارع الارض مع
 وب الارض من المزرع ثم جاز الشفع فله الشفعة في الارض
 وفي بعض الزرع لا يملك ولا يخذل من يدر ذلك الزرع كذلك الخطيب
 وكذلك البسات والتخذل في الارض والتمر في التخذل الموزون وقت
 البيع كل بالميزان الارض فالشفيع اولى به بالتمن الاول
 وما زائل الارض بفعل المشتري او بفعل الاجنبي يقسم التمر
 على قيمته صحيحا وعلى قيمة الارض وان زائل الارض لا يفعل
 احد ولم يهلك يعتبر قيمته ساقطا وان هلك التمر مرمية في سح
 احد ولم يبق منه شئ سقط حصته من الثمن بخلاف البناء
 كذلك الخطيب ابى ~~الحسن~~ اذا هدم البناء اجنبي ولم يقدر عليه
^{ويقال} فهو كالحال هدم بنفسه في اخذ الشفع ويجمع الثمن ان شاء
 وان شاء ترك وان قد راع عليه فهو كمنه المشتري كذلك
 السراج الوهاج ولو نقص المشتري في اماره المشتراة قبل

كذا في التمهيد

وانما الزرع في الجبل او في البحر
 فيكون الشفع على البناء بسبيل وبنو
 ولا يملك كصاحب الثمن ولا يملك
 لم يملك فله ان يبرطل تصرف المشتري

ان التمر يزرع في الجبل او في البحر
 فيكون الشفع على البناء بسبيل وبنو
 ولا يملك كصاحب الثمن ولا يملك
 لم يملك فله ان يبرطل تصرف المشتري

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

هذا الكتاب من كتب
 المكتبة العامة
 رقم ١٠٠٠
 تاريخ ١٩٠٠

كذا في البيع وذكر في المشتري قال إذا اشترى دارا بـ
 درهم ثم باعها بالدين فعلم الشفع بالبيع الثاني ولم يعلم بالاول
 فخاصم فيها فاحذها بالشفعة بالبيع الثاني بحكم الحاكم
 او غير حكمه ثم علم بالبيع الاول فليس ان ينقض ما اخذه
 وبطلت شفعة في البيع الاول وكذلك لو باعها صاحبها
 بالدين ثم ارضه المشتري وزد هاترا اشتراها منه الشفع بالدين
 ولا يعلم بالبيع الاول ثم علم به لم يكن له ان ينقض شراؤه
 لكنه انما يبيع ولو اشتريا بالدين فزاده في الثمن الفاعلم
 الشفع بالدين ولم يعلم بالدين فان اخذها بالدين بقبض
 اطلت الزيادة وعليه الف وان اخذها برضاء كان الاخذ
 بمنزلة شراء مبتدأ فلم يبق حق الشفعة كذا في المحط للسرخسي
 ولو كان المشتري الاول اجنيا لم يبق له فباعها من اجنبي
 بالدين ثم حضر الشفع والمشتريان فاضل الشفع بالدين وان شاء
 اخذ بالبيع الاول وصلى الثمن الى المشتري الاول والهدية عليه
 وان شاء اخذ بالبيع الثاني والهدية على الثاني كذا في التمارين
 قال في البيع قبل حضور الشفع من الاجنبا فان كان اخذه
 بالبيع الاول ولم يشاء بالثاني فان اخذ بالبيع الاول
 فليس له ان يبيع بالثاني وان اخذ بالبيع الثاني ثم البيعان كذا في التمارين
 قال في البيع بالدين والمشتري الثاني والدار بينه والمشتري الاول

وكانت احدى ريشه من ريشه الخراف وخران البعوض الضخم
التي تخرج في كل وقت من الجحش والخنزير

[illegible]

فالتالي ان اراد ان ياخذ الدار بالبيع الثاني له ذلك وحضر
 بالبيع الاول ليس بشرط كذا في فائدة المشتري وان اراد ان
 ياخذ الدار بالبيع الاول فليس له ذلك حتى يحضر المشتري الاول
 والثاني جميعا كذا في شرح الطحاوي ولو اشترى واراد ان يبيعها
 من آخر واراد ان يبيعها له او يصدق عليه يوفى بها الموهوب له و
 المشتري فالموهوب له والمشتري الثاني خصم للشفيع ^{سيف} _{نابو}
 وعند الموهوب له والنصدق عليه خصم حتى يحضر
 المشتري وكذلك المشتري الثاني ليس خصم له ان اراد ان
 يبيع الاول فان اراد ان يبيع خصم وليست له الشفعة
 بالبيع الاول بل يجب ان يكون قول ابي حنيفة مثل قوله
 من وهو الاصح وهكذا ذكر ابن سنان في نوادره وذكر
 الكوفي في مختصره قول ابي حنيفة يبيع من كان له شفعة
 ولو باع نصف الدار ولم يبيع كلها ان اراد ان ياخذها بالبيع الاول
 ياخذ جميع الدار وان اراد بالبيع الثاني ياخذ النصف وتطلى
 شفته في النصف الثاني في البيع الاول ولو وهب للمشتري
 الاول جميع الدار لم يملك للموهوب له ثم خص الشفيع وله شفعة
 والموهوب له ماضى له الاخذ بالشفعة بالبيع الاول يكون
 للمشتري الثاني كما يملك للموهوب له والمشتري وان حضر الشفيع
 والموهوب له فالاخذ من غيره يبيع المشتري ولو كره

ان اراد ان يبيع الدار بالبيع الاول
 فليس له ذلك حتى يحضر المشتري الاول
 والثاني جميعا كذا في شرح الطحاوي
 ولو اشترى واراد ان يبيعها
 من آخر واراد ان يبيعها له
 او يصدق عليه يوفى بها الموهوب له
 والمشتري فالموهوب له والمشتري الثاني
 خصم للشفيع

كذا في نوادره وذكر
 الكوفي في مختصره
 قول ابي حنيفة
 يبيع من كان له شفعة
 ولو باع نصف الدار
 ولم يبيع كلها ان اراد
 ان ياخذها بالبيع الاول
 ياخذ جميع الدار
 وان اراد بالبيع الثاني
 ياخذ النصف وتطلى
 شفته في النصف الثاني
 في البيع الاول
 ولو وهب للمشتري الاول
 جميع الدار لم يملك
 للموهوب له ثم خص
 الشفيع وله شفعة
 والموهوب له ماضى له
 الاخذ بالشفعة بالبيع
 الاول يكون للمشتري الثاني
 كما يملك للموهوب له
 والمشتري وان حضر
 الشفيع والموهوب له
 فالاخذ من غيره يبيع
 المشتري ولو كره

والأشجار التي تروى بغير ثمن أو بغير عوض أو بأداء
النصف بالبيع الأول بنصف الثمن ليس له ذلك إنما يأخذ جميع
جميع الثمن أو ثلثه والتمن يكون للمشتري دون الموهوب له
كذلك خزانة المفتين ولو ادعى المشتري أن له ثمن كان
المشتري عليه يقض الوصية ويأخذ من الورقة والعهد
عليه ما كان له التنازل فيه ولو اشتري قرية فيها
بيوت وأشجار ونخيل ثمنه ببيع الأشجار أو البند فقطع
المشتري بعض الأشجار وهدم بعض البناء ثم حضر الشفع
كان له الأرض وما لم يقطع من الأشجار وما لم يهدم من
البناء وليس له أن يأخذ ما قطع وي طرح عن الشفع حصة
ما قطع من الشجر وما يهدم من البناء كذلك فتاوى قاضينا
أشترى الرجل داراً فهدم بناءها ثم تروى فاعظم البقعة
فإن الشفع يأخذها بالشفعة وتقسيم الثمن على قيمة الأرض
والبناء الذي كان فيها يوم اشتراها فما أصاب البناء
فقط عن الشفع وما أصاب العروة يأخذها ويتقضى
بناء المشتري الذي أحدث فيها وهذا قول ظاهر
الرواية وعلى ما دوى عن أبي يوسف لا يقض بناء المشتري
لكن يرفع فيه ما بناه المشتري إن شاء أخذ وإن شاء
تركه في الحول الربها في أن سماعة عن محمد بن أحمد

في البيع والشراء...
وهدمها وبناها...
ويقال المشتري...
ما حدثت...
ولكن يقال...
ويأخذ حار...
الشفعة...

استلم الشفعة قبل البيع لا يصح وبعد صحيح...
اوله يعلم وعدم من اسقط اليه هذا الحق...
وفي التناهي المتأبى...
مع التسليم ولو ساء...
تسليم الشفعة بعد ما اخذ الدار بالشفعة...
بعض قبل القبض...
مال فهو على ثلثه...
المشفوعة او سلم على ان يأخذ بعضها...
فان سلم الشفعة على مال آخر...
عما ان يأخذ نصفها او ثلثها...
بعضا غير معلوم او بيتا معلوما...
الحظ للرخي...
اذا باع الشفعة كان ذلك تسليما...

في البيع والشراء...
الشفعة...
في البيع والشراء...
الشفعة...

في البيع والشراء...
الشفعة...
في البيع والشراء...
الشفعة...

وقد ذكر محمد بن الحسن في التلخيص الشفعة في خط البائع من الثمن شيئا
 من الشفعة لا في الخط بل في باطل العقد كالواجب في البيع بالثمن وسلم
 إذا البيع على شيء إذا قال البائع سلمت شفعة هذه الدار كانت
 تسلما صحيحا وإن لم يعلل أحد كذا في التلخيص ولو قال للبائع
 سلمت لك شفعة هذه الدار ولو كانت في يد بائع صح ولو قبضها
 المشتري منه لم يصح تسليمه قياسا وصح استحسانا هذا هو السلم للبائع
 كذا في الملم ويكون معنى قوله للبائع سلمت لك سلمت بسببك ولا جلدك
 وكذلك إذا كان المشتري وكيل لأحد من جهة غيره بشرائه الدار فقط
 التلخيص سلمت شفعة هذه الدار لزيد لم يعلل أحد كان تسلما صحيحا
 وكذلك لو قال للوكيل سلمت لك شفعة هذه الدار الدار
 في يد الوكيل صح التسليم قياسا واستحسانا ولو قال ذلك للوكيل
 بعد ما دفع الدار إلى الموكل صح التسليم استحسانا ولو سلم التلخيص
 للبائع كان الجواب فيه على التفصيل الذي ذكرنا كذلك هو ما
 كذا في الخط البهاني وإذا قال التلخيص للبائع أو المشتري وهو
 الوكيل الغير سلمت لك بعتك أو شرايت فهو تسليم صحيح
 ذلك لا يجزي أن كان ذلك بعتك أو شرايت فهو تسليم للشفعة
 لأنه لا ينفك ذلك لا يجزي أن كان ذلك سبق قبلا للموكل
 بل لا يجزئ أن كان لا يصح وكذا لو قال للمشتري وهو ماورد
 لك الشفعة خاصة ولا الأمر فهو تسليم للأمر
 كذا في وجه الردى ولو قال لا شيء سلمت شفعة هذه الدار
 في الخط لا شيء ولو قال البائع لا شيء سلمت شفعة هذه الدار
 أو قال لا شيء سلمت لك لا يصح تسليمه ولا يخلو
 من شفعة فيكون ذلك لا يصح تسليمه ولا يخلو

This image is a high-contrast, black-and-white scan of a heavily textured surface. It appears to be a close-up of a material that has been heavily stained, ink-splattered, or perhaps is a piece of aged, mottled paper. The dark, irregular shapes are dense and concentrated in the lower right portion of the frame, while the upper left is relatively lighter, though still showing some texture. The overall effect is one of extreme contrast and organic, chaotic form.

10/10/1944

751

ولا يطل شفعة وان قال الشفع للبايع سلمت لك بعتك
فترى سلمت لك شرعاً لك بطلت شفعة وان قال
ان شرع هذه الدار لم يكن ذلك تسليمها
لا يطل شفعة كذا في فتاوى قاضي خان ولوقول سلمتها
ان ان ثبتت المشتريتها لنفسك لا يكون تسليمها وكذلك لو قال
الشفع البايع سلمت لك الشفعة ان كنت بعتهما من فليات
لنفسك وكان باعها لغيره لم يكن ذلك تسليمها وفي فتاوى
فقهاء ابي النيث اذا قال الشفع للمشتري سلمت لك شفعة
هذه الدار فاذا اهرى ما اشتراها لغيره فهو على شفعة وفي فتاوى
الفضل ان هذا تسليم للأمر والمختار المذكور في فتاوى ابي
هكذا ذكر الصدر الشهيد كذا في المحیط البرهانى اذا قال المشتري
اشترى بيتهما بنفسى سلم الشفع الشفعة ثم ظهر انه اشتراها لغيره قال محمد
بطل شفعة وقول ابو حنيفة لا يطل كذا في النخبة وان سلم الشفع
المشتري فباع المشتري ما اشترى لم يكن الشفعة له بل لا بد من العقد
المبيع وان ثبت الشفعة لاسنان ولم يسلّم الشفع فادخل المشتري
اليه ولا يبيع او يعيد او فاسقا او كتب اليه كتابا لم يطبق بطلت
شفعة ويكون تسليمه وان لم يرسل ولكن اتاه رجل او مولى او
منه لم يواحد الشفع فلم يطبق الشفع المسئلة على الاختلاف عند
ابى حنيفة لا يكون تسليمه يخرج غيره بذلك رجلا ان او رجل

345A

96,613

434

[illegible]

فظهر انه شئ آخر من ذوات القيم بان الخبر ان الثمن اذا زاد الثمن
 في الكتاب محمد في الكتاب انه على شفعة من غير فضل قال شيخ
 الاسلام في روافد خواصر زاده هذا الجواب صحيح فيما اذا كان
 قيمة ما ظهر اقل من قيمة ما اخبر به وغير صحيح فيما اذا كان قيمة ما
 اخبر به اقل من قيمة ما ظهر او ان كان في الظهيرة فلو كانت
 على العكس ولو اخبر ان الثمن عبد قيمته الف او ما اسببه
 ذلك من الاسبيد القوي من ذوات القيم لم يظهر ان الثمن
 راحم او دناير فاجاب محمد انه على شفعة من غير فضل بعض ما اخبرنا
 قالوا هذا الجواب محمول على ما اذا كان ما ظهر اقل من قيمة ما اخبر
 به اما اذا كان مثل قيمة ما اخبر واكثر فلا شفعة له ومنهم من يقول
 هذا الجواب صحيح على الاطلاق بخلاف المسئلة المقدمة كذا
 في النهاية ولو اخبر ان الثمن عبد قيمته الف او اكثر
 فلا شفعة ولو اخبر ان الثمن الف فسلم فظهر ان الثمن
 شئ من ذوات القيم فلا شفعة له الا اذا كان قيمة
 الثمن اقل من قيمة الف درهم كذا في الذخيرة ولو
 اخبر انها بيعت بالف درهم فثبت ان الثمن اقل من الف
 درهم فله الشفعة وكذا لو اخبر انها بيعت بالف
 درهم فثبت ان الثمن اقل من الف درهم فله الشفعة
 فثبت ان الثمن اقل من الف درهم فله الشفعة

الاول كذا في المحيط الرمانى
 فظهر ان قيمة اقل من الف
 فثبت ان الثمن اقل من الف

على شفت خذاهما بنا الثلثة كذا في الدليل جالس
 رواه جماعة دينار وقاب للشفيع اشتريت هذه الدار
 بمائة دينار فسلم لي نصفها وارفع نصفها اليك فقال
 الشفيع نعم او قل فعلت ذلك يكون تسليما للشفيع
 وزكك هذه المسئلة في كتاب الشفعة وجعلني
 على ثلث اوجه اما ان سلم بالدرهم او بدينار منها
 بعينها او ببعضها بغير عينها ان قال سلمت لان نصف
 الشفعة بمائة درهم بطلت شفيعه في الكل وان قال
 سلمت لك الشفعة في الدار فبـ وايتان في رواية
 يطل الشفعة في الكل وفي رواية لا تطل كذا في فتاوى
 قاضخان ولو بوجه ثلثه نصف الدار فسلم ثلثين انه
 اشترى الجميع فله الشفعة ولو اخبر بشراء الكل فسلم
 ثلثه شراؤه النصف فالشفعة تليها وهو المشهور
 من الرواية كذا في الكافي وفي التجريد على عكس هذا
 وفي الجامع الفناوى ابو جعفر ان كان تسليما لفتاة
 الرغبة فالجواب ما مروا كان لهجرة عن نقد الثمن
 فالجواب على القلب وهذا لا يفيق بين الروايتين لدا
 التناوخانية وهذا اذا كان من الصدقة من البيع
 بان اخبر انه اشترى الكل بالف لم يظهر له الشفعة

لو اشترى ثلث الدار فسلم ثلثها لغير الشفعة
 فله الشفعة

(Faint handwritten notes in Arabic script, likely marginalia or commentary, including phrases like 'الشفيع', 'الدار', and 'الشفعة')

بألف إمالة الشراء اشتري الكل باللف ^{في} الظاهر اشتري
النصف بحسامة يكون على شقته كذا في خزائن الفتن
وروي عن ~~عنه~~ ^{عنه} إذا سلم الكل لا يكون تسليم النصف
كذا في النسخة وإذا أخير السفيح بالشراء فإن كان المجر
هو المشتري ثبت الشراء ^{بغير} سواء كان عدلا أو لم يكن رواه
الحسن عن أبي حنيفة ^{أن} ثبت بعد اجبا والمشتري يملك شفيعه
كذا في الظهيرة وإن كان المجر عرق ففي رواية محمد عن
سفيحة لا يثبت الشراء حتى يخبر بذلك رجلا من أو رجل وامرأ
وفي رواية الحسن لا يثبت الشراء حتى يخبر بذلك رجلا من
عدلان أو رجل وامرأة وعلى قول أبي يوسف ومحمد إذا أخبر
أواحد ثبت الشراء بخبره ^{فصل} كان المجر عبد صبي أو امرأة
إذا كان المجر حقا وذكر الطحاوي في كتاب الوكالة أن الخبر
أن كانت دسولا يثبت الشراء بخبره كيف ما كان المجر ولكن بعد
أن يبلغ الرسالة وإن لم يكن المجر دسولا وإنما اجتزأ من تلف ^{نفسه}
فإن كان المجر حرا عدلين أو غير عدلين أو كان رجلا أو
عبد لا يثبت الشراء سواء صدقة السفيح في ذلك لو كانت
أو لم تكن صدق وإن كان المجر رجلا أو رجلا غير عدل
فإن صدقة السفيح في ذلك يثبت الشراء بخبره وإن كذب به
لا يثبت الشراء بخبره وإن ظهر صدق المجر عند الحنفية

15

بالسفعة المرسى للمشتري فقال حديد هذا عطف نصفها على
 ان اسلم لك النصف الباقي فان هذا لا يكون شيئا كذا في البيع
 ولو لانه الحاضر طلب السفعة في النصف فبما سمع انه لا سفعة
 بها الا ان النصف بطلت سفعة اسلاو كذا لو كانا حاضرين فطلب
 على احد رتبة السفعة بالنصف كذا في الطهارة ولو لم يكن خلافا
 وانه قول محمد علي كذا في القدر وكذا في ابواب الثاني
 او لا سفعة اذ لا سفعة في هذا الدار بالسفعة لا يطل
 سفعة وانه قول ابن عباس على ما ذكره القدر في كذا في الطهارة
 رسل اشترى ادا في السفعة وقول سلم نصفها بالسفعة
 قال المرسى لا يطل سفعة وهو الصحيح كذا في السفعة انا
 سفعة هذه الدار فسلم نصفها بالسفعة واسلم لك النصف الباقي
 كذا في خزانة المفتين ولو ان السفعة باع نصف داره او ثلثها
 او اكثر من ذلك بعد ان يبقى منها شيء وما باع ما باع فله
 السفعة بالبقية كذا في النراج الوهاج السفعة اذا ادعى رتبة الدار
 السفعة اها له لا بالسفعة بطل سفعة وان طلب السفعة
 مراد على رقبته الدار السفعة اها له لا يسمع دعواه كذا في
 فقه في ما ضيقه ولا يصح للمشتري السفعة من السفعة على
 مال لم يفسد في الصلح ولم يثبت العوض وبطل حق السفعة كذا في
 البيع اعم ان صلح الشايع مع المشتري على ثلاثة او غيره

هذا هو النص في
 كذا في الطهارة
 كذا في القدر
 كذا في ابواب الثاني

في وجه البيع وهو ان يصالح على اخذ نصف الدار بعينه
وفي وجه لا يصح ولا يبطل شفيعته وهو ان يصالح اخذ
بعينه من الدار بحصة من الثمن وفي وجه يبطل شفيعته ولا
المال وهو ان يصالح على ان يترك الشفعة بمال ياخذ
من المشتري فهذا يبطل شفيعته بوجود الاعراض عن
الاخذ بالشفعة ولا يجب للمالك كذا في النهاية وفي
التقريب ولو صلح على ان ياخذ بعض الشفوع سيهو
شفعته في الكل عند ابي يوسف وعند محمد يبطل
في الكل وفي المبسوط ولا يتعلق اسقاطه بالجائز من الشرط
اي الشرط الملازم وهو ان يتعلق اسقاط الشفعة بشرط
تتصرف فيه ذكر المال بان قال الشفيع للمشتري سلكك
شفعة هذا الدار والارض ان يعتمها او وليتها او
اجر تينها او دفعتهما مزارعة او معاملة كذا في التاتارخا
ولو قال الشفيع اسقطت شفيعتي فيما اشتريت على ان يسقط
شفعتك فيما اشتريت فانه يسقط شفيعته وان لم يسقط
المشتري شفيعته فيما اشتري الشفيع كذا في الكافي
فان باع الشفيع داره التي لشفيعها بعد شراء المشتري
وهو يعلم بالسراء او لا يعلم بطلت شفيعته فان رجعت
اليه بان ردت اليه بعين بفضاء او غير فضاء او بخيار

روية تحت ذللك الجوهرية السيرة او خيار شرط فليس له ان
 ياتى بذل الشفعة وان كان باع الشفع واده است شرط الخيار
 للشفع فهو على شفعة ما لم يوجب البيع وان كان يبعه
 بصفة المصادوقتها المشتري بطلت شفعة كذا في الذخيرة
 فنان طبع مدة الخيار والشفعة تقضى له لها وكد ان ينقضا
 ببيع فان لم يبيع في الخيار بطلت شفعة كذا في التاتاد
 وان كان الشفع ثم يكما وجار اقباع تصديه الذي يشفع
 فيه كان له ان يطالب الشفعة بالجم او كذا في ابدالع الشفع
 اذا سلم على المشتري لا يطل شفعة هو الخيار كذا في الخلاصة
 وسئل ابن بكر عن سلم على المشتري ثم طالب الشفعة بطلت شفعة
 وخذل كذا في التاتاد حاشية قول هشام قلت لحمد من
 يقول اذا بد الشفع بالسلام على المشتري بطلت شفعة فانكر
 ذلك كذا في الذخيرة وليك ان المشتري واقف مع الابن
 فلم الشفع على ان المشتري بطلت شفعة بخلاف ما اذا سلم
 على المشتري كذا في الحظ البرهان هو الخيار ولا يحتاج الى السلام
 للسلام كذا في الفقيه الفقيه فان سلم على احد مابان قال السلام
 على ان ولا يدري عما من سلم سئل الشفع انه سلم على الابن
 او على الاب فان قال على الاب لا يطل شفعة وان قال
 على الابن يطل شفعة فان اختلفا فقال المشتري سلمت على ابني

قد بلغ شفعته ووقا له الشفع سلك عليه فلهذا ترك
 الشفع كذا في الذخيرة ولو قال بعد ما بلغه البيع من ان
 انكم بيوت بطلبها فهو على شفعته كذا في الجوهرة
 اذا علم فقال الحمد لله او لاهل ولا فقرة الاباءه او قال
 سبحان الله على شفعته كذا في الكفاية او قال الله اشكركم
 ابو عطيس ما احبه فقلت قبل ان يدعي الشفعة لا تبطل شفعته
 كذا في الغياث الشافية او قال خلصني الله من فلان لو قال
 بكم باعها لا تبطل شفعته ولو قال الشفع للمري انا شفعك
 اخذ الدار منك فلا شفعته له وكذلك اذا قال الشفع على طلبها
 ولخذها بطلت شفعته كما لو بكت ساعة وعلى في اس مارد و
 ابن رستم في فوائد عن محمد بن ابي اسكت هبة لا تبطل
 فلا تبطل هبة ايضا كذا في الخط البرهاني وعلى قياس ما روي
 ابن رستم له مجلس العلم ينبغي ان لا تبطل الشفعة وكذلك لو قال
 شفعه مر است خواسم ويا قوم من على هذا كذا في الذخيرة
 وفي فوائد ابن سليمان لو قال عند اللقاء كيف امسيت او كيف
 اصحت او قال السلام عليكم ورحمة الله وبركاته لم يطلب الشفعة
 فهو جائز كذا في البيان وقول الناطق على قياس قوله سبحانه
 او كيف اصحت او كيف امسيت اذا قال للمري اطل الشفعة
 لم يطلب الشفعة لا تبطل شفعته كذا في فوائد ابن رستم

قد بلغ شفعته
 الشفع كذا في
 انكم بيوت بطلبها
 اذا علم فقال الحمد لله
 سبحان الله على شفعته
 ابو عطيس ما احبه
 كذا في الغياث الشافية
 بكم باعها لا تبطل
 اخذ الدار منك فلا
 ولخذها بطلت شفعته
 ابن رستم في فوائد
 فلا تبطل هبة ايضا
 ابن رستم له مجلس العلم
 شفعه مر است خواسم
 وفي فوائد ابن سليمان
 اصحت او قال السلام
 فهو جائز كذا في البيان
 او كيف اصحت او كيف
 لم يطلب الشفعة لا تبطل

ولو سلمنا ان حرجه او حرجه عليه حاجه ان يطهرها بطلت
 تيم وان سلمنا له عن ثمنها فاحضر به لم يطهرها بطلت شفقت
 كذا في جامع المضاربات دار هبت فقال البايع او المشتري
 للشفيع ابر بنا عن كل حصة من لك قبلها تفعل وهو لا يعلم انه سيب
 له قبلها شفقة لا شفقة له الغناصة الشفقة له الشفقة فيا يبره و
 الله قال ان كان مجال لم يعلم بذلك لا يبر بها وهو يظن بالوقال رجل
 لا انا جعل في حل ولا يبره باله قبله فجعل في حل فانه يصير في
 حل ولا يقع له في القضاء شئ ويقتريما بينه وبين الله تعالى
 اذا كان مجال لم يعلم بذلك الحق لا يبره كذا في التا تاريخا
 الشيع اذا قال بالفارسية من شفقت عن اثم بطلت شفقت
 كذا في الخلاصة ولو سلمنا ان الظاهر كعتين لا يطل شفقت
 ولو سلمنا اكثر من دكتين بطلت شفقت كذا في الغناصة
 قال محمد اذا بلغ الشفع البيع وهو يصلي السنة التي بعد
 الجمعة وقد اخدم بايع دكتات وهو في الشفع الاول
 فاشقل الى الشفع الثاني فهو على شفقت وان صلى اكثر
 من ذلك بطلت ولو كان هذا في غير يوم الجمعة فصل بعد
 الظاهر كعتين لا يطل شفقت وان صلى اكثر بطلت كذا
 في السراج الوهاج وروى عن محمد بن ابراهيم دار هبت
 وان صلى اكثر بطلت كذا في السراج الوهاج وروى عن محمد

لو اُجبر ان دارا مات وهو سفيها فمقدفه في اليد الظاهر
 اربعة اقطوعا بنيه ولحدة قبل الطلبي فمن على سفته كذا
 وفي فتاوى اهل اجنودت الخطبة فله طيب حتى فرغ الادام
 من الصلوة ان كان قريبا بحيث لسمع الخطبة لا تطل والافقه
 اختار ان السائح ولو اجبر بعد ما كان قد اذاعه فلم يطل
 قوله الدعوات الى قوله ربنا آتيناك الدنيا والدين حسنة نسلم
 بطا كذانه النافاد حايه رجل صلا الظهر لم يسرع في اتيه
 بعد الفرض فاجبر بالبيع فجعلها اربعة ادى هسام عن محمد
 انه لا يطل سفته ولو جعلها ستا يطل ولو كانت في الاربع وهو
 في التطوع قبل الظهر فاجبر البيع فاتها اربعة لا يطل سفته
 وذكر الناطقه انه اذا علم بالبيع وهو في التطوع فجعلها
 اوستا لا يطل سفته والتصح انه اذا جعلها اربعة لا تطل ولو جعلها
 ستا يطل كذا في فتاوى قاضخان ولو علم البيع في التطوع فجعلها
 اربعة اوستا فمن محمد لا يطل ونحو ذلك لها يطل بخلاف الاربع
 قبل الظهر او بعد الجمعة كذا في فتية المنية
 في الاختلاف الواقع بين السفيح والمسلم والمسلم ان في البيع
 واذا اختلف السفيح والمسلم في الثمن فالقول قول المسلم
 مع مبيعه هو السفيح بالخيار وان شاء اخذ بالثمن الذي له
 المشتري وان شاء ترك ولو ان ابيع صدق السفيح فادبه

كذا في فتاوى قاضخان
 لو اُجبر ان دارا مات وهو سفيها فمقدفه في اليد الظاهر

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

ان الله سبحانه وتعالى
هو الذي خلقنا من نوره
والموتى من نور الله تعالى

سموته به و ان كان كل من طاعة الله في فعله الخير وعظم خبره عن الله

بالبيع والشرى بالثمن يأخذ ما السفيح بالثمن في البيع والشرى
 بين البائع والمشتري من السفيح انما السفيح كذا في التارة
 واما السفيح البائع والمشتري والسفيح في الثمن قبل نقداً
 على وجهين الاول ان يكون الدارسة يد البائع وفي هذا الوجه يظن
 انه كان ماقاله البائع اعلم مما قاله الا في القدر فالبائع يبيع ويأخذ
 السفيح بذلك من غير دين على حده وان كان ماقاله البائع اكثر
 مما قاله البائع مع المشتري يخالفان فيجوز ذلك ان كان البائع
 والسفيح يأخذ به بالفائدة وان كان المشتري لزمه ثلثه آلاف درهم
 والسفيح يأخذ بثلثه آلاف درهم وليس له ان يأخذها بالفائدة
 كذا في الذخيرة وان اقرأه المشتري ان الدارسة كارهة بالفائدة
 فلو ثبت بالبينة ان البائع كان بثلثه آلاف بعد ما اقرأه
 بالسراة بالفائدة درهم يأخذ السفيح الدارسة بثلثه آلاف درهم وليس له
 ان يأخذها بالفائدة درهم ما قرأه المشتري وان حلفا وطلبا السفيح
 من القاضي او طلب احدهما ذلك دفع القاضي العقد بينهما
 فالسفيح يأخذ مما قاله البائع ان شاء الوجه الثاني اذا كانت
 الدارسة يد المشتري فالجواب فيه نظرا لجوابه فما اذا كانت الدارسة
 في يد البائع كذا في المطالبين جاني ثلث البائع بعته بالثمن
 وما استوفيت فيه الثمن وفي ثلث المشتري بالفين والدارسة
 مقبوضة اخذ السفيح بالالف كذا في السراجية روت في ثلث

في البيع والشرى بالثمن يأخذ ما السفيح بالثمن في البيع والشرى
 بين البائع والمشتري من السفيح انما السفيح كذا في التارة
 واما السفيح البائع والمشتري والسفيح في الثمن قبل نقداً
 على وجهين الاول ان يكون الدارسة يد البائع وفي هذا الوجه يظن
 انه كان ماقاله البائع اعلم مما قاله الا في القدر فالبائع يبيع ويأخذ
 السفيح بذلك من غير دين على حده وان كان ماقاله البائع اكثر
 مما قاله البائع مع المشتري يخالفان فيجوز ذلك ان كان البائع
 والسفيح يأخذ به بالفائدة وان كان المشتري لزمه ثلثه آلاف درهم
 والسفيح يأخذ بثلثه آلاف درهم وليس له ان يأخذها بالفائدة
 كذا في الذخيرة وان اقرأه المشتري ان الدارسة كارهة بالفائدة
 فلو ثبت بالبينة ان البائع كان بثلثه آلاف بعد ما اقرأه
 بالسراة بالفائدة درهم يأخذ السفيح الدارسة بثلثه آلاف درهم وليس له
 ان يأخذها بالفائدة درهم ما قرأه المشتري وان حلفا وطلبا السفيح
 من القاضي او طلب احدهما ذلك دفع القاضي العقد بينهما
 فالسفيح يأخذ مما قاله البائع ان شاء الوجه الثاني اذا كانت
 الدارسة يد المشتري فالجواب فيه نظرا لجوابه فما اذا كانت الدارسة
 في يد البائع كذا في المطالبين جاني ثلث البائع بعته بالثمن
 وما استوفيت فيه الثمن وفي ثلث المشتري بالفين والدارسة
 مقبوضة اخذ السفيح بالالف كذا في السراجية روت في ثلث

١٧
نكاحا بالثمن في سلسلته وقت الشراء المشتري باع فيه فاقبض الثمن
بالبالف وان كان قال قبضت الثمن وهو الف لم يلقف
الى قوله لان البائع اقرب قبض الثمن والبيع في يده وزعم انه الف
وقال المشتري الفان الف قد قبض البائع ويأخذها الشفيع من يده
بالثمن ويقبض المشتري الثمن البائع وفيه في الف الف الاخرى كذا
اشترى او حاج في الف وفي العتابة فاما اذا لم يقبض البائع بقبض
الثمن ويقول ~~الثمن الفان~~ الثمن الفان وهذا المشتري اخذها الشفيع
بالفمن ان شاء وفي المنتقى ابن سماء عن محمد بن رجل اشترى من رجل
دارا لها ثمن الف فأتاه احداهما يطلب شفعة وقال المشتري
اني اشتريتها بالف وهذا الشفيع في ذلك ولحقها بالف
ان نيم الثاني جاء واقام بينة ان المشتري كان اشترى بمائة
فالشفيع الثاني يأخذ من الشفيع الاول نصفها ويدفع اليه
ما بقي درهم وخمسين ويجمع الشفيع الاول على المشتري بمائة
وخمسين ويبقى في يده نيم الاول نصف الدار بمائة كذا
في التاليفانية وفيه ايضاً رجل اشترى من رجل دارا قيمتها
في الف الشفيع فطلب الشفعة وقال المشتري اشتريتها بالفين وقال
الشفيع لا ابل اشتريت بالالف ولم يكن للمشتري بينة وحلف المشتري
على ما ذكره ولحق الشفيع بالالف درهم ثم قدم شفيع واحد
واقام بينة على الشفيع يقول ان اباع كان باع هذا الدار

من فدان بالف، فانه ياخذ نصف الدار بمسماية ويرجع الى
الاول على المشتري بمسماية حصه النصف الذي اخذ
ويقان السقيع الاول ان ثبت اعد البينة على المشتري
من قبل النصف الذي في يديك والا فلا شيء لك ومعقول المنه
ان السقيع الاول لو قال للمشتري ان السقيع انما ثبت
بالبينة ان الشراء كان بالف فيكون بمقابله النصف الذي
يدي بمسماية ~~من~~ ارجع عليك بمسماية ليس ذلك الا ان
البينة ان الشراء كان بالف لما اساد اليه في الكتاب ان السقيع
الراي انما استحق ببينة نصف الدار ومنه ان بينة السقيع الثاني
لما عمل من نصف الدار ثبت الشراء بالف في حق ذلك النصف
الذي استحقه السقيع الثاني لافي حق النصف الذي في يدي
السقيع الاول فيحتاج السقيع الاول الى اعادة البينة ليثبت
الشراء بالالف في النصف الذي في يدي فيستحق على المشتري
بالمسماية الزائدة كذا في الحيط البرعاني وفي الفتاوى اعتبار
ولو اشترى دارا بجاء السقيع ولحزها بالف به من المشتري
بقوله هو وجد بيعت ان المشتري اشترى بمسماية قبلت ببينة
ولو صدق المشتري الاول ببينة على احد ان ذلك لا يقبل لذل
نه ان تادخاينه ~~ومر على~~ علي بن احمد قانع السقيع والمشتري
في البرز بعد ما سلم المشتري الى السقيع والى عازله بعد ما اراد

فدان عمر

[illegible][illegible]

10

لشئ كذا فلهذا لا يبرح حاله ووروى عن أبي بن سبرة لو تضارعت
أه البائع والمشتري أن البيع كاره فاسد وقال الشافعي كان جازما
قال قولنا الشافعي كالاختلف المتأقنان في الشيء فلو اختلفا
كان القول قول من يدعي الشيء فكذلك لو اختلفا في الشيء
وخالفهما الشافعي وأما قولنا لا يبرح حاله فلهذا لا يبرح
كذلك لولا أن يبرح حاله أحد سماه أنكر الأثر جعلت
المؤدية قول الذي يدعي الشيء وفي جامع المقارن
المشتري المشتريهما إلى ورع من لا يصح ما وقع البائع بغيره
بغيره فاسد قال قول المشتري وقول رفر القول قول
الشافعي وهذا فيما إذا اختلف العاقلان أو اختلفا في شرط
معلوم بالعدد فاما إذا قال البائع بعتها بأكثر من
عند وقرع كذا في العاقل خائفة وإذا زعم أن البيع كان
فاسدا لشيء أصغر القول فيه قول من يدعي الفساد فإني
أصدقهما ولا أجعل للشافعي سقعة يريد بهذا أن البائع
مع المشتري إذا اختلفا على فساد البيع بسبب لو اختلف البائع
والمشتري فيما بينهما فسادا له قد بذل السبب فالقول
قول من يدعي الجواز فهو أن يدعي أحدهما أجلا فاسدا
أو جازا فاسدا فإذا اختلفا على فساد ذلك البند لا يبرح
في شيء الشافعي وأنا اتفق على فساد البيع بسبب لو اختلفا فيما بينهما

في فساد البيع بذلك السبب كان القول قول من يدعي الفساد
 فإذا اتفقا على الفساد بذلك السبب يصدقان في حق الشفع
 وبما في ذلك في المتن فقال لوقال - المستدعي للبائع جعتهما
 بالف ووطل من خسر فقال البائع صدقت لم اصدقها حتى ينجح
 ولو قال - - فيها جعته وصدقه البائع فلا شفعة للشفع هذا
 هو لفظ المتن كذا في الذخيرة وجعل القدر في قول أبي يوسف
 في احدى الروايتين عنه وراحتهم المتقاتلان فيما بينهما فقال
 انشئت بعثتهما بالف درهم ووطل من خسر وقال البائع لا بلعيا
 بالف درهم فالقول قول البائع ولو قال المستدعي بعثتهما بخمسة ووطل من
 فقال البائع نه بها بالف درهم فالقول قول البائع بخلاف البيع
 باء فاسد وبالف ووطل من خسر فاسماعيل قول أبي حنيفة
 ومحمد اذا اتفقا على الفساد وكذا فيهما الشفع فلا شفعة للشفع على
 ما حال كما اتفقا على البيع بشرط الخيار للبائع وكذا فيهما فيه الشفع
 كذا في الخط البرهاني استرى عند الشفعة بمن ليس بمشتريها بمن قليل
 فلا الشفعة في العسر دون الباقى فلو اذاد ان يحلف بالله ما اردت
 بذلك ابطال الشفعة لم يكن له ذلك الا ان يسمعه لواق به لا يلزمه ولو
 استخلفه بالله ما كان البيع الا ان يلجأ فله ذلك لا لأنه معنى لواق
 به بل لأنه وهو خصم وهو قاتل ما ذكر في الكتاب انه اذا اذاد
 الا حلف ان لم يمه به ابطال الشفعة له ذلك اي اذا ادعى

في كتابه المذكور في المتن هو
 في كتابه المذكور في المتن هو
 هذه الرواية في بعض النسخ
 والله اعلم بالصواب

والاعوانى
الاعوانى
الاعوانى

ان البيع الاول كان ببيعة كذا فنية المنة اشترى لابنه
الا خيرة اذ انه اشترى مع الشفع في النقص فالقول للابن باليمين
كذبة فخر انه المقتن جاء الشفع بخاص المشرى فانكر الشرا وادق
ان الدال لابنه الصغير ولا يبينه على سريته قال الامين على
المشرى كذبة المحيط البرهاني في الاجناس قال المشرى
اشترى هذه الدال لابني الصغير وانكر شفعة الشفع فلا يمين
على المشرى ان كان الشفع امره له ابنا صغيرا وفيه الاقرب
اذ قال الشفع اغا قال المشرى ذلك ليدفع اليه من نفسه
فخلفه ايها القاضي انه ما اشترىها لنفسه فلا يمين عليه وان
انكر الشفع باراه ابن الحيد الشفع بالله ما له قيم ازالها
صغيرا وان كان الابن كبيرا وقد سلم الدال اليه منع
عن نفسه الحظيرة وقبل تسليم الدال هو خصم له شفع كذا
في الذخيرة الجامع واذ النقص البائع والمشرى الى البيع
كان بخيار للبائع وانكر الشفع وقال قول له كذا في المحيط
للمرعى وانه لا شفعة للشفع عند ابي حنيفة ومحمد وقال
ابو يوسف للشفع الشفعة وانه من ابي يوسف مثل قولهما
ولو ادعى البائع انما اراد نفسه المشرى يدعى البائع ان
يكون رواه عن ابي يوسف وعن ابي حنيفة ان الله لا يملك
البائع مع بينه قال ابو الحسن في قوله من زعم ورويه

وفيه البيع والساعة فان الساعة يقيم الساعة ولا ينفذ
 الى قول واحد منها فانما البيع فالقول فيه قول المشتري
 كذا في البيع الوهاب وفي الاستوى العتبية والاشهر هذا
 بجهد واختلاف البيع والشري في قيمة العبد والقول
 قول المشتري وكذا في جميع اجناسه الحق قول المشتري
 وفي جامع الفتاوى ولو استدرى دار افعال البيع يعني
 منها لادفع الى المشتري وهو مستفيد فقال الله
 المشتري لم يعلم بالبيع فالقول قوله مع يمينه كذا في
 في الاصل اذا استدرى الرجل داره من امة فليجحد
 به يعرف الام من له السفعة فان شهد امة لا يجوز عليها
 لان انكرت الشراء كذا في الحديث ^{الشفيعين} ولا يجوز شهادة
 بالبيع مع البائع المأخذ ان طلبا السفعة وان سلمها
 جازت شهادتهما للمشتري ولا سفعة لها في ذلك
 سلم السفعة كذا في شرح المبسوط وكل المسايخ الجواب
 على التفصيل ان سلم السفعة قبل طلبها يقبل شهادتهما
 كذا في الحديث ^{في} وان سلم السفعة بعد ما
 لانه يشهدان هذا اذا كان البائع يدعي الشراء وشر
 ينكر وان كان المتيدي يدعي الشراء والبائع ينكر فشهد
 الشفعان بالبيع على المشتري لا يغير شهادتهما ايضا

وذكر ان ظهور الكفوف وان سلموا ان جازت شهادتهما في بيع كذا في الحديث
 وذكر ان الكفوف اذا سلموا ان جازت شهادتهما في بيع كذا في الحديث
 وذكر ان الكفوف اذا سلموا ان جازت شهادتهما في بيع كذا في الحديث
 وذكر ان الكفوف اذا سلموا ان جازت شهادتهما في بيع كذا في الحديث
 وذكر ان الكفوف اذا سلموا ان جازت شهادتهما في بيع كذا في الحديث

اذا كان يطلب له الشفعة كذا في الدار في يد البائع ولو شهد
 ابن البائع ان الشفع سلم الشفعة والدار في يد البائع ولو
 رعى تسليم الشفعة لا يقبل وان كان محجدا يقبل ولو شهد
 كذا في يد المشتري فثبت كذا في الحيط للسرخي ولو شهد
 ابن الشفع او ابوه او اسدته بذلك كانت الشهادة باطلة
 وان شهد ولد الشفع ووالده على الشفع بالتسليم جاز
 انهما وكذا ذلك شهادة المولى على مكاتبه وعبد
 وان بالتسليم جائزة وان شهد المولى على البيع والشح
 والعبد يقر بان الشفعة لم يحجز شهادة ركن ذلك شهادة
 ولد المولى ووالده لما فيها من الحق للمولى كما في شرح المبوط
 واذا شهد ابن البائع على الشفع بتسليم الشفعة فاما اذا شهد
 على المشتري بتسليم الدار الى الشفع فانه لا يقبل شهادتهما
 وان كانت الدار في يد الاب او في يد المشتري وسواء
 ادعى الاب ذلك او لم يدع واذا وكل الرجل رجلا بشراء
 دار او بيعها فاشترى او باع وشهدا ببيع الموكل على الشفع
 لم يثبت الشفعة فان كان التوكيل بالشراء شهدا فها سواء
 كانت الدار في يد البائع او في يد الوكيل او في يد الموكل وان
 كان التوكيل بالبيع فان كانت الدار في يد الموكل او في
 يد الوكيل لا يقبل شهادتهما وان كانت الدار في يد المشتري

لا يقبل

فلهذا كان المهر من قبل البينة انتقض البيع والسفيع السبعة ولا يلزم
بذلك ولكن استحق وقد اخذ السفيع بقيته فان كان الزوج
يبيع فصار ينفق المهر والزوج كان ينفق انتقض وان سفلها
في قبله من كذا السراج الوهاج يوم العقد فان كان العرض
قائما لئلا يترك قيمته في الحال يجعل الحال حكما على ما قبله
وان كان العرض منهكاً فالقول المسمى وان اقام احدهما
قبلت بينته وان اقام البينة فهذا وما لو اختلفا في بينة
تدعى سوا كذا في الخط البرهاني أو الزوجان أو امرأتهما
على اربعة ان تدعى الف ادعى في السفعة غير كاتب عند البينة
مسألة اي في حصة الالف وفي حصة السداس وهو جوازه في حصة
الالف كذا في شرح صحيح البحرين وصورة المسئلة على قولها ان
يتزوجها عا د ادعى ان تدعى الف افا لا تقسم على من
تدعى ادعى الف حتى لو كانا سواء فالنصف منى والنصف سبع
ويثبت السفعة في النصف المبيع عندها كذا في السراج الوهاج
ان اختلفا في مهر سفلها وقت العقد فقال الزوج كان مهر سفلها
الف بالسفيع نصف الدار وقال السفيع كان مهر سفلها خمس مائة
وفي مد الدار فقال الزوج قول الزوج مع بينته وان اقام البينة
فالبينة بينة الشري عندهما كمالوا اختلافاً مقدار قيمته البناء
المالك واذا ادعى على رجل حقاً في ارض او دار فالحكم

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, written diagonally across the page.

۱۰۰۰
 ۱۰۰۰
 ۱۰۰۰

على دار فليسفع فيها السفعة بقيمة ذلك الحق الذي ادعى
 فان اختلعا في قيمة ذلك الحق فالقول قول المدعى وهو
 الساخو منه الدار وان اقاما البينة على قيمته ذكر هنا ان
 البينة ببينة السفيع عند الحنفية كذا في المحقق اذ راجع
 واذا اشترى الرجل دارا بان درهمه اختلعت السفيع والمشتري
 نقل المشتري احدثت فيها هذا البناء وكذا السفيع فالقول قول
 المشتري وان اقاما البينة فالبينة ببينة السفيع وعلى هذا
 في عقد الارض ولكن انما يقبل قول المشتري اذا كان
 حتى اذا قال احدثت فيها هذه الاشجار او من لم يصدق
 على ذلك وكذلك فيما اشترى من البناء وغيره وان قال اشترى بيتا
 عشرينين واحدثت فيها هذا فالقول قوله كذا في شرح الميسر
 وان قال المشتري اشترى البناء بمجسوبة درهم لم اشترى
 الارض بعد ذلك او قال اشترى الارض بدون البناء او
 لم اشترى البناء بعد آخر فلا سفعة لك في البناء وقول
 السفيع لا بل اشترى بهما معا في صفقة واحدة في القياس يكون
 القول قول المشتري وفي الاستحسان القول قول السفيع
~~وقول المشتري وهو بل البناء او لا لم اشترى بهما معا~~
 كان القول قول المشتري وبما خذ السفيع الارض بدون البناء
 كذا في فتاوى قاضيان ولو قال المشتري باعني الارض

مروهب ان البناء او قال وهب لي البناء ثم باعني الارض
 قال السفيح بل شترت بما عاق القول للمشري كذا في المحيط
 المشري وياخذ السفيح الارض بغير بناء وان قال البائع
 له اهب لي البناء قال القول قوله مع يمينه وياخذ ببنائه وان
 قال له ترهبة لك كانت الهبة جائزة كذا في شرح المبسوط
 فان قال المشري وهب لي هذا البيت مع طريقته الى
 الدار ثم باعني الدار بالف درهم وقال السفيح
 شترت كله اقول قوله المشري في البيت وياخذ
 السفيح انما كان غير البيت وطريقته ان شاء كذا في المحيط
 بالف فان حجب البائع هبة البيت كان القول قوله مع
 يمينه وان صدق البائع للمشري فيما قال كان ^{البيت} ~~السفيح~~
 للموهب له ولا يصد قلنا على ابطال السفعة في الدار
 الا ان يقوم البينة على الهبة قبل شراء الدار فيصير
 المشري شريكاً في الدار فيقدم على الجار كذا في فتاوى
 قاضيه ان وان اقول بانه البيت للمشري وادعى المشري
 ان الهبة كانت قبل الشراء فلا سفعة للجار والجار يقول
 ابله كان الشراء قبل الهبة ولي السفعة فيما استريت فالقول
 قول السفيح وازا قامت البينة على الهبة قبل الشراء
 فان صاحبا اولى بالسفعة من الجار كذا في المحيط البرهان

كل الارض التي في الدار

كل الارض التي في الدار
 بيمينه ملك بيت
 فلو انما كان البيت للمشري
 فلو انما كان البيت للمشري

ولا انما خلد في الهبة
 وسبق ان يكون للمشري
 فلو انما كان البيت للمشري
 فلو انما كان البيت للمشري

بائع درهم واقام آخر البيعة فانه اشترى هذا الدار من اولاده
بثلث درهم واثلاثين البيعة بطريقه بباية درهم منذ شهر قضيت
بالبيعة لصاحب البيعة له الشفعة فمما بقي من الدار ولو لم
يوقت شهود صاحب البيعة قضيت بالبيعة بينهما نصيبين
وقضيت ببيت الدار للذات واقام البيعة على انه اشترى
كل ما لو كانت الدار اربعة متلادتين فاقام رجل البيعة انه
المشترى احدى البيعتين بثلث درهم واقام البيعة الاخرى
بثلث درهم الاخرى منذ شهرين قضيت له لبيعه هذه
الدار من شهرين كما وقت شهوده وجعلت له الشفعة
في الدار الاخرى ولو لم يوقت قضيت لكل واحد منهما
ببدايه ولو لم يرض بالشفعة له وكذلك لو كان احدهما يقضي
الدار ولم يقض الاخر ولو وقت احدهما ولم يوقت
الاخرى قضيت لصاحب الوقت بالشفعة كذا في شرح الميسر
وكذا لو قال اشترى النصف من النصف الاخر وقال الجار
وهو الشفع اشترى " يقدر واحد كان الاقول قول
الشفيع احتمانا وان اقام البيعة كانت البيعة بيعة المشتري
في قول ابي يوسف وعلى قول محمد البيعة بيعة الشفع
وان ادعى المشتري انه اشترى الكل لم يقدر واحد وادعى
الشفيع انه اشترى مستقرا كان القول قول المشتري كذا في

في اولى قايضان والاول هو من البيت يطبقه الوفا
 للدار ببيع من بنية الدار ومردود البائع وقال السفي
 بل اشترى الدار من البائع بنية الدار ببيع من بنية الدار
 بنية الدار كذا في الحديث الذي قاله قال المولى اشترى
 دجاجة ثلث ارباع فان ربع اذن وقال السفي لم ير المشتري
 ثلثه او باع ثلثه فاقول قوا السفي كذا في البيع
 فادعى السفي ان المشتري هدم طائفة من بنية الدار
 المشتري كذا في القول قول المشتري و البينة بينة السفي
 سفي المبطل
 بالسفي في التوكيل بطب السفي جائن الا ان عند البينة
 لا يبيع الا برضى الخصم وعندهما جائن بغير رضى الخصم كذا في الحديث
 للمشتري التوكيل ياخذ الدار بالسفي كذا في الحديث و اذا اقر
 المشتري ببناء الدار فمضى شئده وجبت السفي للسفي فيها
 وخضه الوكيل ولا اقبل من المشتري بينة انه اشترىها من
 صاحبها اذا كان صاحبها غائبا كذا في الحديث المبطل لانه
 البينة على الغائب لا تقبل من غير خصم ولا خصم من الغائب
 ههنا حتى لو حضر صاحبها بعد اقامة المشتري البينة على البناء
 منه و صدق فيها اقر له من الملاك وكذا في فيما ادعى
 السفي يسترد الدار من يد السفي ويسلم الى البائع فكذلك

م

رجل اشترى دجاجة من رجل آخر فباعها لغيره
 فادعى المشتري ان المشتري هدم طائفة من بنية الدار
 المشتري كذا في القول قول المشتري و البينة بينة السفي
 سفي المبطل
 بالسفي في التوكيل بطب السفي جائن الا ان عند البينة
 لا يبيع الا برضى الخصم وعندهما جائن بغير رضى الخصم كذا في الحديث
 للمشتري التوكيل ياخذ الدار بالسفي كذا في الحديث و اذا اقر
 المشتري ببناء الدار فمضى شئده وجبت السفي للسفي فيها
 وخضه الوكيل ولا اقبل من المشتري بينة انه اشترىها من
 صاحبها اذا كان صاحبها غائبا كذا في الحديث المبطل لانه
 البينة على الغائب لا تقبل من غير خصم ولا خصم من الغائب
 ههنا حتى لو حضر صاحبها بعد اقامة المشتري البينة على البناء
 منه و صدق فيها اقر له من الملاك وكذا في فيما ادعى
 السفي يسترد الدار من يد السفي ويسلم الى البائع فكذلك

صاحبها بالبيع ما فيها من هذا المسمى فاذا حلف حينئذ يرد
 عليه فان قامت بينة تجبض صاحبها انه يبيع من المسمى
 ثبت الشراء وسلم الدار للشفيع وقيل هذه البينة من المسمى
 ومن الشفيع وان اقر البائع بالبيع وانكر المشتري والدار
 في يد البائع قضى بالشفعة وان اقر المشتري والبائع بالبيع
 كونه لا لا شفعة له الا ان بينهما ان القاضى يسئل الوكيل البينة
 ان شق ان الذي رجيت به لموكله الشفعة من شركة او حوار فان
 انما قضى له بالشفعة الا فلا كذا في المحيط بالبرهان واذا ارادوا
 الشفعة لموكله بالجواز ينبغي ان يقيم البينة ان الدار التي الى جنب
 الدار المبيعة ملك لموكله فلان هكذا ذكر محمد وقد ذكرنا في فصل
 انوار المشتري حوار الشفيع كيفية الشهادة في حق الاصل يجب
 ان يكون في حق الوكيل كذلك ولو اقام البينة ان الدار التي الى
 جنب الدار المبيعة ملك لموكله فلان لا يكتفى به كافي حق الموكل
 لو اقام البينة بنفسه واذا اراد اثبات الشفعة بالشركة فقام
 بينة ان لموكله فلان من هذه الدار المبيعة ولم يبينوا
 هذه لا تقبل ذلك منه ولا يقضى له بالشفعة كذلك الذخيرة
 اذا ادخل رجل رجلا في اخذ له دارا بالشفعة ولم يعلم
 الثمن فاختاره من بين اثنين من الناس في مثله بقضاء قاض
 المستعير فانه يضمن فحق الموكل كذا في شرح المبسوط ومن يبيع
 في الموكل اذا اصدق الوكيل بالبيع المسمى في داره
 من كسر ارضه المسمى به من غير ان يبين له ان يبيع له او يقر
 فانه يوكيل بالبيع المسمى به من غير ان يبين له ان يبيع له او يقر
 من لا يملك الموكل لو اراد الشفعة

هذا هو الوجه في الدار التي الى جنب الدار المبيعة
 ان يقيم البينة ان الدار التي الى جنب الدار المبيعة
 ملك لموكله فلان هكذا ذكر محمد وقد ذكرنا في فصل
 انوار المشتري حوار الشفيع كيفية الشهادة في حق الاصل يجب
 ان يكون في حق الوكيل كذلك ولو اقام البينة ان الدار التي الى
 جنب الدار المبيعة ملك لموكله فلان لا يكتفى به كافي حق الموكل
 لو اقام البينة بنفسه واذا اراد اثبات الشفعة بالشركة فقام
 بينة ان لموكله فلان من هذه الدار المبيعة ولم يبينوا
 هذه لا تقبل ذلك منه ولا يقضى له بالشفعة كذلك الذخيرة
 اذا ادخل رجل رجلا في اخذ له دارا بالشفعة ولم يعلم
 الثمن فاختاره من بين اثنين من الناس في مثله بقضاء قاض
 المستعير فانه يضمن فحق الموكل كذا في شرح المبسوط ومن يبيع
 في الموكل اذا اصدق الوكيل بالبيع المسمى في داره
 من كسر ارضه المسمى به من غير ان يبين له ان يبيع له او يقر
 فانه يوكيل بالبيع المسمى به من غير ان يبين له ان يبيع له او يقر
 من لا يملك الموكل لو اراد الشفعة

اذ او هو شفعها فله الشفعة وكذا لو كان وكيله بالدار كذا في التام
 وفي غنم الغنم وري وكيل البائع اذا باع دار او هو الشفع
 له وكذا ان ان ضمن الدار عن البائع وهو الشفع وكيل المشتري
 اذا التبع وهو الشفع فله الشفعة كذا في الغنم الساكنة والدار
 وكل رجل هو ليس بشفيع الدار شفع الدار ان ياتى الى الدار
 فظاهر الشفع ذلك فقد بطلت شفعة وان اشترى الشفع
 حتى اخذها من المشتري ثم علم المشتري بذلك انما هو
 فضا وقاض جاز ذلك ولم يكن للمشتري ان ياخذها وصادق
 بغيره بالآمر وان اخذها بغيره وقاض فالحايد على المشتري
 ولا يصح من وكيل الشفع المشتري باخذ الشفعة سواء كانت الدار
 في يده او في يد البائع كذا في الحيط البرهاني واذا قل قد
 وكلت بطلب الشفعة بكذا مرهما واخذ فان كان المشتري
 وقع بذلك او باقل فهو وكيل وان كان باكر فليس بوكيل وكذا ان
 قال لو وكلت بطلبها ان كان فلان اشترى بها كذا من مع المشتري
 فاذا اشترى اخرى لا يكون وكيله وكذا لو وكلت بطلبها باخذ
 الشفعة فلا حرج ان يخاصم بالدار الاخذ ولا ياخذ بالشفعة
 بدون الاخذ واذا وكل وكيله عند الشفعة فليس بوكيل
 ان يوكل غيره الا ان يكون الامور حازة له فان اجاز ما
 صنع وكل الوكيل وكذا لو اجاز ما صنع لم يكن ذلك الا ان

ان كان المشتري قد اشترى الدار من البائع فله الشفعة
 ان كان المشتري قد اشترى الدار من البائع فله الشفعة
 ان كان المشتري قد اشترى الدار من البائع فله الشفعة
 ان كان المشتري قد اشترى الدار من البائع فله الشفعة
 ان كان المشتري قد اشترى الدار من البائع فله الشفعة

فانه ان اشترى الدار من البائع فله الشفعة
 ان كان المشتري قد اشترى الدار من البائع فله الشفعة
 ان كان المشتري قد اشترى الدار من البائع فله الشفعة
 ان كان المشتري قد اشترى الدار من البائع فله الشفعة
 ان كان المشتري قد اشترى الدار من البائع فله الشفعة

ان يوكل وغيره كذا في التتارخانية وكثير ما يبيع دارا او فبضرا
 عن يوكل الشيخ عايبا يبيع بلعدها بالسفعة مبيع كذا في السرخسية
 وفي نسخة اخرى دارا رقات الشربة بالولاء واسمها رجا
 السبع في موضع له الا ان يتم بيته ان دارا رقات في بلاد
 نعم كذا في الظهيرية الوكيل السفعة ان اسم السفعة ذكر في
 نسخة المصل انه ان سلم في مجلس القاضي عجم وان سلم غير مجلس
 في نسخة عند حنيفة ومحمد وهو قول ابي يوسف الاول
 جمع ابو يوسف عن هذا وقال يبيع تسليمه في مجلس القاضي
 وفي غير مجلس القاضي كذا في الذخيرة فعلى رواية كتاب السفعة
 حتى تسليمه في مجلس القاضي ولم يذكر فيه خلافا وذكر في
 كتاب الوكالة والمأذون الكبير ان تسليمه في مجلس
 القاضي صحيح عند حنيفة وابي يوسف خلافا لمحمد وتبين
 بذكره كتاب الوكالة والمأذون ان ما ذكر في السفعة قوله
 حنيفة وابي يوسف كذا في الحظ البرهاني تسليم السفعة
 عن الوكيل صحيح سواء كان الدار في يده او لم يكن وهذا
 من النسخين خلافا للشيباني والفتوى على قولهما ولو
 ان الوكيل على موكله بتسليم السفعة في مجلس القاضي صحيح بلا
 خلاف بين العلماء الثلاثة كذا في جواهر الاخلاق ولا
 يخرج من غير مجلس القاضي وهو قول ابي حنيفة ومحمد

وفي قول الجريسي في الاخر اقراره صحيح في مجلس القاضى و
غير مجلس القاضى كما قرار الموكل كذلك في التمسك بالكتاب
اذ اطلب السفعة وادعى المشتري التسليم فكذا في وجهين الاول
او يدعى التسليم على الموكل ويطالب بين الوكيل بالله ما تعلم
ان الموكل قد سلم السفعة او يطالب بين الموكل بالله ما سلمنى
السفعة فان طلب بين الوكيل فالقاضى لا يحلفه وان
بين الموكل فالقاضى يقول له سلم الدار الى الوكيل ياخذ
لموكلها السفعة والطلاق واطلب بين الموكل وهو ظير بالورد
رجلا بقبض الدين فقال المديون اريد بين الموكل بالله ابرأني
فالقاضى يقضى عليه بالمال ويأمره بالاراء الى الوكيل ويحكم
له النطق واطلب بين الموكل وهذا بخلاف الوكيل بالسراة
اذا وجد بالمشتري عيبا واد رده على البائع فطلب البائع
بين الموكل بالله ما رضى بالعيب كان لذلك دلا عليه حتى يحلف
الموكل ويحلف كذلك في الخط البرهاني الوجه الثاني ان يدعى تسليم
على الوكيل ويطالب بينه فالقاضى اقم عند ائحيفته ومحمد
خلافا لابي يوسف وكذا اذا شهد شاهدان على الوكيل انه سلم
السفعة عند غير القاضى فشهدا باطلة عند ابي حنيفة ومحمد
خلافا لابي يوسف وكذلك اذا شهد شاهدان عليه انه قد سلم
عند القاضى فحل قبل ان يقضى عليه له بحز عند ابي حنيفة ومحمد

وإذا كان الموكل قد سلم الدار الى الوكيل فطلب البائع
بين الموكل بالله ما رضى بالعيب كان لذلك دلا عليه حتى يحلف
الموكل ويحلف كذلك في الخط البرهاني الوجه الثاني ان يدعى تسليم
على الوكيل ويطالب بينه فالقاضى اقم عند ائحيفته ومحمد
خلافا لابي يوسف وكذا اذا شهد شاهدان على الوكيل انه سلم
السفعة عند غير القاضى فشهدا باطلة عند ابي حنيفة ومحمد
خلافا لابي يوسف وكذلك اذا شهد شاهدان عليه انه قد سلم
عند القاضى فحل قبل ان يقضى عليه له بحز عند ابي حنيفة ومحمد

ولو اقر الوكيل عند القاضى انه قد سلم السفعة عند غيره فاض

او ما فراده صحيح ويكون هذا بمنزلة ان التسليم عند هذا

القاضى ولو اقر الشهود عند القاضى انهم قد جمعوا من شهدائهم

فى غير مجلس القاضى جمع او تواردهم ووجدوا انهم بمنزلة النساء

الرجوع به هذا القاضى كانه انما اخذوا له ولو وكل رجل ببيع داره

بائع بالبايع لم يخط من المشتري باية درهم وصنف ذلك

السفيع لا يبيع ان ياتى بها بالسففة الا بالبيع كذا

نخط للسففى الوكيل براء الدار اذا المشتري وقبض فباء

السفيع وطيد السففة من الوكيل قبل ان يسلم الوكيل الدار

الى الموكل صح كذا فى خزانة المفتين وكذا اذا كان البائع وكيل

ابن ابي فلان لا يخط من المشتري باية درهم كذا فى دياره

وكذا اذا كان البائع وصيا لم يخط فيها يجوز بعه كذا فى البيع

وان بعد تسليم الوكيل الى الموكل لا يبيع ويطل سفقة

كذا فى خزانة المفتين هكذا كان يقول الفقيه ابو ابراهيم

وهكذا كره الاجتهاد من محمد قال الصدرا الشهيد هو

وقال القاضى الايام ابو على السجدي الصحيح انه يبيع الطيب

منه ورجع حاله قال الصدرا الشهيد والجواب فى الوكيل

مع الموكل كالجواب فى البائع مع المشتري ان كانت الدار

منه البائع فالبائع منه صحيح وان كانت فى يد المشتري

هذا هو الصحيح في البيع
 في البيع بالثمن والبيع بالدينار
 في البيع بالدينار والبيع بالثمن

لا يصح الطلب من البائع هو المختار وكذلك الذخيرة ومن اشترى دارا
 لغیره فهو خصم في السقف والسفيع ان ياخذها من وكيله وسلم اليه
 البيع وكما روي في عليه ولو لم يحضر الموكل فزيد مع الوكيل الممنوع الى
 كذا في السراج الوضاح كذلك لو كان وكيله ببيع فباعه فخصم السقف
 له ان يضمن الوكيل بوعده ببيع في الوكيل بالشرع والسفيع
 له ان لا يحضر اليه يحضر اليه بعهده بالشرع في الطلب ان البيع
 في تقديم السفيع من البائع ايضاً بناءً على ما قاله المشتري قبل ان يبع
 في ~~السفيع~~ اشترى ~~منه~~ فلان وسلم اليه ثم خصم السفيع فلا
 خصومة ~~بينه وبين~~ وبين المشتري كذا في التائاد خاتمة ولو افتد
 بذلك بعد ما خصمه السفيع لم يسقط الخصومة عنه ولو اقام بينة
 اشكال قبل شرائه انه وكيل فلان لم يقبل بيته وروى عن محمد
 انه يقبل بيته لدفع الخصومة حتى يحضر المقبول كذا في المحط
 للسرخي قال وروى عن محمد ان المشتري اذا اشترى الدار
 اقيم البينة اليه لغرضه قبل القول قبل السل لم يقبل بيته فلا
 مال له للعانب ولا خصومة بينه وبين السفيع حتى يحضر المقبول
 وفي المتنق بسند عن ابي يوسف رجل اشترى دارا غيره واد
 قبل سواها او بعد سواها مع قتله اسند فاقول بسنده
 انه اشترى بها فلان بماله واسره وطرد السفيع السقف فامسره
 خصم في ذلك واوكان له شاهدان ليس هذا فاقامه بسنده

هذا هو الصحيح في البيع
 في البيع بالثمن والبيع بالدينار
 في البيع بالدينار والبيع بالثمن

فيكون هو خضما للشفيع كذا في الخط البرهاني واذا استدركنا بالوكيل
 ابو جعفر بن ابي بصير في سلم الشفعة اجرت جهادتهم لا يجوز
 شهادة ابي الوكيل في الوكيل قد سلم الشفعة اجرت جهادتهم لا يجوز
 ولا شهادة ابن الوكيل كذا في شرح البصول المودعة في بلاد طبرستان
 كل قول من الخصومة والخوض في امره لا يجوز في سلم الشفعة كذا في الخط
 البرهاني
 وفي السلم الشفعة قال ابن ابي ابي لا شفعة للصغير كذا في
 السلم الشفعة قال والحيل في استحقاق الشفعة الكبير سواء
 كان وضعت لافل من ستة اشهر منذ وقع الشره فله الشفعة
 وان جازت به ستة اشهر مضاعف منذ وقع الشره فانه لا
 له الا ان يكون ابوه مات قبل البيع وورث الحبل من حينئذ
 ليحجبه الشفعة وان جازت بالولد لستة اشهر مضاعف كذا في
 التحجير فله كانت الشفعة لو رثه فيهم الصغير والكبير والحبل كذا
 لو ولد فيهم في الستة اشهر او وضعت الحبل حملها وقد ثبت
 نسبة من الميت شرهم في الشفعة ان كان الوضع بعد البيع
 فيكون من ستة اشهر كذا في شرح المبسوط ثم اذا وحيث
 الشفعة للصغير فالذمة يقوم بالطلب والاخذ من قام بمقا
 بة حوائج استيف حقيقه وهو ابوه ثم وصي ابيه ثم جد ابيه

~~Handwritten text, likely bleed-through from the reverse side.~~

[illegible]

سكن النهر الى الوصي

في شقة من الصبي خاصه وصي له من ماله وصي له من ماله وصي له من ماله

في شقة من الصبي خاصه وصي له من ماله وصي له من ماله وصي له من ماله

الوصي الشقة بالاتفاق كالا يكون للوصي انه يشترى شاس بالبيت
لنفسه بمثل القيمة بالاتفاق كذا في الخط البرهاني
وطيب الصدقة ويخرج الاسر الى ان يصنع حتى يبيع بها على الله
فيما خذ الوصي من ماله وصي له من ماله وصي له من ماله
كذا في الخط البرهاني وصي له من ماله وصي له من ماله
دار او الاب سقيمها لا ياخذ بالسفقة حتى يدرك الابن او
الحاكم له خصما قسب الفقيه او اللبث هذا الجواب عما وصي له
الاب ياخذ وعمره سدا ان الوصي يشهد على صب السفقة ويترك
حتى يبلغ الصبي ولو كان الصبي شفيح دار استراه الوصي لا يشهد ولا
يطلب السفقة له حتى يدرك البيت كذا في الحاوي للفتاوى محمد
بن ابراهيم الصبي يرحم السفقة الصغير من وخصه في الادب
او الوصي لا يصح والصبي على سفقة او يبلغ قال والدوة والاوربة
عن المتقدمين كذا في قبة الميته اشترى الاب دارا وابنه
سقيمها فلم يطلب الاب السفقة الصغير حتى بلغ الصغير فليس للذ
بلغ ان ياخذها بالسفقة ولو باع الاب دارا لنفسه وابنه
الصغير سقيمها فلم يطلب الاب السفقة الصغير لا يطل سفقة له غير
حتى لو بلغ الصبي كان له ان ياخذها اما الوصي اذا اشترى
دارا لنفسه او باع دارا له والصبي سقيمها فلم يطلب الوصي سفقة
فاليتيم على سفقة اذا بلغ كذا في الذخيرة وفي نوارس هشام

لمجد ما يقع من الشئ من الشئ الذي دار ابيه الصغير شفعه اذ لم يطلب
 السقفة قال اما في قياس نزل الى حنيفة لا سقفة للصغير واما
 في الوصي من على سقفة ثم رجب ان يكون الجواب في سائر الابواب
 لنفسه وانه الصغير شفعها في التفصيل ان لم يكن للوصي في هذا
 الاخذ ضرر بان يقع من الابواب اما من قبل القيمة او باكثر
 من القيمة مقدار ما يتقارب الناس في مثله لا يكون للصغير السقفة
 اذ يبلغ وانه كان للصغير هذا الاخذ ضرر بان يقع من الابواب
 باكثر من القيمة مقدار ما يتقارب الناس فيه كان له السقفة اذ يبلغ
 كذا في المحيط البرهاني ولو كان المشتري الشئ المراد بالكم من
 فتمت بما لا يستطاع الناس في مثله والوصي شفعها فتمت الابواب
 وذلك من محالنا من يقول بوجوب التسليم هنا عند محمد وزياد
 معينة من الخلف والاصح انه لا يقع التسليم عند جميعها كذا في
 في المبسوط ويجب ان يكون الجواب في الوصي اذا اشترى
 ونحو النفس والصغير شفعها ثم يطلب حتى يقع الضمي هو على التفصيل
 ايضا ان كان للصغير في الاخذ بالسقفة شفعة فلا سقفة
 انصحه اذ يبلغ عند ابن حنيفة اي الدائيتين عن ابي سفيان
 فلا يترك الصغير في الاخذ بالسقفة لما مره كان له
 انصحه اذ يبلغ بالاشفاق ولو كان الوصي باع دار او بائني
 من ان الصغير على شفعة اذ يبلغ كافي الابواب كذا جامع المصنف

الصغير

في حق العبد المملوك
فان كان له مال
فان كان له مال
فان كان له مال

في حق العبد المملوك
فان كان له مال
فان كان له مال
فان كان له مال

في حق العبد المملوك
فان كان له مال
فان كان له مال
فان كان له مال

انما قال الاب او الوصي الشئيت هذا الدار بالثمن الذي دفعه
فقال له السفيح انقوا الله فانك اشتريتها بمائة وثمانين ولا تصدق
ويأخذ الدار بالثمن الذي دفعه حتى يقيم اليه في الدار ثم يحميها له اكله
الثاناء رخصة الاب اذا اشترى الابن الصغير ودارهما اختلفت
السفيح في الثمن في القول قول الاب اكله المحيط للسري حتى
تدركونا قبل هذا السرا اذا وقع باليس من ذوات الاشياء
يأخذ الدار بيمينه او وقع السرا بيمينه قال محمد في الاصل اذا اشترى
الرجل دارا بعينه واخذ السفيح الدار بيمينه العبد بقضاء القاء
مراستى العبد بطلت السفعة ولحق الدار من السفيح وهذا اذا جحد
السفيح الدار بيمينه العبد بقضاء القاضى وان كان المشتري يدين
الدار الى السفيح بيمينه العبد بغير قضاء ان كان قد سعى السفيح
قيمة العبد كذا وكذا حتى صار الثمن معلوما من كل وجه ثم
العبد ليس للسري على الدار سبيلا ويجعل ذلك سبعا مستلوا ويؤكل
لغيا بغير على المشتري قيمة الدار وان لم يكن سعى للسفيح قيمة العبد
كذا وكذا ولكن قال سالت الدار بيمينه العبد كان للمشتري
ان يشتري الدار من السفيح كذا والمحيط البهائي اشترى حيا بغير
ثم هلك العبد قبل القبض او دخله عيب لا تبطل السفعة والتمت
للبائع كذا والمحيط للسري ولو لم يبت العبد حتى اخذ السفيح

الله يثبت العبد له اخذ ما من البائع لم يثبت البائع على العبد الذي
 جعله المشتري من المذمة والمؤبدية واذا اشترى دارا بعد عذرة
 واجازة صاحب الدار في الشفعة السبعة واذا وقع البيع المكمل
 او موزون بعينه واستحق المثل والموزون فقد بطلت الشفعة
 ومن كان المكمل في دار من الدار ما وافاه ذلك لم يستحق
 ذلك فشفعة الشفع على حاله كذا في التاتارخانية وفي المتنق ابره
 عن محمد في رجل اشترى من آخر دارا بالكوفة بكر حنطة بعينه
 او بغير عينه ونقابا ثم خاصمه الشفع في الدار بمرو فمضى له
 عليه بالشفعة والدار بكوفة او بمرو وقال ان شاء المشتري اخذ
 الشفع حتى ياخذ منه حنطة مثلها بالكوفة وسلم الدار بمرو
 وان لم يسلم له الدار واخذ منه بمرو قيمة الحنطة بالكوفة وما
 في موضع آخر من المتنق ان كان قيمة الحنطة في الموضعين سواء اعطى
 المشتري فمضى له بالشفعة فان كانت القيمة متفاضلة فمضى للمشتري
 ان كان الكمية في الموضع الذي يريد الشفع ان يعطى اعلى فذلك اي
 الشفع يعطيه ذلك حيث شاء وان كان ارخص فمضى به للمشتري
 في ذلك اليه وان تساوى اعطى المشتري قيمة ذلك في الموضع فيه
 ما يساوي في موضع الشراء كذا في المحط البرهاني وفي الكافي لوائس
 لدار بكر من رطب فجاء الشفع بعدما انقطع الرطب من ايدي
 الناس فانه ياخذ الدار بقيمة الرطب كذا في التاتارخانية

الذي

ان ياخذ الدار بالاركان واخذ منها شفع
 شفع الاخرى فان كان المذموم
 ان ياخذ الدار بالاركان واخذ منها شفع
 شفع الاخرى فان كان المذموم
 ان ياخذ الدار بالاركان واخذ منها شفع
 شفع الاخرى فان كان المذموم

الفصل السادس من مباحث السفة في بيع الدار
 المشتري الدار اذا وجد بالدار عيبا بعد ما قبضها ردها بالعيب وكذا
 ذلك بعد ما سلم السفة فله فسخ او يأخذها بالسفة
 ان كان الرد بالعيب بغير قضاء قاض ولو كان الرد بقضاء قاض
 فليس للسفة ان يأخذها وان كان الرد بالعيب قبل قبض الدار
 فان كان بقضاء فلا سفة للسفة وان كان بغير قضاء فله ذلك
 عند محمد واما على قول احنيفة والى يوسف فقد اختلف المذاهب
 بعضهم قالوا للسفة السفة وبعضهم قالوا لا سفة للسفة وان
 كان المشتري في الدار بخيار روي او بخيار شرط لا يجزئ للسفة
 حق السفة حصل الرد قبل القبض او بعد القبض بغير شيء او قبل
 تراصيهما كذا في الخط البرهاني وان كان الرد بسبب عيب
 في حق الثالث نحو الرد بالعيب بعد القبض بغير قضاء او الرد بحكم
 الاقالة تجزئ للسفة حق السفة كذا في المختار قاله الزركلي
 سواء تقابلا قبل القبض او بعده وان للسفة ان يأخذها بالسفة
 كذا في السراج او هاج واما اذا لم يسلم السفة حتى فتح البائع
 والمشتري العقد بينهما لا بطل حتى السفة سواء كان الفسخ بسبب
 هو فسخ من كل وجه بسبب هو فسخ من وجه بيع جديد او اذا اشترى
 الرجل دارا وارضاها لم يسلم السفة ثم ان البائع والمشتري بقاها
 ان البيع كان تجية ورد المشتري الدار على البائع لا تجزئ للسفة

وفى الدرر والميسرة

الامام رحمه الله

من وجه

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, appearing as a dark, scribbled mark on the page.

١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠

وحض الشئ مع اخذ النصف بنصف قيمة الخمر ولا يانز نصفه
 لم يرجع المشتري على البائع بنصف الخمر وان كان الخمر قائما
 في يده وان كان مستهلكا رجع عليه بمثل نفسه ان كان
 ابو هاشم واذا اشترى العاقر من الهامه او من الهامه او من
 سفيعها كافر عند ما يخرج من تلك الخمر وبقية الخمر
 كذا في سراج المبسوط وان كان سفيعها سفيها اخذها بقيمة
 الخمر والخمر وان كان سفيها سفيها او سفيها اخذها
 بنصفها بنصف قيمة الخمر والذوق بنصفها بنصف الخمر
 في الهدية وان كان الثمن خنازير اخذ كل واحد بنصف
 القيمة كذا في سراج المبسوط فلو استلم الذي اخذ
 قيمة الخمر كالوكان مسلما عند العقد ولا تبطل سفعة كذا
 في الهامه ثم اعلم ان طريق معرفة قيمة الخمر والحق
 هو الرجوع فيها الى من اسلم من اهل الذمة او من ذاب
 من فسقة المسلمين فان وقع الاختلاف في ذلك فالقول
 فيه قول المشتري كذا في النهاية واذا اسلم احد المتاعين
 والخمر غير مقبوضة والدار مقبوضة او غير مقبوضة اشق
 البيع ولكن لا يطل عن الشفع في الحقيقة في اخذها الشفع
 بقيمة الخمر ان كان مسلما او كان الماخوذ منه مسلما كذا
 في سراج المبسوط اشترى حبة او كنيسة صح البيع وفيها

١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠

وذكر في سراج المبسوط في معرفة او يوفى
 واذا باع الذوق كنيسة او يوفى او يوفى
 وللشعير فما السوف كذا في سراج المبسوط

الرقة بطل سترارة عبد ابى حنيفة و لو اسلم حتى نقتله
 من قبله فيقتل السفينة ومن تركها وادخلها
 المذبح بالحق اركان للسفينة اجاز المشرى اوج
 كذا في الخط البرهاني و اذا اراد المشرى ان يقتل او
 اوج بدار الحرب بل ليس و لو كان فيه السفينة في قوت
 او حنيفة بخلاف ما اذا اشترى المرتد وادخله و لو اسلم
 الموقد الرابع فيل ان لا يحق بداء الحرب ~~في وقت السلم~~
 فيقتل في السفينة كذا في شرح المبسوط و لو كان
 اسلامه بعد ما حارب بالار الحرب و قسمة ما لم يكن للسفينة
 فيها سفينة و ذاب في يوسف و محمد بن جابر و للسفينة فيها
 السفينة اسلم او كفى بداء الحرب كذا في شرح المبسوط و من لم
 طار السيرط الخبار للبايع ان يعاد البيع و جيت السفينة عليه
 فحقه لا يجب كذا في عند ابى حنيفة و اذا كان السفينة
 مرتد و جيت السفينة من القاضى فالقاضى لا يقضى له بالسفينة
 حتى يسلم عند الحنيفة و ان اطل القاضى سفينة ثم اسلم بعد ذلك
 فلا يغتصب و لو ان القاضى حتى يظن اسلم من على
 سفينة و اذا كان السفينة مرتد فان او قتل على الرقة
 او لم يبدأ الحرب فلا سفينة و لو كان اتمت اذ خاضت

من سترارة المرتد و لو كان
 من سترارة المرتد و لو كان
 من سترارة المرتد و لو كان

جاز سبعة
 كذا في الخط المبسوط

و لو اسلم في الحرب و اسود و نفي
 و لو اسلم في الحرب و اسود و نفي

و لو اسلم في الحرب و اسود و نفي
 و لو اسلم في الحرب و اسود و نفي

و لو اسلم في الحرب و اسود و نفي
 و لو اسلم في الحرب و اسود و نفي

٤
 واما نحن بدار الحرب فمبدأ قلور ليه ١١ يا حله الشهد
 يجب دأوه كذا في الخط للمشي اذا المشتري السوي المين
 دار او نحن بدار الحرب فالسفيح على سقفة متى لقيه لان لياقه
 بدار الحرب كونه وموت المشتري لا يطل شفعة السفيح وان كان
 السفيح من الحرب فلا شفعة ٧ حتى لم يبدأ الحرب لا
 موت السفيح بل يجب بطلان الشفعة كانه الخط البرهاني وان
 المشتري مع السفيح في دار الحرب فان كان السفيح مسلما او ذميا
 فدخله دار الحرب فهو على سقفة اذا علم وان دخل وهو يعلم
 فلم يطلب حتى غاب بطلت سقفته واذا طلب السقفة لم يرض
 له سفالي دار الحرب او الى غيرها وعل سقفته اذا كان على
 طلبه كذا في سرج المبسوط واذا المشتري المسلم في دار الحرب
 فيها وسقفة مسلم لا سقفة وان اسلم اهلها كذا في الخط ليس ختم
 وان كان السفيح حربيا مستامنا فكل يطلب السقفة ونحن بدار
 الحرب فلا سقفة له كالمومات بعد التوكيل بطلب السقفة وان
 كان السفيح مسلما او ذميا فكل مستامنا من اهل الحرب ثم دخل
 الوكيل دار الحرب بطلت وكما لته والسفيح على سقفة لان تحت
 الوكيل بدار الحرب كونه وموت الوكيل بطل الوكالة ولا يحل
 سقفة الموكل وكذلك لحاقه كذا في سرج المبسوط يجب ان يعلم
 ان كل حكم لا يفتقر في تحله الفاضل فداو الاسلام ودار الحرب

واما نحن بدار الحرب فمبدأ قلور ليه ١١ يا حله الشهد

يجب دأوه كذا في الخط للمشي اذا المشتري السوي المين

دار او نحن بدار الحرب فالسفيح على سقفة متى لقيه لان لياقه

بدار الحرب كونه وموت المشتري لا يطل شفعة السفيح وان كان

السفيح من الحرب فلا شفعة ٧ حتى لم يبدأ الحرب لا

هذا هو الحكم في دار الحرب
 واما نحن بدار الحرب فمبدأ قلور ليه ١١ يا حله الشهد
 يجب دأوه كذا في الخط للمشي اذا المشتري السوي المين
 دار او نحن بدار الحرب فالسفيح على سقفة متى لقيه لان لياقه
 بدار الحرب كونه وموت المشتري لا يطل شفعة السفيح وان كان
 السفيح من الحرب فلا شفعة ٧ حتى لم يبدأ الحرب لا

ان كل حكم لا يفتقر في تحله الفاضل فداو الاسلام ودار الحرب

[illegible]

كتاب في معرفة حقائق الالوهية
 من تأليف الشيخ محمد باقر
 المجلسي في شهر ربيع الثاني سنة 1205
 في مدينة قم المقدسة
 في دار الكتب
 في شهر ربيع الثاني سنة 1205

جازية الالوهية لان البرهان صاوبنا بالبرهان من الالوهية
 فصار كما لو باع سنة بالالفين وفيه ثلثة الاوه سماح
 ان ياخذ ببلدة الالوهية عند ما فلكل هذا كذا الخطا
 من شائنا من قلب في السنة وروايتان ومن المتابع
 من ضعف بين الروايتين واما ما ذكر في عامة
 الروايات محمول على ما اذا اراد الاخذ من المتسري
 وما ذكر في الرواية الاخذى محمول على ما اذا اراد الاخذ
 من الورثة واما اذا اراد الاستد بالالفين باجازة
 الورثة ان يمانه الاخذ من المتسري لا يعمل باجازة
 وان كان الاخذ من الورثة لم يعمل باجازة ثم هذا اذا
 كان المتسري اجيبا وان كان المتسري وادنا فانه
 باعها بمبلغ قيمتها او باضعاف قيمتها فلا شفقة للشفيع
 قبل اجازة الورثة عند ابي حنيفة خلافا لما
 كذا في الخط البرهاني وان باعها بالفي درهم وقيمتها
 ثلثة الاوه درهم لاسلك انه على قول ابي حنيفة
 لا شفقة للشفيع واما على قولهما فقد ذكر في كتاب
 الشفعة انه ياخذ ببلدة آلاف درهم ان شاء وذكر
 في موضع آخر انه لا شفقة للشفيع منها وعن ابي
 ان للشفيع ان ياصلها بالفي درهم كذا في امارة

فان باع من الالوهية
 شفيعا اجبته فلا شك
 انه لا شفقة عند ابي حنيفة
 كذا في البداية

في شهر ربيع الثاني سنة 1205

لا بد من ان يكون
المرضى في
المرحلة الاولى
من المرض

في هذه المرحلة وفيه ثلثة آلاف وسيفعها اجنبي فله ان
 فيهما المدين كذا في شرح المبسوط مريض باحمرار من
 وليست منه قيمة او اجنبي سيفعها فيخذ البع الا بالاجارة
 الوتره فان اجازوها له فبيع بالسفقة كذا في السراجية وان
 يلحقها بثلثة الاف درهم الى ستة وقيمتها الف درهم ثم
 اجعوا على ان الاجل فيما زاد على الثلث باطل ولكن يقتض
 انه يجتبر الاجل في الثلث باعتبار السعر او باعتبار القيمة
 قال ابو يوسف باع ثوبا ثمانين فيجعل ثلثي الثمن وذلك الف
 درهم ان شاء والالف الثلث او الجمله وقال محمد باعتبار
 القيمة فيجعل ثلثي القيمة وذلك الف وثلثه وثلثه وثلثه
 وثلثه ان شاء والباقي عليه الى الجمله كذا في المحيط بالبرهان
 واذ اباع المريض دار او حاجي فيها ثم من مرضه وبيع
 وارتة فان لم يكون علم بالبيع حتى الان فله ان ياخذها
 بالسفقة لان الرض اذا تقبض به من غير له حالة الصحة
 وان دان تد علم بالبيع ولم يطلب السفقة حتى بر من
 مرضه فلا سفقة له وان لم يكن متمكنا من الاخذ
 عن ذلك كالحار اذا سكنت عندها الطبيب المحار لم يربك
 ثم سلم الشريك لم يكن له ان ياخذ بالسفقة فله ان يستبد
 كذا في شرح المبسوط

لكن السفقة بائنا
 او بصفقة مبتدئة
 سفقة فكان
 الدار الش بالمحاباة
 سواء اجازت او
 لم يجز والكذا في
 البدائع

الاسبق
 كذا في شرح
 المحار

الحمد لله الذي جعلنا من آل أبي طالب

سنة ١٢٨٥ هـ

على ما استرنيته من غير حكمة فيقول السفير لم فتعلم وقتك

تبطل به الشفعة و تبطل او يتو لا شفعة اخرتها او اقربها باجره بيانه

لکھنؤ، ۱۲/۱۲/۱۹۲۱ء

صفحتہ آریزہ المکتبہ

100

الحمد في هذا الباب نوعان نوع لاسم مقام عبد الوهاب

بأن يقول المشتري للسفّاح أنا أسعها منك بما أخذت - ٧٠ -

فائدة لك في الإخذ فيقول الشفيع نعم أو يقول لا

المسجع الشريفي بما احدث في دولته من جميع احوالها

ذكر شيخ الإسلام رحمه الله في إنبائه أن لا يكره إذا لم يكن قصد

الارض وبالسفيع كذا الذخيرة والحيلة في اسقاط الشبه

که در وقت محمد و قبل از یوسف لایله و میل الاختلا

وَمِنْ مَعَالِمِهِ أَنَّهُ يَحُولُ زَيْدٌ فِي الْعُزْمِ كَذَا وَخَذَاهُ اسْمُهُ

عروضہ مال بدلا مخری اور قبول الی اور لیکو۔ ای احید

ان اوليكها بالحق الذي استرتهما فقال النفع فوالله

بطل شفقتي ولذا لو بيعت المشتري الى اسقيع رجلا لاقوم

منه آيا ايرى كذا وهى تقول لك ان احببت ان اوليت

بما استر بهما به ليتك فقال الضعيف ولبيد الخانة

سَفْهٌ كَذَلِكَ فَتَاوَى مَا صَحَّحَ وَكَذَلِكَ لَوْ قُلْ ذَلِكَ

السفيع هذا الذي لا يملك ولم يدر هذا ان ابيع فقال

وہی ہے جس نے ان کو بتایا کہ وہ اپنے
موت کے دن تک اس کی خدمت میں رہیں

مقامی و کتب خانہ

منه الى
الرحمة

نصف
مخاريف
الان
الله
فقيه
ص
١١٨
١٠

محمد باقر خاں
وزیر امور
الکافی

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

لم يرد في البيع باقل مما اشتريه فيقول الشفيع نعم بطلت
 سنة هو الثاني ان يقول امرتك او اوجبتك باجدة
 سنة كذا فيقول نعم امرن او احدثني بطلت شفيعته
 كذا في الثاني وخاتمة وتوقع يمنع وجوبه وقد اختلف المصنف
 فيه بعضهم قالوا نعم قال ابو يوسف لا يكره وعلى قول
 محمد يكره وهذا القائل قاس بطل الشفيع عما فضل الزكاة
 ومنهم من قال في الشفيع لا يكره الحيلة لمنع وجوبها
 بالخلل وانما الخلاف في فضل الزكاة كذا في النهاية للحيلة
 نجد بطلها يكره بالاتفاق خوفا من قول المستر للشفيع
 اشتريه وان كان قبل البيوع لا يكره من عدل لا يكره
 فاسخا في الحار واما هذا حيلة للزكاة ودفع الربو
 كذا في وجوب الزكاة في حال هدام عن محمد في رجل جعل
 بيتا من دابة علة لرجل مبيع يقيه الدار هربا من الشفيع
 قال كان ابو يوسف لا يرى بذلك باسافا ما عهد يكرهه
 كذا في حقه يدا ولا يحفظه من الى حنيفة في هذا
 كذا في الظاهرية سئل ابو بكر بن ابي سعيد عن ذلك فقال
 بعد البيع مكرهه في الاحوال كلها وقيل البيع ان كان
 له بارفا سقايتا ذبيحة اذ يكره وقيل يكره في جميع الاحوال
 كذا في الحرة كذا في الحيل جمع الى منع وجوب الشفيع

وفي رواية اخرى ان الشفيع لا يكره
 وجوب الزكاة خلا
 بن ابي سعيد ومحمد
 رخصتها الله ص
 وفي رواية اخرى ان الشفيع لا يكره
 وجوب الزكاة خلا
 بن ابي سعيد ومحمد
 رخصتها الله ص

وفي رواية اخرى ان الشفيع لا يكره
 وجوب الزكاة خلا
 بن ابي سعيد ومحمد
 رخصتها الله ص

ومن ثم لا يطال حق الشفيع فيقول المستر
 للشفيع اني اشتريته الله
 من فلا يكره ما بيعه من كذا
 او يقول زدي في الغنم كذا

وبعضها ترجع الى تقليل الرغبة في الشفعة اما التي ترجع الى منع حو
الشفقة ان يحب البائع بيتا معلوما من الدار لطريقه او ما
آخر معلوما من الدار لطريقه يجوز الهبة لمبيع بغيره
منه بمن الكل فبصير اولى من الجار الا ان هذه الحيلة تصلح
لذفع الجار ولا تصلح لدفع المشتري في الدار كذا في النهاية ومن
حمله ذلك ان يتصدق بطائفة معينة من الدار على المشتري
بطريقها وسلمها لمبيع الباقي منه فلا يكون للجار الشفعة كذا
المخطط البرهاني ومنها ان يتصدق بالدار على انسان ثم المشتري
يتصدق بمثل الممنوع لمبيع ومبي واهبة سوا الا ان في الهبة
من الاجنبي في ذلك الرجوع وفي الصدقة لا عليك ومنها انه
جزءا ثلثا من الدار ثم ترفعها الى قاص يرى هبة المشاع
فيما يجمل القسمة فيحكم بجزء الهبة لمبيع بغيره الدار منه ويكون
الموهوب للمقدما على الجار كذا في فتاوى قاضيان ومن حمله
ذلك ان لهب من المشتري قدر يرفع من الجانب الذي
متصل بملك الجار وفي الهدية ^{سليم} الهبة حتى ينزل جوارده
ياقي الدار لمبيع الباقي منه كذا في التاقدوا حاييه اذا بيع
ملكا لا يحد منه في الجار الذي يلى الشفع فلا شفقة
له لاقطاع الجوار كذا في جواهر الاخلاص وان يباع منه
بعضا بمن لم يبيع بغيره فافالشفقة للجار في السلم الا لا

فلو لم يملك الحيات ان يباع اليهم باليمن الادبهما سلاوا والباقي باليمن
 باليمن عن الجاهل في الاول بكثرة اليمن ولا حق له فيها حتى
 يوم يصاد من كاهن مقدم على الجار وان ايتلها بمن ثم رفع
 اليه ثوبا عوصا عنه والسفحة باليمن دون التوب وهذه
 صليبه ان يبيع السكة والجور فيتم في المنزل الذي فيه مائة
 غير انه اذا استحق المنزل يرجع المشتري على البائع بالالف
 والاولى ان يبيع ما له من دارهم اليمن وينار حتى اذا استحق المنزل
 بطل الصلح فوجب رد الدين الا غير كذا في الكافي ومنها
 ان يتاجر صاحب الدار من المشتري ثوبا يلبسه يوما يخرج
 من مائة جزء من داره ثم يصبر حتى يمضي يوم اولي شرط
 الشغل حتى يملك ذلك الجزء ثم يبيع الباقي منه فلا يكون
 للجار السفحة لانه الجزء الاول ولانه الجزء الثاني كذا في
 حذرة المقيمين ومنها ان يتاجر صاحب الدار الذي يريد
 شراء الدار بعشر الدار على ان يسقيه فاذا اسقاه في ذلك
 المجلس او في غيره يملك عشر الدار فلا يكون للسفح حتى
 السفحة وهو يكون اولى من الجار كذا في فتاوى قاضنا
 ولوقال المشتري للسفح الى المشتري هذه الدار بغير دين
 فادع صاحب الدار احطك عن ثمنها عشرة دنانير واسمها من
 مائة دينار فقال نعم بطلت سفحة ثمنها بطلت سفحة

في هذه الصورة اذا قل استطاعت ان تبيع وتشتري
 واسمها منك بشيئين ويتار الما يدور هذه الزيادة ^{تط}
 شفقة كذا والثالث خفية ومنها ان يوكل الشفيع ببيعها
 او بطلت شفقة ومنها ان يبيعها بشرط ان يضمن الشفيع
 الدلالة او يضمن الثمن للبائع فاذا ضمن بطلت شفقة كذا
 في خزانة المفتين ومنها ان يهب الدار بشرط العوض الا
 ان هذا على الرواية التي لا تثبت الشفقة في الهبة
 بشرط العوض اما في الرواية الظاهرة ثبت الشفقة في الهبة
 بشرط العوض كذا في التنازخانية قالوا انما ثبت الملك في الوعد
 له اذا قبض الكل او لا يقبض الكل لا يثبت له الملك ولا ينقطع
 حق الواهب ويكون للواهب ان يرجع من غير قضاء ودعا به
 ذلك عنه محمد نفا فيكون هذا كالباع بشرط الخيار للبائع ومثله لا
 الشفقة للشفيع ما بقي حق البائع هذا اذا كان الموهوب سنيا
 يحتمل القسمة فان كان لا يحتمل القسمة كالبيت الصغير والحانوت
 اذا وهب متماجزا معلوما سائغا عند الكل ولا يكون للجوار
 ان ياخذ بالشفقة كذا فتاوى وفي هذه الفصول ان اداد
 الشفيع ان يحلف البائع والمستري بالله ما فعل هذا فردا من
 الشفقة ان اداد تحليف البائع ليس له ذلك لان نكوله لا يكون حجة
 على المستري وان اداد تحليف المستري كذلك لا يدينه عن شيء

فان ارد ان لا ياخذ الشفيع في الرواية
 فيخاف ان ياخذ الموهوب الملك الاخر ومنها
 او ياخذ الواهب كل العوض الا اذا قلنا ثبت
 الشفقة للشفيع فان في الهبة بشرط العوض هو

فاعلموا

Handwritten text in Urdu script, likely a continuation of the letter or a separate note, written in a cursive style.

ابن

[illegible]

كذلك في البيع المباح فان كان المشتري ان يتنوع البائع من البيع
الثاني فالحيلة فيه ان يشتري الدار بمئة محمول او يشتري بعضها
بمئة محمول وبعضها بمئة محمول فذلك المحمول من ساعته
وعندئذ مثل ان يجعل المئتين اربعة صبرة حنطة او شعير او زرع
فمخاطبة في صبرة اخرى قبل ان يقسم معلومة كذلك في البيع
وفي البيعة وسئل الويرى عن اشترى عشرة دنانير بعينها مائة
فوق بئنه اصفا فاشترى باقيها بمئة مثله فحل بخاره
الملاصق شفعة ثالثة ام في بعضها فقال له الشفعة في الصنفين
وعنه اشترى بعضها بمائة فاشترى الباقي بالدينار خاوية
ومنها او يجهلها او اخرى فصدق صاحب اخرى او يجهلها
بالدينار الذي بلى جارية عارجل وقبضه بمائة منه ما بقي فليس
للبائنة شفعة كذا في خزائن الفوائد في ملو طيب الجارمين يشتري بالله
ما فضل من اوزار من شفعة على حنطة فله ذلك فلو
حلوه فلا شفعة ولو نكل فللجار شفعة كذا في الملوك وفي حيل المحققين
ان البائع يجب الدار من المشتري او يقر له الدار ويجب المشتري
المنفعة فلا شفعة منها كذا في الخلاصة كذا في الميراثين الهبة ليس
الحرم الا ان هذه الحيلة لا يملكها البعض الدار لا الهاتين
ومن الناس من لا يملك البيع كالاب والوصي وغيرهما
كذلك في البيعة وسئل الويرى عن الدار بمئة كير لم يوطى

للمشتري بذلك شيئا من خلاف جنسه بموافقته ^{في} ما اذا اراد
 البائع ان ياخذ بذلك الثمن الكثير ^{من} الاربعين وفيه لكثرة الثمن كذا
 في الذخيرة ولا يكون له ان ياخذها ^{بالمبدل} الباد ^{لانه} الباد ^{لانه}
 بدله من الثمن لا من الباد كذا في ما ادى قاضيه وسها وهو
 قريب مما تقدم انه اذا اراد ان يشتري دارا قيمتها مائة الاف
 درهم بعشرة الاف وعشرة مئة في ان يشتري بها بعشرين الف درهم
 ووطية عشرة الراي درهم وريار بعشرة فاد اراد البائع
 الاخذ ياخذ بعشرين الف درهم لان الشراء وقع لهذا القدر
 وان استحق الدار جميع على البائع بما ادى من الداهم والديار
 فقط لانه لما استحق الدار بطل الصفة لانه اذا اخطرت من ليركت عليه
 فصار كمن اشترى من آخر دينا والعرف عليه لم يضاف ان لا يمين
 عليه فانه بطل الصفة ويرد الدين كذا ههنا كذا في الخط البرهاني
 وحيلته ان يبيع من الدار بناها ومن الكرم اشجارها بقليل الثمن
 ببيع الارض بكثرة الثمن ولا يجب السقعة في البناء والاشجار
 لان من اشترى بناء او شجر القلع فلا سقعة فيها كذا في شرح
 الطحاوي وكذا لو اشترى الساحة او لا بناء كذا في قيمة المينة
 وكذا لو وحب البناء باصله لم يشتري العرضة بمن غال فلا
 السقعة في البناء كذا في التاثيرا خايبه ومنها ان قيمة الدار اذا كان
 الناملا ببيع مشتري الدار شيئا من اعيان الدفينة ^{الف}

حتى يجب للمشتري على بائع الدار ما يدرهم قيمة ذلك الشيء لم يشتر
 المشتري الدار وقيمتها الف بئس ذلك الشيء الذي يدرهم فزقت
 القاصته بين التبيين ويكون غرض الدار التي يدرهم إذا أراد المشتري
 اخذ الدار يلحذها بالتي يدرهم فلا يرغب في اخذها كذا الذي
 وذكر المحقق ان حيلة ليرى ومحمد بن علي بن محمد بن الدار لان صغير
 له في بيته الرجل الذي يباع الذي في بيته الدار
 ان يبيع اليه مائة دينار ولا يقول انما من حال ابنه ما ان يبيع
 الذي في بيته الدار يجوز ولا شفقة فيها لان الاب لا ياحد الدار
 بطريق المعاوضة فيقع الملك لابن ابن الاب الان هذا
 كذا بوان اراد ابطال الشفعة عما وجه لا يكون كاذبا
 باسم الاب ولو كان ان يشترى الدار من صاحبها لابن صغير
 لم يلا بالتمس الذي اتفقا عليه فيشرى المملوك من اثم
 ان اتولى يد حتى ان الدار لابنه الصغير ولا يدعي الشرا فيكون
 صادقا لان هذا لا يخلو عن نوع شبهة كذا في حقنا
 وذكر المحقق في اسقاط الشفعة واقرب البائع بسهم من الدار
 للمشتري فرباع منه بقية الدار فالجار لا يثبت الشفعة
 وقال بعض اصحابنا للجار الشفعة ولا يطل باقرار البائع
 استدلالا لا بمسئلة الشايط وحي ما اذا اقر البائع قبل البيع
 الجارية بينهما لما جعل له هذا شفقة لان اقراره ليس

وفي هذا الخبر ان المشتري الدار بالظن في قطع
 لما يشترى فيها الدار يقطع الوقت ويبيع ورواها
 لا يبرأ ولا ينافي فليعلم الشفعة من غيرها
 ولما انفرد وتلك الشفعة في الدار ان كان
 غنما الفروا مع كذا في نسخة السبعة

حجة في حق الشفع الجار كذا في الحديث المشهور ومن الجدل ان يوكل
 للشري وجلا بالشراء فيشترى الوكيل ويجب ان لا يكون المرفوع
 خفي الشفع يجب منه الشفعة كذا في التنازع خاصة
 ولا حيلة لاسقاط اسقاط الشفعة وقد وقع في يوقه والكد
 وطبق هذا وجها ولم يجدوه كذا في الظهيرية الغفر
 المسمى في التفرقة ذكر محمد في الجامع الكبير ان الشفع
 اذا باع بعض الدار التي يمتد بها الشفعة ساعا غير
 مقسم بعد بيع الدار الشفوعة لا يخل به شفعته وان باع
 بوضعه مقدما مما لا يني جانب الدار المبيعة لا يخل به
 شفعته وان باع بعضها مقسوما ما الى المبيعة سطل به
 شفعته كذا في المحط البرهاني دار ان طريقها واحدة وشبه
 الدارين بين رجلين والآخر لرجل خاصة باع ما يجب
 الخاصة راره فللاخر من الشفعة بالطريق فان اقسما
 الدار المشتركة فان اصاب احد ما بعض الدار مع كل
 الطريق الذي كان لها ~~وطالب~~ الآخر بعض الدار بلا
 طريق وفتح الذي له نصيبه بابا الى الطريق الاعظم وبها
 جميعا جاز ان للدائر التي سعت فالذي صار الطريق له
 اخى بشفعتها فان سهر الشفعة اخذه الآخر بائنا
 ولا يخل شفعته بسبب هذه النسبة كذا في النص ان شاعبه

لا يجوز ان يكون الشفع الجار

لا يجوز ان يكون الشفع الجار

واصاب
 لا طريق

وإذا أخذها السفيح فبني فيها أغراس لم تستحق رجوعها
ولا يرجع بقيمة الباء والفسخ وكذا لو أخذها من البائع قال
في الدرر لا يرجع عن المشتري ما بقي له الباء والفسخ إن كان
أخذ الدار من يده ولا على البائع إن كان أخذها من يده
وعن أبي يوسف إن السفيح يرجع بذل على المشتري وأجمعوا على
أن من استأجر دارا فبني فيها أغراس لم تستحق أن المشتري يرجع
بقيمة الباء والفسخ على البائع كذا في السراج الوهاج وفي النقي
الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أن السفيح إن كان أخذ الدار بقضاء
لا يرجع بقيمة الباء وإن كان أخذ بغير قضاء يرجع بقيمة الباء
كذا في المحیط البرهاني وذكر ابن سبويه في نواذره
لا يرجع قيمة الباء على كل حال وهو قول أبي يوسف
وأما إذا كان أبو يوسف يريد عن أبي حنيفة أيضا وروى أبو
مالك عن أبي يوسف أنه يرجع بقيمة الباء على من أخذ الدار
منه وكتب عليه عهدته لأنه بمنزلة البائع ويتولى فيه الحكم
وفي الحكم كذا في العنايات بما فيه وإذا اجتمع السفيح والسفقة
بينهم عاينهم بالسوية فلا يعتد باختلاف الأملات
وقال الشافعي على مفاديه لا تصيب سودته دارين بلثة
لأحدها نصفها والآخرة كلها ولا أخذ سدسها فباع صاحب
أنه يجمع جميع نصيبه وطيب الشبان السفقة قضى لها بينهما

نصفين عند وقوع الشئ ان لا يملكها صاحب الثلث
 وتلكها صاحب السدس كذلك ان يورث البقرة وان شاع صاحب
 السدس نصيبه وطيب الاخران "نفقة قضى ما تقصر في البيع
 بغير الخماس عشرة وان باع صاحب الثلث نصيبه قضى به بين
 الاخرين ارباعا بقدر ملكهم وعندنا يقضى بينهما نصفين
 وكذلك على اصحابنا اذا سبعت ولها جواران احد منهما جوار من
 جوارين والاخر من جانب واحد فطلب السفقة فوسمها نصفين
 كذا في النهاية ولو اسقط بعضهم حقهم في الباقيتين في الكل على عدم
 ولو كان البعض غيبا يقضى بما بين الحضور على عدة قسم
 وان قضى للخاص بالحب جميع لم يحصل آخر يقضى له بالنصف
 ولو حضر ثلث فبثلث ما في يدها كل واحد قد سلم انما هو
 ما قضى له بالجميع لا ياخذ القادم الا النصف بخلاف ما
 القضاء كذا في التاتارخانية ولو ان ولها بيعت ولها سفقا
 جواران وجوارا احدهما بثلثة ارباع الدار وجوارا الاخر ربع
 الدار وطلب جميعا السفقة يقضى بينهما نصفين فقال في قوله
 ما استر يتما سندا كان عندنا كذا في شرح الشارعي جل وعلم
 انه باع داره من فلان بكذا ولم ياخذ الثمن فقال فلان
 ما استر يتما سندا كان للبيع ان يخذ ايا السفقة هذا اذا امر
 انه باع من فلان وفلان حاضين فيكون البيع تاما اذا كان

فلا حضوة للشفعة مع المشرى حتى يحضر الموضع كذا في المحيط
 أبو هاشم لم يثبت له في الجرح، وأدعى رجل هو شفيعها وهو من
 أئمة رقة الدار المبيعة له فثبت له أن ادعى رقبتهما بتطل شفعة
 وإن ادعى الشفعة فيها بتطل دعواه في الرقبة فيقول له
 الدار دار، أنا ادعى رقبتهما فإن وصلت إليها كذا ~~الشفعة~~
 ولا فإنما كانت شفعة فيها فلا بد من شفعة يدعواه الرقبة كذا في
 قوله القائل في المتأخر، ولو قضى القاضى له بالسفعة وظن
 أنه طلب المشرى بأن يرد لها عليه عما ادين يدين في الثمن كذا
 في الرد ولا يرجع الزيادة وكذلك مع البائع وهو كما لا قاله
 لا يكون إلا بالثمن الأول عندنا الحق بعد القبض ولا يخذه
 المشرى حتى يرد عليه البائع الثمن وعن أبي يوسف إذا ادعى
 دفع المبيع غيبه للمدعى أخذها بالسفعة فهو أقر بأن البائع
 مالك فلا يقبل بينة بعد ذلك وعنه أنه يطل الشفعة بدعوى
 الملك ولو ادعى النصف وقيل أقيم البينة ولحقه الباقي بالسرقة
 بما ذكرناه التاتارستانية وفي النوادر ما روي وفيها دعوى
 لرجل هو ميمر إذا ادان لطلب الشفعة على وجه لا يطل
 دعواه وينبغي أن يقول طلبت الشفعة أن لم يثبت لي فيها
 حق الذي ادعى فيها وفي المتن في آخر باب الشفعة إذا باع
 الرجل داره فادعى رجل لها دارى وإلى أقيم البينة فإن لم تكن

المهرية

بنيتي وانا اخذها بالسفعة لادري لزمها فلا سفعة
 من قبل ثم ادعى ملكها ودعواه ان السفعة له فبذلك اذاعه اليها البرهان
 وجعل لا يفسد بها غاصد فيبيع اربح غيرها والغاصد والمشتري
 باحدان الدار السفعة ينبغي له ان يطيب السفعة حتى اذا اقام
 البينة على ذلك تبين ان السفعة ثابتة فانه لا ريب خاصم
 الغاصب الى القاضي ويخبر القاضي على صورة الامر
 فيعد ثلثا، ينظر ان اقام البينة ~~بمضى~~ بالدار وبالسفعة
 في الدار الاخرى لان الثابت بالبينة العادلة كالثابت
 معاينة وانه لم يقسم بينة حلفهما جميعا فان خلفا لا يرضى
 له يلجدي الدارين ان يكره ان يرضى له بالدارين وان حلف
 الغاصب ونحل المشتري لا يقضي بالدار الغاصب بوجه
 وان كان على العكس فالحكم على العكس كذا في الخط لا يجرى
 ذكره مسام في نوادره سمعت ابا يوسف يقول في رجل صالح
 رجلا من دار دعاها في يد على باية وبيعهم وبيعوا واحد
 واقام السفيع البينة انها للذي ادعى ها قال ياخذها
 بالسفعة كذا في التاتار حائنة اذا اشترى دارا اولها شفع
 فبعت دار الى جنب هذه الدار فطالب المشتري بالسفعة
 وقضى له بها ثم حص السفيع يقضى بالدار الاولى لمجوز
 ويمضي القضاء في الدائنة للمشتري وان كان انه لم ينع جارا

قضى له صح

بالسفعة صح

لدارين

كتاب في البراءة

الدارين والمسلطة بها المانعة به بكل الدار الاولى والنصف
في الثانية وورى من ابي يونس ثمانية اشترى نصف دار
اشترى رجل آخر نصف الدار فخرجت اسمها المشتري الاول
فقطعة بالساعة بالشركة ثم خاصمه الجار في السفقتين جميعا
من الجار الى ذكر السعة المبيع بالشراء الاول ولاحق له في الدار
وكذلك اشترى نصفها ثم اشترى نصفها ولو كان المشتري
للنصف الثاني غير المشتري النصف الاول فلم يخلص له
حتى اخذ الجار النصف الاول فالجار احق بالنصف الثاني
كأنه لم يخط البرهان ولو ان رجلا ورث دارا فبعت دارا
بها فاحذها بالسفقتين ثم بعت دارا اخرى بجنب الدار
فانه لم يستحق الدار المورثة وطالب المستحق السفقتين
فانه يملك الدار الثانية ويكون الواجب احق بالدار
الثالثة كذا في خزانة المفتين هكذا ذكر القدرى ولم
يذكرها اذ لم يطلب المستحق السفقتين وذكر في المنتقى ان
الدار الثانية يرثها المقتضى عليه بالسفقتين يعني الذي كان
اشترى الدار الثالثة يترك في يد الذي اشترى في يده
كذا في التلخيص يترجل اشترى دارا وقضها فاد السفع
اخذه فقال المشتري جنتها عن فلان وخرجت من يده
ثم ادعى فيها لا يصدق وجعل خعما للسفع وان اقام

البينة عما ذلك لا يسمع بينة وكذا لو قال وجبها
 لفلان وقضها ثم ادعى بها الزميل قوله وراقام على ذلك
 بينة لا يسمع بينة فانه حصا الزميل في الفصل الاول
 والله هرب له في الفصل الثاني وكان ذلك بعد ثمانية
 القاصي لتسفيح واقام البينة على السراء او على الهبة لا يسمع
 بينة وكان القضاء بالسفحة نقضا على السراء والهبة لنا
 في التارة خانية دارني يد رجل يدعي انه اشتراها من
 فلان ونقده الثمن والدار يعرف لفلان وادعى فلان
 انه وجبها للدمعي ولما ادان يرجع في الهبة فالقول ورد
 فلان فان لم يقض القاصي لتواهب بالرجوع حتى
 سفيح الداد منواحي بالداد من الواهب فلا بد من التمسك
 قضى القاصي بالرجوع للواهب فاذا امتنى له بالرجوع
 لمحض السفيح نقض الرجوع وردت الدار على السفيح ولو كان
 صاحب اليد ادعى انه اشتراها من فلان على ان فلانا
 بالخيار ونقده الثمن وادعى فلان الهبة والتسليم
 السفيح اخذها بالسفحة وبطل الخيار مني الاصل اذا كان
 الداد في يد البايع وقضى القاصي للسفيح بالسفحة على البايع
 فطلب السفيح من البايع الاقالة واثارة البايع فالاقالة
 جائزة وتعود الداد الى ملك البايع ولا تعود الى ملك

من باعها الفاضل والآخر
من المبتذل فلا ترفع
من المبتذل لو باعها المبتذل
فلا ترفع من المبتذل
لو باعها المبتذل فلا ترفع
من المبتذل لو باعها المبتذل
فلا ترفع من المبتذل

أن يرى الدارث البايع بزيادة في الثمن ففعل كانت
اقالة والإقالة كما يكون بين السفيح والمشتري بتحقيق
بين البايع والسفيح كذا في فتاوى قاضيهان ما في المتن
كذلك في المحيط للمشتري أو البايع والسفيح حتى فلا السفيح
السفوة كذا في فتاوى قاضيه أن فإن كان على الميت
دين لا يباع الدار في دينه واحذر السفيح بالسفوة
وإنه يقتل بالدار حتى العزير والسفيح كذا في المحيط
البرهان في أدب البتة السفوة بطلت من ومات فليس للوارث

اخذ ما بالشفعة كذا في السراجية ولو كان الشفع قد ملكها با
 اولى لم يمس المشرى اليه لهيات يكون ذلك بين الناوردته
 كذا في السراج الوهاج وفي الاسرار ايضا اذا حط البائع
 من المشرى بعض الثمن لهذه المسئلة على وجهين اما ان
 كان الحط قبل قبض الثمن من المشرى او بعد فان كانت
 قبل قبض الثمن صح الحط في حق المشرى والشفيع حتى ان
 الشفيع اخذ الدار بما ورد او المحطوط وكذلك لو وهب بعض
 الثمن من المشرى او ابراءه عن بعض الثمن واما اذا حط
 الكل او وهب الكل او ابراءه عن الكل صح في حق المشرى
 ولكن لا يظهر في حق الشفيع حتى ياخذ الشفيع الدار بجزء
 الثمن ان شاء فان كان هذه المقصقات له شئت الله
 الثمن من المشرى فليجرب في الحط والمية ما يشاء بكل
 القبض ان حط البعض او وهب البعض صح في حق المشرى
 والشفيع ووجب على البائع رد مثل ذلك على المشرى
 واخذ الشفيع بما ورد المحطوط او وهب به وار
 حط الكل او وهب الكل يصح ذلك في حق المشرى ولا في
 حق الشفيع واما الابراء فالابراء بعد القبض لا يصح سواء
 كان الابراء عن الكل او عن البعض كذا في الحط ابرها
 وهذا اذا كان حط الكل بكلمة واحدة اما اذا كان بكلمات

ياخذها لاختيرة كذا السراج الوهاج واذا زاد المشتري
البائع فيها الثمن لم يلزم الزيادة الشفع حتى انه يادئذها
بالثمن الاول كذا البخر خمر النيرة رجل اشترى من
رجل ارضا فقبضها فجاء الشفع وطلب شفعتها فسلمها المشتري
اليه ثم نقد المشتري للبائع الثمن فذهب البائع منه من
ذلك خمسة دراهم وقد قبض المشتري من الشفع جميع الثمن
فعلم الشفع بالهبة فليس له ان يسترد شيئا كذا في المحيط
البرهاني ولو ذهب البائع خمسة دراهم من المشتري
بشئ من الثمن كان للشفع ان يسترد كذا في المحيط للسرخسي
وان اشترى اياها فوفى الثمن الاخرى
فانما يتناقضنا فاعلم الشفع بالعين ولم يعلم بالالا
فاخذ من الثمن بالعين بحكم او بعين بحكم فان كان بحكم
ابطله الحاكم ثم قضى له ان ياخذها بالالف درهم وان
اخذها بعين بحكم فليس له ان ينقض ذلك كذا في البائع
ولو كان المشتري حين اشترائها بالالف وقبضها بمناقضه
البيع لم يسترد منه بالعين ثم علم الشفع بالبيع بالالف
ولم يعلم بالبيع بالالف واخذها بالعين بالسفعة بحكم
او بعين بحكم ثم علم بالبيع بالالف لم يكن له ان ينقض اخذها
كذا في المحيط البرهاني وفي جامع الفتاوى ولو اشترى

فمنها الرجل يجره السفيع ياخذ الداد ويضع الثمن على يده
عند عبد أبي يوسف وعند محمد لا ياخذ حتى يحضر
الواهب وفيه السفيع اذا اخذ الداد بالسفيع من يد
البائع الفسخ البيع بين البائع والمشتري وتقول الصفقة
الى السفيع ودوى ابن سماعة عن ابي يوسف ان العقد
لا ينتقض كذانه التاتار خائنة ولا ذابح الموالي فلعمرو
لما ذهبت ان ياخذ بالسفيع ان كان عليه دين واراد
يكن عليه من لا ياخذ بالسفيع كذانه لم يخطئ
وكذلك اذا كان البائع هو العبد والمولى سفيع
كذانه لم يخطئ البرهاني مكاتب مات عن وفاء له
دار بجواره فادى ورشته كتابته فله ان يشترى
كذانه الكافي رجل اشترى دارا وله سفيع من سفيع
اجرت البيع وانا اخذ بالسفيع او قل رضى بالبيع
وانا اخذ بالسفيع او قال سلمت البيع وانا اخذ بالسفيع
وفى الفتاوى او لا حتى يفيها فهو على سفيعته اذا وصل
واذا فصل وسكت لم قال انا اخذ بالسفيع فلا سفيع
له كذانه التاتار خائنة عن محمد رجل اشترى من آخر
دارا وجله سفيع الداد وادعى بانه اشترى في هذه
الدار من البائع قبل شراء هذه المشتري فادى المشتري

بذلك ووقع الدار الى السفيح ثم قدم سفيح آخر وانكر
سواء السفيح احدا الدار كلها بالسفحة ولو كان السفيح
حين عاقبه المشتري بما اشترى به في اقراره ومعنى المسئلة
ان اقال المشتري للسفيح ابتداء قد كنت اشتريت
من الدار قبل شرائي وسي لك بغيرك بقل وقال
السفيح ما اشتريتها واتا اخذها سفيحتي فاحذها
السفيح من المشتري ثم قدم السفيح الآخر فليس له الا
وصفها كذا في الخط البرهاني استتمى دارا وقال
اشتريتها فلان واسمها السفيح فهو خصم
الا ان يقيم بنيه ان فلا فادكله فحينئذ لا يكون
خصما ولو قال العاقد ان يتابعنا بالف وطل
من غير ان السفيح بل بالف فالحول للسفيح وفي
شرح الفياوي الوكيل بالسراء اذا اشترى محض
السفيح ياخذ الوكيل ويكتب العهدة عليه ولا يلتفت
الى احتسور الموكل رعن ابي يوسف لا ياخذ السفيح
ماله بحسب كل كذا في الظهيرية واذا اشترى بالف
ورهم ثم قصد بالالف على المشتري ياخذها
السفيح بالقيمة الا ان يكون قبض الثمن كله ثم
تصدق به عليه رجل اشترى عقارا بدهم

جاءوا وانفق المتعاقدان ارضا لا يعلمان مقدارها والذين
يعدون ملكيت في يد البائع بعد التقاضي به السفيح كبيع يفعل
قول القاضى الامام عمر بن بكر ياخذ الدار بالسفينة له
يدعى الثمن على رعيه الا اذا ثبت المشتري زيادة عليه
كثاثة التنازعانية استوى دار العبد فوجد اليه
اعود فوضيه فالسفيح ياخذ الدار بقيمتها صحها وكذا لو
رده بالسب كثاثة الحيط للرخي رجل له ارض كثيرة الموت
والخراج لا يستقيم احد فباعها من انسان مع دار له قيمتها
الف يالف وللدار سفيح ياخذها بعينها من الثمن فتيتم
اليمين على قيمة الدار وقيمة الارض ان اشتريا اصحابه المدا
وان كانت لا يرغب فيها احد يعبر قيمتها آخر وقت د
نضيات الناس عنها لان القيمة تقدر القيمة في القيمة
المتبعة ويمكن ان يقال على قول اخصفة على كل الف
بقابلية الدار اذا لم يكن للضيعة قيمة اصلا كذا في الخطا بها
وذكر في المنتقى عن ابي يوسف رجل يده دار عريضة الواسي
الحاله فبعت دار بجيب هذه فقال السفيح يبيع الدار له
فيها السفينة دارى هذا لفلان وقد بعتهما سنة منذ
سنة وقال هذا في وقت يهتد على اخذ السفينة لو طلبها
لنفسه فلا سفينة له ولا للمقر له حتى يقيم البينة على الدار

لأنه في الحيط للسحني وفي الفتاوى العتابية ولوسر بالستر
الحيار للسفيع فقال اجزت عما ان الى السفعة جازوان
له يقل عما ان الى بطلت وينبغي ان يوحى حتى يجبر الباع
او يهيى المدف كذا في التاتار خانية رجلان لكل واحدهما
دار وسما سلاذقان فبقايا بالدارين فسفيع كل واحد
من الدارين احق بها من المشتري كذا في السراجية رجلان
سفيع استولى على الارض من غير حكم ارميان من اهل
الاستبناط وقد علم ان بعض الناس قد قال ذلك لا يصح
فاسقوا وان كان لا يعلم فهو فاسق كذا في خزانة المفتين
رجل ادعى بقتل رجل سفعة بالجوار والمشتري لا يرى السفعة
بالجوار وانكر سفعته فيخل يالله ما هذا بقتل سفعة علم
قول في سفعة بالجوار رجل المشتري دارا ولم يقبضها
تتبعه تدارا اخرى بجنبها فلم يشتري السفعة رجل طلب
السفعة في دار فقال له المشتري دفعتم اليك فهذا على
وجهين الاول ان علم السفيع بالمش في هذا الوجه التسليم
جميع ومصادرا لا يملك السفيع الوجه الثاني انه لا يبيع
السفيع بالمش وفي هذا الوجه لا يصير الدار ملكا للمشتري
للسفيع وهو على سفعة كذا في الحيط البرهاني رجلان
ترك دارا سداوي الف درهم وترك ابنا وعليه الف درهم

كلف صح

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

٦
ويزو البائع الثمن صح

هذا ق السفيح وخذ منه الثمن ويكون العهدة عليه وان ابي
ذلك اخذ السفيح الدار و دفع الثمن على المشتري والعهدة على
البائع وكذلك لو قال الذي في يديه وصها الى فلان
وقال السفيح اشتريتها من فلان وصدق البائع السفيح
ومن على وصحت لك كذا في المحيط البرهان دور ملكه لا يصح
سحبها الا ببارها ولا شفعة فيها وروى الحسن عن ابي حنيفة
انه يجوز فيها الشفعة وبه قال ابو يوسف وعائمه ^{كذلك في الشفعة} والشافعية
لا شفعة بسبب الوقت لا للمرفوع ^{بما لا يملكه} ولا للمقيم ^{بما لا يملكه}
المالك في الاصل كذا في ~~الشفعة~~ وفي الفتاوى العتابة
في روي السفيح ثم وجد بها عيبا رجع بالنقصان ورجع
المشتري على باعها ايضا ان كان الاول بقضاء كذا في
التاثير ^{بها} قال في الدرر اذ اشترى دار الميراث
فبيعت الى جنبها دار فاذ بها بالشفعة لم يطل خياره ولو
كان فيها خيار سطر يطل خياره كذا في السراج الوهاج
هذا اذا كان الاخذ بالشفعة قبل روية الدار المستداه
اما اذا كان بعد سطر خيار الروية كذا في المحيط البرهان
ليس للسفيح خيار الروية والرد بالعيب اذا علم صبيته
او اكت ولها خيار البتوخ والشفعة ينبغي ان يطالب بها
لو طلما سقاها صح الاول دون الثاني كذا في السراجية

والمستفيد خيار الرومي بما يأخذ بالمنفعة أخذ الدار بالمنفعة
بمثابة استراء المستقبل ويثبت فيه من الحقوقي ما ثبت
في الشراء المستقبل بخيار الرومي والرد بالعيب فان
كان المشتري قد رآها ولم يرها المستفيد واولا البيع
عن العيوب لا يطل خيار المستفيد في الرد ولو كان الممتنع
على المشتري موحدا لا يكون الاصل ثابتا للمستفيد وهو
الخيار ان شاء عجل ولحق الداور ان شاء انتظر محل الاصل
مما أخذها وكذلك اذا استرها على انه بالخيار لم يحتجها للمستفيد
فليس له رد ما جها والشروط كذا في خزانة المفتين وان كان المشتري
استرى الدار على ان البيع يبرى من كل عيب لها او كان عيب
علم المشتري بذلك ورضي كان للمستفيد ان لا يرضى بالعيب
ويرد كذا في فتاوى قاضيهان وفي الاصل استرى دارا
وهو مستفيد ولها مستفيد غائب وقصد المشتري بغيره
منها وطريقة على رجل به بيع ما بقي منها مقدم المستفيد القاب
فازاد ان ينقص صدقة المشتري وبهذه فخذ على وجهين
الاول اذا باع ما بقي من الدار من النقود عليه وفي
هذا الوجه ليس له ان ينقص صدقته في الكل انما ينقص
في النصف الوجه الثاني اذا باع باقى الدار من رجل اخر
كان للغائب ان ينقص صدقة في الكل وفي الاصل

أي تسليم السُّفعة في البيع تسليم في الهبة بشرط العوض حتى إن
السُّفيع إذا أجر بالبيع فسلم السُّفعة بدين إن لم يكن معها
وكان هبة تبسُّط العوض فإن السُّفعة له وكذلك تسليم
السُّفعة في هبة تبسُّط العوض تسليم في البيع كذا في المحط
إليه فإني رجل اشترى داراً وهو سُفيعها بالجواري فطلب
جاري آخر فيها السُّفعة فسلم المشتري الدار كلها إليه كانت
نصف الدار بالسُّفعة والنصف بالسُّفيع كذا في الظهير
أجمعه بين اثنين ورأسين إلهما ولا يعلم أحدهما بعينه
أن له فيها نصيباً فبيعت أجمعة أخرى بجواري هذه فلم
يطلب هو السُّفعة فلم يعلم أن له فيها نصيباً طلب السُّفعة
فلا سُّفعة له كذا في المحط للسُّفيع رجل له خمس منازل
في زقاق غير نافذة قبل هذه المنازل فطلب السُّفيع
السُّفعة في واحد من هذه المنازل فإن طلب حتى السُّفعة
في الطريق لم يكن له ذلك وإن طلب السُّفعة حتى الجوار
وحجابه في هذا المنزل لا غير له ذلك كذا في خزائن المفتين
فالحاصل أنه إذا اشترى عقاراً أرضين أو بستانين أو
دارين في مواضع متفرقة فإن كانت الصفقة متفرقة فإن
بشري كل دار صفقة على حدة والسُّفيع سُفيع لها
بجاري له أو بدار واحد له فإن أراد أن يأخذ بالسُّفعة

احدهما كان له ذلك وان اشتري بثمانى صفقة واحدة فان كان
 السفيح سفيحا ههما جميعا ليس له ان ياخذ بالصفحة احدهما
 ولكن ياخذهما او يديعهما وان كان السفيح سفيحا لاحدهما
 والصفقة واحدة اختلفت الروايات فيه فمن الى حصة
 في اخر الروايات عنه وهو قول ابي يوسف ومحمد فانه
 ياخذ التي سفيحا خاصة وهو كما لو اشترى دارا او عبدا
 صفقة واحدة فان السفيح ياخذ الدار بالصفقة دون العبد
 هذا اذا كان السفيح سفيحا لاحدهما فان كان سفيحا لهما
 والصفقة واحدة فانه ياخذهما او يبيع كذا في فتاوى قضاة
 لواء شري خمسة نفر واراس رجل واحد فليس فيه ان يشترى
 نصيب احدى من كان قبل القبض او بعد لواء شري
 رجل دار من خمسة نفر ياخذ السفيح كلها اربعا وثلث
 ان ياخذ البعض دون البعض وقيل القبض وبعه في ذل
 وقال الشافعي له ان ياخذ حصة احد من كذا في البيع
 كذا في المعدن ودوى الحسن عن الحسن ان المشتري
 اذا كان اثنين لم يكن للسفيح ان ياخذ نصيب احدهما
 قبل القبض كذا في الكاكة ولا فرق في جواز اخذ السفيح
 نصيب احد المشتري قبل القبض وبعه من صحيح وود
 عنهم ان المشتري اذا كان اثنين لم يكن للسفيح ان ياخذ نصيب

خذ الدار من رجل فليس فيه
 نصيب احد من اثنين
 خذ السفيح كلها او تركه
 ان ياخذ البعض دون البعض
 ان ياخذهم اجمعين
 ان فيه اقرارا بالاشتري بغير الصفقة
 عليه وتم الصفقة
 بينها قبل القبض وبعه
 اجمعهم
 قبل القبض وبعه
 ليس له ذلك وبعه

لانه متى اخذ نصيب احد من اثنين
 لم يرد الباقي ولكن نقول
 حصة كذا لغيره
 ان ياخذ نصيب احد من اثنين
 لم يرد الباقي ولكن نقول
 حصة كذا لغيره

احد ما قبل القبض لان التمتع يقع على البائع ففقر في عهده
الصفقة ولم انه ياخذ نصيب احد مما بعد التسليم لان
التكليف يقع على المشتري وقد اخذ منه جميع ملكه كذا
في الذخيرة ان السفيح اذا اخذ نصيب احد المشتري
فليس له ان ياخذ نصيبه او ان يقدم عليه بحصة من الثمن
حتى يودي المشترون كلهم ما عليهم من الثمن كذا في النهاية
وهو ان يسمي كل بعض ثمن او ثلث الثمن جملة كذا في الثاني
ومن اشترى نصف راد فقام البائع والمشتري فليس
ان ياخذ النصف الذي صار للمشتري او يدع وليس له ان
يقض القسمة وليس للسفيح ان يقض القبض بقدر العهدة
على البائع وان كان له فيه فاقطع كذا في بعض
المسئلة المسئلة للسفيح بخلاف ما اذا باع احد الشريكين
نصفه من راد مشترك فاسم المشتري مع من لم يبيع
حيث يكون السفيح نقض القسمة لانه الكافي لم
اطلاق الجواب في الكتاب يدل على ان السفيح ياخذ
النصف الذي صار للمشتري في اي جانب كان وهو
المروي عن ابي يوسف وعن ابن سفيان عن ابن خنيس
اذا وقع في جانب الدار التي يبيع لها وفي الكافي اما
اذا وقع في الجانب الاخر فلا كذا في الثانية والثانية

اشترى بضعه داد واخذها الب ربا الشفعة وقاسم البسابع
 من حضر الشريكين في الطريق ياخذ ما صار للشفيع بالقيمة
 ولا ينقص الشفعة كذا في المحيط للسرخسي ومم باع دارا
 له سواء باع الدار لنفسه او باع اخيره وكذا لا شفعة
 للذي بيع الدار له بانه ان من وكل انسانا ببيع الدار
 فباع الدار لا شفعة للوكيل ولا للموكل ومن اشترى دارا
 او اشترى له فله الشفعة ومن وكل انسانا بخرق دار كان
 للوكيل والموكل لكل واحد منهما الشفعة كذا في الدخيرة
 اذا باع دارا على ان يكفل فلان الثمن وهو شفعها انكفل
 لا شفعة له كذا في المقتية المنية واذا وقع الصلح عن دين
 على دار فمضادقا انه لا دين لا شفعة للشفيع ولو بان
 كان الصلح سوا فله الشفعة كذا في الساتار خا
 وجل وردت من ابيه دارا ولم يعلم بذلك فب
 بحجب تلك الدار فلم يجب هذا الوارث الشفعة فلما
 اخبر ان هذه الدار له وطالب الشفعة لا شفعة له وفيه
 تغير لاد في يدي وجل قال صاحب الدار اشترى
 هذه الدار من فلان وقال فلان لا ابيع وجب ما من
 الدار قال قول قول لم يفي الهبة حتى كان له ان يرجع
 فيها وان لم يرجع في الهبة حتى حصل الشفع كان للشفيع

كذا في الدرر ومرفوعه

عن شهاب الدين رحمه الله في النكاح في الشراء جارية بائع
 وتمامها ففالح من عيوبها **موجوب** البيع ولو فوؤده على
 يوسف بن مينا السقفة رددي ابن سماعة عن محمد بن
 السقفة في ذلك في الخط للشيخ وللشراء ان يبيعها مائة
 على كل الثمن وليس له ان يبيع الدار والامة مائة بدون
 البيان فان وجد المشتري بالدار عيبا فزدها بقصد فقل ان
 ياخذها الشفع بطلت شفقه وعاد المشتري على حجة في العيب
 وله ان يرجع الامة على كل الثمن ماله يرجع بالعيب اشترى
 ومات من عيبها على غير اخذها الشفع بحصتها فان فعل
 فاستحق العبد او رد جيار دوية او شط في الصلح فالشفع
 بالخيار ان شاء ادى حظه العيب الى المشتري وان شاء رد
 الدار ويكون المشتري على حجة مع البائع ان اخذها
 بائع او وكذا ان كان المشتري رد العبد بعيب بقصد
 ولو رده برضا لاشي على الشفع كذا في الكافي الاستحقاق
 بحق سابق على العقد بطل العقد وبحق متأخر عنه لا طلب
 والشفع كما يقدم على المشتري بتقديم على من قام مقام
 اشترى وان ابا الف فزاد المشتري في الثمن او صالح عن دعوى
 في اياها فزاد بها الشفع بالقصد بقضاء رجوع المشتري على
 البائع بالزيادة وعلى المدعي بطل الصلح ولو سلم المشتري

عن شهاب الدين رحمه الله في النكاح في الشراء جارية بائع
 وتمامها ففالح من عيوبها **موجوب** البيع ولو فوؤده على
 يوسف بن مينا السقفة رددي ابن سماعة عن محمد بن
 السقفة في ذلك في الخط للشيخ وللشراء ان يبيعها مائة
 على كل الثمن وليس له ان يبيع الدار والامة مائة بدون
 البيان فان وجد المشتري بالدار عيبا فزدها بقصد فقل ان
 ياخذها الشفع بطلت شفقه وعاد المشتري على حجة في العيب
 وله ان يرجع الامة على كل الثمن ماله يرجع بالعيب اشترى
 ومات من عيبها على غير اخذها الشفع بحصتها فان فعل
 فاستحق العبد او رد جيار دوية او شط في الصلح فالشفع
 بالخيار ان شاء ادى حظه العيب الى المشتري وان شاء رد
 الدار ويكون المشتري على حجة مع البائع ان اخذها
 بائع او وكذا ان كان المشتري رد العبد بعيب بقصد
 ولو رده برضا لاشي على الشفع كذا في الكافي الاستحقاق
 بحق سابق على العقد بطل العقد وبحق متأخر عنه لا طلب
 والشفع كما يقدم على المشتري بتقديم على من قام مقام
 اشترى وان ابا الف فزاد المشتري في الثمن او صالح عن دعوى
 في اياها فزاد بها الشفع بالقصد بقضاء رجوع المشتري على
 البائع بالزيادة وعلى المدعي بطل الصلح ولو سلم المشتري

الدار الى شفيع بغير ثمن حتى الزيادة رجع على البائع. وفيه
 الصلح لا يرجع على المدعي ولو كان المشتري شفيعا ايضا
 فقبضها المشتري ووفيه الرجل فليشركه اخذ نصفها فاد
 اخذ بطل الهبة في النصف الاخر بخلاف رجوع الوارث
 في النصف وبخلاف ما اذا انقضت الهبة في الثلثين لمحق
 الورثة بان وقعت الهبة في الموضع حيث لا يبطل الهبة في
 الباقي كدانة التاتار خانية رجل شهد بدار رجل فزوت
 شهادة ثم استراها الشاهد ولها شفيع فتشيع احق من القبا
 له فان لم يكن لها شفيع ولكن المشتري استراها الرجل اسره
 بذلك فالدار للامردون المقر له فان استراها لنفسه
 والشفيع غائب فللمقر له ان ياخذ الدار فاذا استرى اليه
 من المقر له ثانيا قبل ان يحضر الشفيع فان حضر الشفيع فهو
 بالخيار ان شاء اخذه بالشراء الاول وان شاء اخذه بالثاني
 الثاني ولو استرى الدار رجل اخر من ذي اليد ثم استرى
 الشاهد من ذلك الرجل بخير الشفيع فان لحقه بما بالبيع الا
 بطل البيع الثاني ورجع الى هداية علي بالية كدانة الوارث²
 سعت دار بجنب مرتد فلق بدار الحرب وحل سوا قبل الحكم
 بلحاقه ونسب ماله بين ورثته لاشفعة له وكانت الشفعة
 لورثته وان سعت الدار بعد ما لحق بدار الحرب فله حصة

وان لم يسلما لصادق اذ الع واسترى ان البيع كان تلبية
 وكان فيه زيادة البائع او المشتري وفتح العقد لا يصدق
 في حر السفقة وله السفقة ان يبرأ دار عتق للمأورد
 فقبل صح الشراء للأمر وبيع المأورد على الأمر بنية
 العبد كذا في التنازعانية داران مقصود ان لجلين
 تقابلهما فالسفقة للجارين ولا سفقة لهما ولو كان كل واحد
 من الدارين مشتركا بينهما فباع كل واحد منهما حظه من هذه
 الدار بحصة صاحبه من الدار الاخرى فالسفقة لهما
 دون الجيران ولو اقام المشتري بنية انه استرى البناء
 اولا بالمال ثم الاذن بغير البناء بالمال واطام السفقة بنية
 انهما استراهما معا بالمالين في صفقة ولربو خا فالبنية
 استرى عند الي يوسف وعند محمد للسفقة حضم وكيل الشفع
 عند المستري قد سلم موكل بالصفقة فعند محمد يقضي
 بالسفقة فان حضر الموكل فله بحقيقة وقال ابن يوسف
 لا يقضي بالسفقة حتى يحضر الموكل فيجلف فيشكل فالاحتمال
 في الحاضر باع دارين صفقة واحدة وسفقتها واحد
 له ان ياخذ بها او يترك وعند زرارة ان ياخذ احدا بها
 ولو كان كذا في الحانة دارين وطالبته سفقة احدهم
 حاضر وطالبه الكل ولحقها لم حضر احدا فابيين فله

ان ياء عند نصف ما في بين فان دلت على الثلث فله ان
 فان حضر الثالث اخذ من صاحب الثلث ثلث ما في يده فبقية
 الى ما في يدا الاخر فبقية نصف فان كان له سريك رابع
 اخذ من صاحب الثلث نصف ما في يده فبقية الى ما في
 يد الاخر فبقية ما اذ لا يكون لصاحب الثلث ثلث فلم
 خمسة عشر لكل واحد خمسة ولو ان الرابع طرعا اخذ
 الثلث لا غير وقد قسمت الدار على ثمانية عشر كما ذكرنا
 نصف ما في يده راد لها ثلثه سقفا استرى اثنان منهم الدار
 على ان لا يحدما السدس والباقي للاخر صح السراء والسفحة
 لاحدهما في نصيب الاخر فان حضر الثالث قسمت الدار
 على ثمانية عشر لشري السدس سهمان ولكل واحد ثمانية
 والمسئلة تخرج من تسعة فان حصل في الثالث صاحب
 السدس ولم يكن الاخر اخذ نصف ما في يده لما
 وان بقيا الاخر قسمت الدار بينهم على ثمانية عشر على ما
 كذا في المحيط للرحمن باع نصف داره واخذ الحباد
 وقاسمه بقتل او بغيره وحضر السريك في الطريق
 ياخذ ما في يده ولا ينقص القسمة بخلاف ما لو استرى
 دارا واخذ السفحة والقسمة بينهما فحضر الثالث فان
 السبع السدس ولم يبق السفحين بل بقي احداهما فانه

ربيع اول لا شفعة كذا في المحلى وحين باع داره من
 رجل وسفع او بعتك لا يجب الشفعة اما المسئلة الاولى
 في بيع دار بائع بثلثيها فلا شفعة له عند
 خاله ما وان باع داره فلا شفعة له عندم اجاز
 او ربح داره بثلثيها او ربحها الثانية فالبيع سدا بطل سواء
 باع ثلثا او اقل او لا شفعة للشفيع وعند ما البيع
 جانبا بل القبة والبيع ان ياشترى بثلثيها كذا في القاموس
 قال المشرى لاحد الشفعين اشريت الدار لك يا مرن فصد
 المقر له وكذبه الاخر فالدار بينهما بالشفعة وان قال المشتري
 الدار لك ولم يكن لي او اشترى بثلثيها او وهبتك وقضيت
 صدقة المقر له وكذبه الاخر بطلت شفعة وكانت
 الشفعة كلها لا آخر كذا في الحاشية مضارب حتى يده الفان
 من مال المضاربة اشترى باحد داره اشترى بالآخر
 دارا هو شفيعها بداره نارية وبيادله خاصة ووب

في بيع دار بثلثيها فلا شفعة له
 في بيع دار بثلثيها فلا شفعة له
 في بيع دار بثلثيها فلا شفعة له
 في بيع دار بثلثيها فلا شفعة له
 في بيع دار بثلثيها فلا شفعة له
 في بيع دار بثلثيها فلا شفعة له
 في بيع دار بثلثيها فلا شفعة له
 في بيع دار بثلثيها فلا شفعة له

واذا باع الشافعي دارا لا خافد فله الشفعة
 ويشترى شفيعها بداره خافد من ثلثيها فلا شفعة
 له فيها كذا في شرح الموطأ وان اشترى بثلثيها فلا شفعة
 له فيها خاصة بداره خافد من ثلثيها فلا شفعة
 له فيها خاصة بداره خافد من ثلثيها فلا شفعة
 له فيها خاصة بداره خافد من ثلثيها فلا شفعة
 له فيها خاصة بداره خافد من ثلثيها فلا شفعة

المال شفيعها بداره فلو لم يملكها بالشفعة وتلثمها
 للمضارب خاصة وتلثمها على المضاربة فان كان هناك
 شفيع آخر فله ثلث الدار وتلثمها بين المضارب ووب
 المال والمضاربة الا فلا كذا في المحيط للشيخ وفي الفتاوى
 العتبية ولو بطلت شفعة من اقر بداره لرجل فله المقر
 المضارب بداره خافد من ثلثيها فلا شفعة
 له فيها خاصة بداره خافد من ثلثيها فلا شفعة
 له فيها خاصة بداره خافد من ثلثيها فلا شفعة
 له فيها خاصة بداره خافد من ثلثيها فلا شفعة

له الشفعة وكذا لو اخذ بداره دارا سعت بجنبها الشفعة
 بسعت اخرى يجنب الماخوذة فاحذها من اخر... بها يقف
 فاستحق داره الاولى على المشتري وبقيت الاخرى للاخذ
 ولو اشترى دارا وله دار شفع فلكل شفع ان ياخذها بيمينه
 الدار الاخرى فان استحق احد الدارين بطر - الشفعة
 الا اذا اجاز المشتري لم يطل فان كان احد الشريكين
 شفعيا ايضا فلا شفع الاخر نصف الدار بنصف قيمة الاخر
 كذا في التاتارخانية باع دارا من اجنبي فاحذ الشفع فمريض
 البائع وهو مودع الشفع وخط عن المشتري بطل الخط ولو
 ولله المشتري من وادع البائع ادراج صح الخط ويلزم
 خط مثله عن الوادع كذا في الحافى ولا يقبل شهادة الا
 بالسراء ولا شهادة ابنه اذا كانت الدار في يد البائع ولو
 كانت في يد المشتري جاز شهادة ابن البائع ولو شهد
 على تسليم الشفع واثنان على تسليم المشتري لماتوا ولو شهد
 الشفع بالسراء فان طلب الشفعة بطلت شهادته وان سلم
 جازت ولو قال لا اخذناه ولو قرانه باعها من فلان واكر
 المشتري يثبت الشفعة ولو كان المشتري غائبا لم ياخذ
 حتى يحضر ولو اقر ولم يبيع المشتري فلا شفعة كذا في التاتارخانية
 كذا في مات عن وفاء لم يسعت دار بجوارده فلو كان ورثته

الشيء نصيب الحضور هل السمع الجاد ان ياخذ من الشئ
ما الشئ مع غيبة الشئ فقال نعم له ان ياخذ ذلك وان
حضر الشئ كان الحق له من الجاد كذا ان التاء خائفة

كتاب الفقه

وفيه فصول ثلاثة الأولى بيان ماهية القسمة وسببها ودرجتها
 وشروطها والثانية بيان أثرها وحكمها وهو في الأصل رفع
 الشئ عن قطع الشركة كذا في خزانة المفتين وفي الشريعة
 عبارة عن جمع الضيبي الشائع في مكان معين كذا في المستصفى
 وأما سببها فطلب كل واحد من الشريكين الانتفاع بملكه
 على وجه المفروض كذا في العيانت شاهية وأما درجتها فهي
 الوزن الذي يحصل به الافراز والتمييز بين الضيبيين
 كما قيل في المكيلات والوزن في الموزونات والذخ
 في السدروعات والعدد في العدييات كذا في النهاية
 ونحوها ان لا يتبدل المنفعة بالقسمة ولا تقرب
 كذا في الكفاية وهي مشروعة بالكتاب وهو قوله تعالى
 واعلموا انما غنمتم الاية بآثر الانضباط وهو معنى القسمة
 والسنة وهو انه عليه السلام قسم الفنايم والحواريث
 والنيشين اصحابه وعليه اجماع الامة من المسلمين
 ولا بد من المشترك قد لا يمكن الانتفاع به فست الحاجة
 الى القسمة ليسجل كل واحد الى المنفعة بملكه كذا في خزانة
 المفتين وأما حكمها فمقتضى نصيب كل واحد منهم من نصيب
 صاحبه بحيث لا يبقى لكل واحد منهم تعلق بنصيب صاحبه

كتاب في معرفة
الاشكال
الاشكال

وغير ذوات الاضال
كالكيالات والمواردات والحدود والاضال

كذلك النيات شامية فقول القسمة نوعان قسم في ذات
الاشكال من الحدوديات المتفاوتة كالتياب والاعنان
فالقسمة في ذات الاشكال افراز وقسم للمعين احو
حكم مباينة من حيث الحقيقة من وجه ولها القسمة في غير
ذوات الاشكال فتشبه المبادلة فيها لانها اذ في المحيط البرهان
ولما اشترى بالكميل او مودونا ثم اقسما اجاز ان يشترى من
بيع مضيق بمراجعة كذا في القسمة في الاموال المشتركة
نوعان قسم اعيان وقسم منافع وهي المبادلة في الاموال
تاوئة تكون مما لا يتقل كاللؤلؤ والعقار وقارة يونس
ما يتقل كالمرص والحوان والحبيب من الكيل والحوز
وغير ذلك وقد يكون القسمة بتراضى الشراكاء كلهم وقد يكون
بعض البعض دون البعض وذلك الى التراضي والمباينة
كذلك التنازع خافيه في القسمة لا تقرأ عن سني المبادلة
في جميع الصور بل كانت في ذات الاشكال او في غير
ذوات الاشكال لكن في ذات الاشكال معنى الاول ورا
والحق ومنه الافراز هو ان يقبضه معين حقه ولكن مع ذلك
فيه المباينة ثم في كل موضع يمكن العمل بشبه الافراز
والمبادلة لعمل بهما وفي كل موضع لا يمكن العمل بالشبهين
يعمل بشبه الافراز وفي غير ذوات الاشكال شبه المبادلة

والتبرع واقتناء لاسع اصديها نصيب

ولسا مع الفقه
 فبعضهم في
 فان يكون كما لا يفعل
 وان كان يكون كما لا يفعل
 واحبوه في الفقه
 وغير ذلك وقد يكون
 الشك في كل واحد من
 دون البعض في ذلك

في الارض والشجر وبقية ما في كل انسان ما اصابه
 فان كان في يده فضل اخذه وان نقص زاده حتى
 يوفيه كذا في الخط البرهاني ~~في الارض عند الانسان~~
 في الارض الذي لا يعلو وفي السفل الذي لا يعلو
 بل هو كانه علو مشترك بين الرجلين وعلوهما ~~مساوي~~
 وسفل مشترك بين هذين الرجلين وعلوهما ~~مساوي~~ يجب
 العلو في القصة ذراع من السفل بذراعين من العلو
 وقال ابو يوسف ~~في القصة~~ يجب العلو بالنصف والسفل بالنصف
 وقال محمد بن يعقوب على قيمة السفل والعلو فان كان بينهما على
 السفل يجب ذراع بذراع وان كان قيمة احداهما ضعف
 قيمة الاخر يجب من الذي قيمته على الضعف ذراع
 بذراعين من الاخر حتى يستويا في القيمة كذا في ~~الخط~~
 اذا كان ~~سفل~~ بين رجلين وعلو في بيت آخر بينهما ذراع
 فتمت فانه يقسم البناء على سبيل القيمة بالاعتناء وانما ~~الخط~~
 تقسم كل ذراع بذراعين من العلو في ذراع مساحة العلو لا
 وعرضه فيقرب الطول في العرض فيعلم مبلغه وكذلك ~~الخط~~
 السفل يقرب طول او عرضهما فيقرب طوله في ~~الخط~~
 فيعلم مبلغه فيذرع كل ذراع من السفل بذراعين من العلو
 فيكون بينهما التعديل وهذا قول ابى حنيفة ~~وقيل~~

واذا كان سفل لا يعلو له وعلوهما سفل لم يعلو له ان يكون سفل

على القصة ذراع او سفل ذراع او سفل ذراع او سفل ذراع

وقال ابو يوسف يوزن

من السفل ذراع من العلو
 كذا في المخطط للشيخ

نقل

الجواب في دفع المنفعة من السفلى بذراع من العلو
 كذا في الفقه والحنيفة وحاصل الخلاف بينهم في هذه
 المسئلة يرجع الى ان المعادلة بين العلو والسفل يعتبر
 من حيث القيمة لخواذ القسمة او من حيث المنفعة فقد
 ابي حنيفة فيعتبر المعادلة من حيث المنفعة حتى اذا
 استوى الضربان في المنفعة جازت القسمة عنده
 وان تفاوت في القيمة وعند محمد فيعتبر المعادلة من حيث
 القيمة جمع انه اذا استوى الضربان في القيمة جازت
 القسمة عنده وان تفاوت في المنفعة كذا في الذخيرة
 ثم قيل للابا الحنفية اجاب بناء على ما شاهد من عادة
 اهل الكوفة في تقسيم السفلى على العلو وابويوسف
 اجاب بناء على ما شاهد من عادة اهل بغداد في التسوية
 بين السفلى والعلو في منفعة السكنى كذا في المتن
 ومحمد شاهد اختلاف العادات في ذلك في البلدان
 فقال انما يقسم على القيمة وقيل بل هو بناء على اصل
 آخر وهو ان عند ابي حنيفة لصاحب السفلى
 منفعة من السكنى ومنفعة البناء فانه لو اراد ان يحفر
 في منزله سودا بالبر يكون لصاحب العلو منعه من ذلك
 ولذا اجر للعلو منفعة واحدة وهي منفعة السكنى

فان
 عساه
 اجعل
 من غير اجاب بل منه على عادات

ان سقوة السفلى ضعف سقوة العلو
 لانها تنفق بعد فوات العلو ومنفعة
 العلو لا تنفق بعد فوات السفلى ومنفعة
 سقوة السكنى

ليكون ذراع من سفلى الكامل ^{البيت} ~~صحيح~~ ذراع من السفلى ^{الفرد}
 الكامل في ربع ~~وقعت~~ من البيت علو الكامل باذ انقص
 ذراع من السفلى ~~الفرد~~ كذا في الخيارات ^{فما فيه} قال ابو يوسف
 يذرع الشئ ~~الفرد~~ والعلو ~~الفرد~~ والبيت الكامل فان كان
 اليد ~~عشر~~ ^{براعا} والعلو ~~الفرد~~ كذلك والسفلى ~~الفرد~~
 كذا في ~~صحة~~ ^{هـ} ~~ان~~ ^{ان} ~~السفلى~~ ^{الفرد} والعلو ~~الفرد~~ اربعين
 ويجعل الاربعون من العلو ~~الفرد~~ والسفلى ~~الفرد~~ عشرين
~~هو في قولنا~~ ~~السفلى~~ ~~الفرد~~ ~~والعلو~~ ~~الفرد~~ ~~بالنصف~~
 كذا في الطميرة وقيل في كل موضع ~~تكرر~~ ^{المد} في الارض
 تحت او العلو ~~على~~ ^{على} ~~السفلى~~ وفي كل موضع ~~يشتد~~ ^{البرد} ويكثر
 الريح ~~حيث~~ ^{ار} ~~السفلى~~ ^{على} ~~العلو~~ ^{في} ~~بما~~ ^{يختلف} ذلك ايضا
 باختلاف الاوقات فلا يمكن اعتبار العادلة الا بالقيمة
 فاستقر في القيمة والسفلى ^{بالقيمة} والقيمة ^{وغيره}
 في ثبات كل بيت ^{العادلة} بالقيمة وعليه ^{الفرد} كذا في الثمانية
 من التفرقة ^{ثم} ~~دار~~ ^{بينها} كيف ^{على} الطريق او خطه
 لا يجب ذراع ما في ذراع الدار بل بقيتها الا ان يكون
 على طرفي غير ^{بافلته} كذا في التار ^{خارج} والامكان
 الدار ^{ويصل} ثابتي ^{قوم} اراد احدهم ان يجمع لضيق منها
 في دار واحدة ^{ولم} ^ي ^{البارقون} ذلك قال ابو حنيفة

هذا من بيت من بيت
 بقية القيمة في كل مكان
 وعليه الفرد كذا في الخط الرأسي
 وروايتنا في داره
 الا عظم او طلة لم يجب
 ان الظلة والكنيف ليس
 لما كان مبنيا على طرفي العاقبة بل هو
 انقضى والمستحق انقضى
 ولكن يقوم على طرفي العاقبة
 في داره ان الزاوية كانت الظلة على
 طريق غير ما ذراعتين
 صورة الخط الرأسي

هذا هو الوجه الذي عليه
 في رد المحتار في شرح
 منها في رد المحتار في شرح
 منها في رد المحتار في شرح

القاضي يقيم كل واحد على حدة ولا يجمع نصيب كل واحد
 منهم في دار واحدة كذا في الذخيرة الا ان يتراضوا
 على ذلك سواء كانت الدار متلازمة او متفقة
 وسواء كانت الدار في محلة واحدة او في محلتين
 في مصر واحدة او في مصرين قال ابن سبويه
 ان كانت الدار في مصر واحدة فالقضية في ذلك
 القاضي ان راي الصلاح في ان يجمع نصيب كل واحد
 منهم في دار على حدة بان راي ذلك اعدل لقصة
 فعل ذلك وان راي الصلاح في قسمة كل دار على حدة
 فعل ذلك كذا في المحل الذي هو على هذا المذهب
 الا في حجة المتفقة الشريكة كذا في الرافعي ولما اذا كان
 في مصرين روي هلال الراوي عن ابي يوسف ان
 القاضي يقيم كل دار على حدة ولا راي له في ذلك قال
 القدر روي رقال محمد لو كانت احدى الدارين بالروية
 والاخرى بالبصرة فست احدىهما في الاخرى
 وبعض مشائخنا ذكروا قول محمد مع قول ابي سبويه
 فيما اذا كانت الدار في مصرين مختلفين وذكر الحكم
 في مختصره انه روي بين القوم لا يجوز بالمدعي حصة
 والا لجناس الغتلفة لا يقيم قسمة واحدة الا بالجمع

وإذا كانت الدار في مصرين فمصر في دار واحدة وان يجمع نصيب مناه في دار واحدة والى ذلك يفتي
 في رد المحتار في شرح منها في رد المحتار في شرح منها في رد المحتار في شرح
 قول المحقق في رد المحتار في شرح منها في رد المحتار في شرح منها في رد المحتار في شرح

هذا هو الوجه الذي عليه
 في رد المحتار في شرح
 منها في رد المحتار في شرح
 منها في رد المحتار في شرح

في رد المحتار في شرح منها في رد المحتار في شرح منها في رد المحتار في شرح
 في رد المحتار في شرح منها في رد المحتار في شرح منها في رد المحتار في شرح
 في رد المحتار في شرح منها في رد المحتار في شرح منها في رد المحتار في شرح

وان لم ينسب الدور الى جوار النوازل

المشرك على ما يليه من المشايخ من قول معنى قول أبي حنيفة
العقاد لا يقسم القاضي قسمة جمع إن الأولى أن لا
القاضي ذلك كذا في الساعات وأما المنازل
فإن كانت المنازل في الدور متفرقة أو في دار واحدة
فإن كانت إحدى المنازل في أقصى
دور أو على طرف الجواب فيها كالجواب
في الدور وإن كانت في دار واحدة لكنها متلازمة
تقسم قسمة واحدة بالاجتماع وأما البيوت فإنها
في دور مختلفة لا تقسم قسمة واحدة كالدار وإن
كانت في دار واحدة بالاجتماع متلازمة كانت
أو متلازمة وإن كانت أصنافاً مختلفة بالجمع فالقاضي يقسم
قسمة جمع في الفصول كلها بلا اختلاف كذا في الذخيرة
وكل ما ذكرنا أن الدور والمنازل والبيوت
لا تقسم قسمة جمع فتأويله أن الم يكن معاشي
محل لقسمة الجمع أما إذا كان معاشي هو محل لقسمة
الجمع يقسم البول قسمة جمع ويجعل ذلك الشيء أصلاً في
القسمة والدور والمنازل والبيوت تبعاً كذا في المحيط
أنه ياتي في دارين بين رحلين أو أرضاً أو كروماً
أو بستان أو بستاناً فالجواب في الأرضين والكرم

تقسم قسمة واحدة

وسبب أن القاضي

وإن كانت داراً في الدور
بين رحلين أو كروماً
أو بستاناً فالجواب في الأرضين والكرم

أو بستاناً فالجواب في الأرضين والكرم
أو بستاناً فالجواب في الأرضين والكرم
أو بستاناً فالجواب في الأرضين والكرم
أو بستاناً فالجواب في الأرضين والكرم

كالجواب في الدارين وقد ذكرناه آنفا وأما البيئات
 فإدب جميع نصيب كل واحد منها في بيت على حدة بالإنشاء
 والتمثيل من كانا متصليين فما كالبيتين وإن كانا
 متصليين فما كالدارين واعلم أن الله لا يخلو
 وحده وحده والمثل اسم لما لا
 وحده مستغنى وطبع عليك أن رجل
 اسم لما لا يتصل على بيت ومنازل وحده غير مستغنى
 لهما من التمثيل في البيت ودون الدار كما في بيت
 التمامية والوكانة دار وارصن او دار وحانوت
 فكل بيت من الدارين الشاخصي انما يتقسم كل واحد
 على حدة ولا يجمع نصيب كل واحد الصنفين وحمل
 الدارين الحانوت حيث بينهما مختلفين وذكر في كتاب
 الاجابة ما يدل على انهما كبش واحد لا يتوالت
 اذا اجبر منافع الدارين الحانوت لا يجوز سجن منافعها
 فتجعل منافعها كبش واحد بينهما كذا في المحيط للشيخ
 وإذا كانت في التركة دارا حانوتاه الوردية
 حكم كبا دو قراضوا على ان يدفعوا الدار او الحانوت
 الى واحد منهم من جميع نصيبه من التركة جازا يودع
 احد الوردية الدار الى واحد من الوردية من غير دفع البيئات

والجواب ان اذا كان بينهم

في بعض

في التركة الدار كبش الدار او الحانوت

فان يكون في الدار او الحانوت او يكون في التركة

منهم

كذا في النظرية

من جميع نصيبه من رتبة لم يجز يعني لا ينفذ على
الباقي الا بالاجازة ثم يكون سهم استرداد الدار
ولكن جعلوا في القسمة ان شاؤوا وهذا ظاهر
واما الاسترداد الدار فانها لا ياخذ نصيبه
من الدار بل استرداد الدارين مثل ان لا ياخذ
المتوفى اذ ان له من الوحدة جميع نصيبها
مع واحد من النصيب لم يكن لما ذلك في قول
من نسخة وزفر حرم الله وقال ابو يوسف لها
لك كذا الميراث البرهان انك انما تترك
ارضها او دلت فطلب وصيته القسمة على ان ياخذ
كل واحد منها نصيبه من الارضين والدارين
جازت التهمة وان قال احدكم للقاضي اجمع نصيب
سهمي في الارضين والدارين في دار واحدة واني ارض
واحدة واني صاحبه قال ابو حنيفة يتم ان يرض
كل واحد من ارضي على حدة ولا يجمع نصيبهما
في دار واحدة ولا يرضي ارضي واحدة وقال صاحبها
الواقي الى القاضي ان راى الجمع يجمع والاراض
انما هي ارضان فاحضن ولو اختلفوا في قيمة البناء
بعضهم جعل قيمة البناء بالذراعان من الارض
بعضهم بالذراعان من ارضي كل واحد من الارضين

ولا يدخل الدار في القسمة بضم
دارين جماعة فارادوا قسمتها وفي احد
احاديثهم فقالوا في دار واحد يكون
عوض البناء الدار هم البناء
عوض الارض فانه يجعل عوض الارض
ولا يملك الارض مع البناء في نصيب
بازار البناء في الدار هم البناء
للقاضي ذلك واذا كان ارضي واحد
من نصيب كل ذلك باعتبار القسمة والبناء
الارضين بالساكنة ثم عطا الارض
حتى بدينه فدخل الدار هم
ضرورة
شك في عاقبة البناء في الارضين

الارضين والدارين
الارضين والدارين
الارضين والدارين
الارضين والدارين
الارضين والدارين

لكنه لا يملك الحق في الارض ولا في الارض ولا في الارض
لكنه لا يملك الحق في الارض ولا في الارض ولا في الارض
بين جماعة منكم وبين جماعة فاداروا فاستقرت في
الجماعة بين بناء وادار حدهما ان يكون من موطن
دوام وادار الاختار ان يكون موطنه في الارض
فما يات له يحمل بعض البناء على الارض كذا
وان يقدرا عتاد المعادلة بتقديم البناء
من الارض من قومه بالبناء هو ان اتفقوا ان يجلد
اخمه البناء بالبناء هو علم ذلك كذا في المحيط
اذ كان ارض من ارضهم بطريق القيمة ^{بوصف} عنده
من عتاده حقيقته انه ارض الا وهو مال له بالذي
يتم البناء في ارضهم على الارض واما في ارض
في داخل الدوام فمرددة عن محمد بن احمد بن علي
فمن كان من الغرض في عتاد البناء لا يلقى فصل
ولا يمكن السرية في يد للفصل واما ان الفروقة
في هذا القدر كذا في خروج الوثائق ولو انما
في دفع الرأى بينهم على القيمة فقال بعضهم انما
يتم طرقتا بينهما وقل بعضهم انما يلقى الفصل الى كذا
فان كان لا يتم كل واحد منهم طريقا في

فمنهم

ثم منهم من يخرج من في خارج حوائطهم ليحقق الا فرازا بالكلية
رحموا قصودا واذا كان لا يتقيم ذلك دفع طرعا بين
جناحتهم ليقين تكميل المنفعة فياورد الطريق كذا في الهامة
قال منشاخنا زيد بقوله بنتي نصيبه طريقا يمر فيه
وبله لا طريقا يمر فيه الجارية ان كان لا يمر فيه رجل
فمنه فليس بطريق بل هو كذا في الذخيرة قوله ولو شرطوا ان يكون
الممرين بينهما اتلا فاجازوا ان كان اصل الدار مضيقا
لان الضيقة حتى لا تصل جازة بالذخيرة كذا في الهداية
ولو اختلفوا في سعة الطريق وصيقه جعل الطريق بينهم
عام من باب الدار وطوله على اولى ما يليهم يعني يجعل
طوله من الارض بقدر طول الباب لا الى السماء كذا في الظهير
قال بعضهم يحسن سعة الطريق اكثر من عرض الباب
الا عظم طوله من الاعلى الى السماء لا بقدر طول الباب
الا عظم كذا في الذخيرة وقايد هامة ما ورد طول
الباب من الاعلى هي ان احد الشركاء اذا اراد
يخرج جناحا في نصيبه ان كان فوق طول الباب كان
له ذلك وان كان فيما دون طول الباب يمنع من ذلك
اذا كان ارعما يرفع مقدار ما يمر فيه ثورا ولا يجعل
منه ادا الطريق مقدار ما يمر ثورا ان معا وان كان

در حضور ائمه و اولاد و شیعیان

وناقصه كل سنة الطريق
 هو قدر عرض البازار
 وهو من الاعلى قدر هو
 لان بعد القدر عظيم
 على قدره

ولو اخذت الشكر كما في منع الطل من
 عن انفسهم ولا يقال منع الطل من
 بل فيهم الطل وقال بعضهم منع
 في حالهم ان كان منعهم من
 في نصيبهم ان كان منعهم من
 لا يفرار بالكلية بل منع طلق
 وان كان لا يفرار منها وان
 كما عند الجمهور بل منع طلق
 كذا في الفتاوى بل منع طلق
 ويدعون في منع طلق
 لا طلقا بل منع طلق
 رجل فذا ليس طلقا بل منع طلق
 كذا في الفتاوى بل منع طلق
 في سائر الطل من منع طلق
 على من باب طلق وطول طلق
 ما فيهم معنى طلق من الطل من
 طلق

قسمه الجمع في الفقه جائز في الفصول كلها بالاجتماع
 لانه الذخيرة وان كان جنسا وطائفا من حيث
 الحقيقة واحاسا كما تلمس من حيث المعنى كالرفيق
 ان كان معه شيء آخر هو محل لقسمه الجمع فالقاضي
 في الكل قسمه جمع بلا خلاف ويجعل ذلك الشيء اصلا
 وقسمه والرفيق بتعاويجه وان ثبت الشيء بتعالفيه
 ان كان لا يثبت مقصودا وان لم يكن مع شيء آخر هو محل
 لقسمه الجمع قال ابو حنيفة لا يقسم قسمه جمع ولا القاضى
 يقسم قسمه جمع هكذا ذكر في الاصل وذكر ابو الحسن
 ان هذا قولهما الراى في ذلك الى القاضي واختلف
 المشايخ فيه في قسمه والقاضى يقسم الرفيق قسمه جمع
 عما هو طائفا وكل حال ولا يكره ذلك موكولا الى ابي
 القاضى وبعضهم قالوا هو موكول الى ابي القاضى
 وكان الفقيه ابن بكرواوى يقول قول ابي حنيفة
 اذا كان مع الرفيق شيء آخر هو محل لقسمه الجمع بقسم
 الكل قسمه جمع من اوله اذا رضى الشركاء بقسمه الكل
 قسمه جميعا او اثنى اثنى ذلك بالقاضى لا يقسمه
 قسمه مع غيره لئلا يخطئ البرهان قال ستمس الامية
 التي هي الاظهر ان قسمه الجبر هنا يجري عند حنيفة

عرفت ذلك مواضع كثيرة

باعتبار ان الحبس الآخر الذي هو مع الرقيق يجعل
اصلا مع القسمة وحكم القسمة جبرائيت فيه فيثبت ان
الرقيق ايضا يتعا وقد ثبت حكم المقتد في الشيء يتعا
وان كان لا يجوز قصد الشرب والطريق في الشرب
والمفقولات في الوقف نجاة استحسن ذلك كذا في النظر
ولا يقيم القاضى الرقيق قسمة جمع جبل يطلب احد الا
بان يجعل البعض لو لحد والبعض الآخر للاسرة
الابريضا هم عند بحسبته وقيل ابوليسف ومحمد
ليقيم اذا طلب احدهم ذلك وهو قول الشافعي والخلا
ينما اذا كان الكل ذكورا او اناثا واما اذا كانوا
ذكورا واناثا لا يقيم الا بالقسمة بالانثى والعص
قول ابى حنيفة كذا في المصنف ان الرقيق اذا كان بين
اثنين لم يعل وجهه ان كان مع الرقيق ذكرا او عرو
او شئ آخر فم القاضى الكل بينهم في قسمة وان لم يكن
مع الرقيق شئ آخر فان كان ذكورا واناثا لا يقيم
في قسمة الابريضا هم وان كان الكل ذكورا او اناثا
لم يعل مع الرقيق شئ آخر بعض الرقيق قسمة متساوية اليه
ان كان احد الرقيق لا يقيم القاضى بينهم في قول ابى حنيفة
ولا يغيرهم على ذلك وقال صاحباه يقيم ويحبهم

فطلب مع

على خمسة كذا في قاضيان وفي الولوالجية
 ان كان في الميراث بينهم رقيق وثياب وغنم ودود
 وصناعات فاقسموا فيما بينهم واخذ بعضهم الرقيق
 وبعضهم الغنم وبعضهم الدود والحقاق هو جائز وان
 دفعوا ذلك الى القاضي قسم كل دار على حدة والغنم
 على حدة والثياب على حدة ولا يضيف بعضها الى البعض
 الا ان يتراضوا على ذلك كذا في التاتار خاسية
 لو كانت بينهما منظر امورا هم او ثياب من جنس
 واحد فينظر احدهما نصيب جاز كذا في السراجية
 والعبد الواحد والداية الواحدة يباعان ويقسم بينهما
 لان لا ياتي الى قسمه ركن لا كل ما يكون في تبعيضه
 ضرر كذا في الميراث الشاهية الاراضي اذا كانت
 بين الشركاء لاحد هم شدة اسهم وللآخر خمسة اسهم
 وللآخر سهم واحد فاردوا قسمتها واد صاحب عتق
 الاسهم ان يقع سهمه متصلة ولا يرضى بذلك
 الذي له سهم واحد تحت الارضون متصلة كانت
 او متفرقة بينهم على قدر اسهم عشرة وخمسة وواحد
 كما يتم ذلك ان جعل الاراضي على عدد سهامهم
 لم يعدل وسويت ثم جعل بناء في سهامهم

وبعض الصناعات

على عدد سهامهم ويقع بينهم فاول من يخرج بوضع
على طرف من اطراف السهام وهو اول السهام ثم ينظر الى
البندقة فمن هي فان كانت لصاحب البندقة اعطاه ذلك
السهم واستعمل اسم متصلة باسم الذي وضع البندقة
عليه فيكون سهام صاحبه على الاقبال ثم يتفرع
بين الستة كذلك فاول بندقة يخرج بوضع على طرف
من اطراف الستة الباقية ثم ينظر الى البندقة فمن هو
فان كانت لصاحب الخمسة اعطاه التام ذلك السهم واد
متصلة بذلك السهم وبقي اسم الواحد لصاحبه وان كانت
هذه البندقة لصاحب الواحد كان له الطرب الذي
رصعت عليه البندقة فكون الخمسة الباقية لصاحب
الخمس وتفسير البندقة ان يكتب القاعني اسم الشريك
في بطاقات تطوى كل بطاقة بعينها ويجعلها في
قطعة من الطين ثم يدلكها بين كففيه حتى يصير مستديرة
فيكون شبه البندقة كذلك الظهيرة وينبغي للقاسم
ان يصور بالقيسة ليكنه حفظه ويعيد له على سوية
على سهام القسمة وروي عن ابن عمر انهم قالوا
من غير ويردعه لمعرف قدره ويقوم البناء
حجة اليه في الاحادة ويفر كل نصيب عن البا.

6.

واریقہ اعلیٰ محمد بن
دینق اسماء الوداع
وان کما السور و
کمال لارطوف الزوض
المنفرد وکلوا النسا
الحسنه ولف السور
الصخر الی السور
ع بطور طالع
وتم انجیل

لصاحب الرغيفين درهم وهو يادوي له وجارين
كان بينهما ثمانية ارغفة لاحدهما خمسة وللآخر
ثلاثة فجاء ثالث واكمل معهما وكانوا مستويين في الاكل
فلما فرغوا من الاكل اخرج المثلث الثاني ثمانية دراهم
وقال انتما بينكما بقدر حق قكما فاخذ صاحب
الخمسة الدراهم كلها واسكن لنفسه خمسة واعطى
صاحب الثلثة ثلثه فابى صاحب الثلثة وقال لا اريد
حتى تعطيني نصف ما اخذت من الدراهم فاحتكنا
الى على رضى الله فقال على خذ ما اعطاك فاردنه
خبرك فقال لا حتى تقسم بيننا بما اراكَ الله نبالا
ولتعالى فقال على فاما اذا طلعت ذللك فقد في
درهم والباقي حتى له صاحبك قال الله قال السلام
اكرم هذه الارغفة بينكما اثلاثا فيجعل كل من غنيت
ثلاثة فيصير الثلثة تسعة والخمسة خمسة عشر فيكون
الكل اربعة وعشرين واربعة وعشرون متى كانت
ثلاثة كان لكل واحد منهم ثمانية فصاحب الثلثة
كان حقه في تسعة وقد اكل من تسعة ثمانية سبقي
حقه في الواحد وصاحب الخمسة كان حقه خمسة عشر
وقد اكل ثمانية يبقى حقه في سبعة فلهذا كان للثوار

ولصاحبها دية ثانيا عليه وانقاد الحكمة فعلى هذا يجب
 ان يكون في ثلثا لصاحب الثمن درهم ولصاحب
 اربعة اربعة كذا في الظهيرة وجل سات وترك ثلثه
 بخمسة وترك خمسة عشر خايبه خمس منها مملوءة خلاص
 منه الى نصفها خل وخمس منها خالية كلها مستوية فاراد
 البند ان يقسموا الخوابي على السواء من غير ان يزيدوا
 عن موضعها فالوجه في ذلك ان يعطى احد البين خاتين
 مائتين وخايبه الى نصفها خايبين خاتين ويعطى
 الاخر كذا لك يبقى خمس خوابي احدها مملوءة واحديها
 خالية وثالث الى نصفها خل فيعطى لابن الثالث ذلك
 لان المساواة بانك يقع كذا في خزانة المصين سئل
 ابو جعفر عن سلطان عزم اهل قرية فارادوا تسعة
 تلك القرية واختلاف فيها بينهم قال بعضهم يقسم على
 قدر الاملاك وقال بعضهم يقسم على عدد الرؤس
 قال ان كانت القرية لتحصيل املاكهم يقسم ذلك
 على رؤس الاملاك لانها مونة الملك فيتقدم بقدر
 الملك وان كانت القرية لتحصيل الاملاك يقسم
 على عدد الرؤس لانها مونة الرؤس ولا شئ على
 الشوار والصبيان في ذلك لانه لا يعرض لهم المحط البراءة

حديث اراد ان يثقل في القضي
 بجهل خايبه لان الشاؤون في قديم
 سدا من الطهر

ادع المكالم بغير جبر كرا في الطهارة ص

في العنق من شتر يركب بالوزن بالعتقان او الميزان

فيل فان لم يكن قال فالحبال قال الشافعي ابو الهيثم
 يجوز للحبال لقلة التقاربت فيها له حسابا كذا في المحيط
 البرهان وقتية العنب بالوزن بالعتقان او الميزان مع
 كذا في الترجمة العنق من الشتر يركب بالوزن بالعتقان او الميزان
 وما يجوز في ذلك قال محمد في الاصل بيت من رحلين
 اراد احدهما فتمت والى الآخر وارفعهما الى القاطع
 فان كان البيت كبيرا بحجة له ولم يمكن لكل واحد منهما
 ان يلتصق بصيبيه ارتفاع البيت كما قبل القصة فان القاطع
 يحل الالي على القصة وان كان البيت صغيرا بحيث
 لو قسم لا يمكن لكل واحد منهما ان يلتصق به انتهى البيت
 فانه لا يجوز لالي على القصة ذكر شيخ الاسلام في اول
 شرح كتاب القصة ان القاصي لا يقسم ولعله سماه
 ذكر وان شجرهم ان القاصي يقسم وذكر شيخ الاسلام
 في باب ما لا يقسم من العقاد وغيره ان هذا الفصل
 روايتين كذا في الناحية وان رفع الامر الى القاصي
 وطعم في ذلك منفعة قسمها بينهم وان كانا في القصة
 ضررا ولا حاجة لهم في القصة لم يجز ان يرفع
 كان برضا الجميع تحلى بينهما وبينهم حتى يقسموا بانفسهم

وفيها سبع

لثلاثة مقاصد بين وطلب القسمة في الوجه الثاني من
الكتاب في نسخة د. إيتان في رواية بميتة القاضي واليه
اشتهر من الأصول واليه قال شيخ الإسلام وفي رواية
لا يتم القاضي بينهم ولو لم يكن يتكسروا لما كان شأنا
القسمة وإنما شاعرت كالكثات وأزيد مال كثير من الشايع
كذلك لماوية وإن كان نصيب واحد من البيت تقصا
قليلا لا ينقسم به أنا قسم البيت ونصيب الآخر كثير
طلب أحدهما القسمة فهذا على وجهين أحدهما أن يطلب
صاحب الكثير القسمة والحكم فيه أن القاضي يقسمها
بينهم هكذا ذكر محمد في الأصل كذا في المحيط بالبرهان
وقال في باب ما لا يتم من المقادير وقال أبو حنيفة
إذا كان الطريق بين قسمة القسمة لم يكن لبعضهم طريق
ولا هتفتا فإرادتهم شمة وإلى الآخر فاني لا أشتة
بينهم وإن كان لكل واحد طريق ومنفذ فاني أشتة
بينهم بعض شائخنا قالوا المسئلة محمولة على أن
الطريق بينهم على السواء لو كان بحيث لو قسم بينهم
لا يبقى لوط يدعهم طريق ومنفذ فاما إذا كانت
الطريق بين القسمة فاضل بحيث لو قسم لا يبقى لصاحب
التفصيل طريق ولا منفذ ويبقى لصاحب الكثير طريق

بأقسامهم

في المحققين

الرضي

واذا كان سبيل ما بين رجلين اراد احدهما قسمه فذكر

والى الاخر فان كان فيه موضع سبيل منه ما دعه سوى هذا
فان كان اولى موضع الاخر لم يفسد هذا والى الاخر وان كان
في سبيل المبطون

ومنفذ فاقصص في قسمه ان اطلب صاحب الكثرة القسمة فاما
البيت اذا اطلب صاحب الكثرة القسمة ومنه من قال ان
لا يقسم في الحالتين فلهذا ما بالبيت كذا في القسمة
الثاني اذا اطلب صاحب القليل ومنه من اطلب الكثرة
ذكر الحاكم الشهيد في المحققين انها قسم واحدة ذهب شيخ
الاسلام وذكر الكثرة في محققهم انها لا يقسم وهكذا
ذكر الامام الفقيه ابو الليث جعل هذا قول الصحابنا واليه
مال الحاكم عبد الرحمن والقاضي الامام الاسيما
والشيخ الاسلام الاية قال الصمد الشهيد والفقير على
الاول وذكره في شرح ادب القاضي للشيخ ابو ايوب
ان القاضي لا يقسمها كذا في المتأخرات انما شترت
بين الجماعة اذا اطلب احدها القسمة واولا اخر فلهذا
ثمة اوجه اما ان يكون فيه تفاوت وتكون اعتبار القسمة
في المسئلة كالدراهم والدنانير والكيلات والموزونات
او قبل فيه التفاوت نحو الثياب من جنس واحد او كثير
فيه التفاوت بان كانت الثياب من اجناس مختلفة
الوجه الاول والثاني يقسم القاضي في اوجه الثلاثة
لا بل يتركهم حتى يقسموا فيما بينهم كذا في المفتي
ارضى او بيت بين رجلين اراد احدهما قسمه وامتنع الا

و هذا هو العهد بعد الرافعة
من بنابرین و فک

[illegible]

لا سم
اما اذا بيع الذرع وسنبل فلان
فدما بيع وسنبل صار مال الربوا
التمتع فتمت المداومة فلهذا
واما اذا كان الذرع مطلقا
لا يفسد الفرض والاصل
الركن

[illegible]

۴۴
۵۷
۵۸
۵۹
۶۰
۶۱
۶۲
۶۳
۶۴
۶۵
۶۶
۶۷
۶۸
۶۹
۷۰
۷۱
۷۲
۷۳
۷۴
۷۵
۷۶
۷۷
۷۸
۷۹
۸۰
۸۱
۸۲
۸۳
۸۴
۸۵
۸۶
۸۷
۸۸
۸۹
۹۰
۹۱
۹۲
۹۳
۹۴
۹۵
۹۶
۹۷
۹۸
۹۹
۱۰۰
۱۰۱
۱۰۲
۱۰۳
۱۰۴
۱۰۵
۱۰۶
۱۰۷
۱۰۸
۱۰۹
۱۱۰
۱۱۱
۱۱۲
۱۱۳
۱۱۴
۱۱۵
۱۱۶
۱۱۷
۱۱۸
۱۱۹
۱۲۰
۱۲۱
۱۲۲
۱۲۳
۱۲۴
۱۲۵
۱۲۶
۱۲۷
۱۲۸
۱۲۹
۱۳۰
۱۳۱
۱۳۲
۱۳۳
۱۳۴
۱۳۵
۱۳۶
۱۳۷
۱۳۸
۱۳۹
۱۴۰
۱۴۱
۱۴۲
۱۴۳
۱۴۴
۱۴۵
۱۴۶
۱۴۷
۱۴۸
۱۴۹
۱۵۰
۱۵۱
۱۵۲
۱۵۳
۱۵۴
۱۵۵
۱۵۶
۱۵۷
۱۵۸
۱۵۹
۱۶۰
۱۶۱
۱۶۲
۱۶۳
۱۶۴
۱۶۵
۱۶۶
۱۶۷
۱۶۸
۱۶۹
۱۷۰
۱۷۱
۱۷۲
۱۷۳
۱۷۴
۱۷۵
۱۷۶
۱۷۷
۱۷۸
۱۷۹
۱۸۰
۱۸۱
۱۸۲
۱۸۳
۱۸۴
۱۸۵
۱۸۶
۱۸۷
۱۸۸
۱۸۹
۱۹۰
۱۹۱
۱۹۲
۱۹۳
۱۹۴
۱۹۵
۱۹۶
۱۹۷
۱۹۸
۱۹۹
۲۰۰
۲۰۱
۲۰۲
۲۰۳
۲۰۴
۲۰۵
۲۰۶
۲۰۷
۲۰۸
۲۰۹
۲۱۰
۲۱۱
۲۱۲
۲۱۳
۲۱۴
۲۱۵
۲۱۶
۲۱۷
۲۱۸
۲۱۹
۲۲۰
۲۲۱
۲۲۲
۲۲۳
۲۲۴
۲۲۵
۲۲۶
۲۲۷
۲۲۸
۲۲۹
۲۳۰
۲۳۱
۲۳۲
۲۳۳
۲۳۴
۲۳۵
۲۳۶
۲۳۷
۲۳۸
۲۳۹
۲۴۰
۲۴۱
۲۴۲
۲۴۳
۲۴۴
۲۴۵
۲۴۶
۲۴۷
۲۴۸
۲۴۹
۲۵۰
۲۵۱
۲۵۲
۲۵۳
۲۵۴
۲۵۵
۲۵۶
۲۵۷
۲۵۸
۲۵۹
۲۶۰
۲۶۱
۲۶۲
۲۶۳
۲۶۴
۲۶۵
۲۶۶
۲۶۷
۲۶۸
۲۶۹
۲۷۰
۲۷۱
۲۷۲
۲۷۳
۲۷۴
۲۷۵
۲۷۶
۲۷۷
۲۷۸
۲۷۹
۲۸۰
۲۸۱
۲۸۲
۲۸۳
۲۸۴
۲۸۵
۲۸۶
۲۸۷
۲۸۸
۲۸۹
۲۹۰
۲۹۱
۲۹۲
۲۹۳
۲۹۴
۲۹۵
۲۹۶
۲۹۷
۲۹۸
۲۹۹
۳۰۰
۳۰۱
۳۰۲
۳۰۳
۳۰۴
۳۰۵
۳۰۶
۳۰۷
۳۰۸
۳۰۹
۳۱۰
۳۱۱
۳۱۲
۳۱۳
۳۱۴
۳۱۵
۳۱۶
۳۱۷
۳۱۸
۳۱۹
۳۲۰
۳۲۱
۳۲۲
۳۲۳
۳۲۴
۳۲۵
۳۲۶
۳۲۷
۳۲۸
۳۲۹
۳۳۰
۳۳۱
۳۳۲
۳۳۳
۳۳۴
۳۳۵
۳۳۶
۳۳۷
۳۳۸
۳۳۹
۳۴۰
۳۴۱
۳۴۲
۳۴۳
۳۴۴
۳۴۵
۳۴۶
۳۴۷
۳۴۸
۳۴۹
۳۵۰
۳۵۱
۳۵۲
۳۵۳
۳۵۴
۳۵۵
۳۵۶
۳۵۷
۳۵۸
۳۵۹
۳۶۰
۳۶۱
۳۶۲
۳۶۳
۳۶۴
۳۶۵
۳۶۶
۳۶۷
۳۶۸
۳۶۹
۳۷۰
۳۷۱
۳۷۲
۳۷۳
۳۷۴
۳۷۵
۳۷۶
۳۷۷
۳۷۸
۳۷۹
۳۸۰
۳۸۱
۳۸۲
۳۸۳
۳۸۴
۳۸۵
۳۸۶
۳۸۷
۳۸۸
۳۸۹
۳۹۰
۳۹۱
۳۹۲
۳۹۳
۳۹۴
۳۹۵
۳۹۶
۳۹۷
۳۹۸
۳۹۹
۴۰۰
۴۰۱
۴۰۲
۴۰۳
۴۰۴
۴۰۵
۴۰۶
۴۰۷
۴۰۸
۴۰۹
۴۱۰
۴۱۱
۴۱۲
۴۱۳
۴۱۴
۴۱۵
۴۱۶
۴۱۷
۴۱۸
۴۱۹
۴۲۰
۴۲۱
۴۲۲
۴۲۳
۴۲۴
۴۲۵
۴۲۶
۴۲۷
۴۲۸
۴۲۹
۴۳۰
۴۳۱
۴۳۲
۴۳۳
۴۳۴
۴۳۵
۴۳۶
۴۳۷
۴۳۸
۴۳۹
۴۴۰
۴۴۱
۴۴۲
۴۴۳
۴۴۴
۴۴۵
۴۴۶
۴۴۷
۴۴۸
۴۴۹
۴۵۰
۴۵۱
۴۵۲
۴۵۳
۴۵۴
۴۵۵
۴۵۶
۴۵۷
۴۵۸
۴۵۹
۴۶۰
۴۶۱
۴۶۲
۴۶۳
۴۶۴
۴۶۵
۴۶۶
۴۶۷
۴۶۸
۴۶۹
۴۷۰
۴۷۱
۴۷۲
۴۷۳
۴۷۴
۴۷۵
۴۷۶
۴۷۷
۴۷۸
۴۷۹
۴۸۰
۴۸۱
۴۸۲
۴۸۳
۴۸۴
۴۸۵
۴۸۶
۴۸۷
۴۸۸
۴۸۹
۴۹۰
۴۹۱
۴۹۲
۴۹۳
۴۹۴
۴۹۵
۴۹۶
۴۹۷
۴۹۸
۴۹۹
۵۰۰
۵۰۱
۵۰۲
۵۰۳
۵۰۴
۵۰۵
۵۰۶
۵۰۷
۵۰۸
۵۰۹
۵۱۰
۵۱۱
۵۱۲
۵۱۳
۵۱۴
۵۱۵
۵۱۶
۵۱۷
۵۱۸
۵۱۹
۵۲۰
۵۲۱
۵۲۲
۵۲۳
۵۲۴
۵۲۵
۵۲۶
۵۲۷
۵۲۸
۵۲۹
۵۳۰
۵۳۱
۵۳۲
۵۳۳
۵۳۴
۵۳۵
۵۳۶
۵۳۷
۵۳۸
۵۳۹
۵۴۰
۵۴۱
۵۴۲
۵۴۳
۵۴۴
۵۴۵
۵۴۶
۵۴۷
۵۴۸
۵۴۹
۵۵۰
۵۵۱
۵۵۲
۵۵۳
۵۵۴
۵۵۵
۵۵۶
۵۵۷
۵۵۸
۵۵۹
۵۶۰
۵۶۱
۵۶۲
۵۶۳
۵۶۴
۵۶۵
۵۶۶
۵۶۷
۵۶۸
۵۶۹
۵۷۰
۵۷۱
۵۷۲
۵۷۳
۵۷۴
۵۷۵
۵۷۶
۵۷۷
۵۷۸

کذا الحیض المکمل فی وقتی و غیره
 انما یخرج قد و در کسری و احصاء
 جازت التعمیم علی الطل و ان سطر
 الزکی و اصد هم فالتعمیم
 قولاً بحسب و اسلوب علی و یحوز
 و قول محمد بن کذا و انما خارج
 و کذا اطلع علی النخعی بن رجلی الود
 نسمة دون النخعی ان شرط الزکی
 او اصد هم فالتعمیم علی الطل و ان سطر
 علی و اذ فی احاطت ان التعمیم
 و ان کان التعمیم علی الطل و ان سطر
 لا یحوز علیهم و کذا و ان لم یحکما
 فیما و ان یضیحا

و ان كان من قوم غير سني او دونه
فان اوصوا بها فليس بواجب الا ان يكونوا
في الكلب والوزن والسرقة
والواحش الزكيات ان ينفذوا
الحدود على غيبتهم
ولا يشترط اقرارهم
سليم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والمعرفة هدًى والحق بديهاً
والعدل ميزاناً والرحمة غطاءً
والعزة كرامة والكرامات
مناجاة والعبادة سبيلاً
والصلاة نوراً والجهاد
مناجاة والجهاد
مناجاة والجهاد

وكان من رسل الله
الفاضل من رسل الله

وكان من رسل الله
الفاضل من رسل الله

الابواب في التفسير وكذا الفصول وكما في بحتان الى بقية
وكما في ذلك من ذلك في الحنية الواحدة اذا كانت
في قطعها من كذا في الاصل واللا في الامتياز في بقية كذا
المعبد عند الى حنيقة رحمه الله كذا في الدخيرة قال
لا اتم اللؤلؤ والياقوت والجوهر رعد في الكتاب
لان تفاوت ذلك بشرق الخواص وهذا التعديل اشارة
الى الكبر اما اذا كانت صفاد افق في بعض الاماكن هذا
التعديل في مطلق الالاء والبراقبت والخواهر كذا في الغيا
الشاهية في التابيع اذا كان الجواهر هو لها من حين رعد
جارت القسمة بعضها في بعض كافي الابل والبقير والاسم
وفي مختصر خواهر فذنه ولا يقسم للقرور والسج ولا
وكذا الثوبان من طسفين اذا كان بينهما قبار وجملة
اشاه وبقير لم يقسم وفي التجويد وهو مني بصرف
على طسفين من رجلين او اللاب في صنع الجواهر القسمة
تجل الحن والحن وكذا لا في بطون النعم كذا في
الثنان رطاب للثوب الى رطاب بين فيم اذا افتتجا
لا يقسم كل واحد منهم في وقت تمام لا يقسم ذلك الابل
كذا في الرجز الكرمي وان كان الذي يربى الشوك
قبار طيار وثياب هنر ويا هو سادة وبساطا الى نفسه

وكان من رسل الله
الفاضل من رسل الله

وكان من رسل الله
الفاضل من رسل الله

لذا انزل الله البسط والوكانت

الارض ~~فان~~ ثلثه الثواب بين رجلين فاداد احدهما
 شتمها والآخر ~~عمر~~ في النظر في ذلك ان كانت قيمتها
 تسبعمائة فيقطع بان تكون قيمة ثوبين مثل قيمة الثالث
 فان قلت مني يقسم بينهما يعطى لحددهما ثوبين والآخر
 ان كان كان لا يستقيم لم اتهمها بينهم الا ان يتواضعا
 بعضهم على شئ هكذا قال في الكتاب والاصح ان يقال
 ان استوت القيمة وكان ثوبين لحددهما ثوبان ونصفا
 فانه يقسم الثوبين بينهما ويضع الثالث مشتركا وكذلك ان استقام
 ان يجعل احدا القسمين ثوبا ثلث الاخذ والقسم الآخر
 ثوبا وثلث الاخذ او احدا القسمين ثوبان وثلثا والآخر
 ثوبا وثلث اربع فانه يقسم بينهم ويترك الثوب الثالث مشتركا
 كذا في التفسير اذا كان قنائة او نفوسا او دين او عينا وليس
 معه ارض وطيب الشريك والقسمة فالقاضي لا يقسم وكان
 مع ذلك ارض لا شريك لهما الا من ذلك قسمت الارض
 وتذكرت ارضه والبير والقنائة على الشركة كذا في التفسير ولكل
 واحد منهما شئ فان كان يقدر كل واحد منهما على ان يجعل
 الارض من شئ من موضع احدهم قسم ذلك كله فيما بينهم كذا في فتاوى
 تاج الدين والوكان الهماد الارضين متفرقة او حيا او ابارا
 تحت العيون والاباد كذا في حيز الكردية ولو ان بعضا

الارض حيا متفرقة او ابارا

[illegible]

فما بين القدر واحد اقدم من يفتح من النهر من التمهيد لا
 فانه يخرج عن ذلك كما في شرح الطحاوي وما لا يجري فيه
 القسمة ليجبر واحد منها على بيع ثوبه كالثمن في القسمة وفيما
 ملكه اذا اختصما فيه باع القاضى وحكم بين يدهما كذا ^{تأثر}
 قال محمد رحمه في الاصل اذا كانت الدارين ورثة ^{في}
 ونضلا ايضا على بعض بقية القيمة البناء وما اشبه ذلك ^{في}
 القسمة وهذا التفضيل ^{في} وصورة اذا كانت الدارين
 وارثين وبنى ثلثون ذراعا قيمة عشرة اذرع من جانب مثل
 قيمة عشرين ذراعا عن الجانب الاخر اما لاجل البناء او لغيره
 من المعاني فاقسما على ان يكون لاحدهما هذه العشرة ^{والاخر}
 عشرون فهذه القسمة جائزة فاكثف فيها بالمعادلة من حيث ^{البيع}
 وهو المالية عند تعدد اعتبار المعادلة من حيث ^{بالنظر} السورة
 لكذلك الذخيرة ^{في} ان اقسما العشرة بالسوية ^{في} فبين ورثتهما
 ان من وقع البناء في نصيبه اعطى نصف قيمة البناء الاخر وانه
 على وجهين الاول ان يقولوا البناء قيمة العدل ^{في} ثم طواوت
 القسمة ان من وقع البناء في نصيبه اعطى نصف تلك لصاحبه
 بان قولوا البناء مائة درهم ونحو طواوت القسمة ان من وقع
 البناء في نصيبه اعطى نصف قيمة البناء الاخر ^{في} لانه لم يعمد
 قيمة البناء وقت القسمة ولم يمينوا ذلك فهذه القسمة فاسدة

البحراني الصغير
صغير من بحر العلوم في التفسير
الجميع النافذ في التفسير
المعظم للصاحب الحسين بن محمد

باقر الحضور وكذا في البيت
 في الحاميات بينهم والعروض
 تاضي القصة ان القاضي
 فان القاصد في البيت
 نصير القاصد في البيت
 في البيت القاصد في البيت

في نسخة من المخطوط الكبير في حقه

٢٢٣

فان لم يردوا البينة على الميراث وانما اتوا قالوا انهم ينادون هذا الدلالة
لان طلبوا من القاضي القسمة فاقاضي يقسمها بينهم بالتوازي
وقد عرفت انهم قد قسّموا في الشريعة من الرواية ان
على يقسمها بينهم بالتوازي بحسب ما هو مذهبهم في رواية
فانما يقسمها على هيئتها البينة على الميراث من فدان كذا
في نسخة من نسخة يقسم بينهم بالتوازي ويشهد انه قضي
بينهم بالتوازي كذا في نسخة من نسخة اذا كان العقب
من ابيهم يدعون انه ملوك لهم ولا يدعون انه ملوك
من غيرهم فانه يقسم بينهم بالتوازي لانهم ليس في القسمة
مصلحة الغير فانهم ما اتوا بالملك الى غيرهم وهذه
رواية كتاب القسمة وفي النسخ الصغير لم يقسمها حتى يتبين
البينة لاحتمال ان يكون بينهم كذا في الجوهرة البينة
ذكر الخصم اذا اكد في الودعة صغيرا وكبيرا ما لم
يكن في الغار ولا في يد امر الصغير شي من التركة
بل كان الكل في يد الخصم والكبار فطلبوا القسمة من القاضي
فان القاضي يجعل للبصير وصيا يقدم بالقسمة ويقتض
حقه : فيجعل للغائب وكيل او يامرهم بالقسمة فان
كان في يد الغائب شي من التركة لا يقسم حتى يحضر
الغائب او يقيم البينة على ان ذلك سياتي منهم وعلى

فان ادعوا الملك لمنزروا كيف انتقل اليهم فثبت
لان القضاء بالقسمة هذا مقتضى عدلهم ولا ينفرد القاضي
ادعوا الميراث اصل الملك لغيرهم وهذه رواية القاضي
وفي اجماع الصغير ارض ادعوا رجلا من ورثة القاضي
انما في ابيها واراد القسمة بينهم حتى يقضي البينة
انها لا احتمال ان يكون غيرهم فاقبل هذا قول
في نسخة من نسخة
سند في الكافي

على يد الميراث فيقسم هذا كذا في الجوارع والله لا ينقسم والارث قاسم
 البينة ما لم يحضر الغائب ولو كان شئ من التركة في
 الصغير فالجواب فيه كالجواب عما اذا اكل شئ من
 في يد الغائب وثمة لا ينقسم كذا في فتاوى قاضي
 ارضاء علماء وجلاء واقام البينة اذا كان ابيه يما
 واراد القسمة لم يقسمها في بقية البينة انما الجواب
 ان يكون غيرها ثم قيل في قول البينة خاتمة وقيل
 من قول الكل هو الاصح ككتاب القدر واذا كان بعض الورثة
 حضورا والبعض غيبا والدار كلها او بعضها في يد القاة
 فطلب الحاضر القسمة من القاضي واقام البينة على الميراث
 فان كان الحاضر واحدا فالقاضي لا يفضل بينة لا ينقسم
 الدار وعن ابي يوسف ان القاضي ينصب على الغائب خصما
 ويسمع البينة عليه ويقسم الدار والارث حصل ثمان وبه
 المسئلة بما لها فان القاضي يسمع البينة ويقسم الدار ويحل
 احدي الحاضرين مدعيها والاخر مدعيها عليه والحل العشرة
 ينصب خصما عن الميت وعن باقي الورثة كذا في المحيط اليه
 والذي ذكرنا من الجواب فيما اذا كان بعض الورثة غائبا
 وشئ من الدار في يده فالحق الجواب فيما اذا كان في الورثة
 صغير وشئ من الدار في يده وحضر واحد من الكبار واقام البينة

في الجواب
 في الجواب
 في الجواب

على الميراث وطلب من القاصي القصر فالقاصي لا يسمع بيته
 فيقسم الدارين الورثة ولحقن اثنا عشر فالتا
 ثلثون بينة فيقسم الدارين الورثة كذا في الذخيرة ولو كان
 حاضر كبير وصغير نصيب القاصي ~~من~~ عن الصغير فيقسم
 اعم من ههنا مشكلة لا بد من معرفتها وهي ان القاصي
 ينصيب وصيا عن الصغير انما كان الصغير حاضرا واما
 ان كان غائبا فلا ينصب عنه وصيا بخلاف الكبير الغائب
 فيكون اي يوصي فانه ينصب وصيا عن الغائب ثم الفرق
 بين الصبي الغائب والحاضر في حق نصيب الوصي هو ان
 الصغير اذا كان حاضرا فينصب الوصي لاجل الجواب ضرورة
 لان الدعوى قد صحت على الصبي لكونه حاضرا الا انه
 يخرج عن الجواب فينصب عنه وصيا لم يجب حقه واما اذا كان
 غائبا لم يصح الدعوى عليه ولم يبق فيه الجواب عليه ولم يقع
 الفروقة على نصيب الوصي كذا في الميراث وكذا اذا حضر وارث
 كبير والمرد له بالثلث في الدار وطلبها القصة واقلنا
 على الميراث والوصية فان الدار يقسم كذا في الحاشي وان علم
 ان الميراث شريك في هذه الدار وكان بمنزلة الوارث
 فان حضر بنفسه وحده فالقاصي لا يسمع بيته ولا يقسم
 الدار كما لو حضر ولحقن الورثة وان حضر هو مع احد

انوار الميراث وكذا اذا حضر وارث كبير
 بالثلث في الدار وطلبها القصة وانما القاصي
 على الميراث والوصية فان الدار

في الدار ميراثا ومنها وصية بالثلث
 وميراث الورثة غائب بعضهم وارث
 بالثلث القصة والطلب القصة وانما القاصي
 على الميراث والوصية فان الدار

قام بجمع بينهما وقيسم الدار كالرحمة وادان لذاته
 التام وجاهية وان كانت الدار بين مثله نفر بالرحمة
 صاحب وتمام انهما من البيت عند الشري وطلبا من وسط وفاقا
 الشريقات من المايح البيعة ورو بسم الدار بينهم كذا في
 اذا كانت الدارين رجلين وفيها صفة فمعهما بيت وبها
 البيت في الصفة وبسبب ما ظهر البيت على ظهر الصفة
 فاصاب الصفة احدها وقطعة من الساحة واصاب الاخر
 البيت وقطعة من ساحة الدار ولهمين كرا في القصة طريق
 ولا سبيل ما ورو صاحب البيت بقدر ان يفتح بابا به فيما
 اصابه من الساحة ويسبل ما به في ذلك فاراد ان يفتح
 في الصفة على حاله ويسبل ما به على ما كان عليه في ذلك
 اشترط كل واحد منهما ان له ما اصابه بكل حق وله جازون
 القصة وكان طريقه في الصفة وبسبب ما به على ما كان قبل القصة
 وان لم يذكر المحقق في المرافعة والقصة ناسا ثم كذا في الظاهرية
 وذكر الحاكم الشهيد في المختصر انها يدخلان من غير كرفعل
 هذا لا يحتاج الى الفرق كذا في الكفاية واذا انقسمت الجاهات

اول الشري في ذلك وهو ان يفتح الطريق ولا يسبل ما به
 فان كان يفتح في الساحة وان كان يفتح في الصفة

دارا فلما وقعت الحد وديتهما فان احدهما لا طريق له فان
 كان يقدر على ان يفتح في حيزه طريقا فالقصة جائزة وان
 كان لا يقدر لتصيبه طريقا فان لم يعلم وقت القصة انه لا
 طريق له فلا بأس به

انما اذا كان في الدار
 انما اذا كان في الدار
 انما اذا كان في الدار

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

فانفسه جائزة على ما تضمنت تقويت مفعلة على وجه الشك
بغير العلم والقياس على ان لا طريق الى الفسدة فاسدة وان علم
وقوت الفسدة ان لا طريق الى الفسدة جائزة وان تضمنت تقويت
تضمنت على بعض الشك وكذا التواضع على ان لا طريق لاحد
جاءت الفسدة كذا في المحط البرصاني وعلى قياس المسئلة
المقدمة ينبغي ان يقال نعم مفعلة اخر الباب اذ المعتبر
على ان يفتح له مفعلة اخرى انما يفسد الفسدة اذ المريد ذكر
وتنا فاما اذا ذكر الحق ويدخل الطريق تحت الفسدة حال
عوب نظر الى انه ملتزم انه اذا لم يقدر على ان يفتح لنفسه
المرضا آخر ان ذكر الحق ويدخل الطريق والمسئلة في الفسدة
ولا يفسد الفسدة وان لم يرد ذكر الحق حتى لم يدخل تحت
فسدة ان علم وقت الفسدة ان لا طريق له ولا مسئلة في الفسدة
بما تقرر وان لم يعلم في الفسدة فاسدة وذكر شيخ الاسلام ان
الطريق ليس في الماء يدخلان في الفسدة بدون ذكر الحق
والمراد ان اذا كان الطريق ومسبل الماء في ارض غيره لم
يكبر في الضمانهم ولم يكن لكل واحد احداث هذه
المرتب في الضمان حتى لا يفسد الفسدة كذا في الذخيرة
ولو افتتدوا ان لا طريق لاحد مما تقدم على ان يفتح
في نفسه طريقا يرد في المجلد ان الحق له جائزة

وان كان يقدر على ان يفتح في نفسه
بمفعلة الرجل ولا يفسد الفسدة
فلا اصل في الطريق من ان لا يكون الا في
نظاره فانه لا يفسد رجل فكذا
الفسدة

في باب قسمه الابيض والواحد

وكان كل واحد في نفسه

في جبل من الجبال ولا يجوز القيمة لما فيها من ربح
 من ذلك على أحد ما كذا في امره خلاطى و
 للتجريد ولو احتكم أهل الطريق داني كل واحد منه
 فذلك بينهم بالسوية إلا أن يثبت تفاوت بالينة ولو كان
 لوجل دار وجبنا طريق لوان زفات صاحب الدار و
 وروثة البلاد بينهم ودفن الطريق ثم جاب الطريق في المخرج
 بين صاحب الطريق والروثة تصفين خان لمخرج
 الدار ميراث بينهم فالطريق على عدد النور كذا
 المتأصلة عليه كل نسمة على شرط عبه وصدقة او
 من المستوم او غير فابعد كذا كل شى على شرط فسه
 فهو باطل والقيمة على الارز ينده شيا معروفا جان كذا
 في المبيع والتمن والقيض بالينة الفاسدة يثبت المالك
 فيه ويهتد بالنقص كالقيض بالشى الفاسد كذا
 القيمة المنية اقسم دارا واخذ كل واحد بما طاقه
 على ان يحد ما حدهم بما جاز كذا في السيرة
 قال رضى الله عنه وذكر ابا الليث في الفتاوى ولو كانت
 الارض بين الجليلين فغاب احد هما لشركه ان يورع
 نصف الارض ولو ارادنى العام الثانى ان يورع

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

الطابعين لذلك
نذكر الامور في سنة
الفريق وسيرها
الحزب للفران من
الخارج والداخل
دار الحرب ولايتهم
المستعمل الى دار الحرب
والاخرى من الجند من ضيقه
من سركيس جاف

في ربح الذي كان ذريعاً ولا كان له دار فلا بأس ان يربح
 من غير ان يفتن في ان يقاتل ان اراد واقعة من فلان
 فلان وان اراد واقعة حفظ وانتفاع فلا حاجة الى
 ما مضى ولا يزيد كونه الا بالانتماء الى واقعة نصيب الفاء
 على المتاح في اربابهم اليه والحول به ليس له ذلك الا اذا
 لم يمتد حيف لا يمتد مثله الى تلك المدة ثم اختلفوا
 هذه المدة فقل هو المذهب انه اذا لم يبق من اقترانه حتى
 يموت قبل الحسن بن الزيادة فانه له مائة وعشرون سنة
 من ذلك فيكم بوجه كذا في القارة خاينه واذا انقسم الود
 اشتركة فيما بينهم في الميراث القاضى وفي الودثة صغيراً وغائباً
 او شريك للميت لا يصح القيمة الا باجازة القائب دون
 غير او باجازة القصبى بعد البلوغ او باجازة القائب
 مثل البلوغ فان مات القائب او الصغير قبل الاجازة
 وانه اقر به فقدت القيمة في قول ابي حنيفة وابو يونس
 ولا ينفذ في قول محمد كذا ذكره صام وان كانت هذه
 القيمة باموال القاضى صحت القيمة كذا في فتاوى قاضى
 وازا كانت الدار بين رجلين فاقسما على ان ياحد
 احدهما الارض كله ويأخذ الا البناء كله ولا شئ له
 من الارض فهذا على ثلثة اوجه الاول اذا شرط

في ربح الذي كان ذريعاً ولا كان له دار فلا بأس ان يربح
 من غير ان يفتن في ان يقاتل ان اراد واقعة من فلان
 فلان وان اراد واقعة حفظ وانتفاع فلا حاجة الى
 ما مضى ولا يزيد كونه الا بالانتماء الى واقعة نصيب الفاء
 على المتاح في اربابهم اليه والحول به ليس له ذلك الا اذا
 لم يمتد حيف لا يمتد مثله الى تلك المدة ثم اختلفوا
 هذه المدة فقل هو المذهب انه اذا لم يبق من اقترانه حتى
 يموت قبل الحسن بن الزيادة فانه له مائة وعشرون سنة
 من ذلك فيكم بوجه كذا في القارة خاينه واذا انقسم الود
 اشتركة فيما بينهم في الميراث القاضى وفي الودثة صغيراً وغائباً
 او شريك للميت لا يصح القيمة الا باجازة القائب دون
 غير او باجازة القصبى بعد البلوغ او باجازة القائب
 مثل البلوغ فان مات القائب او الصغير قبل الاجازة
 وانه اقر به فقدت القيمة في قول ابي حنيفة وابو يونس
 ولا ينفذ في قول محمد كذا ذكره صام وان كانت هذه
 القيمة باموال القاضى صحت القيمة كذا في فتاوى قاضى
 وازا كانت الدار بين رجلين فاقسما على ان ياحد
 احدهما الارض كله ويأخذ الا البناء كله ولا شئ له
 من الارض فهذا على ثلثة اوجه الاول اذا شرط

في الفقه على شرطه البند قطع البناء وفي هذه الوجه
 القسمان هما ان يكونا من القطع ولهم شرطان
 القسمان هما ان يكونا من القطع البند فان القسم فاسد كذلك
 خلة الفقيهين واذا وقع الحائط لاسد الفقيهين وعليه
 جذوع الاخر او اذ صاحبا الحائط ان يدفع الجذوع
 عن الحائط ليس له ذلك الا ان يكونا شرطان في الفقه
 دفع الجذوع سواء كان الجذوع لاحدا مما على القسوس
 بل الفقه والحائط بينهما او كان السقف والجذوع
 الحائط مشتركا بينهما سواء كان احدهما بالهسته
 والسقف والجذوع لآخر كذا في الذخيرة وفي التجميعين
 وكذلك صرح في وصية او اسطوانة عليها جذوع واكل
 روشن وقع لصاحب العلوم مشرفا على نصب الاخر في
 السفلى ان يقطع الروشن الا ان يشرطوا قطعه كذا في النوازل
 ولعلنا بعض الفقهاء وطلب الحاضرين فانهم اذا كان
 موهبة فالقاضي ليس له ان يحد الوتره في نصب خصامس اليها
 وان كانت الدار مشتركة بالشري لا فية احد المتدينين
 لا ينصب خصامس الاخر بل يبيع واحد من الوتره في يديه
 ليسم القاضي اذا حصل البعض ولو كانت مشتركة بالشري
 فخرى فيها الدين لث فان مات واحد منها لاقى النامي

في الفقه على شرطه البند قطع البناء وفي هذه الوجه
 القسمان هما ان يكونا من القطع ولهم شرطان
 القسمان هما ان يكونا من القطع البند فان القسم فاسد كذلك
 خلة الفقيهين واذا وقع الحائط لاسد الفقيهين وعليه
 جذوع الاخر او اذ صاحبا الحائط ان يدفع الجذوع
 عن الحائط ليس له ذلك الا ان يكونا شرطان في الفقه
 دفع الجذوع سواء كان الجذوع لاحدا مما على القسوس
 بل الفقه والحائط بينهما او كان السقف والجذوع
 الحائط مشتركا بينهما سواء كان احدهما بالهسته
 والسقف والجذوع لآخر كذا في الذخيرة وفي التجميعين
 وكذلك صرح في وصية او اسطوانة عليها جذوع واكل
 روشن وقع لصاحب العلوم مشرفا على نصب الاخر في
 السفلى ان يقطع الروشن الا ان يشرطوا قطعه كذا في النوازل
 ولعلنا بعض الفقهاء وطلب الحاضرين فانهم اذا كان
 موهبة فالقاضي ليس له ان يحد الوتره في نصب خصامس اليها
 وان كانت الدار مشتركة بالشري لا فية احد المتدينين
 لا ينصب خصامس الاخر بل يبيع واحد من الوتره في يديه
 ليسم القاضي اذا حصل البعض ولو كانت مشتركة بالشري
 فخرى فيها الدين لث فان مات واحد منها لاقى النامي

انما هو من كثر في البيت السرخسي وكونه هبة من
 الله من الودعة واحد منهم وغيره اثنان غائبان واثنان
 حاضران فاشترى رجل غيب احد الحاضرين وطالب شريكه
 الحاضر بالقسمة عند انقضاء اثمراة بالقصة فالقاضي يأمُر
 شريكه بالقسمة ويجعل وكيلاً عن الغائبين والصغير كذا في البطمية
 وازالة الشكاه فيما بينهم الا على منة حرفة وليس فصولا
 في القصة من الامانة عليهم فان كان صغيراً او فلان لم يمتد
 القصة في حقهم الا ان القاضي يأمُر بقسمتها كذا في ابن تومار
 من ابن سماعة الى هذا في قوم ودر ثواراد اوباع بعضهم نصيبه
 راجعي وغاب الاجنبي المشتري وطلبت الودعة القسمة
 اما ما بينة على الميراث قال محمد اذا حضر الوارثان قسمها
 بين المشتري او لم يحضر كذا في العيان اشاهيه
 وفي الاصل اذا كانت القرعة وارثها بين رجلين بالشراء
 فمات احد عاوتك نصيبه ميراثا فام ودر ثمة البينة
 على الميراث وعلى الاصل وشريك ابيهم غائب لم يقسم القصة
 حتى يحضر من ابيهم ولو حضر شريك الاب وغاب بعض
 ودر ثمة الميت قسمها القاضي بينهم كذا في المحطة البرهان
 اثنان ودر ثمة من عن ابيها فقبل ان يقسم مات احدهما
 ودر ثمة ميراثا الودعة فحضر ودر ثمة الميت الثاني وعنه

فأما إذا حوّلوا ثمنهم على يديهم عن أيديهم عن خدوم قسمها القاص
بينهم واقرض بعضهم وكذا ذلك لخصرهم وغلب بعضهم
الخاصة بينهم كذا من أنفة الغدير في التجرد ولو في
ملازم في أرض رجل ياد منه في القسمة البيعة والبيع
الأرض غلبت على ذلك وبيع بين أحد مالكة على
القسمة في التوازل وسئل أبو بكر عن قرية مشاع بين أصهار
ربها وتنف وربها جود ونصفها ملك شائع بين ابن
يتخذها منها مقيما ويريدون قسمة بعضها البعض فيهم يذون
ليجعلوها مقيما قال إن قسمة القرية كما على مقتضى
كل فريق منهم جازت القسمة وإن أرادوا أن يقسموا موضع
هذه القرية لا يجوز القسمة وهي الحسن بن زياد رجل
من رجل نصف ماله ثم قاسمه فبطل أن يقبضها جاز
فإن استحق النصف الذي صار للمشتري بطل البيع فيه والمشتري
بالختيار إن شاء أخذ نصف ما في يد البائع كحصة من الثمن
وإن شاء ترك وإن لم يستحق النصف الذي صار للمشتري ولكن
استحق النصف الذي صار للبائع بطل البيع فيه والمشتري بالاختيار
إن شاء أخذ النصف من النصف الذي صار له بالحصة من الثمن وإن
شاء تركه ولو لم يستحق شيء حتى باع المشتري النصف الذي صار له
ثم استحق النصف الذي صار للبائع فإن البيع جائز في النصف الذي

صادق المشتري وبعين البائع نصف الثمن ونصف الأجرة فاد الرباع
المشتري ولكن البائع باع النصف الذي صاد له ثم استحق النصف
الذي صاد للمشتري بطل البيع فيه وكان للمشتري ان يأخذ نصف
ما باع البائع ويطلب البقية منه وكذلك ان باع كل واحد منهما
نصفه فما استحق احد النصفين فالجواب فيه كالجواب الذي
باع احدهما وهذا كله على ما بين قول ابي يوسف وزفر وبه
اخا الحكم قال وهو قول ابي حنيفة اي النصفين استحق جاز البيع
في الآخرة وله ان يبيعه من الذي اشتراه ما قبل القبض
ويعبى كذلك التافا خايفه فمن ابي يوسف اذا اشترى
بل من احد الورثة بعض نصيبه ثم حضر يعني الوالد في البيع
والمشتري وطلب القسمة فالقاضي لا يقسم بينهما حتى يحضر وار
البائع كذلك الظاهرية ولو اشترى منه نصيبه ثم
كانت البيع نفيا بعد ذلك او اشترى لم يكن خصما للمشتري
في نصيبه الاول في الداد حتى يحضر وارث آخر غيره ولو حضر
المشتري من الورثة ووارث آخر وغاب الوارث البائع
وارث المشتري بينة على شرائه وبقضه وعلى الداد وعدد
الورثة فان هذا على وجهين ان كانت الداد في يد الورثة
ولم يقبض المشتري لم يقل بينة المشتري على الشراء من الغائب
كذلك للميط البرهاني ان المشتري قبض الدار وسكن معهم

المستقام

1220

[illegible]

بهما علم وقال جماعة منهم القياس والاسحان منفرد
 الى مكان الايقار واختص به ذلك فيما بينهم قال بعض
 والاسحان على قول ابي حنيفة خاصة بمعنى القياس انه
 لا يجوز القسمة في ترك شيئا كان الايقار يناله حمل وموتة
 عما قول ابي حنيفة وفي الاسحان يجوز وقال بعضهم
 القياس والاسحان على قولهما خاصة القياس ان يحكم
 تسليم ما شرط في موضع عقد انقسمته وفي الاسحان يجوز
 عندئذ ان كان في التنازل خيانة وان كانت الزيادة حقيق
~~بينما لا يغير في الاسحان لان الجواز في كل واحد~~
~~منها لكن لا يثبت في القسمة بل لا يجوز في كل واحد~~
 وان كانت الاذن بين الرجلين فانقسمها واخذ احدها
 بعد ما هو الثلث واخذ الآخر مخرجها وهذا
 جائز ذلك وان كانت الدار بينهما اثلاثا فاقبل واحد
 الثلثين بنصفها فاقبل واحد صاحب الثلث بنصفه ما بقي
 من الدار وهو كاش من حقه فهو جائز وكذلك اذا كان
 للدار بينهما طريق واحد هاتلث الطريق ولا خبز له
 فهو جائز لو شرط ان يكون الطريق بينهما على قدر حصص
 ما في ايدهما فهو جائز كذلك التنازل خيانة واذا كان
 للدار بين رجلين اثنتان فاقبل واحد منها قدر النصف واخذ

هذا هو القياس والاسحان
 والاسحان هو ان يترك
 شيئا كان الايقار يناله
 حمل وموتة
 عما قول ابي حنيفة
 وفي الاسحان يجوز
 وقال بعضهم
 القياس والاسحان
 على قولهما خاصة
 القياس ان يحكم
 تسليم ما شرط
 في موضع عقد
 انقسمته وفي
 الاسحان يجوز
 عندئذ ان كان
 في التنازل
 خيانة وان كانت
 الزيادة حقيق

كذا في القدر جارح واذ كانت الدار بين رجلين فاقبل واحد منها قدر النصف
 وهو الثلث والآخر مخرجها وهو الثلث والآخر مخرجها وهو الثلث
 بينهما فاقبل واحد صاحب الثلثين بنصفها ما بقي من الدار وهو كاش من حقه
 من الدار وهو كاش من حقه فهو جائز وكذلك اذا كان للدار بينهما طريق واحد
 فهو جائز لو شرط ان يكون الطريق بينهما على قدر حصص ما في ايدهما
 فهو جائز كذلك التنازل خيانة واذا كان للدار بين رجلين اثنتان فاقبل واحد منها

هذا هو القياس والاسحان
 والاسحان هو ان يترك
 شيئا كان الايقار يناله
 حمل وموتة
 عما قول ابي حنيفة
 وفي الاسحان يجوز
 وقال بعضهم
 القياس والاسحان
 على قولهما خاصة
 القياس ان يحكم
 تسليم ما شرط
 في موضع عقد
 انقسمته وفي
 الاسحان يجوز
 عندئذ ان كان
 في التنازل
 خيانة وان كانت
 الزيادة حقيق

الآخر في هذا القول في هذا الطريق انفسا قد السدر فذلك
 جازوا وكذا انما اذا اشرط ان يكون الطريق لصاحب الاقل ولا يمكن
 فيه حق المرور فوجبا وقال شيخ الاسلام في المسألة من ان
 هذه المسألة اصل على جواز بيع حق المرور والمأصل ان في جواز
 بيع حق المرور وهو ان لا يكون في الطريق شي من المصالح الشخصية وبعض
 مشايخنا قالوا هذه المسألة لا يدل على جواز بيع حق المرور بل هو
 جواز مسك القسمة وانما لو اوجبا فطريقه ان عين الطريق كان مسكها
 لصاحبها وكذا لصاحب المرور فلو جعل احد هذا نصيب من
 قطعة الطريق ملكا لصاحبه عوضا عن بعض ما اخذ من نصيب
 صاحبه بالقسمة وفي بعضه حق المرور وهذا مما يوجب الشرط
 كثير ببيع طريقا مسكها كاسم غير على ان يكون له حق وكمنع السد
~~عن ان يمسكها بالاسم والاسم ان يمسكها بالاسم~~
 الشقق كمن في القسمة جازين ان يمسكها بالقسمة من دونه
 كذا في غير ذلك غير تواتر في الروايات على ان يبيع الشقق
 حق المرور ويبيع قرار الطول على الشقق على ان يبيعها
 كذا في الدارين رجلين وبينهما شقق بين من دار اخوي
 احدهما على ان اخذ احدهما الدار والاخر الشقق فان
 علم اشياء الشقق كمن هو بالقسمة جازية وان لم يعلم
 بالقسمة من دونه وان علم احدهما ولم يعلم الاخر بالقسمة

کلیں فی القیامہ
مکملہ انوار العیاش حصہ ص

المروءة
عليان لم يفتقر العلو
سكنا في الدنيا عارضا

المروءة

Handwritten text in a cursive script, likely Persian or Urdu, covering the majority of the page. The text is dense and appears to be a continuous passage, possibly a letter or a manuscript entry. The script is highly stylized and difficult to decipher without specialized knowledge of the language.

المسمى بالاربع اقسام في قسم من موطنه دخل النسخ في قسم
 ولا يدخل النسخ والتمار في قسم الاراضي وانما الحقوق
 وكذلك ان ذكر والمرافق مكان الحقوق لا يدخل التمار والنسخ
 في ظاهر الرواية ولو ذكر في القسمة بعض قليل او كثير
 فيها ومنها ان قال بعد ذلك من حقوقها لا يدخل التمار والنسخ
 وان لم يزل من حقوقها لا يدخل التمار والنسخ كذا في الشيا
 الشخصية ولا متعة الموضوعة فيها لا يدخل على كل حال كذا
 في التفسير في التسمية فاصاب بعضهم بستان وكرم
 وسين وكرم في التسمية كذا في قوله انما لا يخلو من ثمن
 والتمار ولا يدخل من ثمن النسخ والتمار كذا في فتوى قاضي
 واما الشرب والطريق هل يدخلان من غير ذكر حقوق في
 القسمة ذكر الحاكم الشهيد في اختصارها لا يدخلان وصداق
 محمد بن الاصل في موضع آخر من هذا الكتاب فانه قال اذا
 كانت الارض بين قوم ميراثا قسمتوها بغير قف روض
 كل انسان منهم قراح على حدة وقطعه شربة وطريقه ومسيل
 مائه وكل حق لها والصحيح انها لا يدخلان كذا في التفسير
 ثم ان اذ كانت الحقوق والمرافق في القسمة فانما يستحق المشرط
 له الحقوق مع الطريق فيما اصاب صاحبه بالقسمة اذا لم يكن

المحيط الثاني

الحاد

اتخاذ طريق الحرام اذا امكنه فله كسب التوبة ولو كان الطريق
 ارض غيرهما السحق كواحد منهما الطريق بذلك الحق
 ملكه اتخاف طريق الحرام ولو كان كذا في الحظ البرهاني
 وان لم يذكر الحقوق والمرافق في القصة وانما ذكر كل قليل
 وكثير فيها ومنها هل يدخل الطريق والشرب ذكر الشيخ الاسلام
 المعروف بجواهر زاده ان في المسألة روايتين في رواية لا
 تدخل في رواية كتاب القصة يدخل بحكم العرب كذا في
 الظهيرة واذا قسم ثلثة نفر رضا على ان يغلان هذه القطعة
 هذه الخلة والخلة في هذه القطعة وعلى ان يغلان الاخر
 هذه القطعة الاخرى ولم يقولوا كل حق هو لها والثالث
 رواية التي فيها تلك الخلة فلهذا شرط له الخلة يستحق الخلة
 عملها من الارض حتى لم يكن لاني شرط له القطعة التي
 فيها الخلة ان يقطع الخلة فالخلة يستحق باصلها في القصة
 وذلك في الاقرار ان القران يجل بخلة ثلثة يستحق باصلها
 وطابع الخلة اوباع الشجرة مطلقا ذكر شيخ الاسلام ان في
 هذه روايةين وذكر شمس الاية اسرخسي وذكر في الحديث
 ان في البيع اختلاف بين الجيوسفت ومحمد علي قول الجيوسفت
 يستحق الخلة باصلها وعلى قول الجي محمد لا يستحق كذا في الخبر
 لا يستحق الاصل الا بالنكر وقيل الجواب في الاقرار على قول

وقد انما قسم

وان كانت ارض بين ثلثة فلهذا
 على ان يغلان ثلثة نفر رضا على ان يغلان هذه القطعة
 هذه الخلة والخلة في هذه القطعة وعلى ان يغلان الاخر
 هذه القطعة الاخرى ولم يقولوا كل حق هو لها والثالث
 رواية التي فيها تلك الخلة فلهذا شرط له الخلة يستحق الخلة
 عملها من الارض حتى لم يكن لاني شرط له القطعة التي
 فيها الخلة ان يقطع الخلة فالخلة يستحق باصلها في القصة
 وذلك في الاقرار ان القران يجل بخلة ثلثة يستحق باصلها
 وطابع الخلة اوباع الشجرة مطلقا ذكر شيخ الاسلام ان في
 هذه روايةين وذكر شمس الاية اسرخسي وذكر في الحديث
 ان في البيع اختلاف بين الجيوسفت ومحمد علي قول الجيوسفت
 يستحق الخلة باصلها وعلى قول الجي محمد لا يستحق كذا في الخبر
 لا يستحق الاصل الا بالنكر وقيل الجواب في الاقرار على قول

سبي يورسكا من ابي في البيع يدخل اصل الخلقة في الاقل
والبيع سبيط من ابي في القسمة يدخل اصل الخلقة في
البيع يدخل كذا في القاتار خافيه الحايطة ستحق بامله في
الافكار والقسمة والبيع باتفاق الرذائل هكذا فكر الشيخ الاسلام
المعروف بنوامر زاده في شرحه وذكر المصنف في كتاب الشروط
الحايطة والخلقة والشجرة سبب عثمان محمد رحمه الله ذكر في الكتاب
ان الشجرة ستحق باصلا في القسمة وله يذكر مقدار ذلك
شأنه في الايدخل في القسمة من الارض ما كان باهرا ابر العرف
وه القسمة اعني عروفا لم تظلمت يثبت الشجرة والله مال خمس
الايمة السبعة في بعضهم قالوا يدخل من الارض مقدار غلظ
الشجرة في القسمة والى هذا اشار في الكتاب فانه قال اذا اريد
الخلقة غلظها كان لصاحب الارض ان يفتح ما اراد
انه قد مر ما تحته من الارض بمقدار غلظ الشجرة وقت القسمة
فان قطع الخلقة او الشجرة فله ان يفرس مكانها ما يريد له فان
اراد ان يفرس اليها فله صاحب الارض عنه ان ذكر وافي القسمة
بكل حق هو فليس لصاحب الارض ان يمنع له الطريق
الى الخلقة وان لم يذكر واذك ان علم وقت القسمة ان لا
طريق له فالقسمة جائزة في الاعمال القضاة مردودة كذا في الظهيرة
واذا كانت قرية وارض ورحاماء بين قوم بالتميز ان تقسمها

والمعروف بنوامر زاده في شرحه وذكر المصنف في كتاب الشروط الحايطة والخلقة والشجرة سبب عثمان محمد رحمه الله ذكر في الكتاب ان الشجرة ستحق باصلا في القسمة وله يذكر مقدار ذلك شأنه في الايدخل في القسمة من الارض ما كان باهرا ابر العرف وهذه القسمة اعني عروفا لم تظلمت يثبت الشجرة والله مال خمس الايمة السبعة في بعضهم قالوا يدخل من الارض مقدار غلظ الشجرة في القسمة والى هذا اشار في الكتاب فانه قال اذا اريد الخلقة غلظها كان لصاحب الارض ان يفتح ما اراد انه قد مر ما تحته من الارض بمقدار غلظ الشجرة وقت القسمة فان قطع الخلقة او الشجرة فله ان يفرس مكانها ما يريد له فان اراد ان يفرس اليها فله صاحب الارض عنه ان ذكر وافي القسمة بكل حق هو فليس لصاحب الارض ان يمنع له الطريق الى الخلقة وان لم يذكر واذك ان علم وقت القسمة ان لا طريق له فالقسمة جائزة في الاعمال القضاة مردودة كذا في الظهيرة واذا كانت قرية وارض ورحاماء بين قوم بالتميز ان تقسمها

والتحقيق في هذه المسألة
هو من اختصاص القضاة
والتحقيق في هذه المسألة
هو من اختصاص القضاة

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
طرحه علیها فی حاضریه

هر صاحب الادب که از این المصطفی الشریعی و آن که یکی للمنهج و الاخر فی منهجاً شرط علیهم ان لا ینطعن فی شیء من هذا الامر مع
جایز و لا ینطعن فی اذاعه او سبب انهم لا ینطعن فی امر و كذلك النسخه و الشرحه لخصه احدی ما فی الامر و شرط ان یطعن
بما فی ضاحیه فهو و البینه او و الاکل غیر سبب حیثه کانت لصاحبه و ذلک الامور و اما کلامه و اما

كتاب في معرفة النصب

انتم وما وقع في نصيب احد من بيت نبيهم ما مات فان
سلكه ما مات من بينهم كان له وان ذكره وها فان كان
لا يوجد له نصيب فليس له نصيب فان كان له نصيب فله
غيره من النصيب بغيره وهذا كله انتم وما بالليل حتى اجتمع
كل من في النصيب ثامنا او القسومها بالنها وبعدها فخرجت من
النصيب ثامنا او القسومها بالنها وبعدها فخرجت من
انتم كذا ما نصيبين وفيها اعقاب وثمار فان قالوا ان هذا
النصف لفلان بكل قليله وكثيره او قالوا بما فيه من الاعقاب
والثمار يصير الاعقاب والثمار مقبومة وان لم يقولوا ان
يبق مشتركه كذا في خزانة المفتين كرم بين اثنين اقسام
وقع النصيب الاصل في نصيب احدهما مع الطريق القديم
وقع النصيب الاصل في نصيب الآخر مع طريق رفعوه
للنصف الاصل في الطريق الذي رفعوه للنصف الاصل
اشجار قال الفقيه ابو القاسم الاشجار لمن جعل له الطريق
وقال الفقيه ابو الليث ان جعل ملك الطريق له فالا شجار له وان
جعل لاحق المرور له لا ملك الطريق فالا شجار مشتركه بينهما
كذا في المحيط البرهاني ولو كان بين شركاء كذا
بما مشهور وصحاح فيها شجر فكل واحد من الشركاء له النصيب
الا باكثر كافي البيع كذا في الذخيرة

نصيب من النصيب
لو لم يزل النصيب من نصيب
الانصاف فان نصيبه ولو كان نصيبه
نصيبه فان نصيبه ولو كان نصيبه

كتاب في معرفة النصب

يجب ان يعلم بان الملك لا يقع لواحد من الشركاء
 في سهم بعينه بنفس القسمة بل يتوقف ذلك على احدى معان
 اربعة اما القبض او قضاء القاضي او القرعة او بان يوكلاوا رجلا بملء
 هو احد منهم سهمان محمد بن خازا كان الغنم او ما اشبهه بين رجلين
 ناراد اقتسما الصفيين وقسمهما فثمين ولم يقصر عن طلب المائدة
 حبيذا ولا احدهما الرجوع عنان بدياء له قبل عام القسمة بان كان
 ذلك قبل خروج القرعة فله الرجوع وان بدا له بعد عام القسمة
 بان بدا له بعد ما خرجت قرعتهما او بعد ما خرج قرعة احدهما او بين
 نصيب كل واحد منهما ليس له الرجوع كذا في الذخيرة ثم ان كان
 القاضي هو الذي يقسم القسمة او نائبه فلا يسب بعض الشركاء
 بنصيبه ذلك بعد خروج بعض السهام كما لا يخفى على اهل العلم
 بعض الشركاء قبل خروج القرعة وان كان القاسم يقسم بينهم با
 التراضي فيرجع بعضهم بعد خروج بعض السهام كان له ذلك
 الا ان اخرج السهام كلها الا واحد الكذا في النهاية وان كان
 الشركاء ثلثة فخرج قرعة احد منهم فكلوا احد منهم الرجوع فان خرج
 قرعة اثنين منهم ثم اراد احدهما ان يرجع ليس له ذلك
 ولو كان الشركاء اربعة ما لم يخرج قرعة ثلثة منهم فكلوا
 ثم كان لكل واحد منهم الرجوع وفي نوادر ابن رستم لو كانت اربعة
 من القاضي او من قسامه فلا يسب احد الشركاء الرجوع وان لم

ولو كان اربعة
 فخرج قرعة
 واحد منهم
 فكلوا
 فخرج
 قرعة
 اثنين
 منهم
 ثم اراد
 احدهما
 ان يرجع
 ليس له ذلك

في التنازع
 كذا في
 نوادر ابن رستم

يخرج من كل واحد من قوم تساهموا عليها ثلث ان
 يسوموها بمخرج سهمه او لاعدو الله كذا الاول فالاول فخذ
 لا يجوز وان كان في الميراث ابل وبقر وغنم فجعلوا الا بل قسما والبقر
 قسما والغنم قسما ثم تساهموا عليها واقرعوا فهد الجاني كذا اني
 المحيط البرهان الى واذ كانت الدار بين رجلين فاقسما على
 ان اخذا احدهما الثلث من موقوفها بجميع حقه واخذ
 الاخر الثلثين من مقدمها بجميع حقه فلكل واحد منهما ان
 يرجع عن ذلك ما لم يقع الحقد وبنيهما ولا تعتبر رضاهما
 بما قلا قبل وقع الحقد واما تعتبر رضاهما بعد وقع احد
 كذا في الذخيرة ذكر الناطقة ان للفرعة انواع ثلثة الاولى
 لاثبات حق البعض وابطال حق البعض وانها باطلة لمن
 اعتق احد عيديه بغير عينه ثم يفرع والاحرى لطيفة
 النفس وانما جائز كالفرعة بين النساء للسفر والفرعة
 بين النساء في البداية للقسمة والثالثة لاثبات حق واحد
 وفي مقابلة مثله فيفرع حتى كلوا احدهما وهو جائز لدا
 في فتاوى فاضلان واما ما فرغ عنهم لطيف الاقرب
 والفرعة ليست بوجبة واذ افرع بينهم في القسمة ينبغي
 ان يقول كل من خرجت فرعة اولاً بينهم اعطيته جزره من
 حوا من هذا الجانب والذي يليه في الخروج بجانب

في كل واحد من قوم تساهموا عليها ثلث ان
 يسوموها بمخرج سهمه او لاعدو الله كذا الاول فالاول فخذ
 لا يجوز وان كان في الميراث ابل وبقر وغنم فجعلوا الا بل قسما والبقر
 قسما والغنم قسما ثم تساهموا عليها واقرعوا فهد الجاني كذا اني
 المحيط البرهان الى واذ كانت الدار بين رجلين فاقسما على
 ان اخذا احدهما الثلث من موقوفها بجميع حقه واخذ
 الاخر الثلثين من مقدمها بجميع حقه فلكل واحد منهما ان
 يرجع عن ذلك ما لم يقع الحقد وبنيهما ولا تعتبر رضاهما
 بما قلا قبل وقع الحقد واما تعتبر رضاهما بعد وقع احد
 كذا في الذخيرة ذكر الناطقة ان للفرعة انواع ثلثة الاولى
 لاثبات حق البعض وابطال حق البعض وانها باطلة لمن
 اعتق احد عيديه بغير عينه ثم يفرع والاحرى لطيفة
 النفس وانما جائز كالفرعة بين النساء للسفر والفرعة
 بين النساء في البداية للقسمة والثالثة لاثبات حق واحد
 وفي مقابلة مثله فيفرع حتى كلوا احدهما وهو جائز لدا
 في فتاوى فاضلان واما ما فرغ عنهم لطيف الاقرب
 والفرعة ليست بوجبة واذ افرع بينهم في القسمة ينبغي
 ان يقول كل من خرجت فرعة اولاً بينهم اعطيته جزره من
 حوا من هذا الجانب والذي يليه في الخروج بجانب

جنس ضيب الاول كذا في شرح الطحاوي الفصل
 في الخيارات نوعان نوع يثبت بالشروط ونوع يثبت
 بدون نوعان خيار الروية وخيار العيب والقسمة نوعان
 قسمه يوجبها الحكم يعني بها قسمه بحسب الاجبي عليها وقسمه
 لا يوجبها الحكم يعني بها قسمه لا بحسب الاجبي عليها وقد اشرى
 عندنا في الاصل لكل خيار بابا وبداية بخيار الروية نحن نبدا
 به ايضا فنقول خيار الروية يثبت في القسمة التي لا يوجبها
 حكم ويثبت في القسمة التي يوجبها الحكم في نظر ان وقعت
 هذه القسمة في ذوات الامثال من المكيل او الموزون
 او العدديات المتعدية من جنس واحد لا يثبت وان
 رفعت هذه القسمة في غير ذوات الامثال كالغصن والبقرة
 والابل والشياب المروية او المروية فقيه روايتان ذكرها
 في رواية ابى سليمان انه يثبت وذكرني رواية ابى حفص
 انه لا يثبت والصحيح ما ذكرني في رواية ابى سليمان كذا في
 المحيط انبرها في القسمة ثلثة انواع قسمه لا يجبر بها القسمة
 اجناس مختلفة وقسمه يجبر بها المثلثة كيلة وزينة وقسمه يجبر
 بها كغيرها من نوع واحد كشياب وبقرة وغنم والخيارات
 ثلثة خيار سفره له عيب وروية فيثبت في قسمه اجناس ثلث
 خيارات وفي مثلية يثبت خيار عيب لا غير وفي غير مثلية

من نوع واحد ثبت خيار عيب وفي رواية ابي سليمان
ثبت خيار شرط ورواية هو الصحيح وعليه الفتوى وفي
رواية ابي حنيفة لا يشتان كذا في التمهيد كرو محمد حماد
في الكتاب الحنطة والشعير وكل ما يكال وكل ما يوزن وثبت
في قسمها خيار الروية قال مشايخنا اذ اذ بما قال الحنطة
والشعير جميعا والمكيل والوزن جميعا اجملا على الانفراد
حتى يكون المقسوم اجناسا فيكون قسمه لا يوجبها الحكم
بتراضيهما فثبت فيها خيار الروية وان اراد بذلك الحنطة
على الانفراد والشعير على الانفراد فهو محمول على ما اذا كان
صنفها مختلفة بان كان البعض علكة والبعض رخا أو البعض
بيضاء واقسما كذلك حتى يكون القسم واقعة على وجه
لا يوجب الحكم او كانت صنفها واحدة الا انه اصاب احدا
من اعلى الصفة وصاب الآخر من اسفله وهكذا الجواب
في الذهب النير والفضة النير وكذلك اواني الذهب والفضة
والجواهر واللاصلي وكذلك العروض كلها وكذلك نسلج
والسيوف والسروج كذا في التاثير خانية واذا كانت
الفادير هم يوزن كل الف في كسر فاقسما على احدى
كيفية الآخر اخذ الكيس الآخر وقد رأى احدهما المال
كله ولم يره الآخر فاقسمه جازية على الذي يراه ولا خيار

والبعض خمر اصم

ان اخذ

لواحد منهما في ذلك على قياس البيع الا ان يكون قسم الذي
 في المال يشترهما فيكون له الخيار واذا اقتسما الرجلان
 دارا وقد راي كل واحد منهما ظاهر الدار وظاهر المنزل
 الذي اصابه ولم يرجو فله الخيار لهما الا على قول زفر
 به وكذلك اذا اقتسما بيتا او كروما فاصاب احدهما البيت
 والاخر الكروم ولم يروا احد منهما الذي اصابه ولا راي
 به فله ولا تخله ولا يشتره ولكنه راي الحايض من ظاهر فلا
 خيار له احد منهما فيعوز روية الظاهر مثل روية الباطن كذا
 في مخرج السبوط وبعض مشايخنا لو انا ويل قوله ولا راي
 به ولا تخله كل الشجرة وكل الخلة ان راي روس الاشجار
 وروس الشجيرات اما لوله يدروس الاشجار ايضا لا يستقط
 خيار الروية ثم اذا ثبت خيار الروية في القسمة في اي موضع
 ثبت يفضل بها بطلان هذه الخيارات في البيع كخض جينا الى
 خيار العيب فنقول خيار العيب ثبت في نوعي القسمة جميعا
 ومن وحد من الشتر كالعيب في شيئين قسمة فان كان
 مثل القبض رد جميع نصيبه سواء كان المقسوم شيئا واحدا
 او شيئا مختلفا كما في البيع وان كان بعد القبض فان كان
 المقسوم شيئا واحدا حقيقته وحكما كالدار الواحدة او حكما
 لاحقيقة كالكميل والموزون يرد جميع نصيبه وليس له

وان علم المرء ان الشيء لا يصح بيعه
 فله ان يخرجه ولا يخرجه ولا يخرجه
 ان كان له خيار في بيعه ولا يخرجه
 ان كان له خيار في بيعه ولا يخرجه

وان كان له خيار في بيعه ولا يخرجه
 ان كان له خيار في بيعه ولا يخرجه

وهو الاصل في كل قول
 في البيع الموقوف

فان كان الترتيب السليم فليس هو
الذي هو في الحقيقة

ويؤخرها عن شرط بان وان الكسبي ولا سطر بالاداء
ولا فرق بينهما في حال خيار العيب في الترتيب لا بان
الكسبي ولا بغيره في حال خيار العيب في الترتيب لا بان
وبعد ان كذا في المحيط البرماني

ان يرد البعض دون البعض كافي البيع المحض وما يبطل
به خيد العيب في البيع المحض كذا يبطل به في القسمة كذا
في المحيط البرماني واذ استعمل الجارية بعد ما وجه
باعتبارها استحقاقا واذ ادوم على سكني الدار بعد
ما علمه العيب بالدار وادوم بالعيب استحقاقا ايضا
في خيار ما في خيار الشرط اذ اسكن الدار بعد
الخيار اذ ادوم على السكني ذكر محمد في كتاب البيوع اذ اسكن
المشتري الدار في مدة الخيار سقط خياره ولم يضر بين
ما اذا انشأ السكني وبين ما اذا ادوم على السكني فمن فرق
من المشايخ بين انشاء السكني وبين الدوام عليه في سلك
بيها ايضا في خيار الشرط كذا في التاتار خانية واذ ادوم
بالقسمة من الدار ولا يعلم بالعيب فرد المشتري عليه بدار
العيب فان قبله بغير قضاة فاصل فانه ينقض القسمة فان كان
المشتري في مدة من الدار قبل ان يعلم بالعيب لم يكن
لذلك يرد له ان يرجع على البائع بفتحان العيب ولا يرجع
البائع على المشتري في ذلك ان كان المشتري هو الذي علمه
بغيره في مدة من الدار قبل ان يعلم بالعيب لم يكن
في الضمان شر كايه الا ان يكون انقض القسمة وسر وبعينه
مرد وما واذ ابوان يرضوا به فلما يجب النظر لهم يجب

فله ان يرضى القسمة وان قبله فضا فاض
فله ان يرضى القسمة وان قبله فضا فاض
كذا في شرح البسوط

من هو

انظر وقع في سب كذا في شرح المبسوط ذكر المسئلة مطلقه
 من غير ذكر خلاف فمن مشايخنا من قال ما ذكرنا معنا قول المجتهد
 رحمه الله واما على قول أبي يوسف ومحمد يرجع بنقصان العيب على
 سبهم من المشايخ من قال ما ذكر في كتب القسمة قول الكل
 جينا الى خيار الشرط فتقول خيار الشرط ينبت في القسمة حيث
 يبت خيار الردية على الوفاق وعلى اختلاف الروايات ومما يطل
 به خيار الشرط في البيع المحض يبطل به في القسمة وانما يصح شرط
 الخيار في القسمة على نحو ما يصح اشتراطه في البيع المحض حتى يجوز
 اشتراطه ثلثة ايام بلا خلاف وما زاد على الثلثة يكون
 على اختلاف بين ابي حنيفة وصاحبيه وان ادعى الشرط
 زهرا حينا بعد مضي مدة الخيار لا يصح على ذلك كما
 في البيع المحض كذا في المحيط بالبرهان في القسمة
 ولاب اصغير ووصي اليتيم ان يقاما
 لاب الصغر واليتيم الاصل في هذا ان كل من كانت له ولاية
 بيع له ولاية القسمة ومن لا فلا والاب ووصيه والجد ووصيه
 والقاضي ومن نصبه القاصي لهم ولاية بيع مال الصغير لهم
 ولاية قسمة ماله ووصي الام ووصي الاخ والعلم ليس
 لهم ولاية البيع فليس لهم ولاية القسمة كذا في
 شرح الطحاوي ويجوز قسمة الاب على الصغير والمعتوه

٤٠٠
 ما رسم فبدا ان يعلم العيب
 فان كان العيب سبهم وانما العيب سبهم
 فان كان العيب سبهم وانما العيب سبهم

كذا في المحيط بالبرهان
 فان كان العيب سبهم وانما العيب سبهم
 فان كان العيب سبهم وانما العيب سبهم

فان كان العيب سبهم وانما العيب سبهم
 وانما العيب سبهم وانما العيب سبهم
 وانما العيب سبهم وانما العيب سبهم

كذا في شرح المبسوط
 وانما العيب سبهم وانما العيب سبهم
 وانما العيب سبهم وانما العيب سبهم

بسم الله الرحمن الرحيم
 واوله الصغير عقرا كان او متفلا فله في بيعه لاثنين فاحسن في ودر الارشاد
 واوله الاب مال على الاب ودر الاب من ثلثه الاب التي التافه في بيعه

في كسب المال بين اثنين فاحسن وكذا وصي الاب في
 ذلك فاحسن في الاب من ماله وكذا في الاب من ماله
 بين وصي لا يجوز قسمه وصي الاما زاد الم يكن احد من هؤلاء
 فيما سوي القسمة من ثلث الام وكذا في وصي العم والاخت
 العم في ميراثه منه ولا يجوز قسمه في ميراث من غيرهم كذا
 في شرح المبسوط في القسمة والتفصيل في ذلك في كذا في
 المحيط البرهان ولا يجوز قسمه الا له والاخ والعم والنزوح
 على امره الصغير والكبير الغائب كذا في فتاوى تاجيخا في
 لا يجوز قسمه الاب كذا في ابنة المسلم وكذا الا يجوز قسمه
 الاب المسلم على ابنة الحر ولا يجوز قسمه المقتطع على المقتطع
 كما لا يجوز بيعه ولا يجوز قسمه الوصي بين الصغير والكبير
 يجوز بيعه مال احدهما من الاخر بخلاف الاب فانه اذا
 قاسم مال اولاده الصغار بينهم يجوز كما لو باع مال بعض اولاده
 الصغار من البعض واحيلة في ذلك للوصي ان يبيع حصه
 احد الصغيرين مثالا عام من رجل ثم يقاسم مع
 المشتري حصه الصغير الذي لم يبيع نصيبه ثم يشتري
 حصه الصغير باع نصيبه لذلك الصغير فيختار نصيب كل
 واحد من الصغير وانما جائت هذه القسمة لاجت
 بين اثنين بين المشتري وبين الوصي وحيلة اخري

في كسب المال بين اثنين

ولا يجوز قسمه الا له
 ولا يجوز قسمه الا له
 ولا يجوز قسمه الا له
 ولا يجوز قسمه الا له

في كسب المال بين اثنين
 في كسب المال بين اثنين

في كسب المال بين اثنين
 في كسب المال بين اثنين
 في كسب المال بين اثنين

الوصي نصيب كل واحد من الصغار والكبار وقسم بين الكل بحوز
 أصلا وقاسم الوصي الموحي له بالثلث والورثة تصفاة متفق
 الثلث اليه واخذ الثلثين للورثة صح ولو هلك عند فلاحته
 وان كانت الورثة كبارا غيبا نقاسم الوصي الموحي له واخذ
 نصيب الورثة جاز كذا ان كسر في الاصل ~~في الاصل وفي~~
~~في الاصل وفي~~ يعقوب وزفران القسمة في العروص جاز بلا حدة
~~في الاصل وفي~~ لا يجوز في قول البخينة وزفران خلافا لابي يريم
 من الموحي له غايبا والورثة كبارا حضور وقاسم الوصي
 نصيب الموحي له فالقسمة باطلة في قول البخينة وزفران
 وسفد ذكر اختلاف على هذا الوجه في اختراصة
 زفران يعقوب كذا في التنازع خانية رجل مات ووصى الى امرئ
 وفي التركة دين غير مستغفر وطلب الورثة من الوصي ان
 يقر من التركة ثلث الدين ويقسم الباقي بينهم كان له ان
 لا يقسم ذلك بينهم ويبيع ذلك الفداء مشاعا كذا في حرمته يعقوب
 وسبل عن مات وترك امرأة وابنة صغيرة واخا واخا والاخ
 غايب فباع الوصي المنزل والحاوت والآت الحاوت وقسم
 الميراث الذي كان في البدل وترك الكرم والارضين منته
 يحضر الغائب قال لا يجوز قسمة الوصي العقار الا بامر الحاكم
 وينصب الحاكم عن الغائب من يقاسم عنه وقسمة العروص

كذا في الوصية ولا يقسم على الوصي من غير امر القاضي

وروى عن ابي يوسف في الوصية لا يجوز وهو
 قول الحسن رحمه الله كذا في المصطلح بالابي

الظاهر

الفقيه

لا يجوز تقاسم الورثة على المالك
 بغير رضاه سواء كان المالك غائبا أو حاضرا
 فان فعلوا ذلك بغير رضاه لم ينعقد تقاسمهم
 على القسمة كما لا ينعقد تقاسمهم على المالك
 وان وكل المالك تقاسم بعد ذلك وان
 لم يجز لو كلف ان يقاسم بعد ذلك وان
 فهو على كالتقاسم الورثة المالكين
 الى وصفي تقاسم الورثة المالكين
 ولده الصغر فيقدر ورثته وان
 جازية على ما كثر عليه تقسمة الورثة
 في الزيادة على ما كثر عليه تقسمة الورثة
 في حق الدين الكبير الغائب
 في حق الدين الصغير وقدره ان اردوا
 ان لم يترددوا في تقاسم الورثة المالكين
 في حق الدين الصغير وقدره ان اردوا
 ان لم يترددوا في تقاسم الورثة المالكين
 في حق الدين الكبير الغائب

يطلب الدين كان لهم ان يتقضوا القسمة سواء كان الدين
 محسوبا او غير محسوب ان يعلم ان الورثة اذا اطلبوا قسمة التركة
 من القاضي وعلى الميت دين والقاضي يعلم به وصاحب التركة
 غائب فالتقاسم كان الدين مستقرا بالتركة فالقاضي لا يقسمه
 بينهم وان كان الدين غنيا مستقرا للتركة فالقاضي
 ان لا يقسمه ايضا بل يوقف الكل وفي الاستقسات
 يوقف مقدار الدين ويقسم الباقي ولا يأخذ منهم كذا في
 من ذلك فيل هذا على قول المحنف اما على قولنا
 كذا في الذخيرة فان فعلوا ذلك واقسموا اليه ان
 فهلك ما عزل لا جمل الدين ردت القسمة ان لا يقضا
 الدين من حصصهم فكذا الوارثين الذين ظاهروا قسمة القسمة
 ثم ظهر بعد القسمة كانت القسمة سر دودة الا ان يقضا
 الدين من مالهم كذا في فتاوى قاضينا واذ ايراد
 القاضي ان يقسم التركة ولم يعلم بالدين فليس له
 هل على الميت دين فان قالوا نعم يسار لهم عن مقلد
 الدين وان قالوا لا فالقول قولهم ثم يسار لهم
 فيها وصية فان قالوا نعم يسار لهم انما حصلت بالوزن
 او مرسلة فان قالوا لا وصية فيها فالقول قولهم ومنها
 القاضي حيث فان ظهر بعد ذلك دين نقص القاضي

في حق الدين الكبير الغائب
 في حق الدين الصغير وقدره ان اردوا
 ان لم يترددوا في تقاسم الورثة المالكين
 في حق الدين الكبير الغائب
 في حق الدين الصغير وقدره ان اردوا
 ان لم يترددوا في تقاسم الورثة المالكين
 في حق الدين الكبير الغائب

القسمه الا ان يقضوا الدين كذا في الظهريه القسمه ظاهره
 ثم ظهر الدين فالقاضي ينقض القسمه الا ان يقضوا
 الدين من مالهم يعني الورثه فحينئذ القاضي
 لا ينقض القسمه في الفضلين جميعا وكذلك لو اراد
 الغريم الميث من الدين لا ينقض القسمه وهذا
 كله اذ الميراث الورثه نصيب الغريم ولم يكن للميت
 مال آخر سوى ما اقتسموا اما اذا ارادوا نصيب الغريم او
 كل الميث مال آخر سوى ما اقتسموا فالقاضي لا ينقض
 سدا كذا في المحيط بالبرهان ولو ظهر وارث آخر
 بعد ثبوت الشهود او ظهر موصي له بالثالث فان القاضي
 ينقض القسمه ثم يستأقنها بعد ذلك كذا في حاشية
 المحققين وكن الوظهرت في التركة وصية بالثالث
 او بين من كان المال الوصيه مخرجه اذا اطلب الورثه
 القسمه من القاضي سالهم القاضي هل عليه دين
 ابن قالوا لا كان القول قولهم وان اقرا احد الورثه
 بدين على الميت ومجد الباقيون قسمت التركة بينهم
 ويومر الامر بقضاه كل الدين من نصيبه عندنا اذا كان
 نصيبه يفي بكل الدين كذا في الغيات الشاهديه
 وان يات الورثه من نقض من الورثه والموصي له

وكذا لو ان القاضي لم يسأل الورثه
 عن الدين وقسم التركة بينهم حتى جازتهم

وفي قضا القاض في ظهريه القسمه وارث آخر كان
 بالترخي بطعن غزواني فكذا في المحيط
 بالثالث فان بالترخي فكذا في المحيط
 وان نقضه وان كانت بقضائه وارث آخر
 قبل النقض وان كانت بقضائه وارث آخر
 فيقض على الغائب القضا بها وقيل للموصي بالثالث
 ان ينقض بكل حال

يعني هم

كذا في الظهور ظهر دين او وصية بالتك او بالت
 مرسلة او وراث آخر بعد القسمة ترد وان قالت الورثة
 نوري الدين او الوصية او حصه الوارث من مالنا
 ولا تنقض القسمة ففيما اذا اظهر غريم او موصي بمقتضى
 مرسلة لهم ذلك لان حقهما في المالية لا يفي
 العين وفيما اذا اظهر واث او موصي له بالتك ليس
 لهم ذلك بل ~~لكن~~ لان حقهما يتعلق بعين
 التركة الا اذا رضى الوارث والموصي له بذلك كذا
 وجيز الكروبي ولو ارادوا ان يقسموا التركة واحطوا
 حق الغريم والموصي له بالف مرسلة من مالهم
 كان لهم ذلك وكذا اذا كانت الميت مال آخر لم
 يدخل في القسمة فليس للغريم ولا للموصي له بالف مرسلة
 حق نقض القسمة ويعطى حقهما من المال الذي
 لم يدخل تحت القسمة وكذلك اذا كانوا عزله
 نصيب الغريم بان كان الدين معلوما لهم
 او تبرع انسان بقضاء دين الميت لا يكون
 للغريم حق نقض القسمة وان اوى بعض الورثة
 دين الميت لم يجمع به في التركة فالقسمة مردودة
 بخلاف ما اذا تبرع فان قسم الورثة فيما بينهم

كذا في الدرر

النكاح

التركة ومعهما وارث آخر غائب وعزلوا نصيب الغائب
فان كان القسمة بغير قضاء فللذي حضر ان ينقص
القسمة وان كانت القسمة بقضاء فلا ينقص الذي حضر ان
ينقص القسمة وان كان مكان الوارث الغائب موصيا
بالثلاث وهو غائب فحضر وان كانت القسمة بغير قضاء
فله ان ينقص القسمة وان عزلوا نصيبه وان كانت
القسمة بقضاء لم يمتد ذلك هذه المسئلة في الكتاب وقد
اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا ليس له ان ينقص
القسمة اذ اعزل القاصي نصيبه وبعضهم قالوا له ان
ينقص القسمة وان عزل القاصي نصيبه وهذا القائل
يبرئ بين الوارث وبين الموصي له بالثلاث والتولى
الرجل اصح كذا في الذخيرة وكذا الوقض واحد من الوثية
حق العرم من ماله على ان لا يرجع في التركة فالقاضي
لا ينقص القسمة بل يضيها اما اذا اشترط الرجوع
او سكت فالقسمة مردودة الا ان يقضوا حق الوارث
الذي قضى حق العرم من ماله كذا في خزائن
المفتين وهذا الجواب ظاهر فيما اذا اشترط الرجوع
مشكل فيما اذا سكت وينبغي ان يجعل متطوعا اذا
سكت والجواب عنه ان يقال انما لا يجعل متطوعا

لا يري ان الغريم لو قده الي
القاضي قضى القاضي عليه كمنح
الدين لانه لا ميراث الا بعد
الدين

لانه مضطر في القضاء ثم ما ذكر ان الورثة اذا
اقسموا التركة ثم ظهر وارث آخر او موصى له بالثالث
او الرابع فالقاي يفيض القسمة اليك اذا كانت القسمة بغير قضاء
قاضي ولما اذا كانت القسمة بقضاء قاضي ثم ظهر
وارث آخر او موصى له بالثالث فالوارث لا يفيض
القسمة اذا اغزل القاضي نصيبه واما الموصى له فقد
اختلف ~~في~~ المشايخ قال بعضهم لا يفيض القسمة واليه
اشاد محمد في هذا الكتاب فانه قال في فصل الموصى
ان يفيض القسمة اذا كانت القسمة بغير امر القاضي فهذا
اشارة الى انها اذا كانت بقضاء والقاضي لا يفيض
القسمة وبعضهم قالوا يفيض ونرى بان الموصى له وبه الوارث
والاول اصح ولو كان للبيت وصى قسم التركة وغزل نصيب
الوارث او غزل نصيب الموصى له بالثلث صح قسمة على الوارث
ولم يصح على الموصى له ولو كان بعض التركة ديناً فاقسم
بشرط والدين في قسمة بعضهم بالقسمة فاسد
ولكن ان اقسموه الدين فيما بينهم فالقسمة فاسدة
كذا في ~~الكتاب~~ ~~الكتاب~~ اذا ادوا قسمة التركة وفيها دين
فاحيلة فيها ان يضمن اجنبي باذن الغريم بشرط
بإذن المحسب واقسموا اجاز كذا وجيز الكروري

كذا في المحط الرباعي

والتمكين الفهم لشرط الوارث
الميت لا ينفذ الوارث
ضمن بعض الوارث لشرط زيادة

وإذا انقسمت الورثة داراً وفيهم امرأة الميت ثم ادعت
 بعد القسمة مهر على زوجها وأقامت ببيتة نقضت
 القسمة وكان للميت والادعي الوارثين ديناً كذا في المحيط
 للسر حنفى وإن كان الدين على الميت فاقسموا
 على أن ضمن كل واحد منهم أو أحد هم الدين على الميت
 فهذا على وجهين الأول أن يكون الضامن
 مشروطاً بالقسمة أما بشرط بعد ذلك والحكم فيه أن
 القسمة فاسدة الثاني إذا لم يكن الضامن أو لم يكن له
 مشروطاً بالقسمة أما بشرط بعد ذلك والحكم فيه أنه
 إن ضمن بشرط أن يرجع في التركة لم يكن القسمة نافذة
 طبعاً وإن لم ينفذها وإن ضمن على أن لا يرجع في التركة
 بشئ وعلى أن يرضى القسمة لم ينفذها إيجاباً وإن رضی
 الغرماء بضمائنه وإن أبوا أن يقبلوا ضمائنه فلم ينفذ
 القسمة وإن لم يشترطوا على أن يبرأ الغريم أكتسب للورثة
 القسمة وإن مرضى الغرماء بضمائنه وإذا ادعى بعض الورثة
 ديناً في التركة بعد تمام القسمة صح دعواه وسمعت
 بنته وله أن ينقض القسمة كذا في المحيط البرهاني
 ولو ادعى عينا من أعيان التركة أنه اشتراها من الميت
 أو وهبها للميت وسلمها إليه بعد تمام القسمة لا يسمع

۱۲
 کتاب فی الجغرافیا
 و هیئت سماء و الارض
 و کذا فی شرح الملبس و
 کذا فی الجغرافیا و هیئت سماء و الارض
 و کذا فی شرح الملبس و کذا فی الجغرافیا

كذا في شرح البسيط لكن ليس له ان يطلب بنفسه وان
 يبطل القسمة لا قراءه الاول انه لاحق الاصلية اذا تم
 الاولاد او الميتة ثم ادعى احدكم ان اخاهم لا يورث
 ورث معه من مات ثم مات وطعن الذي يورث
 من هذه الدار واثام البقية لم يقبل ولم ينقض القسمة كلها
 في الخلاصة ولو ادعى الخصة دينا على ابيه واثام البنية على
 عبد الدين كان له ان يبطل القسمة كذا في شرح البسيط اذا
 اقامه الورثة الدين فيما بينهم فهذا اعلم وحين امان كان
 الدين الميت وفي هذا الوجه ان اقساموا الدين والعين
 جملة بان شرطوا في القسمة ان الدين الذي على فلان لهذا
 الوارث مع هذا العين والدين الذي على فلان الاخر
 لهذا الوارث الاخر مع هذا العين فمنهذه القسمة باطلة
 في الدين والعين جميعا وان اقساموا الاعيان ثم اقساموا
 الديون فقسمة الاعيان صحيحة وقسمة الديون باطلة
 الوجه الثاني اذا كان الدين على الميت واقسموها
 على ان ضمن كل واحد منهم دين غريم على حدة او اقساموا
 على ان ضمن احدهم ساير الديون فان كان الضمان
 مشروطا في القسمة فالقسمة فاسدة وان لم يكن الضمان
 مشروطا في القسمة انما ضمن بعد القسمة بغير شرط فهذا

على ثلاثة اوجه ان ضمن بشرط اتباع الآفة لم يكن القسمة
نافذة على معنى ان له تقضها وان ضمن ان لا يتبع الميت
ولا ميراثه بشئ وعلى ان يرى الغريم الميت كان هذا حايلا
ان يرخص الغريم بضمانه وان يرضى له فله تقضى القسمة
وان لم يشترط على يرى الغريم الميت لا ينفذ القسمة وان
يرضى الغريم به كذا في الذخيرة فان رضى بضمانه وادى
الميت ثم توى المال عليه مرجعوا في ما ان بيت حيث كان كذا
في شرح المبسوط ولو اقتصروا ثم ادعى احد من الابناء
من ابيه وامه وورث اباهم معه وان مات بعد ابيه فورا
هو وارث ابيه ثم قد كتبوا في القسمة انه لاحق بعضهم
في المصالحات لا ينفذ من القسمة كذا في المحلل المتعري
واذا كانت الاراضي ميراثا بين ثلاثة نفر عن ابيهم مات
احدهم وترك ابنا كبيرا فانقسم هو وعماه الاراضي
على ميراث الجد ثم ان ابن الابن اقام بنية ان جده
ارضى له بالثلث وامر ابطال القسمة لم يسمع دعواه
ولو لم يدع وصيته من الجد ولكن ادعى دينه على الابيه
صحت دعواه ويثبت الدين باقامة البنية ولو ادعى
الوارث انه كان اشترى نصيب ابيه منه في حياته
بثمن مسمى ونفذ الثمن واقام البنية على ذلك مرجحا

كذا في الذخيرة فان الغريم ان لم يرضه اذ ذلك
فلم ينفذ القسمة رضى الغريم بها وادى الميت
ثم توى المال عليه مرجعوا في ما ان الميت
كان كذا في المبسوط

ما زادنا من الناس من انما جئت قوم
 فافهموا من هذا ما فيهم من
 فانما السبب في ذلك انهم
 من قدام الله عز وجل

كذا في النار خائفة ولو اقر الرجل ان فلا نامات وترك
 هذه الدار ميرا تا ولم يقل الحمد لو رثته ثم ادعى بعد ذلك
 انه اوصى له بالثمن او ادعى دين النفسه على الميت قبلت
 بنيه ولو كان قال تلك هذه الدار ميراثا لعم او قال
 لو رثته و باقى المسئلة كما لا يقبل بنيه كذا في الذخير
 الفصل الثاني في ميراث الزوجية بحسب ان كل
 قسمه يوجبها الحكم بان كانت القسمة يحسب الآتي عليها
 كالقسمة في جنس واحد لا يثبت فيها حكم الغرور وان
 حصلت بتراضيهما وكل قسمة لا يوجبها الحكم ان كانت
 قسمه لا يحسب الآتي عليها يثبت فيها حكم الغرور
 كالقسمة في الجنسين كذا في المحيط البرهان ولو كان
 دارا بين رجلين بشر او اوصيا كانا اقتسماها م بني
 احدهما ثم استحق من نصيب الباقي الموضع الذي بنيه
 البناء لا يرجع على شريكه بشئ من قيمة البناء كذا في خزائنه
 المفتين ولو كانت داران او ارضان اخذ كل واحد دارا
 بحقه فبني احدهما في داره ثم استحق رجوع بنصف قيمة
 البناء عند ابي حنيفة قبل هذا عند ابى حنيفة وعندنا
 لا يرجع وقبل هذا اقولهم جميعا وهو الصحيح كذا في المحيط
 السرخسي ولو كانا دارين فاصطلى على ان ياخذ

وكذا لو اقر امير ربح او عاين
 او ابيع و ذلك في كل
 قوم اقرتموه او ابيعتموه
 فاحداهما في كل
 ارض زوجهما احد قايما او اداها
 فانه لا يقبل ذلك من كذا
 وكذا الاقضية او اداها
 طابعه في كل
 بناء او خلاعة
 لم يبق من بيتها
 ما لا يملكه

وبني كل واحد في نصيبه ثم اسكت الارام يرجع اصدقا على الآخر بقيمة البناء

دارا او دارا

19

في دابر او ارض ثم يستحق شئ منها فالمسئلة على ثلثة اوجه الاول
ان يستحق جزء شائع من الكل بان استحق نصف كل الدار مثلا
والقسمة فاسدة الثاني ان يستحق جزء بعينه مما اصاب واحدا
منهم فالقسمة صحيحة فيما يقوى وراء الاستحقاق وكان المستحق
عليه الخيار ان شاء نقص القسمة وعاد الامر الى ما كان قبل
القسمة ويستتفان القسمة فيما وراء المستحق وان شاء اضعف
القسمة ورجع على صاحبه بوضع المستحق وذلك راجع ما في
بد صا حيله مثلا ان كان المستحق نصف نصيب المستحق عليه
كذا في خبر انه المقترب الوجه الثالث اذا استحق جزء شائع
من نصيب احدهم وفي هذا الوجه القسمة لا تقسم
عند ابى حنيفة ^س ويكون المستحق عليه الخيار وعند ابى يوسف
القسمة فاسدة وقول محمد مضطرب ذكر في نسخ ابى حنيفة
قوله مع ابى حنيفة وذكر في نسخ ابى سليمان قوله مع ابى
يوسف وهكذا اثبتته احكام الشهيد في المختصر والاول
اصح فقد روي ابن سماعه وابن مهزيب قول محمد مع قول
ابى حنيفة ^س كان في الذخيرة قال في الهداية الخلاف في جزء
شائع من نصيب احدهما في استحقاق بعض معين
فلو دفع القسمة بالاجتماع واذا استحق بعض شائع
في الكل يفسخ باثر شاف كذا في جوهرة النيرة ولو كان باع

و

احد ما نصف ما اصابه بالقسمة ثم استحق ما بقي له فانه يرجع
 على صاحبه بربع ما في يده عند ايجبة ومحمد ولا يخفى على
 ما قبل البيع حيث يخبر وما على قول الي اوسف فالقسمه ثانيا
 كذا في الظهيرية وفي كتاب الشر وط جعل المسئلة على ثلثة
 اوجه ايضا لكن لم يذكره ما اذا استحق جزء شياع من كل
 الدار وذكره كانه ما اذا استحق جميع نصيب احدها وذكر
 ان القسمة باطلة ونقسم الباقي وهو الذي لم يستحق بينهما
 ان كان قد اصاب في يد الآخر ولم يبعه وان كان باعده فالبيع مفسوخ
 وعليه ان يرد على المستحق عليه نصف قيمته ما باع وذكر
 ما اذا استحق جزء بعينه من نصيب احدها وجاب ان
 القسمة باطلة في الكل وذكر ما اذا استحق جزء شياع من نصيب
 احدها وذكر في المسئلة خلافا على نحو ما كتبنا في المتن
 على قول ايجبة لا ينقض القسمة ولكن يخبر المستحق عليه
 ان شاء نقض القسمة ونضم ما بقي في يده الى ما في يد
 الآخر ^{٢١} يضم المستحق عليه ما بقي في يده الى قيمته ما
 كان في يد الآخر فيقسطانه نصفين كذا في الذخيرة
 ثلث اخوة وسرا ثلث اخذ كل واحد دارة ثم سمى
 نصف دارة احدهم ^{٢٢} المستحق عليه بالخيار ان شاء
 نقض القسمة كلها واستقلوا ^{٢٣} اسجدوا وان شاء

ان كان لا يبيع ما اصابه فبقيت ذواتها
 وان كان لا يبيع ما اصابه فبقيت ذواتها

وفي المتن ان كان لا يبيع ما اصابه فبقيت ذواتها

قال ابو حنيفة هو وهو قولهم
 او من الدفوع

والتقويم

في التقويم ودعوى الغلط في مقدار الواجب بالقسمة
فاما دعوى الغلط في التقويم فهو نوعان البنا نوع يصح
فالذي لا يصح ان يدعي احد المتقاسمين الغلط في
التقويم بغير دليل بان كان ما يدعي من الغلط يدخل تحت
تقويم المقومين فهذا الدعوى لا يصح وان اقام البينة
عليه لا يسمع بنية سواء حصلت القسمة بقضاء القاضي
او بغيره ايضا والذي يصح ان يدعي احد المتقاسمين
الغلط في التقويم بغير فاحش بان كان ما يدعي من مقدار
الغلط لا يدخل تحت تقويم المقومين وانه صحيح ان خص
القسمة بقضاء القاضي وان حصلت القسمة بالاراضي
لم يذكر محمد في هذا الفصل في الكتاب وحكي عن القاضي
ابي جعفر الهندواني انه كان يقول لقابل ان يقول
لا يسمع هذا الدعوى ولقابل ان يقول يسمع هذا الدعوى
والصدر الشهيد حسام الدين رحمه الله كان يأخذ
بالقول الاول وفي العتاشيه وهو الصحيح وعليه الفتوى
كذا في الغيات بمشاهيه وبعض مشايخ عصره كانوا يأخذون
بالقول الثاني وفي فتاوى قاضيان جعل القول الاخير
اولي كذا في النهاية وان كانت القسمة بالاراضي له ان
يبطل القسمة كما لو كانت القسمة بقضاء القاضي في الصحيح

وفي الثاني

بقضاء

لما

ادب ص

للمر
 كذا في القصة ان ائمة وذكر القاضي الامام الاستيعابي في
 شرح القاضي ان دعوى الغبن بعد القسمة غير صحيحة اذ كانت
 القسمة بالتراضي قال بعض المشايخ قالوا لا معكم لو كانت
 القسمة بالتراضي وذكر في شرح الاستيعابي دققة
 في هذا الفصل فقال بعد اكله اذ لم يقر كل واحد منهما
 الاستيفاء فانه اذا اقر بذلك لا يسمع دعوى الغلط
 والغبن من واحد منهما بعد ذلك انما يسمع دعوى
 الغصب كذا في الذخيرة واذا اقسما القوم امرضا من انا
 ثم او شرا وتقا بصواتهم ادعى احدهم غلطا في القسمة
 فانه لا يشتغل باعادة القسمة بمجرد دعواه ولكن ان اقام
 على ذلك فقد اثبت دعواه بالحجة فيعاد القسمة بينهم
 حتى يستوي في كل ذي حصة وان لم يكن له
 بينة وادار ان لا يثبت لهم على الغلط فله ذلك فمن حلف
 منهم له يكن له عليه سبيل ومن نكل عن البين جمع
 نصيبه الى نصيبه ثم يقسم ذلك بينهما على قدر نصيبهما
 كذا في شرح المبسوط وانما دعوى الغلط في مقدار
 الواجب بالقسمة فلا فروع ان النقص يوجب التماثل
 ومورد كفاية شافعي بين رجلين اقسما ثم قال احدهما
 اساحبه قبضت خمسة وخمسين ^{غلطا} وانما قبضت الا خمسة

وفروع لا وجه للشك في ان لا يوجب القسمة
 مدعي احد المتقاسمين غلطا في مقدار الواجب
 ما يقسم على وجه لا يكون مدعي الغلط مدعي
 الغلط هم

واربعون وقال الاخر ما قبضت شيئا غطاني اذ انقسمت اليها
على ان يكون لي خنسي وخمسون ذلك خنسي واربعون

في مقدار الواجب بالقسمة على وجه يكون مد عبا الغصب
بدعوي الغلط بان قل في محله الشاة اقامنا بالسر
واخذنا ذلك ثم اخذت خمسة من نصبي غلطا وقل الامر
ما اخذت من نصيبك شيئا غلطا ولكنا اقمنا على
ان يكون لي خمس وخمسون واثنا عشر والامر بعون
ولا يثبت لواحد منها فانها لا يتخالف القول قول
عليه الله في امر الله المتين وان اختلفا في الحاصل

ففي مقدمتها الواجب بالقسمة كما في المسئلة الاولى

لعل في الحظ الزمانى تعالى يوجب التحالف ان اقسام القوم ارضا وادما و قبض كل

واحد منهم حقه من ذلك ثم ادعى احدهما غطافا

اما حنيفة قال في ذلك لا يعاد القسمة لنا في الاخير

وإذا ادعى أحد الشركاء غلطاً في القسمة لإيعاد القسمة

بمهر و عوا^۱ و لا یعاد ذر^۲ع شی^۳ء من ذلک ولا مساحت^۴ه

والكاهن ولا يترده إلا بعد أن يظلم وقوع القسمة

علاوة على هذا فقد لا ينقض القضية الا اذا التزم المشتبه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دہلی کے مہرین نے پیدہ کے باب | محراب | اسے ہمارے

151

5/10/1919

عبدی الفلانی

الصفحة ١٥١

اور با صفا و خلق طاهر

الحمد لله الذي جعل

الحمد لله رب العالمين

وفی الخانیہ

ح. محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن

156

يستعمل ربح الكول كذا في غيات الشهية فاذا اقام البنية
 اعيدت القسمة فيما بينهم حتى يستوفي كل ذي حق حقه
 وكان يجب ان لا يعاد القسمة وان لم يدعي بنية على
 ما ادعى يخلف مدعي قبله الغلط ولا يتخالفان فان
 خلف المدعي قبله لا يثبت الغلط والقسمة ملغية
 على حلقها وان نكل ثبت الغلط في عداد القسمة كما في فضل
 البنية وكذا ان كل قسمة في غنم او ابل او بقر او شيا ب او
 شيء من المكيل والموزون ادعى فيه احدهم غلطا
 ود القسمة والقبض فهو على مثل ذلك ولم يرد به
 تسوية التسوية بين جميع هذه المسائل وبين المسئلة
 او الى في حق جميع الاحكام وانما اراد بها التسوية
 في حق بعض الاحكام وهو ان لا يعاد القسمة بمجرد
 الدعوى الا ترى ان في المكيل والموزون اذا اقام
 مدعي الغلط السنة على ما ادعى لا تعاد القسمة بل يقسم الباقي على
 قدر حقيقتها في الغنم والياب او الاشياء التي يتفاوت بحسب
 اعداد القسمة كما في مسألة الدار كذا في المحيط البرهاني
 واذا انقسم رجلان د امرين واخذ احدهما د امرا
 والاخر د امرا ثم ادعى احدهما غلطا وجار بالبنية ان له
 كذا كذا اذا مرء الى الدار التي في يد صاحبه فضلا في

نكر

كذا في العام

والبر

قسمه فانه يقضى له بذلك الذم والعقوبة ولا تعاد القسمة وليس
 هذا كالمال الواحد في قول ابي يوسف ومحمد وامامنا في
 قول الجعفي فاما القسمة فاسد والادعاء بينهما فثبت كذا في
 شرح المبسوط اذ كان الدعوي في دار واحدة
 في دارين ومعنى هذه المسألة ان احد المتقاسمين
 ادعى صاحبه انه شرط له كذا الكذا اذ امر اعمان نصيبه في
 القسمة كذا في التاتارخانية ولو بيع كذا اذ امر اعمان بالمال
 التي في يد عند الجعفي لا يجوز فكذا اذا شرط ذات
 لا احد من في القسمة في دار واحدة كانه كانت القسمة فاسدة
 وحده ما بيع كذا الكذا اذ امر اعمان الدار جائز فكذا اذا اضر
 ذلك في القسمة كذا في فداوى قاضيان واذا اقسام
 عشرة اثنان واخذ احدهما اربعة واخذ الآخر ستة
 فادعى اخذ الاربعة ثوبا بعينه من السنة اياه اصابه في
 قسمه واقام على ذلك ببيته فانه يقضى عليه بدله سواء
 اقر قبض ما ادعى من الزيادة او لم يقر وان لم يقم به
 ذكر في الكتاب ان صاحبه يستخلف ولم يرجب التحالف
 وهذا المحمول على ما اذا اقر قبض ما ادعى ثم ادعى ان
 صاحبه اخذ ذلك منه غلطا فيكون مدعى الغصب
 على صاحبه وفي مثل هذا لا يجب التحالف فان ادعى اخذ

لا يبرهان في الدار الواحدة متى ادعى صاحبا اذ ان كان
 في نصيب صاحبه فانه قد اقر وانما على من ادعى المحمول
 فالقول بالخيار

الأربعة ثوباً بعينه من الستة أنه أصابه في قسمته وأقام
 الآخر البينة أنه أصابه في قسمته فبني بينة صاحب
 الأربعة كذا في الدخيل ~~ولا الإشهاد على الستة لا يمنع~~
 دعوى الزيادة على صاحبه بخلاف الإشهاد على
 الاستيفاء كذا في المصنف ابن علقم ولو افتسما واستهدا
 على قبض كل واحد نصيبه ما ينافي ما ادعى الغلط لم يسمع
 إلا إذا ادعى الغصب كذا في خزائن المفتين ولو اختلف
 المتقاسمون فشهد القاسمان فقدت شهادتهما كذا في السراية
 وإذا ادعى أحدهما الغلط وزعم أن ما أصابه سبباً في يد الآخر صاحبه
 قد اشهد بنفسه بالاستيفاء لم يصدق على ذلك إلا
 بينة كذا في جوهرة البينة ~~أن لم يقيم له بينة استخلف~~
~~الشركة~~ فم حلف منهم لم يكن له عليه سبيل ~~كل من المهادين~~
 نكل على البين جمع بين نصيب الناكل والمدعى فيقسم ذلك
 بينهما على قدر نصيبهما فإما ادعى أن لا يقبل دعواه
 أصلاً كذا في الحكاية وإن قال المدعى استوفيت
 حقي وأخذت بعض حق بني وانكر صاحبه مدون خصم
 المدعى وهو المدعى عليه يجلف أي مع بعينه كذا في اللؤلؤ
 إبراهيم عن محمد بن قاسم شمر إذا بين رجلين وأعطى أحدهما
 أكثر من الآخر غلطاً بني ~~أراد ما في نصيبه~~ قال القسمة

لأنه خارج فيه

فأدركوا حلفوا

فنرى نبع بناء في قسمة غير رفع بناده ولا يرجع على
 على القاسم بقية البناء ولكنها يرجع على بالاجر الذي
 لخذ كذا الظهير رجلان افسهما افرجة فاصابا ملحدما
 قراحان ولا احرار اربعة اربعة افرجة ثم ادعى صاحب القراح
 احدا لا افرجة التي في يد صاحبا رافق البيضة انه اصاب
 فانه يقضى له وكذا هذا لا تقاب وان لم يكن له بينة كان له
 ان يحلف الذي في يده وان اقام كل واحد منهما البيضة ^{للك} ان
 اصابه في القسمة فانه يقضى بينة الخارج كذا في القواعد ^{للك} شامية
 وكذلك لو اختلفا في حد بان كانت حاله بين الضيبين
 فقال كل واحد منهما هذا ضيبي ارجل الى الباب الاخر وقاد
 البيضة فحق لكل واحد منهما بالحد الذي في يد صاحبه وانما
 بينة محال ان يجعل ما في يد كل واحد له ويحق الموضع شرا
 فان اختلفا في القسمة بعد الحلف فليس له ذلك واما
 طلب احدهما فحق القسمة بيقين ولا ينفع الالباء قضاء
 كانه البيع كذا في المحيط للسرخي وفي المتن ان سامة عن ^{يوسف} الى
 دارين رجلين قسمها القاصي بينهما فقال احدهما اصاحبه الذي
 في يدي هو الذي اصايك والذي في يدي ^{للك} على وقاد
 الاخر لا والذي في يدي هو الذي اصايني قال كل واحد
 منهما ما في يدي ولا يصديق على صاحبه كذا في الذخيرة

في

فيه ايضا ابراهيم عن محمد رجلا من بنيهم اذ ان ميراثا من ابيهما
قال كل واحد منهما صاحبه لك هذه الدار والى الاخرى على
ان كل واحد منهما مائة ذراع فاذا احدهما مائة وطلع فلمسا
ان سطلا القسمة ولو قال كل واحد منهما صاحبه ليعتد نصيب
هذه الدار بنصيب هذه الدار الاخرى على ان كل واحد
منهما مائة ذراع فاذا احدهما مائة ذراع افاكثر جاز كذلك
الحط البرهاني رجل مات وترك دارا وابنين فاقسما
الدار فخذ كل واحد منهما النصف واشهد على القسمة
والقبض والوفاء ثم ادعى احد هما بيتا في يد صاحبه
مصدق على ذلك الا ان يقربه صاحبه من قبل انه
شهد على الوفاء يعني قد اترى استيفاء كمال حقه فيعد
لذلك هو مناقض فيما يدعيه من يد صاحبه فلا يقبل
بينه على ذلك ولكن ان اقر به صاحبه فاتزاده من مز
اياه والمناقض اذا صدقه حقه فيما يدعي ثبت الا ^{ستحق} في
له ولو لم يكن اشهد بالوفاة ولم يسمع منه اقرارا بالقسمة
حتى قال اقسما فاصابني هذه الناحية وهذا البيت ^{الناحية}
في يده والبيت في يد صاحبه وقال شريفة الصابني البيت
وما في يدي كله زاني اسأل المدعى عن البيت اكان في
يد شريكه قبل القسمة فلم يرد فعه اليه او غصب منه بعد القسمة

فان قلنا ان في يدي المداقسة نعصني او اعزته او ابرته
 لم نقض التهمة وان قلنا ان في يدي صاحبي قبل التهمة
 فلم يسلم الى مخالفه وراوا ولو اذ عني علف في الزرع نقض
 اصابعي الف وقبضها ولم اذ قد فالقول قول الذي يدي
 قبله الفطع مع مينة وان قلنا اصابعي الف ومائة واصابع
 الف ومائة وقال الآخر بل اصابعي الف واصابع الف
 انت الف ومائة وقبضت تسع مائة تخالفوا وراوا ولو قلنا
 قبضتها فخصمتها الف الف التهمة واحلف المدعي قبله الفصل
 تضاد قاضين كل واحد منهما تام نصيبه بالتمتة لم يكن
 الاختلاف بينهما بعد ذلك اختلافهما في الحق وعلب
 وازا اختلافنا في مقدار ما قبضه كل واحد منهما كان في ذلك
 اختلافنا في الحق وعلب فيثبت حكم التماثل بينهما ولو ا
 مائة شاة مضار فيهما احدهما ستين وفي يدا الاخر اربعين نقض
 الذي في يده الاربعون اصابع كل واحد منا خمسون وقبض
 ثم غصبتني عشرين اعيانها وخلصها فمك في لاقرف ومحمد
 الاخر الغضب وقال بل اصابعي خمسون فدفعت الى اربعين
 وبقي في يدي عشرة لم تدفعها الى وقال الآخر اصابعي
 واصابع اربعين تخالفوا وراوا ولو قلنا شهد عليه بالوفاء
 قبل هذه المقة لكان القول قول الذي في يده ستون

فخصمتها

اصابعي
 فورا
 عينة فليس قال الا بال
 المكون وانت اربعون في القول

ولا يبي عليه فان ادعى الغصب ابدال الفسخ حلف المنة عليه
وان لم يشهد بالوفاة فقال الدعي في يده الاربعون كانت
عنه والاربعون شاة واصابني خمسون واصابك خمسون ^{تقضي}
فخرجتني عشر وهي هذه وقال الذي في يده ستون ^{غصبك}
قد تقضي فضافان هذه تراز بفضل عشرين من الفسخ ليس فيها
شاة اذا حلفت بعين هذه العشرة في يده غير مقسومة فيدها
اقسم بينهما فان لم يقدر بفضل على مائة وقال كانت مائة
فما لم يستون وانت اربعون فالقول قوله مع يمينه ^{على}
اليمين الذي ادعاه صاحبه قبله من قبل ان شريكه قد ابراه من
حصة المائة ولم يبرئه من حصته من الفضل عليهما فان كانت قامة
فيهما اقساما نصفين والا فانيات القسمة فالسبيل ان يرد
الستون والاربعون وليستقبل القسمة فيما بينهما السداد القسمة الاولى
كذلك في شرح البسوط ^{السبيل الثاني في شرح البسوط}
لما فرغ من بيان احكام قسمة الاعيان شرع في بيان احكام قسمة
الاعراض وهي المصاياة فيحتاج ههنا الى تفسيرها لغة فانها
مشتقة من اهية وهي الحالة الظاهرة للمتنى للشئ والتمتاع
تفاعل منها وجواربه يتواضعوا على امر فيه اصوابه وحقيقته
ان كل منهم يرضى بية واحدة ويجيازها كذلك النهاية واما
المصاياة بابدال الهبة الفاقلة ^{القسمة} في جائزة احتسابا الا ان

بل كانت غنم والاربعون مائة
فما لم يستون وانت اربعون

فما لم يستون وانت اربعون

أقرى منه في السكك المفقطة ولهذا فطلب لهذا الشيء يكون الفسفة واللا
المهاياة بغير القاصي كذا في الكائن وأما في غيرهما فاشعافا للمهاياة
شع مبادله مسمى ونسبت بأفراز من كل وجه وأما حكمه فأنه نصيب
كل واحد من السفعة حتى لا ينفرد واحد مما بالمهاياة وإذا طلب
أحدهما اجبر الآخر على المهاياة استنادا لفسفة السفعة بفسفة العين
كذلك المحيط للشيء يجب أن يعلم بأن المهاياة قصة المتناقع وهذا
جائز في الأعيان المشتركة التي يمكن الارتفاع بها مع بقايتها
ولجبة إذا طلبها بعض الشركاء ولم يطلب الشريك الآخر ففسفة
الأصل ولهذا قد يكون بالزمان وقد يكون بالزمان وقد يكون
بالمكان كذا في الذخيرة وأما كيفية جوازها فقد اختلف العلماء
فيها بعضهم قالوا إن جرت في الجنس الواحد والمشتبه
متفاوتة فتاوتها ليس كما في الثياب والأدوية ليعتبر اختلافها
من وجه مبادله من وجه حتى لا ينفرد أحد بما ينفذه المهاياة
فإنما طلبها أحدهما ولم يطلب الآخر ففسفة الأصل اجبر الآخر
عليها وإن جرت في الجنس المختلف كالأدوية والعبيد يعتبر مبادله
من كل وجه حتى لا يجوز حتى لا يجوز من غير رضا منهما وبعضهم قالوا
إن المهاياة في الجنس الواحد من الأعيان التي لا تتفاوت في تفاوتها
ليسيل يعتبر إذا من وجه عادية من وجه كذا في النهاية كان سا
ليست فيه كل واحد من المنافع لبعضه نصيبه وبعضه نصيب صا

كذا في النهاية ص

عاريه له من صاحبه ولا يعتبر مبادلة من وجبه متا
والاول اصح كذا في الذخيرة ستة اشياء لا يجوز للمهاجر
فيها ان يهاثي على استغلال عبد او عبدتين او على مكره
اياه او ابنتين او على استئجار اولاد الاغنام او نسلها
اربعة اشياء يجوز للمهاجرين فيها رجلا ن تهاثي في سكني
او بينهما او في غلة دار او دارين الا ان يكون فضل
في الدار الواحدة من الغلة كان بينهما نصفين وفي الدار
ما استغل كل واحد منهما كان له وان كان زيادة يشتر
فيه صاحبه وان تهاثي في دار وارض على ان يسكن
في الدار ويزرع الاخر الارض فلكل واحد منهما
ان يبطل المهاجرة ان ابداء له كذا في التاتار خاسية
ولا يبطا بموتها ولا بموت احدها كذا في خزانة
المنشأين دار بين رجلين تهاثي على ان يسكن هذا
منزلة معلوما وهذا منزلا معلوما وعلى ان يواجر
كل واحد منهما منزلة وياكل غلتا فهو جائز كذا ذكر
في بعض الروايات وذكر في بعض الروايات او على
ان يواجر كل واحد منزله فعلى الرواية الاولى هذه
مهاجرة في السكنى والاستغلال بمعيا من بيت المكان

كذلك في البراية ولا حاجة الى بيان المدة في هذا عقد
 كذلك في التنازعانية وبيان انهما اذا اتهايا في السكنى
 ولم يشترط الاجارة ان كل واحد منهما لا يملك اجارة
 منزله او لو ملك كل واحد منهما ذلك لم يكن لا اشتراط
 الاجارة مع السكنى معنى ولى هذا ذهب ابو حنيفة
 النخعي وكان الشيخ الامام الاجل شمس الائمة
 السرخسي يقول ظاهر المذهب ان كل واحد منهما
 يملك اجارة منزله وان لم يشترط الاجارة وقت
 المهاييات وعلى الرواية الثانية يكون هذا اما في
 السكنى او في الاستغلال من حيث المكان وبيان ان
 المهايية في الاستغلال يجوز الا انفراد متصورا كما
 يجوز تبعاً للمهايية في السكنى وانما ملك كل واحد منهما
 اجارة منزله من غير اشتراط في ظاهر المذهب على
 ما ذكره شمس الائمة ولهما ان يقسمما العين ويبتدلا
 للمهايية اذا بدا لهما او لاحد هما وذكر محمد في باب
 المهاييات في الخيران ولكل واحد منهما نقض المهايية
 بغيره او بغيره عنده قال الشيخ الاسلام في احوط ظاهر
 الرواية وقال شمس الائمة المتواني انما يكون لاحد
 نقض المهايية اذا قال ربي ببيع نصبي من الدار او قال

اريد ان يقسم العن حق يتم ويرصيب كل واحد منا فاما
اذا قال افصح المهادات ليعود للمنافع مشرقة بيننا كما
تقاضى لا يجيبه في ذلك ورررى ابون سماعة عن محمد
انه قال ليس لكل واحد منهما نقض للميااة من غير رضي
صاحبه الا عند ارادة القسمة وكان خمس الاثمة ..
فلو ابي مال الى هذه الرواية قال شيخ الاسلام وانما
كان لا يحد هما النقص بعد مر او غير على ظاهره
اذا حصلت الميااة بتراضيها ما اذا حصلت بحكم الحكم
ليس لاحد من ان ينقض ما لم يصطلحا على النقص
فاما اذا حصلت بتراضيها لو ينقضها لا يحتاج الى اعادة
مثلها ثانيا وانما يحتاج الى ما هو اعدل من هذا القسمة
وهو القسمة بتراضيها وليس لواحد منهما ان يحد
في منزله بتراضيها او ينقض او يتبع بابا كذا في الذخيرة ولو تماليا
في دار واحدة فلا يخلو اما ان تهايا من حيث المكان
او من حيث الزمان فان تهايا مكانا بان تهايا على ان
يسكن احدهما ناحية والاخر ناحية او يسكن احدهما
سفلا والاخر علوا جازوهي قسمة المنافع ولا يشترط
بيان المدد واستغلا احدهما نصيبه جاز شرط في
الميااة او ليرشترط واما اذا انه اتيار ما بان تهايا

في دأرو احد على ان يمكن بها احد هما شهر
قهر اجاز في ظاهر الرواية وذكر محمد في الرقاية ان لا يجوز
المهاياة زمانا وانما يجوز مكانا كذا في المحرر لا سر حتى بعض
شايخنا قالوا انما اختلف الجواب باختلاف الموضوع
وضع المسئلة في كتاب الصلح انما جعل ذلك بشرائيهما
وموضوع ما ذكر في كتاب الرقيات ان احدهما طيب
المهاياة من الفاضل زمانا والي الاخرة الفاضل لا يجيز
عليها ومن المشايخ من قال على رواية الرقيات وان
فعلا ذلك بانفسهما وتراضيا لا يجوز فصار في المسئلة
رولينان كذا في المحيط البرهاني، المهاياة في الدار على الشهور
او الهيرت جائز ولكل واحد ان يستقل ما اصابه وقيل انما
يجوز ذلك بالشرط ولكل واحد ان يجمع اذا كانت الدار
كبيرة يمكن قسمتها والا فلا فائدة في التجميع كذا في التلخيص
خاصة واماني الدارين اذ هما ماني على ان يمكن
احدهما في الدار والاخر الدار الاخرى ويواجر كل واحد
منهما في يده فهذه القسمة جائزة سواء كانا في مصر
واحد او في مصرين ولو طلب احدهما المهاياة من
الفاضل بهذه الصفة الي الاخر فانه لا يجبر
الا في علمه ما عند المتخلف هكذا ذكر الخصاص في

كتابه ربيعه سال نفع الاسلام و ذكر شمس الدائمة الحلو اي و شمس
 الاجمة السرخسي ان القاضى يجوز الاداء على هذه القسمة
 عند ايجنته اي لا يجازى قسمة العبد فان اعلنت احد
 الدارين ولم يقبل الدار الاخرى فليس للذى لم يقبله
 ان يشترك الاخرى غلة داره كذا فى النخبة اذا اعلنت
 على يد احدهما اكثر من مال انت الاخرى لا يرجع احدهما
 بما حبه بشئ وفق الدار الواحدة اذا اتها سيافى الغلة
 فاعلت فى نوبة احدهما اكثر من مال غلت فى نوبة الاخر
 يشتركان فى النصل كذا فى فتاوى فاخيطان وقيل لا
 فرق اذا اجراه بتقدي واحد فاعلت فى نوبة هذا او
 فى نوبة هذا فلم يجب الاخر فالضرر عليهما اما اذا احر
 هذا دارا وهذا دارا فلا رجوع كذا فى الثناينة
 واذا اجر كل واحد منهما الدار التى فى يديه فاراد اكل
 ان ينقص المهاياة ويقسم رغبة الدار فله ذلك وهذا اذا
 نعى مدة الاجارة واما اذا المؤمن فليس للاجر نقص المهاياة
 صيانة لحق المستاجر والمهاياة فى الخلل والشجر على اكل الغلة باطلة كذا فى التناوين
 واذا اتها سيافى اتخذ امر عبد على ان يستخدم هذا شهرا او
 يستخدم هذا - او قالها يجوز وكذلك اذا اتها سيافى استخدم
 العبد بن تهاى على ان يستخدم هذا هذا العبد شهرا يستخدم هذا

هذا العبد الآخر شمل فهو جائز وهذا الجواز ما لو كان التماس
 في العبد الواحد على الاستقلال تهماً يساً على ان يواجره هذا
 شهراً أو ما كل غلة ويواجره هذا شهراً أو ما كل غلة
 لا يجوز بل خلاص كذا في الذخيرة ولا تهماً يساً في العبد
 على خد تهماً ستة جان ولو تهماً يساً في غلتها لم يجز عند
 ابي حنيفة وهو والله عتبه و... هما يجوز اذا استوثقت
 كذا في المحيط السرخسي ولو تهماً يساً في عبد بن خذ
 واحد فان شرط اطعام كل واحد في من يخدمه جاز
 وفي الكسوة لا يجوز كذا في خزانة اللقيين ولو تهماً يساً
 في شجرة على ان ياكل هذا ثمرته سنة وياكل الآخر سنة
 اخرى لا يجوز كذا في فتاوى قاض خان لو كان جاريته
 مستترتان بين اثنين فتهما يساً ان يرضع احدهما ولا
 والاخرى ولد الآخر جاز كذا في التبيين واما اللبن البقر
 والابل والغنم فلها قيمة فكانت اعياراً على حقيقتها فلم
 تجز فيها المهايأة كذا في النهاية وفي الامتين للرضاع
 والخدمة بخوضه هو استولد احدهما التي تخدمه او ماتت
 او ابقت استوفيت المهايأة جلان نواز في بقرة على ان
 يكون عند كل واحد منهما خمسة صوة او ستة صوة
 كان بائناً ولا يحل فضل اللبن لاحدهما وان جعله

صاحب في حل لأثره به المشاع فيما قسم إلا أن يكن صاحب
 الفضل استهلك الفضل فإنه جعل صاحباً في حل كان ذلك
 من الضمان فيجوز له مال قيام الفضل يكون هبة أو
 إرث عن العين وإنما اطل كذا التاخر خاينه وكذا لو كان غنم
 بين اثنين فالفقهاء على أن يأخذ كل واحد منها طائفة بعلمها
 ويبيع بها الذي لا يحجز كذا في الكفاية والحاشية في التمار
 ويحتمل أن يشترى بضرباً شريكه فيبيع علماً بعد بضرب
 أو يبيع بالدين المقدر بدين الفرض في يضيف صاحبه أو
 قرض الخصاص جائز كذا في التبيين ولو قلنا في دأبتين على
 أن يركب أحدهما دابة منهما والآخر الأخرى أو استغلاهما
 هذا الوجه لا يجوز عند الإحنفة وعندهما يجوز كذا في المحيط
 للشمسي وفي الإبالة أي لا يحجزها القاضي عليه خلافاً
 لهذا كذا في التاخر خاينه ولو قلنا في غلة بعول بان يأخذ
 هذا غلة بعول شهر والآخر شهر أو بعولين بان يأخذ
 هذا السغل شهر والآخر غلة هذا البعول شهر أو دكوب
 بعول بان يركبه هذا يوماً وذا يوماً أو بعولين بان يركب هذا
 بعولاً وذا آخر لا يصح التهاون أنه الصواب كلها عند أبي حنيفة
 وقاله صحح التهاون في غلة عبيدين أو غلة بعولين
 أو دكوب بعول أو بعولين كذا في المعدن والكلام في التهاون

هذا غلة

في استغلال الدائنين نظير الكلام في التهاون في استغلال
 العبد وقد مر هذا في الرواية الواحدة لا يجوز التهاون
 استغلاله ببله خلافه وجعل يجوز التهاون كوكبا لا شدة
 على قول الجنيته لا يجوز ما على أنه ما ذكر شيخ الإسلام
 أنه لا يجوز ذكر شمس الأئمة السرخسي أنه يجوز إذا أتت
 في الملوكة من المتحد ما منعت أحدهما أو يبق انتفعت
 المهايات ولوا يتقدم الشهر كله أو ثلثه أيام نقص الآخر
 من شهره ثلثة أيام بخلاف ما إذا استقدم منه الشهر كله
 وزيادة ثلثة أيام فإنه لا يزداد للآخر ثلثة أيام ولوا يبق
 أحدهما الشهر كله واستخدم الآخر الشهر كله فلا ضمان
 ولا أجر وكان يجب أن يضمن نصف أجر المثل ولو عطل
 أحد اتحاديين في خدمة من شرط له هذا الخدم
 فلا ضمان عليه وكذلك المنزل لو أنتم من سكن من
 شرط له فلا ضمان وكذلك لو أحرق المنزل من زار أو
 قد هاتيه فلا ضمان كذلك في الذخيرة ولو مات أحدهما
 وعليه دين يباع نصيبه في دينه باع أحدهما نصيبه
 فاسد لا يبطل المهايات ما لم يسلم كذلك في المحيط للشرية
 وكذلك الوتوضياتها فترى رجل بو
 فمخرجه إنسان فلا ضمان ولو بني فيها بناء أو حفرت
 بها

ففيها خمس بقدر ما كان ملك صاحبه حتى الله ان كان
ملك صاحبه الثلث من الثلث وعندهما يمتن النصف
كل حال ومن اعجابنا من قال هذا الجواب غلط في البناء
قال خمس الائمة يحلوا في فان كان ما قال هو لا عفا
يجب ان يكون الجواب في الساجرة هكذا اذا بني فيها
بنة رغب في ما انسان لا يمتن كما لو وضع فيه شيء قال
الله والرواية هي ان يخلو قولهم والرواية هي
ياونرواية في فضل الاحبار ان يكون مضمونا عليه
ان في المحيط البرهان امة بين مرجين خاف كل واحد
من صاحبه حياء فقال احدهما يكون عندك يوما
وعندي يوما وقال الاخر ان تضعها على يدي عدل
فابري جعلها عند كل واحد منهما يوما ولا اضعها
على يدي عدل قال مشايخنا ونحاط في باب الفرج
في جميع المواضع نحو العترة في الجوارى والطلاق في
النساء في فصول الشهادة وغير ذلك الا في هذا
فانه لا يحاط بحسمة ملكه كذا في النهاية وهو نظير
ما لو جبر القاضي ان فلا يزال في جواريه في غير الالة
ويستعمل في الغنة ويطاء زوجه في حالة الحيف
وامنه من غير استبراء لا يكون للقاضي عليه

سبيل خمسة ملكه كذا ههنا فان تشبعتني ابتداء
فالقاضي يبدل بينهما سواء وان شاء اصرع قال شمس الامية
السرخسي الاصل ان يصرع بينهما نظيبا للزوجين هما واليه
شمس الامية العلواني عبد وامة بين رجلين تماليا فيهما
على ان يخدم الامة احدهما وان يخدم الاخر العبد على ان
يكون على كل واحد منهما طعام الخادم الذي شرط له في المهادنة
واعلم ان ههنا ثلثة مسائل في س مسألة قياس واسمها
احدهما انهما اذا اسكتا عن ذكوا الطعام في القياس بحجة
العبد والامة عليهما نفيين وفي الاستحسان بسبب على كل واحد
طعام الخادم الذي شرط له في المهادنة وفي الكسوة ان
عن ذكرها يجب كسوة العبد والامة عليهما نفيين قياسا
واسمها ان كذا في النسخة والثانية اذا شرط في المهادنة
ان يكون على كل واحد منهما طعام الخادم الذي شرط له في المهادنة
ولم يقدّر الطعام القياس ان لا يجوز وفي الاستحسان
يجوز وفي الكسوة اذا لم يبيّن المقدار لم يخرج قياسا وانما
والثالث اذا بينا مقدار من الطعام فالقياس ان لا يجوز
في الاستحسان يجوز وكذلك في الكسوة اذا شرط ثيابا
معلوما لا يجوز قياسا ويجوز استحسانا والمهادنة في عمل الادارة
جائزة عندنا وكذلك لو تماليا على ان يستاجرهما جيرا

جازوا للمهاجرة في داره واراض على ان يسكن هذا الدار
 وينسب عند الارض حصة وكذا لك المهاجرة في دار وحمام
 المهاجرة في داره ملوك على ان يسكن هذا الدار
 سنة ويحكم هذا المحل سنة جائزة وعلى القلة باطلة
 عند الحقيقة بخلافها كذا في المحل البرهاني ولو اختلفا
 في التمايز من حيث الزمان والمكان في محل معهما
 هما القاضي بان ينفذ على شيء فان اختلف من حيث
 ان يفرج في البداية بينهما كذا في التبيين اتمان احدهما
 على خدمته فهو البايع على ان يستخدم احدهما الفاضلة
 سنة والآخر الاخرى سنتين جاز كذا في المحيط
 للشيخ في الفصل الثاني من كتابه في القسمة والجور
 الذي ان يخذل على القسمة اجرا او ابن المستحب ان لا
 اخذ كذا في الظهريّة وكذا ب نصب قاسم رزقه من
 بيت المال ليقسم بلا اجرا وان لم ينصب قاسم رزقه
 من بيت المال فينصب قاسم باجر ليقسم القاسم على التقاسيم
 باجر مقسوم بينهم بعد ورس الشراكا وعند الحقيقة وقال
 ابو يوسف ومحمد والشافعية بقدر الانصاف كذا في
 المعذرة فينصب باجر مثله كيلا يتحد الزيادة عليها
 كذا في الكافي ويجب ان يكون عدلا مأمونا بالمسك

و توفيقا في انسيب فحلقت اصدى ما هو عنده
بطلست المهاداة و زنت في الدافى ص
و يتبعى النافى ان نصيب كما اردت في سبب الخلاء
لنقسم بين الناس بلا ريب بل هو افضل
فان لم ينقل نصيب كما تقسم و اجرة
و يقدرا جوده كمالكم بجهل بالزيادة عليهم
القسمة على الروس عند احمد بن الحسن
قدرا لا يهتز و هو قول ابن فروع كذا في
الروا الجدية على الصغور والكبر و القدر لا ينش
الروس قول احمد بن محمد كذا في تاريخه
في ذلك قال الفاضل و غيره و هو و غيره

بالقسمة بين عدد الأيمان بينه وبين الله امينا فيما بين الناس
 علما باحكام القسمة ولا يجزى القاضى الناس على ثلث راجل
 اى لا يجزىهم على ان يستأجره كذا فى الجوهرة الذهبية
 ولو اسطرنا فاشتموا حاز الا اذا كان رسم صغير فبحسب يحتاج
 الى امر القاضى ولا يترك السهم يشتركون كذا فى الغيات
 على ما مية قال ابو حنيفة و اجرة القسام اذا استأجره
 للقسمة بينهم على عدد الروس رنة امقدان الا يضار
 ابو يوسف ومحمد والشافعى و على مقدار الا تضار كذا
 شرح البسوط وفى الولو الحسية من العور والكجور
 والذكوة الا شفى على عدد الروس الحوى قول ابو حنيفة
 كذا فى التمار خانية و يستوى فى ذلك قاسم القاضى
 وغيره وهو رواية عن ابو حنيفة مع كذا فى الظهيرة ورواية
 دارين بن ثلثة فقر لاحد منهم نصفها والاخر ثلثها
 والاخر سدسها فانوا هذا اذا اطلبوا من القاضى
 القسمة بينهم فقسم بينهم قاسم القاضى فاما اذا استأجره
 رجلا بالفسهم فان الاجرة عليهم على السوية وهى
 يرجع صاحب القليل على حسب الكثرة بالزيادة مما
 قال ابو حنيفة لا يرجع وقال لا يرجع وكن لك ان اوكل رجلا
 استأجر رجلا يقسم بينهم فاستأجر الوكيل فان اجرة

وقال ابو حنيفة و ابو حنيفة و ابو حنيفة و ابو حنيفة
 وقال ابو حنيفة و ابو حنيفة و ابو حنيفة و ابو حنيفة

على الوكيل

علي الوكيل واختلجوا في الوجع قال ابو حنيفة يرجع عليهم بالاجرة
 على السرور ولا يرجع على كل واحد منهم بقدر الملك ~~الملك~~
 وشيخو ~~والجدة~~ الجماعة والتبوا من الحاكم ان يقسم
 التركة بينهم رادعوا ثانيا منها ميراث لم يقسمها حتى يقيموا البينة
 على موته وعدد دهره فان شهد الشهود بالموت وقالوا
 ان لا زارفت لميت غيره هو لا لم تقبل شهادتهم في
 اس وفي الاستحسان تقبل وان قالوا لا تعلم له وارثا
 بهر هو لا ما قبلت شهادتهم فياسا واستحسننا وان قالوا
 لا نعلم له وارثا غيرهم ولا في هذا المصنف فكذا في قول
 حنيفة وعندنا ما لا تبدل فاذا قبلت شهادتهم على
 الذي اذكرنا يقسم التركة بينهم على فرايد ولا تعادى في
 من يجب لغيره لو ظهر من لا يجب الا الزوج والزوجة
 والله يعطى لهما الثلث النصيبين للزوج النصف والزوجة
 ربع فان شهدوا بالموت وسكتوا عما سواه لم يقسمها
 عروضا كانت التركة او عقارا وان كان من يجب لغيره
 كالهالة والاحوة والاخوة لا يقسمها بينهم عروضا
 كانت التركة او عقارا وان كان من لا يجب كالار
 والاموال التي قسمها بينهم على ذرية يرض الله تعالى ان
 الزوج والزوجة يعطى اقل النصيبين في اقوال احنيفة

في الموطأ لا يكره

مشروكا او ملكا او ميراثا او اياها فداة فداة او ميراثا
 فداة او ميراثا او اياها فداة فداة او ميراثا

ورواها في قول محمد وقال الله سبحانه وطعن الزوج
 المبيع والزوج سبعة في قول علي وفي رواية وسما الجهم في رواية
 وفي التمسك كذا في الشايع واذا استاجر وليه حايضا مشتركا
 او يطين سطل مشترك او يكرى نهرا او يصلح قناتا لا جبر فيهم
 على قدر الانصاف بالاجماع كذا في المحامد الهاماني واذا
 استاجروا ايملا لكل اشعة المشتركة بينهم او لم يرد
 مشترك بينهم ان كان الاية اربعة لمع القسمة فالمشكلة
 الخلاف ومما ان كان الاية اربعة لمع القسمة فالمشكلة
 ليضرب المكسب او الثوب معلوم القدر بالاجماع فالاجرة
 تنسب الانصاف في ما اجروا الكيل والوزان فقد قال
 بعض مشايخنا في الخلاف والاصح ان
 يرد في ما كان في النهاية وروى الحسن عن ابي بصير
 ان الاجرة على طلب القسمة دون المنفعة وقالوا
 كذا في الحديث ابراهيم عن محمد في اكرار حنظلة
 مشتركة بين رجلين فاجر الكيال على مقادير الانصاف
 واجرا الحساب على الدوس قال ما كان من عمل
 على الانصاف وما كان من حساب فهو على الدين
 في نيس قول ابي حنيفة في قولها على الانصاف
 طلب احد الشر بطلب القسمة والى الاخر فاس القاصح

طعام مشترك

الذي بيننا

وفي الظهير

قولهم فيها كقولها كذا
في الدار خاضع

وفي المنفعة

كذا في الزخرفة

ثم لقيت
 عن أبي حنيفة ان الابرار على
 رة عليهما ابراهيم عن محمد فاسم
 ثم ارايين رجلاين وأعطى أحدهما أكثر من الآخر
 غلاما وبني أحدهما في نصيبه قال يستقبلون القصة فمن
 ربع بناءه في غيره ربع بناءه ولايت بجان عيا القاسم
 بية البناء ولكنها رجعت اليهما لا حرا الذي حده كذا
 ثم ذكره تمام في محمد بن ربيع بن رجاء بن بني فيها
 ما فقال الآخر ارفع عنها بناءك فانه يقسم الارض
 بناء ما وقع من البناء في نصيب الذي لم يبن فذا زرع فيه
 نصيبه باراه انية كذا في المحيط للرحمن واذا ادعى
 أحد الشكاء القصة وابي البراءة بنا بناح المطالب قلنا
 كان الابرار عليه خاضعة في قول أبي حنيفة وقال صاحباه
 كذا في على الكل واذا انكى بعض الشكاه الابرار في شهادته
 معنى على القصة مع غير جازت شهادته في قول أبي حنيفة
 على بن ميمون وقال محمد لا يتقبل شهادته كذا في فتاوى
 واضحا ان بان قال اصحابي لا يرفع كذا ولا سلم الح
 ولا يشهد على نفسه بالاستيعة وكذا في شريكه في الابرار
 وفي شهادته القصة كذا في الحديث واذا انكى بعض الابرار بعد
 القصة استيما نصيبه فشهد القاسمان انه استوفى في حقه

واذا اطلب احدهما ان يرفع
 فانما هو في قول أبي حنيفة
 في الابرار في ان الابرار
 في الابرار في الابرار

الى م

تقبل شهادة تمامها من كتابنا من جهة التماس
والى بيعة وقال محمد لا تقبلوه
وبه قال الشافعي وذكر الحضاة في المخرج مع قضاة
القبيلين قال بعض المشايخ هذا اذا لم يستأجر على له
حتى لا يكون هذا سناجر النفع الى نفسه فاما انما
باجر فتقبل الشهادة بالاجتماع كذا في الكافي ثم
مقبولة سواء شهد ايسر رجلين او ايسر رجلين
قاسم ولحد لا تقبل كذا في ابي هريرة في الزكاة
اللام في شرح كتاب القسمة في امرة احد الشراة
اراني في ارض مشتركة بعاد شراة فليست كغيره
ينقض بناءه في ارض عبادان بين رجلين وارجح
الرجلين في ارض اجنبي الى الشريك الحاضر وقال قاسم
هذين العبدان هما فلان الغائب خانه سيحسن قسمه
فقاسم الحاضر ولحد الحاضر عبدا واما
عبدان قد تم الغائب ولجأ القسمة ثم ساء العبد
في يد الاجنبي فالقسمة جائزة وقصص الاجنبي له
انزلوا ارضان عليه فيه وان مات قبل الاجارة
بطلت القسمة وللغائب نصف العبد الباقى وهو
ما يجاز في قضيه حصه من العبد الميت ان شاء من ذلك

که خد او ند غنا ید در یکر میجو او ان تا
کند که این خداوندی طایفا بازم

من بسته میشود جل از ان بمنه یبوی ان لا کتوان
المع علی قیاس من هذا المسئلة وقد ذکر الصدر السیاح
حسام الدین بنی فنا و الاخر انه ان کان البیضا
فی الشرایع یتقی رسید صاحب الطایفات ازین
من ذلک فان کان الدنان فی القیام بفقیرین تلج
ان بمنه تمالع وحده التلیم ان لا یحفظ امر انه ویرا
من الوقت کتبت کون الیجمل ففی الوقت الذی کون
اما من حد القلیم و یبوی علمه الیه من تعلی ما ذ

الصدر السیاح من الجایج الی الفرق بین المسئلین و اوضح
ان فی مسئلة البیتین الذی یزید فی البیاض و مع
عز الاضواء و الضور من الجایج الاصلیه و فی مسئلتنا
یمنعه عن الشمس و ابرج و ذلک من الجواب انزاید
و کذلک لصاحب الساحة ان یخذ منها حمانه او
تتموا او بالفرجة او بیه ما و کذلک لرا اذ ان یجد
تیه روحی او مداد الی شمار انلیس لصاحبه
معه کذا فی ~~البرهان~~ و ان کف ما یوزن
جاءه کان احسن الی و کتبه لاجل علی ذلک کذا فی

المحیط البرهانی فی کتاب
بیان ما یمنع و لا یمنع

شبه وهو نصير ابن يحيى والوالفاسم

في سقطش كمن جد ارجاره حاله الانقاس

المسارح

لنفس في ظاهر الواو اية لا تخدع بعض مانع من ذلك
ان الا حسن لا ينفع بملكه انتفاعا يتاوه به جاره تعظيما لى الجار
ويكى عن مشايخنا انه اذا اراد ان كان محاورا لدوسه فاراد
ان يدار ان يفي في كنهه ^{معه} اخير الدريم او رحي

الطعن او مدقا الفصاحة ان اراد ان يجل في

داره تنويرا صغيرا على ما جرت العادة جاز وكان ابو عبد الله
يري اذا استغنى عن اراد ان يبي في ملكه تنويرا بالخير

سط البوازير ^{بها} وقوفه بان له ذلك وتارة كان يفتي

بمس له ذلك والحاصل في رايه ان يزر اجناسها

ان الفواس كل من تصرف في خالص ماله لا يمنع منه

في الحكم ان يودى الى اركان الضرر بالغير

لكن ترك القيس في موضع يتعدى ضررها صرفه الى غير

صهر بينا وميل باليمن مطلقا وبه اخذ كثير من مشايخنا

وعليه الغني كذا في التاتارخانية لكنه نفور ثوا

دار اعلن ابهم واقسموها اثاثا وتقايقوا ثم ان رجلا

غريبا اشترى من احدهم قسيه وقبضه ثم جاز

احد الباقيين وقال انا لا اقسم واشترى هذا اشترى

منه الثلث شايعة من جميع الدار ثم

قد اقتسمناها و اقام البينة على ذلك

و كذبه البائع الثاني وقال اني لا ادري اقتسمنا

فالقسم جائزة لان القسمة ثبتت بحجة فاهم من الخصم

والشعة بعد تمامها لا يبطل بخود بعض الشراكا فثبت

ان الاول باع نصيب سبعة فزاربعه و

انما باع ثلث الدار شايعة

من نصيب غيره فينفذ به في نصيب نفسه خاصة

وبه المشرى فيه ان ساء اخذ ثلث قسمه

من وان ساء ترك تتفرق اليه فثبت كذا في الغنيمة

الشاهية وان المشرى صدقة الاول وال

فكذلك يتخير ان في المحيط للسرخسي يوم ابعده

دار اميرنا من رجل و ادة مقربة بينك فاصابها

التمن ففعل لها فتمت على حدة ثم ادعت المرأة المشرى

ان مزوجها صدقة اياها و انها اشترت منه

بصدقتها المرفقة ذلك منها وكذا لو اقتسموا دارا

او ارضا و اصاب كل واحد طائفة بغير الله عن غيره

ثم ادعى احداهما في قسم الآخر بناه او تخلوا زعم

انه هو الذي بناه او طرسه لم تقبل بينة على ذلك

انما باع ثلث الدار شايعة
من نصيب غيره فينفذ به في نصيب نفسه خاصة
وبه المشرى فيه ان ساء اخذ ثلث قسمه
من وان ساء ترك تتفرق اليه فثبت كذا في الغنيمة
الشاهية وان المشرى صدقة الاول وال
فكذلك يتخير ان في المحيط للسرخسي يوم ابعده
دار اميرنا من رجل و ادة مقربة بينك فاصابها
التمن ففعل لها فتمت على حدة ثم ادعت المرأة المشرى
ان مزوجها صدقة اياها و انها اشترت منه
بصدقتها المرفقة ذلك منها وكذا لو اقتسموا دارا
او ارضا و اصاب كل واحد طائفة بغير الله عن غيره
ثم ادعى احداهما في قسم الآخر بناه او تخلوا زعم
انه هو الذي بناه او طرسه لم تقبل بينة على ذلك

لداوود
فانظر

ان يفي فقهه
 في الاقسام الورثة التركة فيما بينهم بالتركة
 نزه الكواحد منهم نصيبه ثم ارادوا
 بطول القسمة بالاراضي، يبعثون لدور والاراضي متركة
 شاعرا كما كانت فقص ذلك كذا في التاريخا نصيب
 محسن في رحمة الله تعالى في رحمة الله تعالى في رحمة الله تعالى
 وادت حرم الايشيون وبنوهم وبنوهم وبنوهم
 كانت الطلعة تفتت
 ذهب شئ اوسع منها بحسب الشرايات على ان يجرى
 ما يكثر ان كان حرم يدين الشرايات انزيت
 زيت ويكون نصفه او الثلث على شريكه وكن ذلك
 امام ادا صار حرم فتعت بينهم انه اوسع منه شيء
 جبر على طارته كذا في الذخيرة عن محمد بن طاحونة
 بن شريكين اتفق احدهما مرتهما بغير اذن من الآخر
 لا يكون مستأجرا وسيل الفضل عن طاحونة
 او عام بين اثنين استاجر كل واحد منهما رجلا ثم اتفق
 احدهما المستاجر في حصة الطاحونة او احدهما
 اذن مواجرا هل يرجع ثلث على المالك الذي
 لم يواجر نصيبه منه فذكر عن محمد بن الرواية التي انزما
 واجاب عن نفسه انه لا يرجع ثم لا يرجع قال بخلافها

وناصوا ففوتوا ان طاعوا

الا على السورة

كذا في المحوط البصري في ذم من ترك الحجاب
 وفي بعض النسخ فافوتوا ان طاعوا

نصيب

وفاقی علیہ

نصف الثقة ام بمقدار اذاع ذكره في المصادقة ولو رفع
 محلا لمعامله فبات الامانة في بعض السنة فالتقرب والتخل
 ثورا بعد القاضى كما يكون بترعة ورجوع به في التبرع ولو لم
 ازم اهل الكثرة غايب فالتقرب والتخل فان سترعا لا ان يكون
 بام القاضى ولذا يبارتة بين رحاس او حيوان بينهما على
 ان لا يراة انه اذا رخصه قال صلف سالت اهل عن حوت
 اثنين الى اربعة اسد من اربعة عليه قلت فلو
 الـ قول من اربعة فاني لا اظن تحنية قال ابو الليث
 احد ركان يدعى له ان يرفع الى سلطان وفعلا
 الـ ثم استمخضه الى الشجيرة لو فسد كذا في العلم قال ابو
 حنيفة بن ابي اسيد في حوت بين اسدين الى حدهما ان يسقيه
 وان يجبر على ذلك فانه قد دت الحوت قبل ان يرفعها
 واني ان يسقيه وان لا يسقيه عليه قال واصل في
 النوع كل من اسد ان يفعل مع صاحبه فاذا فعل
 احدهما لم يتطوع وان لم يجبر عليه ففعله فلا يكون
 متطوعا كذا في الاموى وعلى هذا الخبرين جليل
 اراء احدهما او سفيه مختص خرقها او ختم خرقه
 شئ قليل فبني او عبد بين اثنين حتى يفعله احدهما
 فكله متضرع لو فعل بغير اذن صاحبه كذا في اللـ

خيف

أما الذي له غرفة فوق بيت رجل إذا المذمومة البتة و
 الغرفة لا يجزى صاحب البيت عناية أو بيته وإذا بني صاحب
 الغرفة السفلى لم يكن يسطرها فقوم بينهم شرب استمتع بعضهم
 عن كرى النهر امر إلى كرى الآخر في أن يكونوا النهر وهم
 أن يمنعوا من شرب النهر حتى يدرسه حصة هذا قد احتجفة
 وإلى يوسف أن يتخذ داره حصيد غنم في غير داره
 والجيران يتأذون لأن السرايين ليس لهم في الحكم منقطة
 عن ذلك وعن الجي يوسف من اتخذ داره حصيدا تأذ
 الجيران من دخانها فلهم فدا إلا أن يكون دجاجة
 مثل دخان الجيران وهذا خلافت أصل الحنفية وفي رواية
 النوازل أراد أن يتخذ خراسا في بيت له يكن في القدي
 ويضرب لك بدار جاره ضربه إلى ابنه كان يعلم أن
 داره أودع هذا النهر يوم من الحائط فانه منع من ذلك
 وهذا خلاف قول الحنفية أن من ضرب في ملك
 نفسه ليس للآخر منه وإن كان يتضرر بذلك النهر
 وقال أبو القاسم أنصفا يمنع من ذلك ولحقه بقرينة
 أن القاسم كثر من شئ الخ بلخ وبنار قال قاض خان بنحو
 نفى يقول الحنفية كذا في التا قارخانه سئل الفقيه
 أبو بكر عن رجل له أرض وله جار داره أسفل من أرضه

مفوض الى ابراهيم القاضي كذا في فتاوي تافهين واذا
قد تم التركة يوقف نصيب الحمل واختلفوا في مقدار
ما يوقف للحمل قال الفقيه ابو جعفر يوقف نصيب
ابن ابن وهو رواية عن ابي حنيفة وابو يوسف وعمر
وقال بعضهم يوقف نصيب ابن واحد وعليه الفتوى
كذا في اوقات الورثة من يورثون مع الحمل ان كان
ابن ابن كانوا الا يورثون مع الابن بان مات عن اخوة
ولم يات حامل يورث جميع التركة ولا يقسم كذا في التلخيص
خاتمة رجل مات عن امرأة حامل وابن ^{بن} بنت
فطلب الارادة فبقيت الميراث قال الفقيه ابو جعفر
عاشن الميراث خمسة من اربعين سهما وللأختين
سبعة اسهم والابن اربعة عشر ويوقف لاجل
الحمل اربعة عشر وعلى ما اختارو الفتوى في
نصيب ابن واحد ويخرج المسئلة من اربعة
مستين ثمانية اسهم للمرأة واربعة عشر للأختين
وثمانية وعشرون للأبنتين ويوقف لاجل الحمل
نصيب ابن واحد اربعة عشر كذا في فتاوي
تافهين كذا في سنة سنوها بعد قسمه الوالي بينهم
وترك طريقا للعامة فيبنى الوالي بعد ذلك ان

وفيه فصول
في تفسيرها وشرعيتها وقيل
في حكمها وشرائط جوازها وصفاتها وأحكامها في اللغة
فصل من الزواجر كذا في اللسان وهي الحرج والفساد
وبسبب غلبة وفي الشرع عقد على الزرع ببعض الحاج
فصل من الزواجر وأما شرعيتها فمنها فاسد ثان عند
إلى حيفه وعدم ما به زنا وعنده الشافعي المعاملة
بما تروى في المساقاة والزراعة فاصلة الإبتعا
للعامل ما كان له في الأرض مع الغنل وكانت الأرض
أنتع بما للغنل مما يروى أن النبي صلى الله عليه و
مع الغنل إلى أصل خيرة معاملة ودمع الأرض إلى أصل
غير زراعة لينظر ما يخرج منها من ثمر أو زرع ولا
جرى التعامل والتعارف بين السلف فصاروا شرعية
موازية ولو لم للناس ضرورة وحاجة فيها لأن
المواجد لا يمكنه أن يزرع ويعمل بنفسه وقل ما يرغب
العامل في العمل بالآجرة فجويزنا هذا لحاجة الناس
مع كون الآجرة معدومة ومبرورة ولا يخيفه رحمه الله
ما يروى أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المحاقلة وهي
الزراعة زروى وأفع ابن خديجة أن النبي صلى الله عليه وسلم

[illegible]

1899

والتخيل بين الارض والتخيل وبين الزرع والعامل
 حتى اذا شرط في العقد ما يقدم به التخلية من
 عمل رب الارض والتخيل في الزرع او مع العامل
 لا يجوز على ما ياتي بيانه بعد كذا في الخط البرهاني
 والتخلية ان يقول صاحب الارض للعامل سميت
 اليك الارض ومن التخلية ان يكون الارض فانه
 عند العقد فان كان فيها زرع قد نبت يجوز العقد
 ويكون عاملة ولا يكون خوارعة وان كان فيها زرع
 قد اثمر لا يجوز العقد كذا في فتاوى قاضي حاله
 ومن الشروط بيان من عليه البذر لان البذر انما
 من قبل رب الارض فهو متاجر للعامل واذا كان
 قبل العامل فهو متاجر للارض والاحكام تختلف
 باختلاف من عليه البذر فلا بد من بيان من عليه
 الحكم عليه كذا في الذخيرة في حكمي عن بعض شايخنا
 من عليه البذر انما يشترط في موضع ليس فيه عرف ظاهر
 ان البذر على من يكون او كان جهات العرف مشتركا اما
 في كل موضع كان فيه عرف ظاهر على ان البذر على
 من يكون لا يشترط بيان من عليه البذر لان العرف
 كالمشروط كذا في المعدين وان كان العرف مشتركا لا يضح

وهو مما مر

وفي شرط الارض ما ذكره
 حتى لو شرطوا له العمل
 لم يرد ان الارض منه لم يرد
 ان الارض المتقدمة في
 علم الارض كذا في الخط البرهاني
 المستحق كذا في الخط البرهاني

المزارع

جاء وان كان البذر من قبل العامل ولم يبين احسن البذر
كانت المزارعة فائدة الا اذا فوض الامر الى العامل
على وجه العموم بان يقول له دب الارض على ان يزرعها
ما بدا لك او ما بدا لي لانه لما فوض الامر اليه فقد
بالضرر وان لم يفوض الامر اليه على وجه العموم فبطل
البذر من قبل العامل ولم يبين احسن البذر فبطلت المزارعة
فاذا زرعتها شيئا بنقلها مرة كذا في المزارعة فبطلت
ومن شرطها بيان الضيق على وجه لا يقطع الشرط بينه
في الخارج بان يقول بالصف او الثلث او الربع وما
ذلك فان بينا نصيب احدهما ينظر ان بينا نصيب
من جهة جازت المزارعة قياسا واستحسانا وان بينا نصيب
من جهة كان البذر من جهة جازت المزارعة استحسانا لا قياسا
وكذا في المزارعة من شرطها المعاملة ان يقع المعاملة
على ما هو في حد الفرح بحيث يزيد في نفسه بعمل العام ولو
تناهى عظمه لا يصح كذا في وجبة الكرم وري ويجب ان يعلم
المزارع الارض حتى لو تقاطعا وهو لا يعلم لم يحز لان
الرجاء منه لم يتم كذا في خزانة المفتين ثم ان علم ان
هذه المسئلة في الجواز والفساد مبينة على اصل وهو
ان المزارعة ينقذ جارة وتتم شركة وانما تنقذ

٢٧٢
 جارة وتتم شركة وانما تنفذ اجارة على منفعة
 الارض او على منفعة العامل ولا يجوز على منفعة
 شريكها من منفعة البقر والبذر كذلك الهابة
 واما حياها شريكه فان كان احد هما ما يثبت في الحال
 من جنس الملاك في منفعة الارض ان كان البذر
 رخصة المزراع لانه يصير من احوال الارض او يثبت
 الملك في منفعة للعامل ان كان للبذر من جهة
 رب الارض لانه يصير متاجرا للعامل والثالث
 ما في المال وهو يثبت الشركة في الخارج فلا
 يثبت في المال كذا في المحيط للشرع واما
 من منشا فقول المعاملة لازمة من الجانبين
^{المزارعة والمعاملة}
 حتى ان كل واحد من الواقدين لا يملك الفسخ
 لا بعد ^{قول الخط} ^{البرهان} ولو اراد احدهما
 الفسخ ليس له الفسخ الا بعدد ^{المزارعة} لازمة ^{من}
 حتى لا يملك الفسخ الا بعدد ^{من} لكن غير لازمة من قبل
 من له البلد قبل الفاء البلد في الارض حتى يملك
 الفسخ من غير عدد لان فيه اطلاق ماله وهو البلد
 والاشان لا يجبر على اطلاق ماله بخلاف العاقلة
 لانه ليس في الوفاء بها ما يورث الى تلف الحال الى

من كل واحد من هذين

انما يثبت الشركة في الارض
 انما يثبت الشركة في البذر
 انما يثبت الشركة في المال

كذا في المحاطة

وفي العاد انما يملك

كذا في العاد انما يملك

من قبل من لا بعدد من هذين

أحد ما قبله من المعنى فيه الأبعد والعذر لا يبر
 العامل أو يلحق صاحب الفحل دين يضطر أو يبر
 لأن فيه ضررا ظاهرا أما ترك السفر ليس فيه ضرر
 ظاهر فالتبرر أو يبر ما العتق البذر في الأرض بصر
 لازمة من الجائدين كذا ~~في الحقيقة~~ حتى لا يملك
 أحدهما الفسخ بعد ذلك الأبعد لأن من ضر
 البذر من قبله فهو مستاجر أما العامل أو منفعة الأرض
 لأنه يأنزل عين ماله فيكون مستاجرا والمستاجر
 يجب على قبض المستاجر حتى يتأكد عليه البذر وإن
 يجب على الاستيفاء خالص حقه لم يتعلق به حق
 فيكون بالخيار أن شاء استوفى وإن شاء لم يستوف
 ولهذا قلنا إن من استاجر دارا بدهم ليسكنها كما
 جبر على قبض الدار حتى يتأكد حق الأجر في البذر
 وأما لا يكون مجبرا على استيفاء السكنى بل بالبناء
 أن شاء سكن وإن شاء لم يسكن كذا في الذخيرة وكذلك
 أنا استاجرنا ليرعها بدهم يكون مجبرا على
 قبض الأرض حتى يتأكد حق الأجر فأما لا يجبر على
 الزراعة بل يجبر فيقال إن شئت فأزرع وإن شئت
 فلا تزرع فدل أن المستاجر مما لا يجبر على استيفاء ما

كونه في الحقيقة البراءة
 والعذر أن يبرر الحاصل
 أو يبرر الفسخ في الأرض
 التي يبرر من فسخ الأرض
 أعاد الأرض بدهم بدهم
 فأنكرت الأرض بدهم بدهم
 فأنكرت الأرض بدهم بدهم

لا بجارة بل بغيره في ذلك اذا وقعت الاجارة بالبداء
منه فانه وكذا اذا وقعت الاجارة ببعض ما يخرج منها
لا يجبر المستاجر على الزدانة بل يحرمه وان كان محجلا في
الزراعة انتهى اللزوم بخلاف ما لو استاجر ارضا للزراعة
بأهم او ذنبها او بعض من عينه ثم قال المستاجر لا
في هذه الارض وانما ازرع ارضا اخرى او قال
لا ازرع ارضي هذه سني هذه فانه لا يجبر على الزراعة
يكون بالخيار ان شاء ازرع وان شاء لم يزرع الا ان
يؤم لا يبقى الحق الاجر لان اللزوم لو بقي في حقه
لكن في يده اذا انقضت المدة وجب له الاجر على
ما يستحقه من الزراعة فكان في اللزوم فائدة
بناس مسألة الاستيجار بدراهم بعينه او بعض
عينه ما لو دفع النخل عاملة بالنصف ثم اراد صاحبه
النخل ان ينقذ من المعاملة لم يكن له ذلك وان كان
هو ستاجر المنزلة من كان البذر من قبله كذا في المحيط
البرهاني وفي المنتقا عن ابي يوسف اذا كان البذر
من قبل رب الارض ودفعه الى المزارع فليس لو احد
منهما ان يبطل المزارعة فان لم يدفع البذر الى المزارع
فلرب الارض ان يبطلها وليس للمزارع ان يبطلها

كذلك الشجر

سأيل هذا الفصل يدور على
ان استبعاد الارض للزراعة ببعض ما يخرج منها
وكذلك استبعاد العامل بعد من الخارج جائز واما استبعاد
غيرهما ببعض الخارج لا يجوز وبعد الوقوف على
الجملة نشتغل ببيان المسائل فنقوا الزراعة تنقسم
نوعين احدهما ان يكون كسب الارض من احد
والثاني ان يكون الارض منهما فان كان الارض
من احدهما فهو على وجهين ايضا احدهما ان
البذر من احدهما والثاني ان يكون البذر من
كان البذر من احدهما فهو على وجه احدهما ان
يكون البذر والارض والبق والآت العمل
احدهما ومن الاخر مجرد العمل وفي هذا الوجه البذر
جائز كذلك الحيط البرهاني لان صاحب الارض
يصير مستاجرا للعامل لا غير ليعمل في ارضه ببعض
الخارج الذي هو ثمن ملكه وهو البذر كذا في
الوجه الثاني ان يكون الارض من قبل رب الارض
وحدها والبذر والبق والعمل والآت العمل على
المزارع كذا في **الكتاب** وشرطا لصاحب الارض

دین از الوهم الحقد عاجز و زایل
بعضی فی سبیل سزای استوار
پیوسته و بلا زحمت
۳۷۴

FV 4

ست تعلمون ما من الحاج جاز لان صاحب البذر يكون
 ثانيا للارض بشئ معلوم من الخارج كذا في فتوى
 تاصيفان والثالث ان يكون الارض والبذر من
 الارض والبقر والعمل والالة من العامل وهو
 لان يكون صاحب الارض مستاجرا للعامل
 بقا والة العمل لان العمل مع البقر اجود فيكون
 معا العمل ولا يكون الاجر بمقابلة البقر كمن استأجر
 خياطا ليجي طمالة يجوز كذا في المحيط للرخي الرابع
 يكون البذر من العامل والبقر من قبل وب الارض
 ثانيا سنية ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انه
 يجوز كذا في الخلاصة والفقوى على ظاهر الرواية
 انه وحيز الكوردي ولو كان من احدهما البذر
 في الباقى على الآخر لا يجوز كذا في السراجية وعلى
 هذا لو اشترك ثلثة او اربعة ومن البعض البقر
 والبذر من احدهم فقط كان فاسدا كذا في الحاج
 والاصل فيه حديث مجاهد قال اشترك اربعة
 نفر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
 احدهم من عندي البذر وقال الاخر من عندي
 العمل وقال الاخر من عندي الارض وقال الاخر

من مذهب المذاهب كذا في الشاهان فابطل الله
من اوعتهم وعلى قياس ما روى عن ابي يوسف
يجوز كذا في البدائع والخامس انه يجوز ان
يؤخذ لا غير والباقي من الآخر لا يجوز لانه
يصير متاجرا للارض والعامل والبشر جميعا
الخارج ولم يرد الشيخ به وعن ابي يوسف انه
كذا في المحيط للشيخ وكذا ان ارفع يرفع مقرا
الى رجل يزرع في ارض نصف الخارج فالنصف
فاسد في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف
انه يجوز ذلك وذكر شيخ الاسلام في الباء
من شرح كتاب المزارعة انه على قول ابي يوسف
انما يجوز هذا العقد اذا كان العامل في الارض
رب الارض اما اذا كان العامل رب الارض
كذا في المحيط البرهاني وفي افراد ريش عن ابي يوسف
اذا كان رب الارض هو العامل يبذر رجل ويقره جار
المزارعة ثم رجع وقال لا يجوز ان ياخذ رب الارض
البذر مزارعة لتعيله كذا في التائيد والورع الباء
مزارعة ليزرعها المزارع في ارضه من جهة الملك
او من جهة العارية او بوجه من الوجوه على ان الخارج

يسمي لا يجوز ودوى عن ابى يوسف انه يجوز لغة
 كذا في المضاربات وان وقع ثمن البذر لا يجوز
 بالاتفاق والحيلة في ذلك ان ياخذ ارضه مزارعة
 ثم يستعين صاحب البذر من صاحب الارض ليعمل له
 في ذلك وما حصل يكون بينهما على الشرط كذا
 اخذانيه رجل له ارض اوادان ياخذ بذرا من
 رجل حتى يزرعها ويكون الخارج بينهما فمن الحيلة
 في ذلك ان يشتري نصف البذر منه ويصير به
 مع من الثمن ثم يقيّل له ازرعها بالبذر ~~على~~
 خارج بينه ارضان كذا في خزائنه المقتنين ولو وقع
 بذر والبقر الى رب الارض او البذر وحدهما
 لم يمتنع على ان الخارج نصفان لم يجز الادوية عن
 ابى يوسف والحيلة ان يبيع نصف البذر من رب الارض
 ليربع والخارج بينهما نصفان ويصير رب الارض
 مع ارضه من ارضه منه لكن ينبغي ان يقبض الارض
 ثم يستعينه للعمل كذا في التاتارخانية عن محمد بن
 الحليم عن محمد بن سماعة او بشر بن الوليد عن ابى يوسف
 ان وقع البذر مزارعة بغير ارض حازت المزارعة فكما
 البذر بمنزلة راس مال المضاربة وقال محمد لا يجوز

وقال ابن سلمة قال لبي يوسف يعجنني وهو من
 المذوى السادس البذر والبقس ولحد
 من اخر وانه فاسد كذا في نسخة اخرى الكروم والحق
 في الوجهين لصاحب البذر في رواية وفي رواية
 لصاحب الارض ويصير متقرضا للبذر كذا في
 الرواج ثم في كل موضع جازت المزارع كان
 بين المزارع ورب الارض على السهام والواجب
 التي شرط في المزارعة وان هلك الخراج وتل
 الاصل بان اصطلح الزرع افة او لم ينبت
 فانه لا شيء لو حد منها على صاحبها وفي كل

كذا في الارض

فندت المزارعة فالخراج كله لصاحب البذر
 فعند ذلك ينظر ان كان البذر من قبل المزارع
 فعليه للعاسل اجر مثل عمله ويطيب له جميع الخراج
 وان كان البذر من قبل المزارع فله البذر
 اجر مثل الارض كذا في النسخة والواجب في الاجارة
 العاسل اجر المثل لا يزد على المسمى على ما عرفت
 وعند محمد بالغة ما بلغت كذا في التبيين فيمدد له
 ينظر ان كان البذر من قبل صاحب الارض وعنده
 للعاسل اجر مثل عمله يطيب له جميع الخراج ولا

وان كان البذر من قبل المزارع
 عليه للعاسل اجر مثل عمله

شيء مما كان كان البذر من قبل المزارع فالمرح
 قد تبارزاد على بذرده وما الفوق وما غرم من
 أجر مثل الأرض من صاحب الأرض وما زاد على كذا في المحيط الركام في
 ذلك فانه يتصدق به وان هلك الخارج في هذه
 الصورة او لم ينبت الارض شيئا فللعامل أجر مثل
 عمله كذا في الثاني ^{بما بينه} لما كان خلاف الاما
 في عقد المزارعة وفي بعض الصور عند صاحبه
 فيه ناسد فكيف الحال في حل تناول الخارج
 عن الشيخ الامام اسماعيل الزاهد ان يميز
 المصيان نصيب رب الارض ونصيب المزارع
 ويقول رب الارض للمزارع وجب لي عليك أجر مثل
 الارض او نقصاها ووجب لك على أجر مثل تلك
 وتبرأ منك وقد ريدت فهل صاحب على هذه
 الحنطة وما واجب لك على ما واجب فيقول
 المزارع ما كنت وبقول المزارع لرب الارض قد
 وجب لي عليك أجر مثل على وتبرأ ووجب لك
 على أجر مثل الارض او نقصاها فهل صاحب عما
 وجب لك على ما واجب لي عليك على هذه الحنطة
 فيقول رب الارض ما كنت فادنا حنيا على لك

المحيط البركاني

علي عليه السلام

جائز ويطيب لكل واحد منهما ما اصاب كذا
الاخلاطى واعلم ان المزارعة اذا كانت
على صاحب البذر اجر المثل لصاحبه وهو صاحب
الارض ان كان البذر من قبل العامل فله العامل
ان كان البذر من صاحب الارض لما بينا ان الثاني
ملك صاحب البذر لكنه استوفى المنفعة بحكم اجارة
فاسدة فكان عليه اجر المثل كافي ساير الاجادات
القاسدة ثم ينظر ان كان البذر من العامل يحل
من الخراج مقدار البذر وما انفق فيه وما دفع
من اجر المثل ويقصد بقى الباقي وان كان البذر
من صاحب الارض يطيب له الكل ولم يقصد
كذلك الظهير ثم في كل موضع لم يفند المزارعة
اذا شرط البقر على احد ما فكذا لا يفند المزارعة
اذا شرط استيجار البقر على احد ما وان شرط في
المزارعة عقد اخذ وهو استيجار البقر فيكون صفة
مشروطة في صفة وانما يفند المزارعة لان المراد من
استيجار البقر بيان من عليه البقر لاحقية الاستيجار
بدليل ان من شرط عليه استيجار البقر اذا لم يستاجر
البقر ولكن كره الارض بنفسه او بقره وهب له اقشرا

يا أو اشترى جاز ذلك وان لم يتاجر فصار الجواز
 في ذكر استيجار البئر بالجواب في ذكر من عليه البئر في الشريعة هذا الذي ذكرناه
 إذا كانت الأرض من أحدهما والبذر من أحدهما
 فاما إذا كانت الأرض من أحدهما والبذر منهما فان
 يدفع المدفع اليه الأرض وصورته رجل دفع
 إلى أرضه على ان يمل المدفع اليه فيها بقره وبقره
 ستة هذه وبذرها كراس الطعام بينهما فتقول هذه
 المسألة على ثلاثة أوجه ~~المدفع~~ اما ان شرط ان
 يكون الخارج بينهما نصفين وشرط ان يكون ثلثا الخارج
 المدفع اليه والثلث لرب الأرض او شرط ان يكون
 ثلثا الخارج للمدفع اليه ففي الوجه كلها المزارعة
 فاسنة كذا في المحيط ابرهاني واذا نددت المزارعة
 كان الخارج بينهما على قدر بذرها النصف للبايع
 النصف للعامل كذا في الذخيرة ولو كان الأرض لهما
 على ما بينهما وشرط العمل عليهما على ان يكون الخارج
 بينهما نصفين جاز ولو كانت الأرض منهما وشرط ان يكون
 البذر والعمل من أحدهما والخارج بينهما لا يجوز ولو كان
 البذر من البايع والعمل على الآخر والخارج بينهما نصفين
 لا يجوز ايضا وكذا لو شرط ثلثي الخارج للعامل والثلث

لو كان الأرض والثلث

المدفع او شرط ثلثة الخارج للمدفع والتارة باليد
 البذر من العامل وشرطا ثلثي الخارج للعاطل
 ولو كان الارض والبذر متما وشرطا العمل على الحد
 على ان يكون الخارج بينهما نصفين جاز ويكون غير العاطل
 مستعينا في نصيبه ولو كان الارض والبذر متما
 المدفع ثلث الخارج والثلثان للعاطل لا يجوز في
 الروايتين ولو شرط ثلثي الخارج للمدفع لا يجوز
 كالثانيات الشاهية هذا اذا كان الارض من
 والبذر متما وقد شرط العمل على المدفع اليه فان
 كانا اشترطا العمل عليهما في هذه الصورة بانه
 الرجل الى رجل ارضا على ان يعمل فيها رب الارض
 والمدفع اليه سنة هذه بذر متما هذه المسئلة على
 وجوه ايضا فان شرط ان الخارج بينهما نصفان فهذا
 جائز وقالوا بانه يطيب للعامل نصف الخارج
 بشئ من ذلك هذا اذا شرط ان يكون الخارج بينهما
 نصفين فاما اذا شرط ان يكون لصاحب الارض
 الثلثان والثلث للذي يعمل معه او شرط ان يكون
 الخارج للعامل كانت المزارعة فاسدة في الوجهين
 جميعا واذا فسدت هذه المزارعة في المسئلتين

ثلاث

في الارض طعاما ان كانا شرط ان يكون
 رب الارض والتلت للعامل فالخارج
 بينهما نصفان على قدر بذره وما
 الارض يكون طيبا له لا يقدر بشئ منه والنصف
 الاخر للعامل الا ان العامل يعجز احوث مثل نصف
 من ربحه فرياح من نصف الخارج قدر بذره وما
 تخلف من احوث مثل نصف الارض ويقدر بقاؤه
 الثلثة الثلثة خارجة وان شرط ان يكون الثلثان للرب
 والتلت لرب الارض فالخارج بينهما نصفان على قدر
 البذر يجهز الا ان العامل لا يعجز شيئا من احوث مثل
 الارض لصاحب الارض ولا يقدر بشئ هذا
 الذي ذكرنا اذا كان الارض من احد هما فاما ان كان
 الارض من رجلين دفعها احدهما الى صاحبه على
 ان يزرعها فيكون الخارج بينهما هذه المسئلة على
 ان اما ان يكون البذر من جهة المزارع او من
 جهة الدافع فان كان من جهة المزارع وشرط ان
 يكون بينهما نصفان فلهذه المزارعة فاسدة هكذا ذكر
 في الكتاب قال مشايخنا اراد بقوله المزارعة
 مدة المزارعة في نصيب الدافع وان امتدت المزارعة

كذا في التمام رحمه الله

ان اخرجت الارض طعاما كان كذا

وهو المزارع ياخذ المزارع نصف ذلك

والنصف الاخر يخرج من نصيب الدافع ويرفع العا

من تلك مقدار رزده وما عزم من اجر مثل نصف

الاخر لصاحبه وما عزم للاجر او يتصدق بالزاد

وان كثر يخرج الارض شاعزم المزارع للدافع

مثل نصف الارض وهو نصيب الدافع من الارض

هذا الذي ذكرنا اذا كان البذر من جهة المزارع فا

اذا كان البذر من جهة الدافع وشرطا ان يكون الخارج

بينهما نصفين فالمزارعة فاسدة ايضا وان كان

من جهة المزارع وشرطا ان يكون الخارج بينهما اذلا

فان شرطا الثلثين للمزارع والثلث للدافع فهذا جائز

والخارج بينهما على ما شرطا وان شرطا الثلثين للدافع

فهذا الفصل لم يذكر محمد في الاصل قال ابو حنيفة

يكون هذه المزارعة فاسدة كذا في المحيط ابوها

هذا كله اذا كان البذر من جهة المزارع فاما اذا كا

من جهة الدافع فان شرطا الخارج بينهما اذلا

فالمزارعة فاسدة وكذلك ان شرطا الخارج بين

اقل من ثلثي المزارعة فاسدة كذا في المحيط ابوها

في المزارعة اذا كان البذر من جهة المزارع

حدها فاما اذا كان البذر منها فان شرط
بذورها الضعيفين وفي هذا الوجه ان شرط الخارج
بينها شرط في الخارج بينهما على ما شرط وان شرط
الخارج بينهما اثلا فان شرط ما لا يكون له خارج ففي المسئلة
وليس في ذلك وجه فيكون المراد من قوله لا ينفك
عن الخارج وان كان البذر من جهة الدافع وشرطا
ان يكون الخارج بينهما اثلا فان شرط التثنية للدافع هذا
فاسد واذا فسدت هذه المزارعة خرجت الارض طوعا
نارح كما ارباح البذر وهو الدافع ويعزم الدافع على
سواء علمه في جميع الارض واحسن مثل نصف الارض
لأنه نصف الخارج واما النصف الخارج الاخر فاما خرج من ارض
الزراعة في اخذ من ذلك نصف بذر ونصف ما غرم من
مثل انواعه ونصف اخر مثل الارض وسوقه في زيادة
وان شرط التثنية المزارع لم يذكر هذا الفصل في الكتاب
ويجوز ان يكون المراد من فاسد هذا الذي ذكرنا اذا كان
الارض بينهما والبذر من احدها فاما اذا كان البذر بينهما فهو
مما هو الاول انه ان شرط ان يكون البذر منها ضعيفين وفي
هذا الوجه ان شرط الخارج بينهما ضعيفين فهو جائز والخارج
على ما شرط وان شرط ان يكون التثنية الخارج للسواء

والخارج البذر في

وَكَلَّمَ الدَّاعِ وَكَوْنَهُ دَوَاتِ إِلَى سَمَاءٍ وَلَوْ يَحْيَى ٢٢

للمفاسدة وذكر في بعض روايات ابن جرير عن

الفقيه أبو بكر البلخي يقول ليس في السئلة اختلاف الروايات

ولكن اختلاف الجواب باختلاف الموضع وكان الفقيه

الوكالات الحافظة بقول المستمروا لبيان وهو الصحيح ٢٠

1950

1996-1-1004

في الروايات كلها والاصح رواية الجواز في قوله ليس

وإذا جازفت المزارعة غلامه الرواية كان الخراج منها على

ما شرط وان شرط ان يكون الخ الخ واوليات والاعراض

والثمن للمزارع والمزارعة مائة على الودائع على هذا

ارمیکون البیز مناضفین و لوسرطا ان یکون نکاح البیز علی

الدافع ولكنه على الموارد ان متوسط ان يكون الخارج يتجاوز الموارد

فائدة ويكون الخارج منها على قدرين فيهما الشكر والذل

والثاني المراجع وكذلك اذا شرط ان يكون ملكا لغيره

والثاني للعامل كانت المزاغة فاسد ارضه لكثرة المياه

صل اختدأ ما خواها على أن يعبرها وينزع مع دين الله

لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ أَخْرَجَهُمْ مِنَ ظُلُمَاتٍ إِلَى نُورٍ بِإِذْنِهِ إِنَّهُمْ لَكَارِفُونَ

قَالَ اَوْعِيَهَا سَنَةً مَلُوكِ الْاَرَضِ اِنْ يَمْسُرَ عَلَيْهَا مَسِيرَةٌ

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس طائفة فاضلین فی فروع الدین و احکام الشریعہ

مجلس شورای ملی

الشيخ محمد بن عبد الله

من يملك والزرع بينهما على قدر البذر
وللعامل اجر مثله فيما عسر واصحاب الارض
يجوز مثل قدر الارض الذي يستغل بذر العامل
لان المنفعة بحكم عقد وانه كذا في الفقه
على ان شرط الخارج نوع منها في شرط الخارج كله
لا حصدا وانما على وجهين اما ان يكون البذر
من قربة الارض ومورد رجل دفع الى رجل
فما وبقا على ان يزرعه بنفسه ويقعه واجرانه
من شرط الخارج ثلثه رب الارض فهذا جائز هكذا
ذكر محمد في الاصل ولم يرد بقوله فهو جائز ان
المزعة جائزة لان هذا العقد ليس بمزعة لان
في المزعة الخارج يكون شريكا والخارج في هذه
الصورة ليس بمشارك وانما اراد به ان اشتراط جميع
الزرع لصاحب البذر جائز وان شرط ان يكون
الخارج كله للزرع فهو جائز وادار به ان اشتراط
جميع الخارج للزرع جائز وان كان البذر من جهة
الزرع وهو الوجه الثاني فهذا على وجه لحدها
ان يقول صاحب الارض لرجل ازرع ارضي بكم

من طعمك على ان يكون الخراج
 فاسد واذا فسد هذا العقد كان جميع الخارج
 لصاحب البذر وعليه اجر مثل الارض له
 الا بانه في الارض كذا في قوله يخرج من الارض شئ اوله
 يخرج كذا في قوله يخرج من الارض شئ اوله
 بينه وبين ربه عز وجل ان ينظر الى الخراج
 في نعم فيه مثل ما بذر ومقدار ما عظم فيه من
 الاجر لصاحب الارض ولصاحب البذر ولصاحب
 الحق فيطيب له ذلك بما عظم فيه ويجهل قايما
 تمكن الخيف فيه باعتبار فساد العتد والاصل
 المزارعة الفاسدة انه متى ربي زرعه في ارض غيره
 يوم بالصدق به بفضل وان ربي زرعه في ارض نفسه
 بعقد فاسد لا يرب بالصدق كذا في شرح الميسر
 ونوه رب الارض للمزارع ازرع على ارضي بذاكر
 على ان يكون الخراج كله لي فهذا الشرط جائز وييسر
 العامل مقصدا للبذر من رب الارض فيكون الخراج
 كله لرب الارض ويكون المزارع معيناً في ارضه
 كذا في الذخيرة وفي الختام في العتابة ولو قال ازرع
 لي ارضي بذاكر على ان الخراج لي فاوله

ويظهر لصاحب البذر الخراج قدر يزرع ويؤمر به وصرفه
 بكل ما يزرع كذا في الختام في العتابة

من يدعي ان الارض تخصه يعني ذلك ان يجب ان يكون
خوله لوقال في الستين عاما ان الخارج نصفان خارج
لداية التفاضل فيه لوقال ازرع ارضي لي ببذر
على ان يكون الخارج كله لك في فاسد والخارج
كله لرب الارض كذا في المحيط لا رضى والمزارع على
رب الارض مثل بذرده واجبر مثل عمله ولوقال لك
رب الارض ازرع ارضي ببذر لك على ان يكون
ملك لك فدا جائز ويكون الخارج لصاحب البذر ويكون
صاحب الارض معياله اذ عنه ولوقال له صاحب الارض
عالي ببذر لك على ان الخارج بينهما نصفين كانت
المزارعة جائزة وكان الخارج بينهما نصفين وصار المزارع
مقربا للبذر من رب الارض مفتضى امر ديب الارض
اياه باثلاثة بقوله ازرعها لي فصار ديب الارض
قايضا لذلك حكما لا اتصاله بملكه كذا في الذخيرة
قال اقال ديب الارض للمزارع اقرصني مائة درهم
ثم انشأ لي بها كرو حنطة وابذر عالي في ارضي على ان
يكون الخارج بينهما نصفين اليس انه يجوز فكذا هنا
واذا دفع بذرنا الى امر وقال ازرعها لي ارضك علي
انما يخرج ارضنا من شيء فهو بينهما المزارعة قايضا

والارض لصاحب البذر هكذا ذكر في من اذرع الا
 وذكر في كتاب الماذون ان الزرع للقران وهو
 الارض كذا في التناظر خاتمة نفع يد لاني صاحب
 الارض من عا ان ينزع منها والمنازع بينهما اصفان
 لا يبيع والمنازع لصاحب البذر وعليه اجر مثل الارض
 وعنده من جهة الارض ام لا كذا في وجه المرد
 ولو وقع البذر الى رب الارض وقال اذرع
 الخارج لك اولى او اصفان لم يحس كذا في التناظر
 ارض رجل ونفها الى من ليس رعا يبيع سعة مشه
 بينهما ان شرط ان يكون الخارج بينهما نفيس
 لا يحد ما والتك للارض في فائدة كذا في السابعة
 نوع ارضه ثمة لا اخذ اقله واذرع في ارض كذا
 عا ان الخارج بينهما اصفان لم يحس او فائدة يبيع
 ان لا يغلب جائن كذا في العلم واذرع ارفع الرطل بذرا
 الى رجل وقال اذرع في ارضك ليكون الخارج
 كله لك او قال اذرع ارضك بيدري ليعنون
 كله لك وهذا جائن ويصير صاحب البذر
 للبذر من صاحب الارض ليزرع في ارضه
 قبضه رب الارض بيد حقيقه وان كان ص

في كتاب الماذون ان الزرع للقران وهو
 الارض كذا في التناظر خاتمة نفع يد لاني صاحب
 الارض من عا ان ينزع منها والمنازع بينهما اصفان
 لا يبيع والمنازع لصاحب البذر وعليه اجر مثل الارض
 وعنده من جهة الارض ام لا كذا في وجه المرد
 ولو وقع البذر الى رب الارض وقال اذرع
 الخارج لك اولى او اصفان لم يحس كذا في التناظر
 ارض رجل ونفها الى من ليس رعا يبيع سعة مشه
 بينهما ان شرط ان يكون الخارج بينهما نفيس
 لا يحد ما والتك للارض في فائدة كذا في السابعة
 نوع ارضه ثمة لا اخذ اقله واذرع في ارض كذا
 عا ان الخارج بينهما اصفان لم يحس او فائدة يبيع
 ان لا يغلب جائن كذا في العلم واذرع ارفع الرطل بذرا
 الى رجل وقال اذرع في ارضك ليكون الخارج
 كله لك او قال اذرع ارضك بيدري ليعنون
 كله لك وهذا جائن ويصير صاحب البذر
 للبذر من صاحب الارض ليزرع في ارضه
 قبضه رب الارض بيد حقيقه وان كان ص

عنه بيع على مالك بكذا يكون الخارج كله لنفسك هذا
بما سدد والخارج كله لصاحب البذر وإذا دفع بكذا إلى رجل
ليزرعه في أرضه على أن الخراج كله لصاحب البذر
فهذا الشرط جائز ويصح به البذر مستقر في الأرض
وبه روي عن زرارة ومثنيته للبذر بكذا وكل ذلك جائز
ولو كان قال بكذا هذه أرضك لنفسك على أن ما يخرج
الشيء من شيء فهو لي كله فالخارج كله لصاحب الأرض
لصاحب البذر على صاحب الأرض مثل بذر كدانة الذخيرة
وإذا دفع البذر إلى رجل أرضه إلى رجل ليزرعها
فإن ما درق الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان فالمنته
على وجه واحد هما أنه يكون البذر من قبل العامل والشيء
أن يكون البذر من صاحب الأرض وعلى كل وجه يوجب الله
أوجه أن يكتسب العمل شرط البقر أو شرط البقر على العامل
أو على الأرض فان يكتسب فالبقر على العامل سواء كان
المقدور منه أو من صاحب الأرض لأن البقر آلة العمل
فيكون على من عليه العمل وإن شرط البقر على العامل
يكون عليه أيضا وإن شرط البقر على صاحب الأرض إن
كان البذر من قبله يجوز وإن كان من قبل العامل لا
يجوز خذله خوفاً أنه المقتضى وروى عن أبي بن
سفيان

الذي يورثه عند المني يورثه وطاهر الزواني وهو
إذا فسدت الزاوية في حصّة البقر فسد في حصّة الأرواح
التي والى وجدانفسد في حصّة البقر لا غير إذا انظر
منه آخر

منه نور شرع هذا إلى ما كثر في قنديل قلت قال محمد بن قيس
في الأول يجوز وما لا يجوز في الحيل استاجر ارضا ثم
استاجر صاحبها ليعمل فيها كان جازيا وكذا اذا دفع المستاجر
الأرض إلى صاحبها ثم ارادته ان يعمل فيها فبطلت
جائزته من يجوز الاستجارة كذا في التا قار خانية
منع إلى رجل ارضا وادارها وبيع نصف البذر من المزروع
منه في الخراج لبعض البذر في ارض نفسه وبعضه في ارض
الراعي وبيع جائز وما ذرعه الزارع في ارض نفسه فكل ما خرج
منه لانه سلكا ذلك البذر وما ذرعه في ارض الراعي فالخراج
على ما شرط كذا في حاشية الفقيه صاحب الارض
ان يزرعها ببذره واقبله مع هذا الرجل الاخر عما انما خرج
منه فثلثه لصاحب الارض وثلثه لصاحب البذر والبقدر
وثلثه لذلك العامل فهذا صحيح في حق صاحب الارض والعامل
الاول والثاني حتى العامل الثاني فيكون ثلث الخارج لصاحب
الارض وثلثا للعامل الاول وثلثا للعامل الثاني في اجز مثل عمله
كذا في السبايع ولا يصدق ولحد شيء ولو كان البذر من قبل
صاحب الارض والمسئلة بها هاهنا جائز والثلث لصاحب
الارض والثلثان للعاملين كذا في التا قار خانية وادارته
الساد في حق المزراع الثاني واما في حق المزراع الاول فالمرارة

وودع ارضا على ان يزرع الارض بغير
ربها انما كانا فاعلمنا
ربها انما كانا فاعلمنا
ربها انما كانا فاعلمنا

مجموعه في فساد المزارعة في حق الثاني لا يبيح ساد المزارع
في حق الاول لان المزارعة الذاتية غير مشروطة في المزارعة
الاولى مع لو كانت المزارعة الثانية مشروطة في الاولى بان
قال على ان يعمل هذا الزرع الاخر معه كانت المزارعة عن
الاولى فاسد عند بعض المشايخ وبه يفتي كان يفتي
الاية الرخوى وقال بعض المشايخ لا يفسد المزارعة الاولى
وان كانت الثانية مشروطة في الاولى كذا في الناحية
فان الزرع الثاني لو لم يزرع لم يفسد في عقد

بعض الخارج لعبد له ما في ذاك وجهاين الاول ان يذكر
البيد من صاحب الارض وقد شرط تلك الخارج لم يفسد
والثاني للمزارع والثالث لعبد رب الارض فالمزارعة جائزة
سواء كان على العبد من اوله يزرع وسواء شرط عمل العبد مع المزارع
اوله يزرع كذا في الحيط البرهاني وان كان العبد من رب الارض
وشرط تلك الخارج لنفسه وتكليف المزارع فله لعبد ما يوزن
مدون للمزارع ولم يشرط العمل على العبد فالمخرط للعبد يكون
لرب الارض عندنا حقيقة على قول من يجر المزارعة وقال
هو للمزارع كذا في الكفاية هذا الذي ذكرنا اذا كان اسفد
من قبل رب الارض وشرط تلك الخارج لعبد رب الارض

وان شرط تلك الخارج لعبد المزارع فالمزارعة جائزة ايرضا
في حق الثاني فان لم يعمل في حق الثاني فمطلوب في حق الاول
فان لم يعمل في حق الثاني فمطلوب في حق الاول
فان لم يعمل في حق الثاني فمطلوب في حق الاول

سواء كان على العبد من اوله يزرع وسواء شرط عمل العبد مع المزارع
اوله يزرع كذا في الحيط البرهاني وان كان العبد من رب الارض
وشرط تلك الخارج لنفسه وتكليف المزارع فله لعبد ما يوزن
مدون للمزارع ولم يشرط العمل على العبد فالمخرط للعبد يكون
لرب الارض عندنا حقيقة على قول من يجر المزارعة وقال
هو للمزارع كذا في الكفاية هذا الذي ذكرنا اذا كان اسفد
من قبل رب الارض وشرط تلك الخارج لعبد رب الارض
وان شرط تلك الخارج لعبد المزارع فالمزارعة جائزة ايرضا
في حق الثاني فان لم يعمل في حق الثاني فمطلوب في حق الاول
فان لم يعمل في حق الثاني فمطلوب في حق الاول
فان لم يعمل في حق الثاني فمطلوب في حق الاول

في حق الثاني فان لم يعمل في حق الثاني فمطلوب في حق الاول
فان لم يعمل في حق الثاني فمطلوب في حق الاول
فان لم يعمل في حق الثاني فمطلوب في حق الاول
فان لم يعمل في حق الثاني فمطلوب في حق الاول

سواء كان العبد دين أو لم يكن وسواء شرط عمل العبد
 مع المزارع أو لم يشترط هذا الذي ذكرنا إذا كان البذر
 من قبل رب الأرض وإن كان البذر من قبل المزارع
 فإن شرط ثالث الحاجب لعبد رب الأرض فالمزارعة
 جائزة إذا لم يكن على العبد دين ولم يشترط عمله ولعبته
 الشرط للعبد مشروطا للمولى من الابتداء وإن شرط عمل
 العبد لأدين عليه فالمزارعة ناسخة في ظاهر الرواية
 روى أصحاب الأمالي عن أبي يوسف أنه يجوز وإن كان
 على العبد دين أن لم يشترط عمل العبد فالمزارعة جائزة فيكون
 المشرط للعبد مشروطا للمولاه كائنا شرط من الابتداء
 ثلثة الحاجب لرب الأرض وثلثة المزارع كذا في النسخة
 وإن شرط عمل العبد مع ذلك فالمزارعة فاسدة في ظاهر
 الرواية وإن شرط ثلث الحاجب لعبد المزارع في هذه الصورة
 أن لم يكن على العبد دين ولم يشترط عمله فهو جائز ويكون
 ثلثا الحاجب للمزارع وثلثا لرب الأرض وإن شرط
 عمل العبد مع ذلك أن شرط عمل العبد في العقد فالمزارعة
 فاسدة في حقها جميعا وإن لم يشترط عمل العبد في العقد بل
 عطف عليه فالمزارعة فيما بين رب الأرض والمزارع جائزة
 وإن حتى العقد فاسدة وإن كان على العبد دين أن لم يشترط

كأن في الضرر

عمل العبد فالمرأحة جائزه ويكون المشروط له بد مشروط
 للمزارع وان شرط عمله فالجواب فيه كالحوائث فيما اذا شرط
 بعض الخارج لعبد ليس بمأولادين عليه واذا شرط ثلث
 الخارج للمساكين جازت المرأحة وكان ما شرط للمساكين
 مشروطا لصاحب البذر فيكون لصاحب البذر الأمانة
 على صاحب البذر فيما بينه وبين ربه ان يتصدق به
 الا ان القاضي لا يفتى بما ذكره ولا يوجب رد المزارع
 والذي ذكره من الجواب في ان شرط بعض الخارج لمدرسه
 احدهما وسائر من يملك المولى كسبه كذا في المحيط البرهان
 ولو قال ان تزرعه في وجب فلك النصف والاولد
 الشرط الاول وفيه شرط الثاني وعند صاحب الشرع ان
 كذا في الخارج لو شرط الثلث لمحاب احد ما اقربه او لا
 فان كان البذر من قبل رب الارض ان شرط عمله جاز وهو
 مزارعه معه وله ثلث الخارج وان لم يشترط عمله فالمرأحة
 جائزه والمشروط باطل وثلث الخارج لرب الارض بما ان
 كان البذر من قبل العامل ان لم يشترط عمله في جائزه وما
 شرط له فضرر العامل ولا شيء لو احدث منهم وان شرط عمله وعمل
 فله اجر مثله على العامل وما شرط له فضرر العامل لان المرأحة
 فيما بين العامل وصاحب الارض جائزه وفيما بين العامل

هذا اذا لم يكن على العبد ربح وقد شرط بغيره
 ولو شرط بعض الخارج لمدرسه كذا في الجواب

بعد هذا ما هو كذا في الجواب فيما اذا شرط بغيره
 الخارج

وانه في شرط عمله فاسد فوساد كماله وفتح ارضه الى حليز
 ليخرجها من يد يكون البذر من احد معا ومن الاخر محمد
 عمل كذا في المحيط للبرصني واذ اوقع ارضه مزادعة الى
 رجل مما ان يرد عها سعة مبدرة بقرا فلان على ان كز
 الارض ثلث الخارج ولصاحب البقر ثلث الخارج فالمرز
 فيها من رب الارض والمزارع جائزه وفي حق صاحب البقر
 فاسد ولصاحب البقر اجر مثل البقر على المزارع وان كان
 المرز من جهة رب الارض والمزارع جائزه فاسدة في حق
 صاحب البقر وعرب الارض امثل البقر كذا في الذخيرة
 فان مرط الا حها فمرانا ساه في بطله لان به ينقطع
 الشركة يجوز ان يخرج الارض الا ذلك القدر فيستحقه
 احد مما دون الاخر كذا في الجوهره في قوله في
 ما يقع الشركة في الخارج انهما لا ان الزراعة تستحق
 اجادة وتتم شركة في شرط ما يقطع الشركة في الخارج
 عسى يبقى اجادة محصة والقياس يالي جوازها لان الا
 بعد رسته وليست بواجبة في الذمة كذا في المحيط للشرك
 انهم ومن هذا قلنا ان شرط طالع البذر في رفع قد يكون
 المحض في المزارع في بينه لان المزارع فاسد لا

هذا من ارضه في المزارع
 في الارض والمزارع
 سوا في المزارع

ما يقطع الشركة في الخارج
 المزارع في الارض
 فيها ما يقطع الشركة في الخارج
 في المزارع في الارض
 المحض في المزارع

و انما في هذا الكتاب من فوائد كثيرة لا يمكن ان يحيط بها في هذا الموضع
 و انما في هذا الكتاب من فوائد كثيرة لا يمكن ان يحيط بها في هذا الموضع
 و انما في هذا الكتاب من فوائد كثيرة لا يمكن ان يحيط بها في هذا الموضع
 و انما في هذا الكتاب من فوائد كثيرة لا يمكن ان يحيط بها في هذا الموضع

دکتر محمد باقر
دکتر محمد باقر

هذا هو الحق
 في المزارعة
 والخراج
 والخراج
 والخراج
 والخراج

لو شرط في المزارعة قدر الخراج للسلطان من الخارج
 والباقي بينهما فان كان الخراج خراج وظيفته دماهم
 سماء لوقفها مائة كانت المزارعة فاسدة كذا في المحيط
 البرهاني ولما اذا كان الخراج خراج مقاسمة وهو جزء
 من الخراج مثاها نحو الثلث والربع والاقصد المزارعة
 لهذا الشرط كذا في النهاية وكذلك اذا كانت الارض
 عشيرة وشرطا رفع قدر العشر من الخراج او لاصحة
 السائدان والباقي بينهما فالزراعة جائزة ولو كان
 الارض عشيرة وقلوب الارض للمزارع لا يدرك
 انما يقع الارض هذه السنة فيجا او سيجافياخذ السلطان
 من العشر او ينقيها بغرب او دالية فياخذ السلطان
 من نصف العشر فشرطان رب الارض من ياخذ النصف
 مما يخرج بعد اخذ السلطان والنصف للمزارع فالزراعة
 جائزة على قولهما كذا في التاثير خاتمة فان حصل
 الخراج اخذ السلطان حقه من عشر ونصف عشيرة
 والباقي بينهما نصفان وان لم ياخذ السلطان من
 او اخذ البعض طعامه سلسا من السلطان فان العشر
 الذي شرط من ذلك للسلطان يكون لصاحب الارض
 في قول ابي حنيفة على قياس من اجاز المزارعة وعقد

ولو كان العشر عشيرة فالزراعة جائزة
 بشرط سيجار ونصف العشر ان كانت
 بدو والباقي بينهما نصفان فزاجاز
 ولو كان العشر عشيرة فالزراعة جائزة
 بشرط سيجار ونصف العشر ان كانت
 بدو والباقي بينهما نصفان فزاجاز

هذا هو الحق
 في المزارعة
 والخراج
 والخراج
 والخراج
 والخراج

يكون منها نصف كذا في شرح المبسوط هذا اذا كانت الارض
يعلم انما ينبغي على السماء او بالارض فان كانت ارضاً يستقي
بماء السماء وعند كثرة المطر يخرج الى ان يستقي بالارض
عند قلة المطر وفي مثلها السلطان يعطى الاغلب فان كان
الاغلب ماء السماء ياخذ العشر وان كان الاغلب ماء المذمة
ياخذ نصف العشر فان قلت الارض في هذه الصورة
للعامل لا ادرى ما ياخذ السلطان في هذه العشرة
نصف العشر فاعلم انك على ان يكون الى قصده ما بقى من
الخارج بعد ما ياخذ السلطان حقه فتعاقداً على هذا الشرط
كان قاسداً في قياس قول ابي حنيفة وعند صاحبيه العشر
او نصف العشر يكون في الخارج فيكون هذا معنى اشتراط
جميع الخارج منها تخمين هو جائز كذا في الفرائض
ولو شرط ان المزارعة ان ما خرج من الحظيرة فبينها نصفان
خرج من شيعر هو لاحد ما بعينه او شرط ان يكون الحظيرة
لاحد ما بعينه والشيعر للاخر من ايها كان المذرة لا
كذا في الناقار خاينه ولو كان الارض خايفاً
صاحب الارض للزراع انا لا ندرى ان السلطان
ياخذ منها هذه السنة خراج وضيعة او خراج مقاسمة
ومعنى هذا ان الاراضى يكون خراجية خراج ظيعة

الا انما في بعض السنين لا تطبق خراج الوظيفة وعند ذلك
 لا يجوز لسلطان ان ياخذ خراج الوظيفة انما ياخذ
 خراج المقاسمة وذلك ان نصف الخراج فالمالك يقول
 لا اري ان الاداخة في هذه السنة هل تطبق خراج
 الوظيفة فياخذ السلطان ذلك ولا تطبق فياخذ
 السلطان خراج المقاسمة فيقول للمزارع ايا مملك علي ان
 ترفع ما يخرج الارض حظ السلطان مقاسمة كانت او طيبة
 فالباقى بيننا فخذ المزارعة فاسدة كذا في الحيط البرهانية
 ولو رفع ارضه الى رجلين عيان ان يزرعها ها يذره ههنا
 ان يلحقها تلك الخراج وللأخوة تبين فيقر من الخراج
 فيفسد المزارعة في الكل عنده وعند سما جاز في حق صاحب
 الثلث وليقتدر في حق من شرط له شعور فيقر من الخراج
 كذا في الكاظمي في المزارعة في المزارعة
 اصل في هذا النوع انه اذا شرط في المزارعة على المزارع
 او على ربا الارض باليس من اعمال المزارعة يفسد به
 المزارعة واذا شرط فيها ما كان من اعمال المزارعة لا يفسد
 المزارعة والفاصل بين عمل المزارعة وبين غير عمل المزارعة
 ان كل عمل ينبت وينمي ويزيد في الخراج كذا في النخبة
 ادوية في جودة الخراج فهو من عمل المزارعة كذا في غير ذلك

كذا في الرخصة
 ورواها في

وكل عمل لا ينبت ولا ينمو ولا يزيد في الحاج فهو ايسر
 اعمال المزارعة كذا في التاتارخانية اذ التبت هذا تقول
 اذا شرط على المزارع او عمارد الارض عن الحصاد والديار
 والتذرية ودفعه الى البذر فسدت المزارعة فانها
 الرواية من ايها كان البذر كذا في الالامة ودويها
 الامالى عن ابي يوسف ان المزارعة مع شرط الحصاد والديار
 والتذرية على المزارع جائزة وقال الفقيه ابو بكر البلخي
 محمد بن سلمة وغيره من كبار مشايخ بلخ يفتون بجواز المزارعة
 مع هذه الشروط وكانوا يريدون بها هذا ويقولون يجوز بشرط
 التلقيح والحمل الى منزل رب الارض كذا في النهاية وما
 يفسر به يحيى وابو الليث كذا في المعراجية وقال في الامة
 في الميسر وهو الصحيح كذا في المحدثين ولا يجوز شرط العمل
 او الحفظ او السقي او التلقيح على رب النخل والارض وكذا
 شرط البقر او عمل عبده او الذئب آلات العمل على رب الارض
 لا يجوز الا اذا كان البذر من رب الارض وان كان البذر
 من العامل لا يجوز وعن ابي يوسف انه يجوز ولا يجوز شرط
 الكراب او القاء السرقة على رب الارض الا اذا كان
 البذر من رب الارض ولا يجوز ان يجرى شرط العمل
 القاء السرقة على رب الارض ولو فسر في سنتين او

كذا في النهاية وكل عمل
 ليس هو على ما كان
 هو على ما كان

كذا في النهاية وقال في الميسر
 في الميسر وهو الصحيح كذا في المحدثين
 وعلى ما يروى ان يجوز شرط الحصاد

وجمع على الفاء في الفخري
 في الفخري كذا في الميسر
 وكل من لم يفتي في الميسر

في بيانها

او القاء البذر

الشرط الفاسد في السنة الأولى منذ الأولى وصح في
الثانية ولو شرط أن يعمل محض أحد صاحبي الخيل لم يجز ولو
شرط بعض العمل وسكان عن البعض منذ وسئل أبو نصر عن
الحكم إذا اشترط على المزارع والدفع من البئر قال هو عند
صلى كذا في التاتارخانية فلو اراد المزارع حصد الزرع وداس
غير إذن الواقع من غير أن يشترط ذلك عليه فحصة الراجع
مضونة عليه ولو شرط عليه ذلك فتعاقل عن الحصاد
فذلك الزرع بضمن حصة الراجع وهذا إذا أخر تأخير الایفعل
الناس مثله أم لا يضمن بتأخير يفعل الناس مشهوره بناء على ما
اختار أكثر مشايخنا على خلاف ظاهر الرواية كذا في خزائن العقود
من أبي حنيفة أن شرط هذه الأعمال على العامل لا يفسد
العقد عن أبي يوسف يعني النوادر أنه لا يفسد لكن إن لم يشترط
يكون عليهما وإن شرط الزرع المزارع بحكم العرف كذا في فتاوى
بيهقي وإذا شرط في المزارعة صاحب الأرض على العامل
ما يحصل به الخارج كالتحفظ والسقي إلى أن يدر له الزرع
لا يفسد المزارعة وكذا لو شرط على العامل ما لا يخرج بدونه
زرع معتاد كشرط ألا يكرأب لا يفسد به العقد وإن شرط
على العامل ماله أثرت الزيادة على المعتاد ينظر في ذلك أن
أراد لا يبقى منفعته بعد انتهاء المزارعة كشرط ألا يكرأب لا يلزمه

من غير شرط ولكن اذا اشترط عليه يلزمه الوفاء به واذا شرط
على العامل ملبية منفعة بعد انتهاء المزارعة ينسحب العقد سواء كان
البذر من قبل العامل او من صاحب الارض كذا في الظهيرية
ولو شرط كرى الاختصاص او صلاح المسنات على المزارع فليس
ايهما كان البذر وان شرط على المزارع فسدق من ايهما كان
البذر والخارج كله للمزارع فان كان البذر منه كذا في وجوب الكراب
وبغيره المزارع اجر مثل الارض ارب الارض وبغيره ارب
الارض للمزارع اجر مثل عمله في كرى الانهار واصلاح
المسنات كذا في الذخيرة ولو شرط في عقد المزارعة كراب
الارض على احدهما ان شرط على المزارع جاز من انهما كان
البذر ولو شرط على الارض ان كان البذر من قبل المزارع
فالنزارعة فاسدة وان كان الارض البذر من قبل الارض كذا
في الخلاصة ومن سلك هذا الطريق يقول انما يجوز المزارعة
اذا بين للكراب وقتا معلوما حتى يكون وقت انعقاد المزارعة
معلوما فاما اذا لم يبين فالنزارعة فاسدة والى هذا ذهب
الفقيه ابو بكر الباخي والفقيه ابو جعفر الهندواني وغيرهما
رحمهم الله من قال انما جاز هذا العقد لانه اذا ادعى الكراب
الكراب المعتاد وهو الكراب قبل النزارعة وانه شرط غير
لازم ومثل هذا الشرط لا يوجب فساد المزارعة حتى لو لم

وهذا هو الوجه في ان شرط ملبية
العمل او كرى الاختصاص او صلاح المسنات
على المزارع لا يوجب فساد المزارعة
ولو شرط على المزارع فسدق من ايهما كان
البذر والخارج كله للمزارع فان كان
البذر منه كذا في وجوب الكراب
وبغيره المزارع اجر مثل الارض ارب
الارض وبغيره ارب الارض للمزارع
اجر مثل عمله في كرى الانهار واصلاح
المسنات كذا في الذخيرة ولو شرط في
عقد المزارعة كراب الارض على احدهما
ان شرط على المزارع جاز من انهما كان
البذر ولو شرط على الارض ان كان البذر
من قبل المزارع فالنزارعة فاسدة وان
كان الارض البذر من قبل الارض كذا في
الخلاصة ومن سلك هذا الطريق يقول
انما يجوز المزارعة اذا بين للكراب
وقتا معلوما حتى يكون وقت انعقاد
المزارعة معلوما فاما اذا لم يبين
فالنزارعة فاسدة والى هذا ذهب
الفقيه ابو بكر الباخي والفقيه ابو
جعفر الهندواني وغيرهما رحمهم الله
من قال انما جاز هذا العقد لانه اذا
ادعى الكراب الكراب المعتاد وهو
الكراب قبل النزارعة وانه شرط غير
لازم ومثل هذا الشرط لا يوجب فساد
المزارعة حتى لو لم

بما ذكره في عقد المزارعة

المراد من هذا الكرايب الكرايب بعد الزراعة فينبذ المزارعة
 لانه ليس الا ما كالتزراعة وانه شرط لا يقتضيه العقد ولا
 العاقلين فيه سعة وانه من الشرط يجب فساد العقد ومن
 سلك هذه الطريقة يقول يجوز المزارعة بين الكرايب وقتما علقوا
 او لم يبين ان له المحيط الارضاني اشتراط الكرايب في موضع لا يخرج
 الا به لا يفسد وعليه الفتوى كذا في السراجية وان شرط
 الحفظ بعد الادراك على المزارع او شرط مؤنة الماء عليه
 لا يفسد المزارعة هكذا روى عنه الشيخين وهو اختيار اكثر
 المتأخرين وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاط وان شرط
 التجديز على العامل لا يجوز بالافتقار لانه لا عرف فيه ولا
 شرط الحصاء في الزرع على صاحب الارض لا يجوز بالاجماع
 لعدم العرف كذا في الجوهرة النيرة وكان تفسيرين بحبي ومحمد بن
 سلمة رحمه الله يقولان هذا كله على العامل شرط عليه او لم
 يشترط لان فيه عرفا ظاهرا فينا والمعروف كالمشروط هذا
 هو الصحيح في ديارنا ايضا وكان ابو بكر محمد بن الفضل اذا
 استفتى في هذه المسئلة قال فيها عرف ظاهر ومن اراد
 ان لا يتعطل فعليه ان لا يمتنع مما هو العرف ولذلك لو اشترط
 شئ من ذلك على صاحب الارض كان العقد فاسدا لما
 بان في جواز رب الارض فساد العقد لهذا الشرط ^{الاقول}

كل من يزرع فيه حرث ظاهر كذا في شرح المسحوق والشرط
على العامل كرى الالهة واصلاح المسينات حتى يفسد العقد
ان كان البذر من قبل العامل كاره الخارج للعامل لانه
غدا يذره ولصاحب الارض عليه اجر الارض وللعامل
على صاحب الارض اجر عمله وكرى الالهة في تصاصات
ويتراد ان الفضل ولو لم يكن كرى الالهة مشروطا على
العامل في العقد فكرى العامل الالهة بنفسه كانت
المزارعة جائزة ولا اجر له في كرى الالهة ولو كان البذر
من قبل صاحب الارض فشرط على العامل كرى الالهة
فسد العقد ويكون الخارج كله لصاحب الارض وللعامل
اجر عمله في جميع ذلك ولو شرط على رب الارض كرى
الالهة واصلاح المسينات حتى ياتي به المدة كانت المزارعة
جائزة على شرطهما سواء كان البذر من قبل العامل او من
قبل صاحب الارض كذا في فتاوى قاضيهان وفي جميع
الفتاوى ولو دفع الى اكار بذا او بقل وشرط على الاكار
الزراعة والسق والحصاد والديار بالبدس جازة قال
ابو الفضل هذا خلاف رواية الاشعري واذا كان اهل
ناحية يشترطون الحصاد والديار على المزارعين ويكون
عليهم في غيرهم من غير شرط يوحذرون بذلك كما هو

أوردتموا ولو دفع كرهه ونشر فيه السرقةين وأصلح
المسئلات وحضر الأفاضل لا يجوز العقد ولو وعد لا يجب
على الوفاء كذا في التاتاد خانية ولو شرط في المزارعة على
أحدهما القدر السرقةين أن شرط على المزارع المزارعة فاسدة
من الهما كان البذر والخارج كله للمزارع أن كان البذر
منه وعليه أجر مثل الأرض ولا يغرب الأرض ميثا
للمزارع من قيمة السرقةين الذي طرحه في الأرض وأن
كان البذر من رب الأرض فالخارج له وعليه أجر
مثل عمل المزارع في أرضه وقيمة ما طرح من السرقةين وإن
شرط السرقةين على رب الأرض أن كان البذر من المزارع
المزارعة فاسدة والخارج للمزارع وعليه أجر مثل الأرض
وقيمة السرقةين فإن كان البذر من رب الأرض فالمزارعة
جائزة وإن شرط إلقاء السرقةين على رب الأرض لم يجز
في الكتاب وحكي عن القاضي الإمام عبد الواحد
أنه قال أن شرط على المزارع جاز من الهما كان البذر
وإن شرط على رب الأرض أن كان البذر من العامل
لا يجوز كما لو شرط الكراب على رب الأرض والبذر
من المزارع وإن كان البذر من رب الأرض يجوز ولو
شرط في المزارعة أن لا يغربها ولا يسرقها أحدهما

كذا في المزارعة
في المزارعة

فإن كان رده جارية على أيما شرط ذلك واليدين من المزارع
أو من ديب الأرض كذا في الخلاصة وإن شرط فيها ما لا
يقتضيه العقد كذا في الذبحة إذا شرط ديب الأرض واليد
على المزارع أن ليس قنما ويل يفسد المزارعة عند المتقدمين
ولا يفسد عند المتأخرين والفقهاء على قول المتأخرين فإنه
الحندي وعزيز بن أبي سعيد كذا في جواهر الإخلاص
والفتاوى العنابية ولو شرط على العامل السنة والحفظ إلى أن
يبدك جاز ويلزمه ذلك بدون الشرط أن لم يحصل الزرع
والثم بدونه وإن كان يحصل بدونه بقاء المظهر لا يلزم
بدون الشرط وإن لم يحصل به زيادة الجودة لا يلزم بدون
الحفظ ولو كان المظهر قد يكون وقد لا يكون لزوم السنة بدون
الشرط كذا في الفتاوى الخاتمة رجل نفع كرمه أو أرضه معاملة
أو مزارعة إلى إنسان وذلك الإنسان يلتزم القاء الشئ
وإصلاح المسينات وحفر الآبار وكسب الشقوق فلو شرط
يفسد ولو سكت لم يلزم ولو وعد بما لا يفنى فالوجوب
فيه أن يتأجوه على ذلك كله بعد إتمامه باجزة يسيرة
غير مشروطة في العقد فيصح ذلك ويلزمه ولا يفسد
العقد كذا في جواهر الفتاوى ولو شرط الدواب الدابة
على أحدهما فهو كاشتراط البقرة على أحدهما لأن الدابة

والله مدب آله اسبق والسبق على المزارع فان كان مشروطا
على المزارع فبني جائزة من ايها كان البذر وان كان
مشروطا على رب الارض والبذر من العامل فبني فاسدة
وان كان البذر من رب الارض فبني جائزة كما في اشتراط
البقر فاما اذا اشترط الدابة التي اسبق بها مع العلف على
احدهما فان شرط الدابة مع العلف على المزارع جازت من
ايها كان البذر كما في اشتراط البقر وان شرط ذلك على رب
الارض فان كان البذر من قبل المزارع فبني فاسدة وان
كان البذر من قبل رب الارض فبني جائزة كما في اشتراط
البقر واما اذا اشترط الدابة والعلف على غير صاحبهما فبني
فاسدة كذا في تلخيص السرخسي ولو شرط العامل على صاحب
الارض دولا او دالية بدارها وكان ذلك عند
صاحب الارض او لم يكن عنده فاشتراه واعطى للعامل
فان كان البذر من العامل كانت المزارعة فاسدة كما لو
شرط الدواب على صاحب الارض والكواب والبذر من
العامل ولو ان صاحب الارض هو الذي شرط ذلك على
العامل جاز وكان ذلك على العامل وكذا لو شرط الدولا
والدواب على العامل وشرط علف الدواب على صاحب
الارض من كل شئ في ثمنها من الشجر وكذا ثمنها من القصب

والتيه فندت المزارعة فان حصل الخارج في هذه العقد
كلن الخارج كله لصاحب البذر ولو لم يصاحب الارض عليه
اجر مثل ارضه ومثل ما اخذ منه المزارع من الشجر والنبات
والتيه ولو افتترط ان يكون كل ذلك على العامل جاز
المزارعة ولو كان البذر لصاحب الارض فاشترط ذلك
على العامل جازت المزارعة ولو شرط ذلك على صاحب
الارض والبذر من قبله جاز وان شرط الدواب والنبات
على صاحب الارض وعلف الدواب على المزارع
شاملا لما كانت المزارعة فاسدة وكذا لو شرط
الدواب والدواب على المزارع وعلف الدواب
على صاحب الارض ولو شرط الدابة وعلفها على
احدهما بعينه والدواب على الاخر جاز كذا
في التاتارخاينه هذا كله اذا كان الشرط نافعا
لاحدهما اما اذا شرط شرط ليس ينفع كالمو شرط
ان لا يبيع احدهما حصته لا يفسد المزارعة ثم فيما
اذا كان الشرط منقضا لو ابطال الشرط ان كان في صلب
العقد لا ينقلب جائزا اما اذا لم يكن في الصلح بان
كان الفساد بحكم جهالة الاصل ينقلب جائزا
ان شرط رب الارض على المزارع ان يكون

ويشتبه انما المزارعة بما ساء واختلقت المشايخ في تفسير التثنية
 قال بعضهم اراد ان يجعل الارض من جداول ومساكن وبتان
 فينزاع الجداول وبتان البستان كما يفعل ذلك في ارض
 المبطحة يزرع على طرف الجداول ويترك البستان حتى يزرع
 بعد ذلك وب الارض خاصة او يزرع البستان ويترك
 الجداول واد كان تفسير السبعة هذا اوجب اشتراط فساد
 الارض اذ كانت مدة المزارعة سنة وان كان مدة المزا
 رة سنتين ص
 حتى يزرع المزارع في السنة الاخرى الجداول او البستان
 كما به ذلك جائزا وهذا التفسير صحيح وقال بعضهم تفسير
 التثنية ان يكرها مرة ويزرع ثم بعد انقضاء مدة المزارعة
 يكرها مرة اخرى ويردها مكروبة على رب الارض
 ونرى ان كان المراد من التثنية هذا اوجب فساد المزارعة
 سواء كانت مدة المزارعة سنة او سنتين ولكن قالوا هذا
 التفسير لا يكا ديقى لان محمدا قال في كتاب المزارعة
 انها فاسدة وعليه لذلك فقال لان متفق بها يبقى في الارض
 بعد سنتي السنة ولو كان المراد من التثنية هذا كان ابتداء
 سبعة تحصل الرب الارض بعد انقضاء مدة المزارعة
 ولم يكن بها متفعة وقال بعضهم التثنية ان يكرها الارض
 قبل المزارعة مرة بعد مرة حتى يقرى الارض ويرتفع

ما فيها من الخشب والنبات التي تقتصد الارض فان كان
 التثنية هذا المزارعة فاسدة اذا كانت مدة المزارعة
 سنة وان كانت سنتين لا يفتد قالوا وهذا في بلادهم
 اما في بلاد الحضرة فانه يجوز المزارعة لان منقحة التثنية
 في بلاد الحضرة ما لا يبقى بعد انقضاء مدة المدة اربعة كذا
 الذريعة لو شرط كرت الارض مع المزارعة ان يزرعها
 بغير كراي فلا الربح وان زرعها بكراب فله المثلث من المزارعة
 جارية كذا في العياشي ثم ذكر في الاصل في رواية الى
 سليمان زيادة لم يذكرها في الرواية الى حفص وتارة
 الزيادة ان رب الارض لو قال للمزارع وان زرعته وثبتت
 فلان النصف وذكر انه متى ثني وزرع كان الخارج بينهما
 نصفين عما ما شرط طعن عيسى ابن ابيه وقال ما ذكر انه
 متى ثني وزرع كان الخارج بينهما نصفين عما ما شرط ط
 لا يجاد بهج والى هذا مال الفقيه ابو القاسم الصفار البجلي
 وكان الفقيه البريكري البجلي يقول ما ذكره في رواية
 الى سليمان صحيح وكان فرق بينهما اذا عقدت المزارعة
 على التثنية وحدها وبينهما اذا كان مع التثنية غيرها
 متى كان مع التثنية مزارعة اخرى يجوز المزارعة بشرط
 التثنية واذا كانت المزارعة وحدها بشرط التثنية

لا يفرقة بين عتق وكفارة في مال الى الصراط
 بمثل كان العتق من الاثماء ما عقد الدعي
 اثاره ولو عقد العتق من الاثماء على
 التاروي التثنية كانت المزارعة باسوة

ليجب كذا في المحيط البرهاني ^{بذبا} اذا دفع الرجل ارضا
 الى رجل ليندفعها او شرط الشك في الاصل والفرع والمزارعة
 اجماعة كذا في التنازعانية ^{بذبا} في الاصل هو التين والفرع
 والفرع هو الحب ^{بذبا} والتميز لا يمتنع بينهما كذا في المحيط للشيخ
 والحب والتين بينهما عام مشروط وكذا اذا شرط ان يكون الخارج
 او الروع او الريع بينهما ^{بذبا} وان شرط ان يكون الحب لاحدهما
 او يتبعه ^{بذبا} فان لم يجز وكذا لو شرط ان يكون الحب
 لخصمه ^{بذبا} البعينة والتين بينهما كذا في الظهير ولو شرط الحب
 والتين لاحدهما ^{بذبا} انظر ان شرط ذلك لصاحب البذر فانه يجوز
 ويكون التين كله له ^{بذبا} لانه يستحقه من غير الشرط فالشرط لا يرد
 اليه ^{بذبا} ولو شرط التين للذي ليس له البذر من قبله ^{بذبا}
 وسد كذا في المضرات وعن ابي بصير ^{بذبا} انه لا يجوز في الوجهين
 وان شرط الحب بينهما وسد عن التين جاز في ظاهر الرواية
 والتين لصاحب البذر وعن ابي بصير ^{بذبا} انه لا يجوز واليه رجع
 محمد كذا في الخلاصة وقال مشايخ بلخ التين ايضا بينهما اعتبارا
 للعرف فيما ليس عليه المتعاقبات ^{بذبا} ولانه يتبع للحب فيعطى له
 حكمه كذا في التبيين ولو شرط التين بينهما وسد عن ذلك الحب
 فيسند المزارعة بالاجماع ولو شرط التين بينهما والحب لاحدهما
 ايضا صاحب البذر اما للزراع فيسند المزارعة في قولهم جميعا

في التين والحب بينهما كذا في الظهير

في التين والحب

وصير كذا لا بشرط الخارج بينهما كذا في المضمرات ولم
 ان يكون الحب لاحدهما والآخر في الثانية
 وجه ستة منها فاسدة وثنتان جائزتان اما الفاسدة
 احدها اذا شرط ان يكون الحب للدافع والآخر للعامل
 والثانية ان يكون التبر للدافع والآخر للعامل والثالثة
 اذا شرط ان يكون التبر بينهما والآخر للدافع والرابعة
 اذا شرط ان يكون التبر بينهما والآخر للعامل والخامسة
 اذا شرط ان يكون الحب بينهما والتبر للدافع وفي هذا الوجه
 ان شرط التبر لصاحب البذر واد شرطه غيره لا يجوز وعن
 ابي يوسف انه لا يجوز اصلا وعن بعض مشايخنا اذا شرط
 ان يكون الحب بينهما وسكتا عن التبر كان الحب والتبر بينهما
 لمكان العرف والسياسة اذا شرط ان يكون التبر بينهما وسكتا
 عن الحب لا يجوز ففي هذه المسئلة لو جوزه لا يصح التزاد
 لان هذا شرط يورث الى قطع الشركة في المقصود لاحتمال
 تحصيل احد المادون الاخذ وتوثر ان يكون الحب
 بينهما وسكتا عن التبر جاز ويكون الحب بينهما والتبر لصاحب
 البذر وعن ابي يوسف انه لا يجوز وعن محمد انه يرجع الى
 قول ابي يوسف فساد هذا من الوجوه الفاسدة كذا في
 فتاوى قاضيان ولو دفع زرعا ارسل قد صدق بقره

وكذا لو شرط ان تكون الموهبة او الزرع او الخبز بينهما جاز
 ويكون ان يطل منها في الشرط ولا يطل منها
 كذا في عاود قاضيان
 ان شرط ان يطل منها جاز
 سئل عن الموهبة لم يطل منها
 ولا يطل منها

واشترط ان الحب بينهما نصفان والبتين لصاحب الارض
او سكتة عنه هو جائز واثنين لصاحب الارض ولو شرط
البتين للمعامل فاسد كذا في شرح المبسوط وفي جامع
الفتاوى اذا دفع الارض عما ان يفرس فيها الاشجار والتخيل
والزججون عما ان الخارج من هذه الاعيان بينها ولم يذكر
ان الاشجار يخلن فالاشجار للغارس والاعتراض في
المعاملة بنسبة البتين في المزارعة والثمار فيها بمنزلة الحب
في المزارعة كذا في التاتارخانية واذا شرط على المزارع ان
يزرع العصفرو شرط الشركة في العصفرو القطم والساق جائز
وان شرط العصفرو القطم بينهما والساق لاحدهما ان
البتين لمن له البذر جاز وان شرط الساق لمن لا يذره من
حقت لا يجوز وان شرط العصفرو القطم لاحدهما والساق
للاخر لا يجوز وبه كذلك الجواب فيما اذا دفع اليه البذر
ليزرعهما التت وشرط القطن لاحدهما والبذر للاخر
لا يجوز كذا في المحيط البرهاني ولو شرط القطم لاحدهما
لبيته والعصفرو بينهما نصفان او العصفرو لاحدهما لبيته
والقطن بينهما نصفان له يجوز ذلك من ايها كان البذر
لان كل واحد منهما ريع مقصود ولا يجوز في المزارعة
تخصيص احد ما بشرط ريع مقصود له كذا في شرح المبسوط

واشترط ان الحب بينهما نصفان والبتين لصاحب الارض
او سكتة عنه هو جائز واثنين لصاحب الارض ولو شرط
البتين للمعامل فاسد كذا في شرح المبسوط وفي جامع
الفتاوى اذا دفع الارض عما ان يفرس فيها الاشجار والتخيل
والزججون عما ان الخارج من هذه الاعيان بينها ولم يذكر
ان الاشجار يخلن فالاشجار للغارس والاعتراض في
المعاملة بنسبة البتين في المزارعة والثمار فيها بمنزلة الحب
في المزارعة كذا في التاتارخانية واذا شرط على المزارع ان
يزرع العصفرو شرط الشركة في العصفرو القطم والساق جائز
وان شرط العصفرو القطم بينهما والساق لاحدهما ان
البتين لمن له البذر جاز وان شرط الساق لمن لا يذره من
حقت لا يجوز وان شرط العصفرو القطم لاحدهما والساق
للاخر لا يجوز وبه كذلك الجواب فيما اذا دفع اليه البذر
ليزرعهما التت وشرط القطن لاحدهما والبذر للاخر
لا يجوز كذا في المحيط البرهاني ولو شرط القطم لاحدهما
لبيته والعصفرو بينهما نصفان او العصفرو لاحدهما لبيته
والقطن بينهما نصفان له يجوز ذلك من ايها كان البذر
لان كل واحد منهما ريع مقصود ولا يجوز في المزارعة
تخصيص احد ما بشرط ريع مقصود له كذا في شرح المبسوط

وان شرط العصفرو القطم
للاخر لا يجوز وبه كذلك
الجواب فيما اذا دفع اليه
البذر ليزرعهما التت وشرط
القطن لاحدهما والبذر للاخر
لا يجوز كذا في المحيط
البرهاني ولو شرط القطم
لاحدهما لبيته والعصفرو
بينهما نصفان او العصفرو
لاحدهما لبيته والقطن
بينهما نصفان له يجوز ذلك
من ايها كان البذر لان كل
واحد منهما ريع مقصود ولا
يجوز في المزارعة تخصيص
احد ما بشرط ريع مقصود له
كذا في شرح المبسوط

والقطن للاحد والعصفرو
للاخر لا يجوز وبه كذلك
الجواب فيما اذا دفع اليه
البذر ليزرعهما التت وشرط
القطن لاحدهما والبذر للاخر
لا يجوز كذا في المحيط
البرهاني ولو شرط القطن
لاحدهما لبيته والعصفرو
بينهما نصفان او العصفرو
لاحدهما لبيته والقطن
بينهما نصفان له يجوز ذلك
من ايها كان البذر لان كل
واحد منهما ريع مقصود ولا
يجوز في المزارعة تخصيص
احد ما بشرط ريع مقصود له
كذا في شرح المبسوط

وفي جامع الفتاوى ولو دفع الأرض مزارعة على أن يزرع
فيها العصف والكتان ينبغي أن يشترط الأصفر والقرطم
بينهما وفي الكتان يشترط الكتان والبذر بينهما حتى يزرع
المزارعة وكذلك الحكم في العنب لأن الكل مقصود قال العبد
في عرف ديوان الكتان لا يكون مقصودا والعصف يكون
مقصودا كذا في التاتارخانية ولو زرع أرضا إلى رجل
سنة هذه على أن يزرعها بذر قرطما فما خرج بذر
عصف فهو للمزارع وما خرج من قرطم فهو لرب الأرض
أو على العكس كان العقد فاسدا لو كان البذر قرطما قبل
صاحب الأرض أو من قبل المزارع كذا في خزانة المفتين
وكذا لو دفع أرضا لزرع حنطة وشعير على أن الحنطة
يكون لأحد مما بعينه والشعير للآخر بعينه كأرض بكار
وكذا كل شيء له نوعان من الربيع كل واحد منهما مقصود
وكذا الكتان إذا شرط لأحد مما بعينه الكتان وللآخر
بعينه البذر ولو شرط القرطم لأحد مما بعينه والعصف
بينهما نصفان أو على العكس من أيهما كان البذر لا يجوز
كذا في فتاوى قاضيهان واشتراط بذر البطيخ والفتة
لأحد مما بمنزلة اشتراط التبن بخلاف بذر الرطبة
مع الرطبة والعصف مع القرطم كذا في الفقهية

صريح المخرج الى المزارعة هذا النوع يبتنى على
 ان صاحب الارض مع المزارع اذا شرط له عقد المزارعة
 شرطا فاسدا ينظر اليه ان كان شرطا لا فائدة فيه لاحد
 المتعاقدين بان شرط ان لا يبيع احدهما حصته من
 الخارج او لا ياكل فالمزارعة جائزة وان كان في الشرط
 فائدة لاحد مما هن علي وجهين ان كان الشرط داخلا
 في سلب العقد بان كان له حظ من البدل فان كان
 البطل من سلب العقد في المعاوضات لا يجوز العقد
 وانه فان المزارعة تقصد بهذا الشرط ولا تعود جائزة
 وان رطل من له الشرط الشرط بان شرط في المزارعة عشر
 ما لاحد مما مع نصف الخارج ثم ابطال من شرط له
 ان اهتم الدراهم قبل العمل او شرطا الحصاد والديار
 على احد مما حقه عند العقد على جواب الكتاب ثم ابطال
 من ار الشرط هذا الشرط وان كان الشرط مستفاد انه
 العقد ولم يكن من سلب العقد بان لم يكن له حظ من
 البدل بان شرط في المزارعة حيا ومجهول او اجل مجهول
 لاحدهما فاسد فله الشرط الشرط قبل تقدر المقصد
 فان المزارعة تنقلب جائزة في قول علمائنا الثلاثة وان
 هذا الشرط مشروطا بما لا يعود جائزا ما لم يجتمعا على
 الاطلاق

في المزارعة على وجهين
 احدهما ان شرط المزارع
 ان لا يبيع احدهما حصته من
 الخارج او لا ياكل

عبدالله بن محمد بن عبد الله

اما باطل احداهما لا يعود جائزا لانه يقي مشروطا باللا
 وان كان لفناء العقد وان شرط اعلا احدهما ان يبيع
 من صاحبه فالمزارعة فاسدة فان ابطاله انبأ بالامتناع
 لا يعود جائزا ولو ابطالاه جميعا عادت المزارعة الى الجواز
 ولو شرط احدهما على صاحبه ان يهبه نصيبه من الخراج
 كانت المزارعة فاسدة فان ابطال الموهوب له الشرط
 قبل العمل جهزت المزارعة وبعض مشائخنا وانما يجب
 ان لا يعود المزارعة جائزة باطل الموهوب له وحده
 ولكن ما ذكره الكتاب اصح كذا في المحيط البرهان
 واذا راع الرجل ارضه الى
 غيره مزارعة بالنصف وشرط بعض العمل على المزارع
 نفسه فهذا عا وجائز كذا في التاتل وخاصة ان كان با
 من دون الارض او فعل ثلثة اوجه اما ان شرط بعض ايمان
 المزارعة على المزارع وسكت عن الباقي ~~فان الارض~~
 وسكت عن الباقي او شرط البعض على ربح الارض ~~على~~
 المزارع وان شرط ربح الارض بعض العمل على نفسه
 كالسنة مثلا وتلذ ذكر الباقي فعلى ما ذكرنا من ان وجود
 ان علم بعيننا ان السنة لا تؤثر في الخارج فالمزارعة
 جائزة ولا فاسدة كذا في وجوب التدريس وان شرط

۴
اور حضرت مصطفیٰ صلی اللہ علیہ وسلم کے لئے جو کچھ لکھا ہے

مجلس تدریس و تحقیقات

بسم الله الرحمن الرحيم

البعض على المزروع وسكت عن الباقي بان شرط عليه
 ان يكثر بها وينزعها وسكت عن ذكر السعة ~~التي~~ ^{التي}
 فلهذا على ستة اوجه فانه كان الارض بحيث لا يخرج منها
 بدون السعة او يخرج منها ولكن لا يغيب فيه من مثل هذه
 الارض وفي هذين الوجهين المزروعة فاسدة وكذلك اذا
 كانت هذه الاراضي يخرج منها بدون السعة ^{الا انه يخرج}
^{بما} ^{منه} ^{وكذلك} ^{اذا} ^{كانت} ^{هذه} ^{الاراضي} ^{تخرج}
 تمام معنى ^{التي} ^{التي} ^{الا انه} ^{ليس} ^{بدون} ^{السعة} ^{كانت} ^{لن} ^{تزرع}
^{ان} ^{كانت} ^{الارض} ^{بحيث} ^{تخرج} ^{تمام} ^{معنى} ^{بها} ^{من}
 مثلها ^{لا} ^{ييسر} ^{بدون} ^{السعة} ^{يؤثر} ^{في} ^{زيادة} ^{الجودة} ^{في} ^{الخارج}
 من المزروعة جائزة وكذلك اذا كان لا يدرى ان
 هل يؤثر في جودة الخارج بانه كان لا يدرى ان المطر
 يقل او يكثر ^{كذلك} ^{في} ^{المزروع} ^{بما} ^{يخرج} ^{من} ^{الارض}
 السعة على نفسه والباقي على العاقل فهذا وما لا شرط
 السعة على نفسه وسكت عن الباقي ^{كذلك} ^{في} ^{الحظ} ^{الوهاب}
 وان كان البذر من المزروع ولم يشرط السعة والحفظ على
 واحد منها جاز وان كان المزروع او شرط البعض على المزروع
 وسكت جانبا ^{بذلك} ^{ان} ^{العاملة} ^{والفرق} ^{ان} ^{البذر} ^{متى} ^{كان}
 من المزروع فمن ساجد للارض ببعض الخارج ويكون

ان كانت الارض تخرج من المطر فانه لا يخرج
 وكذلك اذا كان السقي

الوجه الثاني اذا شرط ان لا يخرج
 بعض الارض عن نفسه ^{ان} ^{لا} ^{يخرج} ^{من} ^{الارض}
 السعة وسكت عن الباقي ^{كذلك} ^{في} ^{الحظ} ^{الوهاب}
 على الوجه الاول ذكرنا ان على بعض
 اقسام السعة ^{ان} ^{لا} ^{يخرج} ^{من} ^{الارض}
 جازة وان شرط فيها على رب
 الارض وفيما عدا ذلك الوجه الثاني
 المزارع ^{ان} ^{لا} ^{يخرج} ^{من} ^{الارض}
 السعة وسكت عن الباقي ^{كذلك} ^{في} ^{الحظ} ^{الوهاب}

ان كان المزروع
 في الارض ^{ان} ^{لا} ^{يخرج} ^{من} ^{الارض}
 السعة وسكت عن الباقي ^{كذلك} ^{في} ^{الحظ} ^{الوهاب}

هو الضامن للاجر فيكون العمل عليه شرط عليه ام لا
كذلك في الخط للرخى فاشتراط اعمال المزارعة مع المزارع
لا يوجب فساد المزارعة فاما اذا كان البذر من جهة
رب الارض فهو الضامن للاجر فيصير واداء المشرط
على المزارع من الاعمال واشتراط عمل رب الارض مع المزارع
يوجب فساد المزارعة كذلك في الخط البوفا ولو لم يطبق
العمل على رب الارض والبيع على العامل ولو
المزارع كذلك في الاصله فالجواب في كالجواب فيما اذا كان
البذر من جهة رب الارض وقا شرط رب الارض
العمل على نفسه او شرط البعض على نفسه والبعض على الوكيل
واذا رفع الرجل الى رجل ارضه على ان يزرع المزارع
نفسه هذه السنة ما يدا له من غلة الشتاء والصيف حتى
ان الخارج بينهما نصفان وعلى ان الذي طرح البذر في الارض
رب الارض فالمزارعة فاسدة كذا في التاتارخاينه ولو
دفعها اليه على ان يزرعها سنة هذه له صاحب الارض
بالنصف فمن جازم للبذر من رب الارض لانه انما يكون
ذا رعا صاحب الارض اذا كان متواجبا له في العمل
ولرب الارض ان يعمل المزارع في ذراعه ما يدا له فيها
من غلة الشتاء والصيف استحياءا وكان القياس ان لا

حجة بين ما يزرع أو يشترط التمسك فيقول على ان تزرع في
 ما قبل الى من غلة الشتاء والصيف لان العمل مفاضل في ذلك
 والبرهان لبعض انواع الزرع يكون اشدها العامل من بعض
 ان بين حبل البذر بصير مقدار العمل به معلوما او يصح
 انما شرط الحيا والنفه في ذلك ولكن في الاستحسان لا يشترط
 هذا لما قلنا ان لو دفنها اليه على ان يزرعها سنة هذه ما قبل
 للمزارع من غلة الشتاء وانصيف فهو جائز والبذر من قبل الحال
 كذا في شرح المبسوط ^{في} واذا دفع الرجل ارضا وبذرا
 لغيره فزارعة وقيل له ما زرعتها بكواب فيكنا او بغير
 كواب فيكنا وبكواب فيكنا فالمزارعة جائزة فكذلك
 اذا قال ما زرعتها فيها فيكنا او بغير كواب فيكنا فالمزارعة
 جائزة وكذلك اذا قال ما زرعتها منها بكواب فيكنا وما زرعتها
 منها بغير كواب فيكنا فالمزارعة جائزة واي عمل اختاره المزارع
 كان له ما شرط باذاته قالوا ما ذكر من الجواب في المسئلة
 الثالثة خطأ لا يجب تصحيحه ويجب ان يكون المزارعة فاسدة
 متى ذكر من لان كية من التبعض فقد شرط عليه ان يزرع ^{البعض}
 بكواب والبعض بغير كواب وذلك البعض محمول لا يدرى
 ووجب ذلك في المزارعة والدليل على صحة ما قلنا سائل
 ذكرها محمد في الاصل فمن جملة ما اذا قال للدافع ما زرعتها منها

نوع آخر

بكواب

خبطة فلك كذا وما ذرعت منها شعير فلك كذا وما ذرعت منها
 سمس فلك كذا فالنزاعة في هذه الصورة فاسدة ومن جملة
 ذلك اذا قل للدافع ما ذرعت منها في جاري الاولي فلك كذا
 وما ذرعت منها في جاري الاخرة فلك لك انت هذه النزاعة
 فاسدة ومن جملة ذلك اذا قل له ما ذرعت منها بامر الهما فلك
 كذا وما ذرعت منها بغيب اذ الية فلك كذا فالنزاعة فاسدة
 وكان الشيخ الامام الجليل ابو عبد محمد بن الفضل يقول ما ذكر
 من الجواب في مسألة الكراب قوطهما وما ذكر في هذه المسائل
 هو قول ابي حنيفة وكان يرى جواز النزاعة لان كلمة
 ابي حنيفة للتبعض وعندما للصلة فصار حاصل الجواب
 على قوطهما الجواز في هذه المسائل كما في مسألة الكراب
 في النزاع وجعل كلمة من للصلة عندهما في المسائل كما في
 وغيره من المشايخ قالوا بان ذكر في هذه قوطهما ما ذكر
 في مسألة الكراب قوطهما ايضا وهذا القائل يجعل كلمة من
 للتبعض في المسائل كلها لان هذه الكلمة حقيقة تبعض
 لغة وانما يذكر للصلة مجازا والكلام بحقيقته واما اذا
 على البعض فقال على ان ما ذرعت بعضا منها بكراب فلك
 كذا وما ذرعت بعضا منها بغيب كراب فلك كذا هو ليفسد
 لم يذكره محمد بن الكتاب وعلى قياس ما قاله الشيخ الامام

وان زرعها شغل فكله للعامل جاز على ما شرط كذا في الحديث
للرخصى ولو دفعها اليه على انه ان زرعها حنطة فالخارج
بينهما وان زرعها شعير فالخارج كله لصاحب الارض
فإذا جاز في الحنطة فان زرعها حنطة فالخارج كله
وان زرعها شعير فالخارج كله للرعايا وعلى المزارع
كما هو مثل الارض لصاحب الارض ولو دفع اليه زرع
ارض او حنطة او شعير على ان يزرع الحنطة فالخارج
بينهما نصفان والشعير مودع صاحب الارض زرعها
فالخارج كله لصاحب الارض وهو الحنطة كلها
فإذا جاز في ذلك لم يقل على ان يزرع الحنطة
فالخارج بيننا وان زرع الشعير فالخارج كله رأت
فإذا جاز في ذلك في الدائرة وان قل في هذه المسئلة
وما زرع من شعير فهو لي صح في الحنطة لافى الشعير
ويستطاع بينهما ان الخارج من هذه التسمية هو
والشريك لا يصح كذا في وجبة الكور مرة وان لو دفع الرجل
الى رجل ارضا على انه ان زرعها حنطة فالخارج بينهما نصفان
وان زرعها شعير فالخارج كله للعامل وان زرعها شعير
فالخارج لصاحب الارض جاز في الحنطة في الحنطة والشعير
فإن السهم كان في الظاهر ولو كان البذر من حنطة صحت

وإذا زرع في حنطة كذا في زرع الشعير
فإنه يزرع ما شرط ولو زرع في حنطة
للعامل في الارض كذا في كسر البسوط

الارض

الارض والمسألة بحالها فهذا جائز كل كذا في الحظيرة البرية
وكذا لو دفع الى رجل ارضا ثلثين سنة على ان يزرع
من حنطة او شعير او شي من غلة الصيف والشتاء فهو بينهما
انصفان ولا يرب بينهما من شجر او كرم او نخيل فهو بينهما
انذا قال صاحب الارض ثلثه وللعامل ثلثاه فهو جائز
فيما اشترط سواء زرع الكل على احد النوعين او زرع
بعضها وحل بعضها كرمها فهو جائز ايضا في ظاهر الرواية
وان دفع ارضا مزروعة على ان يزرعها بذر وقعه على ان يزرع
بعضها حنطة وبعضها شعير وبعضها سمها فما زرع منها حنطة
فهي بينهما انصفان وما زرع منها شعير فلرب الارض ثلثه
وما زرع منها سمها فلرب الارض منه ثلثه فهو فاسد
كانه يزرع من ثلثة المقتين واذا فسد العقد كان الخارج كله
لصاحب البذر كذا في فتاوى قاضيخان ومع ولو دفع اليه
ارضا يزرعها سنة هذه ببذر وقعه وعمله على ان يزرع
فيها اجراء من مال الزارع فهو جائز ولو اشترط ان يستاجر
الاجراء من مال الرب الارض فهذه مزروعة فاسدة وكذا
لو اشترط ان يستاجر الاجراء من مال المزارع على ان يرجع
فيما اخذت الارض في تقسيم ما بقي فهذا فاسد وان
كان البذر من فلب الارض فاشترط على الزارع

۲۱
فان یزید

92

اجرا الاجراء من ماله جاز ولو اشترط اجرا الاجراء على رب
الارض من ماله لم يجز وهذا بمنزلة اشتراط عمل رب الارض
والبذر مع المزارع وكذلك لو اشترطاه على الزارع على ان
يرجع به في الخراج فهو فاسد بمنزلة ما اشترط له ذلك القدر
من الخراج فيفسد به العقد ويكون الربح كله لصاحب البذر
وللعامل اجر مثله فيما عمل را حيد مثل اجرايه فيما عمل را حيد
عنه المضاربة فانه لو دفع الى رجاء مالا مضاربة النصف على
ان اجرا الاجراء من المال كان جائزا ولو كانا اثنين من ماله
ان اجرا الاجراء على المضارب من ماله او على ارب المالك في
ماله كان ذلك باطلا وتفسد المضاربة كذا في شرح المبسط

بجيان يعلم بان كل عمل لا بد
للمزارع منه لتحصيل الزرع المرغوب فيه من مثل الارض المدفوعة
اليه فان المزارع يجبر عليه سواء كان ذلك العمل مشروطا
في المزارعة او لم يكن كالسقة والتبذير وبحرف ذلك الا اذا
كان البذر من جهة فقال لا اذرع فانه يترك ذلك عاما
اذا لم يرد ترك المزارعة فانه يجبر عليه وان كان البذر
من جهته وكل عمل للمزارع منه بد في تحصيل الزرع المرغوب
فيه من مثل الارض المدفوعة اليه فزارعة الا انه متى

عمل فانه يزيد ذلك في جودة الخارج فيظن ان كان مشروطا
 في المزارعة يجبر المزارع عليه وان لم يكن ذلك مشروطا
 في المزارعة لا يجبر عليه واذا امتنع المزارع عن الكراب
 والبذر من جهة المزارع او جهين الاول ان يكون الكراب
 مشروطا في المزارعة وانتهى وجهين ايضا ان كان الكراب
 لا يثبت في الخارج لاس حيث للمقدار ولا من حيث الجودة
 لا يجبر به دفع اليه وصار شرطه ولا بشرطه سواء وان
 كان الكراب يوثق في الخارج اما من حيث المقدار او من حيث
 الجودة يجبر عليه واعتبر الشرط لان اعتباره مفيد وان
 لم يكن الكراب مشروطا في المزارعة فان كان لا يد من
 الكراب لتحصيل الزرع المرغوب فيه من مثل الارض المذمومة
 اليه يجبر عليه وبغير الكراب مشروطا مقتضى المزارعة
 وان كان من الكراب بل لتحصيل الزرع المرغوب فيه الا ان
 لو كرب الارض يزيد في جودة الخارج لا يجبر المزارع عليه
 كذا في الذخيرة وكذلك ان زرع ثم قال انا لا اسقي فيها
 اوسيا ويكفي ماء السماء فقد ذكر السقي بعد الزراعة
 فهذا عرف بلادهم ايا في بلادنا السقي قبل الزرع
 وذكر الجواب في السقي على ما ذكر في الكراب ان كان
 السقي فيها اوسيا مشروطا وان يوثق في الخارج يجبر عليه

ولكن ادعاهم مسقيها السماء
 فان كانت مسقية بما في السماء
 السقي اجمود للزرع لم يشترط
 وان كانت مما لا يفيد في السماء
 اجبر على السقي وكذلك لو كان
 السقي مما لا يفيد في السماء
 البذر منه قبل صاحب الارض
 في جميع ذلك كذا في شرح المبروط

وان لم يكن السقي فينا اوسجا مشروطا في المزارعة فهو على
الوجهين على ما ذكره الكتاب^١ وحضر النهر الذي سقى
منه الارض المدفوعة اليه على رب الارض وكذا اصاب
سنوات هذا النهر وكذا لو كان استورا^٢ من ايدى رايهم او دقا^٣
فذلك على رب الارض وسوق الماء والاجراء وفادسيه
آب^٤ او ردن على رب الارض والادخال في الارض
وفادسيه آب^٥ واشترى على الكد يود كذا في المحيط ابرهاني
وفتح في هذه النهر الصغير من النهر الكبير على العامل الا
يبعد او يكون هنا ظلمة يسبقون الماء^٦ يكون على رجا
كذا في وجيز الكرد^٧ وفي جامع الفتاوى القطر اذا ادر
الفتوى فالاجتناء على الاكار و رب الارض وان شرط
رب الارض ذلك على الاكار فسدت المزارعة كذا في الله
خانة تدر في المزارعة والمعاملة على المزارع والعامل العمل
من الحفظ والسقي وغير ذلك حتى يستحصل الزرع ويدرك
الثمار بحيث لا يزداد فاذا ادرك الثمار واستحصل الزرع
كان العمل من قطع الثمار وقطف العنب والحصاد راجع
والرفع الى البيدر والدياسة والتذرية والحفظ وغير
ذلك عليهما على قدر حصتهما كذا في الظهور والاصل
ان ما كان من عمل قبل الادراك^٨ مثل السقي والحفظ فهو

على الدامل وما كان بعد الاداء قبل القسمة فهو عليها
 في ظاهر الرواية كالوصاء والدياس ~~في ظاهر الرواية~~
 بعد القسمة فهو عليها على الحل والحفظ والمساقاة على
 هذا القياس في ما كان قبل الاداء من السقاة والتلقيح
 والحفظ فعل العامل وما كان بعده كالجزء والحفظ فهو
 عليه ما بين شرط الجزاء على العامل لا يجوز بالاتفاق لانه لا يجرى
 فيه وان شرط الحكم في الزرع على صاحب الارض لا يجوز
 بل لا بد من ابداء امرين كذا في الجوهره البسم وفي مختصر خواهر
 زاده وما كان قبل بلوغ الزرع وجفافه فهو على العامل وما
 كان بعد ذلك فهو عليها وكذلك اذا اخذ خيلا معاملة
 فما كان قبل ان يصير ثمر ثرا فهو على العامل وما كان بعد ذلك
 فهو عليها على قدر ما الكلو واحد منهما من الثمر كذا في التناوذا
 وانما صوابه في الدامل ان يتصل له ببيع عام فصيل ^{فصيل}
 عليها على قدر ملكية ما في الزرع وكذلك اذا ادركت البطيخ
 والباذنجان قبل الحل والبيع عليها كذا في المحيط للرحي ولو
 استحق الزرع فنعم السلطان من حصاده اما ظلم او مصلحة
 ذاي في ذلك ولا يستوفى منهم الخراج فالحفظ عليها كذا في
 شرح المبسوط والنفقة على الزرع عليها على مقدار حقها
 ان كانت النفقة على الزرع قبل التواهي وهو ما يصلح

والرباع والتذرية فهو عليها
 لان الخارج ملكها فالتذرية
 عليها بقدر الملك ما كان من عمل
 بعد اقسامه كالحل الى السبي خاصة
 فهو على كل واحد منهما
 والمعاملة على هذا القياس في ما كان
 قبل ادراك الثمر كالتقوى والتلفوع
 فهو على العامل وما كان بعد الاداء
 كما تجزئ والحفظ فهو عليها كذا في التناوذا

فالا ليعا لوم

ولو في الزرع او في الارض او في الارض
 ان ما زرع في الارض او في الارض
 يتصل له ويصح له ففصله والفضاء
 عليها وليست في الارض او في الارض

بعد التوسع فهو على العامل لانه من جملة العمل وان كان بمقتضى
قبل القسمة كالحصاد والدفاع والدياس والتمهيد والتقية فهو
عليها على مقدار حقوقهما وان شرط ذلك على العامل فسد
الملازمة وعن ابي يوسف رحمه الله عليه ان شرط الحصاد والدفاع
والدياس والتمهيدية على العامل جاز لتعادل الناس فيه وهو اختيار
شيخ خراسان قال الفقيه ابو الليث وبه نأخذ كذا في المضمرة
على العامل حفظ نفسه ما هو مكره عليه فلا يكسر شيئا من الاشياء
والقضبان والدرعايا او العوس ليطبخ القدماء واذا خرج من بين
وقت الربيع لا يحل له ان كان باخذ من القضبان ومن الاغصان
التي تقطع من الشجر عند التشديد ولا يعرف الى حاجة نفسه
شيئا من ذلك بغير اذن صاحبها ولا يخرج شيئا
من الثمار للضيق وغيره الا باذن صاحبها لكم كذا في خزائن
المعنيين ثم العلف في الاصل من اصلاح القضبان وشرق
الشجر واذا حال للقضبان في الشجر على العامل كذا في فتاوى
فايضان المعنيين في مشق المعاملات والمعاملة جائرة
عند اصحابنا بشر ايظها في جميع الاستحار والكروم والطاب
وقد الشافعي رحمه الله عليه لا يجوز الا في الكروم والتميل
خاصة كذا في فتاوى فايضان المسائمة في اللغة مفادها
في السعي في القايح والصالح ان لم يتركها

١٢
 نجعل له كرم ليتوم باصلاحها على ان يكون له سهم معلوم مما فعله
 وفي الشراء دفع الشجر ونحوها الى من يصلحه بالسق والذرة
 والحفظ لجزء من ثمره الخارج بعد العمل كذا في حسب المفتي
 وهي كالمزارعة حكما وخلافاً منه وطا الا المدة فانها بايع
 بلا ذكرها ويقع على ارض ثمره يخرج كذا في خزانه المفتين للمعالة
 في الاشجار والكروم بخروج من الثمرة فاسدة عند ابن حنيفة
 وعندهما جابنة اذا ذكر **قوله** معلومة وسمى ماشاعا والفتوى
 على انه يجوز وان لم يبين المدة كذا في السراجية ويجوز الماشا
 في النخل والشجر والكرم والوطاب واصول الباذنجان كذا في
 السراج الوهاج قال محمد في الاصل اذا دفع الرجل نخلا له
 او كرماله معاملة بالسنة ولم يسم له سنين معلومة فافقوا
 ان لا يجوز وفي الاشجار يجوز دفع المعاملة على سنة
 واحدة تعني على ثمر واحد يخرج في تلك السنة كذا في
 الذخيرة ولو دفع ارضا لغيره فيها الرطاب او دفع ارضا
 فيها اصول رطبة فافقوا ولم يسم المدة فان كان شياً
 ليس له ابتداء بانه ولا لانها جرة وقت معلوم فالمعاملة
 فاسدة فان كان وقت جرة معلوم ما يجوز ويقع على الجرة الاولى
 كما في الشجرة المثمرة كذا في البدائع والادع **قوله** نخلا
 او شجرة معاملة اشهر معلومة يعام يقيناً **قوله** يخرج الثمر قبل

ان النخل اذا كان في الارض والاشجار
 فافقوا في ان النخل اذا كان في الارض والاشجار
 فافقوا في ان النخل اذا كان في الارض والاشجار
 فافقوا في ان النخل اذا كان في الارض والاشجار

المدة بان دفعها في اول النسيان الى اول الربيع كان فاسداً كالنسيان
 فاما اذا خرج النسيان في وقت من وقت الربيع كان صحيحاً ~~فاما اذا خرج النسيان في وقت من وقت الربيع كان فاسداً كالنسيان~~
 انما خرجت النسيان في المدة المضروبة صحة المعاملة وان لم يخرج فخرجت
 كذا في المدة فان خرج النسيان في ذلك الوقت فمضى بها على ما شرط
 وان تاخر عن ذلك الوقت فلنعامل اجبر من قبله فيما عمل ان لو بين
 تاخر خروجه لا فائدة في ذلك فان كانت السنة وان لم يخرج النسيان لآفة
 سماوية حدثت في تلك السنة كانت المعاملة جارية ولا اجبر
 للعامل من ذلك ان في خزائنه المقيمين وهذا اذا خرج شئ في ائدة
 المضروبة مما يرغب فيه وان كان مما لا يرغب فيه في المعاملة
 لا يجوز وان لم يخرج شئ في تلك المدة ان اخرجت بعد تلك
 المدة في السنة فسدت وان لم يخرج في ذلك العام فعلة من
~~بما شرطت بها المعاملة كذا في المدة~~ ولو دفع ارضا
 معاملة خمسمائة سنة لا يجوز وان شرط مائة سنة وهو
 ابن عشرين سنة جاز وان كان اكثر من عشرين سنة ليحجر
 كذا في التامار خاسية ولو دفع اليه ثمنها عليه طلع معاملة بها الف
 او لم يسم الوقت او دفعه اليه بعد ما صار كبيراً اخضر واحمر
 غير انه لم يبنه عظمه فهو جاز ولو دفع اليه بعد ما يتأخر عظمه
 وليس يزيد بعد ذلك قليلاً ولا كثيراً الا انه لم يربط بالمعلة
 اسد كذا في شرح المبسوط فان عمل فيه كذا لم يربط بالمعلة

وهذا اذا خرجت في المدة المضروبة بغير عشرين مثلاً في المدة فاما اذا خرجت في السنة لا يربط
 في المدة لا يجوز للمدعي وان لم يخرج النسيان في المدة المضروبة فخرجت في السنة لا يربط
 في المدة لا يجوز للمدعي وان لم يخرج النسيان في المدة المضروبة فخرجت في السنة لا يربط
 في المدة لا يجوز للمدعي وان لم يخرج النسيان في المدة المضروبة فخرجت في السنة لا يربط

وان عمل فيه بعد ما صار كبيراً

في المدة

الظهير والاصل ان المعاملة متى عقدت على ما في حد النار
 والزيادة صح وان عقدت على ما تنافي عظمة وصار بحال لا يزيد
 في نفسه بسبب عمل العامل او جميع المعاملة كذا في الحداثة
 وكذا في التامر كما في التامر او الميثاق عليه في هذا لو لم يسمها
 وقت يجوز ويكون المعاملة التي رقت بلوغه وكذا في التامر
 هذا وعلى هذا اذا دفع تخيل معاملة على ان يكون الخيل مع
 التامر منها الظهين ان كان الخيل في حد النار والزيادة فالمعاملة
 في حق الخيل والتامر جائزة وان خرجت الخيل عن حد التامر
 والزيادة فالمعاملة في حق الخيل والتامر جائزة وان خرجت
 الخيل عن حد التامر والزيادة فالمعاملة فاسدة وانما يعرف
 خروج الامتياز عن حد التامر والزيادة اذا ابلغن وانقرن
 وعلى هذا اذا اذرع الرجل ارض نفسه وبنت الزرع الا
 انه لم يتناء فدفع الى غيره فقلعة حتى يربيه العامل والعقبة
 جاز وما اذا اتاهي الزرع فدفع الارض مع الزرع المتناهي
 الى غيره فمراعاة بالنصف لحفظه ولحصده لا يجوز كذا في
 الذخيرة دفع كراما معاملة وفيها لا يحتاج الى عمل سوى
 حفظ فلو كان بحال لو لم يحفظ يذهب ثمرها قبل الادراك
 يجوز ولو كان بحال لو لم يحفظ لا يذهب ثمرها الى وقت
 الادراك لم يجز ولا نصيب لعامل كذا في اللهم ولو دفع

والتامر ايضا حسب الخيل
 ونقد التامر كله كذا في المخطوط

شجرة الجوز الى رجل معلومة قال الشيخ الامام ابن بكر محمد
 بن الفضل جاز دفعها عاملة وللعامل حصة منها
 لانه يحتاج الى السبق او الحفظ حتى لو لم يخرج الى احد
 لاجر كذا في فتاوى قاضي خان واذا كان الخليل بين
 رجلين فدفعا احدهما الى صاحبه سنة هذه على ان
 يقوم عليه وليتيه ويلقى به فما خرج من ذلك فهو بينهما
 للعامل ثلثه وللآخر ثلثه هذا فاسد كذا في شرح
 المحكم كان المعاملة متزايدة بان كان الادوية بين
 رجلين دفع احدهما الى صاحبه ليزدها بغير بينهما
 نصفان على ان العامل ثلثا الخارج قد ذكرنا ان
 الوايتين المتزايدة متزايدة واذا فسدت المعاملة كان
 الخارج بينهما نصفين عند من ملكهما في الخيل كذا في
 البرهاني ولا اجر للعامل على تركه كذا في البدائع
 ولا يتصدق واحد منهما بشئ ولو كانا شرط ان يكون
 الخارج بينهما نصفين فذلك جائز كذا في الذخيرة
 اخرى ما يلحق به الخيل بامر صاحبه ورجع عليه
 شئ وان لم يكن امره بشئ ما يلحق به ولكن امره ان يلق
 فلقه لم يرد كره محمد وقيل كان يجب ان يرجع بنصف قيمة
 ما يلحق به على المانع وقيل لا يرجع عليه كذا في الحط للشرع

واخذ منها نصفان لا يتصدق في امره
 ولا اجر للعامل على تركه ولو كان الشرط
 ان يخرج نصفان جاز ذلك للعامل
 ولكن الى ما يرضى من تركه بغير نصيب
 فان كان الامر بتركه جاز ان يتركه
 ما يرجع به الخيل فاشترطه
 عليه بنصف من ذلك
 فمستثنى جميعا

و... الاستبصار وتحتي مختصر خواهر زاده رجل دفع تحت الحلي
 رجلين معااملة على ان لا يخذلها السدس ولا يخر النصف
 ولرب الخيل الثالث فهو جابر واذا دفع الرجل خيلا معااملة
 الى رجلين على ان يلقيا او يتلفعا من عندهما على ان الخارج ميتا
 انكنا فمهدا جابر كذا في النافا خانية ~~طريق~~ الصاب
 الخيل الثالثة ولا يخذل العامل بين التلويح والآخر ما به درهم
 على العامل الذي شرط له الثلثان فهو فاسد كذا في
 التلويح و... فاسدة العاملة كان الخارج كله لرب الخيل
 وللعامل الاكثر على العامل الذي شرط له الثلثان اجبر
 مثل عمله الا الله لا يجاوز به المسمى ثم يرجع العامل الذي
 شرط له الثلثان على رب الخيل باجر مثل عمله الاخر
 بالقوة ما بلغت كذا في المحيط البرهاني واذا شرط رب
 الخيل بعض اعمال العاملة على العامل وسكت عن الباقي
 بان سكت عن ذكر السقي مثلا فان كان المسكوة عنه شيئا
 لا بد منه لتحصيل الخارج بان كان النمر لا يخرج اصلا بدون
 السقي شيء لا يرغب فيه من مثل هذا الخيل او يخرج شيء
 مرغوب الا انه يبس بدون السقي وفي هذه الوجه العاملة
 فاسدة واما اذا كان المسكوت عنه لا يؤثر في الخارج اصلا
 او يؤثر في جودته ويكون ذلك معلوما للحال او كان لا يري

ولو شرطوا ان م

وباجر مثل عمل م

السقي او في الاصل م

في الحال انه هل يوثق في زيادة الجردة او لا يوثق في مساواة جارية
 فان شرط رب النخل السقي على نفسه فان كان يعلم ان السقي يوثق
 في تحصيل الخراج اما اصلا او جردة فالمعاملة فاسدة وان كانت
 لا يدرك ان السقي هو يوثق في الخراج او لا يوثق فالمعاملة فاسدة
 ايضا واذا شرط رب الارض السقي على نفسه والباقى على العامة
 فهذا وما لو شرط السقي على نفسه وسكت عن الباقي سواء
 كذا في الذخيرة فان شرط على المساتي ما لا يبقى منفعة بون
 المدة المخرطة كالنفع والابحار وتبقى الكرو وهو لا يمتنع
 ويحذر الله فان المساواة جارية فان كانت تبقى منفعة بعد المدة
 كالقار السريتين ونصب العرائش وتقليب الارض والعرائش
 وغرس الاشجار ويحذر ذلك فان المساواة فاسدة وان نخر
 لصاحب الاشجار والعامل اجرا مثله فان لم يشترط في
 المعاملة نفع ~~للمخيل~~ لغيرها وابكارها وحفظها على المسكن ان كان
 ما وقع عليه المساواة يحتاج الى ذلك فسد المساواة
 وان كان لا يحتاج الى ذلك كانت المساواة جارية
 كذا في المضرات واذا شرط الحفاظ على رب النخل ان كان
 النخل في مكان لا يحتاج فيه الى الحفاظ بان كان في سائر
 والحايط حصن والجواب فيه كالجواب في ان شرط السقي
 ورب الارض اذا كان السقي لا يوثق في الخراج اصلا واذا

الابحار
 الاصلاح

رفع إلى الخيل رجل خيل معاملة على أن الخارج بينهما نصفان
وعلى أن يستاجر العامل ثلثا بعلم بأية درهم كان هذا
فاسد بخلاف ما إذا قال عني أن يستاجر العامل اجيرا
أو لم يبين الآخر كذا في الذخير وإذا كان الخيل بين
رجلين دفعاه إلى رجل معاملة قدر معلومة على أن نصف الخارج
لله رجل والنصف الآخر بين صاحبي الخيل نصفان فهذا
جائز والله ظاهر ولو شرط أن نصف الخارج لأحد صاحبي
الخيل بعد لا ينقص منه شيء والنصف الآخر بين صاحبي
الخيل أو خرو العامل نصفان أو على المثلثة فهذا فاسد
كذا في المحيط البرهاني ولو اشتراط أن للعامل نصف الخارج
ثلاثة من نصيب أحدهما وثلثاه من نصيب الآخر وعلى أن
النصف الباقي بين صاحبي الخيل نصفان فهو فاسد كذا
في شرح البسوط الخيل دفعاه إلى رجل ستة هذه يقوم
عليه فما خرج فنصفه للعامل ثلثا ذلك النصف من نصيب
أحدهما وثلثه من نصيب الآخر والباقي بين صاحبي الخيل
ثلثاه للذي شرط الثلث من نصيبه وثلثه للآخر جاز
ولو شرط ثلثي الباقي لشرط الثلثين من نصيبه فمعاملة
فاسدة كذا في المحيط للرخسي ولو اشتراط أن نصف الخارج
لأحد صاحبي الخيل بعينه الذي هو له والنصف الآخر

للعامل ثلثاه ولصاحب النخيل ثلثه فتملك مسامته فاسدة كذا
 في شرح المبسوط دفع رجل نخلة الى جابر بن يقطين عليه علي
 ان لا يحد ما بعينه نصف الخارج ولا يخرج منه له ولرب
 النخيل ثلثه جاز لان ذلك مستاجر احداهما بنصف الخارج والاخر
 بسدسه وكذلك لو شرط لاحد العاملين مائة درهم على رب
 النخيل وللآخر الثلث ولرب النخيل الثلثان حاز لانه
 استأجرهما ببداين مختلفين وذات جاز في حالة الا فله
 كذا في المحيط السرخسي ولو شرط لصاحب النخيل الثلث ولله
 العاملين الثلثين وللآخر مائة درهم على العامل الذي شرط
 له الثلثان فهو ساد ولا يشبه هذا المزارعة كذا في الباع
 وقال في ارض بين رجلين دفعاها الى رجل مزارعة على ان يزرعها
 ببداين دفعاها ان المزارع الثلث من الخارج ثلثه من نصيب
 احدهما بعينه وثلثاه من نصيب الآخر والباقي بين ربي
 الارض نصفان وذكر ان المزارعة جائزة واستراط المزارعة
 بين ربي الارض باطله وفي جامع الفتاوى اذا دفع النخل
 معاملة الى رجلين يجوز عند أبي يوسف ولا يجوز عند
 أبي حنيفة وزفر ولو دفع نصف النخيل معاملة لا يجوز
 واذا دفع الرجل الى رجل نخلا معاملة على ان يحد
 فيكون النخل والخارج بينهما نصفان كانت المعاملة دالة

فخرج بين يديه ما اذا دفع الرجل الى غيره ارضا فيها درع
 يصار بقللا على ان يقوم عليه وليتيه حتى يتحصن فما اخرج
 الله تعالى من بين يديه ~~فخرج~~ بينهما نصفان كان ذلك جائزا
 كذا في التتارخانية واذا وقع الرجل الى آخر ارضايه
 لغيره فيها غراسا على ان لا غراس والثمار بينهما فهو اذن
 ان شرط ان يكون الاغراس لاحدهما والثمار للآخر لا يجوز
 وان شرط ان يكون الاغراس بينهما والثمر خاصة لاحدهما
 بعينه فانه باطل وان شرط ان يكون الثمر بينهما نصفين
 والاغراس خاصة لاحدهما بعينه فان شرط الاغراس
 لصاحب الاغراس فذلك جائز وان شرط الاغراس
 لمن لم يكن الاغراس من جهة فذلك فاسد والقياس
 ان لا يجوز في الوجهين جميعا وهذه رواية عن ابي يوسف
 في النواذر وان شرط ان يكون الثمار بينهما وسكتا عن
 الاغراس فالاغراس لمن كان الاغراس من جهة كذا
 في النخبة واذا دفع رجل الى رجل ارضا بيضاء سنين
 مسماة على ان يفرسها بخلا او شجرا او كرما على ان ما
 اخرج الله تعالى من شجر او نخل او كرم فهو بينهما نصفان
 وعلى ان الارض بينهما نصفان فهذا فاسد كله كذا في
 الكافي واذا امتدت هذه المعاملة ومقتضى العامل الاد

وعلى رب الارضين

على هذا وعرضها بخلاف ما تجدوا او كرمها فاشترى ثم انتم
تبيعون النخل والشجر والكرم لرب الارض قيمة الاغراس للغار
واجر مثل هذه وكذلك لو لم يشرط له رب الارض شيئا
من الارض ولكن قل له اعرضها لشجر او نخلا او كرم
سأما اوضح الله من ذلك من شيء فهو بينهما نقصان وعلى
ان لك على مائة درهم او كرم حنطة او قصب او أرض اخرى
بقيتها سوى الارض التي عرض من فيها هذا كله فاسد
كله لخطئ البرهان وكذلك لو كان الغرس عند رب الارض
واشترط ان يخرج من ذلك فهو بينهما نقصان وعلى ان
للعامل على رب الارض مائة درهم فهو فاسد واذا عمل
على هذا فالخارج بينهما نقصان ولو كان الغرس من قبل
العامل وقد اشترط ان الخارج بينهما نقصان وعلى ان
لرب الارض على المزارع مائة درهم فهذا فاسد ثم الخارج
كله للعامل ولرب الارض اجر مثل أرضه ولو كان
الغرس والبذر من ذب الارض على ان يكون على المزارع
مائة درهم فهو فاسد ايضا ثم الخارج كله للعامل
ولرب الارض اجر مثل أرضه وقيمة غرسه وبذره
مثل بذر مائة على المزارع وكذلك لو شرط له الغار من مكان
المائة حنطة او شيئا من الحيوان بعينه او بغير عينه فالحال

في البيع الذي يندبر العقد سواء كان في شرح الميسر
 صانع منع خلافيه في مساقاة والتمريض بالجل جاز
 كذا في الحاشية وان استحق حرج على الدافع باجر مثل عمله
 والافلاو دفع اليه ارضا مغروسة في الفراسين سنين
 مديدة يربها على ان الفراس والتمريضها لم يحذر وقيل
 يجوز ولو بلغ الثمرها يته ولم يبق الا النج او استحصل
 الزرع لم يحذر دفعها معاملة وكذا الرطبة اذا انتهت
 الآداب يخرج البذر فدفعها معاملة لم يقيم بها
 الى ان يخرج البذر بينهما جاز وقيل في الثمار لو ادرك
 ما يبيع بذر ان الحفظ يجوز دفعه معاملة للحفظ كذا
 في التاقد خانية رجل دفع الى رجل ارضا على ان يغرسها
 المدفع اليه لنفسه ما يد له من الفراس على ان يكون
 الخارج بينهما نصفان وعيا ان للعامل عيارب الارض
 مائة درهم او سمي شيئا غير المياية فهو فاسد ويكون
 الخارج كله للعادس ولو لم يزر الارض اجز مثل ارضه
 كذا في فتاوى قاضيهان رجل دفع الى رجل ارضا ليعف
 فيها الاشجار والكرم تقضيان من قبل المدفع اليه
 ولم يبق الا ان وقتا فخرس المدفع اليه وادرك
 الكرم وكبرت الاشجار واستوجرت الارض من صاحبها

انجمن
وہود مع
انجمن
وہود مع
انجمن
وہود مع
انجمن
وہود مع

دفعه اوله
دفعه دوم

ثم
يقول اذا دفع اليها من
ارض السورس منها على ان
منها نصفان
الخارج ومن فوس
ولم تتركه وخلق الله
نحات الارض وخلق الله
السموات والارض وسواه فاراد
في خلق السموات والارض
والارض في الارض
بقدر الارض بقدر
الارض المدفوع

لا تفرق بيني وبين
 الاخواني كلهم
 قل انك لا تدري
 من الذي قد يكون

مناور قاضی

فتاوى ترضيهم ان لو شرطوا التبرع بينهما لم يشترطوا اغراسا فالتمس
هذا لك تحب الاغراس كمن كذا الم واذا دفع ارضا الى رجل
على ان يغرس فيها اغراسا على ان يخرج بينهما نصفان ونقصت
المدى فيضرب الارض ان شاء غرس نصف قيمة الشجرة ويملكها
والا او قلعهما ولو كان مكان العامل مستاجرا فانقصت
المدى فيارب الارض ان يطالبه ببيع الاشجار وليس لرب
الارض ان يملك الاشجار من غير رضا المستاجر اذ المالك
في تسليمه يشاء فليس بالارض الا ان يكون قلعهما
يعرب بالارض من استبد بها ويصير استهدا كما حينئذ لرب الارض
التي لا تملك قيمته اشجاره من غير القرار وتملكها عليه من
غيره ^{في المصلحة} الا في المصلحة اذا غرس من الارض الدافع باسمه
فان التالة للدافع فالاشجار له وان للاكاد وقال للاكاد
اغرسها الى فلذلك وللأكاد قيمة التالة ولو قال اغرسها
ولم يقل اغرسها بغراس من عنده فالغرس للغارس
ويكلف المالك قلمه ولو قال اغرسها على ان الغراس انصافا جاز
كذا في وجه الكورس وجل دفع الى رجل ارضا ليغرس فيها
ودفع اليه التالة فغرس فقال صاحب الارض انا دفعت
التالة والاشجار لي وقال الغارس قد صرفت تلك التالة
في اغرس التالة من عندك الشجر لي قالوا في الاشجار

المطالبة

الشيء

يكون القول قول صاحب الارض لان الاتجار مفضلة يار
والقول منه سرقة الثالثة نفعها اليه قول الغارس حتى لا يكون
لانه كان امينا فيها كذا في فتاوى قاضيان رجل دفع ارضه
الى آخر يتخذ كروما فيعمل ذلك لصاحب الارض والشارس
قيمة ما اخذه واحيدة ما عمل كذا في جواهر الفتاوى اذ دفع
الرجل كرومه الى غيره معاملة وقام عليه العمل ببيع التمس
تركه ثم جاء عند الادراك يطلب الشركة ان كان رده على
صاحبها بعد ما خرجت الثمرة والعنب وما يجاء به يقطع
كان لها قيمة لا يطل شركة وهو الشريد على المقتدم
وان كان رده قبل خروج الثمرة او بعد خروجها ولكن
وقت لو قطعت لم يكن لها قيمة فلا شركة بينهما
ولو دفع الى رجل رطبة قد اشترى جزاها على ان يقيم عليه الوان
وليس فيها حتى يخرج يذرها على ان ماد في الله تعالى بندها
هون بينهما جازا استحسانا وان لم يسيرها وقتا والمبذرينها
والرطبة لصاحبها ولو اشترط ان يكون الرطبة بينهما لفضان
فسدت المعاملة كذا في الظهيرية ولو دفع الى رجل غراس
شجر او كرم او نخل قد علق في الارض ولم يبلغ الثمر
ان يقيم عليه وليتعيه ويلقى نخله فما خرج من ذلك
هون بينهما لفضان فذه معاملة فاسدة الا ان يسير

فازيدنا ما... ومرة صار مقادير العقود عليه من عمل
العام على علمها فيجوز وان لم يكن ذلك لا يجوز ولو وقع
اليه بخلاف او كرما او شجرا قد اطلعوا عليه من معلومة
على ان يقيم عليه واسبقه ويلحق بخلافه ويكسبه كرمه
على النخل والكرم والشجر والخارج كله بينهما نصفان
فهذا ما سد كانه شرح المبسوط في شرط للموارث
بين حرة لا يقرها ولا غيرها ولا يشرط المعاملة
بين... ان كان لها مال معلومة واما اذا لم
يكن لها مال... معلومة فيها مساوية في الفساد كونه
المعاملين... وكذا يقع النخل معاملة واداد العامل
ان ائتمنه... على الاستجار فاصل القضيبي على
الذبح ثم العمل في الوصل من ضرب آلة الشق حتى
تتفرق الشجر فيدخل قضيب الوصل في الشق وما يشبه
ذلك اني ان يتم الوصل على العامل وعلى هذا القضيبي
الذي يتخذ منه افرس على صاحب الكرم والعلم...
عنهما على العامل وكذا الدعاء على صاحب الكرم
وربها في الكرم على العامل على هذا جرت العادة
في ديارنا وعليه الفتوى كذا في الذخيرة حرات
في استجارا في ارض بغير امر صاحب الارض

فلم يكن الاستحسان فيها فان كان رب الارض
مترابا بالاشجار فيسرها العرائش من ارضه فلهي
الحراث لكن لا تطيب له دياره في ابيه وبين الله تعالى
وان كان فردس بامر من غير شرط شركة يعيب له
كذلك خزانه المفتين رجل دفع الى رجل قاله فردسها
على حانه مخر لاهل قرية فلما عذبت وادركت
الشجر قال الدافع للفارس كنت خادمي وفي عسا
وضعت اليك التالة لتغرسها الي في كرت فيخاد
وعا لولان علم ان التالة كانت للفارس فان الاشجار
تكون له وان كانت التالة لده اقم فان كان الفارس
في عيال الدافع يعمل له مثل هذا العمل في الاشجار
للدافع وان لم يكن الفارس يعمل له مثل هذا عمل
ولم يغرسها في الفارس وعليه قيمته التالة كانه
الظهير وكذا لو كان الفارس قلع التالة من اذن
رجل وغرسها في الفارس وعنده لصاحب الارض
قيمت التالة يوم قلعها كانه فتاوى قاصيخام
لرجل دفع الى رجل ارضا يغرسها له كرو او التالة
من الدافع فلما ادركت الكرم قال الفارس لصاحب
الارض سرت من التالة التي دفعها الي وانما سرت

يوم ينادي زاقاها بالارض فما المذفع اليه عا
 انفس الكثر في الارض فالتقوا قوله في ان التالة
 اليه دفعها اليه سرت منه حتى لا يكون عليه ضما
 التالة كذا في الدخيق دفع كرمه معاملة فاشروكا
 الدارة واهل داره يدخلون الكرم كل يوم فياكلون
 منه ويملون والعامل لا يدخل الاقتيلا فان كان اهل
 دار الدافع حملوا البغلة ذن الدافع فالضمان عليهم دون
 الدافع / محضبي والله المخذ وبادنه رهم من حجب عليه

نفقتم فهو من نصيب العامل كما لو قبض هو بنفسه
ودفع إليه وإن لم يكن من يجب عليه نفقته لأن
عليه كذا في المضرات وإذا امتدت المسافة فله عامل
أجر من عمله ولم يزد على من شرطه من الثمن وقال محمد
أه أجبر مثله بالغ ما يبلغ وتجل المسافة بوقت ^{تدلي} ~~العدن~~
كذلك العدن فإن مات صاحب النخل وقد عمل فيه
العامل وسقاه وحققه حتى صار له الحصى فإن البشيرة
ورثة صاحب النخل وبين العامل على ما شرط في القياس
ولكننا نتخس أن يأمر العامل أن يقيم ~~عليه~~ ^{عليه} كما كان حتى
يبلغ وإن كره ذلك الورثة كذلك السراج الوجه وإذا
اشتق من العقد يكلف الحد قبل الأدمال وفيه ضل

۱. کمالی و درویشی
 ۲. کمالی و درویشی
 ۳. کمالی و درویشی
 ۴. کمالی و درویشی
 ۵. کمالی و درویشی
 ۶. کمالی و درویشی
 ۷. کمالی و درویشی
 ۸. کمالی و درویشی
 ۹. کمالی و درویشی
 ۱۰. کمالی و درویشی

بنظر المارة بيان الاشارة والاشارة
 ولا ينظر للمعاني معان المقطع فيها
 لها في معالمة وزاد المكن لها
 معلومة لها نفس وان زلف زلف
 واذا وقع الى اصل كلامه على
 ويقدح في فاعل في قوله
 فهو لها نفس فان معان عليه انقضى
 بشره انما كانت صاحب الاضي قد
 الامام المعاني في العبادي قد
 لان غلبت في الاضي

عليه وكما يجوز نقض اليمين بالبيع الضرب يجوز التمسك بها
لنزع الضرر وكما يحرر ان العقد القابل للفسخ الضرب
يحوز ايقاره لنزع الضرر بطريق الاولى وان قال
العامل افا اخذ نصف البسرة ذلك لان ابقاء
العقد لنزع الضرر عنه فاذا رضى بالتزام الامر
انقضى العقد بموت رب الارض الا انه لا يملك
الحاق الضرر بورثة رب الارض فثبت المنع
للورثة فان شاءوا اصل البسرة ففسخه ثم بنوا
شأوا اعطوه نصف قيمة البسرة وصادوا كالههم
وان شاءوا انفقوا على البسرة حتى يبلغوا حجبوا
نصفهم في حصة العامل من التمسك ولو كان مات
العامل فلو ورثته ان يقرضوا عليه وان رخصه ما
الارض وان قالت الورثة نحن نرضيه بسرا كان
لصاحب الارض من الخيار مثل ما وصفنا لورثته
في الوجه الاول ولو ماتا جميعا كان الخيار في القيا
عليه او تركه الورثة العامل لا يتم يقين موت مضاف
العامل وقت كان له في حياته هذا الخيار بعد موته
رب الارض فكلناك يكون لورثة بعد موته
وليس هذا من باب توريث الخيار بل من باب

خلافة الوارث اوردت فيها هرج سالة مستحق له وهو
التمار على الخيل الى وقت الادراك وان ابوان يقبولا
عليه كان الحياذ الى ورثة صلح بالارض على ما وعدهما
في الوجه الاول ولو لم يت ولحد منهما ولكن انقضت
على انعامه والبر اخذ فذلك والارض سواء والحياذ
شبه الى العامل غار وشاء عمل على ما كان يعمل حتى يبلغ
التمار يكون بينهما نصفان الا ان هناك العامل اذا
استاد ركة فعليه نصف اجر مثل الارض كذا في شرح
المبسوط انقضت مدهما والتمار بترك الى ان
تترك بالاجرة وفي المزاينة بترك الزرع بعد انقضاء
الدية بامور والعرق انه يجوز احادة الارض البيضاء
تتبع فجوز احادة الارض المزروعة حتى يدرك
ولا يجوز اجارة الخيل لخرج الثمرة فلا يجوز ايضا
اجارة الخيل الثمرة لادراك الثمرة فيترك الخيل في
يديه بغية اجازته الى ان تدرك الثمار ونظر للعامل وان
كان فيه شغل ملك صاحب الخيل يتمم العامل كذا
في المحيط للسرخسي اذ اربع كرم معاملة ثبات العامل
في السنة فانفق رب الكرم بغيا ما القى له يكون مبرا عما
ورجع **هنا** في الثمار ولا سبيل للعامل على الغلة حتى

يعطيه نفقة فكذلك الزرع وروعا به والى ما يحالها
 لم يرجع كذا في الرسالة الا ان يكون بامر القاضي
 في التاتارخانية
 قوله في الاصل اذا دنع الاول
 ارضه الخيرة من اربعة با نصف ثم ان رب الارض
 الزراعة بنفسه فهذا عا وجهان الاول هو كون
 البذر من قبل رب الارض وانه عا وجهان ايضا
 الاول ان يتولى الزراعة بامر المزارع وانه عا
 تلك الوجه اما ان يستعان المزارع بالرب
 الارض وفي هذا الوجه الخارج بين رب الارض
 وبين المزارع على ما شرطوا نصفان قالوا انما يكون
 الزرع بينهما على ما شرطوا اذا لم يقدر رب الارض
 وقت المزارعة اذ دعها لنفسه اما اذا قال اذ دعها
 لنفسه يكون كل الخارج لرب الارض ونبقة من المزارع
 الا ان محمدا اطلق الجواب اطلاقا قال شيخ الاسلام
 للجواب على ما اطلق محمد صحيح الوجه الثاني من هذا
 الوجه اذا استأجر المزارع رب الارض بدلا من
 معلومة ليعمل عمل المزارعة وفي هذا الوجه الاجابة
 باطله والمزارعة على حالها الوجه الثالث من هذا

ووجه القول في هذا هو ان
 فانما في ريب الخيل في المزارع لا يكون مزارعا ولا مزارعة
 في المزارع ولو لم يكن المزارع مزارعا لم يكن مزارعا
 كان مزارعا

انما دفع المزارع الارض الى رب الارض مزارعة بطائفة
 من حصته من الزرع وفي هذا الوجه المزارعة الثانية بالطلقة
 والمزارعة الاولى على ما لها هذا انه اقول رب الارض بتمامه
 يصير نقضا للمزارعة وان كان البذر من قبل المزارع فالجواب
 في الوجه الاول انه حصله ان رب المال اذا دفع بامر
 المزارع او بغير امر المزارع سنة هذا الوجه نصيب المزارع بذر
 مثل بذر له كذا في الذميمة ولو كان البذر من قبل رب
 الارض في رسمه قبل المزارع و امر المزارع رب الارض
 حتى استاجر اجيرة ذلك فالخارج بين رب الارض والمزارع
 على انهما ويرجع رب الارض بالاجرة على المزارع بخلاف
 ما اذا استعان المزارع برب الارض ولم يأمره بالتجارة
 او بجيرة فان هناك لا يرجع رب الارض على المزارع
 بالاجرة الجيرة والجواب في المعاملة نظير الجواب في المزارعة
 حتى ان من دفع تخيله الى رجل معاملة بالنصف على
 بلقة ويحفظه ولا يقفه فاستعان العامل برب الخيل
 في ذلك وفعل صاحب الخيل ذلك بنفسه والخارج بينهما
 فيما شرطه لو كان صاحب الخيل قبض الخيل بغير امر العامل
 وفعل ما ذكره فالخارج كله لصاحب الخيل ~~وتستحق~~
 الخيل بغير امر العامل وفعل ما ذكره فالخارج كله لصاحب الخيل

المزارع بغير امر المزارع فانما اذا اوجبه المزارع
 والمزارع بغير امر المزارع

وهذا الوجه فيما اذا زرع بامر
 المزارع او بغير امر المزارع
 نظير الجواب

وتتفق المعاملة وإن كان صاحب الخيل لا يملك نقطة المعاملة
من غير عذر ولو كان صاحب الخيل أخذ الخيل بعد ما
خرج الطلع وقام عليها ويراد أن العامل قال خارج بينهما
ولو أخذ ما قيل خرج الطلع وقام عليها ثم أخذ
العامل منه بغير أمره فقام عليها حتى صار ثمرها في ذلك
لصاحب الخيل وإذا دفع أرضا وبذرها أربعة أضعاف بالنصف
ثم إن المزارع بعد ما قبض الأرض دفعها إلى رب الأرض
فأربعة أعشار للمزارع الثلث ولرب الأرض الثلثين
فالمزارعة الثمانية فاسدة وما خرج فهو بينهما لضمان كذا في
الخط البرهاني وإذا دفع أرض مزارعة بالنصف وشرط
البذر على المزارع فلما درع المزارع وسقاه ونبت قام
عليه رب الأرض بنفسه وأجرائه وسقاه من غير أمر
المزارع حتى يستخمد فالخارج بين رب الأرض عينا
شرطا ولأن المزارع بذره ولم يسقه ولم ينبت حتى
سقاه رب الأرض بغير أمر المزارع قبل النبات وقام
عليه حتى نبت واستخمد كان الخارج بينهما عينا شرطا
استحسانا ويكون رب الأرض متطوعا وفي القصة تكون
الخارج لصاحب الأرض والفتوى عجائب الإختصاص
كذلك الغيات الثمانية وكذلك لو بذره رب الأرض

والمزارع

اذا اراد المزارع ان يدفع الارض الى غيره مزارعة هذا على وجهين الاول ان يكون البذر من قبل رب الارض وهذا الوجه ليس له ان يدفع الارض الى غيره مزارعة الا ان اذن له رب الارض بذلك رضا او دلاله بان يقبله رب الارض اعمال فيه براءت ولكن له ان يستاجر حيا بماله لاقامة عمل المزارعة فلو لم ينع الى غيره مزارعة بالصف مع ان رب الارض لم يأن له بذلك لارضا ولا دلاله ذكر ان المزارعة جائزة بين المزارع الاول والثاني ولا يشي لب المال لان المزارع الاول صار غاصبا للارض والبذر ومن غصب رضا وبذرا ودفع الى غيره مزارعة صحت المزارعة بينهما على شرط ويكون الخارج بينهما على الشرط ولرب الارض والبذر ان يضمن بذره ايها المتأخر فان ضمن الاول لا يرجع به على الثاني وان ضمن الثاني يرجع على الاول وان كان الاصل قد اشتبه كان التقصان على المزارع الثاني من الاول عند ايجبة وابي يوسف على القول لا يضمن الثاني الا اذا لم يكن الثاني عالما بقاء الاول مبطل في نفسه فان يرجع على الاول بحكم غرور وعند محمد لرب الارض ان يضمنه انما شاء الا ان الاول لا يرجع على الثاني ولا الثاني

رجل فزع الى رجل ارضا بذر فيه رعيه ثم هذه على ان يخرج بينهما نصفان ولم يقل له اعمل فيه بذر
 ان يبين وجهه فيه الا ان يملكه ويضمن له ان يوليها احد بعد بيعه اليه من البذر يملكها على ان يخرج
 منها نصفان وان نقل ذلك فملك الرجل الرعيه من الاور والادوية نصفان والارض منه لرب المال ولرب
 الارض ان يضمن بذر اياها كذا في نسخة البيهقي

وفي نسخة الاول

فقل من الخارج حصة فندت المزارعة الثانية فان الاول لا يبيع
 فاعلم ان الخارج بين رب الارض والمزارع الاول
 على الشرط والمزارع الثاني على المزارع الاول اجزئ
 عمله وان كان البذر من قبل المزارع وفندت المزارعة
 الاولى بان تروى رب الارض للمزارع الاول عشرون
 فقل بشرط الاول للثاني نصف الخارج او ثلثه فاحتر
 الارض وروعا كئيل فجميع ما خرج بين المزارعين ولرب
 الارض من اجزئ الارض على المزارع الاول واما اذا اذ
 رب الارض والبذنة للمزارع بذلك لهما او دلالة بان
 له العمل فيه بما يك وقد كان شرط رب الارض للمزارع الاول
 النصف فندع الاول الى الثاني مزارعة بالنصف جازت المزارعة
 الثانية وما اخرجت الارض من الزرع فنصفه لرب الارض
 ونصف للمزارع الثاني وخرج المزارع الاول من البس و
 شرط المزارع الاول على المزارع الثاني ان نصف الخارج
 المال والنصف الاخر بين المزارع الاول والثاني ان
 او يصفاه فذلك جائز ايضا والخارج بينهم على الشرط
 كذا في المحيط البرهان فقل الاول الثاني وقل الثالث
 على ان يكون نصف الخارج لرب الارض والثلث للثاني والثلث
 لرب الارض والخارج بينهم ما شرطوا وكذا لو كان الثاني على

هذا هو الحق في المزارعة
 فاعلم ان الخارج بين رب الارض
 والمزارع الاول على الشرط
 والمزارع الثاني على المزارع الاول
 اجزئ عمله وان كان البذر من قبل
 المزارع وفندت المزارعة الاولى
 بان تروى رب الارض للمزارع الاول
 عشرون فقل بشرط الاول للثاني
 نصف الخارج او ثلثه فاحتر الارض
 وروعا كئيل فجميع ما خرج بين
 المزارعين ولرب الارض من اجزئ
 الارض على المزارع الاول واما اذا
 اذ رب الارض والبذنة للمزارع
 بذلك لهما او دلالة بان له العمل
 فيه بما يك وقد كان شرط رب الارض
 للمزارع الاول النصف فندع الاول
 الى الثاني مزارعة بالنصف جازت
 المزارعة الثانية وما اخرجت الارض
 من الزرع فنصفه لرب الارض ونصف
 للمزارع الثاني وخرج المزارع الاول
 من البس وشرط المزارع الاول على
 المزارع الثاني ان نصف الخارج المال
 والنصف الاخر بين المزارع الاول
 والثاني ان او يصفاه فذلك جائز
 ايضا والخارج بينهم على الشرط كذا
 في المحيط البرهان فقل الاول الثاني
 وقل الثالث على ان يكون نصف الخارج
 لرب الارض والثلث للثاني والثلث
 لرب الارض والخارج بينهم ما شرطوا
 وكذا لو كان الثاني على

[illegible][illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

[illegible]

وللأرض نصف الخارج والنصف الآخر بين الأول وبين
 رب الأرض نصفين وكذلك لوقال على أن ما أخرج
 الله لك منها من شيء هو بيننا نصفين أو قال ما أصبت
 من ذلك من شيء فهو بيننا نصفان فهذا وقوله ما ورث
 سواء وإن لم يكن عمل فيه وأينك والمسئلة بجائها كان
 الأول مخالفًا لما حين ذرعها الآخر لما قلنا والخارج
 بينهما نصفان ولا شيء منه لرب الأرض ويصنع رب
 الأرض بذرة لها ما شاء وفي نقصان الأرض خلوة
 كما بينا كذا في شرح المبسوط وأما استعان الأرض من غير
 فالخارج بين الأول ورب الأرض كذا في التاتار
 وكان المزارع الأول دفع الأرض إلى غيره ساربه
 ليزرعها لنفسه كانت الأفاعدة جائدة وإذا دوتها
 المستقيم الخارج له ويعزم المزارع الأول لرب الأرض
 أجرت جميع الأرض ~~لكنها المنيعة ولو دفع الأرض~~
~~إلى غيره حارب ليزرعها لنفسه فيفسد المستقيم~~
~~الخارج له ويعزم المزارع الأول لرب الأرض~~
~~فخرج الأرض كذا في المزارع ففرق بين هذا وبين~~
 إلى الميراث الأرض من غيره ولم يزرع بنفسه أو أعاد
 من غيره ولم يزرعها المستقيم فانه لا يعزم المزارع الأول

لأن ذلك من ما روي في مناقب الشيخ الخواجه طبرستان
 نصف لغير ما روي في مناقب الأولين وهو كذا في الجليل
 الأولين وكل منهما نصفان وبينما قدمنا في شرحنا
 رب الأرض نصفين جميع ما في ذلك من نصيب

الأول مع الثاني
 من ذلك
 في ذلك
 في ذلك

أنه سائر الأرض من نصف الخارج ولرب الأرض شيء من الخارج

لرب الارض ولرب الارض اجرة ثلث ارضه
على المزارع الاول كما اني شرح المبسوط قال واذا فرغ
الى رجل خيلا معاملة بالنصف والبقول على جرائد
مذبح العامل الى اخر معاملة فعمل فيه فخرج فهو صاحب
العمل والعامل الاخر على العامل الاول اجرة ثلثه فاعمل
بالتساوي ولا اجرة للعامل الاول قاله قوله بالتساوي
ثم لم يوافقنا بحجة والى يوسف فادخلنا وزبه ما هي
كذلك في الخط البصري ولو كانت الشرايف العامل
الاخر من غير عمله وهو في يد من الشخص فلا ضمان
على واحد منهما ان في الخط البصري وفي مختصره ان
في قياس قوله بحجة والى يوسف كذا في التفسير
خسبة ولو هلك في عمله في امر خالف فيه امر العامل
الاول فالضمان لصاحب الخيل على العامل الاخر
دون الاول لان الخراف قطع لتسببه عليه اليه بقي
متلف على المالك ملكه فكان الضمان عليه ولو هلك في
يد من عمله في امر لم يخالف فيه امر العامل فلا
فصاحب الخيل ان يضمن ايضا شارة ان اخذت الضمان
الاول لم يرجع على الاخر شي وان اختار تصد من الاخر
يرجع على الاول هذا اذا لم يقل ادا عمل فيه برأيه

كذا في المختصر

المختصر

قال اذا

الاذن والذليل والنصف فذهب الى رجل اخر وثبت
الى خروج بائنا كذا وكذا واخرج من الثمر فصفه لرب الثمر
والسبب لما مل الاول لان شرط الثالث يرجع الى نفسه
ام لا لان العمل واجب عليه فبقى له السبب ضرورة
معد في الاصل انما اذا لم يتل اعمل بربك وشرط انما معلوما
وشرط الاول والثاني مثل ذلك بما فاسدا ولا ضمان
على العمل الاول كذا في السبب وكذا اذا كان الشرط الاول
جائزا والثاني فاسدا او كان الاول فاسدا والثاني جائزا
كأنه في النعقة وتودع الى رجل ارض او زراعة
على ان يزرع من الخارج عشرين قفرا ولرب الارض
الارض قال له اعمل وانك فيه او لم يقل فذرع المزارع الارض
وانه يزرع الى رجل بالنصف مزارعة فعمل بالخارج لرب
الارض ولا يخرج عن الاول اجبر مثله وللارض على رب الارض
اجبر مثل ذلك العمل وكذلك ان لم يخرج الارض شيئا
وتودع اليه الارض والبذر مزارعة بالنصف وقال له
اعمل يبر اياك او لم يقل فذرعها الى اخر مزارعة على ان
للاستدانة عشرين قفرا اما المزارعة بين الاول والثاني
فاسدة والثاني على الاول اجبر مثل عمله والخارج من
الاول ورب الارض نصفان وتودع اليه ارضا

على ان يزرعها بذر وعمله بعشرية قفاز من الماش
والباقي للمزارع او كان شرط له اقسمة للمزارع
لرب الارض قد دفعها المزارع الى اخر مزارعة بالاش
والبذر من عند الاول او من عند الآخر فغالب
بين المزارعين نصيبان ولرب الارض اجر مثل رضى
على الاول ولو لم يعمل الاخر في الارض بعد ما
تعاقد المزارعة حتى اذا ادب الارض لحد الاول
ونقص ما تعاقد عليه كان له ذلك فان كان
في العقد الثاني من عند الاخير ينقص العقد
الثاني بينه وبين الآخر لا سيما ان نقص العقد
الاول بسبب الفساد وان كان البذر من جهته
ينقص استبعاد الاول الثاني لفساد العقد ايضا فان
كان الاخر قد زرع لم يكن لب الرب الارض احدا
حتى يتحصد الزرع ولو كان رب الارض دفعها الى
الاول بالنصف وقال لها عمل فيها براين او لم نقل
قد فعل الاول ونفذ ما معها الى الثاني مزارعة
بعشرية قفاز من الخارج والعقد الثاني فاسد والا
على الاول اجر عمله والخارج بين رب الارض وبين
الاول شقين وكان البذر من الاخر كان الخارج

ناله وعليه الاول اجر مثل الارض وعلى الاول كذا
الارض من اجر مثل الارض كذا في شرح المبسوط اعطى رضى
آخر ليزدعها بذره او البقر من اكاره على ان الخارج
بينهما نصفان فتشارك اكاره رجلا في حصته فعمل معه
موردته ومزقة ^{نحو} اكاره وكان وانزوع بين معط ^{بسط}
عاقدا بذره ما واصلها بذره على مزراع اول اجر مثل
دفع الارض او على مزراع اول الضال العامل الثاني اجر
مثل عمله وليس لمزراع اول على رب ارض اجر مثل عمله
مزية ووق مزراع اول بفضل نفقته وبذره وما عزم
كذا في الم دفع صاحب الارض ارضه اليه على ان يبد ^{عها}
بذره زبقه مع هذا الرجل الاخر على ان ما خرج
من ثنتي ثلثه لصاحب الارض وثلثه لصاحب البذر
والبقر وثلثه لذلك العامل وهذا صحيح في حق
صاحب الارض والعامل الاول فاسد في حق العامل
الثاني فيكون ثلث الخارج لصاحب الارض وثلثاه للعامل
الاول ولذا قال الثاني اجر مثل عمله وكان ينبغي ان
يكون المزاولة في حق الكل لان صاحب البذر وهو العامل
الاخير بين رتبة ادا الارض والعامل وقد ذكرنا
ان الجمع بينهما مفيد للعقد ولو كان البذر في هذه

من صاحب الارض تحت المزارعة في حق الكل ولحق
بينهم على الشرط كذا في البائع

التي هي في حق المزارع دفع ارضه وبيدها ايديها على ان
على عمل بضمين هذه مزارعة شرط فيها معاملة كذا
في الامور المعاملة متى شرطت في المزارعة بان دفع ارضها

فيها تخيل على ان يزرعها بيده باسماحت وعلى ان
يعمل في الخيل فليبقه ويطعمه ويحفظه بالنصف فانه
ينظر ان كان البذر من قبل العامل فمدا لا فسادا
عقدان شرط احدهما في الاحداث المزارع

الارض بنصف الخارج على ان يواجده نفسه من ربح
الارض ليعمل في الخيل وبعض الخارج فيكون

في اجادة ففسد كذا في المحيط للرحمن ثم كذا
من الارض كان كله لصاحب البذر وعليه كذا

الارض اجير مثل الارض ويصدق المزارع بالفضل
والخارج من الخيل كله لصاحب الخيل

والعامل اجر عمله في الخيل ويطيب الخارج كله
الخيل كذا في كذا في كذا وكذا كان الشرط بينهما في الخيل

على الثلث والثلثين او في التورع والثلثين
فالجواب واحد وهذا هو الحق الذي بيننا ان الحق

بيده بالنصف على ان يزرع الخيل ففسد كذا في كذا
فان كان حيا كذا في المحيط البراءة

التي هي في حق المزارع ينظر ان كان البذر من قبل المزارع فليس له ان يزرعها
وان كان البذر من قبل المزارع فليس له ان يزرعها
على المزارعة خارجت من بين كذا كان البذر اما اذا كان من قبل المزارع فقد شرطت المزارع
في المزارعة فصورتها بطلت في ارضها بضمينها في المزارعة على ان يزرعها

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الطيب الطاهر
الذي جاء به نور
الهدى
والبرهان
والهدى
والبرهان
والهدى
والبرهان

بما كتبه شرح المبسوط ولو كان البين من صاحب الآيات
وأنه لم يجعلها من الحق إلا أنه لم يجعلها من الحق
وغيره فكان العقد عليه مشقة العامل فيها جميعا
لأنه تعالى العبد كذا في فتاوى قاضيان وكذا كان
في العامل في الغل في هذا الأمر الذي في الموضع
وأما في الأمرين وكما كان من هذا كان في باب فيهم
كأن باب في الغل لا فاقا فتم في الغل كذا في شرح المبسوط
فيرة بين هذا وبين ما إذا رفع الأرض من زراعة
بأنفس أيذا بها بين من قبل رب الأرض على أن يحيط
لرب الأرض ثوبا بعشر مراهم فندتا جميعا وإن كان
المعنى عليه ولحدان الأرض والثوب جميعا وهي
نفع العامل والفرق بينهما في هذه الأشياء التي
فيها إن كان ولحدان من حيث الحقيقة وهي منافع الدائم
لنفس شيئا ما اعتبارا المعنى ويقصد في ثوبان عقدان فكانا
عقدين حقيقة وفي شرط أحدهما في الآخر ففسدا جميعا
ولما في مثلنا هذه في العقد عليه شيء واحد حقيقة ومعنى
ولا يتصور في شيء واحد في وقت واحد فقدان فكان
العقد ولحدان من حيث المعنى وتظهر هذا ما قل محمد فيمنع
فلا ما إلى هناك ليعلم الحياة كذا في شهر كل شهر كذا

سندوا والمبسوط في

"وعلى ان يعطيه الجاني بعد خذلة اشهر كل شهر كذا
 ان الاجارة بين جائزتان وان شرط احد هما الاجارة
 كذا في الخط البرهاني وعن مسلة الجاني استخرجنا
 منه صارت واقعة الصوى وصودها رجل ستمائة
 من اخرا رضا ابراهيم تاجدار كارد وراكنه جون جيار
 بردار دمين زمين ورا حكم مزارعه ارضه وند زمين
 كنتم كارد وفتيل بفسد الاجارة وقيل لا يفسد
 الاجارة وهو ارجح كذا في الذخيرة وكذا في الاثر
 على العامل في التخييل ستة اشياء الثمار وفي الزرع
 لان العقد لا يختلف باختلاف مقدار البذر والشرط
 كما استاجره لعل معلوم بما يدرهم ويدبر يكون
 ولحد وانما يختلف العقد باختلاف العقود عليه
 المعقود عليه ولحد وهو عمل العامل كذا في شرح
 المبسوط وان كانت العامة موطوقة على المزارعة بان تقول
 ارفع اليك هذه الارض تزدها بيدك وادفع اليك
 ما فيها من التخييل معاملة جازة مطلق كذا في الخواص
 ولو دفع ارضا مائضا فيها وادفع اليك هذه
 الارض تزدها بيدك وبقراتك على ان الخراج بينك
 نصفان وادفع اليك ما فيها من التخييل معاملة على ان

تخييل

عليه وليقبه وتلقه فاحسب له بيننا نصفان اول للثمن
ثاني الثلث ولى الثلثان وقتا لذلك سيرة معلومة جاز للثمن
لكل العقدين عطف على الاخرين والعطف على الاولين
نحو الاول والاخر بخلاف الاول فان ثمة جعل هذا العقد من غير
نحو الاخرين كونهما في كذا في فتاوى راجع الى ان
الرجوع في دفع النية ارضا وكما قال اذ راع هذه الارض يملك
ويعمل هذا الكرم والسجدة واسبق هذا العقد صحيح في الشرع
في الاظهرية وكما في نسخة من قول من هذا العقد واوله
في نسخة من قول من هذا العقد بالشرع على ان
البركة في هذا العقد من المصلحة والزم فيها كذا في
فتاوى راجع الى دفع ارضه فزادته على ان يزرعها ويغرس فيها الارز
والغرس بينهما نصفين جاز ولو شرط ان الثمن بينا نصفان جاز
والشرط في الشرط والعرض للمعاينة ولو شرط ان يكون الاغراس
لربها والشرط بينهما لا يصح بقطع الشراكة كذا في وجه الكود في
مزارع وزرع الارض سنة فاكل الجراد كله او اكثره وبقي نقي قبل
فكروا والمزارع ان يزرع فيها شئ اخر فيما بقي من المدة ففعله
سائب البذر من قوايه مهران كانت المزارعة بينهما على ان يزرع
فيها زجعا معينا ايسر له ان يزرع غيره فلا وان كانت المزارعة

دفعہ ۱۰

وان اجروها الوكيل بغير حصة في القدر الذي له من الميراث
 وله وكذا بان ينفقها موزعة بالتساوي فاجرها كمثل ميراث
 كان من القدر ان وزعها المتاجر كما ان كان من الارواح فاجرها
 كحصة وطالب الوكيل ولو كان من الباقي واجرها حصة من
 كبر حصة من ماله فاجرها كحصة من الارواح بالتساوي على ان
 حصة من الميراث فاجرها كحصة من الارواح بالتساوي على ان

عامة مطلق كان له ان يذرع فيما بقي من الدف ما شاء وقيل ان
 المزارعة بينهما في فرع ينبغي ان يكون له ان يذرع بينهما ما هو
 الاول او دونه الضرع في الارض وسياقي فيما يليه خلا
 هذا القول كذا في الظاهرية واذا وقع رجل الى رجل او ضاعا
 الميراث عنها حصة فليس له ان يذرع غير الحصة وان كان
 اهل من عيال لا يرضى وامل ضرع بالارض من الحصة بخلافها
 ان المتاجر لها ميراثهم ليزرعها حصة فروع بينهما ما هو اول
 بالارض من الحصة حيث يجوز وليحق الجور وكذا لو قيل اخذ هذه
 الارض من تزويجها حصة اولتر منها حصة اول فاذرعها
 حصة بالتمام فذلك شرط صحة لو ذرع غير الحصة لم يرعها ان كان
 في خزانة الميتين ولو قيل ولا ذرعها حصة بالاول وهن كشرط
 او يكون مشورة لم يذرع هذه المسألة في المزارعة وذكر في المزارعة
 ان اذرع الى رجل الف درهم مضاربة وقيل هذا لا بد منه
 بالصف والعمل بها في الكونه فهذا مشهور حتى لو عمل لها في غير
 الكوفة لا يصير مخالفا من مشاخذ امره بل يجب ان يكون الخراج
 في المزارعة كذلك فكان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 يقول بعين هذا شرط في المزارعة لانه اذا سترضا كان هذا
 بيان النوع البذر فنجوز المزارعة قياسا ولا حسنا فاذرع
 مشورة لا يكون بيان النوع البذر فلا يجوز المزارعة قياسا

جعلها
 في الميراث
 في الميراث

الطاهر

بجلال القدر شكله المحيط البرق يشاكل الحجر الزقظن
 الرعيه ويقى منها قليله فتال الاكادانا الحذر فيها شأنا
 من الحلف الرويه رغيرها الى وقت خروج الارض من القطن
 والى ريب الارض من قال محمد بن سلمه اذا ذهب القطن ليس له
 ان يتخذ فيها سريه النخل فان المزارعه متى وقت عمل
 نوع ليس له ان يحدث من نوع آخر وان كان اجرها لها
 كان له ان يحدث فيها شأنا كذا سنة الاولى والثانية وثالثه
 لها لهذا العام صحت عمار عام اخر بلا اذن ربحا ان عادة
 تلك الناحيه انهم يزرعون بالعقد على عام عامين او ازيد
 فالخارج على الشطر الاول والاصل صاحب البذر كذا سنة وحده
 الكورة من توارى وقت له سنة فزرع في السنة الثانية
 اينما يزرع ريب الارض غنبت او لم يثبت بعد شايغ ريب
 الايسر ولم يجز ان كانت العادة بين اهل تلك القريه
 ان يزرعوا المدة بعد اخرى بغير تجديد المزارعه فذلك
 جائز **كذا في خزائنه الفتين**

والنخل والمزارع والعل

ان كان اصله اصنه ان كان
 العقرب عليه مجال يوز ابتداء المزارعه جازت الزيادة وان
 كان مجال لا يوز ابتداء العقد عليه لا يجوز الزيادة ولا
 الزيادة في البذر معتبره بالآه من والاصل يقتضى معقولا

عليه يكون بازائه فذلك تلك الزيادة بقية معقود عليه ليحتمل
بازائه والخط جائز في الحالين لانه اسقاط لبعض البدل عند
قيام البدل - لقيام المعقود عليه وهذا كما الزيادة في الترخيص
حال قيام البيع ولا يصح حال حلاكه والخط جائز و اذا زاد عدد
في الخارج فان كان قبل استقصاء الزرع وتناهي عظم البعير جاز
لانته يجوز ابتداء عقد المزارعة على الخارج مادام في اخذ التناهي
والزيادة يجوز الزيادة فيه كما في البيع والاجارة والاعارة
كان من بعد لا يجوز من صاحب البذر واختل كذا في المحيط
للمسحوق والخارج بينهما على الشرط كذا في السدائع ويجوز من
لا يزد من جهة لان الزيادة من صاحب البذر في حال لا يجوز
ابتداء المزارعة على الخارج فلا يمكن تصحيح زيادة في ابتداء
لغات المعقود عليه وهو المتعارف ولا يمكن بقوته بغيره في الخط
لان صاحب البذر مستأجر والمستأجر مشتري في الزيادة من
المشتري لا يمكن بتجزيها خطأ لان الثمن عليه لا المفادله هنا
الخارج فلا يمكن خطه فاما من لا يزد من جهة سوا جواز التور
بصورته خطأ لا خبره فيجعل الزيادة منه في الخارج لما
البذر خطا منه عن بعض الاجداد والخط جائز حال قوت
المعقود عليه والزرع وان كان عينا وقت الخط وخط الراجح
لا يصح ولكنه ليس عينا في العقد فصح الخط وما دلت عليه

الممنوع من الطهارة كالبايع اذا قبض ثمنه ثم اراد المشتري عن
له بن الثمن صح وان كان ميسره فثالثا كذا في المحيط للدرجى اذا
تعاقد الرجلان مزارعة او معاونة بالنصف وعمل بينهما الوالد
منه عمل الخارج ثم زاد احدهما الاخر من نصيبه السدس
مستعمله الثلثان ودرجى بذلك الاخر فان كان ذلك قبل اتمام
الزراعة ولم يتناهى عظم المرحاض وان كان بعد استحقاق الزرع عتقا
عظم للبس فان كان الزايد صاحب الارض وصاحب الخمل
في المصلحة فهو باطل وان كان الاخر هو الزايد فهو جائز وكذا
ان كان صاحب الارض الذى لا يبدل من قبله هو الذى زاد ما
البذر اذا استرط الخارج في المعاملة المزارعة نصفين بشرط
اجتهاد اعيان صاحب عشرين درهما فست المزارعة والمعاملة
ان كان البذر او استرط الخارج كله لصاحب البذر
المزارعة ولصاحب الخمل في المعاملة وكذلك لو زاد احد
صاحبه عشرين درهما فقبل كذا في شرح المبسوط في فصل المزارعة
في المزارعة المزارعة المزارعة المزارعة المزارعة
انما يتقرب الى الارض له ما يثبت الزرع قبل ان يتحدد البذر
من المزارعة يبقى العقد الى ان يحدد الزرع استحقاقا ولا يجب
شئ من الاجر على المزارع كذا في خلاصة وفي مختصر جواهر

[illegible]

وإذا حصد أخذوها وضمها كن في التمار خفيه هذا

المزاج المائع المزاج فان قلنا ان اقلع وانه لا يبق في المزاج

وانذا اختار المزارع القلع او شرب الارض من خيارات تثبت

ان مشاورا قلوا الرزق هو المفلوح بينهم وان شاء الفقهاء الرزق

بما رواه عن أبي جعفر عن المزارع جميع الثقة وان شاء الله

حصه المزارع من الزرع والزرع لهم كذا في الخلاصة واربعة

بعد العمل قبل الوداع كما نرى في التوراة

المفاد من الكتاب كذا في الفقه وبيان ولا شيء للعالم

وَأَوْسَاتٌ بَعْدَ الْوَرَاثَةِ قَبْلَ الْبَيِّنَاتِ وَالْأَوَّلَاتِ

الزواجر من اعداء الله تعالى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

المفتاح والفتح على ما في العالم من الحروف والصفات

هذه النسخة من كتابه رحمه الله تعالى

اراد المزارع عقدا بالحيات التث الذي كونه كذا في وجه

الكرور دارا اضا دارا لافاق وجع ما يفسد و باقى

لا يخرج الامتناع عن حق الله والكون فيه من النفاق

الذين ضربوا الزنوج عليه بالفضل كذا

الشمس وفوت بنها
الارض في وسطها

صفحة
الاربع
مستطرفة
في كبريتا
نفسا
الارض
من جبال

و طرقتني
في هذا المقام
بأمر من الله تعالى

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

باب اول في بيان

استقصاء الطراز المعمول في بلاد مصر
بمصر كرايا و صومال الهند و دور
قبل الزلزلة سنة و لكن من بعد ما عمل المزارع في الارض
جدا اذا كانت در السلاطین بعد الزلزلة فانما اذا مات

مجلد الزمان و حکم بر مصلحت الامر في الدفن

بسم الله الرحمن الرحيم

اسفند ۱۳۰۲

...

[illegible]

الحراثة في الاراضي الرملية

و در وقتیکه این کتب را بر سر می نهادی

والتبرع بالمال في سبيل الله

نصف ابو بكر الصديق رضي الله عنه

في كل سنة يزرع في كل سنة
 في كل سنة يزرع في كل سنة
 في كل سنة يزرع في كل سنة

٢٢٥

والزرع بصل ويجوز انما انت المدة الزرع بقل فقل في
 وقت الموت اذا انقضى وقت ربح الارض بامر القاض على
 الزرع وجعل على المزارع جميع القيمة مقدرا بلحظة وفي
 فصلها المدة قال اذا انقضى ربح الارض على الزرع
 بامر القاضي وجعل على المزارع نصف القيمة مقدرا بلحظة
 واذا انقضت مدة المعاملة والتمر لم يدر له بعد والى العامل
 الصر فانه يترك في يده بعير التجارة مجلدات ما اذا انقضت
 مدة المزارعة والزرع بقل فانه يترك الارض في يد المزارع
 باجره في المحيط اليها في كان كان الذي مات رب
 الارض من الزرع بقل وقد عقدت المزارعة ثلث سنين
 فانه يبقى العتق في هذه السنة حتى يستحصل الزرع نظرا
 الى السجنة ثم يوزع على شرطه ويتحقق المزارعة
 فيما بقي كذا في حراة الفين رجل وربع ارضه مزارعة
 سنة او ثلاث سنين فمات احداهما بطل الشرع
 في العمد او قبل المزارعة فارادها الاخران يمنع كان له
 ذلك الا في فتاوى قاضيان ولو مات المزارع والزرع
 بقل فلورثة القيام عليه حتى يدر له جباة الحقيقة في
 في الزرع كما لو مات رب الارض فان الميراث
 لم يجز واعلى العمل لانهم زمو بالعقد شيئا وبطلان

وانما المصلحة في كل سنة
 وبعد الشرع في كل سنة
 ولو مات المزارع والزرع بقل فانه يترك
 في يد المزارع باجره في المحيط اليها في كان كان الذي مات رب
 الارض من الزرع بقل وقد عقدت المزارعة ثلث سنين
 فانه يبقى العتق في هذه السنة حتى يستحصل الزرع نظرا
 الى السجنة ثم يوزع على شرطه ويتحقق المزارعة
 فيما بقي كذا في حراة الفين رجل وربع ارضه مزارعة
 سنة او ثلاث سنين فمات احداهما بطل الشرع
 في العمد او قبل المزارعة فارادها الاخران يمنع كان له
 ذلك الا في فتاوى قاضيان ولو مات المزارع والزرع
 بقل فلورثة القيام عليه حتى يدر له جباة الحقيقة في
 في الزرع كما لو مات رب الارض فان الميراث
 لم يجز واعلى العمل لانهم زمو بالعقد شيئا وبطلان

بل يجب ان يسار اعطى ثمة نصيبهم وان يسار فليكن ان يسار
 اتفق عليه حتى يستحصل وجميع المحصة من الثقة في
 المزارع ولا اجر عليهم ارب الارض كما لو انقضت المزارعة
 كذا في الحيط السرخسي ولو كان البذر من العامل فزروع الارض
 ثم مات المزارع قبل ان يستحصل فثمة من ثمة من ثمة عليها عليه
 حالها فلم تملك ولا اجر صمد في العمد ولا اجر عليه في
 الاصل ان عملها بنفها ساقص وان قالوا لانها لو سجدوا
 وعلى العمد قبل لصاحب الارض اتبع الزرع فيكون بينك
 وبينهم نصيب او اعطاهم ثمة حصم من الزرع وانقضى نصيبهم
 فيكون نصيبك في حصم مما يخرج من الارض كذا في شرح
 المبسوط ولو كان البذر من قبل العامل فليها صرار الزرع
 ثم انقضى وقت المزارعة ايها الفتى راى ارب
 من منطلق في الثقة ولا اجر لصاحب الارض على الزرع
 واذا دفع العامل الاخر الى القاضي وصاحب الارض من
 جانب ثمة يكلفه امانة البينة على ما ادعى على ذكرنا
 واذا اخرا امانة البينة وخيف الفساد على الزرع
 فان القاضي يقول له امرتك بالانفاق ان كنت
 فانظر هذا يحصل لانه ان كان صادقا كان الاثر
 من القاضي في موطنه كان كاذبا لم يثبت

او يتركه يتركه

ما كره الا امره وشيئ من القاضى عليه اجر مثل نصف الارض كذلك
 الظاهر في ما مات رب الارض والحاج بسرا انتفعت
 العامل فمما ساء كاد البسر بين وروثة رب الارض وباب
 العامل نصفين وفي الاستحسان لا ينتقص والعامل ان يقوم لما
 ان يقوم حتى يدرك الحرج وان كثر ذلك وروثة رب الارض
 ان قال العامل انا اخذ نصف البسر فله ذلك لان ابقاء
 العقد لدفع الضرر عنه فادركني بالتزام الضرر وانتفض العقد
 بموت رب الارض الا انه لا يلزم الحاق الضرر بروثة رب
 الارض ثبت الخيار ان شاء اصرمو البسر تقسموه على الشرط
 وشاؤا اعطوه نصف قيمة البسر وما البسر كله بينهم
 البسر حتى لا يخرجوا بنصف نفقهم
 عامل من امر وان مات العامل فلورثته
 ان يتقدموا عليه وان كره رب الارض ان قال لرب الارض
 نصف البسر فله رب الارض الخيار ان التمس
 عداها او تناولها فاختار في القيام عليه وتركه الى وروثة
 العامل اذا انتفعت مدة المعاملة والحاج بسرا خسر فهو كما
 المزارعة اذا انتفعت مدتها فللعامل ان يقوموا عليها الى
 ان ينسحب الثمار كما كان ذلك المزارع لكن هذا لا يجب على العامل
 اجر حصته الى ان يدرك الحرج من المزارعة حيث يجب على المزارع

وهو من مذهب
 المذاهب

من الارض الى ان ياتي الزرع في الارض
 فيكون هذا الفصل في حق من يملك الارض والزرع
 كان على المزراع ان ينفق الارض صاحب الارض ان
 انما ينفق النفقة على الزرع عليها على مقدار حقها
 يستحقه تجلات ما اذا مات رب الارض والزرع بقدر
 يكون العدل فيه على الحامل فان اتفق احدهما بغير امر
 ولا امر فاشترى من مطلق في النفقة ولو اراد رب الارض ان
 ياخذ الزرع بقل لم يكن له ذلك لانه امر بالزراعة
 ولو اراد المزراع ان ياخذ بقل لم يملك لرب الارض ان
 الزرع فيكون بيدهما او اعطه ثمة نصيبه او اتفق
 على الزرع وارجح بانظرة في حصته

انما انفق الزرع والزرع على الزرع في الارض
 بما جاز في وجب عليه من ثمن نصف الارض على ما يبين
 كان انما عمل عليها في حصر الزرع وهو على ما يبين
 في مقدار حصرها حتى يتحدد كذا في الارض الباقية في حق
 ويكون الصوم عليها ايضا كذا في الارض الباقية

دفع اليه ارضنا وبذرا على ارضه
 ٤ ارج منها الصغار في زرعها ولم يستحصل حتى يهرب الوارد
 فاشترى صاحب الارض بامر القاضي على الزرع حتى يستحصل
 ثم تقدم المزراع فلا سبيل له على الزرع حتى يوفى صاحب
 الارض جميع نفقته او لا يقول القاضي لا بامره بالانفاق
 حتى يتم البينة عنده على ما يقول لانه يدعى ثبوت ولاية
 النظر للقاضي في الامور بالادلة او على هذا الزرع وادعى
 القاضي سببه فيكفله او البينة عليه ولقبيل هذه

بغير

البينة من حيث كسفت المحال في خصم او يكون القاضى فيه
 حصته كما يكون في الاتفاق على الوديعة واللقطة فاذا اقام
 البينة كان اقراره اقرارا بالانفاق كما هو للمودع ولو كان
 حاضرا فيكون له ان يرجع عليه بجميع ما اتفق بخلاف ما
 سبق فرجوعه هناك بقدر حصته من الزرع فان اختلفا
 في النفقة فالقول قول المزارع مع يمينه كما لو كان هو الذي
 امره بالانفاق وما غاب عن العلم لانه استخلف على
 فعل بانفسه غيره وبما الاتفاق الذي كان من صاحب
 الارض لذا في شرح المبسوط ولو لم يجرب ولكنه اتفق
 في المزارعة قبل ان يسجد بالزرع والمزارع غلب
 فان انقضى يقول لصاحب الارض اتفق عليه ان شئت
 فادبوا بحسن تدبيره امل الى الزرع حتى يعطيه
 النفقة فان الي ان يعطيك ان نفقة ابيع حصته من الزرع
 واعطيت من الثمن حصته من النفقة وان لم يفلح في ذلك
 حصته ولا شيء لك عليه كذا في خزانة الفقهاء فان الي
 ان يعطيه النفقة باع القاضى حصته قبل هذا بما على قولها
 فاما عند الي حنفية ٢ لا يبيع القاضى حصته من ذلك قبل
 بل هو يملك جميعا ولا يتصدق واحد منهما بشئ حتى يملك
 المسائل من الزرع الذي صار له كذا في شرح المبسوط

بورد وادب
 اي رواية

وَأَرَادَ أَنْفَقَ مَعَهُ الْمُرَاعَاةَ وَالزَّرْعَ بِقُلُوبِ رَبِّهِ لِيُجْزِيَ
بِالْخَاضِعِ بِأَمْرِ الْقَاضِي تَدْرِكُهَا أَنَّهُ مَنطُوعٌ فَإِنْ كَانَ الْغَائِبُ
رَبُّ الْأَرْضِ فَرَضَ الْمُرَاعَاةَ الْأَمْرَ إِلَى الْقَاضِي بِأَمْرِهِ بِالْإِنْفَاقِ
فَالْقَاضِي إِذَا بَايَعَهُ بِذَلِكَ مَا لَمْ يَقْعِدِ الْبَيْتَةَ عَلَى دَعْوَاهُ إِلَّا أَنْزَعَ
بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقَاضِي فَإِذَا أَقَامَ الْبَيْتَةَ عَلَى ذَلِكَ يَأْمُرُ بِالْقَضَا
فَلَيْسَ سَمَاعُ هَذِهِ الْبَيْتَةِ الْقَضَا عَلَى الْغَائِبِ فَإِنْ رُبَّ الْأَرْضِ
لَوْ حَضَرَ أَكْمَلَ شَرْكَهُ وَقَالَ الْأَرْضُ وَالزَّرْعُ كُلُّهُمَا وَقَضَا حُجَّتَهَا
مَنْ لَا يَكُونُ لَهُ حَقٌّ الرَّجْعُ بِالْمَقْعَدَةِ عَلَى رَبِّ الْأَرْضِ مَا لَمْ
يَعُدَّ الْبَيْتَةَ إِنْ الزَّرْعُ كَانَ مَشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا وَإِنَّمَا سَمَاعُ هَذِهِ
الْبَيْتَةِ لَا يَحْتَاجُ الْحِفْظَ عَلَى الْقَاضِي لِأَنَّ الْمَدْعَى بِمَا ادَّعَى
يُسَيِّدُ بِالْجَنَابِ الْحِفْظَ عَلَى الْقَاضِي لِأَنَّ حِفْظَ الْأَمْرِ
يَجِبُ عَلَى الْقَاضِي فَإِنْ كَانَ الْقَاضِي أَنْ لَا يَتَزَمَهُ تَزَمَهُ عَمْرٌ
دَعَى الْمَدْعَى بِدُونِ الْبَيْتَةِ فَقَبِلَ أَمَّا الْبَيْتَةُ أَمَّا
أَمْرُهُ بِالْإِنْفَاقِ مَقِيلًا بِأَن يَقُولَ إِنْفَقَ إِنْ كَانَ الْأَمْرُ كَمَا
وَصَفَتْ وَبِهِلَ أَمَّا الْبَيْتَةُ بِأَمْرِهِ بِالْإِنْفَاقِ مَطْلَقًا حَتَّى
يَقُولَ لَهُ إِنْفَقَ وَإِنْ خَافَ الْقَاضِي الْهَلَاكَ عَلَى الزَّرْعِ قَبْلَ
أَقَامَةِ الْبَيْتَةِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْإِنْفَاقِ مَقِيلًا عَلَى مَخَاطِبِهَا
وَتَقْدِيرُ قَوْلِ الْقَاضِي لَهُ إِنْفَقَ إِنْ كَانَ الْأَمْرُ كَمَا وَصَفَتْ إِنْ
كَانَ الزَّرْعُ مَشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا وَبِهِلَ فَإِنْ فَتَرَ أَمْرًا بِالْإِنْفَاقِ

على ان لا يرجع بالنفقة وان لم يكن مشتركاً وقد غلبت بها
مذاهب معتبرة لا يرجع لك وانه امرتك بالانفاق كذلك في الخيرة
وفي الفتاوى العنابية ولو انفق بغير امر القاضى كان متبرعا
ولا يجب على العامل اجر مثل نصف الارض وكذا لو حضر
العناب والى ان ينفق ولو غاب المزارع قبل انقضاء
المدة ينفق الحاضر بامر القاضى ويرجع بجميع ما انفق
على العناب هلك النزع او بقى وكذا لو كان العامل
مع الميراث ما ينفق بالخواب ما ذكرنا ولو انفق من غير
امره حتى كان متبرعا ولو كان مورا يجبر على الانفاق
كذلك في التاتار خاليه وانما انقضت مدة المزارعة والزوج
يقع في ارضه ان يقطع الزوج والى المزارع
في ان يثبت المزارع من الزيارات ما ثبت لرب الارض
ولو اراد المزارع القلع فليدب الارض ذلك من عرض
المزارع والفرق انه صاحب الارض صاحب اصل والمزارع
صاحب ثمر ولصاحب الاصل ان يملك الثمر من عرض
صاحب الثمر وليس لصاحب الثمر ان يملك الاصل من غير
رضا صاحب الاصل كذلك في المحيط البرهاني
في الميراث والى ان يثبت المزارع من الزيارات ما ثبت لرب الارض
ولو اراد المزارع القلع فليدب الارض ذلك من عرض
المزارع والفرق انه صاحب الارض صاحب اصل والمزارع
صاحب ثمر ولصاحب الاصل ان يملك الثمر من عرض
صاحب الثمر وليس لصاحب الثمر ان يملك الاصل من غير
رضا صاحب الاصل كذلك في المحيط البرهاني

الارض المشتركة في ذواتها نصيب ارض بين رجلين فغاب

يوضح آخره

فلشركه ان يزرع نصف الارض ولو اراد في العلم الثاني
ان يزرع في النصف الذي كان يزرع في ان يزرع
ينفع الارض ولا ينقصها فله ان يزرع كل ركنه خزانه
الحقن وقد قالوا ان كانت الارض تنفعها الزداعة او لا
تنفعها الزداعة ولا يضر ولا ينقص فله ان يزرع كما يشاء
روى عن الشيباني والفتوى على انه ان علم ان الزرع ينفع
الارض او لا ينقصها فله ان يزرع كلما كذا في بواهي الاصل
واذا حضر الغائب فله ان يتنفع بكل الارض مثل تذاق الماء
وان علم ان الزرع ينقصها او التربة ينفعها او يزيد قوته
للمحاضر ان يزرع في اسمه اصلا ولو كان مكان الارض دورا
فللمحاضر ان يجمع الدار اذا كان ان يجيب له ان يجمع
وان لم يحف تخف بها اذا علم ان السكنى لا ينقصها فله ان يجمع
ولو كان مكان الدار ردها كل نصيبه وبيع نصيبه
ويمسك عليه الثمن فان حضر واجاز فله الثمن والا ضمن
قيمته ان كان من ذوات القيم ومثله ان كان من ثمنيا ويكون
الثمن للبائع كذا في خزانه المفتين ولو لم يحضر فله حكاية
يصدق به كذا عن محمد وهو احسن ومختار الى البيت
وبه يفتي كذا في الم ارض شريكة بين اثنين زرعا احدهما
بغير اذن صاحبه وسقاها وليد ركة بعد فلتشركه ان يفتا

في الزواجر اذا زرع في بواهي الاصل

بغير اذن صاحبه

الارض ففراوئح من الزرع في نصيب الزارع من الارض
 اخرى وما يقع في نصيب الانعراخذ بقعة وعليه نقصان ما
 للشعب من الارض بفعله وان كان الزرع قد لدرك او دبح
 من الاملاك فحرم الزارع بشيكة نقصان نصف الارض ان كان
 ان نقصان لا يعاقب في الشعب كذا في فتاوى قاضي خا
 وان لم يقاسمه وتراضيا ان يطبخ نصف البذرة والزرع بينهما
 ويحرم بعد ما بذرت الزرع وقبل النبات لا يجوز لك ان تخلصة
 ارضي مشاعة بين قوم عمل بعضهم الى شئ منها فزرعها ببذرة وساق
 البعض الماء المشترك بينهم واستنزل الارض على هذه الصفة
 فيكون وذلك كله بغير مشاركة ان كان الذي استغل من الارض
 هو من ارضه لوسيلة على المهاداة وكان قبل ذلك يتمايول
 راحة كل شركاءه طلبوا القسمة فلا ضمان عليه فيما استغل ولا شريك
 شركاه فيما استنزل من ذلك كذا في غرارة المفتين ذرع ارض اليها
 لنفسه كان الزرع له وعاليه لها الارض نقصان الارض ويكون
 نقصان الارض بكم يتاجر هذه الارض قبل استعمال الغاصب
 اياها اللازمة وبكم يتاجر بعد ذلك فتفاوت ما بينهما نقصان
 الارض وهو الصحيح وهو الايسر وبه ينبغي كذا في جواهر الاخلاق
 ذرع ارض بغير ان يترك لوب الارض ارفع الى بذر
 واكن اكان ذلك الى البذر صار مستهلكا في الارض لا يجوز

وضمنه ما دخل الارض
 وضمنه ما دخل الارض
 وضمنه ما دخل الارض

ذكر
 زرع ارض ارجل فيبها موه فاعلم
 حتى استجد الزرع فاعلم حتى
 ابو القاسم يعيب له بئيل فان
 مية لا ارضي له فاعلم
 قال يعيب له فاعلم
 هذا سخنان وبنواخذة
 في الحامو للفضا

ثالث الا من يطيب له ان يثالث الخارج واما الثالث الاخر فنفى
سنة اخرى او يقصد ان بالفضل واما صاحب الشرح فله حجة
انما من الشجر وارب الارض السدى وعليه نقصان الارض
في مقدار قلبي ذلك ويقصد بالفضل كذا في خزانة المفتين
انما نقصت الارض برباعه المصنف الغاصب ثم زال النقصان بفعل
رب الارض لا يبرأ اصله وان زال بدونه فعليه اخذ المثل
فيه منهم من ماله ان زال قبل الرد عا رب الارض يبرأ وان
زال بعد الرد لا يبرأ ومنهم من قال يبرأ في الاصلين جميعا
ويقتضى كالمبيع ان زال عنه الصيب كذا في الفياضة ولو رفع الى رجل
ارضا مزادته سنة هذه يزرعها ببذره وعمله على ان الخارج
ينهاية ان نكرها انه امل وكذاها وحفرها كالمزاد استحقاقا
بجل الحظها ولا شيء للمزارع في الذي دفعها اليه من نفقته
ولو احتفظها بعد ما ذرعها قبل ان يتحصده فانه ياخذها
ويامر المزارع وصاحب الارض ان يقلعها الزرع ثم المزارع
بالجواز ان شاء اخذ نصف الزرع على حاله ويكون النصف
لذخر الذي دفع اليه الارض مزادته وان شاء ضمن الذي
دفع اما ارض مزادته نصف قيمة الزرع ثابتا في الارض ولم
الزرع عليه وان اخذ نصف الزرع كان النصف الآخر
للذي دفع اليه الارض المستحق في قول ابي حنيفة يعني

نقصان الارض المزروع خاصة ويرجع به عما الذي دفع له
 الارض وهو قول الى بن سفيان الارض وفي قوله الى بن سفيان
 من المستحق بالحياض ان شاء ضمن نقصان الارض الدافع زكاة
 الزرع ثم يرجع المزروع به عما الدافع وهو بناء على مسألة غصب
 العقار ~~فمنه له الحياض المزروع اذا ضمن يرجع به~~
 على الدافع كذا في شرح المنبسط وان كان البذر من قبل الدافع
 ولحقنا المستحق الارض وامرها بالفتح رد لعاقبة المزروع بالحياض
 ان شاء وفي بنصف المقلوع وان شاء بوجه المقلوع على الدافع
 ورجع عليه باجر مثل عمله على قول الفقيه الى بكره الى الحياض
 كونه في حصة من الزرع على قول الى جعفر ولو ان المستحق
 اجاز المزراعته يترك محمد هذا لفصاية الاصل وذكره في
 الاسلام في شرحه ان الجواز فيه على التفصيل ان كان البذر
 من حجة دبالا ارض لا يعمل لجازته وان كان البذر من قبل
 العامل صح اجازته المستحق قبل الزراعة ولا يصح اجازته
 بعد الزراعة وكان كمن اجبر دار غيره شهرا فاجازته
 الدار الاجارة ان اجاز قبل مضي المدة جاز ان اجاز بعد مضي
 المدة لا يجوز كذا في النخيف ولو كان العامل غرسها بخلا
 وكما ونجدا وقد كاه اذن للدافع في ذلك فلما بينه في
 استحقها رجل فانه ياخذ ارضه ويقمع من التخل والكوم والشجر

واذا دفع الرجل ارضه فزارعه
 ونسب البذر على المزراع فارجع
 الى المزراع فانه مستحق
 المستحق من الزرع ولو كان
 بفتح الزرع وان كان البذر
 ولا يثبت الارض الى المزراع
 باجازه الا ان يستحقه المزراع
 الا ان المزراع ينفذ
 بما يار ان سار في بنصف
 ويرجع على الدافع
 رواه في بنصف
 في ارضه فزارعه
 بنصفه فزارعه بنصفه
 في ارضه فزارعه بنصفه
 في ارضه فزارعه بنصفه

في المزراع
 في المزراع

ما فيها ورضي عنه المستحق نقصان القلع اذا قلعا ذلك بالاتفاق
ورضين الفارس له ايضا نقصان الفرس في قول ابي حنيفة
وهو قول ابي يوسف والاخر يرجع العامل بما ضمن من نقصان
التمتع والفرس على الدافع وفي قول ابي يوسف الاخر وهو قول
محمد للمستحق ان يضمن الدافع جميع ذلك النقصان وعند محمد القاصب
ضامن كالمثلث وعند ابي حنيفة وابي يوسف ضمان ذلك للمستحق
على المتلف دون القاصب ثم الفارس يرجع على الدافع لاجل
الذو الذي تمكن من عقد المعاوضة بينهما كذا في شرح المبسوط
وذكره الشيخ اوسليمان عن محمد رجل عصب ارضا ودفعا
الى غيره فمارة سنة ان كان البذر من قبل المزارع فردعها
المزارع ولم يبت الزرع حتى اجاز ديب الارض جاز اجازته
وما خرج منها فهو بين ديب الارض والمزارع على ما شاذله
المزارع ولا ضمان عليه الا ما نقصها قبل ان يحجز ديب الارض
فان ذلك النقصان يضمه المزارع لوب الارض في قياس
قول ابي حنيفة وقيل محمد ان شاء ديب الارض ضمن المزارع
ذلك وان شاء ضمن القاصب ولو يبت الزرع وصا له
يتمه لها اجاز ديب الارض المزارعة جازت المزارعة
وليس له ان ينقضها بعد ما اجازها ولكن لا شيء لوب الارض
من الزرع وما يحدث فيه من الحب وجميع ذلك بين المزارع

المزارعة

والقاصب ومعنى قوله لو اجازدب الارض المزارة جازت ان
لا يكون لوب الارض بعد الاجازة ان يطالب المزارع بقطع
الزرع وتفرغ الارض وقبل الاجازة كان له ذلك لا ان يبيع
الزرع لوب الارض كذا في الحيط البرهاني وفي المتن ايضا
عصب من اخر ارضا ودفعها الى رجل مزارعه بالنصف والبقية
من قبل الدافع ثمان دية الارض اجازا مزارعة وكانت الاجازة
قبل الزرع او بعد ما فاما الاجازة باطلا حتى لا يكون لوب الارض
من الزرع نتج والخلف ما اشار اليه شيخ الاسلام ان البينة اذا
كان من قبل الدافع فاعتقد له يدين على حق مسخى قال في المتن
والارض بعد الاجازة بمنتهى العارية في يد القاصب والمزارع
فان اراد ديب الارض ان يرجع عزم اجازته ويأخذ ارضه
فانه كان المزارع له يزرع الارض بعد ذلك وان كان له
قد ديب الارض قبل الاجازة ونبت بعد الاجازة ازرع بعد
الاجازة ونبت ازرع بعد الاجازة ولم ينبت فليس له
ان يرجع فيما اجاز وكذا ان كان المالك اجازا مزارعة
بعد ما سنبل الزرع الا انه لم يستجد ثم اراد ان يرجع
فيما اجاز ليس له ذلك ولكن يعقل للقاصب اعلم له ان
مثل ارضه الى ان يستجد الزرع ويقبض المزارعة بين القاصب
والمزارع على ما كانت فان قال القاصب ان العزم لا يجز

بقية حصته من الزرع لم يجبر على أكثر من ذلك وقيل للزراع اعظم
أجر من أجر الأرض على مقدار حصته من الزرع فان كان غنيا
من ذلك ورضيابه كان عمل الزرع حتى ليخصص عليها جميعها
فان قال القاصب لا اعظم من الاجر شيئا ولكني اقلع الزرع
فان الزرع بالحياض ان شاء قلع معه وان شاء ادى اجر مثل الارض
من ماله وعمل الزرع بنفسه واجرا به فاذا استخصه نظر الى نصيب
القاصب فاخذ من ذلك ما اعظم من اجر الارض واجر الآلات
في نصيب القاصب وكان الفضل للقاصب ولا يأخذ من
ذلك اجر العلة وان قال الزرع لا اعظم اجرا ولا اعلم في
ذلك عملا وانا اقلع الزرع فان اجمع القاصب معه على ذلك
قلعا وسلموا الأرض لصاحبها واداه الى ذلك القاصب كانت
لصاحب ان يورث اجر مثل الارض ويقال له قم على الارض
و الزرع فاعمل بنفسك واجرا لك حتى ليخصص فيأخذ من حصته
الزرع ماء من عنده من اجرا لأرض ولا اجرا وكان حاله
مثل حال المزارع في الوجه الاول وهذا كله اذا كان بقضاء
القاضي فاما اذا فعلها احدهما بغير قضاء القاضي فهو متطوع
فيه ولم الاخر نصيب منه كلاما وليس على واحد منهما ان يصدق
بما اصابه من الزرع الا لما اوجب للقاصب من الزرع قبل
ان يحضر ب الأرض المزارعة كذا في النخبة واذا اجاز

وب الا ومن المزارعة قتل ان يئذ رمة يئذ فلم يت حتى اراد
ارض قتل المزارع انا اذع المزارعة ولا ما به في السيل
لاه البند لم يثبت وقال القاصب انا مضى على المزارعة
لان البند قد سدد حين طرح في الارض قتل القاصب عليك
اجر مثل الارض الى ان يستصده الزرع فاذا مضى بذلك حتى
على المزارع ان يمضي على المزارعة كما اشرط عليه القاصب وكان
لا اجر كله على القاصب لا يرجع على المزارع ولا في حصته
بني مان قال القاصب لا اعطى الاجر انا اخذ البند
يعني من وب الارض قتل للمزارع انت بالجوار ان شئت
فابطل المزارعة وسلم القاصب اجر بئذه ولرب الارض
اجر ارضه وان شئت كما به عليك اجر مثل الارض الى ان يستصده
الزرع فان مضى بذلك جازت المزارعة ولم يكن لرب البند
على اخذ بئذه سبيل ويكون المزارع متطوعا فيما عزم من ا
الارض ويكون المزارعة منها على ما اشرطوا ولا يقدر ان
ينبغي ما وجب لهما من الطعام كذا في التاتار خاينه ومن غنم
بئذ افروعه في روض من ارضه او غيره كان الخارج كله له عليه
بئذ مثل ذلك البند ولا شيء له على المزارع كذا في شرح
الجبوت واذا غصب بئذ او ذرعه في ارض من نفسه فقبل ان
ينبت كان لصاحب البند ان يحجره فذلك كذا في التاتار خاينه
لا البند قبل النبات اخطئة فابته في الارض معترفا له كانت قائم على وجه
الارض وبعد النبات لا يعمل له جازة كذا في المحيط الرائي غنم

غصب او من غير وجه التذرع فوق دزعه وصل آخر فالزده للثا
 كبر بعضه للادون مثل بذرده وان نقصت الارض فضاها نقصا
 على الايمن غاصب الارض ونفعها من ارضه فحق كماله وللخارج
 بينه وبين المزارع على ما اشترطوا ولو اجاز رب الارض دفع
 الغاصب فان كان الزرع عند سبيل ولم ينفق تحت الاجازة
 فيكون الزرع بين رب الارض وبينه المزارع ولا شيء للبقا
 كذا في نسخة المتنبين وفي نسخة اخرى الفضا وجعل دفع البذر
 في الحقل والحق بذرده ~~بذره~~ بذر في الارض قبل ان ينبت بذر
 صاحب الارض من قبيل البذر لان ما نبت يكون للاخر عند
 البذر حقيقته وعليه الاول فبذر بذرته ~~بذره~~ لكن يزداد
 في ارض ملكه فادعها لصاحب الارض وهو الاول فالقديما
 بذرته مرة ثالثة وقيل الارض بين من ينبت البذر
 اوله يتنب وسقا فنانبت من البذر كله فحق له وعليه
 للغاصب مثل بذرده لكن يزداد في ارض غيره هكذا
 في نسخة ولم يشع الجواب والجواب الشيع انه يضمن الغاصب الاول
 قيمه بذر الاول يزداد في ارض نفسه يضمن المالك قيمه
 البذر ويرى جميعا يزداد في ارض غيره هذا كله اذا لم يكن
 التذرع نابتا كذا في نسخة لم يميل اليه جاني واما اذا ذرع المالك
 ونبت له حقل اخر وذرع ان لم يقب وبذر فالحجاب اذا كرنا

التذرع

التذرع

وشقي الارض نسبت الارض
 جميعا او اتقى فيها بذرده

لان خطا بين من يملك
 بذرده

فان قيل ان كان الاربع او اقل نبت مرة اخرى فكذلك
الجواب وان كان لا ينبت فالزروع الثاني وعنه انشاؤه فتمه
ذو عه نابتا كذا في وجيز الكروم وفي التيسون رجل نصيب
ارض او ذرعها خطه ثم اغصها وهي بذرة لم تنبت بعد فصار
الارضون بالحبس وان شاء ربها حتى تنبت ثم يقول الما قطع
ذرعك وان شاء اعلماه ما زاد له لم يزد فيه وتفسير عن محمد
بن ابي الاصل ولين فيها بذرة واقين منها بذرة والخطا والذر
يضمه فيه بذرة لكن من بذرة والحق انهم غير ذري الاول
رجل ذرع في ارضه شغل فجاء اخر وزرع عليه حنطة بغير
ان صاحب الشغل نبتا جميعا لا خط لصاحب الشغل وهو
لصاحب الخطه وعليه لصاحب الشغل ان اذا لم يزد
الارض من ذرع او ذرع من ذرع كذا في الخلاصة وذو عه
آخر من التوال اول قال رجل ذرع ارض نفسه حنطة فجاء
آخر وزرع فيها شغل فمروا عن ابي حنيفة ان ذرع
الشغل يمين الاول فتمه الخطه مبدودة قال الفقيه ^{الشيخ}
هذا اذا راعى صاحب الخطه ان يضمه قيمة الخطه
المبدودة اما ان المدين بذلك فانه يحسب به ان يترك
حتى تنبت فاذا نبت يامره بقطع الشغل لان تنوع الشغل
من ذرع الخطه ممكن وان استأثر صاحب الخطه ان

يبرأ صاحب الشجر عن النخل فاذا ادرك الروع وحده به يكون
لما سقطت الارض من اليد لا بد لما ابراه من النخل سقط
اختياره فقل صاحب الشجر بصير كان الحنطة احتلقت بالشمس
لا يفلحها قال رضى الله عنه ينبغي ان يكون هذا الجواب قول
ابى يوسف ومحمد اما ان قال ان الحنطة الجواب كما روى عن محمد
اولا ان الثاني يصرح فيه بدلا الاول سبب ذلك ان كذا فتاوى
قاضيها وفيه انكسر وعلى ذلك يفتى كذا في التاخر
ولما دفع ارضه عن النخل وادركه الله اوعى به
فلم يبق له شيء حتى سقطت الارض في غير الارض
فانما يماس ان يكون الخارج كله رطب الارض وفي الاحتقان
بالماء في الخارج ~~في الارض~~ في الارض وفي الارض
الاحتقان كذا في جمل الارض في الارض ولان رجلا بدلا رطاله
ولم يثبت فسقاه اجنب فثبت في القياس يكون الروع الذي
سقاها وفي الاحتقان الذي لصاحب الارض لان ما
في الارض يراه في السنة دلالة بخلاف ما قبل القاء البذر
كذا في فتاوى قاضيها وعليه في الحسب سبب ودافى الارض
في شرط القاء الارض سقاها قبل ان يفسد البذر في الارض
وانما فيها بعد ما في البذر في الارض من البذر وقد
فقد جدها في البذر في البذر في البذر في البذر

هذا الجواب هو الجواب الذي في فتاوى قاضيها
وابرايم رضى الله عنه في جمل الارض في الارض
وابرايم رضى الله عنه في جمل الارض في الارض
وابرايم رضى الله عنه في جمل الارض في الارض

المسألة وان سقاها بعد ما نبت الزرع ومسا له قيمه فعليه قيمة
الزرع يوم سقاها والزرع المساء وان سقاها بعد ما كتف الزرع
التي لو لم يكن السقي اجوده فانه الزرع لصاحب الارض ولا شيء
للساقي وهذا حجاب الفقيه الى جعفر وحجاب الفقيه الى النبي
الايجبة الساقي متطوع ولا شيء له كذا في الخلاصة ولو ان السقي
بذات الارض غيره فله ان صاحب الارض سقي الزرع حتى ان
اخذت منها بالقياس والزرع كله لصاحب الارض وعليه
قيمة الحب ان كان سقاها وهو حب قيمته مبدون في الارض
يفض حق الافراد بينها وان كان سقاها بعد ما نبت الحب
في الارض فخرج الزرع لغير ذلك ولو لا السقي لم يكن يخرج
او كان يخرج لكن لغيره لقيمة فالزرع لصاحب الارض
والامان عليه لصاحب البذر ولو كان البذر من غير صاحب
الارض والسقي من صاحب رطل اخر غير صاحب الارض ايضا
كان سبيله معه كسبيل الساقي مع صاحب البذر والارض
جميعا كذا في الذخيرة ولو ان رجل ازرع ارضه ثم مات
والتي بذره في تلك الارض فخرج الزرع ان خرج من غير
سقي فالزرع كله لغير صاحب الارض وعليه قيمة الحب ما بذره
في الارض على حق القرار في قياسه الى ان سقيها من غير
البذر بعد ما وفد الحب في الارض فله ان يملكه بعد ذلك كله

فعليه نقصان الارض المبذورة على حق القراوة والزرع كله
 الذي الى وزن البذر بعد اخراج النوع وهو ما دللته بقية تراوكت
 من كل مختلط فعليه قيمة ربع رب الارض ثابتا في الارض
 كما وجب القراوة يوم ظهر اختلاطه بربع صاحب الارض
 وهذا كله قول ابن حنيفة وقول ابو يوسف ومحمد النوع
 ينما في سنة الفصول كلها على الشك وهذا كله اذا ادرك
 النوع من غنى عن ابي يوسف صاحب البذر الذي لا ارض له
 ولو ادرك الزرع يبيع صاحب الارض كله لعاجب الارض
 وعليه للاحق قيمة حبه ان سقاه بمثل ان يفسد حبه ولو
 تاه بعد ما قصد لم يلزمه الزمان كذا في المحيط بالرهان

ما ذكره

في البيع والاراضي
 اذا باع رب الارض ^{الارض} وهاكاذا الا ان الارض فادنة لم
 يرجع بعد فادنة البذر من رب الارض يجوز البيع من غير
 رضاء الاكاد وان كان البذر من قبل المزراع لا يجوز
 بيع الارض في حق الاكاد الا برضاه هكذا قيل وكان
 شيخ الاسلام سمس الامية الحلواني يقول المزراع اولى في بيع
 من ايها كان البذر كذا في النخبة وادفع الرجل ارضه
 من ارضه سنة ليرتفع المزراع ببذره والاية فلما ذعها
 المزراع بلسان رب الارض فهذا عاقل تهيئ الاول ان يكون
 الزرع

بقلاونه هذا الوجه البيع موقوف على إنباء الزرع سوء
 باع الأرض مع الزرع أو باع الأرض بدون الزرع بما
 أجاز المزاع البيع في الأرض من الزرع جميعاً هذا البيع هو
 الثمر بحافضة الأرض وعندها الزرع ينضم البيع في أصاب الله
 فهو لرب الأرض وما أصاب الزرع فهو بين رب الأرض وبين
 المزاع بضمان هذا أنه أجاز المزاع البيع فإن لم يحذر
 المزاع البيع فالمشتري بالخيار أن يملكه أو يبيع حتى يدرى
 الزرع وإن شاء فبمع البيع ذكر المسألة في الكتاب مطلقاً وعن
 أبي يوسف إن المشتري إذا كان يعلم بالمزاعه وقت الشراء
 فلا خيار له وإن لم يعلم فله الخيار هذا إذا باع المزاع
 جملة وإن باع الأرض وحدها بده الزرع أجاز المزاع
 البيع فالأرض للمشتري والزرع بين البائع والمزارع
 وإن لم يحذر المزاع البيع فالمشتري بالخيار وإن كان
 الأرض وحده من الزرع فأجاز المزاع البيع أخذ
 المشتري الأرض وحده من الأرض من جميع الثمر وإن لم يحذر
 المزاع البيع فالمشتري بالخيار وإن أراد المزاع لنفسه
 البيع في هذه الصورة فالصحيح أنه ليس ذلك الوجه الثاني
 إذا باع رب الأرض الأرض به ولم يقصد البيع فإن باع
 الأرض بدون الزرع أو باع أنه عن حصته من الزرع جاز البيع

من غير توقف وبيع الارض مع جميع الزرع نفذ البيع في أرضه
 حتى رتب امان من الزرع ويتوقف في نصيب المزراع
 فان اجاز المزراع البيع نفذ البيع في نصيب المزراع ايضا وكان
 لا بد من ثمن حصة نصيبه من الزرع والباقي من الثمن
 في وان لم يقر البيع بخير المشتري لم يعلم بالمزارعة
 وقت التمسك لتزوي الصفات عليه ان كان صاحب الارض
 باع الارض والزرع بقل فلم يجز المزراع البيع في المشتري لم
 يفيج البيع حتى يحضر الزرع نفذ البيع في الارض وحقت
 الارض من الزرع والمشتري الخيار ان شاء اخذ الارض وحقت
 في الارض من الزرع بحصتها من الثمن وان شاء ترك وان
 كان باع الارض مع حصته من الزرع فلم يجز المزراع البيع
 في نصيب المشتري حتى استحصد الزرع نفذ البيع وكان
 للمشتري ان يارهما بجمع الثمن ولا خيار له وكذلك
 ان باع الارض دون الزرع فلم يجز المزراع البيع
 وللمشتري حتى استحصد الزرع نفذ البيع في الارض
 ولا خيار للمشتري كذلك الخيار اليه ان دفع ارضه
 فزارعه ثم باعها ابتداء بزرع المزراع فان كان المزارع
 من رتب امان من الثمن في ان يميز المزراع من الزرع
 فان لم يميز فبعد ذلك ان لم يكن المزراع شرا

وفي فناء الوفاة او اقام
 هذا على وجه الارض المزارع

الى هذا الموضع

الأرض أرضه مع انصيب نفسه من الزرع بعد ما بنت الزرع
 فيجوز التمسك بالزرع فان اجاز المزارع جاز ان يكون نصيب البائع
 من الزرع والتمسك بالزرع نصيب البائع للعامل وان كان هذا
 التمسك قبل خروج التمسك وبطل نبات الزرع فان كان البذر في
 الأرض فلا شيء له في الحكم الا ان لا يمكن شيئا قبل البذر
 وانما يمكن بعده كذا في التمسك في أصح النسخان باع أرضا فيها
 بذر لم ينت فلا كان عفا في أرضه فهو لشرائه - الا فيجب
 في مقامه مشروعي حتى ينت ولم يكن عفا عند بيعه فهو باع
 أيضا والمشرع يقطع فيما فعل وكذا لو بنت ولكن لم يتقوم
 حد واختيار إلى الليث انه للبائع في كل احوال الا ان ابيع
 في أرضي شيئا ففلا له وفيه كذا في التمسك بالزرع
 سلم ان الزرع تفقد جارة وتتم شركة فكانت معبرة
 بالاجادة في حق الاحكام والاجادة المحضة تفتح للزاد
 كذا يجوز ان ابتاع للمعذر وفقا للناس فكذا ينقض للمعذر
 وفقا للناس حتى يكون النقص معتبرا بالعقد كذا في المحيط
 واذا التمسك احد المتقاربين من المص على المزارعة فان كانت
 المنع من دان من بئر البذر فله ذلك، لمعذر وبغيره
 كان المبيع مرم ليس فيه البذر فليس له ذلك الا لمعذر

في بيع الاسلام الذي من خواصه انه من منع ما ذكر انه لا يكون عذرا
 مراد منه او معاملة ليعمل بنفسه واجراءه وبعده المسافرة
 بمقتضى العلة باجتماعه وموضع ما ذكر انه اخذه مراد به
 ليعمل بنفسه وبعده مسافرا لا يمكن العمل بنفسه كما في الخط البكر
 وفي الاذنه وجب ان يكون فضل المرحل على التفضل ايضا على
 قياس فضل المرحل اخذه به لئلا يعمل بنفسه واحوايه لا يكون
 موافقا بينه وبين اخذه بمسألة بنفسه يكون رضاه عذرا
 كذا في الاتفاق بين من كان له الموضع من امواله فاجاز عليه النوع
 والتمسك عند المزارع او المزارع بالارض البيع بعذر الدين
 والدين من المزارع ان كل المزارع في الارض من الكوا
 ثورية المسكنات واشباه ذلك الا انه لم يرد على صاحب الارض
 ان يبيعها ولا يبيع العامل على يد الارض وان كان المزارع
 قد زرع الارض بت الزرع ليس له ان يبيعها ان يبيعها
 فهو العامل على يد الارض حتى يستعيد الزرع فلا جبهه
 القاضى بالدين خلى سبيله ولو زرع المزارع ولم ينبت حتى
 لحق برب الارض دين قايح اختلف الشيخ في جواز البيع
 وفي مراد من الزوال رجل دفع اردنه مراد عه فتردع
 الارض لئلا يرب الارض باع الارض مزرع وعافلا
 بمحو المال ان باعها بوطا صاء المزارع او بعذر رضاه وادارها

ان يكون عذرا هم

يعمل

في بيع المزرعة

انك الزرع لو لم ينبت واما ان يكون البذر من جهة رب الارض
 او من جهة العاقل فان باعها برضا ولم يكن نبتا
 والابن من قبل رب الارض فلا شيء للزراع من الثمن لانه
 انما ينبت من ماء النبات اعياه الله تعالى له فيه والجميع للزراع
 من الثمن وورثه الثمن على الارض من طالع كذا في المراجعة فعلم
 اصحاب الارض انهم لو لم يزرعوا من ماء اصحاب الزرع فهو بيته
 وبين المزراع نفقات ولكن كان الزرع لم ينبت بعد من رب
 الارض من الارض من طالع جاز وحقه الارض من الثمن لرب
 الارض لم ينبت له ذلك الحق فحقه الارض مبدوا وغير مبدوا
 فلهذا الفصل بينهما والارض والزرع كله للزراع هكذا
 ذكر كذا في المحيط البرهاني وان كان البذر من قبل المزراع
 جاز ونصيب المزراع عليه فالبذر ان كان ذلك بغير رضا
 للزراع ان يطل السبع كذا في الخلاصة وقد القاه البذر
 في الارض ليس لرب الارض شيئا بعد ذلك فغيره من
 كذا لك ان كان البذر من قبل رب الارض والزرع البذر
 في الارض ليس له شيئا بعد البذر من قبل بغير رضاه كذا في
 المحيط البرهاني وان البذر من قبل رب التخييل ورب
 الارض ان يلحقه دين فادع لا ينفار له الا من عمل الخيف
 لو الارض وعند ذلك لا بد لصحة الفسخ من الفسخ اذ اراد

هو المخرج الذي في باطن الارض من البذر
 ما في محيط الارض من البذر
 وهو كذا في المحيط البرهاني

الرضا على روايات الزيادات لا بد من الاجابة
 وحده وهي رواية كتاب الزراعة والاجارات والجامع
 الصغير لا يحتاج فيه الى القضاء ولا الى الرضا بمعنى
 مناجاة الناس من اخذوا برواية الزيادات ومقتضاهم
 اخذوا برواية الامام والجامع الصغير وان طلب من القاض
 النقص قبل اليمين فالقاضي لا يجيبه الى ذلك ولكن يبيحه
 بنفسه ويثبت الدين عند القاضي حتى يرضى الداعي البيع
 ويضمن العقد حكما كذا في الذخيرة ومن الاعتذار بالحق
 في جانب العامل ان يكون سارقا مبررا فبالسرقة يخاف
 على الشراء والسعف كذا في البدائع ومنها مرض العامل
 ان كان يضمنه عن العمل لا في الزام استبعاد الاجر
 السابق ضرر لم يكن التزمه بعقد المعاملة واذا كان عليه
 في ابقار العقد رزاقا فالتزمه بصير ذلك عذرا له
 في فناء المعاملة ولو اراد العامل ترك ذلك العمل هل
 يكون عذرا ام لا روايتان وتاويل احداهما ان يشترط
 القاض ان يكون عذرا من جهة لا بانه تعذر عليه استيفاء
 العقود عليه كذا في التلخيص
 فيما اذا مات المزارع او العامل ولم يدرهما فاصنع بالزوع
 او بالشرا واذا مات المزارع بعد ما استحصل الذرع ولم يجد

ان كان كان قد عمل الارض فمات المزارع قبل ان يزرعها
 او ان كان قد عمل الارض فمات المزارع قبل ان يزرعها
 او ان كان قد عمل الارض فمات المزارع قبل ان يزرعها
 او ان كان قد عمل الارض فمات المزارع قبل ان يزرعها

ان كان كان قد عمل الارض فمات المزارع قبل ان يزرعها
 او ان كان قد عمل الارض فمات المزارع قبل ان يزرعها
 او ان كان قد عمل الارض فمات المزارع قبل ان يزرعها
 او ان كان قد عمل الارض فمات المزارع قبل ان يزرعها

وقد كان في المزارع بالارض بالارض بالارض بالارض

في الارض زرع ولا يدري ما فعل فضاء حصة رب الارض في
 مال المزراع من ايام كان البذر لان نصيب رب الارض كان
 في مال المزراع فان مات بمجهول كان دينه تركته كالوحيته
 ويثبت كونه كالوديعة بغير ما يموت المودع في تركته اذا كان
 لا يعلم ما صنع بها وكذلك اذا مات المودع اطلع الشئ فبلغ
 او لم يبلغ فلم يدرى جده في الخيل شي لان نصيب رب الخيل كان امانة
 في يد المالك كذا في شرح المشقة قال محمد اذا مات المزراع وهدى
 ما اذا صنع بالزرع فقال صاحب الارض استهلكه المزراع وقرب
 وورثة المزراع سرقة الزرع فان حصة رب الارض من الزرع
 دينه فقال المزراع ولا يملك الى قول ورثة المزراع انه سرق
 وهذا لان حصة رب الارض من الزرع كان امانة في يد المزارع
 بدليل انه اذا هلك الزرع في يد المزراع لم يضمن لرب الارض
 شيئا فان مات ولم يبين لهذا المين مات مجرئ نصيبه فان
 وقع الاختلاف في مقدار قيمة الزرع قبل الموت فالقول قول ورثة
 المزراع كذا في المحيط البرهان وكذلك في مال المزارع
 الشئ فبلغ او لم يبلغ علم في يد المزارع في هذا اذا عرفت خروج
 الشئ وبنات الزرع وان لم يعلم لا يصير له الوقع المالك في
 المين كذا في المحيط البرهان وان تملك المالك ما لا من درهم
 او دينار وكان عليه دين الصحة فصاحب الارض والنز اسوة

ولكن يجوز ان يعلق اذا مات قبل ولا يدري
 ماذا صنع بالزرع وهذا لا اذا عرفت في
 المزارع كذا في المحيط البرهان

في محيط البرهان وان ترك العامل ما لا من درهم
او دينار وكان عليه دين الصحة فمضاهب الادب
والنخل اسرة للعدما يريد به اذا علم بالمزارعة
والمعاشة في حال الصحة وان كان لا يعلم المعاشة
والمزارعة الا بامتداد المريض كان هذا بمنزلة
دين المريض الذي رجب بامتداده في المرض
فيكون موحدا عن دين الصحة كذا في الذخيرة

سائل هذا الفصل تبين على اصل ان تصرف المريض
موضع الموت فيما يتعلق به حق العدما والورثة
وتصرف الصحيح سواء وتصرفه فيما يتعلق به
حق العدما او الورثة على قسمين لا يبطل حق
الغنيمة والورثة بل يستقل حقه من محل الى
محل من مثله في المالماليه نحو البيع واشباهه وهذا
القسم من تصرفه وتصرف الصحيح سواء وقسم
يبطل حق العدما والورثة وهذا القسم من
تصرفه محجور عنه كالبيع ثم حق العدما والورثة
انما يتعلق بما لا يجري فيه الارث كاعيان

التركة اما مال لا يجدي فيه الارث الا لانه
 ليس مال ولا له حكم المال كالمقاص فانه لا يتبع
 به حكم كذا في المحيط البرهاني واذا دفع الميراث
 ارضه الى رجل مزارعة يزرعها بديره وعمله على
 ان الخارج بينهما على كذا فزرعها فاجتبت
 زرعها كذا واجد مثل الارض اكثر من نصيب
 صاحبه اضغافا وعليه دين يعطى به له وحده
 الارض ثمرات والمزارع اجنبي اولحد ورثته
 ونقصان الارض اكثر من اجر مثلها فالخارج
 بينهما على ما استرطا ولا شيء على العامل من الارض
 والنقصان ولو كان البذر من صاحب الارض
 وسمى للعامل تسعة اعشار للخارج وللادين
 على الميراث ولا مال له غير الارض والطعام
 فانه ينظر الى الزرع يوم خرج من الارض
 وصاد له قيمة لم يتا وتسعة اعشاره فان كان
 مثل جرد الارض او اقل منه قام عليه وسقاه
 حتى استحصد وصاد اكثر من جرد مثله واكثر من
 ثلث مال رب الارض فللمزارع تسعة اعشار
 الخارج وان كانت قيمته تسعة اعشاره حين خرج

قال محمد بن
 الميراث

قال محمد بن في الاموال اذا دفع
 الميراث الى رجل مزارعة يزرعها بديره وعمله على
 ان الخارج بينهما على كذا فزرعها فاجتبت
 زرعها كذا واجد مثل الارض اكثر من نصيب
 صاحبه اضغافا وعليه دين يعطى به له وحده
 الارض ثمرات والمزارع اجنبي اولحد ورثته
 ونقصان الارض اكثر من اجر مثلها فالخارج
 بينهما على ما استرطا ولا شيء على العامل من الارض
 والنقصان ولو كان البذر من صاحب الارض
 وسمى للعامل تسعة اعشار للخارج وللادين
 على الميراث ولا مال له غير الارض والطعام
 فانه ينظر الى الزرع يوم خرج من الارض
 وصاد له قيمة لم يتا وتسعة اعشاره فان كان
 مثل جرد الارض او اقل منه قام عليه وسقاه
 حتى استحصد وصاد اكثر من جرد مثله واكثر من
 ثلث مال رب الارض فللمزارع تسعة اعشار
 الخارج وان كانت قيمته تسعة اعشاره حين خرج

ينبغي ان يسمي المزارع
 الميراث

يعلمت وصار
شيء مثل عمل المزارع
او اقل سلم للمزارع حيث
من المزارع مع ما في ذلك
اليدم احصاءه واما في
الزيادة حكم المزارع
فمن

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

فيا اعتدلتقوم بمقدار جبر المثل ولا اوصية
في ذلك القدر من المثل وطله والثاني ان
يعتبر قيمة حصته حين يصير للزرع قيمة للحاج
نبت وان كان المزارع وارث المريض كان
الجواب كذلك الا انه لا اوصية له فان كانت
قيمة نصيبه اجر مثل المزارع او اقل حين نبت
الزرع وصارت له قيمة فجميع المشرط سائر له
وان كان اكثر من اجر مثله فاما يسلم له
من الخارج مقدار اجر مثله حين استحصدا الزرع
والباقي كله ميراث عن الميت وان المزارع احبها
وعلى الميت دين يحيط بماله كان المزارع اسوة
الفرء وانما يثبت له من الحصة في الزرع على ما
تقدم ذكره حتى اذا لم يكن من قيمة حصته
حين صار مستقوما زيادة على اجر مثله فقد خرج
نسبة حصته في الكل والزيادة الحادثة بعد
ذلك تكون زيادة على ملكه الا ان عين ذلك
لا يسلم له وان كانت حصته اكثر من جبر مثله
فانما يضرب مع الفرء في الخارج بمقدار جبر
عمله حين استحصدا الزرع كما في شرح للبسط

[illegible]

فان كان مثل الجبل الارض او اقل منه قام عليه وسقاه حتى
 وصار اكثر من الجبل مثله واكثر من ثلث مال رب الارض فلم يزرع
 تسعة اعشار الخارج وان كانت قيمته تسعة اعشاده حين خرج الثمن
 من اجر مثل المزارع فقام عليه وسقاه حتى استحصد وصار اكثر من
 اجر مثله واكثر من ثلث مائة لك المبت فابى الورثة ان يحسروا واخذوا
 الارض من حصة من اجر مثله واكثر من ثلث مائة في حصة من
 من ورثته والى الورثة صاحب الارض فاذا كان قيمته المبت مثل
 اجر مثله او اقل لم يتمكن من تقسيم حصة ففقد تلك الارض
 في نصيبه بعد صحيح ثم الزيادة بعد ذلك لنا حدثت على ذلك
 صحيح له فلا يقبر ذلك من ثلث مال المبت فاما اذا كان حصة من
 بنت اكثر من اجر مثله فزيادة علمتها راجع الى حياها
 والحياة لا تسلم الا من المبت بعد الدين بقي ان ثبت كما مر قفا
 عاجل المرين فيثبت حقه في الزيادة الحادثة فيملاها اليه المرين
 من جميع ذلك بعد ما استحصد الزرع الا بقدر احدى مثله وما زاد
 على ذلك الى تمام المشروط له يكون وصية فيقبر من ثلث ماله
 فيحتاج هنا الى معرفة شقين احدهما ان كل المزارع هو ان يكون
 ما لا مقربا فبالعقد يتحقق مقدار اجر المثل ولا وصية في ذلك
 القدر من المشروط والثاني انه يعتبر قيمة حصة حين لصير للزرع
 قيمة لاسين منه وان كان المزارع وارث المرين كان الجواب

كذلك الا ان لا وصية له فان كانت قيمته لضيعة اجر مثل المزارع
 او اقل حيز من المزارع وصارت له قيمته بجميع المشرط سالمة
 ان كان اكثر من احد مثله فانياسم له من الخارج مقدار اجر
 مثله حين يحصد الزرع والباقي كله ميراث عن الميت وان كان
 المزارع اجسدا وعلا الميت دين يحيط به له كان المزارع اسوة
 الغرماء وانما ثبت له من الحصة في الزرع على ما تقدم ذكره حتى
 انما لم يكن من قيمته حصة غيره صار بقدر زيادة على اجر مثله قد
 صح له قيمة حصة له في الحال والزيادة الحادثة بعد ذلك يكون زيادة
 على ملكه الا ان عين ذلك لا يسلم له وان كانت حصته اكثر
 من اجر مثل عمله فانياسم له مع العنصر من الخارج بمقدار
 اجر مثله عند حين يحصد الزرع لذاته شرح المبسوط صحيح
 دفع ارضنا الى مريض مزارعة بالنصف والبدن من العامل
 ولا مال له سواء فاحترقت الارض ثم مات فالحق ابيه
 كالجناب فيما اذا دفع المريض ارضه مزارعة والبدن من العامل
 جميع القصور التي ذكرنا لان هناك المريض هو المستاجر للعامل
 ببعض الخارج وهنا المريض مستاجر للارض بنقص الخارج كذا
 المحيط للرجل واذ دفع المريض بخلافه معاملة بالنصف
 فقام عليه العمل ولحقه وسقاه حتى انما ثمرة وبالنسبة
 ولا مال له خيرا الخيل وثمره فانه ينظر الى التميم طبع من الخيل

وصار له ثمن وصاد له قيمة فان كان نصف قيمته مثل احواله
 او مثل فلان على مثل نصف الثمن وان كان اكثر من اربعة مثله لغير
 الى مقدار احواله مثل الفاضل يوم يقع القسمة فيعطي العامل ذوات
 والاولى في كذا اعيان ما بقي من حصته وصيته له الا ان
 يكون وارثا فلا وصية له واذا كان على المولى من دين يحيط
 بماله وان كانت قيمة النصف من الكلفة ^{من} طلعت مثل اجده
 ضرب على الف مائة بنصف جميع الثمن وان كانت قيمة نصف اكثر
 من احواله ضرب بهم في الة كذا بمقدار احواله ليكن اربعة
 هذا الطريق لها باه كذا في شرح البسط واذا دفع الرجل الصحيح
 الى مولى من غير انما له فالجواب في هذا نظير الجواب في المراجعة
 اذا كان المولى هو المبراع ولا يذرك من حصته وان دفع المولى
 ذمعه في ارض وهو بقل لم يستحصل او كثر في دوسر
 او ثمانية شجر حين طلع احضر ولم يبلغ على ان يقوم عليه فما
 دونه الله تعالى من ذلك من شئ فله فيهما نصفان فالجواب فيه
 كالجواب في المراجعة اذا كان البذرة من حقه المولى كذا في المط
 البرهاني واذا استاجر المولى اجير في مرضه تجده حادثة
 قيمته ثمانية درهم واجر مثل الرجل مائة درهم راكبا
 الخدمه وقبض الجارية ثمرات المولى ولا مال له غير هاتين
 الاجير اخذ الجارية كلها واعطى الوارثه اربعة السبع قيمتها

رَأَى دَفْعَ الْمَوَاقِفِ إِلَى حَيْلِ نَحْلِ الْعَامِلِ هَذِهِ السَّنَةُ عَمَّا أَنْ يَقُومَ
 عَلَيْهِ رِسَالَةُ **مُحَمَّدٍ** وَنَاخِرُ الْخُرُوجِ إِلَهُ عَلَى سَكَنِي فَهِيَ بِهَا صَفَا
 وَخُرُوجِ التَّحِيلِ لِقَابِهِ يَكُونُ نَصْفُهُ مَثَلُ أَجْرِ الْعَامِلِ أَوْ أَقْلُ رِقَامِ
 عَلَيْهِ مَنَاحِيهِ حَتَّى صَارَ بِسِلَاسِ أَوَى مَا لَا عِظَامَ ثُمَّ صَارَ حَتْفًا
 قَمِيَّتُهُ أَتْلُ مِنْ قِمَمِهِ تَهَيَّأَ مِنْ خُرُوجِ تَهَيَّأَ صَاحِبُ التَّحِيلِ
 وَتَعْلِيهِ دِينَ كَثِيرٍ بِحَيْثُ يَحَالُهُ فَإِنْ جَمِيعُ مَا تَرَكَ الْمَيِّتَ يَهْتَمُّ بِهِ الْعَالِمُ
 وَبِهِنَّ الْفَوَاهِ يَقْرَبُ فِيهِ الْفَوَاهِ بِدِيُونِهِمْ وَيَضْرِبُ الْعَامِلُ
 فِيهِ نَصْفُهُ لِنَفْسِهِ وَنَصْفُهُ لِلْعَامِلِ بِمَا نَقَصَ مِنَ التَّمَدُّدِ
بِذَلِكَ وَلَوْ كَانَ الْمَيِّتُ لَا دِينَ عَلَيْهِ وَالْمَسْأَلَةُ بِحَالِهَا
 كَانَ الْمَسْأَلُ نَصْفُ الْخُرُوجِ وَلِلْوَدِّ نَصْفُهُ وَلَا ضَمَانَ عَلَى الْعَالِمِ
 فِي الْأَسْرَارِ مِنْ ذَلِكَ كَذَا فِي شَرْحِ الْمَسْأَلَةِ وَمَا يَتَّبِعُ هَذَا الْفَصْلُ
 وَفِي أَقْرَابِ الْمَرْيُونِ الْأَوَّلَةِ وَالْمَعَامِلَةِ مَسْأَلَةُ هَذَا الْفَصْلِ
 تَبْنِي عَلَى أَسْوَاقٍ أَحَدُهَا أَنَّ الدِّينَ الْوَاجِبَ فِي حَالَةِ الْمَوْتِ
 لَيْسَ بِمَا يَكُونُ دِينَ الصَّحَّةِ مُقَدِّمًا عَلَيْهِ الثَّانِي أَنَّ الْمَرْيُونِ
 إِذَا اقْتَرَبَ بِالْعَيْنِ نَزَّ بِالْأَدِينِ وَلَيْسَ عَلَيْهِ دِينَ الصَّحَّةِ فَإِنَّهُ يَدْرُ
 بِالْعَيْنِ نَزَّ بِالْأَدِينِ صُورَتُهُ إِذَا اقْتَرَبَ بِالْوَدِّعَةِ نَزَّ بِالْأَدِينِ فَإِنْ
 اقْتَرَبَ بِالْأَدِينِ نَزَّ بِالْعَيْنِ بِحَاصِ صُورَتِهِ إِذَا اقْتَرَبَ بِالْأَدِينِ شَمَّ
 بِالْوَدِّعَةِ الثَّلَاثُ أَنَّ الْمَرْيُونِ مَوْضِعُ الْمَوْتِ مَتَى اقْتَرَبَ فَقَدْ
 أَنْ كَانَ بِئِذْكَ أَدْنَى مَا اقْتَرَبَ مِنَ الْعَقْدِ حَالَتُهُ إِذَا اقْتَرَبَ بِحَيْلِ

42

الحمد لله

در بیان این امر که
 در این کتاب
 در این کتاب
 در این کتاب

وصدقة في يومئذ رب الخيل وكذا في الغزاة والورثة والقراء
 قول العامل ~~رب الخيل~~ ~~وورثة العامل~~ ~~او غزاه~~ ~~من غزاه~~ ~~من غزاه~~
 من الخيل ~~رب الخيل~~ ~~وورثة العامل~~ ~~او غزاه~~ ~~من غزاه~~ ~~من غزاه~~
 فالسورة العامل او غزاه من غزاه ~~من غزاه~~ ~~من غزاه~~ ~~من غزاه~~ ~~من غزاه~~
 شرطه النصف لا يسمع بينهم ولو طلبوا استجارون رب الخيل
 عا ذلك يستخلف رب الخيل عا دعوى ان ما شرط له النصف قول محمد
 رب الخيل لا يستخلف عا دعوى ان ما شرط له النصف قول محمد
 اما على قول ابي يونس في النصف وان لو كان العامل حيا واق
 ان رب الخيل شرط له السدس ثم ادعى ان ما شرط له النصف
 والحق ان رب الخيل بالسدس كاذبا وطلب بين رب الخيل ينبغي
 ان يستخلف رب الخيل هذا اذا كان العامل اجنبيا من رب الخيل
 وما اذا كان العامل وارثا وطلب الخيل فاقترع العامل ان
 رب الخيل شرط له السدس بعد ان ادركت الثلث صدق في ذلك
 وان قال ورثة العامل او غزاه من غزاه ~~من غزاه~~ ~~من غزاه~~ ~~من غزاه~~ ~~من غزاه~~
 الخيل شرط له النصف مع بينهم ولو طلبوا بين رب الخيل
 عا ذلك يستخلف رب الخيل كذا في التنازع وخانه واذا
 انما يرد في ورثة الخيل او غزاه من غزاه ~~من غزاه~~ ~~من غزاه~~ ~~من غزاه~~ ~~من غزاه~~
 بقدم اقر المرحومين بين في المرحوم ثمرات بدعي بدعي
 العامل في بطي له هذا اسجد مثل عمله ثم يعقبي الدين

هذا هو العمل في ورثة الخيل

هذا القسم من كتابي
 في الفقه والحديث
 والعلوم الشرعية
 والعلوم الدنيوية
 التي هي من العلوم
 التي لا بد من معرفتها
 لكل طالب للعلم
 والدين
 رحمه الله

لا يرجع هو على المولى شي الرجة الفلاني اذا كان الارض من قبل المولى
والبذر والعمل من قبل المكاتب وفي هذا الوجه المداومة والكتابة
فاسدتان ايضا والمولى ان يتقن الكتابة واذ لم يتقنها حجة
اخرجت الارض زرع كثير المولى يخرج شيئا لا يعتق المكاتب
والجواب في المعاملة في هذا الباب نظير الجواب في المزارعة اذا
كان البذر من قبل رب الارض كذا في ~~الكتاب في المزارعة~~ ^{المجلة المداومة} ~~واما المكاتب~~
~~فان كان مكاتبه فاسدة مع المزارعة والكتاب في المزارعة~~
~~الكتاب في المزارعة لا يثبت التبدل في حقه مثل المزارع وكانت~~
~~مبذرة الجاهل كذا في المجلد في المزارعة والكتاب في المزارعة~~
~~ان يتقنها كما لو كان مكاتبه او خذير كذا في الترتيب~~
فان عمل فيها المكاتب عتق اخرج شيئا او لم يخرج اذا كان عمله
محل الاجر بان كان المولى صاحب المثل او صاحب الارض
والبذر لانه قد اوفى العمل المثل وطع عليه بازاء رقبته ومع فساد
السمية يثقل العتق بايقاد المثل كما لو كان عليه على حرف فادى
ثم للمكاتب عما يولاه اجر مثله والمولى عليه قيمه دفناته فثبت
قيمته رقبته اكثر من اجر المثل فعليه ان يودي الفضل وان كان
اجر مثله اكثر من قيمته لم يكن له عما يولاه شي ^{انما} العتق
بمقابل ما اوفى من العمل فلا يتكبر من استناده من المولى
الكتابة الفاسدة المولى احق بمناصفه فلا يتقن عليه ما يولاه

الزوج على جميع اية الزوج ذلك هذا وبقية كذا في الطهر
والنسب والنفقة والطلاق والعدة والنفقة

قال واذا تزوج الرجل امرأة بمزارعة هذه السنة على ان
يزرعها ببلد ما وعملها فما خرج فهو بينهما فاقان فالنكاح
جائز والمزارعة فاسدة لا شرط العقد في الاخر والمزارعة
كالبيع تطيل بالشرط الفاسدة والنكاح لا يطول هكذا قال ابراهيم
النكاح هدم الزوج والشرط هدم البيع ثم قال ابي بن سفيان
السنية صحبة وصداقها اجر مثل نصف الارض وعاقول محمد السنية
قال في قولنا صحتها الارض بها وذلك اجر مثل جميع الارض
كذا في شرط النكاح فان دعت المرأة الارض فخرجت او لم تخرج
ولم يطلقها فالخارج للمرأة عن ابي بن سفيان وعليها الفدية اجن مثل
الارض ولا صداق لها على الزوج وعند محمد عليها اجر مثل جميع
الارض ولها على الزوج الاقل من مهر المثل ومن اجر الارض
فان كان مهر مثلها من الارض او اكثر فقد استوفت ما وجب
فيها عليه من صداقها فان كان مهر مثلها اقل ترد عليه فضل
عائنها الى تمام اجر الارض كذا في المحيط للرحمن فان طلقها الزوج
فان طلقها قبل الدخول بها ان طلقها قبل الرضاعية
فقال ابي بن سفيان للمرأة على الزوج ربع اجر مثل الارض ولا
للزوج عليه البتة المزارعة وعلى قول محمد لها المتعة وان طلقها

بعد الزدانة فعلى قول أبي بن سفيان "بيع ابن مثل الأرض من جارات الزوج
 عليها بسبب المزاينة تمام اجبر مثل الأرض من جاراته فبقيت ما كان
 جده بالربع وقد اريد به الى تمام اجبر مثل جميع الأرض وذلك ثلثه
 اربع اجبر مثل الأرض وعلى قول محمد لما انفقه بسبب النكاح ما سبقها
 الزوج قبل الدخول ما وجب للزوج وعليها اجبر مثل جميع الأرض
 ولا تنقص ما كان هذا الذي ذكرنا اذا أطلقها الزوج قبل الدخول بها
 وان أطلقها بعد الدخول بها ان كان الطلاق قبل الزدانة فعلى قول
 أبي بن سفيان اجبر مثل نصف الأرض بسبب النكاح ابتداء من مصر
 المخلو من جميع اجبر مثل الأرض وليس للزوج عليها شيء بسبب المزاينة
 وان كان بعد الزدانة فعلى قول أبي بن سفيان قد وجب للزوج
 عليها اجبر مثل الأرض بسبب فساد المزاينة وقد وجب لها على
 الزوج نصف اجبر مثل الأرض بسبب النكاح فينفذ النصف مع
 المهر ويحب عليها ان نصف الاجر على الزوج واما على قول محمد
 فلها على الزوج بسبب النكاح الا ان من مهر مثلها ومن اجبر مثل جميع
 الأرض وللزوج عليها بسبب فساد المزاينة اجبر مثل جميع الأرض
 وان كان مهر مثلها مثل اجبر جميع الأرض او أكثره الا لا يرد
 على الزوج شيئا وقعت الفاقصة كذا في النكاح بالبراءة
 الذي من قبل الزوج تزوجها على ان يدعها اليها رد ما وبتها فزاد
 بالنصف والمستلحقها فافانكاح صحيح والمزاينة فاسدة

في الزدانة بسبب النكاح
 في الزدانة بسبب المزاينة وعلى قول محمد

ببعض المزارع كمنه الزمان من يديه ولو تزوجها على ان ينفق
لها مالا معاملة بالنصف مثل امرئتها الزمان الزوج شرط
نصف المخرج بمقابل نصفها او غيرها ولو تزوجها على ان ينفق
اليه مالا معاملة بالنصف والمدة على الاختلاف لا على
الزوج والزوج العمل بمقابلته بغيره او نصف المخرج كمنه الظهيرة
واما مثل الخلع فاحكم بان امرأته في باب الخلع نظير الرجل
في باب النكاح من مخرج من منه البديل في الخلع المرأة
ومن مخرج من البديل في باب النكاح الزوج فان بذلت المرأة
خفها ارضها او منفعه نفسها فللزوجة على المرأة عند
ببعض الخلع نصف اجر مثل الارض وعند غيره لها الاقل من المهر
الذي سمي لها بما يبلغ في قولهم جميعا والحوادث الصالح
عن دم العمد نظير الجواب في الخلع وان كان من مخرج من البديل
وهو القاتل بديل منفعه ارضه او نفسه فعند أبي يوسف
لولى القتل نصف اجر مثل الارض ونصف اجر مثل غيره
لولى القتل الاقل من البقية ومن اجر مثل جميع الارض وان
بذل القاتل نصف المخرج بان كان البذل من جهة فلولي
القتل على القاتل جميع البذل والعنف صحيح على
لان العفو مما لا يظل بالشروط القاسية في الفروع والسود من
اذا وقع الصلح من دم العمد وان وقع الصلح عذره

وعنه عدم الاستطاعة فيه الفقه الى متى حتى كان الواجب هو المال
فان المزارعة والمصالح جميعا فيسندان ويبقى حق الوكيل
في ارض الجنابة قبل الطمان كما تبين الصالح واذا افسد الصالح
صار وجوده وهدمه بمنزلة فيبقى حق وكي الجنابة في ارض
الجنابة من هذا الوجه كذا في الشرح الرباعي

المستند في الاستطاعة في المزارعة والبيع

الذي يجب اعتباره في هذا الفصل ما عرفت **كتاب الوكالة**
ان الوكيل متى اتى بحسن المأمور به وخالف ان كان الخلا
الخير فانه لا يبعد خلافا وان كان اني نفي خلافا وان
لهذا يستحب بحسن المأمور فانه يكون مخالفا سواء كان الى
خير ام الى شر الا يرى ان الوكيل بالبيع باله درهم اذا بيع
باله درهم ونحوها به جاز وان باع بالدينار لم يجز
وان كان خلافا للخلاف لم يأت بحسن المأمور به الفتاوى
العتابية الاصل في الوكالة اذا خالف صار غاصبا
والخارج بينه وبين المزارع على الشرط المضمون لرب الارض
بشرطه ودية صان ارضه عند محمد كذا في التاتارخانية
قال محمد وادركه الرجل رجلا يارسن له يدفعها اليه
مزارعة هذا السنة على ان ينزعها المزارع بمذمة
عنه فامتنع الوكيل جاز فان دفعها الوكيل مزارعة بالثالث

اوبالربع اوبالجنس اوبالقول في ذلك اوبالكثير حيث تعارض
 في مثله كان جائزا عند جميعهم وكان الحاح بين الوكيل
 والمواضع على ما شرطت له المزارعة فاما اذا دفعها مزارعة
 بما لا يتغابن الناس في مثله فذلك ان مزارعة المصلحة
 ولم يحكم فيه خلافا من مشايخنا من قول ما ذكر في الكتاب
 قول ابي يوسف ومحمد فاما ما عاين من قول ابي حنيفة
 لو كان بيني وبينه اذا مزارعة فالمزارعة جائزة وهذا
 هو الظاهر فيهم من قول ما ذكر في الكتاب فويلهم فانه
 لم يحكم فيه خلافا فلي قول ابي حنيفة يحتاج الى الفرق
 بين هذا وبين الوكيل يبيع العين ووجه الفرق الحنفية
 وهو ان ما يشترط لرب الارض والمزارع في المزارعة
 معلوم عرفا في كل مكان بحيث لا يزيد ون ولا ينقصون
 عن ذلك فانه في قومه وبلده يدققون الاما صني على ان يكون
 الثلث للمزارع والثلث للرب الارض ~~والثلث للمزارع~~ على
 ان يكون ~~ثلثه~~ ثلثه اسهم لاجلهما والسهم للاخذ
 واذا كان ما يشترط للمزارع ولرب الارض في المزارعة
 معلوما في كل مكان يصرف مطابقا لاسم المزارع ~~والثلث للمزارع~~
 وصار المعروف كالمشروط فلما يبيع العين ثلث ثمنه فيما يبيع
 الناس في مثله وان كان مزارعا فيما يبيع المزارع فالباع

وليتفرغوا
 والفقهاء في الاراضي وقد يقولون
 انهم يقولون على ان يكون
 مضاف للمزارع

بما لا يتفق بين الناس في مثله معناه ايضا فيما بين التجار فان
القاحل قد يبيع الشيء بالاعتقاد الناس في مثله حتى لو كان
سلعة مخزونة في غير محلها او خسر على هذا الكتاب الذخيرة
وان اختلفت المزاينة على فحسب ان ذروها المزارع
على ذلك واخرجت طعنا ما كثره في الخارج بين الوكيل
والمزارع على ما شرطوا ولو تبصرت الزراعة الارض والمزارع
بضمير نقصان الارض لوجب الارض في تملكهم جميعا وان
ازدادت الارض من ان يضمن الوكيل نقصان الارض لا يكون
له ذلك في محله الى حقيقته واني يوسف الاخر فاما اعلى قوله
محمد والي يوسف الاول فصاحب الارض بالخيار ان شاء
ضمن المزارع وان شاء ضمن الوكيل فان ضمن المزارع يرجع على الوكيل
وان ضمن الوكيل لا يرجع على المزارع هذا اذا اوجب الردية
نقصانا في الارض فاما اذا لم يوجب نقصانا في الارض ما
حكمه لم يذكر محمد في الكتاب هذا الفصل ايضا وحكي عن شيخ
الاسلام ابو بكر بن العتاش انه كان يقول المزارعة بحوزة استئنا
على المالك لا يكون الخارج بين رب الارض والمزارع على
ما لا يكون للوكيل من ذلك شي وقال غيره من مشايخي
ان المزارعة بحوزة المالك الخارج بين الوكيل والمزارع ولا
رب الارض وهو الموكل وقد اشاد محمد في الكتاب الى هذا

رب الارضی؟

ليس يمتنع بالكراهة العقد وإنما يستحق لأنه فرع ملكه فان قبض
 الوكيل بضد يرب الارض فعليه رد اية كتاب الوكالة بين المزارع
 ولا يفتن فيه وعليه رد اية هذا الكتاب لا يبرأ المزارع
 فيفتن فيه هذا اذا رتب على الوكيل مزاوعة بالاعتقاد ان
 له فاما اذا دفعها مزاوعة بالاعتقاد ان الناس فيه لم يحز
 على الموكل من مخالفتها من قال ما ذكر في الكتاب قاطعاً
 اما على قول ابي حنيفة لو كان يربح المزارع يبيع
 ان يجوز هذا العقد على الموكل وان لم يحز هذا العقد
 على الموكل عند البيع او عند ما صار الوكيل غاصبا
 ارض الموكل وبذلك دفعها من ارضه الى غيره يجوز المزارع
 فانه المزارع على الوكيل ويخبر به الارض في تضمنه ان يرد
 من ان تضمن الوكيل لو بين ان تضمن المزارع فان ضمن المزارع
 فانه يجمع على الموكل وان تضمن الوكيل فالوكيل لا يرجع
 على المزارع فالوكيل لا يرجع على المزارع وان اراد تضمن
 اقتضاه الارض بان انتقلت الارض بسبب المزارعة
 فعليه رد اية حنيفة وابي يوسف الاول ان تضمن المزارع
 ولا يبرأ ان تضمن الوكيل وعنه قول ابي يوسف الاخر وهو
 حل محل المزارع وان ضمن المزارع رجوع على الوكيل
 ومن ضمن الوكيل لا يرجع على المزارع كذا في الذريعة رجل

ان رجلا ان يدفع ارضه لمزارعه ولم يسم وقتا كان كلول
 ان يدفعها لمزارعه سنة الاولى فان لم يدفع في السنة الاولى
 ودفعها بعد هذه السنة لا يجوز احتسابه الا في الارض الاولى
 مزارعة يكون في وقت مخصوص لا في كل وقت حين قد
 المزارعة في تلك السنة كالوكيل بشراء الاضيحة يقبض
 ايام الاضيحة من السنة الاولى وكذا التوكيل ~~بشراء~~
 الابل الى مكة ليبيع حصصها ايام الترم في تلك السنة بخلاف
 اجارة المردود والوقت فان ذلك لا يختص بوقت كذا
 فتاوى قاضيان وآراء كل الرجل رجلا ان ياخذ له
 هذه الارض مزارعة هذه السنة على ان يكون ابذر
 من قبل الموكل فاخذها الوكيل له مزارعة بما يتخير
 الناس في مثله خارجا الموكل فان دفعها الموكل بعد
 ذلك كان الخابج بين الموكل ودب الارض على ما شرط
 في المزارعة والذي ينبغي ان يخص بصيب دب الارض الوكيل
 باتفاق الروايات وان دفع الموكل نصيب دب الارض
 الى دب الارض فالمسئلة على القياس والاستصحاب
 وان اخذها الوكيل بالابتعاين الناصر في مبيدة وانه
 لا يجوز على الموكل الا ان يرصني به الموكل فيه اياه لانه
 لا يجوز على الموكل قطعا اياها على قياس قول الجمهور

ما كثر اوجه

ينبغي ان يحج ذلك في الحظ البرماني فلان ذرعها الوكيل بعد ما علم
بلحق الوكيل كانت ذراعتها فان ذرعها وحصل الخارج كما بالخارج ^{رضاهم}
مستحقا بين رب الارض والمزارع ويكون الوكيل مطالبا بالحصة
الارض يسبق من الوكيل واسيله الى رب الارض لان ^{الارض} رب
الخارج بحكم العقد وحقوق العقد يرجع الى العاقد فلان رب
الارض اخذ حصته من الوكيل بعينه الوكيل يرى الوكيل ولو كان
الوكيل لهذا الارض لموكله لا يتقارب في المالكين ولهم يحس الموكل
حتى ذرعها المكيل بامر الوكيل كان الخارج للمزارع ولرب الارض
على الوكيل لغير مثل ارضه ولا تنقضي الوكيل على الموكل لان استبعاد الوكيل
كان فائتة على الموكل فاذا ذرعها الموكل بامر الوكيل كانت هذه
الارض بمنزلة ارض مملوكة للوكيل دفعها اليه وامره ان يزرعها
من غير شرط فيكون الخارج للمزارع ولو كان الوكيل دفع الارض
الى الموكل ولم يخبره بما اخذها به لم يامر به بذراعتها فزرعها
المكيل كان الخارج للمزارع كذا في فتاوى قاضيان ثم على قول
محمد لا يجوز هذا العقد على الموكل الا ان يرضى به الموكل بشارة
الى ان يوقف هذا العقد مع ان هذا التصرف شراء والشراء لا
يملكه التنا وحكمي عن الهام الفقيه الى بكر البليغي انه كان يقول
تاويل المسئلة ان الوكيل اضاف المزارعة الى الموكل بان لا
لزم احب الارض ارفع ارضك فزارعه لفلان على ان يكون ^{السند}

من جهة وفي هذه الصلوة لا شك ان الشئ يتوقف هذا اذا دفع
الوكيل الارض الى الموكل واحضره بما صبح فاما اذا لم يشترط بذلك
وقد دفع الارض اليه لهذا على وجهين الاول انه يقبله الوكيل
اذ عهدها في هذا الوجه جميع الخارج بالزراع ولرب الارض على الوكيل
اجر مثل الارض ~~على الوكيل~~ ~~لجور مثل الارض~~ وتاويل المسئلة ان الوكيل
اضاف العقد الى نفسه حتى نفذ الوقت عليه وصاد الوكيل مستاجرا
للارض من نفسه مع اربابها من الموكل فالمستاجر يملك الاعادة
غيره كما يملك الاعادة واذا صحت الاعادة كان الزرع كله
للمستجير وكان لرب الارض على الوكيل اجر مثل الارض ولله ان يفقد
الزراعة بين رب الارض والوكيل بفعلها الا ان الخارج
قد استحق فان استحق فان جميع الخارج صاد للمزارع والخارج
منى استحق بعد حصوله فيستند المزارعة ويجب اجر مثل الارض من
فاما اذا دفع الارض الى الموكل ولم يقبله اذ عهدها فزادها
الموكل فان الخارج كله للموكل ويعتبر نقصان الارض لرب الارض
ولا يجب على الوكيل اجر مثل الارض لرب الارض كذلك ~~لما كان~~
واذا وكل الرجل رجلا ان ياخذ له ارض غلاته وبهذا نزاع
بعينها فاخذها لهذا على وجهين الاول ان ياخذها بما يتقارب الم
في مثله وفي هذا الوجه جاز العقد على الموكل ويكون الخارج ~~لرب~~
ورب الارض على ما شرط الوكيل ورب الارض وان احضرها

بما لا يتقارن الناس في مثله ان رعى به الموكل جازع عندهم وان لم يرد
بالموكل لا يجوز على الموكل من مشايخنا من قال هذا قوله صافيا
على ما سئل ان ابي حنيفة لو كان يرى جواز الخوادر ينفى
جواز بيع الوكيل ومنهم من قال ما ذكره الكتاب قول الكل واذا
لجزم هذا للعقد على الكل لماعند الكل او عند جازع الوكيل
الارض الى الموكل فهذا على وجهين الاول ان يخبر الوكيل بما
صالح وفي هذا الوجه ان ذاعها الموكل فالقياس ان يكون جازع
كله ببالارض والى هذا على الاحتياط لان جازع به الموكل و
الارض على ما شرط الوكيل مع رب الارض كذا في المحط البكر
واذا دفع الرجل الى رجل فخللا له وكله ان يدينها معاملة
هذه السنة فذاعها فانه من السنة فذاعها فاجاب فيه
كالجواب اذا دفع ارضا ويقول الى رجل ليدفعها الى غيره
فلا يرد الا انها لفرقان وجه ثان في فضل المعاملة اذا دفع
الاجار بما لا يتقارن الناس في مثله وعمل العامل فالخارج
كله لرب التحيل وللعامل على الوكيل اجر مثل عمله وفي الزراعة
يكون الخارج بين المزارع وبين الوكيل على ما شرط كذا في
الاجار فانما فيه ولو وكله بان ياحخذ فخللا بعينه فاحذه
بما يتقارن الناس فيه جازع على الشرط وصاحب التحيل هو الذي يلي
فضله لصيقه وان اخذ بما لا يتقارن الناس فيه فقله

بما لا يتقارن الناس في مثله ان رعى به الموكل جازع عندهم وان لم يرد
بالموكل لا يجوز على الموكل من مشايخنا من قال هذا قوله صافيا
على ما سئل ان ابي حنيفة لو كان يرى جواز الخوادر ينفى
جواز بيع الوكيل ومنهم من قال ما ذكره الكتاب قول الكل واذا
لجزم هذا للعقد على الكل لماعند الكل او عند جازع الوكيل
الارض الى الموكل فهذا على وجهين الاول ان يخبر الوكيل بما
صالح وفي هذا الوجه ان ذاعها الموكل فالقياس ان يكون جازع
كله ببالارض والى هذا على الاحتياط لان جازع به الموكل و
الارض على ما شرط الوكيل مع رب الارض كذا في المحط البكر
واذا دفع الرجل الى رجل فخللا له وكله ان يدينها معاملة
هذه السنة فذاعها فانه من السنة فذاعها فاجاب فيه
كالجواب اذا دفع ارضا ويقول الى رجل ليدفعها الى غيره
فلا يرد الا انها لفرقان وجه ثان في فضل المعاملة اذا دفع
الاجار بما لا يتقارن الناس في مثله وعمل العامل فالخارج
كله لرب التحيل وللعامل على الوكيل اجر مثل عمله وفي الزراعة
يكون الخارج بين المزارع وبين الوكيل على ما شرط كذا في
الاجار فانما فيه ولو وكله بان ياحخذ فخللا بعينه فاحذه
بما يتقارن الناس فيه جازع على الشرط وصاحب التحيل هو الذي يلي
فضله لصيقه وان اخذ بما لا يتقارن الناس فيه فقله

نصيب العامل من ثمره ذلك الا ان يشاء فان عمله وقد
 علم عليه منه او لم يعلم كان له نصيبه الذي سمي له واذا
 امر بان يدفع ارضه مزارعة وان يدفع نخيله مع املة او رجل
 ولديين الرجل جائز كذا في شرح المبسوط الفتاوى الشافعية
 ولما مره بان يدفع ارضه مزارعة او نخيله مع املة ولما مره
 على حازان عين الارض والتخيل في التوكيل وان لم يكن
 المهر مضمون الما اول ذواعة هذه السنة وان لم يكن الما اربع
 بتقدير بالعرف عند ما ولدنا هذه ان كان البذر من رب الار
 وكذا في مسألة التخيل ولكن البذر من العامل جائز دفعه
 قليل وكثير عنده وعندهما بتقدير بالعرف وان خالف الا
 صار غامضا حرام وان وافق ففي بعض النسخ الموكل ان كان
 البذر منه كذا في مسألة الاشجار والله كان البذر من شريك
 الحق القبض للتوكيل كذا في الثاني خالفوا ولو كله بان

ولو امر به بان يدفع ارضه من

ارضه مزارعة هذه السنة فاجره بالعرف حظه او شويها
 يكون حظه وسطا ويكره شويها وسطا او سهم او رز او غيره
 ذلك مما يخرج الارض من ذلك جائزا احتكاما وفي القياس هو
 مخالف لان الموكل انما رضى بالمزارعة ليكون شريكا في النافع
 وهو قد اتى بغير ذلك حين اجبرها باجره سواء ولكنه احتسب
 فقال فقد حصل مقصود الامر على وجه يكون الفعوله لانه

شرط على ان يزرعها حظه او شويها او سكر
 او رز او غيره جائز وكذا لو رطل او با خدر
 بزر الارض وجزا منها او رطل او خدر
 حظه او شويها او سكر او رطل او با خدر

فانما هذا الاثر من ارضه فانما هذا
 ان يزرعها او يزرعها او يزرعها او يزرعها

لأن فيها مزارعة فلم يزرعها أو أصاب الزرع آفة لم يزرع لرب الأرض
شيء وهذا تقدر حق رب الأرض ديناً في ذمة المتاجر إذا تمكن من مزارعتها
وإن لم يزرع أو أصاب الأرض آفة ومضى إلى الوكيل بحسن ما أمر به
وهو دفع الأضرار ما مضى عليه لم يكن مخالفاً وإذا لم يكن مخالفاً
كان عقده كعقد الموكل بنفسه فلم يستجر له مزارعة ما بدله والتقيده
بالحظ والقيمة غير مفيد هنا في حق رب الأرض فإنه لا شركة له في
الخراج بخلاف الدفع بمزارعة فإن أجبرها بدارهم أو ثياب أو
نحوها مما لا يزرع لم يجز ذلك على الموكل لأنه خالف في الجنس
فرب الأرض يرضى أن يزرعها مزارعة وذلك أجاره الأرض
بشيء بخلاف الأرض فإذا أجبرها الوكيل بشيء لا يخرجها الأرض
كان مخالفاً في جنس ما مضى عليه الموكل فهو مشر له الوكيل بالبيع
بأنه مرامهم إذا راجع بالف دينار لا ينفذ على الموكل بخلاف ما إذا
باعه بالف درهم وكذلك إن أمره أن يزرعها هذه السنة فزار
في الحظ خاصة فما أجبرها بغير حنطة وسط جازو يزرعها الزرع
ما بدله من الزرع ما يكون ضرره على الأرض مثل ضرر الحنطة
أو أقل منها وإن أجبره بغير الحنطة صار مخالفاً للموكل في حسن ما سمح له
من أجبر الأرض فلا ينفذ تقصيره عليه كذا في شرح المبسوط ولو
أمره أن يأخذ هذه الأرض مزارعة ولم يزرعها فاستأجرها
بغير حنطة ونحوه لم يجز إلا إذا كان البذر على صاحب الأرض

خودها

فأخذها الوكيل على أن يخرج ثوب الأرض وعليه للعود إلى
خطه أو ما يخرج من الأرض جاز ولا يخط الوكيل ثوب الأرض
وإنهم أو ثوبها لم يخرج إلا أن يصحبه إلا أن ثوبه الثاقل عليه
ولو وكله بأن يأخذها له مزارعة بالثلث فأخذها الوكيل على أن يورثها
للزاد ويكون المزارع ثوب الخارج ولرب الأرض ثوبه لم يخرج هذا
على المزارع لأن الكلام الذي قاله المزارع إنما يقع على أن ثوب
الأرض الثلث لما بينا أن رب الأرض هو الذي يستحق الخارج
عن منفعة الأرض فما يصحبه حرق البناء يكون حصته من الخارج
وقد أتى بقضه ولو كان أسره أن يأخذ الأرض بالثلث أو الثلث
بما لها جاز ذلك على المزارع لأن العقود عليه هنا على العمل
وهو الذي يستحق الخارج بمقابله عمله فإذا شرط الثلث لكان ممثلا
أوله كذا في شرح المبسوط وإذا وكل الرجل أن يبيع أرضه ^{جدا} بعد سنة
مزارعة بالثلث فأجرها الوكيل من رجل بكر حظه فروعها المستاجر
وإذا كثيرا يكون أكثر ثلثه أو أقل وأكثر فذلك سواء لا يجوز الموكل في
الوجه كلها وهذا الجواب لا يتخلل فيما إذا كان أكثر من الثلث لأن
خالف إلى شرائها ليكل إذا كان أكثر من الثلث أو أكثر لأنه خالف إلى
غيره لا يرى إلى ما ذكر محمد في رجل وكل جلا بأن يأخذ ثوبها
فلا أن تعامل بالثلث فأخذها له بكرهته فإني سيد فإن
علم أن أكثر من ثلثه أو أكثر جاز على الموكل وإن علم أنه أقل من

ويجوز على الموكل من مشايخنا من قال انما اختلف الجواب
 لاختلاف الموضوع موضع اذكر في المراجعة انه كان لا يعلم
 وقت العقد ان الكو يكون مثل ثلث الخارج او اقل
 او اكثر طمنا علم ذلك بعد ما حصل الخارج فانه قال فلترج
 الارض زرعاً بكذا ~~على الكو~~ او اكثر فقد اشاد بالي
 ان الامر كان مشكلاً وقت العقد ويجب ان يكون هذا معلوماً
 وقت العقد حتى يجوز العقد وموضع ما ذكر في المعاملة
 انه علم عند العقد ان الكو مثل ثلث ما يخرج من مثل هذا
 الفحل حتى ان في المعاملة لو كان الامر مشكلاً وقت
 المعاملة لا يجوز هذا العقد على الموكل الا ان يشاء الموكل
 وفي المراجعة لو علم وقت العقد ان الكو مثل
 ثلث ما يخرج من مثل هذه الارض يجوز العقد فاذا
 اختلف الجواب لاختلاف الموضوع ومن مشايخنا من قال
 المراجعة لا يجوز وان علم وقت العقد ان الكو
 يكون مثل ثلث الخارج والمعاملة يجوز وهذا القائل
 يقول ما ذكر في المراجعة جواب القياس وما ذكر
 في المعاملة جواب الاستحسان فعلى قول هذا القائل
 كلتا المسئلتين على القياس والاستحسان ~~فان~~
~~المراد~~ بان يدفعها مراجعة بالثلث فاجرها
 واذا كان يوم الارض هذه السنة بكذا ~~فان~~
 وسط فندفعها ~~المراد~~ فندفعها
 كذا فندفعها ~~المراد~~ فندفعها
 فندفعها ~~المراد~~ فندفعها

او اقل هو

في المراجعة لا يجوز وان علم وقت العقد ان الكو يكون مثل ثلث الخارج والمعاملة يجوز وهذا القائل يقول ما ذكر في المراجعة جواب القياس وما ذكر في المعاملة جواب الاستحسان فعلى قول هذا القائل كلتا المسئلتين على القياس والاستحسان

من رجل يكر خطه وسط كان مخالفاً فان رزعهما الاستاجر كان الخارج
 للزارع وعليه كرح خطه وسط لا وكيل ولرب الارض ان ضمن نقماً
 الارض ان شاء ضمن الكيل وان شاء ضمن المزارع في قوله
 الجي يوسف ٢ الاول وهو قول محمد ٢ فان ضمن المزارع ربح المزارع
 على الوكيل بحكم الغرور ولا يرد كل ~~الابان~~ بواجب

لو كان مكرراً

ارضه ستة بكر حفظ وسط تدفعها فزارعه بالنصف
 على ان يزوجهما خطه فزارعهما كان الوكيل مخالفاً لكذا في
 كتابنا فيحان ولو كان الوكيل حالي محاباة فاحشة فخرها
 المزارع وخروج الزرع كان الخارج بين المزارع والوكيل
 على ما شرط الا شئ لصاحب الارض من الخارج ولرب
 الارض ان يضمن المزارع نقصان الارض خاصة في قوله
 الى يوسف ٢ الاخر ثم يرجع المزارع على الوكيل بحكم الغرور
 في قوله محمد والي يوسف الاول يضمن رب الارض اليها
 شاء وان لم يكن المحاباة فاحشة كان الخارج بين المزارع
 وصاحب الارض على ما شرط او الوكيل هو الذي يقبض
 حصته الموكل من الخارج ولا يقبض الموكل الا بوكالة
 الوكيل كذا في التائاد خاصة ولو كان البصر من وجه
 الارض كان هذا ايضا على ان يدفعه بايتعاب الناحية
 عليه لان هذا وكيل بالاصح وان كان هذا الوكيل

لو كان مكرراً
 ازعهما ان يرضع الارض
 فيكون مكرراً

منه

مستاجر للعامل والوكيل بالاستيجار كما هو قيل بالشرا
 قاضي على الموكل اذا كان بين يديه ريب الارض من قوله
 في بعض حصة وليس للوكيل فيها الا باذنه فان ربحها
 الوكيل بالاستيفاء بين الناس فيه كان الخارج بين الوكيل
 والمزارع على الشريطة فان كان في الارض نقصا بالمزارعة
 فرب الارض ان يضمن النقصا لئلا يشاء في قوله ان يضمن
 الارض وقوله ان يضمن النقصا من المزارع يخرج به على الوكيل
 للغير وكذا في خروج السوط واذا وكل الرجل غيره بالمعاقلة
 في النخيل والاشجار فان كان وكيله من جانب العامل
 فهو الذي يلحقه تبض نصيب العامل باتفاق الروايات
 وان كان وكيله من جانب رب النخيل فعلى رواية هذا
 الكتاب لا يملك تبض نصيب رب النخيل وعلى رواية كذا
 الوكالة يملك كذا في الذخيرة وانهم او كل رجلا ان يواجر
 ارضه هذه السبعة بكر من غنطه وسط قد نفعا مراعاة
 ما نصف على ان يزرعها صاحبها كحظته فزرعها المزارع
 واخرجت الارض شيئا كثيرا فهذا لا يجوز على الموكل قياسا
 واستحسانا وان علم وقت العقد ان النصف يكون الثرى
 من الكر بخلاف المسئلة الاولى فان ذلك جائز استحسانا
 اذا علم ان الكر مثل التلث او اكثر كذا في المحيط البرهاني

بطل

في فصل من فصول كتاب الفقه في البيع
على البيع وعلى البيع
البيع ما يبرأ من صاحب الكرم ينظر ان اجاز صاحب
الكرم البيع حال قيام الاوراق فالكن له وان استهلك
المشتري الاوراق ثم اجاز صاحب الكرم البيع اوله يجوز
فلا شوع له من الثمن وله الخيار ان شاء ضمن العام
وان شاء ضمن المشتري كذا في الذخيرة وفيها معاملة
ولم يخرج الاشجار شيئا يباع صاحبها اشجاره بفعل البيع
وقد تالمساة لانها استتجار ببعض الخارج فاذا
لم يخرج شيئا لم يتعلق به حقه فصح البيع كذا في
الكردرج ولو كان الاكار تركت الارض مع
عليه حتى يمس فانه يضمن قيمة الزرع نابتا والمعتبر
التقوم حين صار الزرع بحال يضر ترك السقطة فان لم يكن
الزرع قتيحة فانه تقوم الارض مزروعة وغير مزروعة
فيضمن نصف فضل ما بينهما كذا في خزائن المفتين
الاكار حفظ المزرعة السقطة ان تاخير اعتماد الفعلة
لا يضمن والا يضمن كذا في فصول الكردرج واما
ترك الاكار حفظ الزرع حقه اصابه آفة من اهل الوا
او نحو ذلك يضمن واذا لم يطرد الجراد حتى اكل الزرع

ينظر

ينظر ان كان الجراد بحال لا يمكن طرده ودفعه فلا يصح
عليه والحاصل ان في كل موضع ترك الاكارا الحفظ
مع العناية عليه يجب الضمان وما لا بد له من الادام
بذلك النوع فاما اذا ادرك فله ضمان على المزاج
بترك الحفظ كذا في الذخيرة الذاتية يضمن بترك الحفظ
كذلك ليلا اذا كان الحفظ عابيه متعاد فاكذا في قنية
المسنة وفي فتاوي الجي الليث لو ان المزاج حصن النوع
وجمع وداس بغير ادن الدافع ومن غير ان يشترط ذلك
عليه فمصلحة الدافع مضمونة عليه ولو شرط ذلك عليه
فما قل منه حتى هلك النوع قال الفقيه ابو بكر البجلي
يضمن الهالك وذكر الفقيه ابو الليث انه اذا احدث
تأثيرا لا يفعل الناس مثله يضمن واذا اخر تاخير
يفعل الناس مثله لا يضمن وهذا بناء على ما اختار
ايمه بلخ من صحة اشتراط هذه الاعمال على المزاج كذا
في المحيط البرهان كذا في اجتناء القطن اذا نفق
كذا في خزانه المفتين اما على ظاهر الرواية ان اشترط
هذه الاعمال على المزاج لا يضمن بالتأخير كيف ما اخر
كذا في المحيط البرهان وفي الفتاوي القياسية وكذا اذا
لم يغط الزراعين حتى هلك من البرد وقد شرط ذلك

عليه بصير ضامنا لذاته القاتل وخائنه اعطاه شجره عامله ليقوم عليها
 وليست له حاجة الى شجره وتذهب منها ما يحتاج الى شجره بها
 الا ان يشترط حتى لا يضره فافندها وانها شجره لله في الشجره
 صنفها كالموقفه ما اصابه برد في الموضع بين شجرتين قال له
 الاشقي ولا احصد فانه لا يجبره اذ لك ولكن يقال لصاحبه انفق
 ثم ارجع في حخته من الخبز والفتوى كذا في حبه الفتوى في النوازل
 وفي قاروف اهل مرقه اذ اترك سدس شجره يضره البرد كثره التين
 والكوم فاصابه البرد اذ اخذ حتى اصابه البرد ومن وكذا الموضع
 اصبح الخبز او الحنظل الى الصغار لا يضره فافندها
 التشيب منزلة ترك السبق لذاته الخلاصه وفي مجموع السواد
 عن ابي يوسف حرت بين رجلين ابي احدها ان يسقيه بجمع عليه
 فان سد الزرع قبل ان يرفع الامر الى القاضي فذا خلاصه
 الامر الى القاضي فابره القاضي فامتنع من اذافند كذا في كذا
 دفع الى رجل ارضا وبهتروا وفيها مزادعة فسلم المزارع البقر الى
 الراعي فلا ضمان عليه اذ صنع ولا على الراعي وزكوة الاجابة في
 البقا المتاجر في مثل هذه الصورة ان المتاجر ضامن وانما
 اصح كذا في حواضر الاخلاطى ولو ترك البقر يرعى فضاء خلت
 المشايخ فيه قال والفتوى على انه لا يضمن كذا في الخلاصه قال
 محمد في الاصل اذ دفع الرجل ارضه الى رجل على ان يزرعها هذه

كذا في مجموع التين
 الى الصغار او كان السواد طعنه في كذا في كذا
 كذا في كذا في كذا

وجعل البذل كحظقة بعينه في يدي المزارع فهو جاز فان ذرع
 المسبي هذه كلها قلنا انقضت السنة واستحققت الزرع انتم
 المزارعون الذي به استاحبوا الارض فحيا المزارع احر مثل الارض
 بالانعام ما بلغ ولا يكون عليه طعام مثل ذلك الطعام واذا فسد
 الاجار ووجب المزارع رد ما استحق من سقم الارض وتعود
 رد عينها في يديها وقيمة المنفعة ابر المثل كذا في المحيط البرهان
 دفع كرمه لعلها غاير وكان الدافع واهل داره يدخولون
 كل يوم فيسكنون منه ويحلبون والعامل لا يدخل الا قليلا
 فان كان اصله اذن الدافع حملوا ايضا اذن الدافع والضماع عليهم
 الدافع كما لا يخفى وان اخذ طابا منه وهم من يجب عليهم نفقة لهم
 ضامن ضيب العامل كما لو قبض هو نفسه ودفع اليم وان لم يكنوا من يجب
 عليه ثم لا يمان عليه لان اكثر نفعه انه دل على ان لا مال الغير
 وهذا لا يضمن فكذا كذا في جامع المضام دفع كرمه معاملة
 ناسه كما صاحب الكرم يدخلون فيه ويأكلون الثمار للضمين
 صاحب الكرم ان اكلوا منه بفراذه وكذا لا يضمن ان اذن فيه لم
 لا يجب نفقة عليه ويضمن نصيب العامل اذا اذن له من يجب
 عليه لانه يصير كما أنه قبض ودفعه اليم قال اتادنا رحمه الله وعلى
 هذا اذا كان الكرم شريكا بينه وبين مالك او كان الزرع بين الاكابر
 وصاحب الارض او بين شركاء وصحاب احد هاتين السبل

سادس

قبل الدرس وبقدر ما اولها اذا باع ثماره وكرهه ثم اصحابه كانوا اياك
 ان يرضى ان لا يضر صاحب الكرم ما اكلوا يا ذمه و
 منعه عن بيعه لانه ليس له ان ياحد من هذه الثمار بنفسه
 بخلاف الاول كذا في قية المنية مثل معناه انك ان كنت
 بمقامه في بيع ما تشاء وكرهه بوري به تابعت در بيعه
 وبيع في اقطاع ماله تارخت وكرهه باجوب وبيع ودر وقت
 ان يرضى على الامانة الكرم ودر المضاة ومن هذا المعنى معناه
 مرقند آنت كه كد بويان در زمستان در محله يا تشاء در بيعه
 اما وقت وقت در بيعه آيد وبيع را عطا نمي کنند ودر وقت
 از جمله حفظ طاقته و اگر بزمستان کسی در بيعه بيايد و بويان
 بزند يا در زمستان بزند حکم سده آنت كه اگر كد بويان معناه
 كرد تا بويان دار نشود و اگر مظالمه معناه ندرم و بويان
 دار شود كذا في المظالمه البرهاني انك في شرايط انساني بان استيع
 ارضه لشرب غير قليل بغير ذيل لا يضمن وعليه الفوت كذا
 في جواهر الاخلاط
 ولو شرط الكفالة بالقرعة في المزارعة
 والمكفالة والبذر من العامل فسد فان كان له كرمه للمكفالة
 مشروطة فيها بطلت الكفالة وصحت القرعة لان البذر متى كان
 من العامل فالعمل غير مضمون عليه انشاء عمل وان شاء ترك

لقوله العمل غير مضمون فاسد فبني شرطاً في المزارعة فقد شرطاً
 فاسد إلا في حالة العقد فيفسد كانه البيع والجاره ومضى لم يكن
 شرطاً فيهما فقد خلا العقد عن المفسد فصح وان كان البراءة رجوعاً
 وبالأرض فلا يحلوا ما ان شرط في المزارعة عمل المزارع
 أو لم يشترط تصح العمل ولو المزارعة جميعاً كانت شرطاً في التقدم بعده
 لأنه لم يضمنوا أمكنه استيفاء من الكفيل لأن العمل مضمون
 المزارع يجبر على إيفائه وقد ثبت هذا العمل بحكم المزارعة لا يمكن استيفاء
 من الكفيل فلهذا شرط في المزارعة عمل المزارع بنفسه فإن كانت
 الكفالة لا كفلاً لا يمكن استيفاء من الكفيل لأن عمل المزارع لا
 استيفاء من غيره فكانت هذه كالة باطلة كافي لإجاده كذا في المحط
 المسمى بـ ^{نصف} بل دفع إلى العمل أرضاً ليزرعها ببنده هذه السهبة ^{نصف}
 وضمن له أن يزرع الأرض المزارعة من المزارع فإن كان الضمان
 شرطاً في المزارعة كانت المزارعة فاسدة وإن لم يكن الضمان شرطاً
 في المزارعة جازت المزارعة وبطن الضمان وإن كان البذر
 صاحب الأرض يجوز المزارعة والضمان شرطاً كان الضمان شرطاً
 في المزارعة أو لم يكن فإن تغيب المزارع وأخذ الكفيل بالعمل
 وأدبرته المزارعة شرطاً في المزارعة كان الخارج بين صاحب الأرض
 والمزارع على ما شرطوا ويكون عمل الكفيل بامر المزارع كعمل المزارع
 وللکفیل اجر مثل عمله على المزارع ان كانت الكفالة بأموره كذا

في المزارعة
 وان كان المزارع

في المزارعة
 وان كان المزارع

في فتاوى قاضيخان والحوالي في العاقل اذا اخذ رب الخيل
 العامل كقيل بالعدل بطر الجواب في المزارعة اذا كان
 من ارضه او ارضه او ارضه او ارضه او ارضه او ارضه
 ولخذه رب الارض من المزارعة كقيل بالعدل او اخذ المزارع
 من رب الارض كقيل بالعدل فله الكفاية حصلت نصف النصيب
 فان شرطت في المزارعة حينئذ المزارعة وما لا فلا ان اخذ
 كقيل بالعدل من صاحبها بيمينته ان يمسكه ان كانت الكفاية
 مشروطة في المزارعة فالمزارعة فاسدة والكفاية جائزة وان لم
 يشروطة في المزارعة فالمزارعة والكفاية تجوزان كل في الخط ايها
 وان كانت المزارعة فاسدة والبذر من قبل العامل ومن قبل
 صاحب الارض حصته ما يخرج من الارض فله من ما يخرج
 بحد الكيفيل باجر من الارض المزارعة فله من ما يخرج
 واجبر من الارض وما هم فله من البذر ان يجب عليه بالكفاية
 فغيره المزارعة كذا في شرح المصنف
 في المزارعة المزارعة المزارعة المزارعة المزارعة
 مزارعة بغير شرطها المزارعة المزارعة المزارعة
 المزارعة سواء كان البذر من جهة العبد او من جهة المزارع
 وكذلك اذا اخذ مزارعة بغير شرطها حاز وكذلك النصيب المازون
 له في التجارة من جهة الاب او الوصي يملك اخذ الارض ودفعها

فان كان البذر من قبل المزارع
 فان كان البذر من قبل المزارع
 فان كان البذر من قبل المزارع
 فان كان البذر من قبل المزارع

أما

وفي الزراعة كذا في الخط البولي وفي المأذون أرضه عذر
في حبه. وفي فلا يخلو أن كان البذر من جهة العبد
منه أم من أذن كان البذر من جهة المأذون أم من جهة العبد
وهو يقال الزراعة أم بعد ما كان البذر من العبد
أن يحجر عليه من الزراعة بغير المأذون وإن حجر عليه قبل
الزراعة الخطية أم الزراعة ولو أخذ المأذون أرضا من الزراعة
فحجر عليه المولى فإن كان البذر من جهة العبد لا يرد
إرضه لأنها لو ردت في جانب العبد فلا يعمل المحجر
فيه وإن كان البذر من العبد تكن للمأذون الزراعة لأنها
مشارت لأرضه وقبلها بطلت الزراعة لأن الله لا يمنع
عن الزراعة لأنها غير لامة فعل المحجر وتعدو إلى قبل
مع المحرقات المعقود عليه فيفسخ كذا في الخط المسمى
وإذا ودم البذر المأذون إلى أرضه ومنه أم من جهة
سواء أن يزرعها من البذر بالصفة المولى أم من جهة المأذون
وفسخ الزراعة إلا أنه لم يحجر على عبده في الزراعة على المأذون
وإن عمل المولى حتى كان المأذون أن يزرع لأنه محجر
خاص وإن كان عام فلا يصح وكذلك لو أخذ العبد
المأذون أرضا من الزراعة والبذر من جهة المولى
من الزراعة ولم يحجر عليها فإنه لا يعمل منه وكان

عليه

بسم الله

العبد ان يزعمها المملوك كذا في المحيط الى هاني فالحكم ارب
 في الصبي المملوك ان اذا دفع ارضه من ارضه او اخذ ارضه
 من ارضه فانه يبيع منه الى الغير الجواب في العبد المأذون ان القاء
 العتابة والعبد المأذون كالبائع في المزاولة والمزاولة
 كذا في التاتلخا فيه واذا دفع العبد المأذون او يبيع المأذون
 فحيلة بعامته او اخذ بخياله ما حله من ارضه فله ان يبيعها
 وان يتخذ عليه المولى او المولى فانه ماله على حاله سواء كان
 وكل العمل والعبد العمل كذا في المحيط البرهاني صبي او عبيد
 دفع ارضه ليزعمه المملوك يذروا الخارج نقصان فانه ما
 فان ١٤ واخرجت ولم ينقص فالخارج نقصان بخسار اذا
 نقه ما المزاولة ضمن النقصان والخارج كله له رار مقت
 العبد يرجع المزاولة اليه بل ما الى مولاه ثم لا يرجع
 على الصبي العبد البالغ ثم يابح العبد من ارضه نقصان
 اخذ منه الارض ويكون له مقدار ما عنده المزاولة فان
 فيه فضل فالفضل لمولاه فان قال المولى لا اخذ نقصان
 الارض وارضى بنقص المزاولة فله ذلك قبل عتقه
 ويكون كذا في المحيط للمرحنى وان كان المأذون من حصة
 المأذون فانه لا تقم المزاولة او حيت المزاولة فتمت
 في الارض او لم توجب ولا دفع المولى المأذون ارضه

مؤرخة

كذا في التاتلخا

عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الوهاب بن عبد
الغنى بن عبد الوهاب بن عبد الوهاب بن عبد
العبد من عبد الوهاب بن عبد الوهاب بن عبد
قيل ان اسحق بن عبد الوهاب بن عبد الوهاب بن عبد
عبد من عبد الوهاب بن عبد الوهاب بن عبد
الغنى بن عبد الوهاب بن عبد الوهاب بن عبد
عبد من عبد الوهاب بن عبد الوهاب بن عبد

ولا ترفع يداك إلى العبد المحمدي وعليه أو الصبي المحمدي
فلا ترفع يداك إلى العبد المحمدي وعليه أو الصبي المحمدي
رجوعا من شئ ففرضنا رضوانا وعقوبة على
من تعامل و بين صاحب الخيل وضمان إذا سلم العبد
من العمل أحسنه وإن ما قام من العمل في الخيل إن كان
عبد الخيل صاحب الخيل وعليه صاحب الخيل قيمة العبد
لو لم يجدوا العبد من التعامل صبي ففعل عاقلة من
الخيل قيمة الصبي والنسبة بين ورثة الصبي وضمان
في الساتراخانية دفع العبد أو الصبي غلته مائة و
حتى عبيد عليه لا ينقص لأن العبد لا يملك
مده بملك العبد ففرضنا على العمل كل إنسان
كأنه في الخيل حتى ولو كان بين المحمدي أو صبي غيره
عبد الخيل ونفع إلى رجل مائة مائة نصف فعلى التعامل
فما خارج كله لصاحب الخيل ولا يجوز للمالك أن يكاد الدائم
صبي لا في الحال ولا في ثلثي الحال وإن كان إلا أنه
لا يأخذ ما جرت العاقلة في الحال ولا يأخذ به بعد الموت
كأنه في الخيل البرهاني ونفع للصبي المحمدي
بكل شيء عبيد أو صبي ففرضنا على صاحب الخيل
في الخيل عبيد وعليه من الخيل بالسرقة خسران العبد

فخرجت ارضها من ارض الرزق الارض فخرجت للعامل وعنده
 فخرجت ارضها من ارض الرزق الارض فانفق العبد من ارضها
 ما اوى اليه لا من نقصه الا من لم يخذ العبد من ارضه
 لنفسه ما خرجت ارضه فانفق نصف الخارج بلعه واستوى
 من غيره ارضه للاربع فان كان فيه فضل كان مولاه وان
 في المولى قبل ارضه من العبد انا انفق نصف ما خرجت ارضه
 ولا ارض العامل نصف ما ارضه كان له ذلك والعامل العبد
 من ارضه وان كانت ارضه لم ينقصه من ارضه شيئا فخرج
 من المولى والاربع عنقها وان ارفع العبد الحجر عليه الى ذيل
 ارضه من ارضه مولاه ويذم من يذم مولاه او

قال ارضه عليه مزارعه بالنصف فخرجت **المزارع** فخرجت
 رزقا لغيره او لم يخرج له وقد نقص الرزق الارض او لم ينقصه او لم
 ان يضمن المزارع بذره ونقصه ارضه فان ضمنه ذلك ثم
 من العبد وجميع عليه المزارع باضمن من ذلك وكان نصف ^{الخارج}
 له بدلية في ماله ما ضمن ويكون الفضل لمولاه وان شاء المولى اخذ
 رزقه من الرزق فكان له ولغيره المزارع من البذر والنقصان شيئا
 ثلاثة اشخاص المولى او ارضه او البذر المزارع منهم من قال
 يجوز طلقا فخرجها الى اخره منهم من قال ان كان البذر من المولى
 لا يجوز اذ كان ماله الوصي يجوز عموما الى الوصي ان الوصي اذا

المزارع

هذا اليمين فردوها في ارض اليمين واشهد على المزارع براءة اخذ ذلك
 قوماً من ائمة الارض فان كان الربع فله البيع وان كان الربع
 جزءاً من الربع لا يجوز كذا في التناقد فغالبية العمل في المزارع
 ان يضمن المزارع ما يزرع في الارض من ارضه او يزرع
 بين المزارع وبين رب الارض نوعان احدهما ان يختص في جواز
 المزارعة ويشاركها ودعوى الجواز ان يدعى احدهما شرطاً للضم
 او الثلث او الربع او ما شئت ذلك مما لا ربح قطع الشقة في الخارج
 يدعى الفساد ان يدعى شرطاً ليجب قطع الشقة يسمى ذلك
 وسواء احدهما ان يدعى شرطاً ليقض معلومة والثاني ان يدعى
 افتراضاً " في الاغتراف فان ادعى احدهما افتراضاً للضم او
 او البيع وادعى الاخر افتراضاً ليقض معلومة فهذا هو المذهب
 احدهما ان يكون البذر من مثل المزارع فان كان مذهب الاخر
 قبل الزداعة فالقول قول من يدعى الفساد سواء كان المذهب
 للفساد صاحب الارض او صاحب البذر ولا يحتاجان وان
 اختلف قبل الزداعة وان اقاما البينة فالبينة بيده
 يدعى الجواز وان كان هذا الاختلاف بين الزداعة والفساد
 قول صاحب البذر سواء كان يدعى الجواز او الفساد وسواء
 اخرجت الارض من شأركم لم يخرج وان اقاما البينة فالبينة
 بيده من يدعى الجواز الوجه الثاني اذا كان البذر من مثل

زكاة زكاة وفاقا لما في يد رب البذر او الضيف

رب الارض في هذا الوجه رب الارض ينزل منزلة المزارع
 في الاول فما عرفت من الاحكام في جانب المزارع منه فنحن
 كذلك بجانب رب الارض في هذا الوجه هذا الذي ذكرنا
 ان ادعى احدنا شرط النصف وادعى الاخر اقتران معلومة
 وان ادعى الاخر شرط النصف وادعى الاخر انه مشروط
 النصف وادعى الاول عشق هذا عما وجهه الاول ان يكون
 البذر من قبل رب الارض وفي هذا الوجه ان كان المدعي
 لزيادة الاقتران على النصف صاحب البذر وهو المزارع
 الارض في القول قبل المزارع الذي يدعى النصف سواء
 وقع هذا الاختلاف قبل الزراعة او بعد الزراعة ان اقام
 البينة فالبينة بينة من يدعي زيادة العشرة الاقتران
 وان كان المدعي لزيادة العشرة الاقتران من لا يبرر
 من جهة المزارع ان اختلف قبل الزراعة فالقول قوله
 مدعى الجواز وهو صاحب البذر وان اختلف بعد الزراعة
 فالقول قوله من لا يبرر من جهة وهو المزارع وان اقام
 جميعا البينة فالبينة بينة من يدعي زيادة العشرة الاقتران
 هذا اذا كان البذر من قبل رب الارض وان كان البذر
 من قبل المزارع في هذا الوجه ينزل منزلة رب الارض
 في الاول فما عرفت من الاحكام في جانب المزارع

فان المزارع

149

بين رب الارباب في هذا قوله الآخر وهو قول محمد
فاذا استألفا فتح الواحى البقول بينهما الا طلبيا او طلبيا جدا
الفتح فان قامت لاجل ما بينة بينة بعد ما حلفا ان كان
الفاصحى قد فتح العقد بينهما لا يلتفت الى بينة وان لم يكن
فتح العقد بينهما فالبينة كذا في الخبرين والى هذا
امم للرواية ان يقال فان قال رب الارباب مع بينة
للغير فماذا كان البذر من الخارج وما قول قوله وبين
له من غير الرواية وقيل ما يتحالفان ويبدل بينهما
لان صاحب البذر يتركون نثره في الارض كذا في الخبرين
للخروج رجل دفع الى رجل ارضا ليزرعها بينه وبينه
عيا من الخارج بينهما فلما حصل الخارج قال صاحب البذر
شرطت لي عشرين قفزا من الخارج وقال الآخر لشرطت
لنصف الخارج كان القول قول صاحب البذر والبينة
بينه الآخر وان لم يخرج الارض شيئا بعد الزرع وقال
صاحب البذر شرطت لك نصف الخارج وقال صاحب الارض
شرطت لي عشرين قفزا ولى عليك اجرا الارض كان القول
قول المزارع وان اواما البينة فالبينة بينة المزارع
ايضا (اختلف على هذا الوجه قبل ان يزرع كالقول
قوله احب الارض كذا في الظاهر وان اختلف في ما

الشيخ محمد بن عبد الله

او على كل واحد منهما ان البذر من جهة وكذا ذلك بعد
 اخصد الزرع فالقول قول المزارع كذا في التافاد خاضعة
 ونزاد ^{ربما} هذه او كلاهما فاختلت ورثتها في شرط ^{الارض} او
 فاعقل لورثة صاحب الارض والبينة للآخر ^{اختلاف} او
 في صاحب البذر كان القول قول المزارع ووارثه والبينة
 للآخر ^{اختلاف} وفي اختلاف البينة وفي شرط واقاما البينة
 فالبينة بينة ^{الارض} لان الارض لانه خارج والزراع صاحب البذر
 ومات المزارع بعد الاستحصال ولم يوجد البذر ^{والتبعية}
 ما غفل فظمان حصه ^{الارض} في مال المزارع من الحصص
 كان ^{الارض} وكذلك ان مات العامل بعد ما طلع التمر وبيع
 ارض لم يبيع فلم يوجد في التخل شي هذا اذا عرف حريم ^{الارض}
 وبيات الزرع وان لم يعلم لا يضمن شيئا لوقوع الكس في وجبة
 الضمان كذا في الحيط للرحمن رجل ذرع ارض غير ^{جهد} فلما
 الزرع قال صاحب الارض كنت اجري ذرعها بذر في وقت
 اذ زرع كنت اكاد اذ زرعت ببذر في كان القوا ^{قوة}
 المزارع لانهما اتفقا على ان البذر كان في يده فيكون
 القول فيه قول ذي اليد كذا في فتاوى قاضي خارب
 واذا دفع الرجل الى رجلين ارضا بينهما على ^{عليهما}
 سلكا هذه فما اخرج الله تعالى من ذلك فلا حرج ^{عليها}

سنتها

بعينه الثالث منه ولرب الارض الثالث وللاخر على

رب الارض اجمالية درهم فخرجوا على ما استقر
لا يناسا جارا حدهما بغيره يوم العمل مدة معلومة ^{بستة}
الاخر يخرج من الخارج مدة معلومة وكل واحد من هذين
المعدن جائز عند الانفرد فكلما عند الجمع بينهما فان آخر
الارض ذروعا كثيرا فاختلت ^{عسلان} فقال كل واحد
منهما انما صاحب الثالث فالقول قول رب الارض وان
اقام كل واحد منهما البينة انه صاحب الثالث اخذ الله
انتم رب الارض الثالث باقراره واخذ الاخر الثالث
ببينة ولولم يخرج الا من شيا فقال كل واحد منهما ان
صا ^{صا} الاخر فالقول قول رب الارض وان اقاما البينة
فالمحل انهما على رب الارض مائة درهم لاحدهما
ياقر ادب الارض له وللآخر باثباته بالبينة ولا يلتفت
الى بينة رب الارض في هذا الوجه والآخر الوجه الاول
من بينة ما لو كان دفع الارض اليهما على ان يرد ^{هما} بذار
ان ما خرج منه فلا حدهما بعينه لفقده ورب
الارض عليه اجمالية درهم وللآخر ثلث الذرع ولرب الارض
سكن ^{سكن} فخرجوا جاز لانهم اخروا الارض منها ^{نصفها}
منها ^{نصفها} اجمالية درهم ونصفها من الآخر ثلث ما يخرج

ذلك المصنف وكل واحد من هذين العقدين صحيح عند
المراد وقد بينا ان باختلاف البدل لا يتفرق الصفة
في حق صاحب الارض فان زرعها فلا يخرج من الارض شيئا
فقال كل واحد منهما الرب الارض انما شرطت لك سدين الارض
والقول قول كل واحد منهما يزعم انه شرط له وان اصاب
البينة اخذ بيمينه دب لا يخرج ولو اخرجت ذرعا كثيرا
فادعى كل واحد منهما انه هو الذي شرط له الاخذ والادع
صاحب الارض عن احدهما الاخذ وعد الاخر عند البينة
فانما يحدد الاخذ من الذي ادعاه عليه لصداقه فما
دعى حق الاخر دب الارض يبنى عليه بخلاف بعض الخراج
وهو كقول القائل في قوله ويقال لب الارض من اقم
على السدين الذي اذعنا عليه وان اصابا البينة فعد بيمينه
دب الارض كذا في شرح المبوط ولو كان صاحب الارض اثنا
والعامل واحد والميزان العامل فالعامل هنا كسائر البينة
فيما تقدم كذا في التا قاضائه ولو وقع صلا الى الارض
ان يدعها بيمينه وعمله فما خرج منه فقلناه للعامل
الاخذ صاحب الارض بيمينه ولا اخذ ما دعه درهم اخذ
نصيبه فهو جائز فان اخرجت ذرعا كثيرا فادعى
صاحب الارض البينة كان كل واحد منهما كذلك في قوله لا

تربية المزارع مع بينة ادفع الرجل الى رجلين ارضا و هذا
على ان لا يجد ما يغنيه ثلث الخراج وللأحرار مشرون قفيز
من الخراج وان جبال الارض ما بقى فوزعها فخرجت الارض
في الكثرة فاشتد للذي عسى له ثلث والثلث له صاحب الارض
والله على احد منكم اخرجت الارض ثلثا او لم يخرج فان اختلف
على ان ي شرط له الثلث منها فانه لا يقول رب الارض
وان انا انا تربية كان لكل واحد منها ثلث الخراج لا احد
يا قرايب انما هي له به وللأحرار ثمانية بالبينة ولو لم يخرج
الاو^ل ثلث كان القول قول رب الارض في الذي له لصيرة
منها على اقام كل واحد منها بالبينة على ما ادعى فانه
بينة رب الارض ولو كان صاحب الارض اثنان على مثل
هذا الشقة دفعاه الى واحد وابعد من قبل المزارع
كانت جميع هذه الوجوه مثل ما بينا من حكم صاحب الارض
حين كان البذر من قبله لاسي انما في المعنى كذا في شرح
المراد بالتجريد للزوج ارضا مزارعة ثم اختلفا وقت
رب الارض اكثر مما اذ وعصا وقت المزارع اذ وعها بغير
كواب فان كان لارض مما يخرج الزوج عدلين الكواب
والله يدرك في عرف الناس فالحين المزارع وان لم يكن كذلك
انما على الكواب ولكن اذا اختلفا في السقي فقال المزارع

انما افعه حتى ابقىه السماء على ما بينا من امكنه البذر من قبل
 الارض او قبل الاجيد كذلك القامد خاينه
 واذا انقضت مدة المزارعة فزرعها
 الاكابر سنين قبل الشيخ الامام اسمعيل الله جوار الكتاب
 ان هذا لا يكون مزارعة وجميع الخارج للمزارع وعلى المزارع
 ان يرفع ذره واجزءه وكرايه وان يصدق بالفضل ومملكا
 كان يفتقره بجدارق لا الالف وابت في مئة الكبريت انه يكون
 ويكون مزارعة كذا في الظهيرية قال صلى الله عليه وسلم
 ان كانت الارض معدة لدفعها مزارعة وتخصيب العامل من
 الخارج معلوم عند اصل ذلك الموضع ولا يختلف فزرعها
 رجل جازا سحتانا وان لم يكن الارض معدة فزرعها مزارع
 اوله يكن نصيب العامل من الخارج واحدا عن اهل البيت
 الموضع بل كان محكما في بينهم لا يجوز ويكون المزارع غاصبا
 وانما ينظر الى العادة ان المزارع ان يزرعها غاصبا فان غصبه
 فزرعها غاصبا بان اقترن المزارع عند الزرع انه يزرع غاصبا
 لا على المزارعة اذ كان الرجل ممن لا يباخذ الارض مزارعة
 ويألف من ذلك يكون غاصبا ويكون الخارج له وعليه نقصان
 الارض وكذا لو اقترن بعد ما زرع وقبل ذرعها غاصبا كانه اهل
 قوله لانه ينكر استحقاق شيء من الخارج لغيره كذا في التاثير

مشعر

فثبت وادرك الحق بين الاكاد ومالك الارض على
كان قد مر فيهما من الخارج لانه ثبت ببذر تركه
فيهم للاكاد ان يقدق بالفضل من نصيبه ولو كانت
ذات الارض سقاء وقام عليه حتى ينصب كان له ذلك لا
لما سقاء فقد استهلكه فان كان لملك الارض في نفسه كان عليه
ضارفا والا فلا وان سقاء اجنبي دخل على كانه النابت بين
الاكاد ومالك الارض كذا في فتاوى فثبت شجرة او زرع
في ارض انسان من غير ان يزرعها فهو لمالك الارض لانه
متولد من ارضه فيكون جرد وماله فيكون له كذا في الفتاوى
شاهدا كاد غرس في ارضه المدهقاه ومعه مده
المعالمه الى غرسها المدهقان فهو متبرع وان امره اليه
بشرها وغرسها ففي المدهقان وعلى المدهقان ان يزرع
اكثرى به الا ان يزرع وان غرسها لنفسه باذنه المدهقات
فهي للاكاد ويطالب اليه المدهقان بمشورته الارض اجمع اهل
القرية وجاهل بشي من البذر وبذر العلم بالخارج الى
البذر لا لهم لم يسلبوا البذر للعلم كذا في وجيز الكرد

فانما

والا فكانت الاكاد وهاذا في وجيز قار
الباخذ هاهنا وهاذا في الراد في بيتي الى ياد

من الواهن بأذن المرفق كذا في الحيط البرهاني دهن ارضا
وخذ له فقال المرفق بعد التسليم اسفه ولحقه واحفظه على
الخراج نصفان فقبل فالمعاملة فاسدة وللمرفق اسره مثله
في التبع والسبق دون الحفظ والارض والخراج رهن وكذا
لو كان الرهن ارضا زرعها صار الزرع بقلايتها كذا في الحيط
للجس وسالت ابا حامد عن رهن عند ارضية يشان الرهن
اخذا المرفق الا ان من مزارعه هل يطل الرهن فقال ان كان البذر
من قبل المرفق يصير مستاجرا للارض فصحن فتح الرهن فلا يعود
الا بغيره بيد وان كان البذر من قبل الرهن لا يصح هذه
الارض ويبقى الارض في يد الواهن عارية حتى لو هلك في يد
الواهن في هذه الحالة فملكك غير مضومة والمرفق حتى لا يتبرأ
ولا يتبرأ بطل الرهن من كل وجه ولحق من كل وجه كذا في التافا
ولو ارهن ارضا بفضه وفيه الخمل فامره ان يزرع الارض سنة هذه
سنة وعمله بالنصف ويقوم على الخيل وسعيه ولحقه يحفظه
بالنصف فالمراد جائرة والمعاملة فاسدة كذا في الحيط
واذا ذبح الرجل ارضه مرادقة سنة او سنتين والبذر من قبل
رب الارض ثم اراد رب الارض ان يخرج الارض من يده
المزارع فقال للمزارع ان زرعتها بهذا رك او اتركها عيانا
المزارع اعطى اجر مثله او فقال رب الارض بلى اعطيك

المرفق

فادادوب الارض ان يزرعها بنفسه فلما علم المزارع ذلك
وزرع الارض ثلث اقسام الزرع فان كان رب الارض ايجاب
صتيقته ذلك كان الخارج بينهما والمسلة كانت رابطة القوي
كلما في المحيط البرهاني واذا مات الاج دفع المستاجر ثلث
ودرة الاجر وقل ازرعوا في هذه الارض فزرعوا في الخارج
لودرة الاجر وللمستاجر على ودرة الاجر مثل ذلك البذر وعن
تجلا حو الاجر دفع الارض الى الاجر مزارعة من ودكات
البذر من قبل الاجر او من قبل المستاجر كل سنة الثبات شبه
اقول قاضي دين دفع ضيعة ايها البائع مسامحة مكان
الابن يحي ويذهب قل لا يكون رضا سئل ايضا اعطى المستاجر
ضيقة معاملة سنة بالفتن من العنب القلافي قال لا يجوز
كل سنة التا قاضيها استاجر ارضا سنة او سنتين باجر معلوم
ثم دفعها الى الاجر مزارعة ان كان البذر من جانب المستاجر
يجوز وان كان من جانب المستاجر الاجر لا يجوز هكذا ذكر الحنفية
احمد السقدي في شرط في سائل المزارعة وذكر ابن رستم
في نوادر هذه المسئلة وجعل هذا قول محمد الاول اما على قوله
الاخر لا يجوز دفع الارض الى الاجر مزارعة سواء كان البذر
من قبل المستاجر او من قبل الواجر مستاجر لكم اجاره طويل
اذا اشترى الاشجار والزرع حين ثم دفع الاشجار والزرع عن

من يكون مزارعة المسئلة كانت رابطة القوي

من يكون مزارعة المسئلة كانت رابطة القوي

الى اخذ معاملته جاز كذا في الذخيرة سقى ارضه او كرمه بماء مسرو
 فليس ان يقاتل حيا الله ان يطيّب له الخراج كمن غصب علفا
 ومن دابته ضمن العلف وطاله فبازاد في دابته وعن بعض زعماء
 ان ما وقع في رسته في غير ذنوبه يامر بقطوعه قال ابو الليث
 ان لا يامر بقطوع كرمه كما يشرب ماء الجريح بل يترك لو صدق
 منه لكات مثاقيل محب الدين الافضل انه ان يصدق بالخارج
 الثاني فيما قيل من عليه ضمان كذا في الموفى التناوب العتاة
 ونسب ارضه او كرمه بماء حرام او يحبس بطيبت ما خرج فما حذر
 من الكرم الطيب كذا في التناوب ضابطه استاجر من رجل ارضا
 يؤدوه الى سواة الاجير او الى ابن الاجير فزادته وشروط
 البذر على المزارع والابن في عيال الاب فزرعها الاب وهو الاب
 فان زرعه في الارض للابن بان كان امر من البذر للابن
 فالغلة من الابن والمستاجر على الشرط وان زرعه لنفسه بان لم
 يجهز البذر للابن فالغلة كلها للاجير وهو المزارع لذات الخط
 بها في روات مير رجل ارضا من اسرارة ونفقتها ثم دفعها الى
 زوجها فزادته او معاملته او مقاطعة كان جازما ولو احبها
 من الزوج ثم دفعها الى امرأه الاجير فزادته ان كان البذر
 من المرأة لا يجوز كذا في التناوب ضابطه وانما مات الرجل وتركت
 اولادها سفارا وكبارا وامرأة واولاد الكبار من هذه السرة

كمن علف الجار ولو لم ينفق

او من امرأة احسنى لهذا البيت فعمل الاولاد الكبار وعمل
 المحذرات فزرعوا في ارض مشتركة او في ارضين بالامارة
 كما هو المعتاد بين الناس وهو لا يولد الا ولداً ذكراً في عيال
 المرأة تتقاهم هم اهلهم وهم يزرعون ويجمعون العلات في
 بيت واحد وينفقون من ذلك جملة سائر العائلات بقرات
 مشتركة بين المرأة والاولاد او يكون خاتمة الاربعين
 فحينئذ المسئلة صارت واقعة الفتوى زالت الفتى الاجوبة
 اهلهم ان ذرعوا من بذر مشترك بينهم باذن الباقيين ان كانوا
 كباراً او باذن الذي ان كان الباقيون صغاراً كانت الغلات
 كلها على الشراكة وان ذرعوا من بذل انفسهم كانت غلاتها
 للمزارعين وان ذرعوا من بذر مشترك بغير اذنتهم او اذنتهم
 اذنت البعضى فالغلة للمزارعين كذلك ايضا شاهية ربح
 دفع الى رجل ارضاً مزودة وفيها قوائم القطر في كل شيخ الزكاة
 ابو بكر محمد بن الفضل ان كان لا يمنع قوائم القطر من ارضه
 فالسودعة جائزة وان كان يمنع فالسودعة فاسدة المصحة
 الا اذا اوصفت الى وقت فراغ الارض في يجوز وان كانت
 ذلك لا يجوز ارض لرجل ولجاده مادام سفل من ارضه في
 فادام صاحب الارض ان يزرع في ارضه او لا تملك في
 الدان فعل ذلك قال ابو بكر الاشكاف ان علم صاحب الارض

كذا في فتاوى

انه ليس في الارض مستقر الماء فليس له ان يزوع هناك دفعا
 لا يحتمل الماء الذي يستقر وان كان قد يحتمل الا ان في الارض
 شرفه يخرج الماء منه او يميل التدوير الى داره وباداه
 فليس ان يمنع من الزراعة كذا في مساوي قاصيها
 ثم واما ان الرجل يستزاد عنة بشرط يطابق في الرجل
 الارض وادركت الغلة في ماء رجل واما في الشربة
 هذه الارض من فلان غير الذي دفع اليك الارض
 وكانت الارض ملكه فنصف الغلة الى فخذ نصف
 الغلة فترجاء الدافع فان صدق المدعي فيما قال وكم يحصم
 الزرع فلا شيء له وان كذبه وخصم المزراع فان كان
 الرجل المدعي اخذ نصف الغلة تغلب فللدافع ان
 يشارك المزراع في النصف الا ان ما هلك من الماء
 المشترك لهلك على الشربة وما بقي بقي على الشربة ثم
 رجوعان على المدعي يا اخذ ان وجداه وان كان
~~المزراع في النصف الا ان ما هلك من الماء المشترك~~
~~لهلك على الشربة وما بقي بقي على الشربة ثم رجوعان~~
 على المدعي يا اخذ ان وجداه وان كان المزراع
 دفع النصف اليه من غير تغلب منه عن اختياره
 كان للدافع ان يخذ النصف الباقي من المزراع

وفيه نقصان في
 عن الشربة
 من ما هلك

ويجعل المزارع دافعا لضيقه الى المدعى والمداعى فانه
 وادعه الفتوى فان شئت الاجرة على نحو ما ذكرنا
 ولو كان المدعى حين ما احل نصف العلة قد
 المزارع خذ هذه الارض مني فزارعه واخذ هذا
 يبيع هذه امرا رعة ويحل بنفسه المزارع والارض
 ان لم يكن الربذ من قبل المزارع حتى يكون له
 الفسخ مع هذا ينبغي ان لا يفسخ هنا بخلاف ما اذا
 ابرأ بما كذا في الذخيرة اذا دفع الرجل كرمه
 الى رجل معا لم يعلم يعمل الرجل في الكرم عملا يستحق
 من ثمار الكرم وكذا اذا عمل عملا الا انه لا يفسخ
 الا انهما رواه حتى صاعت الثمار لا يستحق شيئا لان الثمر
 من جملة العمل ايضا في حقهما فاما المزارع
 اذا لم يعمل في الزراعة نحو التشذيب خشا وفرون او
 السقي حتى انتقص الزرع هل يستحق شيئا من الثمار فقيل
 في الجواب فيه على التفصيل ان كان البذر بغيره يستحق
 بخلاف العامل اذا لم يعمل في الكرم حتى اجتمعت
 الثمرة او فسدت حيث لا يستحق شيئا فاما اذا كان البذر
 من جهة رب الارض لمعنى ان لا يستحق شيئا كذا في تعقيب
 البرهاني الاية دفع الارض فزارعه ستة فمصد الزرع

المزارع قبل المزارع
 لا يفسخ المزارع ولا يفسخ المزارع

من سنة اشقت المزارعة اذا كانت السنة لا ينفق
لمزارعة شي آخر كذا في السنة وحاينه له شجرة على صفة
له من عام يثبت من عود من الشجر في الجانب الاخر ولا
في ذلك الجانب كرم ومن كرم واما طريق عام وغزو الكرم
كون الاشجار له في عود من الشجر كرها له من عود وقوة
احب الشجرة وان لم يعرف ذلك ولا من يثبت ببقية
بل لا ذلك بل بعد منها صفة متلاصقة على من عام وعلى صفة
اشجار عظام لا يعرف غادسها لا يبيعها صاحبها في
في القتل لاهلها باحتوائه وان كانت لا تثبت بل لا اثبات
على مظهر كذا في اوجها الكروم في مثل على ابن احمد
من ويصلين اشتركا في ارض مزارعة على ان الربع للكل
ولكن اربعة ارباع ارباع الارض هل نصيبه الربع من جميع
ما اخرجت الارض من الحبوب والبقل والنباتات والاشجار
من اربع ارباع الارض لشرط على المزارع حفر البئر في استعماله
في المزارعة لا يجب على رب الارض اجرا حفر فقال لا
الحجتي عن رجل له زود قر ليفعل صاحبها كما يفعل
المزارعة ليعطي الاشجار والاولاد وما يحتاج اليه ومن العامل
المنحجب على ارضه ما ذوقها الله خلق ينصها هل تقع شرهما
نقل ينبغي ان يكون الله في عملها والعمل منها بل هو المزارع

قول المصنفين في لا يورث بيعها
 في قول المصنفين في لا يورث بيعها

قال رضي الله عنه بقوله ينبغي ان يكون الدود منها لا يورث بالبيع
 اذ الهبة لهذا على قول محمد بن قيس فان عنده لا يورث بيعها وان
 كان معها فترى يجوز بالاعتاق ويدخل ذلك تحت البيع تعالى
 كالشرب وحق المسروق في الطريق واما بيع بذر الدود في
 جازع عند ابي يوسف وعنده وهو احدى الروايتين
 اضعف وفي الرواية الاخرى عكسها في غنيمة لا يورث
 بيع بذر الدود في النار او خاينه وفي الكسب الخطيب
 الميرج ان كان في ملك رجل ليس لاحد ان يخطبها الا
 باذن المالك لانه تصرف في ملكه وان كان في يد ملك
 لا يباس له بالتصرف وان كان يربى ذلك الميرج
 لا يباس بان يخطب ما لم يعلم ان ذلك ملكها وكذلك الميرج
 والكبريت والثمار في الميرج والادوية كالبان والياف
 شاهية واذ وقع الى رجل ارض ليغرسها النواه عول
 ان يحول من موضعه الى موضع اخر والحاريج بينهما الميرج
 على وجهين احدهما ان يكون موضع التحويل بان يفتا
 عما ان يحول في هذه الارض الاخرى او قال على ان
 يحول في هذا الجانب الاخر من هذه الارض وفي هذا
 الوجه عند العقد سواء كان البذر من قبل الميرج او من
 قبل رب الارض واما اذا لم يعين موضع التحويل فللقابض

الراي

بِرَدِّ الْمَقْدُونِي الْأَخْطَانِ بِحُزْنٍ عَلَى هَذَا كُلِّ مَا يَحْمِلُ وَفِي
بَعْنِ الْفَيْدِي عَوْجُ حَقَّةِ الْبَادِ عِنَانٍ زِيهَا كَذَانُ الْحِطَابِ
مُزَادَاتُ أَرْعَ تَوْصِيفَاتُ مِثْلِهِ رَاثِي وَبَقِيَ الْبُوصُفُ مَقْدُونِي
حَقَّ بَعْنِ تَوْصِيفِهِ وَبَيْنَ دَبِّ الْأَرْضِ عَدْلُ كَذَانُ الْحِطَابِ
وَمَا يَنْبَغِي أَنْ يَدْعُوهُ مَا وَصِي بِهِ الْأَرْضُ كَذَانُ تَوْصِيفِ الْمَزَادِ
الَّذِي لَا يَبْقِيهِ وَعَلَيْهِ مَتَانُ مَا اسْتَمْلَكَ وَأَنْ يَنْتِ مِنْ عَيْنِ
سَيِّقٍ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَتَانُ عَلَى قَدَرِ مَتَانِ الْبَذَرِ كَذَانُ الْحِطَابِ
أَبْرَهَانِي عَمْرٍَا سَيَّاحٍ دَاعِيًا عَلَى طَرَفِ حَوْصِ الْقَرْيَةِ لَوْ قَطَعَهَا لَعَبْدُ
ذَلِكَ وَنَتِ مِنْ عَرَفَاتِ النَّبَاتِ لِلْفَارِغِ لَا فَرْعَ مَلَكَةٍ كَذَانُ
بَعْنِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ دَعِيًا عَلَى قَدَرِ الْأَرْضِ لَعَبْدُ الْحِطَابِ الْمَزَادِ
وَيَنْبَغِي الْعَامِلُ مَعَ صَاحِبِ الْأَرْضِ يَنْبَغِي مَتَانُ سَيِّقٍ
لَا يَنْبَغِي الْمَزَادُ فَاسِدَةٌ فَإِنْ ذَرَعَهَا الْأَرْضُ وَالْعَامِلُ
بَيْنَ مَتَانِ فَلَا يَصْلَحُ الْأَرْضُ أَنْ يَأْخُذَ الْأَرْضُ وَيَكُونَ الْمَزَادُ
بَيْنَ مَتَانِ فَلَا يَصْلَحُ الْأَرْضُ أَنْ يَأْخُذَ الْأَرْضُ
وَيَكُونَ الْمَزَادُ بَيْنَ مَتَانِ فَلَا يَصْلَحُ الْأَرْضُ أَنْ يَأْخُذَ الْأَرْضُ
بَعْنِ الْعَامِلِ مَعَ عَمَادَةِ الْأَرْضِ حَبْرَ عَمَلِهِ وَلِصَاحِبِ الْأَرْضِ
عَمَلُ الْعَامِلِ حَبْرُ مَتَانِ قَدَرِ الْأَرْضِ الَّذِي اسْتَعْلَى بِبَذَرِ الْمَزَادِ
كَرِيمَةِ النَّبَاتِ دَعِيًا وَفِي التَّوْأْدِلِ مِطْطَحَةٍ بَقِيَتْ فِيهَا بَقِيَّةُ الْمَزَادِ
وَيَنْبَغِي الْعَامِلُ أَنْ يَكُونَ لِيَأْخُذَ مِنْ مَتَانِ الْأَرْضِ بِمَا لَوْ حَصَلَ

وبقي هناك سائلا لا بأس بالنقاطها كذا في آخره
 الحفظ ولا يحل له أن يسر شئ من الأعضاء والقضايا
 والدعاية والنسب لظن القدر ولا يأخذ من الأعضاء
 الموقوفة إلا إذا كان كذلك كذا في وجبة الكوردي وفي البصر
 أرض مائة أربابها وعشر أهل القرية إذا كان من بينها فإرد
 لتيها إلى السلطان فالأولى للسلطان أن يوافق في
 الخراج من استوطنتها ليقبضه وإن أراد السلطان أن يسترها لنفسه
 أو غيره لأن يبيعها من غيره ليرتفعها من المستحق لأن هذا
 يعود من التهمة كذا في النيات الفاضلة وفي جامع الفتاوى
 بين شريكين قال أحدهما أنا لا أشتري ولا أحصد إلا بالبر
 ذلك ويقال لشريكه النفق ثم أرجع في حصته قال محمد بن الحسن
 بن حماد في الغلام بين رجلين إلى أحدهما أن ينفق عليه
 لصاحبه النفق وأرجع إلى صاحبه وإن زاد على مائة ولو لم
 العبد يرجع على صاحبه بالنفقة فلو لم يكن يجتهد في طلب
 حقه وفي الزرع لو النفق يجلس حصته صاحبه حتى يأخذ النفقة
 فلو ذهب الزرع ذهب بباقيته ولو دفع الأرض مزارعة
 بالنصف فزرع المزارع بذر دلهما صادرا حتى إذا حصد
 يقطع المزارع الزرع ويدفعها إلى من دفع إليه ويضمن المزارع
 قيمة ذريعه مزدوعا في الأرض أحضره يرجع صاحب الأرض

الزينة على رباها وإن لم يزرها

جاز للسلطان أن يبيعها

414

[illegible]

ان الارضا فزارعة على ان يزدعها بذر صاحب الارض
ان الخراج بينهما اثلاثا الثلث لصاحب الارض ^{للمالك}

من الرجلين المذكورين وبهذا انهم يحصل معنى من
 اصابته فقال له ما لا يفعل فيه اخر يعني فعمله
 علمه ساجدة وحده من الوبع هل يعاينه في الوبع اخر يعني
 سيجي لا يجره في هذه ~~الوجه~~ الارض في صني فقال له
 لو طلب رضاءه لبي كان في ذلك ان كان ~~في~~ في
 الارض في مثل هذا انه يطير وما العاقل كذا في
 من كوفته من صني التي لا يجوز لانه في صني قفزة العاقل
 وذكر في مسلة شيخ الكتاب بالثلاث والوبع ان مشايخ
 رحمه الله انذروا بالجوهر ليعاقل الناس من مشايخنا
 اخذوا الجواب الكتاب لانه لا يجوز لانه ~~في~~ في
 وعلى هذا ينبغي حيدك وارذن كوفته وكذا
 كذا في التا فارجاه لغيره جازي على صفة
 من الرجلين يدعي الاستجد قالوا ان عرف
 وان لم يعرف فما كان من الاستجد في
 خاصة كان له وما كان في اللوح المستند بين
 فتادى قاصحان سئل عن محمد ودعته عاينه
 فوقع التقابل في البلاء وزرع فيه المستند
 واخذ الفلة فخره على من فقال على البائع ان
 الارض بالزراعة قيل فان لم يطالبه البائع لغيره

